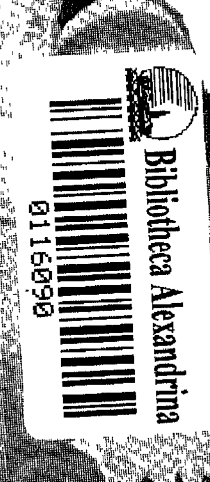
الصراع الاجتماعي والسياسي

في عصر مبارك

الجزء الرابع



الهيئة المصرية
العامة للكتاب

د. عبد العظيم رمضان

الصراع الاجتماعى والسياسى
فى عصر مبارك

(الجزء الرابع)

دكتور / عبد العظيم رمضان



الهيئة المصرية العامة للكتاب

١٩٩٤

الإخراج الفنى والتنفيذ :

صبرى عبد الواحد

تقديم

يسرنى أن أقدم للقارىء العزيز هذا الجزء الرابع من: «الصراع الاجتماعى والسياسى فى عصر مبارك» الذى يتتبع بالرصد اليومى والتحليل والنقد حركة مجتمعنا المصرى فى صنع التقدم من جهة، ونضاله ضد قوى الانغلاق الدينى والاجتماعى والسياسى التى تريد الرجوع به إلى الوراء فى عصر الفضاء وعلوم التكنولوجيا - من جهة أخرى.

وهو يشتمل على ٧٤ مقالاً من مقالاتى فى مجلة «أكتوبر» وجريدة «الوفد» فى الفترة من ١٩٩١ إلى عام ١٩٩٤ ومعاركى الصحفية مع القوى السياسية والاجتماعية التى تقف - فى رأيى - عقبة فى سبيل تقدم مصر بفكرها ومواقفها السياسية والاجتماعية.

ويشتمل الفصل الأول من هذا الكتاب على مقالاتى التى عالجت فيها قضايا التطرف الدينى والارهاب، وقد تضمن مقالاتى التى تحدثت فيها عن ظاهرة الأصوليين، وما إذا كانت ظاهرة مصرية أو عالمية، و«سكين الخطر وعنق النظام»، و«لا يا فضيلة الشيخ» الذى هاجمت فيه تصريحات فضيلة شيخ الأزهر التى ردد فيها أن فوائد البنوك حرام»، ثم ردى على بيان الأزهر الذى وصفنى فيه بأنى «حاقد على الإسلام وائمة المسلمين»، وردى على الدكتور عبدالصبور شاهين عن فوائد البنوك. كما تضمن هذا الفصل مقالى: «مأساة العصر فى قضية الدكتور نصر «الذى أبديت فيه رأيى فى قضية فصله عن زوجته وموقف الجامعة من ترقيته إلى وظيفة أستاذ. كذلك مقالى: «مغالطات فهمى هويدى حول التطرف الدينى «الذى نشر فى جريدة الوفد»، ومقالاتى فى الرد على الدكتور محمد عمارة التى بلغت ثلاث مقالات، نشرت أيضا فى جريدة الوفد.

أما الفصل الثانى فقد اشتمل على مقالاتى عن نظام مبارك، وقد تضمن مقالى: «فساد حكومة أم فساد إدارة»، الذى ابرزت فيه الفرق بين فساد الحكومة وفساد الإدارة، كما تضمن مقالاتى التى هاجمت فيها فكرة التغيير الوزارى وابرزت ضررها على مصلحة البلاد، وهاجمت الكتّاب الذين دعوا إلى التغيير الوزارى. وتشتمل هذه المقالات على مقالى: «دعوة التغيير الوزارى الكبير بين المزاح والجد»، و«حكومة عاطف صدقى والقلق القناوى» و«حكومة عاطف صدقى ووزراء ما قبل الميلاد» و«انتبهوا أيها السادة» و«التغيير الوزارى ولغة الأعشاب»، و«ابن حمودة باشا وأخلاقيات الصحافة القومية». كذلك ضممت مقالىّ اللذين اشتركت بهما فى معركة الاستفتاء على فترة رياسة الرئيس مبارك الثالثة، وهما: «السلطة الوطنية من سعد زغلول إلى مبارك» و«دكتاتورية مبارك»، وختمت معركة التغيير الوزارى بمقالى: «لماذا وزارة عاطف صدقى؟».

وقد ضممت ثلاثة مقالات أخرى رأيت أنها تدخل فى موضوع نظام مبارك، وهى مقال: «المدارس وكارثة الزلزال» الذى يبين انجازات وزارة التعليم فى مواجهة كارثة الزلزال، و«صحافتنا بين حرية الرأى وحرية التخريب» الذى تناولت فيه مسالة استدعاء محررى جريدة «الشعب» للنيابة العامة بطريقة متعسفة، واخيرا مقالى: «مطلوب ثورة فى جهازنا الدبلوماسى» الذى أوضحت فيه تاريخ وطبيعة جهازنا الدبلوماسى فى الخارج وضرورة إحداث ثورة فى هذا الجهاز.

أما الفصل الثالث، فقد اشتمل على مقالاتى عن المثقفين ونظام مبارك، وقد تضمن مقالى الذى تناولت فيه المعركة التى دارت بين الأستاذ رجاء النقاش والدكتور جلال أمين حول وضع المثقفين فى عصر مبارك، ومقالى الآخر «محنة الدكتور جلال» الذى ناقشت فيه تاريخ علاقة المثقفين بقادة ثورة يوليو حتى مبارك. ثم مقالى: هيئة الكتاب وحماية العقل المصرى من الارهاب» الذى أوضحت فيه دور هيئة الكتاب فى حماية العقل المصرى وتحصينه ضد الارهاب. كذلك تضمن هذا الفصل مقالى: «الارهاب الثقافى فى مجلس الشعب»، الذى هاجمت فيه الفاظ الإهانة والشتائم التى وجهت لوزير الثقافة فى مجلس الشعب، وفتحتُ الباب لصيحات الاحتجاج من المثقفين ضد هذا الأسلوب من أساليب الاستجوابات. وقد تضمن هذا الفصل أيضا مقالى: «نظامنا السياسى

وحصان طروادة» الذى نددت فيه بدفاع فهمى هويدى فى الأهرام عن الاستجواب، وتكفيره المثقفين الذين هاجموه.

أما الفصل الرابع، فقد اشتمل على مقالاتى عن التعليم والمجتمع، وقد تضمن مقالى: «القراءة لمن؟»، ومقالى: «الجامعة الأهلية واستقلال الجامعة»، و«التعليم بين الكم والكيف»، و«وهم مجانية التعليم، وهيكل التعليم المقلوب». كما أدرجت فيه مقالى عن موسوعة تاريخ مصر وتطور الدراسة التاريخية».

أما الفصل الخامس فقد اشتمل على مقالاتى عن «الفن والمجتمع»، وقد تضمن مقالى عن «عبدالوهاب والطبقة الوسطى»، الذى كتبته بعد وفاته. ومقالى «سينما الخوف والعسكر»، ثم مقالاتى عن افلام «فيفا زاباتا» و«سوبرماركت»، و«الزوجة الثانية». كذلك تضمن هذا الفصل مقالاتى عن السينما التسجيلية، وهى ثلاث مقالات. كما تضمن ايضا مقالاتى عن مسرحيات لينين الرملى، وهى مسرحيات: اهلا يا بكوات»، و«وجهة نظر»، و«بالعربى الفصيح» و«سعدون المجنون» و«الحادثة». كما تضمن مقالاتى عن المسلسلات التليفزيونية: «ليالى الحلمية» و«رافت الهجان» و«أبلة حكمت» و«ألف ليلة وليلة» وثلاثية نجيب محفوظ. و«دموع صاحب الجلالة».

أما الفصل السادس، فقد ضم مقالاتى عن مصر والعالم العربى، وقد تضمن مقالى عن «المتطرفين والقضية الفلسطينية»، و«حركة حماس والاغتيالات»، و«شعب الكويت بين الشجاعة والانتحار» الذى رددت فيه على مقال فايز حلاوة الذى أهان فيه الكويتيين. كما تضمن هذا الفصل مقالى: «هذا الدمل فى قلب الأمة العربية» الذى هاجمت فيه النظام العراقى لإصراره على موقفه من الكويت، وتعرضت فيه لقضية ترسيم الحدود بين الكويت والعراق. كذلك تضمن هذا الفصل مقالين كتبتهما عن الندوة العلمية التى عقدتها مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية فى الكويت عن دول مجلس التعاون الخليجى، وهما بعنوان: «الأمة العربية بين الوحدة والتمزق» و«ثمن تحرير الكويت».

أما الفصل السابع فقد تضمن مقالاتى عن أزمة العلاقات المصرية السودانية، ويشتمل على ست مقالات: الأول والثانى حول أزمة العلاقات المصرية السودانية، والثالث والرابع والخامس والسادس عن الأزمة حول

حلايب، وهى رد على مقال للدكتور أحمد عبدالله فى صحيفة «الخليج» لا يتفق مع وجهة النظر المصرية. كذلك تضمن هذا الفصل مقالا بعنوان: «من المهرج العراقى إلى المهرج السودانى» وعنوانه يغنى عن التعريف!

اما الفصل الثامن، فيتضمن مقالاتى عن مصر وإسرائيل، وقد اشتمل على مقالين لى عالجت فيهما قضية استقالة السفير الاسرائيلى البروفسور شيمون شامير احتجاجا على سياسة حكومة الليكود، وكذلك مقالى: «إسرائيل والفرصة التاريخية»، ومقالين عن «القدس فى الدراسات الاسرائيلية» و«ظروف إعلان القدس عاصمة لإسرائيل». كذلك تضمن هذا الفصل مقالى: «علامات استفهام حول جواسيس إسرائيل؟»، الذى شككت فيه فى صحة معلومات المخابرات المصرية عن فايقة مصراتى ووالدها المتهمين بالجاسوسية. ومما يذكر ان السلطات المصرية لم تلبث طويلا حتى افرجت عن الفتاة ووالدها ولم تحاكمهما.

أما الفصل التاسع فقد ضممت فيه مقالاتى عن مصر والمتغيرات الدولية. وقد تضمن مقالى «المتغيرات الدولية منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية» وهو دراسة تاريخية عن هذه المتغيرات حتى انهيار الاتحاد السوفيتى. كذلك تضمن مقالى الذى نشرته جريدة الوفد عن «الدروس الأيديولوجية للصراع بين الصرب ومسلمى البوسنة»، ونددت فيه بالموقف المخزى الذى يقفه العالم الإسلامى ازاء مذابح المسلمين فى البوسنة. وقد انهيت هذا الفصل بمقالى: «شاهد ما شفش حاجة فى الاتحاد السوفيتى»، الذى عرضت فيه تجربة شخصية لى عندما صادف وجودى فى الاتحاد السوفيتى، فى رحلة خاصة، وقوع انقلاب ١٩ اغسطس ١٩٩١ العسكرى، وشهادتى التاريخية التى برهنت فيها على عدم اكتراث الشعب السوفيتي بالانقلاب!

وأملى أن يصادف هذا الجزء الرابع ما صادفته الأجزاء الثلاثة السابقة من اهتمام القراء.

والله ولى التوفيق

الهرم فى ٢٣ ابريل ١٩٩٤

د. عبدالعظيم رمضان

الفصل الأول

التطرف الدينى والإرهــــاب

الأصوليون: ظاهرة مصرية أم عالمية؟

منذ أربعة عشر عاما، وبالتحديد في عام ١٩٧٩، وفي أعقاب اغتيال الشيخ الذهبي، رأى الدكتور محمد أحمد خليفة، رئيس المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، الدعوة إلى حلقة علمية مقفلة، دعا إليها عددا محدودا جدا من رجال الاجتماع والتاريخ والقانون والدين، لمناقشة قضية التطرف الديني، وكان صاحب هذا القلم أحد أعضاء هذه الحلقة، وتوصلت هذه الحلقة إلى محصلة سرعان ما أثبتت السنوات التي تلت حتى وقتنا الحاضر أنها صحيحة مائة في المائة، وهي أن العنف الصادر عن الجماعات الدينية المتطرفة سوف يلعب الدور الرئيسي في الأحداث في مصر في المستقبل، مالم تتخذ الدولة الاحتياطات لتوقي حدوثه، سواء من جانب السلطات السياسية أو الدينية أو الاجتماعية.

*اكتوبر ١٩٩٣/٤/٤

ومن سوء الحظ أن أحدا لم يهتم بهذا التنبؤ العلمى، الأمر الذى دفع الجميع ثمنه: رئيس الدولة محمد أنور السادات، والمجتمع المصرى، والمسيرة الحضارية، وأخيرا الاقتصاد المصرى، فضلا عن الدماء المصرية الغزيرة التى أريقت من جانب الطرف الإرهابى والطرف الأمنى.

وها نحن أولاء نتطلع إلى المستقبل بقلوب راجفة: هل تتغلب الدولة بخبرتها فى الأمن الداخلى التى تمتد على مدى خمسة آلاف عام، وجحافل جيوش أمنها الجرارة، على القلة الإرهابية المحتمية بالظلام فى هذا الصراع؟ أو تتغلب هذه القلة على الدولة؟

على أن تلك النبوءة العلمية من جانب الحلقة العلمية المقفلة فى المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية، لم تكن هى النبوءة الوحيدة التى ظهرت فى هذه الفترة، وإنما ظهرت نبواءت أخرى فى الغرب - وإن كانت متأخرة كثيرا - توقعت هذا الدور للجماعات الدينية المتطرفة، وأخذت تواجهها بالطريقة الوحيدة التى يفهمها الغرب، وهى الدراسة العلمية.

وقد كانت الأكاديمية الأمريكية للآداب والعلوم بالولايات المتحدة الأمريكية من أوائل الأكاديميات العالمية التى تنبهت إلى هذه الظاهرة الأصولية، وأخذت فى دراستها فى مشروع من أضخم المشروعات العلمية، عرف باسم: «مشروع حركات الأصوليين (The Fundamentalism Project) قامت بتمويله مؤسسة جون وكاترين ماك آرثر (John D. and Gathe-rine T. MaC Arhur) نظرا لما عرف عن الأكاديمية الأمريكية من سمعة علمية طيبة، فقد تأسست منذ مائتى عام، أى فى ١٧٨٠، فى مركزها الرئيسى فى مدينة كمبردج الأمريكية التى تقع فيها جامعة هارفارد، ويتبعها مركزان رئيسيان فى كل من جامعة شيكاغو وجامعة كاليفورنيا فى ايرفين.

وحتى دعوتى للاشتراك فى هذا المشروع العلمى من قبل البروفسور سكوت أبلبى Scott Apploby أستاذ التاريخ بجامعة شيكاغو، كنت

أعتقد أن الظاهرة الأصولية مقصورة على مصر والعالم الإسلامى، ولكنى سرعان ما تبينت أن الظاهرة أكبر من ذلك بكثير، وأنها تمتد على مساحة العالم أجمع، وتشمل كافة الأديان السماوية والأديان الوضعية!

وقد تبينت ذلك من عدد الأساتذة المشتركين فى المشروع، والذين تشمل تخصصاتهم العلمية مختلف الأديان والأقطار فى العالم، وهو عدد هائل ينتمون لجامعات عديدة متعددة الجنسية، وتتكون اللجنة التنفيذية للمشروع من ستة عشر عضوا ينتمون إلى جامعات: هارفارد، وشيكاغو، وستانفورد، وايمورى، وكولومبيا، وفاندربيلت، ومعهد التنمية الاقتصادية بدلهى، بالإضافة إلى صاحب هذا القلم.

والطريف أن اشتراكى فى المشروع، وضمى إلى اللجنة التنفيذية، لم يأت عفوا، وإنما أتى بعد تدخل الغرفة التجارية المصرية بشيكاغو، التى يرأسها الدكتور شريف بسيونى، أستاذ القانون الدولى بجامعة بول فى شيكاغو، والقنصلية المصرية فى شيكاغو حين كانت تحت القنصل المصرى العام اسماعيل حافظ، بعد أن تبينا أن الأكاديمية الأمريكية أسندت دراسة الأصوليين فى مصر فى الجزء الأول من مشروعها إلى أستاذ أمريكى، وأتت بمعلق إسرائيلى ليعلق على الدراسة. وقد ساند تدخل الغرفة التجارية والقنصلية المصرية الأساتذة المصريون والعرب فى مركز دراسات الشرق الأوسط فى جامعة شيكاغو، وعلى رأسهم الأستاذان فاروق عبد الوهاب وحميد الأنصارى. وفى الوقت نفسه احتج أساتذة كلية الهندسة بجامعة عين شمس وكتبوا إلى الأكاديمية الأمريكية فى ١٩٨٩/٦/٢٠، مطالبين بضرورة تقديم دراسات متوازنة عن الأصوليين فى مصر، والبعد عن الانحياز لوجهات نظر غربية أو إسرائيلية.

والمهم هو أن المشروع ـ كما كتبت فى مقال سابق منذ ثلاثة أعوام ـ قد خطط له على أن يتم على خمس سنوات، بحيث يصدر مجلد كل عام، وقد علمت من النشرة التى وصلتنى مؤخرا أن هذه المجلدات ستصل إلى

ستة مجلدات، تحوى نتائج دراسة مجموعات الأساتذة التى اشتركت فى المشروع لحركات الأصوليين فى العالم من كافة جوانبها الاجتماعية والدينية والنفسية، ومضمونها التاريخى والمعاصر، وتأثيرها على الحكومات والحياة السياسية والاقتصادية والتشريعية والثقافية.

وقد صدر المجلد الأول بالفعل كمقدمة موسوعية للحركات الدينية التي ظهرت فى العالم فى القرن العشرين، ويتناول فى فصوله الأربعة عشر الأحوال الاجتماعية والسياسية والثقافية والدينية التى ولدت فيها هذه الحركات، ورؤيتها للعالم، ونظم تفكيرها ومعتقداتها. وفيه يوضح العلماء الذين اشتركوا فى تأليفه الخلفية التاريخية للأصوليين المسيحيين فى شمال وجنوب أمريكا، والحركات الأصولية فى الباكستان وماليزيا، وفى العالم السنى والعالم الشيعى، ويتعرضون للأصوليين اليهود فى إسرائيل، والراديكاليين الهندوس والسيخ فى شبه الجزيرة الهندية، وحركة الإحياء البوذية فى سريلانكا وتايلاند، والكونفوشيوسية فى شرق آسيا، والأديان الجديدة التى ظهرت في اليابان. كما يلقون أضواء جديدة على الحكومات المعاصرة، والثقافات، من شمال افريقيا إلى الشرق الأقصى.

ويتناول الفصل الأول الأصوليين البروتستانت فى شمال أمريكا، والتقليديين والمحافظين الكاثوليك فى الولايات المتحدة، والأصوليين البروتستانت فى أمريكا اللاتينية، والأصوليين اليهود، وحركة جوش أمونيم فى إسرائيل، والحركة الشيعية النشطة فى ايران والعراق ولبنان، والأصولية الإسلامية فى جنوب آسيا، والهندوسية المنظمة، والأصوليين والتقاليد الدينية عند السيخ، والحركات الأصولية البوذية، واليقظة الإسلامية فى ماليزيا واندونيسيا، والانتعاش الكونفوشيوسى فى الدول الصناعية فى شرق آسيا، والأصولية الدينية والسياسية فى اليابان.

أما المجلد الثالث، (لم أطلع على المجلد الثانى) وهو بعنوان الحركات الأصولية والدولة، فيتناول التقدم الذى أحرزته الحركات الأصولية على

مدى ربع القرن الماضى، ويركز فيه المؤلفون على التأثير الذى أحدثته هذه الحركات على الاقتصاد القومى فى الدول التى قامت فيها، وعلى أحزابها السياسية، وقضاياها الدستورية، والعلاقات الدولية فى إطار تقاليد الإسلام والمسيحية واليهودية والبوذية والهندوسية والسيخية. ويوضحون إلى أى مدى نجحت هذه الحركات فى إعادة صياغة البناء السياسى.

وفى الفصول الخمسة والعشرين لهذا المجلد، تناول المؤلفون: الأصولية والقانون الأمريكى، والأصولية والسياسة، والأصولية والعرقية، والأصولية اليهودية فى نظام الحكم الإسرائيلى، والتشريع الشيعى والدستور فى جمهورية إيران الإسلامية، والتأثير الأصولى على القانون والسياسة والدستور فى كل من إيران وباكستان والسودان، والتجديد الإسلامى والسياسة فى نيجيريا، والطريقة النقشبندية فى تركيا، والأصولية الهندوسية فى الهند، والحركات الأصولية للسيخ.

كما تناولوا فى القسم الخاص بإعادة بناء الاقتصاديات: الحركات الأصولية والاقتصاد، والتأثير الاقتصادى للأصولية الإسلامية، واقتصاديات الأصوليين الأمريكيين، والاقتصاديات والأصولية البوذية فى بورما وتايلاند، والتأثير الاقتصادى للانتعاش الهندوسى.

أما الجزء الثالث من المجلد فيتناول محاولات إعادة بناء العالم من خلال الجهاد، ويعقد مقارنة بين الحركات والجماعات الأصولية الجهادية، وحركة جوش أمونيم فى إسرائيل كأحد نماذج ثلاثة للعنف الدينى. كما يقدم حركة المقاومة فى أفغانستان، والجهاد والدين فى إيران المعاصرة، وحزب الله الشيعى فى لبنان، والحرب الصليبية ضد الإجهاض فى أمريكا، والسياسة والعنف والبوذية فى سريلانكا.

ويشتمل هذا المجلد على دراسة لصاحب هذا القلم عن «التأثير الأصولى فى مصر: استراتيجيات الإخوان المسلمين وجماعات التكفير».

ويتضح من هذا العرض الشامل لمحتويات المجلدين الأول والثالث أن الحركات الأصولية لا تقتصر على مصر، وإنما تمتد على مساحة المعمورة وعلي مساحة جميع الأديان. وأنها ظاهرة عالمية حديثة تشد أبصار الجميع، وتحاول أن تعيد بناء العالم على أساس جديد، وأنها تختلف من دين إلى دين ومن مجتمع إلى مجتمع، ولكنها تتفق فى أنها ترفض النظام القائم، وتريد إعادة تكوينه وتشكيله، وتختلف وسائلها بين الدعوة السلمية والإرهاب المسلح.

وكما هو الحال بالنسبة لكل مرض جديد، فإن العلماء يهبون لدراسته، تمهيدا للتعامل معه والقضاء عليه. والحركات الأصولية تعد بالنسبة لجميع النظم السياسية الحالية فى العالم مرضا جديدا، عليها دراسته وتفهمه جيدا، حتى يتسنى لها القضاء عليه.

وفى مصر هناك رأيان رئيسيان فى فهم أصول الحركة الإرهابية الحالية، الرأى الأول، ينظر إلى الظاهرة باعتبارها ظاهرة اجتماعية اقتصادية، والرأى الثانى يرى أنها ظاهرة سياسية أمنية. وكل من الرأيين يساند رأيه بالحجج والأسانيد.

وبالنسبة للرأى الذى يعتبر الظاهرة ظاهرة اجتماعية واقتصادية، فإنه يستند إلى الأزمة الاقتصادية التي تعانى منها البلاد، والأعداد الكبيرة من الأيدى المتعطلة عن العمل، وأزمة الإسكان، وارتفاع الأسعار فوق مستوى الطبقات الجماهيرية، ومظاهر الترف الموجودة فى المجتمع والتى تشكل استفزازا للجماهير الفقيرة، ومزايدة الدولة على الجماعات الإسلامية فى إثبات إسلاميتها عن طريق الجرعات الدينية الكبيرة فى وسائل الإعلام الرسمية وعلى رأسها التليفزيون. وهذا كله ـ كما يرى هذا الرأى ـ يمثل الوقود الذى تستمد منه الجماعات الإسلامية تطرفها وإرهابها.

أما الرأى الذى يرى أن الظاهرة إنما هى مجرد ظاهرة سياسية أمنية، فيستند إلى أن كل ما ذكره الرأى الأول من أسانيد اجتماعية

واقتصادية إنما كان موجودا فى الماضى على الدوام فى مصر، ولم يكن ثمة جماعات إرهابية!

فالفقر المدقع كان سمة الطبقات الجماهيرية في مصر لعشرات السنين، ولكنه لم يولد تطرفا دينيا، والترف فى الجانب المقابل كان موجودا لدى الطبقة شبه الإقطاعية والرأسمالية التى كانت موجودة قبل ثورة يوليو، ولم يستفز هذا الترف الجماعات الدينية إلى الإرهاب.

بل إنه حين لجأت جماعة الإخوان المسلمين وتنظيمها السرى إلى العنف فى الأربعينيات من هذا القرن، لم يكن ذلك بحال من الأحوال لأسباب اقتصادية واجتماعية، وإنما كان لأسباب سياسية بحتة، وعلى رأسها القضية الفلسطينية، فقد تركز نشاط الجهاز السرى فى عام ١٩٤٨ على الممتلكات اليهودية فى مصر، وهو نشاط يتشابه مع نشاط التيار الإرهابى الحالى!

ففى ٢٠ يونية ١٩٤٨ وقع انفجاران فى حارة اليهود، وفى ٢٠ يوليو حدث انفجار لغم فى الممر الواقع بين محلات «أركو» و «شيكوريل فى شارع فؤاد (٢٣ يوليو الحالى)، وفى ٢٨ يوليو حدث انفجار بمحل داود عدس بشارع عماد الدين، وفى أول أغسطس حدث انفجار آخر بمحلات بنزايون بشارع قصر النيل، وفى نفس اليوم وقع انفجار آخر بمحلات «جاتينيو» بشارع محمد فريد، وبعد يومين - أى فى يوم ٣ أغسطس - انفجرت عبوة شديدة الانفجار فى شركة أراضى الدلتا المصرية بالمعادى، وفى ٢٢ سبتمبر حدث انفجار آخر بحارة اليهود. وبعد أسبوع واحد - أى فى ٢٩ سبتمبر ١٩٤٨ ـ حدث انفجار بمخزن محلات شيكوريل بحلمية الزيتون، وكان أشد الانفجارات ضررا ما وقع بشركة الإعلانات الشرقية يوم ٢٢ نوفمبر. مما ترتب عليه تصدع وتخريب جميع العمارات والمنازل والحوانيت فى مكان الحادث والمناطق الجاورة.

كل هذه الأعمال التخريبية والإرهابية لم تنشأ عن أسباب اجتماعية واقتصادية ـ رغم أن الحالة الاقتصادية كانت أكثر سوءا بكثير منها فى هذه الأيام. وإنما نشأت ـ كما رأينا ـ لأسباب سياسية بحتة.

وفى الوقت نفسه، فمهما كان الرأى فى هذه الأعمال الإرهابية السابقة التى جرت، إلا أنه لا يمكن إغفال الدافع الوطنى وراءها، كما لا يمكن إغفال أن مرتكبيها كانوا يعتقدون أنهم يعملون لصالح مصر، وكانت مصادر تمويلهم مصرية بحتة.

أما الأعمال الإرهابية الحالية - كما يرى هذا الرأى - فإنها ضد المصلحة الوطنية المصرية، لأنها تريد أن تحرم البلاد من مصدر دخل هائل - هو مصدر السياحة - يؤثر بالضرورة على قوة الاقتصاد المصرى من جهة، ويزيد أعداد البطالة من جهة ثانية، وعلى المصالح الاقتصادية لجماهير الشعب من جهة ثالثة، ولا يعود بالنفع على مرتكبيه بأى حال، وإنما تنتفع منه الدول التى لها مصلحة فى تدمير الاقتصاد المصرى وزيادة معاناة الشعب المصرى المطحون، وقد يؤدى بالنظام السياسى - فى حالة اليأس - إلى فرض دكتاتورية دموية.

وهذا ما حدث قبل الثورة بعد مقتل محمود فهمى النقراشي، اذ لم يكتف نظام الحكم بالزج بالإخوان المسلمين في السجون، بما فيهم اعضاء النظام العام والنظام الخاص، بل قام باغتيال الشيخ حسن البنا!

كما حدث أيضا بعد محاولة اغتيال عبد الناصر فى ميدان المنشية فى أكتوبر ١٩٥٤، حيث قبض النظام السياسى على جميع الإخوان المسلمين، وعلى كل من اتصل بهم فى يوم من الأيام، وقام بعزل أسرهم عن المجتمع المحيط بهم، وعذب المعتقلين عذابا شديدا، وأعدم زعماءهم،

كذلك حدث عندما اكتشف النظام السياسى جماعة سيد قطب، فقد أعدم زعماء الحركة، ودخل الإخوان المسلمون المعتقل للمرة الثالثة فى مدة لا تزيد على سبعة عشر عاما، ولم يخرجهم إلا وفاة عبد الناصر، ووقوع الخلاف بين خليفته السادات وحملة قميص عبد الناصر والشيوعيين، ولكن بعد أن تعلموا أن العنف والإرهاب لا يجديان.

ولكن جماعات التكفير خلفت جماعة الإخوان المسلمين فى استخدام العنف، واستطاعت جماعة الجهاد اغتيال السادات. ولكن فى خلال

شهرين بعد الاغتيال كان جميع أعضاء الجماعات الإسلامية قد اعتقلوا، وأعدم الإسلامبولي. وفي خلال الفترة التالية، في عهد الرئيس مبارك ظهرت جماعات عنف وإرهاب أخرى، ولكنها جميعها لقيت نفس المصير.

الظاهرة ـ إذن ـ كما يقول هذا الرأى الذى نجاهر به علنا ـ ظاهرة سياسية أمنية قد تستغل الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية ولكنها لا تنطلق منها ! ومعالجتها ـ من ثم ـ يجب أن تكون معالجة أمنية بحتة.

يا إننا نرى أن الرأى الآخر يؤدى إلى تيئيس الجماهير، لأنه يعلق حل قضية تصفية الإرهاب على حل القضية الاجتماعية والاقتصادية ـ أى على حل شبه مستحيل فى الوقت الراهن! فالقضية الاقتصادية يعانى منها العالم كله، وتعانى منها الدول المتقدمة والدول المتخلفة ولكنها لا تعانى جميعها من مشكلة الإرهاب! وبالتالى فتجب معالجة قضية الإرهاب على أساس سياسى أمنى لا على أساس اقتصادى اجتماعى.

ومعنى هذا الكلام كله، أنه كما أن الغرب يدرس ظاهرة الأصوليين فى العالم، فإن العلماء فى مصر يدرسونها أيضا منذ وقت ليس بالقريب، فقد أشرت فى بداية مقالى إلى الحلقة العلمية التي عقدت فى عام ١٩٧٩ فى المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية بعد مقتل الشيخ الذهبى.

بل عقد معهد القادة لضباط الشرطة فى مصر مؤتمرا آخر لهذا الغرض فى أغسطس ١٩٨٧ وقدمت فيه أبحاث هامة، وكنت أحد المشاركين فيه. كما يقوم حاليا مجلس الشورى بدراسة الظاهرة. ولكن الظاهرة جديرة بمزيد من الدراسة، حتى تكون مكافحة الإرهاب قائمة على العلم لا على الأساليب الأمنية وحدها.

سكين الخطر.. وعنق النظام!

اكتوبر في ٢٧ يونية ١٩٩٣

إننى على يقين من أن الجماعات التى تلقى بالمتفجرات فى الأماكن الشعبية: القللى ـ الهرم ـ شبرا، لا تعرف إلى أى حد تخدم النظام السياسى الذى تحاربه، بهذا التحول الخطير فى سياستها الذى ينقل حرابها من صدره إلى صدر الجماهير الشعبية.

فمن المحقق أن الأزمة الاقتصادية التى تأخذ بخناق الكثيرين من أبناء الشعب ـ وهى أزمة معقدة لا تستطيع أن تحلها بسهولة أية حكومة مصرية لأنها جزء من الأزمة الاقتصادية العالمية ـ قد أفسدت ما بين الفئات المطحونة والنظام السياسى، وأنه يلاقى مشقة فى استرضائها وشدها إلى دعمه وتأييده، ولكن هذه المتفجرات التى تلقى عشوائيا لها نتيجة واحدة محققة، هى التحام الشعب بالنظام السياسى بدون

تحفظ، والولاء له إلى أبعد الحدود، لكى يخلصه من هذا الخطر الأعمى العشوائى الذى لا يفرق بين طفل أو شيخ أو أم أو أخت!.

وفى تصورى أن هذه الجماعات ترتكب الخطأ نفسه الذى ارتكبته اسرائيل أثناء حرب الاستنزاف، حين أرادت عزل الجماهير الشعبية عن عبد الناصر، عن طريق إذاقتها شيئا من الخوف، حتى تكف عن تأييده وتتحطم روحها المعنوية، وتهب ثائرة ضده، فارتكبت من جرائم التخريب فى العمق ما تتضاءل إلى جانبه عمليات التخريب الحالية إلى حد بعيد.

ففى يوم ٢٨ يناير ١٩٧٠، فاجأت طائرات الفانتوم الإسرائيلية ضاحية المعادى بغارة عنيفة، فى الوقت الذى كانت مجموعة أخرى من الطائرات تغير على دهشور! ومنذ بداية فبراير ١٩٧٠ بدأت اسرائيل فى توسيع غاراتها فى العمق لتشمل مواقع أخرى، ففى فبراير شنت غارة جوية على بلطيم، كما وجهت غارة أخرى على منقباد! وفى ٦ فبراير عاودت الغارة على منطقة أسيوط، وفى الوقت نفسه كانت الطائرات الإسرائيلية تشن غارة على التل الكبير!

وفى ٨ فبراير اقتربت الطائرات الاسرائيلية من القاهرة مرة أخرى، فقد أغارت على انشاص فى الوقت التى كانت حلوان تتعرض لضربة أخرى.

وكان يوم ١٢ فبراير يوما حافلا بنشاط الطيران الإسرائيلى فى عمق الأراضى المصرية، فقد وقعت عدة غارات جوية على الخانكة، وعلى دهشور.

وكان أخطر تلك الغارات التى وقعت على مصنع أبى زعبل الذى يتبع الشركة الأهلية للمنتجات المدنية، فقد أصاب أحد الصواريخ ورشة الصيانة والإصلاحات بالمصنع، ووحدة الدرفلة التى يتم تحويل الحديد فيها إلى أسياخ. وفى الوقت نفسه أصاب صاورخ آخر محطة المحولات فى المصنع. وقد نتج عن القصف مصرع ٧٠ عاملا، واصابة ٦٩. ولم

تلبث الطائرات الإسرائيلية بعد شهر واحد، أى فى ٨ أبريل ١٩٧٠، أن أغارت على مدرسة بحر البقر، التي راح ضحيتها ٣١ قتيلا و٢٦ جريحا من أطفال المدرسة.

وقد خدمت هذه الغارات نظام عبد الناصر فى وقت كان هو فى حاجة ماسة فيه إلى هذه الخدمة الجليلة! ذلك-أن هزيمة يونية ١٩٦٧ الثقيلة، وما تلاها من تكريس كل موارد البلاد للمجهود الحربى على حساب قوت الشعب ومرافقه الأساسية، فضلا عن الخطر الذى كان يعيش فى ظله الشعب المصري، كل ذلك قد ألقى بالشعب المصرى فى أسوأ ظروف مر بها فى حياته، فإلى جانب مرارة الهزيمة، كانت هناك قسوة الظروف الاقتصادية، وكان ترك الشعب المصرى وحده لهذه الظروف كافيا لثورته على عبد الناصر، وتخلصه منه، ولكن جاءت غارات العمق الإسرائيلية لتنقذ عبد الناصر ونظامه.

ذلك أن الشعب المصرى شعب عنيد، لا يحب أن تفرض عليه أية قوة خارجية عليه أو خارجية مستقبله ومصيره،أو تخطط له حياته. وهذا هو سر بقائه سبعة آلاف عام، رغم ما مر به من أهوال لا يتصورها عقل، ولم يتعرض لها شعب. وهو شعب يتميز بإحساس منعدم تقريبا بالخطر! وبميزة أخرى، هى قدرته على التأقلم مع الخطر!.

وبعد انفجار شبرا، زارتنا أسرة مصرية وتكلمنا فى شئون شتى، وعند تهيؤها للانصراف، قالت ربة الأسرة ضاحكة :« نعود إلى بيتنا إذا كان هناك نصيب، ولم تمنعنا عنه قنبلة أو عبوة ناسفة!» قالت هذه العبارة بصوت ضاحك غير عابئ بأى خطر، وإذا ببقية أفراد الأسرة الصغيرة: الأولاد والزوج يضحكون فى مرح لهذه الفكاهة السوداء!.

وقد تذكرت سلوك الشعب المصرى فى أثناء الحروب التى شاهدها وشاهدتها معه: الحرب العالمية الثانية، وحرب فلسطين الأولى، والعدوان الثلاثى، وحرب ١٩٦٧، وحرب الاستنزاف، وحرب أكتوبر. لقد كان سلوكه

مـختلفـا عن سلوك أى شـعب فى أوروبـا! فـحين كـانت تضـرب صفـارات الإنذار فى أى بلد أوروبى، كـان سكانه يـهرعـون فى الـحـال إلى المخـابئ بملابس النوم، ولكنى لم أشـاهد فى حـياتى كلهـا مصـريين يـهرعـون إلى المخـابئ وقت الغـارات الجـوية! أو حـتى ينزلون إلى الأدوار السـفلى! أو يتوقفون عن أداء أعمالهم - بل يتجاهلون الخطر بمقدرة معنوية مذهلة.

ولست أدرى هل هـذا السلوك سلوك سليم، أو خـاطئ؟ ولكنى لم أشعـر أبدا بأنى فى حاجـة إلى الاحتمـاء من الخطر! وربما كان السبب الأساسى فى هذا الشعور من جانبى، ومن بقية أفراد الشـعب المصـرى، هو الإيمان الراسخ بأن لكل أجل كتـاب، وبأن مـا قـدر يكون ولا تسـتطيع قوة على ظهر الأرض أن تمنعه من أن يكون، وبأنه تعددت الأسباب والموت واحد!.

وأذكـر أننى فى أثناء حـرب الاسـتنزاف حـضـرت اجـتمـاعـا لمكتب الاتحاد الاشتراكى فى الأميرية، وكان الاجتمـاع صـاخبا والجدال فيه حـارا والأصـوات تتـعـالى فى غـضب، وإذا بالطائرات الإسـرائيلية فـوق رءوسنا، وأصوات القنابل تدوى من حولنا وذلك لوجود مصنع ذخيرة في منطقة الاجتمـاع. ولم يقطع هذا الخطر حبل الحوار الصـاخب! ولم يهدأ صـوت، ولـم يتـوقف واحـد عن الاندمـاج فـى الجـدل. وعندمـا زادت حـدة الانفجارات من حولنا، صـحت فيمن حولى ضـاحكا: ياجمـاعة! أين أنتم مما يـحدث حولنا؟ إنه يبدو أننا لن نكمل الجدل إلى الأبد! ورد علىّ أحد أفراد المجموعة، وأذكره جيدا، فقد كان المهندس سليمان عبد الحى، وزير النقل الأسـبق قـائلا فى اسـتـغـراب لقـولى: إذا قـدر لك أن تموت بقنبلة إسرائيلية، فسوف تجد اسمك مكتوبا عليها، كما لو كانت رسالة موجهة لك شـخصـيا! هل تحسب أن هذا المسائل تتم عشـوائيا؟ إنها مكتوبة منذ الأزل! وواصلنا الحوار والجدال.

ولو قال المرحوم المهندس سليمـان عبد الحى هذا الكلام فى اجتماع يحضره أوروبيون لما فهم أحد منهم شيئا! هذا إذا كان أحد قد بقى منهم

ولم يهرع الجميع إلى المخابئ! ولكن هذا الكلام لم يجد اعتراضا من الحاضرين، بل أمنوا عليه جميعا، وحفظه البعض ظهرا عن قلب ـ كما فعلت أنا ـ باعتباره جزءا عزيزا من تراث الشعب المصري وفلسفته.

الشعب المصرى ـ إذن هو شعب شجاع، وهو أسرع الشعوب فى التأقلم مع الخطر، ومعايشته ويساعده فى ذلك ايمانه بالله، والقدر، والنصيب، والموت، والعمر المكتوب يزوده بطاقة هائلة على التحمل، ويستثير فيه روح التحدى والمقاومة. وهو ما يتمثل فى المظاهرات الشعبية التى ثارت عقب الانفجارات أو عقب الكشف عن عبوات، تندد بالإرهاب.

ومن هنا فإن النتيجة الوحيدة الأكيدة لتلك العمليات الإرهابية هى ـ كما قلت ـ نتيجة إيجابية بالنسبة للنظام السياسى، ونتيجة سلبية بالنسبة للجماعات التى تقوم بهذه العمليات!

فلأول مرة فى تاريخ ثورة يوليو، ولأول مرة فى عهد مبارك يطالب الشعب باجراءات مشددة لحمايته، ويتهم نظامه السياسى بالضعف والعجز عن اتخاذ الاجراءات اللازمة لهذه الحماية!

وهو تطور خطير يزعج أمثالى من الكتاب الذين أمضوا حياتهم دفاعا عن الديمقراطية، وينادون بتقليص سلطة الدولة لحساب سلطة الجماهير، ويطالبون برفع قوانين الطوارئ والقوانين الاستثنائية، ويندددون بأى اعتداء على حقوق الإنسان من قبل النظام السياسى!

أقول إنه تطور خطير لأنه يزود الدولة بالمبررات اللازمة لتشديد قبضتها على الأمن على حساب كثير من الحريات الشخصية التى فزنا بها على مدى السنوات الاثنتى عشر السابقة فى عهد الرئيس مبارك، بل يزودها بالذرائع التى يمكن أن تثيرها فى وجه اعتراضات جماعات حقوق الإنسان فى الخارج وفى الولايات المتحدة وأوروبا، ويمكنها من أن تظهر هذه الاجراءات الاستثنائية فى شكل استجابة لرغبة شعبية تتصاعد باستمرار مع تصاعد العمليات الإرهابية ـ وهى رغبة يستطيع أن

يسجلها بسهولة المراسلون الأجانب فى مصر الذين يصورون المظاهرات الشعبية التى تندد بالإرهاب.

فمنذ أيام، وقبل حادث شبرا، كنت أتبادل الحديث مع أحد الأطباء الشبان أثناء إجراء بعض الفحوصات الطبية، وجرى ذكر مطالبة الصحف المصرية للشعب المصرى بالتصدى للإرهاب، وإذا به ينفجر قائلا: هذا نفاق أقلام حكومية تريد أن تحمل الشعب المصرى مسئولية التصدى للإرهاب، وتخلى النظام السياسى من هذه المسئولية! ماذا تريد هذه الأقلام من الشعب المصرى أكثر مما أظهر من مظاهر التنديد والاحتجاج والغضب؟ هل تريد من الأفراد والجماعات الاشتراك فى شراء عربات بوليس مصفحة تجوب الشوارع لمكافحة الإرهاب؟ أو تريد أن يحمل الشعب المصرى السلاح لمقاومة الإرهابيين؟ أو المرور بأجهزة كشف المفرقعات على الأركان والأرصفة وتحت السيارات الواقفة فى الانتظار؟ إن التأييد الوحيد الذى يطلب من الشعب المصرى إنما هو التأييد المعنوى، وهو يقدمه بالفعل، وليس مطلوبا منه تأييد مادى، فالنظام السياسى لديه كل السلطات، وهى سلطات عادية وسلطات استثنائية، فلماذا لا يستخدمها؟ وإذا كان فى حاجة إلى سلطات استثنائية أكبر، فيمكنه استصدارها والشعب يسانده! كما أنه يملك الإمكانات المادية لمقاومة الإرهاب ولكنه لا يستخدمها بطاقتها الكاملة كما يفعل أى نظام آخر فى مثل ظروفه!.

وعندما قلت له إن ما يقوله خطير، ويؤثر على مسيرتنا الديمقراطية التى نريد لها التقدم، أجاب ساخرا: أين هى هذه الديمقراطية؟ هل تصدق أن عندنا ديمقراطية حقا؟ إن الذى عندنا هو عجز وضعف أمام الإرهابيين، وقوة بطش على الضعفاء. وعلى نظامنا السياسى أن يقوم بواجباته الحقيقية أو يحمل عصاه على كاهله ويرحل!. .

الغريب أن الطبيب كان ملتحيا وكان يبدو متدينا، وقد ذكرنى هذا باستنكار صفوت عبد الغنى ـ كما أوردت أخبار محاكمته ـ لحادث الهرم! وقوله إن زوجته كادت تذهب ضحية له!.

ومعنى هذا أن الجماعات التى تقوم بهذه العمليات الإرهابية حاليا لا تعبئ ضدها فقط مشاعر الجماهير المصرية، وإنما تعزل نفسها أيضا عن التيار الإسلامى، بل عن أشد أجنحته تطرفا!

وبالنسبة للتيار الإسلامى فقد سبق أن عبر المستشار مأمون الهضيبى عن استنكاره للعمليات الإرهابية باسم الإخوان المسلمين، وقد كان فى ذلك متسقا مع نفسه ومع تاريخ الإخوان المسلمين. فحتى فى الوقت الذى نزل فيه التنظيم السرى للاخوان بتفجيراته إلى المدينة فى الاربعينات الأخيرة، كان يتجه بهذه التفجيرات إلى حارة اليهود والمؤسسات اليهودية، ردا على قصف الطائرات الإسرائيلية القاهرة أثناء الحرب - أى أنه كان يشعر بأنه كان يحارب من أجل قضية ما - وإن كنا - بالقطع لا نوافق على هذا الأسلوب النضالى الذى يعرض الأبرياء للخطر. وحين أسس البنا تنظيمه السرى كان يضع فى تفكيره الجهاد ضد الانجليز إلى جانب الوصول إلى السلطة .

بل إنه حين اشترك عبود الزمر فى تنظيم الجهاد الذى قتل السادات، كان يبنى حساباته على ما كان يسميه بـ «الثورة الشعبية»! أى أنه كان يعرف أن ما يقوم به تنظيم الجهاد ليس إلا فتح الطريق إلى الثورة الشعبية التى تقوم بها بقلب النظام، لأن التنظيم نفسه لا يستطيع القيام بهذه المهمة.

فما بال الذين يقومون بعمليات الإرهاب الحالية يوجهون حرابهم إلى صدور الجماهير المصرية؟ وكيف نفسر أو نحلل حربهم ضد الشعب المصرى؟ إن أمل أية حركة سياسية متطرفة أو غير متطرفة قامت فى مصر على مدى نصف القرن الماضى كان على الدوام شد الجماهير المصرية إليها عند نجاحها فى تنفيذ مخططاتها. فالوثوب إلى السلطة لا يعنى استمرارها فى يد من وثبوا عليها، وإنما يتوقف ذلك على مدى مساندة الجماهير المصرية لها، فإذا فقدت هذه المساندة سقطت بالضرورة.

فالاحتفاظ بالسلطة يعنى موافقة المؤسسات التى تملك التأثير والقوة والنفوذ على بقائها، وعلى رأسها القوات المسلحة وقوات الأمن والنقابات المهنية والجامعات والمدارس والطلبة والفلاحين ونقابات العمال التى فى يدها وسائل الإنتاج وتستطيع شل اقتصاد البلاد فى يوم وليلة. فقوات الانقلاب مجرد طلائع قد تجد نفسها منعزلة بعد لحظة واحدة من النجاح!.

وفى ذلك نجد أن انقلاب البشير فى السودان - على سبيل المثال - لم ينجح إلا لأن الجماهير السودانية تصورت خطأ أنه يمكن إنقاذها من الفوضى الديمقراطية لحكم الصادق المهدى. ولما تبينت حقيقته انقلبت عليه، فهو يطير فى الفراغ ولا يعتمد على أية قوة شعبية..

وللشعب السودانى تجربة تاريخية فى هذا الصدد عندما تخلص من حكم عبود، فلم يحمل سلاحا، واكتفى بأن خرجت جماهيره جميعها تفترش الطرقات فى وجه الدبابات، ولأن قادة الدبابات سودانيون فلم يقبلوا قتل مواطنيهم، وبذلك نجحت الثورة الشعبية.

الاعتماد على الجماهير فى نجاح أية حركة ثورية هو قضية منطقية تضعها أية حركة سياسية فى اعتبارها، خصوصا فى نظام سياسى يتولى فيه أبناؤه مقاليد السلطة الفعلية كما ذكرنا. بل حتى فى البلاد التى كانت تحت الاحتلال البريطانى، مثل الهند، لم تنجح حركة غاندى الا بسبب اعتمادها على الجماهير.

ومعنى ذلك أن الاعتماد على الجماهير ضرورة بالنسبة لأية حركة سياسية ثورية، سواء كانت تستخدم العنف، أو تستخدم المقاومة السلبية! وبدون الجماهير فلا نجاح، وإنما هو مجرد تخريب فى تخريب يعطل حركة التقدم فى البلاد، ويدفع ثمنه الشباب الذى يقوم بالعمليات الإرهابية والضحايا الأبرياء الذين يسقطون نتيجة هذه العمليات.

وكل ذلك يضيف إلى قوة النظام السياسى ولا يضعفه، فأبناء الشعب خائفون ويطلبون من النظام حمايتهم بأى ثمن، والمفارقة الحقيقية

أنه بعد أن كان لباس الحجاب والنقاب يثير الاحترام عند البعض، ويعتبره علامة على التدين، أصبح يثير الشك ليس فقط فيمن يرتدينه، وإنما أيضا فيمن يرافقونهن!

والمأساة الكبرى أن الصورة التى أصبحت ترتسم فى الخارج للمتدين الإسلامى هى صورة الإرهابى الأعمى الذى يسفك دماء الأبرياء من الأطفال والشيوخ والنساء!. وهى صورة تختلف كلية عن صورة المسلم التى رسمها نبى الرحمة والعدل والحق محمد بن عبد الله عليه أفضل الصلاة والسلام.

وفى إطار التعقيدات الخطيرة، فإن السؤال الذى يطرح نفسه: إلى متى يظل نظامنا السياسى يقاوم الإغراء الذى يدعوه إلى اتخاذ إجراءات استثنائية خطيرة تؤثر على كل إنجازاتنا الديمقراطية بصورة فجائية ليعيد الأمن إلى نصابه بكل تضحية ممكنة؟.

لا يملك أحد الإجابة عن هذا السؤال! ولكن التجارب التاريخية أثبتت أن النظم السياسية لا تتحرك على هذا النحو الا إذا وصل سكين الخطر إلى عنقها. وهذا ما فعله عبد الناصر بعد محاولة اغتياله فى حادث المنشية فى أكتوبر ١٩٥٤.

وقد خالف مبارك القاعدة بعد اغتيال السادات، فأفرج عن الشيخ عمر عبد الرحمن وعلى عناصر الجماعات الإسلامية التى أعادت تنظيم صفوفها وتسليحها وأصبحت أكثر قوة ،وبذلك لقى جزاء سنمار! وها هو ذا الشيخ عمر عبد الرحمن بعد عشر سنوات من الإفراج عنه، يعد نجما من نجوم التليفزيون الأمريكى، يستشار أمام الشعب الأمريكى فى أحاديث مبارك وسياسته، ويكيل له ما يشاء من اتهامات كما لو كان زعيم المعارضة فى مصر! فى حين أن جماعات الإرهاب تمرح فى القاهرة وتزرعها بالمتفجرات من الشمال إلى الجنوب، ومن الشرق إلى الغرب، وتنطلق الجماهير الشعبية فى مظاهرات تطالب النظام بتشديد قبضته

لأول مـرة فى تـاريخ مـصـر المعـاصـر! ووزير الدفـاع يؤكـد أن القـوات المسلحة مع الشـعب، وتنفذ ما يطلب منها طبقا لقرار القائد الأعلى على أكمل وجه.!

لا.. يافضيلة الشيخ!

اكتوبر فى ١٩ سبتمبر ١٩٩٣

لم آسف لشئ قدر أسفى للتصريح الذى أدلى به شيخ الأزهر، الشيخ جاد الحق على جاد الحق، فى لقائه مع رجال القضاء والنيابة العامة بالاسكندرية بمقر نادى القضاة فى الأيام الماضية، والذى أدار فيه اسطوانته المشروخة التى يردد فيها أن فوائد البنوك حرام!

نعم أسفت لأن شيخ الأزهر اختار أسوأ الأوقات ليدير فيها هذه الاسطوانة البالية - أى فى الوقت الذى تمر فيه الدولة بأزمة اقتصادية طاحنة بعد تتابع الكوارث عليها، ابتداء من كارثة الزلزال، وانتهاء بكارثة ضرب السياحة على يد الإرهاب، وتتطلع إلى من يأخذ بيد اقتصادها لينتشله من وهدة الكساد، ويلحقه باقتصاد الأمم التى سبقتها فى مضمار الحضارة والتقدم والازدهار، فإذا بشيخ الأزهر

يتقدم ليدفع بمصر إلى الوهدة التى تريد الخروج منها بمشقة بالغة، وبإصلاحات اقتصادية تثقل على شعبنا وتضاعف من متاعبه!

ولو كان رأى الشيخ حكما من أحكام الإسلام غير قابل للجدل والنقاش، لهان إدلاؤه به فى هذا الوقت الحرج، ولكن الشيخ يعلم جيدا أن هذا الرأى تعارضه آراء أخرى لفقهاء إسلاميين ربما كانوا أكثر من فضيلته فقها وعلما. وعلى رأسهم الشيخ محمد عبده، بل يعارضه فيه مفتى الجمهورية الدكتور سيد طنطاوى برأى صريح منشور. وإذا كان الأمر كذلك، فما هى حكمة إصرار الشيخ على إعلان هذا الرأى فى هذا الوقت بالذات، كأنه الرأى الذى لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه، وكأنه يعبر عن حقيقة إسلامية راسخة، أو ركن من أركان الإسلام؟

ولو أن الشيخ تواضع وهو يدلى بهذا الرأى، فأوضح أن فوائد البنوك قضية خلافية حدثت فيها اجتهادات من علماء الإسلام، فبعضهم حرمها، مثل مجمع البحوث، والبعض أحلها مثل الشيخ محمد عبده والشيخ سيد طنطاوى وغيرهما، وأنه يميل إلى الرأى الأول ـ لو فعل شيخ الأزهر ذلك لأصاب كبد الحقيقة، ولأجاد إبداء الرأى، ولترك لرجال القضاء والنيابة الذين يخاطبهم، ولبقية أبناء الشعب ، حرية الاختيار بين الرأيين الخلافيين، ولكن المصيبة العظمى هى أن الشيخ أدلى برأيه كأنه يعبر عن رأى جمهرة علماء المسلمين وفقائهم وإجماعهم، وهو يعلم أن هذا غير صحيح.

لقد قيل قديماً عن اختلاف علماء المسلمين وأئمتهم فى الرأي، إن «اختلافهم رحمة» ! أى رحمة بالناس لأنه يتيح للمسلمين فرصة الأخذ بهذا الرأى وترك الآخر مما يتفق مع مصالحهم ومع العصر الذى يعيشون فيه، مع احتفاظهم فى الوقت نفسه بدينهم وبإسلامهم وبدون أن يخرجوا من الملة. ولكن الأسلوب الذى أدلى به شيخ الأزهر فى هذه القضية يضع الدولة أمام حائط صلب لا تستطيع اختراقه، ولا يدع أمامها من سبيل إلا إغلاق البنوك بتعطيلها عن أداء وظيفتها التى

تمارسها فى أنحاء العالم أجمع، أو مخالفة الإسلام وترك البنوك تؤدى وظيفتها الحالية، بكل ما يترتب على هذه المخالفة من إثبات التهمة التى تدمغها بها جماعات الإرهاب، وهى أنها حكومة الكفر والإلحاد !

بل إن هذا الرأى يضع المسلمين أيضا فى نفس الحرج الذى وضع فيه الشيخ الحكومة، فإما أن يسحبوا جميع أموالهم من البنوك بكل ما يترتب على ذلك من كارثة اقتصادية أشد هولا، حتى يحتفظوا بدينهم وبإسلامهم، وفقا لرأى شيخ الأزهر، وإما أن يتركوها فى البنوك فيضيع إسلامهم، ويستحقون بذلك وصف المجتمع الكافر الذى تطلقه عليهم جماعات الإرهاب !

ثم ألم يكن هذا الرأى نفسه هو الذى خرب بيوت المسلمين؟ فقد كان هو الرأى الذى استند اليه النصابون فى تأسيس شركات توظيف الأموال للضحك على ذقون المسلمين والاستيلاء على أموالهم والمضاربة بها ونهبها! وكان هو الرأى نفسه الذى أقنع مئات الألوف من الضحايا من المسلمين فى مجتمعنا بإدارة ظهورهم للبنوك والإقبال على شركات توظيف الأموال يودعون فيها أموالهم ومدخراتهم بالمليارات، وبالعملة المحلية والعملة الصعبة، ليثرى بها النصابون أعداء الدين، ويفلس المسلمون الذين وثقوا بفتوى شيخ الأزهر ومجمع البحوث؟

فكيف يكون هذا الرأى من الإسلام ويترتب عليه كل هذا الخراب والدمار والإفلاس الذى لحق بالمسلمين لحساب حفنة من النصابين؟ إن الإسلام دين أنزله الله تعالى لمصلحة البشر، وليهديهم إلى سواء السبيل، ورعاية مصالحهم بالطرق التى ليس فيها إضرار بفريق لحساب فريق.

وقد كان هذا هو السبب فى تحريم الإسلام للربا، وذلك لحماية الفقراء أصحاب الحاجة من المسلمين ومنع استغلالهم من قبل القادرين الذين يملكون. فحين كان المقترض فى الجاهلية يعجز عن الدفع كان الدائن يفرض عليه الزيادة (الربا) ويقول له: إما أن تقضى وإما أن تربى!

فيضطر إلى أن يربى، ثم يعود فيربى، ويربى ويربى حتى يبيع نفسه! لذلك اتخذ الإسلام موقفا متشددًا من هؤلاء المستغلين. فقال اللّه تعالى فى كتابه الكريم: (يأيها الذين آمنوا اتقوا اللّه وذروا ما بقى من الربا إن كنتم مؤمنين فإن لم تفعلوا فأذنوا بحرب من اللّه ورسوله).

وعندما تذرع المستغلون بأن ما يرتكبونه من استغلال وما يكسبونه من الربا هو أشبه بالربح الذى يأتى عن طريق البيع، فرق اللّه تعالى على الفور بين البيع والربا. وتوعد المخادعين بالعذاب يوم القيامة قائلا فى كتابه الكريم : (الذين يأكلون الربا لا يقومون إلا كما يقوم الذى يتخبطه الشيطان من المس، ذلك بأنهم قالوا إنما البيع مثل الربا. وأحل اللّه البيع وحرم الربا). ثم أوصى اللّه القادرين بالصدقة والزكاة بدلا من مضاعفة أموالهم على حساب المدينين الفقراء، فقال تعالى: (وما آتيتم من ربا ليربو فى أموال الناس فلا يربو عند الله وما آتيتم من زكاة تريدون وجه الله فأولئك هم المضعفون) (الروم ٣٩)، وقال تعالى: (وإن كان ذو عسرة فنظرة إلى ميسرة وأن تصدقوا خير لكم).

يتضح من ذلك أن القضية هى قضية حرب شنها الإسلام على القادرين المستغلين الذين يضاعفون أموالهم على حساب العاجزين من المسلمين، وتوعد فيها المستغلين بالعذاب الأليم - وهو ما يتفق تماما مع جوهر الإسلام كدين سماوى أنزله اللّه تعالى لتنظيم العلاقة بين البشر على أساس عادل سليم.

فأين هذا من وضع البنوك؟ وأى وجه شبه بين البنوك والمستغلين فى الجاهلية أو المستغلين الحاليين؟ هل يمكن لذى عقل سليم أن يضع البنوك مع المستغلين على قدم المساواة إلا إذا كان يريد أن يضع البنائين الصالحين مع المخربين الفاسدين على قدم المساواة؟

إن البنوك لم تسرق أحدًا من المودعين كما سرقتها شركات الريان والسعد والهدى وبدر من أدعياء الإسلام، والإسلام منهم براء. وفى

الوقت نفسه فإنه يكون من المضحك تشبيه المدخر الصغير الذى يودع مدخراته فى أحد البنوك لعجزه عن إدارتها، بالمرابى الذى يقرض أصحاب الحاجة لمضاعفة ماله على حسابهم واستعبادهم فى نهاية الأمر، حتى نتهم هذا المدخر الصغير بأنه يرتكب إثم الربا ونتوعده بما توعد به اللّه تعالى المرابين «بحرب من اللّه ورسوله» ؟

إن مثل هذا الكلام يقلب مفهوم الإسلام فى عقل المدخر الصغير، ويضع الدين فى وضع من يضر مصلحته ويحرمه من الاستفادة من مدخراته لأسباب غير مقنعة ظاهر فيها التلفيق. فلن يقتنع المدخر الصغير أبدًا بأنه يستغل البنك حين يودع مدخراته فيه كما يستغل المرابى الحقيقى المدين! ولن يقتنع أيضا بأنه يأكل مال البنك بالباطل. وعلى العكس من ذلك فهو يعرف أن البنك يستفيد من مدخراته ومدخرات غيره فى إقامة المشروعات الاقتصادية التى تخدم اقتصاد البلد وتنهض به وتعود على البنك وعلى أصحاب الأموال فيه ـ وهو منهم ـ بالفائدة.

وفى الوقت نفسه فإن مثل هذا الرأى الذى أدلى به شيخ الأزهر فى محفل القضاء ورجال النيابة لا يستطيع أن يحظى باحترام ضحايا الريان والسعد والهدى وبدر وغيرهم الذين فقدوا أموالهم بفضل هذه الفتوى الباطلة التى ضللتهم وصرفتهم عن إيداع أموالهم فى البنوك ليودعوها فى شركات النصابين. وبعض هؤلاء الضحايا قد فقدوا بفقد أموالهم فى هذه الشركات كل شئ، وأصبحوا على «الحديدة» فى بعض الآراء، وعلى «البلاطة» فى رأى آخر! وأعرف شخصيًا كثيرين منهم يثيرون الرثاء والشفقة، وفى كل يوم يعضون بنان الندم لأنهم صدقوا مثل هذه الفتوى وتجنبوا البنوك عند إيداع مدخراتهم فلم يجنوا سوى الحسرة والإفلاس.

وقد كان هذا الرأي نفسه لشيخ الأزهر هو الذى استند إليه الريان عندما أحيط به وأخذ المودعون يطالبونه برد أموالهم لإيداعها فى البنوك، فلفق حديثا نسبه إلى الرسول صلى الله عليه وسلم ونشره فى إعلانات

بمساحة صفحة كاملة فى الصحف، يعزف فيه على هذا الرأى الفاسد ويقول: «لأن يزنى الرجل بأمه فى حجر الكعبة أهون من ربا البنوك»! ونسى الريان أن اسم البنوك لم يكن معروفا فى عهد الرسول! وقد عاقبه الله عقابا شديدا لهذا الاختلاق، وفضحه فضيحة مخزية، وشاهد الناس من يتعاطى منهم المخدرات، ومن تطلقه زوجته للزواج من شاب يصغرها، وتقيم حفلة الزفاف من أموال المودعين فى أحد الفنادق الكبرى!

ومن هنا كان أملى وأمل الكثيرين أن يضع شيخ الأزهر مصلحة المسلمين ومصلحة الإسلام ومصلحة الوطن فى حسبانه وهو يدلى بفتاواه، فالدين ليس منفصلا عن الحياة بل هو لخدمة الحياة وجعلها أفضل.

كما كان أملى أن يختار شيخ الأزهر من نصوص الإسلام ما يخدم مصالح الناس فى معاشهم لا ما يضر بمصالحهم. فلقد كان عبد الله بن عباس، ومعه طائفة من صحابة رسول الله صلى الله عليه وسلم، يقصرون الربا على الذى كان معروفا فى الجاهلية، ونزل فيه القرآن. وعندما ظهر تيار يوسع دائرته حتى طغت على كثير من ضروب التعامل، قال عمر بن الخطاب: «إنا والله ما ندرى لعلنا نأمركم بأمور لا تصلح لكم، ولعلنا ننهاكم عن أمور تصلح لكم! وإنه كان من آخر القرآن الكريم نزولا آيات الربا، فتوفى الرسول صلى الله عليه وسلم قبل أن يبينه لنا. فدعوا ما يريبكم إلى مالا يريبكم» .ولكنه لا يلبث أن يعود فيقول: «لقد خفت أن نكون قد زدنا فى الربا عشرة أضعافه بمخافته»! أو يقول: «تركنا تسعة أعشار الحلال مخافة الربا»!

ومع ذلك فلم يترك رسول الله صلى الله عليه وسلم مسألة الربا غير محددة، فقد حدده بربا الجاهلية فى حجة الوداع - وهى آخر مرة خاطب فيها الرسول أمته - حيث يقول : «ألا وإن ربا الجاهلية موضوع، وأول ربا أضعه ربا العباس بن عبد المطلب».

ومن المنطقى أن ربا الجاهلية هو الذى نزل فيه القرآن وليس الربا المزعوم الذى تنسبه فتوى شيخ الأزهر ومجمع البحوث للبنوك الحالية. فالفرق بين الجاهلية وأرباح البنوك فرق جسيم. وهذا ما أوضحه الشيخ محمد عبده. فقد قرر أنه لا يدخل فى باب الربا من يعطى آخر مالا ويجعل من كسبه حظا معينا، لأن هذه المعاملة نافعة للعامل ولصاحب المال معًا، على العكس من الربا المخرب للبيوت، والضار بواحد بلا ذنب غير الاضطرار. «ولا يمكن أن يكون حكمهما فى عدل اللّه واحدًا، بل لا يقول عادل ولا عاقل من البشر إن النافع يقاس على الضار ويكون حكمهما واحدًا»!

ولكن الشيخ جاد الحق على جاد الحق يقيس النافع على الضار، ويفتى بتحريم ربح البنوك بحجة تحديد الربح، مع أن اشتراط بعض الفقهاء لصحة العقد ألا يكون لأحد الطرفين نصيب معين من الربح هو اشتراط لا دليل عليه ـ كما يقول الأستاذ عبد الوهاب خلاف ـ الذى أردف يقول : «إن هذا تعامل صحيح، فيه نفع لرب المال الذى لا خبرة له على استثمار ماله بنفسه، وفيه نفع للتاجر الماهر والمقاول الناجح على أن يكون له رأس مال يعمل به ويربح. فهو تعامل نافع للجانبين، وليس فيه إضرار ولا ظلم لأى أحد من الناس. وعلى العكس من ذلك فإن سد هذا الباب من أبواب التعاون فيه إضرار. وقد قال رسول اللّه صلى الله عليه وسلم: «لا ضرر ولا ضرار».

وقد انتهى فضيلة الأستاذ عبد الوهاب خلاف إلى القول بأن الإيداع فى صندوق التوفير هو من قبيل المضاربة، وهى عقد شركة بين طرفين على أن يكون المال فى جانب والعمل فى جانب، والربح بينهما، وهو صحيح شرعًا. وإن اشتراط الفقهاء لصحة العقد ألا يكون لأحدهما من الربح نصيب معين، اشتراط لا دليل عليه، وكما يصح أن يكون بالنسبة، يصح أن يكون حظًا معيناً».

ومن العجيب فى هذه القضية كلها أنه لا يوجد نص فى القرآن أو السنة تعرض لمعاملات البنوك، لأن البنوك لم تكن معروفة فى ذلك الوقت،

وإنما تعرضت نصوص القرآن والسنة لشئ واحد، وهو ربا الجاهلية، وليس معاملات البنوك!.

وقد كان من الواجب، ومما يفرضه الدين على العلماء الذين أفتوا بتحريم الفائدة، أن يستهدوا حكمة التحريم فى الإسلام قبل الحكم على ما إذا كانت معاملات البنوك محرمة أو محللة. فلم يحرم اللّه تعالى شيئا على المسلمين اعتباطًا، وإنما حرمه لعلة تتصل بمصلحة المسلمين وتنظيم العلاقة بينهم على أساس كريم، ولقد كان تحريم الربا لحماية غير القادرين من جور القادرين، ولم يثبت أبدًا أن الإسلام حرم شيئًا فيه منفعة للمسلمين.

كذلك كان من الواجب على العلماء الذين حرموا الفائدة بمطابقتها على ربا الجاهلية، أن يتحققوا من تمام المطابقة، فإذا لم تنطبق وجب تحليلها. ولست أعتقد أن أحدًا من هؤلاء فعل ذلك، ولو فعل لعجز عن إثبات المطابقة التامة، إذ لا يمكن أن يكون حكمهما فى عدل اللّه واحدًا - كما قال الشيخ محمد عبده، ولا يكون حكم النافع هو حكم الضار!

والمحزن فى ذلك كله هو التأثير المخرب لمثل هذه الفتاوى على اقتصاد بلدنا وعلى مسيرتنا، فى الوقت الذى يسير العالم من حولنا، بل يجرى ويقفز! ومثل هذه الفتاوى هى التى تعطل مسيرة المسلمين وتقيد حركتهم فى الوقت الذى ينهض فيه الغرب والشرق بدون تعطيل وبدون قيود!

بل إن مثل هذه الفتاوى هى السبب فى أن صادرات دول خمس فقط فى شرق آسيا، كانت تعد إلى وقت قريب من الدول المتخلفة - وهى الدول التى اصطلح على تسميتها بالنمور الخمسة - أصبحت تصدر من صناعاتها اليوم أكثر مما تصدره ٤٤ دولة إسلامية مازالت أسيرة مثل هذه الفتاوى التى تصدر باسم الإسلام، والإسلام منها براء!

لا يافضيلة الشيخ.. مرة أخرى!

أكتوبر فى ١٠ اكتوبر ١٩٩٣

عندما كتبت مقالى: «لا يافضيلة الشيخ» فى عدد أكتوبر ١٩٩٣/٩/١٩ الذى أبديت فيه اعتراضى على التصريحات التى يدلى بها فضيلة شيخ الأزهر، الشيخ جاد الحق على جاد الحق من وقت لآخر عن تحريم فوائد البنوك، وآخرها تصريحه لرجال القضاء والنيابة العامة بالاسكندرية، كنت أعلم أن هذا المقال سوف يغضب الشيخ، كما أنه سوف يغضب أيضا كثيرين من المشايخ الذين يرون رأيه، ولكنى لم أتصور أن يكون رد الفعل هو تجاهل مناقشة آرائى التى استندت فيها إلى كبار علماء الإسلام، وإلى حكمة تحريم الربا، وافتعال معركة معى عن طريق اتهامى بأنى «حاقد على الإسلام وأئمة المسلمين» فى بيان من بعض علماء الأزهر إلى الصحف،وأنى «جاهل»!

أما أنى «حاقد على الإسلام وأئمة المسلمين» فقد أضحك كثيرين ممن يعرفون أنى أكثر إسلاما من كثيرين جدا من علماء الدين الذين قد يكونون أكثر تفقها منى فى علوم الدين ولكنهم ليسوا بحال أكثر إيمانا منى بالله ورسوله صلى الله عليه وسلم، أو يعرفون أنى أتمثل فى حياتى وعملى ببيت الشعر الصوفى: «إذا لم يكن عون من اللّه للفتى، فأول ما يجنى عليه اجتهاده»!

ومقالاتى فى الإيمان شاهد عدل، يستطيع أن يرجع إليها أصحاب الاتهام فى مجلة «أكتوبر» أو جريدة «الوفد»، ويمكن لعلماء الأزهر الذى أصدروا هذا البيان أن يرجعوا إلى مقالى «الخارجون من تحت السماء» فى مجلة أكتوبر فى ١٩٨٥/٦/٢٣ - كأنموذج فقط - فإذا تعذر الاطلاع عليه فى «أكتوبر»، فإنه منشور فى كتابى الأخير: «الصراع الاجتماعى والسياسى فى عصر مبارك» الصادر عن هيئة الكتاب.

وهذا هو مجال الافتخار الوحيد الذى أسمح لنفسى به، فالإيمان باللّه فخر يجب ألا يخفيه أحد فى هذا الزمن الردىء الملىء بالإلحاد اللفظى والعملى.

وأما أنى «جاهل»، فمن المحقق أنى «جاهل» فى أشياء كثيرة لا يمكن حصرها، ولكنى لست «جاهلا» على إطلاق اللفظ كما كتب علماء الأزهر! ومثلى فى ذلك مثل جميع البشر، ومنهم علماء الأزهر! فالله وحده هو الذى وسع علمه كل شئ، وهذه صفة يختص بها اللّه تعالى ولا تنطبق على أى بشر.

على أن الذى يثير التأمل هو الأسباب التى بنى عليها بيان جماعة علماء الأزهر اتهامى بالحقد على الإسلام وأئمة المسلمين، والتى تضمنتها الفقرة التالية التى أنشرها بحذافيرها من نص البيان، وفيها يقول:

«وقد تضمن المقال (أى مقالى) تطاولا صريحًا على فضيلة الإمام، ووصفه بما لا يليق بمركزه كأكبر شخصية دينية فى العالم الإسلامى.

كما اشتمل المقال على عبارات نابية لا تصدر إلا من جاهل أو حاقد على الإسلام وأئمة المسلمين، مثل: «أدار فيه اسطوانته المشروخة التى يردد فيها أن فوائد البنوك حرام.. اختار أسوأ الأوقات ليدير فيها هذه الاسطوانة البالية.. إن هذا الرأى تعارضه آراء أخرى لفقهاء إسلاميين ربما كانوا أكثر من فضيلته فقها وعلما.. ثم ألم يكن هذا الرأى نفسه هو الذى خرب بيوت المسلمين، فقد كان هو الرأى الذى استند إليه النصابون فى تأسيس شركات توظيف الأموال للضحك على ذقون المسلمين والاستيلاء على أموالهم.. إلى آخر هذه العبارات المجافية للأدب والأخلاق الكريمة، والبعد عن الموضوعية».

هذا هو نص الفقرة المهذبة التى تضمنت الأسباب التى رأت جماعة علماء الأزهر التى أصدرت البيان أنى أستحق عليها تهمة الحقد على الإسلام وأئمة المسلمين، وأضاف إليها الجهل والخروج على الأدب والأخلاق الكريمة والبعد عن الموضوعية!

وللقارئ أن يعجب أن يعتبر علماء الأزهر هذه العبارات التى تضمنها مقالى «تطاولا صريحا» على شيخ الأزهر وأنها «عبارات نابية»!

ترى لو قلت لفضيلة الإمام الأكبر ما قاله أعرابى لعمر بن الخطاب: «اتق اللّه يا عمر»! هل تخرجنى هذه المجموعة من علماء الأزهر من الملّة؟ ولكن عمر بن الخطاب لم يخرج الأعرابى من الملة، بل إنه حين هم به أحد مرافقيه قال له عمر: «اتركه فلا خير فيه إذا لم يقلها لنا، ولا خير فينا إذا لم نتقبلها منه»!

فهل تصل عبارة «الاسطوانة المشروخة»، وهى مجرد كناية عن ترديد عبارة بعينها دون تغيير أو تبديل، (ولا تحتمل أى معنى آخر غير ذلك) إلى ما وصلت إليه عبارة الأعرابى لعمر بن الخطاب من اتهام بأنه لم يكن يتقى اللّه؟أترى لو أنى خاطبت فضيلة شيخ الأزهر قائلا ما قاله الاعرابى لعمر بن الخطاب: «اتق اللّه يا فضيلة الشيخ»! هل يرد علىّ بقولة عمر: «لا خير فيه إذا لم يقلها، ولا خير فينا إذا لم نتقبلها منه»؟

ولكنى كنت أكثر أدبا وتهذيبا من ذلك الاعرابى الجاف، فاكتفيت بقولى «لا يافضيلة الشيخ»!

أم أن علماء الأزهر الكرام يضعون فضيلة شيخ الأزهر فى منزلة أرفع من منزلة عمر بن الخطاب، وهو خليفة رسول اللّه صلي الله عليه وسلم ،فينكرون مخاطبته بعبارة لا تحمل أى اتهام، وهم يعلمون جيدا أن عمر بن الخطاب قد قبل مخاطبته بعبارة تحمل كل الاتهام، إذ تتهمه بأنه لم يتق اللّه!

وبطبيعة الحال فلن أتحدث عن عبارة الأعرابى الآخر لعمر بن الخطاب ،تى قال فيها: « والله ياعمر لو وجدنا منك اعوجاجًا لقومناك بحد ال سيف»! حتى لاتثبت على صفة قلة الأدب، والبعد عن الأخلاق الكريمة التى وصفنى بها علماء الأزهر الأفاضل!

على أنه من الغريب حقا والمريب أيضا أنهم ينكرون تماماً وجود رأى معارض لرأى شيخ الأزهر! ويختلفون على عبارة لم أقلها فى مقالى يزعمون فيها أننى قلت إن رأى فضيلة شيخ الأزهر «مخالف لما جمع عليه العلماء»، مع أنه لاتوجد مثل هذه العبارة فى مقالى! وينطلقون بعد ذلك إلى تفنيد ما اختلفوا على قوله! وهو سهل بطبيعة الحال!

ولكنهم يقعون فى محظور كبير حين يزعمون أن رأى شيخ الأزهر هو رأى أجمع عليه العلماء! ويستدلون على ذلك بأن «تحريم فوائد البنوك الربوية أفتى به كل من تولى مشيخة الأزهر، وأجمعت عليه المجامع العلمية: مجمع البحوث الإسلامية بالأزهر فى دورته الثانية سنة ١٩٦٥م، والتى حضرها كبار علماء يمثلون خمسا وثلاثين دولة إسلامية وعدد من رجال الاقتصاد. وهذا المجمع - بنص القانون المصرى - يعتبر جهة الإفتاء العليا فى مصر، ولا يجوز لأحد أن يخرج على قراراته، ولذلك فإن فضيلة الإمام الأكبر حينما قال بحرمة فوائد البنوك فإنه لا يتحدث عن فتواه شخصيا، وإنما يتحدث باعتباره رئيسا لمجمع البحوث الإسلامية. كما

أفتى بحرمة الفوائد مجمع الفقه بمنظمة المؤتمر الإسلامى الذى يمثل العالم الإسلامى كله، ومنه أعضاء من مصر.

ومثل ذلك - كما يقولون فى بيانهم - صدر بالإجماع عن مجمع الفقه برابطة العالم الإسلامى بمكة المكرمة. وخلال ما يقرب من ثلاثين سنة انعقدت مؤتمرات عديدة فقهية واقتصادية بحثت هذا الموضوع نفسه، وبلا أدنى خلاف صدرت الفتوى موافقة للمجامع الثلاثة.. كما أن جميع دور الإفتاء فى العالم الإسلامى تفتى بحرمة هذه الفوائد، بما فى ذلك دار الإفتاء المصرية حتى منتصف عام ١٩٨٩ حيث كان فضيلة الدكتور محمد سيد طنطاوى يفتى كسابقيه بحرمة فوائد البنوك بالكتاب والسنة والإجماع..» إلى آخره!

ويتضح من نص هذه الفقرة فى بيان مجموعة علماء الأزهر أن هذا البيان يقع فى نفس الخطأ الذى وقع فيه فضيلة شيخ الأزهر، إذ يكتفى بترديد رأى تحريم فوائد البنوك بحجة أنه رأى المجامع الإسلامية، ويتهرب من مناقشة وجهة النظر الأخرى لعلماء الإسلام الآخرين الذين أفتوا بأن فوائد البنوك حلال! ... أى أنه يأخذ باجتهاد ويتجاهل الاجتهاد الآخر! مع أن الاجتهاد الآخر يقضى بشكل حتمى بإعادة النظر فى الاجتهادات السابقة للمجامع الإسلامية؛ فهى وإن كانت اجتهادات جماعية إلا أنها لاترقى إلى مرتبة إجماع الأمة.

كذلك من الغريب فى بيان تلك الجماعة من مشايخ الأزهر أنهم يعتبرون العبارة التى قلت فيها إن شيخ الأزهر «اختار أسوأ الأوقات لترديد أن فوائد البنوك حرام (وهو ما عبرت عنه بعبارة «الاسطوانة البالية» - تطاولا صريحا على فضيلة الإمام، ووصفه بما لا يليق بمركزه كأكبر شخصية دينية فى العالم الإسلامى، كما أنها «عبارة نابية»!

ولست أدرى أى جزء من هذه العبارة يعتبرونه تطاولا؟ هل هو الجزء الذى أقول فيه إن فضيلة شيخ الأزهر «اختار أسوأ الأوقات»، أو هو الجزء الذى استخدمت فيه عبارة «الأسطوانة البالية»؟

إننى أستبعد أن تكون عبارة «الأسطوانة البالية» هى المقصودة بالتطاول، إذ لا يستطيع أحد تحميلها أكثر مما تحمل من معنى ترديد عبارة بدون تغيير أو تبديل. ويبقى الجزء الخاص بقولى إن فضيلة شيخ الأزهر اختار أسوأ الأوقات لترديد رأيه.

فهل كان على أن أقول إنه أختار أفضل الأوقات؟

وهل إذا قلت ذلك يصدقنى أحد؟ ألم يكن هذا الوقت بالذات هو الوقت الذى تعمل فيه جماعات الإرهاب على ضرب الاقتصاد المصرى عمدًا وتعلن ذلك صراحة؟ وألم يكن هو الوقت الذى تزرع فيه المتفجرات فى شوارع القاهرة وأحيائها، وتجرى فيه محاولة اغتيال وزير الداخلية حسن الألفى؟

فإذا جاء فضيلة شيخ الأزهر ليردد رأيه بأن فوائد البنوك حرام فى وسط هذه الظروف مجتمعة، بكل تأثير هذا الرأى على الجماهير المصرية بحكم مركزه العلمى كأكبر شخصية دينية فى العالم الإسلامى، وبحكم تأثير هذا الرأى أيضا على الاقتصاد المصرى الذى يعانى من متاعب خطيرة بالفعل، فهل كان فى وسعي أن أقول أن فضيلته اختار أحسن الأوقات؟

ولو كان الرأى الذى أعلنه فضيلة شيخ الأزهر هو الرأى الحاسم فى الموضوع، ولايوجد عليه خلاف بين أئمة المسلمين، لما كان فى وسعي أن أكتب حرفاً واحداً اعتراضاً عليه، فأئمة المسلمين هم أعلم منى فى هذا المجال، وإليهم يرجع هذا الرأى والحكم، ولكن فضيلة شيخ الأزهر يعرف جيداً أن الرأى الذى ساقه محل خلاف حاد بين أئمة المسلمين، كما يعرف أيضا أن فضيلة مفتى الجمهورية، الدكتور سيد طنطاوى - ولا يستطيع أحد أن يشك فى أنه من أكبر أئمة المسلمين فى مصر، وأكثر من ذلك أنه بحكم وظيفته صاحب الحق فى الفتوى، ويتحمل مسئولياتها أمام رب العالمين ـ له رأى مخالف يقول إن فوائد البنوك حلال ـ أقول يعرف

فضيلة شيخ الأزهر ذلك جيداً، ولكنه أخفى الرأى الذى يعارض رأيه، دون أن يوجد سبب واحد يدعوه إلى إخفاء هذا الرأى!

فهل كان فى وسعى شئ إلا أن أظهر هذا الرأى الآخر الذى يتجاهله فضيلته، لأخفف من تأثير رأى فضيلته على الاقتصاد المصرى وعلى سمعة الحكومة المصرية التى تتبعها هذه البنوك وتديرها بواسطة مجالس إدارات تقوم بتعيينها، حتى لا تتهم ظلما بأنها تدير مؤسسات ربوية، وتثبت عليها تهمة أنها حكومة غير إسلامية التى توجهها إليها الجماعات الإرهابية، بكل ما يتبع ذلك من تبرير أعمالها لإقامة الحكومة الإسلامية الحقيقية؟

ولم يكن لجماعة علماء الأزهر الذين وقعوا البيان أن يوجهوا إلى أى لوم لأنى نبهت فضيلة شيخ الأزهر إلى خطورة إدلائه بهذا الرأى فى هذا الوقت بالذات، إذ كان على فضيلته تقدير مسئولية الإدلاء به، وتقدير تأثيره - بحكم منصبه الرفيع - على مصلحة البلاد، مادام أنه أكبر شخصية دينية فى العالم الإسلامى.

ولم أتجاوز حدودى فى ذلك باعتبارى مسلما حقيقيا درس التاريخ الإسلامى وعرف أن الخلفاء الراشدين لم يكونوا يغضبون حين ينبههم أحد من رعاياهم إلى خطأ ارتكبوه، بل إنه حين نبهت امرأة عربية عمر بن الخطاب إلى خطأ ارتكبه، اعترف عمر على الفور بخطئه، وقال قولته المشهورة «أخطأ عمر وأصابت امرأة»!

ولكن علماء الأزهر - فيما يبدو - ينزهون فضيلة شيخ الأزهر عن الخطأ، بل ويرون أنه أكثر أهل الأرض علما وفقها! بدليل أنهم يدرجون فى سلك عباراتى التى يعتبرونها مجافية للأدب والأخلاق الكريمة والبعد عن الموضوعية، عبارتى التى وصفت فيها رأى الشيخ بأنه «تعارضه آراء أخرى لفقهاء إسلاميين ربما كانوا أكثر من فضيلته فقها وعلماً»!

مع أني لم أخرج في هذه العبارة عن قول اللّه عز وجل: «نرفع درجات من نشاء وفوق كل ذى علم عليم»! (يوسف ٧٦) فأين مجافاة هذه العبارة للأدب والأخلاق الكريمة والبعد عن الموضوعية»؟ وإذا كان كلامى في هذا الصدد متفقاً مع نص من نصوص كتاب اللّه الكريم، فمن هو الجاهل الذى وصفه بيان علماء الأزهر؟ هل هو الذى يتحدث من واقع كتاب اللّه، أو هو الذى يخرج على كتاب الله؟

وعندما أنزل اللّه تعالى هذه الآية على رسوله الكريم صلى الله عليه وسلم كان يريد أن يعلم العلماء التواضع، فلا يتصور أحد أنه بلغ من العلم غايته! أو أنه أعلم أهل زمانه! أو أن علمه أحاط بكل شئ! وحتى لا يفتتن أحد بعلمه، إذ اختص المولى الكريم ذاته العلية بصفةالعلم بكل شئ، (وسع علمه كل شئ) ولم يعد من حق أحد من أهل الأرض أن ينسب إلى نفسه، أو إلى غيره، هذه الصفة، كما فعل بيان علماء الأزهر! وعباراتهم التى أوردت نصها فى هذا المقال قاطعة فى ذلك حتى إنهم اعتبروا عبارتى التى قلت فيها: «إن رأى الشيخ تعارضه آراء أخرى لفقهاء إسلاميين ربما كانوا أكثر من فضيلته فقها وعلماً» دليلا على جهلى وحقدى على الإسلام والمسلمين!

ولو أننى جزمت فى عبارتى بأن الآراء المعارضة لرأى شيخ الأزهر هى لفقهاء إسلاميين أكثر من فضيلته فقها وعلما، لكان من حق الشيخ، ومن حق علماء الأزهر الذين أصدروا بيانهم، الغضب لما قد يعتبرونه مساسا به. ولكنى كنت أكثر إنصافا لفضيلته ولغيره من الفقهاء الإسلاميين، فقلت إن هؤلاء العلماء: «ربما» كانوا أكثر من فضيلته فقها وعلما»!

وقد أنصفت بذلك أيضا نفسى فلم أكن لأحملها هذا الظلم، وهو أن أضعها فى موضع الفصل فى خلاف بين علماء المسلمين، وهو عبء لا أقدر عليه ولا يقدر عليه غيرى أيضا، بل لم يفعله أحد من علماء المسلمين الذين كان كل منهم يتبع رأيه بعبارة: « والله أعلم»!

ولعل إنصافى لفضيلة شيخ الأزهر فى هذه العبارة كان أكثر! فقد أشفقت على فضيلته من تحمل مسئولية الجزم برأى يعارضه فيه علماء إسلاميون آخرون، دون أن يترك الباب مواربا لصحة آرائهم!

ولذلك قلت فى مقالى إن فضيلة الشيخ « لو تواضع وهو يدلى بهذا الرأى، فأوضح أن فوائد البنوك قضية خلافية حدثت فيها اجتهادات من علماء الإسلام، فبعضهم حرمها والبعض أحلها، وأنه يميل إلى الرأى الأول.. لو فعل شيخ الأزهر ذلك لأصاب كبد الحقيقة ولأجاد إبداء الرأى، ولترك رجال القضاء والنيابة الذين يخاطبهم، ولبقية أبناء الشعب، حرية الاختيار بين الرأيين الخلافيين. ولكن المصيبة العظمى هى أن الشيخ أدلى برأيه كأنه يعبر عن رأى جمهرة علماء المسلمين وفقهائهم وإجماعهم، وهو يعلم أن هذا غير صحيح».

ولكن علماء الأزهر الذين وقعوا البيان اعتبروا ذلك منى «مجافاة للأدب والأخلاق الكريمة والبعد عن الموضوعية»، كما اعتبروه «جهلا وحقداً على الإسلام وأئمة المسلمين»! الأمر الذى يدل على اختلاط معايير الأدب والأخلاق الكريمة والموضوعية فى بيان علماء الأزهر الذين نسوا أن الحق لا يمكن أن ينقلب باطلا، والباطل لا يمكن أن ينقلب حقاً!

فوائد البنوك بين المقلدين والمجتهدين: رد على د. عبد الصبور شاهين

اكتوبر فى ١٧ اكتوبر ١٩٩٣

لعلى أحد الكتاب القلائل الذين أتاح لهم حسن حظهم الاطلاع على الأزهر من الداخل! فقد حفظت القرآن الكريم ولم أبلغ الثانية عشرة من عمرى، وألحقنى والدى بالأزهر لأتخرج فيه عالما من علماء الدين مثل كثيرين فى عائلتى الذين سمعت عنهم ولم يسمع بهم أحد ! حتى نبغ منهم العلامة الإسلامى الكبير الشيخ محمد متولى الشعراوى، ولكنى لم أطق صبراً على التعليم الأزهرى لما اتسم به من جمود وتحجر على القديم وشروح على المتون وشروح على شروح المتون إلى آخر هذه البركة الراكدة ! وكان مثلى الأعلى الدكتور طه حسين الذى أفلت بجلده من الأزهر إلى الجامعة المصرية، فهربت بدورى وأكملت تعليمى رغم إرادة والدى وأكملت تعليمى على نفقتى الخاصة من خلال العمل.

على أن تجربتى فى الأزهر كانت تجربة مفيدة، فقد علمتنى ما هو التقليد وما هو الاجتهاد، وعرفتنى على المقلدين والمجتهدين، وأكثر من ذلك عرفتنى ما هو الثمن الفادح الذى يدفعه المجتهدون على يد المقلدين. فالمقلدون كان فى أيديهم على الدوام - وحتى يومنا هذا - زمام الأمور فى كل شئ، وبحكم هذه السيطرة كانوا دائما فى الوضع الذى يمنع الاجتهاد ويدينه ويبطل تأثيره، ويلحق أكبر الخسائر بالمجتهدين ويشوه صورتهم فى عين المجتمع الإسلامى، ويرهبونهم بتهمة واحدة لا تتغير تتراوح بين الخروج عن الدين أو الإلحاد !

وعن طريق هذه السيطرة استطاعوا تعطيل عجلة التقدم فى البلاد، فلا تكاد البلاد تتقدم خطوة إلى الأمام حتى يدفعوا بها إلى الخلف خطوتين ! ولا تكاد البلاد تلحق بعصر الذرة حتى يعيدوها بالقوة إلى العصر العثمانى ! ولا تكاد تفكر بلغة العصر الجديد حتى يفرضوا عليها التفكير بلغة العصر الوسيط !.

وعندما تقدمت فى العمر ونضجت قليلا كانت هذه الظاهرة تحيرنى: فإذا كان الدين الإسلامى الحنيف قد منع الاجتهاد فى العبادات، فإنه لم يمنع الاجتهاد فى المعاملات. بمعنى أنه لا اجتهاد فى أوقات الصلوات الخمس، ولا فى عدد الركعات ولا فى شعائر الحج وغير ذلك من العبادات، ولكن الاجتهاد مباح فى كل أنواع المعاملات حسب ظروف العصر المتغيرة مع الزمن. وإذا كان أحدا لا يستطيع أن يجتهد فى عدد ركعات صلاة المغرب فيجعلها أربع ركعات أسوة بصلاة الظهر والعصر والعشاء أو يجعل صلاة العشاء عشر ركعات أو سبعا، ففى وسعه الاجتهاد فى المعاملات.

وفى هذا المجال الأخير وحده، وهو مجال المعاملات، إذا اجتهد أحد وأصاب فله أجران، واذا اجتهد وأخطأ فله أجر واحد. وقد ترك رسول الله صلى الله عليه وسلم معاذا رضى الله عنه يقضى باجتهاده مع عدم وجوده فى الكتاب والسنة، مع أن الوحى ينزل، والرسول صلى الله عليه وسلم موجود.

ومن هنا فالاجتهاد ضرورة من ضرورات الدين حتى يواكب تطورات الدنيا المتغيرة باستمرار، ولا يتخلف عنها. وعندما قفل علماء الدين باب الاجتهاد منذ القرن الرابع الهجرى، اضطرت كثير من البلاد الإسلامية إلى اللجوء إلى التشريعات الغربية، مثل « كودنابوليون»، للاستعانة بها فى مواجهة الظروف التى استجدت على الحياة الاجتماعية والاقتصادية وغيرها. ومن هنا أيضا عندما ظهر المجتهدون المصريون والعرب فى أواخر القرن الماضى وأوائل القرن الحالى، انحصرت اجتهاداتهم فى توفيق الدين الإسلامى للحياة المعاصرة في ميدان المعاملات، وتحرير الدين من أغلال المقلدين الذين دأبوا على التضييق على الناس في حياتهم. ودعوا إلى إطلاق سلطان العقل فى فهم الدين وتغليبه على المتون وشروح المتون وشروح شروح المتون التى حصرت الدين وجمدته على أنماط الحياة التى تغيرت مع الزمن وتغيرت أوضاعها. وكان على رأس هؤلاء المجتهدين الشيخ محمد عبده وتلاميذه من أمثال الشيخ طنطاوى جوهرى والشيخ عبد القادر المغربى.

على أن جهود هؤلاء المجتهدين كانت تعرقلها باستمرار هجمات المقلدين، الذين كانوا أكثر عددا وعدة، وكانوا أيضا أكثر تأثيرا فى المجتمع المتخلف الراكد، كما كانوا يتحصنون وراء قداسة موهومة استعاروها من الكنيسة الكاثوليكية وأساليبها، يوقعون بها عقوبة الحرمان ضد مخالفيهم فى الدين تحت تهمة المروق من الدين والإلحاد.

وفى هذا الضوء يمكن فهم اتهام بيان تلك المجموعة من علماء الأزهر لى مؤخرا بأنى «حاقد على الإسلام وأئمة المسلمين» ! ردا على مقالى: «لا يافضيلة الشيخ»، الذى هاجمت فيه رأى الشيخ بأن فوائد البنوك من الربا المحرم. واعتبروا عباراتى تطاولا على مقام الشيخ لا تصدر إلا من جاهل، وخروجا على الأدب والأخلاق الكريمة والبعد عن الموضوعية! وقد رددت على ذلك فى مقالى الماضى.

على أنى فوجئت بالدكتور عبد الصبور شاهين يدخل الحلبة بمقال نشرته له جريدة الشعب يوم الجمعة أول أكتوبر ١٩٩٣، يردد فيه رأى

بيان علماء الأزهر فى عبارات مقالى من حيث بعدها عن أدب الخطاب وغيره، ويضيف إليها الإسفاف! لأنى وصفت مخالفى الشيخ بأنهم «ربما كانوا أكثر من فضيلته فقها وعلما» ! ومفترضا أنه لا يوجد على ظهر الأرض من هو أكثر من فضيلة الشيخ فقها وعلما! ثم يتهمنى بالمهاترة وبأنى «أهرف بما لا أعرف» ! إلى آخر هذه العبارات التى تفيض أدبا وبعدا عن الإسفاف!

وربما كان من أطرف ما طالبنى به الدكتور عبد الصبور شاهين هو أن «أتعلم من مختلف معسكرات العلمانيين فى الغرب كيف يحترمون هناك البابا ! بل يقدسونه ! لأنه رمز لا يليق - بل لا يجرؤ - علمانى واحد أن يمسه، أو أن يغمز قدره».

وهكذا يكشف هؤلاء الناس عن أهدافهم، وهو التستر بقداسة بعيدة كل البعد عن مبادئ الإسلام، واكتساب حصانة لم يتمتع بها خلفاء رسول الله صلى الله عليه وسلم بين رعاياهم. فقد كان من هؤلاء الرعايا - كما ذكرت فى مقالى السابق - من يخاطب عمر بن الخطاب بقوله: «اتق اللّه ياعمر»! وكان منهم من يصحح لعمر بن الخطاب خطأه، فيعترف بالخطأ ولا يطالب محدثه بأن يقتدى بمسيحيى الغرب فى تقديس البابا واحترامه! أو يتذرع بأنه «رمز لا يليق بأحد أن يمسه أو يغمز قدره»!

والغريب حقا أنه بعد أن يطالبنى الدكتور عبد الصبور بالاقتداء بمسيحيى الغرب فى تقديس البابا لأنه رمز! وبعد أن يضع فضيلة شيخ الأزهر فى مقام البابا لأنه ـ أيضا ـ رمز! يتهمنى بعدم الحياء! ويقول متحسراً: «وهذه حال الدنيا»!ويستعين ببيت من الشعر يقول : «لقد هزلت حتى بدا من هزالها كلاها وحتى سامها كل مفلس»!

وبطبيعة الحال لن أدخل فى مهاترة كلامية مع الدكتور عبد الصبور شاهين حول أى منا أكثر حياء من الآخر، أو أينا أكثر أدبًا فى مخاطبة الآخر، ولكن من الواضح أن الرجل أطلق «لحيائه» العنان! فقد اتهمنى

بأن «الزلفى» تقودنى إلى ليِّ أعناق الأحداث وقلب الحقائق! كما اتهمنى بالنفاق أيضا!

ولست أدرى إلى من أتزلف بحديثى عن فوائد البنوك؟ إن الزلفى لأحد تكون عادة سعيا إلى تحقيق مصلحة ذاتية تدفع بصاحبها إلى قلب الحق باطلا أو قلب الباطل حقاً، فما فائدة تزلفى إلى البنوك؟ هل يبادر مديروها أو رؤساء مجالس إدارتها إلى تعيينى مستشاراً لها رغم أن دراستى الجامعية لا تؤهلنى لهذا العمل؟ ولكن مديرى ورؤساء مجالس إدارات البنوك هم موظفون لا يهمهم دفاعى فى قليل أو كثير، ولا يهمهم أقبل الناس على إيداع أموالهم فى البنوك أو لم يقبلوا، فهم يتقاضون مرتباتهم فى كل الأحوال! إذن فإن اتهام الدكتور عبد الصبور شاهين لى بالزلفى لا يقوم على أساس مما تقوم عليه الزلفى عادة.

ولكنى أعلم أن الدكتور عبد الصبور شاهين لديه من الأسباب ما يدعوه إلى الزلفى بالقول بأن فوائد البنوك من الربا المحرم، وإلى اتهامى بالنفاق لأنى هاجمت رموز توظيف الأموال، وتحسرت على الخراب الذى أصاب أبناء شعبنا على يد شركات توظيف الأموال التى استفادت من فتوى المقلدين بأن فوائد البنوك من الربا المحرم.

فالدكتور عبد الصبور شاهين هو من رموز شركات توظيف الأموال، ويعد أبرز فقهائها، وعلى رأس المدافعين عنها.

وعندما نشرت مجلة صباح الخير فى عام ١٩٨٨ حملة ضد شركات توظيف الأموال، زار الدكتور عبد الصبور شاهين رئيس مجلس إدارة مؤسسة روز اليوسف، وقدم له مقالا يدافع فيه عن شركات توظيف الأموال، مطالبا بنشره. وعملا بحرية النشر أفسحت المجلة صدرها لنشر المقال.

ويهمنى من هذا المقال زعم الكاتب الإسلامى الكبير أن شركات توظيف الأموال هى «ظاهرة من الظواهر النبيلة فى مصر»! أو على حد قوله بالحرف الواحد:

«إن شركات توظيف الأموال هى ظاهرة من الظواهر النبيلة فى مصر، فهى قامت على أساس تطبيق بعض أبواب الفقه الإسلامى فى توظيف الأموال (!) وقد أبدت من صدق النية وإخلاص القصد والإحساس بالمسئولية الوطنية ما يجعلها رائدة فى مجال الإصلاح الاجتماعى والاقتصادى (!)

ويمضى فى مقاله فيقول:

«وقد استطاعت هذه الشركات التى تدار بإخلاص شديد (!) أن تقيم المشروعات التى تحتاجها جماهير الشعب، وأن تسهم فى حل بعض مشكلات الأمن الغذائى، وأن تقتحم مجالات كانت من قبل احتكارا بشعا لطوائف مستغلة من التجار (!)

«وقد أظهرت هذه الشركات قدرة فائقة على تحريك رءوس الأموال، وتدويرها أكثر من مرتين فى السنة مكنتها من تحقيق أرباح وفيرة.

«وصادفها التوفيق نتيجة لعاملين: هما، الثقة الكاملة فى إدارة العمل وتوجيهه، ودعاء الأرامل والضعاف (!)

«فقد ملأت الأفواه طعامًا، وأوجدت نوعا من التوازن فى دخول الأسر، وهى بذلك تستحق أن تترك لمباشرة رسالتها».

ولضحايا شركات الريان الآن، الذين تخربت بيوتهم وضاع كدح عرقهم، والذين عرفوا بطريقة يقينية فضائح أسرة الريان فى الصحف من تعاطى المخدرات والزوجات، الذين قرءوا زواج مطلقة الريان من الضابط الذى كان يحقق معها وإقامة حفل الزفاف فى أحد الفنادق الكبرى - أقول: لضحايا أسرة الريان أن يحكموا بينى وبين الدكتور عبد الصبور شاهين، ويقرروا بأنفسهم من تتملكه شهوة الزلفى لتحقيق المصالح الخاصة، ومن تتملكه خدمة المصلحة العامة وحماية أبناء شعبنا ممن يستخدمون اسم الإسلام الحنيف للإثراء على حسابهم وسرقة أموالهم!

كما أترك لضحايا الريان الحكم على مدى «بالتوفيق» الذى حققته شركة الريان بفضل «الثقة الكاملة» المزعومة فى إدارة عملها!، وأسأل الأرامل والضعاف أين يتجهون بدعائهم بعد أن خسروا كل شئ بفضل «التوفيق» الذى زعم الدكتور عبد الصبور شاهين أن الشركة حققته - اللهم إلا إذا كان يقصد توفيق الشركة فى سرقة أموالهم !- هل يدعون للريان أو يدعون على الريان؟

والمهم هو أن الدكتور عبد الصبور شاهين ظل يدافع عن شركة الريان حتى بعد أن اقتربت من حافة الانهيار وزاد غضب المودعين، فقد وقف بينهم أثناء اجتماع الجمعية العمومية يحاول تهدئتهم والتخفيف من غضبهم والدفاع عن أصحاب الريان، ولم تمض دقائق حتى أعلن فى نفس الاجتماع تعيين الدكتور عبد الصبور شاهين عضواً فى مجلس إدارة شركة الريان.

والسؤال الآن: أينا أفادته الزلفى؟ زلفى الدكتور عبد الصبور شاهين لأصحاب الريان، أم الزلفى المزعومة لرؤساء مجالس إدارات البنوك القومية التى ينسبها إلىّ؟

هذه هى القضية! ومن هنا كان بودى لو خفف الدكتور عبد الصبور شاهين من غلوائه وهو يهاجمنى، فمعى الحق ومعه الباطل! وإذا كان لقلمى قوة يراها البعض فهو يستمدها من الحق الذى يقف دفاعاً عنه.

وقد كان فى وسعى أن أغتفر للدكتور عبد الصبور شاهين موقفه الموالى لشركات توظيف الأموال لو أنه استغفر عنه وأعلن أنه كان مخدوعا فيها، وأنه كان يؤمن حقا بما يقول، أما وهو يصر على موقفه، فإنه يشكك - بالتالى - فى دواعى موقفه القديم.

ويبقى بعد ذلك أنى كنت جديراً بأن أحسن الظن بالرجل وأضع المسألة فى إطار الخلاف فى الرأى، لولا أن فوجئت به يفترى علىّ فى

مـقـاله، بالزعم بأنى «هاجـمت تحـريم الربا فى الإسـلام»! وأنى هاجـمت موقف الإسلام من الربا! وهو زعم إن دل على شئ ـ مع الكثير من حسن الظن ـ فـعلى أن الـرجل لا يحـسن فـهم مـا يقـرأ! فكيف لمثلى أن يهـاجم موقف الإسلام من الربا، وقد أشدت به فى مقالى باعتباره موقفاً يهاجم استغلال الإنسان لأخيه الإنسان، وفيه يتوعد اللّه سبحانه وتعالى المرابين بحرب من اللّه ورسوله؟.

ولكن مفـهوم الرجل للمـرابين غير مـفـهوم الإسـلام، فـالدكتـور عبد الصبور شاهين يتصور المرابين فى شكل المودعين الصـغار الذين يودعون مدخراتهم فى البنوك لعـجزهم عن إدارتها! فـهـو يرى أن هؤلاء المدخرين الصـغـار يعتبـرون فى رأى الإسـلام مرابين، أو يظلون هكذا حتى ينقلوا أموالهم من البنوك إلى شركات توظيف الأموال المعلنة والخفية!

وحاشا للّه تعالى أن يعتبر الإسلام هؤلاء المدخرين والمودعين مرابين ويتوعدهم بحرب من اللّه ورسـوله، ولـم يظلموا أحدا ولم يستـغلوا أحـدا، ولم يحققوا كسبا على حساب أصحاب الحاجة، بل نفعوا الوطن بأموالهم ومدخراتهم وأتاحوا له استثمار هذه الأموال فيما ينفع اقتصاد البلاد. أما ما يحصلون عليه من أرباح فلا يعدو أن يكون جزءا يسيرا مما تحققه المؤسسـات الاستثمارية من أرباح عن طريق التجارة والصناعة وغيرها من طرق الاستثمار الشريفة.

ولكن مغالطات الدكتور عبد الصبور شاهين لا تنتهى، فـهو يحـاول إرهابى عن طريق تصـوير الخلاف بينى وبينه على أنه خلاف حول تحريم الربا! فيقول «إن تحريم الربا ليس مسألة خلافية، بل هو حكم قاطع لا ينكره إلا جاحد، ولا يجوز لأحد أن يشكك فيه»!

ونحن نسأله: «هل قال أحد بغير ذلك؟ وهل حاول أحد ـ حتى لو كان معتوها ـ أن ينكر هذا الحكم القاطع أو يشكك فيه؟ وهل حاول أحد أن ينكر حكمة اللّه سبحانه وتعالى فيه؟ أليس حكم اللّه فى الربا والمرابين هو الحكم العـادل الذى ينزله بالمستـغلين الظالمين؟ ولكن من هم هؤلاء

المستغلون الظالمون الذين يتوعدهم الإسلام بحرب من اللّه ورسوله؟ هل هم المدخرون الذين يودعون مدخراتهم فى البنوك أو هم الذين يقرضون أصحاب الحاجة بالفوائد العالية ويتقاضون منهم ما اقترضوه أضعافاً مضاعفة حتى يجردوهم من كل ما يملكون؟

هل هناك وجه للمقارنة بين الحالتين تدفع بالمقلدين - مثل الدكتور عبد الصبور شاهين - إلى دمغ المدخرين الصغار، الذين يعجزون عن استثمار مدخراتهم فى مشروعات مضمونة فيودعونها فى البنوك، بأنهم ربويون يستحقون حربا من اللّه ورسوله؟

وإذا ظهر من علماء الإسلام من يستخدمون عقولهم الاستخدام الصحيح - وهو الاجتهاد - وفرقوا بين المودعين والمرابين، وأفتوا بالفتوى الصحيحة التى تتفق مع حكمة اللّه تعالى فى التحليل والتحريم، فهل يستحق من يقتنع برأيهم ويساند حجتهم كل هذا السيل من الإسفاف الذى صبه علىّ فريق المقلدين؟

مأساة العصر فى قضية الدكتور نصر

أكتوبر ١٩٩٣/١٢/٥

لا أستطيع أن أخفى على القارئ الكريم أننى حزين لما أراه يجرى فى مصر العزيزة من كيد بعض أبنائها لها، وعقوقهم، ومحاولاتهم التشهير بها وفضحها على الملأ، فى عصر أصبح الغزو الداخلى هو الوسيلة الوحيدة المتاحة للأعداء للتغلب على الدول، بعد أن سقطت فكرة الغزو من الخارج مع سقوط الغزو العراقى للكويت. وهذا ما اتضح فى أجزاء واسعة من العالم المعاصر، وكان أنجع وأقوى مفعولا من الغزو الخارجى. فبفضل الغزو الداخلى سقطت أكبر دولة عظمى فى هذا العصر، وهى الاتحاد السوفيتى دون أن تطلق الولايات المتحدة رصاصة واحدة من ترسانتها الحربية الهائلة التى أعدتها فى صبر ودأب منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية حتى الآن. كذلك سقطت دول المعسكر الشيوعى دولة

وراء أخرى بعد أن ذبحت حكامها وأسقطتهم من التاريخ!: لقد سقطت رومانيا، وتشيكوسلوفاكيا، وألمانيا الشرقية، وألبانيا، والمجر، وبولندا، وتحولت يوغوسلافيا بطلة عالم الانحياز إلى دولة منقسمة متصارعة يقتل أبناؤها بعضهم البعض. وتمزق الاتحاد السوفيتي شذرا مذرا وقامت بين كل ولاية من ولاياته والأخرى الحرب، بل قامت فى بعض ولاياته الحروب الأهلية.

وهذا كله بدون إطلاق رصاصة واحدة من الخارج، وبدون قوات عسكرية ساقها الأعداء للغزو من الخارج، وإنما بمحض استغلال الأعداء للتناقضات الداخلية فى كل بلد، والنفخ فى نيرانها، وتأليب بعض أبناء البلد على بعضهم الآخر، وتحويل الغزو الخارجى إلى غزو داخلى، أو تحويل الحرب على الدولة إلى حرب أهلية!

وقد كان السلاح الوحيد الذى استخدم فى إحداث كل هذه التحولات هو صيحة الديموقراطية، التى أطلقتها أكثر الدول استعمارا واستغلالا للشعوب فى التاريخ. فعلى حين غرة تنبهت هذه الدول إلى أن النظم السياسية التى تخضع لها الأمم التى كانت تستعمرها وتسيطر عليها فى الماضى، وكذلك الأمم الخاضعة للنظم الشيوعية، هى نظم غير ديموقراطية، وأنها تنتهك حقوق الإنسان! فتناست أنها هى التى اخترعت انتهاك حقوق الإنسان فى العصر الاستعمارى، ونسيت تاريخها الأسود المخضب بدماء الشعوب - وهو تاريخ مكتوب تحت عنوان «الاستنزاف الديموغرافى» بعد إبادة الهنود الحمر ونزح زنوج أفريقيا وتفريغهم فى العالم الجديد - وتظاهرت بحب الخير لهذه الشعوب، وبضرورة تطبيق النظم الديموقراطية الحرة فيها، ورفعت صيحة «حقوق الإنسان».

وفى الوقت نفسه نشرت جمعيات حقوق الإنسان المكونة من مواطنى هذه الدول المتحمسين لقضايا الحرية، لتكون عيونا لها داخل كل دولة على كل ما يجرى بين الدولة والمخالفين للقانون، مع أن الأصل فى حقوق الإنسان هو حقوق الإنسان الطبيعى الملتزم بالقانون، وليست حقوق

الإنسـان المنحرف المعادى للقـانون والمجتمع، والذى يعتدى على أرواح الأبرياء،!حتى أصبحت الحاجة اليوم ماسة إلى ظهور جمعيات أخرى لحماية حقوق الضحايا الأبرياء فى مواجهة جمعيات حقوق الإنسان!

والمهم هو أن جمعيات حقوق الإنسان بالصورة التى تقوم بعملها الآن، وباتصالاتها بالخارج، وبقياداتها التى لم يعرف عن معظمها احترام حقوق الإنسـان، قد أصبحت إحدى وسـائل التشـهير بالوطن وإحدى الوسـائل التى تستخدمها الإمبريالية فى الضغط على الدولة كلما رأت مصلحتها فى هذا الضغط! أما إذا رأت مصلحتها فى غض الطرف، فإنها تقلب الحق باطلا على الفور، كما حدث عندما ضرب الرئيس يلتسين البرلمان الروسى بالقنابل - وهو قمة الاعتداء على الديموقراطية وحقوق الإنسان - فقد رحب به كل رؤساء دول العالم الحر، رغم معرفة كل منهم أنه لا يستطيع أن يقوم بمثله وإلا حكم على حياته السياسية بالفناء، وفى الوقت نفسه لم يفكر رؤساء هذه الدول فى حرمان روسيا من مساعداتها الاقتصادية أو التهديد بذلك، أو التدخل فى شئونها الداخلية باسم حقوق الإنسان المهدرة كما يفعلون مع أية دولة أخرى.

حقوق الإنسان - إذن - هى صيحة حق يراد بها باطل، أما الباطل فهو تدخل الدول الإمبريالية فى شئون الدول الداخلية وإخضاعها عن طريق التهديد بقطع معوناتها الاقتصادية عنها - وهي معونات يستفيد بها الشعب بالدرجة الأولى، ويمكن أن يسبب قطعها متاعب للنظام السياسى لا قبل له بها!.

وتدخل الدول الخارجية فى شئون الدول الأخرى الداخلية على هذا النحو بمثابة غزو لهذه الدول من الداخل بواسطة القوى السياسية الداخلية وليس بواسطة قوى عسكرية خارجية، وتحقيق أهداف القوى الخارجية على يد القوى الداخلية. فكل ما تتيحه القوى الداخلية للقوى الخارجية من وسائل التدخل فى الشئون الداخلية هو غزو.

وفى هذا الصدد تدخل قضية التفريق بين الدكتور نصر حامد أبو زيد وزوجته، التى شوهت سمعة مصر بما لم تشوهه قضية أخرى فى هذا القرن، وتتيح للدول الخارجية التدخل فى شئون مصر الداخلية باسم حماية حقوق الإنسان.

والغريب فى هذه القضية أنها تقوم على القوى نفسها التى تدافع جمعيات حقوق الإنسان عن أفرادها الذين يقعون تحت طائلة القانون! والذين تتهم الدولة بالاعتداء على حقوقهم. والنتيجة واحدة هى التشهير بالدولة، وإظهارهافى صورة الدولة المتخلفة، وحذف مائتى عام من عصر التنوير.

وكنت منذ البداية قد تنبأت بهذا التصعيد من جانب العناصر الإسلامية التى قسمت المسلمين المصريين إلى علمانيين وإسلاميين، واعتبرت نفسها هى العناصر المسلمة والآخرين كفرة وملحدين!.

فلى تجربة فى هذا الصدد حين كنت عضوا فى مجلس المستشارين ومجلس تحرير جريدة الأهالى، إذ حضر أحد الأعضاء أحد هذه الاجتماعات المشتركة، وفى يده فتوى لبعض علماء المسلمين بأن الصلاة فى الأرض المغصوبة حرام! وكان يريد أن ينشرها فى جريدة الأهالى ردا على ما ردده المرحوم الرئيس السادات من أنه كان من أهدافه من زيارة القدس الصلاة فى المسجد الأقصى! وقد رد الدكتور أحمد خلف الله بأن نشر هذه الفتوى سوف يوقعنا فى معسكر علماء الأزهر، الذين سوف يستخرجون أكثر من ألف فتوى من علماء الإسلام بأن الصلاة فى الأرض المغصوبة حلال فى حلال، ويعززون بها دعوى السادات! وقد آثر المجتمعون فى ذلك الحين حصر الخلاف حول مبادرة السلام فى الإطار السياسى وعدم مد أطرافه إلى الإطار الدينى الذى يمكن أن نخسر فيه.

لم أكن أتصور فى ذلك الحين أن يصل عداء الإسلاميين للدكتور نصر أبو زيد إلى هذا الحد الخطير الذى يتجاوز حدود المعقول، وهو

محاولة التفريق بين الرجل وزوجته! لسبب بسيط هو أنى كنت أعتقد أن حرص الإسلاميين على سمعة الإسلام والمسلمين سوف يصرف نشاطهم عن هذا المنحنى الخطر، ونسيت أن التاريخ قد أثبت أن جهود أمثال هؤلاء فى الإضرار بالدين وبالمسلمين قد فاقت بكثير جهود أعداء الإسلام! وتذكرت قول عبد اللّه النديم، تلميذ الشيخ محمد عبده، فى مهاجمة الجهال من خطباء المساجد الذين يدعون الناس إلى الزهد فى الدنيا: «إنه لو تصدت أوروبا لإماتة همم المسلمين، وقطعت دهورا فى اختراع طريق تصل به إلى هذه الغاية، ما اهتدت إلى ما فعله هؤلاء الخطباء»!

وهذا الذى قاله عبد اللّه النديم عن التأثير السلبى لجهال خطباء المساجد، يصدق على الإسلاميين الذين رفعوا الدعوى أمام دائرة الأحوال الشخصية. فقدا أساءوا إلى سمعة الإسلام، وعرضوه لتهم التعصب والانغلاق والإرهاب الدينى، حتى لقد أظهر بعض الكتاب الذين لا يتعاطفون مع الدكتور نصر (محمد جلال كشك) ارتيابه فى القضية من أساسها، ووصفها بأنها مسرحية تقدم لأعداء الإسلام مادة للنشر فى الخارج بزعم الاضطهاد الدينى واضطهاد المفكرين الأحرار». وعقد مقارنة بينها وبين قضية مجموعة الأزهر التى ذهبت إلى معرض الكتاب وصادرت بعض الكتب، بغير صفة قانونية تخول أفرادها هذه المصادرة، وقال إنه كان من الضرورى إبلاغ النيابة عن هؤلاء. وتساءل: «لماذا لا يلاحقهم القانون؟ خاصة وقد استخدمت تلك الحادثة المريبة فى الدعاية والتشهير بمصروالإسلام والمسلمين»؟ وهذا هو ما حدث فى قضية محاولة تطليق الدكتور نصر أبو زيد من زوجته.

نحن - إذن - أمام مؤامرة على مصر تريد تشويه صورتها فى عين العالم والاساءة إليها وإظهار شعبها وحكومتها فى صورة التخلف، وحذف مائتى عام من التنوير، ويشترك فيها فريقان تربطهما علاقة وثيقة وتعاون غير منظور!

وبالنسبة لقضية الدكتور نصر أبو زيد فالقضية كلها، من ساعة طرحها فى جامعة القاهرة حتى طرحها على القضاء للتفريق بينه وبين

زوجته، هى سبة فى جبين الجامعة والحياة العلمية فى مصر لم يعرفها تاريخ مصر الحديث كله! وهى توضح كم تدهورت الجامعة فى مصر مع اختفاء عصر الأساتذة العظام وظهور عصر الأساتذة الأقزام - أي الأساتذة الموظفين الذين لا يفترقون فى شئ عن موظفى الجهاز الإدارى بالجامعة، والذين يتاجرون بالكتب وبالمبادئ لكل من يدفع الثمن، ويسرقون الأعمال العلمية للغير، ويحيلون أنفسهم إلى المعاش علميا فور حصولهم على درجة الأستاذية! ومن المعروف أن الجامعة كمؤسسة علمية هى الأساتذة، ولا يتصور غير ذلك ومن هنا تحرص الجامعات فى كل أنحاء العالم على جذب الأساتذة المشهود لهم إليها، لدعم أركانها وبناء سمعة علمية عالية تفيدها ماديا قبل أن تفيدها معنويا!

فالتعليم الجامعى فى الخارج ليس مجانيا، وإنما هو مصاريف باهظة يدفعها الطلبة. وسمعة الجامعة هى إحدى الوسائل الأساسية لجذب الطلبة إلى الجامعة، إلى جانب الإعلانات التى يقرؤها المرء فى الصحف وقطارات المترو ووسائل النقل التى تروج لكل قسم أو كلية من كليات الجامعات على نحو ما تروج لأية سلعة! وعدم إقبال الطلبة على قسم من الأقسام فى الجامعة معناه أن يقفل أبوابه، لأنه لا يغطى مصاريفه ولا يستطيع أن يدفع مرتبات من يعملون فيه من أساتذة وإداريين. ومن هنا فوجود أساتذة ذوى سمعة علمية عالية هو أمر ضرورى لوجود الجامعة واستمراريتها. والسمعة العلمية هنا لا تعنى فقط التمكن من التخصص العلمى، بل تعنى أيضا استيعاب مفهوم الجامعة وفكرتها منذ نشأتها فى عصر النهضة فى أوروبا حتى الوقت الراهن، والتى تقوم على أساس واحد هو إعلاء روح النقد وحرية الرأى والفكر، وعدم التسليم بأى شئ قبل إخضاعه للمنهج العلمى الصارم.

ومن هنا فلو أن جامعة من الجامعات شاع بين الناس أنها تضطهد الفكر وحرية الرأى، وأنها تضم داخل صفوفها أساتذة يفكرون بعقلية ما قبل عصر النهضة، فإنها تسقط من تفكير الناس كجامعة، وتتحول إلى

أى شئ آخر، ويهرب الطلبة منها كما يهربون من الجذام! وفى هذه الحالة لا مفر أمام الجامعة من إغلاق أبوابها!

هذا المفهوم للجامعة هو مفهوم غائب ـ للأسف الشديد ـ من كثير من الجامعات المصرية، التى تحولت إلي مدارس عليا تدار بطريقة إدارة المدارس، ويقوم بالتدريس فيها معلمون يحملون ألقاب الأستاذية دون أن يدركوا معناها وفلسفتها.

ولم تكن قضية الدكتور نصر أبو زيد إلا مظهرا من مظاهر تدهور الجامعة وفلسفتها فى بلدنا، لأنها أغفلت المبدأ الوحيد الذى تقوم عليه الجامعة، وهو أن الأستاذ يحاسب على علمه ولا يحاسب على فكره، وأن محاسبة الأستاذ على فكره هى عودة إلى العصور الوسطى لاأقل من ذلك ولا أكثر، أو هى إحياء للفكر الشمولى فى شكله الفاشى أو الشيوعى.

لقد كان فى وسع مجلس جامعة القاهرة أن يحسم الموقف منذ البداية لو أنه قدم الأساتذة الذين حاسبوا الدكتور نصر أبو زيد على فكره إلى مجلس تأديب، بتهمة مخالفة أبسط واجبات وظيفة الأستاذ الجامعى التى تفرض عليه حماية حرية الفكر، وليس الاعتداء عليها واضطهاد أصحابها. ولكن مجلس الجامعة قبل الإرهاب، وقبل الخضوع للإرهاب، ووضع قاعدة إرهاب الأساتذة الذين يفكرون، أو يبدون آراءهم، وحكم على جامعة القاهرة أن تعيش مستقبلها العلمى فى ظل إرهاب أعداء حرية الفكر.

والمحزن فى كل ذلك أن مجلس جامعة القاهرة لم يكن مضطرا إلى الخضوع للإرهاب وطعن فلسفة الجامعة فى الصميم، فقد كانت لديه المخارج من المأزق متوافرة بشكل لم يسبق له مثيل.

فمن ناحية، فقد تقدم الدكتور نصر أبو زيد للترقية إلى لجنة اللغة العربية وآدابها، ومن المفروض والمسلم به عرفا وتقليدا وعلميا أن تقيِّم هذه اللجنة عمله العلمى فى ضوء التخصص الذى تقدم إليه، ووفقا

للمنهج العلمى لفرع التخصص، ولا يتطرق أحد إلى فكره الذى هو حقه المدنى الذى كفله الدستور، وقد وافق اثنان من لجنة الفحص العلمى على الترقية، ولم يوافق واحد(الدكتور عبد الصبور شاهين) وهو الذى انتهك حرية فكر الدكتور نصر!

وبالتالى، كانت مهمة اللجنة العلمية الموسعة سهلة ومذللة، وهى الالتزام بالتقارير الملتزمة ونبذ التقرير غير الملتزم. ولكنها أقرت التقرير غير الملتزم وأغفلت التقريرين الملتزمين! وكان ذلك بأغلبية صوت واحد.

وقد تدارك مجلس القسم هذا الخطأ، فلم يوافق على تقرير اللجنة العلمية، وجاء مجلس كلية الآداب ليعزز رأى القسم برفض تقرير اللجنة.

ومعنى ذلك أنه لم يكن أمام مجلس الجامعة أكثر من تعزيز رأى كل من مجلس القسم ومجلس الكلية فتنتهى القضية نهايتها السليمة التى تتفق مع فلسفة الجامعة التى تعتنقها جامعات العالم أجمع، والتى أصبحت قاعدة معترفا بها منذ عصر النهضة فى أوروبا حتى الان.

ولكن مجلس جامعة القاهرة فعل العكس، فقد خذل حرية الفكر، بحجة تثير السخرية، وهى أن العادة جرت على الأخذ بتقارير اللجنة العلمية! وهو أمر صحيح بالنسبة للحالات العادية، ولكنه بالنسبة لحالة شاذة مثل حالة الدكتور نصر أبوزيد يعد كلمة حق يراد بها باطل، لأن السؤال الذى يطرح نفسه: ما فائدة عرض تقرير اللجنة العلمية على مجلس الجامعة، بل ما فائدة مجلس الجامعة أصلا؟

وأذكر أننى طرحت هذا السؤال على مجلس جامعة المنوفية عندما كنت عميدا لكلية التربية وعضوا فيه، وكان ذلك بمناسبة عرض قضية رأيت أنها تتعلق بالتقاليد الجامعية، وقلت إنه إذا كانت وظيفة مجلس الجامعة تقتصر على الموافقة على الإجازات والمنح الدراسية والتصديق على نتائج الامتحانات وغير ذلك، فإنها تكون وظيفة متواضعة جدا ويمكن الاستغناء عنها بالتفويض، ولكن وظيفة مجلس الجامعة بالدرجة الأولى

هى حماية التقاليد الجامعية، والحفاظ على الروح الجامعية، ومراقبة الفلسفة التى اقتضت ظهور الجامعات منذ عصر النهضة، وهى حرية البحث العلمى وحرية الفكر والرأى. وقد قبل مجلس جامعة المنوفية وجهة النظر هذه، واتخذ قراراته على هذا الأساس.

ولكنا فى حالة الدكتور نصر أبوزيد نرى مجلس جامعة القاهرة - وهى أكبر جامعات مصر - يتبنى انتهاك حرية الفكر ويحاسب أستاذا جامعيا على فكره بدلا من أن يحاسبه على علمه وتخصصه! وبدلا من أن يحاسب عضو اللجنة العلمية الذى انتهك حرية الفكر لتجاوزه اختصاصه العلمى، ولأنه نصّب من نفسه محكمة تفتيش تفتش فى فكر غيره من الأساتذة، إذا به يحاسب أستاذا لأنه فكر!

ولست أدرى كيف يمكن لأى أستاذ فى جامعة القاهرة بعد ذلك أن يمارس حريته فى التفكير دون أن يتعرض لما تعرض له الدكتور نصر أبوزيد؟ ولا يعنى ذلك أننا نزعم أن كل من يفكر من الأساتذة الجامعيين يفرز لنا فكرا ألمعيا! فقد يكون فكرا تافها سطحيا! وبعضهم لا يفكر أصلا وإنما ينقل ماعرفه وحفظه!. ولكننا لا نملك إلا أن ندافع عن حرية كل أستاذ فى التفكير، فإذا لم يعجبنا فكره العلمى واجهناه بالفكر الصحيح، ودار الحوار الذى يثرى البحث العلمى والفكر معا.

كذلك لا أستطيع أن أزعم أننى أوافق على كل ما توصل إليه الدكتور نصر أبوزيد من نتائج علمية أو فكرية، ولكنى إذا اختلفت معه علميا أصحح له معلوماته، وإذا اختلفت معه فكريا لا أحاربه أو أرهبه! كذلك فإنى لا أرفض ترقيته إلا إذا كان غير صالح علميا للترقية إلى وظيفة أستاذ، وإلا إذا كان الإنتاج العلمى الذى قدمه يفتقر إلى المعلومات العلمية السليمة.

هذا هو التقليد الجامعى السليم، وهو ما انتهكه مجلس جامعة القاهرة، وسلم الدكتور نصر أبوزيد - بذلك - إلى أيدى زبانية الإرهاب وأعداء حرية الفكر الذين يتاجرون باسم الإسلام، ويقدمون لأعداء الإسلام مادة للنشر فى الخارج تسئ إلى صورته الوضاءة النقية.

وها نحن أولاء اليوم نجد أنفسنا أمام هذه المفارقة، ففى الوقت نفسه الذى تحاصر المشاكل الاقتصادية مصر من كل جانب، وتكرس الدولة كافة إمكاناتها لحل مشاكل الجماهير، تجد الجماهير نفسها مشدودة إلى قضية لا صلة لها بمشاكلها الحقيقية، ولا تعنى أحدا غير من يدعون حماية الإسلام، وغير حلفائهم الطبيعيين الذين يستعينون بهم دون أن يدروا فى تشويه صورة الإسلام.

وفى الوقت نفسه اختفت القضية الأساسية تحت أنقاض سمعة مصر وقرارات محكمة التفتيش (أو مجلس جامعة القاهرة) وهى : هل يستحق الدكتور نصر أبوزيد الترقية إلى وظيفة أستاذ بعلمه، أو لا يستحق؟ وهى القضية التى تخلت عنها لجنة ترقية الأساتذة عندما سمحت لنفسها بالتفتيش فى فكر الدكتور بدلا من علمه!

مغالطات فهمي هويدي حول التطرف الديني!

الوفد في ١٩٩٣/١٠/١١

التطرف الديني تعبير يتعذر تحديد مدلوله على نحو دقيق، ولكنه مقترن في وقتنا الحالي بالعنف والجماعات الإرهابية. والكتاب الهام الذي أصدره الدكتور عمرو عبد السميع مؤخرا بعنوان: المتطرفون» يطرح قضية التطرف للحوار والمناقشة على نطاق واسع، اشترك فيها عدد كبير من المفكرين المصريين على اختلاف انتماءاتهم الفكرية، على مدى ست ندوات مكثفة، جرى فيها احتكاك فكري شديد تولدت عنه شرارات لامعة وحارقة أحيانا، ولكنها أضاءت كثيرا من جوانب هذا الموضوع.

ويهمنا في هذا المقال مناقشة آراء بعض مفكري التيار الإسلامي في عدد من القضايا الإسلامية التي

تقسم الإسلاميين حول مدلولاتها وحول أساليب التعامل معها من جانب الفرق الإسلامية المختلفة.

وعلى رأس هذه القضايا قضية «الحاكمية» التى رفعها المودودى وبعده سيد قطب ثم جماعة الجهاد وعمر عبد الرحمن وجماعات الإرهاب الحالية.

فيرى فهمى هويدى أننا اذا عدنا الي المصطلح نجد أنه مصطلح حديث، رغم أنه استخدم فى الحوار أيام سيدنا على ومعاوية. والمسلمون - كما يقول - يفهمون حاكمية الله سبحانه وتعالى باعتبارها التزاما بالمرجعية، يعنى أن تكون النصوص الشرعية هى الحاكمة، أو هى المرجع الذى يرجع إليه فى تقرير أمور المسلمين وأحوالهم. ومن هنا لا تعارض أيضا بين حاكمية الله وحق الناس في التشريع.

هذا ما يقوله فهمى هويدى، وهو صحيح مائة فى المائة، ولكنه حين يتحدث عن المفهوم الخاطئ للحاكمية الذى يرى أن حاكمية الله تنفى حق الناس فى التشريع، يرتكب مغالطة فجة، إذ ينسب هذا المفهوم الخاطئ لما يسميه الخطاب الإعلامى والسياسى وعند المثقفين فيقول: «أصبح هناك شئ شائع فى الخطاب الإعلامى والسياسى وعند المثقفين أن الحاكمية لله تعنى مصادرة حق البشر فى التشريع أو التقرير»! ويمضى فى ذلك خطوة أخرى أكثر جرأة فيقول «أنا أدرك أن بعض الشباب فهمها على النحو الذى وظف المصطلح كأنه حائل أو قاطع، يسد الطريق أمام أى اجتهاد بشرى أو تشريع إنسانى، وأنا أتمنى أن يكون المعيار في مناقشتنا لهذه الأمور المتعلقة بالخطاب الإسلامى هو ما يقوله أهل العلم وليس ما تقوله الصحف أو الشباب الذى لم يقرأ، ولا أهل السياسة الذين يحاولون توظيف بغض المصطلحات لخلق خلافات سياسية مع الفصائل الإسلامية»!

ولا يملك المرء إلا أن يحسد السيد فهمى هويدى علي هذه القدرة على المغالطة وقلب الحقائق، وهى قدرة يمارسها عمدا! فهو يعلم جيدا أن

المثقفين والسياسيين بعيدون كل البعد عن المعنى المغلوط للحاكمية الذى يصادر حق البشر فى التشريع. ويعلم أكثر من ذلك أن هذا المعنى المغلوط هو المعنى الذى صاغه سيد قطب فى كتابه «معالم فى الطريق»، وصاغه بعده عمر عبد الرحمن. كما يعلم أيضا أن الرجلين يعتبران من «أهل العلم» الذين يطالب بالأخذ بأقوالهم! فما معنى اتهام الصحف وأهل السياسة باختلاق هذا المعنى المغلوط للحاكمية، وهو يعلم أن الذى خلق الخلافات مع الفصائل المذكورة هو سيد قطب وعمر عبد الرحمن وأضرابهما من فلاسفة الجهاد؟

ومن هنا حين يقول إن «المشكلة الحقيقية ليست توظيف المصطلح، لكن أصلا فى فهمه على نحو صحيح، ووضعه فى إطاره، وأخذه كما يستخدمه أهل العلم»، فقد كان الواجب عليه أن يوجه اشتباكه إلى من انحرفوا بالمصطلح عن معناه الصحيح (الذى حدده بدقة ونوافقه عليه) إلى المعنى الذى أورده سيد قطب وعمر عبد الرحمن، ولا يفتعل اشتباكا مع من هم بعيدون كل البعد عن هذا المعنى وهم المثقفون والسياسيون.

كذلك حين يلاحظ الدكتور عمرو عبد السميع للسيد فهمى هويدى أن الشباب الذى يفهم مصطلح الحاكمية فهما خاطئا هو الآن المحرك الحقيقى للأحداث - يدخل فهمى هويدى فى مغالطة أخرى تتفق مع مغالطته الأولي، فيقول: «ليس دقيقا أن هذا الشباب هو المحرك الحقيقى، ولكنى أزعم أنه الضحية وليس المحرك»!

ويتوقع المرء أن يقول السيد فهمى هويدى إن الشباب ضحية من انحرفوا بالمصطلح عن معناه الصحيح وعلموه المعنى الخطأ، ولكننا نفاجأ به يلقى بالمسئولية على الإعلام السياسى! كيف؟ يقول السيد فهمى هويدى إن الشباب لم يتح له عبر قنوات ديموقراطية وشرعية أن يعرف المعرفة الصحيحة، أو يتربى التربية السوية، وأن يتلقى العلم من أهله، فقد أغلقت الأبواب أمام المعرفة المشروعة والسوية، واذا أغلقت هذه الأبواب، فمن الطبيعى أن تنفتح كل أبواب المعرفة غير السوية والشاذة»!

ولا يدرى أحد كيف أغلقت القنوات الشرعية والديموقراطية للمعرفة الصحيحة فى مصر؟ أو كيف منع الإعلام السياسى الشباب من تلقى العلم من أهله؟

إن مصر على طول تاريخها الحديث والمعاصر لم يحدث أبدا أن منعت دروس التربية الدينية من مدارسها كما حدث فى البلاد الشيوعية. ولم يحدث أبدا أيضا أن تضمنت الكتب الدينية التى تلقنها التلاميذ أفكارا مغلوطة عن الحاكمية تضلل الشباب وتجعل منه ضحية. كما أن كتاب الله الكريم متاح فى المكتبات وفى المساجد، ويذاع بالصوت والصورة فى الإذاعة والتليفزيون ليل نهار، وهناك محطة إذاعة خاصة باسم محطة إذاعة القرآن الكريم، والقرآن هو المصدر الأساسى للتربية الدينية الصحيحة. كما أن الأحاديث الدينية تلقى من الإذاعة وفى التليفزيون من علماء إسلاميين لم يعرف عنهم اعتناق المفهوم الخاطئ للحاكمية. ففى أى وقت ـ إذن ـ أغلقت أبواب المعرفة المشروعة والسوية أمام الشباب حتى اضطر إلى تلقى المعرفة غير السوية والشاذة، وأصبح ـ بالتالى ـ ضحية الإعلام السياسى؟

بل أليس السيد فهمى هويدى نفسه جزءا من الإعلام السياسى، فهو يكتب فى أكبر جريدة فى مصر وفى الشرق الأوسط، وأوسعها انتشارا، وهو يكتب مقالا أسبوعيا، ويكتب ما يشاء دون أن يمنعه أحد من كتابة ما يشاء، ويستطيع أن يصحح للشباب ما يشاء من أفكار. وفى هذه الجريدة يكتب مفكر إسلامى آخر هو الدكتور مصطفى محمود، كما أن فيها صفحة دينية يكتب فيها مفكرون إسلاميون فى القضايا الإسلامية المختلفة، ويناقشون الأفكار الخاطئة وغيرها، ويعلمون الشباب ويربونه التربية الدينية الصحيحة.

وفى الوقت نفسه لا تخلو جريدة من جرائد المعارضة فى مصر ـ اللهم إلا جريدة حزب العمل! من صفحة دينية تعلم الشباب الدين الصحيح، والأفكار الدينية القويمة، وكلها مما يواجه الأفكار الخاطئة، ويصحح ما لحق بمفهوم الحاكمية على يد سيد قطب وعمر عبد الرحمن

مما ينحرف به عن معناه الصحيح الذي عرفه السيد فهمى هويدى تعريفا صحيحا، وهو أنه لا يسد الطريق أمام أى اجتهاد بشرى أو تشريع إنسانى.

كذلك فإنه لم يحدث أبدا فى تاريخ مصر الحديث والمعاصر وفى عهد أية حكومة أن أغلقت المساجد والجوامع حتى تحول بين الشباب وبين التربية الدينية السليمة! وفى يوم الجمعة وفى طول مصر وعرضها يؤذن المؤذن للصلاة، ويصعد الخطباء الإسلاميون إلى المنابر، ويلقون بخطبتى الجمعة، ويتناولون فيها قضايا الدين الإسلامى من منظور صحيح ووفقا لآراء أهل السنة، ويعالجون الأفكار الخاطئة.

فكيف ـ إذن ـ ساعد الإعلام السياسى على التشويش والتشويه والاستفزاز. كما يقول فهمى هويدى؟ حتى أصبح الشباب ضحية هذا الإعلام؟

إن الذى يقرأ هذا الرأي لفهمى هويدى يتصور أن الإعلام السياسى فى مصر لا هم له إلا ترديد أفكار وآراء سيد قطب وعمر عبد الرحمن، وأنه يخصص ساعات إرساله لقراءات مختارة من كتاب «معالم فى الطريق» و«كلمة حق» أو «الفريضة الغائبة» لمحمد عبد السلام، وغيره من كتب المفكرين الإسلاميين الذين انحرفوا بمعنى الحاكمية من المفهوم الصحيح الذى عرفه فهمى هويدى والذى يقول بأنه لا تعارض بين حاكمية الله، من حيث الالتزام بمرجعية النصوص الإسلامية، وبين سلطة الناس فى التشريع، إلى المفهوم الذى يسد الطريق أمام أى اجتهاد بشرى أو تشريع إنسانى.

ولكن السيد فهمى هويدى يعلم جيدا أن الإعلام السياسى فى مصر موجه لتصحيح هذا المصطلح ووضعه فى الإطار الإسلامي الصحيح، فكيف يكون الشباب ضحية هذا الإعلام؟ وكيف يزعم فهمى هويدى أن هذا الشباب لم يتح له عبر قنوات ديموقراطية وشرعية أن يعرف المعرفة

الصحيحة أو يتربى التربية السوية وأن يتلقى العلم من أهله؟ وكيف يزعم أن الأبواب قد أغلقت فى وجه هذه الشباب أمام المعرفة المشروعة والسوية؟ اللهم إلا إذا كان يرى أن كل هذه الأبواب التى ذكرتها من مدارس ومساجد وجوامع وجرائد وكتب دينية ومصاحف وإذاعة وتليفزيون وغيرها مما ذكرت - ليست قنوات شرعية وديموقراطية؟

سذاجة الإرهابيين! رد على الدكتور محمد عمارة (١)

الوفد فى ٢٥/٢/١٩٩٣

أريد أن أصارح القارئ الكريم بأنى فى حيرة أمام ظاهرة جديدة من ظواهر مجتمعنا، ومتغير جديد من متغيرات حياتنا الثقافية، وهى انقلاب بعض مفكرينا المفاجئ من اليسار إلي اليمين من غير أن يسبق هذا الانقلاب مرحلة انتقال بين الفكر القديم والفكر الجديد!

إن المفكر - عادة - لا يعتنق معتقداته الفكرية بين يوم وليلة، وإنما هذه المعتقدات تنبنى داخل فكره على مهل، وعلى سنوات طوال من القراءة والتأمل والحوار الداخلى والمقاومة ثم الاقتناع. وبعد ذلك لا يسهل اقتلاع المعتقدات من ذهن المفكر إلا بنفس الطريق - أى الطريق الطويل الذى يمضيه المفكر فى الاطلاع المضاد والجدل مع النفس واليقين. وكل ذلك يتطلب أعواما طوالا.

ولكنا في مصر نرى المفكر ينتقل من اليسار إلى اليمين بسرعة الصاروخ! فهو في المساء يساري ولكنه يستيقظ وهو يميني! وينام في المساء وهو شيوعي، ويستيقظ في الصباح وهو إسلامي متطرف له لحية ويرتدي جلبابا طويلا!

كيف هذا؟ هل هي ظاهرة خاصة بمصر أو هي ظاهرة عالمية؟ إنني أؤكد أنها ظاهرة مصرية خالصة لا يوجد مثيل لها في أي بلد من بلدان العالم!

أطرح هذه الأسئلة بعد قراءتي كتاب «المتطرفون» للدكتور عمرو عبد السميع، الذي أشرت إليه في المقالين السابقين، والذي يتضمن محاضر ندوة استمرت ست حلقات حول التطرف دعا إليها عددا من المفكرين الإسلاميين والعلمانيين - وخصوصا بعد قراءتي ما قاله الدكتور محمد عمارة.

فالدكتور محمد عمارة ماركسي قديم اعتقله عبد الناصر وقذف به في المعتقلات التي قذف إليها بالمفكرين الماركسيين، وتزامل مع محمود أمين العالم في معتقل الواحات عدة سنوات، ثم أفرج عنه واتجه إلى الكتابات التقدمية الهامة، فقدم أعمال المفكر الكبير الشيخ محمد عبده، وقاسم أمين، والأفغاني، والكواكبي، من منظور تقدمي يظهر إسهام هؤلاء المفكرين في حركة الاستنارة. وكل ذلك حين كان هذا المنظور التقدمي مطلوبا ومقروءا منذ عشرين عاما! ثم انقلب إلى إسلامي متحمس مع هجرة نظامنا السياسي الفكرية من اليسار إلى اليمين، وما تبعه من هجرة إعلامنا المصري من الاتحاد السوفيتي إلى الولايات المتحدة الأمريكية، وما تبعه - بالتالي - من هجرة بعض مثقفينا من الفكر الاشتراكي إلى الفكر الديني.

وللأمانة فإن الدكتور محمد عمارة ليس وحده في هذه النقلة الفكرية المفاجئة، وإنما هناك غيره. على رأسهم صديقنا الأكبر عادل حسين الذي

كان منظرا ماركسيا كبيرا وأصبح الآن - بسرعة الصاروخ - منظرا إسلاميا كبيرا، ومدافعا أكبر عن أصحاب اللحى من أصحاب شركات توظيف الأموال!

وهذا إن دل على شئ فعلى هشاشة العقائد المدنية وثبات العقائد الدينية! فلم نسمع أن مفكرا إسلاميا تحول إلى مفكر شيوعى، أو أن رئيس حزب إسلامى تحول إلى رئيس حزب شيوعى، ولكنا نسمع العكس! صحيح أن هذا الانتقال الفكرى يصيب المفكرين المصريين الماركسيين، ولا يصيب المفكرين الأوربيين الماركسيين، ولكن سرعة هذا الانتقال الخاطفة هى التى تثير التأمل.

والمهم، والذى دفعنى إلي هذه المقدمة الطويلة ، الثقيلة على أعصاب أصدقائى المفكرين اليساريين/ اليمنيين، أو الشيوعيين/ الإسلاميين - هو ما قرأته فى كتاب الدكتور عمرو عبد السميع «المتطرفون» من تحليل ألقاه الدكتور محمد عمارة لظاهرة التطرف والعنف فى مجتمعنا المصرى، وهو تحليل غريب بكل المعايير يعزل فيه الدكتور عمارة نفسه عن التاريخ ويحلق فى تهاويم كثيرة تتفق مع ما يردده المتطرفون أنفسهم.

وأول هذه التهاويم ما يحاول به الدكتور عمارة تصوير المخطط الإجرامى الذى يجرى تنفيذه فى بلدنا، ابتداء من قتل الذهبى، ومرورا بقتل السادات والدكتور رفعت المحجوب والدكتور فرج فودة، ووصولا إلى محاولة قتل حسن الألفى وزير الداخلية - على أنه «مخطط إعلامى»!

إنه يرى أن هناك مبالغة من الإعلام المصرى فى تضخيم حجم الظاهرة الإرهابية فى مصر، وإنها ليست مجرد مبالغة، بل هى مبالغة مخططة بهدف تشويه الظاهرة الإسلامية ككل والإساءة إليها!

وحتى لا يظن القارئ أننا نفترى على الرجل ،فإننا ننقل هنا كلامه بحذافيره، فهو يقول:

«فى تقديرى أن هناك مبالغة فى هذا الحجم، وهى مبالغة إعلامية... إننا أمام مخطط إعلامى بدأ محليا لتصعيد وتضخيم هذه الظاهرة، أولا تمهيدا لمواجهة مع الظاهرة الإسلامية ككل... والسبب الثانى فى التضخيم الإعلامى هو محاولة الإساءة والتشويه للظاهرة الإسلامية ككل. ونحن عندما نقارن بين حجم ما يكتب عن شخص مثل الشيخ عمر عبدالرحمن وما يكتب عن علماء الإسلام الذين يجدون ويجتهدون ندرك أننا أمام مخطط مدروس!. أنا أقول إننا أمام ظاهرة إعلامية تضخم الأشياء»!

ثم يحاول الدكتور محمد عمارة تبسيط ما يجرى من إرهاب على الوطن بما يسميه «سذاجة» التيار الإرهابى من الناحية السياسية! وعلى حد قوله: «هذه التيارات من الناحية السياسية فيها سذاجة لا يمكن تصورها! فأى حمق هذا عندما تتصور مجموعة «الفنية العسكرية» أنها يمكن أن تستولى على عدة بنادق من كلية الفنية العسكرية، وتستولى بها على السلطة فى مصر؟ هؤلاء لا يعلمون أن مصر بلد فيه مؤسسات وفيه جيش وفيه أمن مركزى وفيه بوليس»!

وبطبيعة الحال فإن الدكتور محمد عمارة لا يعلم - فيما يبدو - أن «سذاجة» مجموعة الفنية العسكرية قد أسفرت عن مصرع ١٣ شخصا وإصابة ٢٧ آخرين، ووقوع أفراد التنظيم فى يد السلطات لتقدم منهم ٩٢ إلى المحاكمة!

وفى الوقت نفسه فإن هذه المحاولة لم تكن من السذاجة التى تصورها الدكتور محمد عمارة! فلم تكن مخازن الفنية العسكرية بها عدة بنادق كما يقول، وإنما كانت بها كميات كبيرة من الأسلحة الحربية المتطورة والمتنوعة ومن الذخيرة، إلى جانب عدد وفير من الدبابات والمدافع والصواريخ والقنابل التى تستخدم في تدريب طلبتها. وهذه الكمية كانت كافية لقلب نظام الحكم.

ولكن الدكتور عمارة يمضى فى تبسيط ما يجرى من إرهاب على أرض الوطن، فينتقل من «سذاجة» جماعة الفنية العسكرية إلى «سذاجة» جماعة الجهاد عام ١٩٨١. ويسمى عمليتهم فى أسيوط «أكذوبة»! وأنها «ساذجة»! ويقول بالحرف الواحد: «تصور الذين قتلوا السادات أن بعض الشباب سيأتى من أسيوط كى يذلل العقبات أمام الاستيلاء على السلطة فى القاهرة! مثل هذه السذاجة هناك من يصور أصحابها اليوم على أنهم قادرون على الاستيلاء على السلطة فى العالم. إذن نحن نصنع «أكذوبة» ثم نعيش فى هذه الأكذوبة!

وللقارئ أن يحكم بنفسه عما إذا كان الدكتور عمارة هو الساذج أو أن الذين قتلوا السادات وقاموا بعملية أسيوط هم السذج، وذلك حين يعرف حجم هذه العملية التى يسميها «أكذوبة».

فتدخل هذه العملية فى تاريخ مصر المعاصر تحت اسم «مجزرة عيد الأضحى يوم ٨ أكتوبر فى أسيوط» وتعتبر أشهر عمليات تنظيم الجهاد من حيث الفعالية والتأثير، سواء فيما يتعلق بدقة وإحكام التخطيط وحشد الإمكانيات، أو حجم الخسائر الناتجة عنها، وتهديدها للنظام السياسى ومؤسساته الأمنية، وما كشفت من ثغرات الأمن.

ويكفى القول إن الحكومة بكافة أجهزتها الأمنية لم تكن قادرة علي السيطرة على مدينة أسيوط لمدة تزيد على أربع وعشرين ساعة. مما تطلب انتقال وزير الداخلية بنفسه على رأس قوات خاصة إلى المدينة، وبقاء اللواء حسن أبو باشا فى المدينة لمدة عشرة أيام حتى يضمن استتباب الأمن فيها!

وقد نفذت العملية - كما تقول المصادر - بأسلوب المحترفين من حيث دقة اختيار التوقيت، وشمولية التخطيط، واستغلال عنصرى المفاجأة والخداع بنجاح. وكانت قمة المأساة، ليس فقط فى حجم الخسائر البشرية التى ترتبت على العملية، بل فيما ذكره مدير أمن أسيوط من أن

رجاله لم يكونوا يعرفون الكثير عن هذا التنظيم، بل إنهم لم يكونوا يعرفون أن هناك تنظيما أصلا!

وقد قام بهذه العملية ٨٤ شابا «ساذجا»! تتراوح أعمارهم بين ١٨و٢٦ سنة منهم ٤٥ طالبا جامعيا وبالمدارس الثانوية، و٣ تجار، و٣ مدرسين، و٩ حرفيين. وقد استخدمت هذه المجموعة «الساذجة» بنادق آليه ورشاشات قصيرة وخفيفة وقنابل يدوية وقنابل غاز. وتحدد موعد تنفيذ العملية أثناء صلاة عيد الأضحى يوم ٨ أكتوبر ١٩٨١.

ووفقا لما تذكره الوثائق فإن المجموعة الأولى من هؤلاء «السذج»! تمكنت من اقتحام مبنى مديرية الأمن، وقتل جميع من فيه من ضباط وجنود، وكان به ضابطان و٤٨ جنديا مسلحا، واستولوا على أسلحتهم. كما اتجهوا إلى قسم ثان أسيوط حيث ألقوا عليه قنابل مسيلة للدموع وأطلقوا عليه دفعات متتالية من الرصاص على المبنى ومن فيه. وعند دخول قوات الأمن المبنى اكتشفت قتل جميع من فيه ووجدت جثة العميد رضا شكرى الخولى، ضابط عظيم المديرية، مشوهة!

وفى الوقت نفسه كانت مجموعة ثانية تهاجم مبنى مباحث التموين، حيث أطلقوا النار على من فيه وقتلوا عددا كبيرا من جنود الأمن المركزى المتواجدين أمامه، واستولوا على إحدى سياراته، وتوجهوا إلى قسم أول أسيوط، واقتحموه بعد اشتباك عنيف، وقتلوا جميع من فيه من الضباط والجنود الذين بقوا بعد أن فر البعض الآخر، وتمكنوا من الاستيلاء على ما فى القسم من أسلحة وذخيرة.

وسنتابع فى مقالنا القادم هذه العملية «الساذجة» أو هذه «الأكذوبة» كما يصفها الدكتور عمارة!

محاكم التفتيش المصرية! رد على الدكتور محمد عمارة (٢)

الوفد فى ١٩٩٣/١١/١

الإرهاب فى مصر! هل هو أكذوبة؟ وهل هو ظاهرة ساذجة؟ وهل الإرهابيون ساذجون؟، وهل هو مبالغة إعلامية ومخطط إعلامى مقصود به تشويه الظاهرة الإسلامية؟

كان هذا هو رأى الدكتور محمد عمارة الذى أدلى به فى الندوة التى عقدها الدكتور عمرو عبد السميع لعدد من المفكرين الإسلاميين والعلمانيين، ونشر محاضرها فى كتاب أصدره تحت اسم «المتطرفون».

وكنا قد أخذنا نعيد الاعتبار إلى هذه الظاهرة الإرهابية فى مصر، التى وصفها الدكتور محمد عمارة بالسذاجة، ونمسح عنها هذه الإهانة البالغة، ونوضح أنها لم تكن من السذاجة كما ظنها. فذكرنا أن مخازن الكلية الفنية العسكرية لم تكن بها عدة

بنادق فقط كما توهم، وإنما كانت بها كميات كبيرة من الأسلحة الحربية المتطورة والمتنوعة، ومن الذخيرة، إلى جانب عدد وفير من الدبابات والمدافع والصواريخ والقنابل، وهذه الكميات كانت كافية لقلب نظام الحكم.

كما ذكرنا أن مجموعة الجهاد التى قامت بعملية أسيوط لم تكن أيضا ساذجة، ولم تكن العملية التى قامت بها «أكذوبة»، وإنما كانت هى صاحبة العملية التى دخلت فى تاريخ مصر المعاصر تحت عنوان «مجزرة عيد الأضحى يوم ٨ أكتوبر فى أسيوط». وذكرنا طرفا من هذه العملية «الساذجة» التى احتلت مبنى مديرية الأمن وقتلت كل من فيه من الضباط والجنود، كما هاجمت مبنى مديرية مباحث التموين، وقتلت من فيه، واستولت على إحدى سياراته، واقتحمت قسم أول أسيوط وقتلت كل من بقى فيه، واستولت على ما فيه من أسلحة وذخائر!

وقد أجمعت التقارير على أن مجموعة أسيوط «الساذجة» قد نجحت بصورة مذهلة فى إرباك أجهزة الأمن، وإحداث الذعر على المستويات المختلفة فى الدولة، ولو كانت قد وقعت أحداث مشابهة فى مدن ومحافظات أخرى، لما أمكن بسهولة القضاء على التنظيم فى أسيوط، لأن القضاء على تنظيم أسيوط «الساذج» استلزم سحب أعداد هائلة من جنود الأمن المركزى من معظم محافظات الصعيد، والدفع بها إلى أسيوط، واستلزم أيضا سفر وزير الداخلية ومدير مباحث أمن الدولة إلى أسيوط لتطهيرها وبقائهما هناك لمدة عشرة أيام، كما نقلت قوات صاعقة الشرطة جوا إلى أسيوط لتطهيرها، وتحليق بعض طائرات القتال فوق المدينة لإرهاب التنظيم «الساذج»!

والمهم هو أن حصيلة هذه «الأكذوبة» ـ كما يصفها الدكتور عمارة! ـ كانت قتل عميد شرطة، وثلاثة ضباط برتبة ملازم أول، و٦٢ جنديا، و٢١ شخصا من الأهالى، وإصابة ١٨ ضابطا، و١٩٠ جنديا، و٣٢ مواطنا، وإحداث تلفيات فى ٤٨ سيارة شرطة ومطافئ، وقدرت الخسائر التى لحقت بسيارات الأمن المركزى بمبلغ كبير من المال.

على كل حال فلعلنا نكون الآن قد رددنا الاعتبار لتنظيم أسيوط، المفترى عليه ظلما من الدكتور محمد عمارة بالسذاجة. ولكن بقى خطأ لا يغتفر من ماركسى قديم مثل الدكتور محمد عمارة، كان أولى به أن يعفى تاريخه منه بعد ما قدم من أعمال علمية جليلة سوف يذكرها له التاريخ، وهذا الخطأ هو تطوعه بتقديم حيثيات اغتيال فرج فودة! وفوقها حيثيات إضافية لقائمة اغتيال أخرى لم يحن الدور على أصحابها بعد. وقد قدم هذه الحيثيات تحت عنوان «كتابات فى مصر تستفز عقيدة المسلم»!

والمهم فى هذه الحيثيات هو أن الدكتور محمد عمارة لا يستند فيها إلى نصوص لأصحابها فى سياقها العام، وإنما يقدم قراءته شخصيا لها وما استنتجه منها بعقليته التى تتضارب فيها المفاهيم الماركسية مع المفاهيم الإسلامية، وبالتالى فما يقوله عنها هو محض اختلاق وافتراء على أصحابها.

ومن ذلك ما ذكره عن كتاب المستشار سعيد العشماوى «الخلافة الإسلامية»، فقد ذكر أن فيه «طعناً لسيرة الرسول وفى الصحابة! واتهام الخلافة بأنها فاسدة غازية. كما يزعم أن القرآن الكريم فيه أخطاء - كل هذا - حسب قوله - موجود فى الكتاب الذى يهيل التراب على الإسلام ولا يرى من التاريخ الإسلامى إلا الجوارى والإماء والشذوذ الجنسى، ويهيل التراب على كل شئ فيذكر أبا نواس باعتباره المعبر عن العصر الإسلامى!»

وهذا الذى ذكره الدكتور محمد عمارة عن هذا الكتاب هو افتراء محض واختلاق، ولا يليق أن يصدر عن شيوعى ملحد ناهيك عن كاتب امتهن الكتابة الإسلامية. فقد قرأت بنفسى هذا الكتاب حرفا حرفا، ولا يوجد فيه شئ مما اتهمه به الدكتور محمد عمارة.

وفى هذا الحكم الذى أصدره محمد عمارة يخلط خلطا فظيعا بين التاريخ الإسلامى والإسلام كدين فالتاريخ الاسلامى هو سجل الأحداث التى وقعت أثناء حكم الخلفاء المسلمين، والدين الإسلامى هو المبادئ

الإسلامية التى تضمنها القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة. فإذا أراد أى كاتب إسلامى أن يسبغ الصفة الإسلامية على ما فعله الخلفاء فى العصر الإسلامى، فإنه يتطاول بذلك على المبادئ الإسلامية الحنيفة. فلم يكن ضرب الأئمة الأربعة بالسياط من الإسلام! ولم يكن قتل عثمان بن عفان من الإسلام! ولم تكن خدعة المصاحف من الإسلام!

وقد قال أبوبكر الصديق عندما ولى الخلافة! «إنى وليت عليكم ولست بخيركم فإن أحسنت فأعينونى، وإن أسأت فقومونى»، ثم قال: «أطيعونى ما أطعت الله فيكم، فإن عصيت الله فلا طاعة لى عليكم» . فالخليفة وال، وقد يحسن وقد يسئ. فإذا أساء، فالدين الإسلامى برئ من إساءته، ولا يجدر بكاتب إسلامى مثل الدكتور عمارة أن يخلط بين الاثنين.

ثم يسوق الدكتور عمارة فى حيثيات اغتيال فرج فودة أنه قال إن الشريعة الإسلامية هى شريعة البداوة، وإن القوانين الوضعية أصلح لنا من الشريعة الإسلامية، وإن الحضارة الإسلامية لم تقدم فى الطب لأجول البعير. ويقول إن فرج فودة لم يكن وحده فى هذا القول بل قاله كذلك الدكتور محمد أحمد خلف الله.

وينسب إلى الكاتب حسين أحمد أمين «افتراءات صريحة على صحابة رسول الله صلى الله عليه وسلم وعن خامس من دخل الإسلام سعد بن أبى وقاص. ويقول إن هناك أمثلة أخرى كثيرة فى كتابات خليل عبد الكريم ونصر حامد أبو زيد فى صحيفة «الأهالى» وغيرها عن تاريخية النصوص المقدسة، وما يقوله محمد أركون، وما يكتبه حسن حنفى فى أننا «تخلفنا بسبب تركيزنا على «الله» والمفروض أن نركز على الإنسان».

ويتساءل الدكتور محمد عمارة قائلا: «هذا كلام مكتوب وموجود فى كتب مطبوعة فى مصر وموجودة على الأرصفة، فماذا ننتظر من الشباب الذى تستفز عقيدته ويستفز فكره؟» .

ولا شك أن الدكتور عمارة يتوقع أن تكون الإجابة على سؤاله هي بضرورة اغتيال هؤلاء الكفرة من الكتاب! ولكنه ينسى هنا أن الإسلام الحنيف لم يترك قتل هؤلاء لاجتهاد أمثالنا من الجهلة، بل إنه حدد الحالات التي توجب القتل، واشترط الاستتابة أولا.

ولكن الدكتور عمارة يمضي في مغالطاته، ويلجأ إلى التعميمات الفجة، ففي رأيه أن «مستوى الفنون في بلادنا أصبح لونا من الفسق والفجور»! ويستشهد على صحة كلامه بأن «كثيرين من أصدقائه العلمانيين يخجلون أن يأخذ الواحد منهم أسرته إلى دار السينما» !

ويعجب المرء أن لا يرى الدكتور محمد عمارة من كل الفنون في مصر إلا ما فيه فسق وفجور! فكأنه لم يسمع عن الفنون الرفيعة والأوبرات العظيمة والسيمفونيات الخالدة والأفلام الإنسانية الهادفة. ولذلك فهو يتساءل: «ألا يمثل كل هذا استفزازا للشباب؟» .

ثم تبلغ مغالطاته قمتها حين يفصل الظاهرة عن أسبابها، فلا يتحدث عن تحويل المساجد إلى مخازن للسلاح ومخازن للذخيرة على يد بعض الإرهابيين، ويشكو فقط من اقتحامها! فيقول «نحن اليوم نغضب لأن الهندوس اقتحموا مسجدا، بينما عندنا المساجد تقتحم بشكل لم يسبق له مثيل في تاريخ مصر»! وهنا يسأله الدكتور عمرو عبد السميع: لكن ألا ينبغي التساؤل عن كيف تحولت هذه المساجد إلى مخازن للسلاح ومخازن للذخيرة؟ وهنا يعجز الدكتور عمارة عن الرد!

كذلك تبلغ مغالطات الدكتور عمارة قمتها عندما يزعم أن السلطة في مصر تسمح بقيام أحزاب شيوعية ولا تسمح بقيام أحزاب دينية! ويقول: «كيف أعطي للماركسية شرعية في بلد مسلم، ولا أعطي شرعية لحزب يقول بشرعية محمد بن عبد الله؟ أليس هذا استفزازا لحس المسلم».

ونسأله بدورنا أن يسمي اسم حزب شيوعي واحد سمحت به السلطة في مصر! ونعجب، لأن الدكتور عمارة يعرف جيدا أنه منذ أن

كان شيوعيا حتى أصبح إسلاميا فإن السلطة فى مصر لم تمنح أبدا رخصة لأى حزب شيوعى بأن يكون حزبا شرعيا، فمن أين يأتى بهذا الزعم؟

لهذا يحق لنا أن نختتم هذا الحوار مع الدكتور محمد عمارة بما قالته الكاتبة هالة مصطفى، التى حضرت هذه الندوة التى عقدها الدكتور عمرو عبد السميع، تعليقا على ما سمعته منه: «أحسست وأنا أستمع الآن إلى الدكتور عمارة أن محاكم التفتيش عادت، لأنه قام بمحاكمة حقيقية لكل من يخالفه الأفكار»! وأقول: إن محاكم التفتيش الأسبانية كانت أرحم!

المجتمع المصرى بين الإسلاميين والعلمانيين! رد على الدكتور محمد عمارة (٣)

الوفد فى ١٩٩٣/١١/٨

ربما كان الأمر المحزن الذى يخرج به القارئ من قراءة كتاب «المتطرفون» للدكتور عمرو عبد السميع هو أننا نعيش فى مجتمع منقسم فعلا بين من يسمون إسلاميين وعلمانيين ! ولكل فريق من الفريقين آراء تختلف جذريا عن آراء الفريق الآخر حتى ليبدو وكأن لا لقاء بينهما.

ومعنى ذلك أن المجتمع المصرى الذى صنعه الوفد المصرى بفكره، ونضاله منذ ثورة ١٩١٩ حتى قيام حركة يوليو ١٩٥٢ لم يعد له وجود. وتلك خسارة فادحة حقا.

لقد تسلم الوفد المجتمع المصرى وهو منقسم إلى مسلمين وأقباط، وكان الوضع السياسى لمصر تحت السيادة العثمانية يساعد على تكريس هذا الانقسام، ويساعد عليه أيضا سياسة

«فرق تسد» التى طبقها الاحتلال البريطانى منذ عام ١٨٨٢ حتى نهاية الحرب العالمية الأولى. وتقوم على التمييز فى المعاملة بين المسلمين والأقباط، وتشجيع الخلاف بينهما، وبلغ ذلك ذروته فى سنة ١٩١١ فى عقد كل من المؤتمر القبطى والمؤتمر المصرى.

ولكن الوفد قضى على هذا الانقسام منذ الأيام الأولى لتكوينه، وكان سعد زغلول هو مهندس الوحدة الوطنية المقدسة، التى صهرتها ثورة ١٩١٩، وارتفاع راية الهلال والصليب، وامتزاج دم المسلم والقبطى برصاص الإنجليز.

وقد كانت التميمة السحرية التى وحّدت الأمة المصرية هى شعار الوفد الذى رفعه وأصر عليه فى كل الظروف والأحوال، وهو : «الدين لله، والوطن للجميع».

ولكن الوفد لم يكتف برفع هذا الشعار، بل عمل على حراسته فى وجه كل اعتداء بشجاعة وبسالة نادرة المثال، ولم يحدث أبدا أن خضع لإرهاب فكرى أوسياسى لتعديل هذا الشعار. فعندما انقسم الوفد انقسامه الأول فى عهد سعد زغلول، وانفصل المخالفون، بقيت للوفد وحدته الوطنية المقدسة كأقوى ما تكون، فقد بقى فى الوفد اثنان من المسلمين، وثلاثة من الأقباط، أما المسلمان فهما سعد زغلول وخليفته مصطفى النحاس، وأما الأقباط فهم: سينوت حنا وواصف غالى وويصا واصف. وحول هذا التكوين الذى يمثل الوحدة الوطنية على نحو لم يسبق له مثيل فى التاريخ، التف سواد الأمة الأعظم، وتحرك خلفه كل المصريين.

ثم امتحنت الوحدة الوطنية فى عهد فاروق بالمحاولة الشهيرة التى قام بها القصر يسانده الأزهر، لإقامة حفلة دينية بعد حفلة أداء الملك اليمين الدستورية أمام البرلمان، يؤم فيها الملك الناس على أثر التتويج على اعتبار أنه الإمام الذى ينوب عنه الأئمة وتصدر باسمه أحكام الشريعة. ولكن مصطفى النحاس وقف بشجاعة وبسالة فى وجه هذه

الفكرة، إذ وجد فيها ـ كما قال : «إقحاما للدين فيما ليس من شئونه، وإيجاد سلطة دينية خالصة بجانب السلطة المدنية».

ثم ألقى خطابه الشهير أمام مجلس النواب الذى حسم فيه هذا الأمر، وقال إن «الإسلام لا يعرف سلطة روحية، وليس بعد الرسل وساطة بين الله وبين عباده. فلا معنى إذن للاحتجاج فى هذا الشأن بما نص عليه الدستور من أن دين الدولة هو الإسلام، أو بمكانة مصر لدى الأمم الإسلامية، بل إن هذه المكانة نفسها تستلزم أن ننزه الدين عن إقحامه فيما ليس من مسائل الدين. وليس أحرص منى ولا من الحكومة التى أتشرف برئاستها على احترام الإسلام وتنزيه الإسلام، كما أنه ليس أحرص منا على التزام أحكام الدستور». وأصر على ألا ينفذ إلا ما ورد فى الدستور فى هذا الخصوص ولا شئ غير ذلك.

وما يهمنا فى هذا الخصوص هو أنه عندما قال النحاس هذا الكلام لم يعترض عليه أحد فى الشعب المصرى، بتياراته الفكرية المختلفة، لأن شعار : «الدين لله والوطن للجميع» كان حقيقة من الحقائق الثابتة فى المجتمع المصرى التى لا يختلف الناس حولها، وكان هناك الزعامة التى تضع هذا الشعار موضع التطبيق.

ولكن الأمر اختلف فى مجتمع اليوم، كما تكشفه ندوة «المتطرفون»، إذ نجد أنفسنا أمام فريقين من المسلمين المصريين تفصل بينهما هوة سحيقة من الفكر، وينتمى كل منهما لعالم مختلف، ويتحدث كل منهما بلغة مختلفة، ويستخدم كل منهما مصطلحات وتعبيرات مختلفة، ويختلفان على البديهيات والحقائق الثابتة:

الفريق الأول هو الذى اصطلح على تسميته بالإسلاميين، والفريق الثانى هو ما اصطلح على تسميته بالعلمانيين! والمشكلة العويصة فى فريق الإسلاميين هى أنه يتكلم كما لو كان هو الفريق المسلم فى المجتمع المصرى، وغيره لا ينتمى إلى الإسلام! وهو أمر جديد لم يكن موجودا

فى مجتمع ما قبل ثورة يوليو، مجتمع الوفد! كما أن فريق الإسلاميين يتكلم كما لو كان هو الذى يعرف أسرار الإسلام وغيره يجهل الإسلام!

والأخطر من ذلك كثيرا هو ما ترتب على ذلك من خلافات حادة وفروق جوهرية فى النظرة إلى مشاكلنا السياسية وقضايانا الاجتماعية، مع أن ذلك لم يكن موجودا من قبل عندما كان شعار «الدين لله والوطن للجميع» يظلل الجميع. وهو ما يعنى أن الوطن لم يعد للجميع بالفعل، وإنما هو للإسلاميين فقط!

وقد يكون ذلك مفهوما لو كان الفريق العلمانى غير مسلم، ولكنه مسلم، وبعضهم أشد إيمانا وتعبدا من بعض أفراد الفريق الإسلامى! ولكن النظرة للوطن اختلفت، فلم يعد هذا الوطن فى نظر الإسلاميين وطنا للعلمانيين وإنما هو وطن للإسلاميين فقط، ولم تعد رابطة القومية هى التى تربط المصريين، وإنما أصبحت رابطة تطبيق الشريعة الإسلامية هى الأساس!

وتلك دعوة حق يراد بها باطل، فالقانون المدنى مستقى من الشريعة الإسلامية، وقد وضعه مسلمون مصريون ولم يضعه الانجليز أو الفرنسيون! والقانون الجنائى مبنى على التعازير، وهى من حق الحاكم. وهذا الكلام لم أخترعه، وإنما قاله المرشد العام السابق للإخوان المسلمين، المستشار حسن الهضيبى.

وإذا كان الأمر كذلك، فما هو معنى انقسام المجتمع المصرى إلى إسلاميين وعلمانيين؟ وبأى حق يلبس الإسلاميون خلافاتهم السياسية ثوبا دينيا إسلاميا، ويزعمون أن هذا الرأى هو رأى الإسلام، مع أنه رأيهم الخاص؟

وعلى سبيل المثال، فإن الدكتور محمد عمارة يطالب فى الندوة بأن «نراعى فى الليبرالية خصوصية الواقع الإسلامى، وخصوصية الفكر الإسلامى»! وإذا كان هذا هو ما حدث بالفعل إذ لا يتناقض دستورنا وقوانيننا المدنية والجنائية مع الفكر الإسلامى؟، فما هو معنى هذا القول؟

أليس معنى ذلك محاولة الانفراد بالكلام باسم الإسلام، وتجريد الآخرين عن طريق الزعم بأن دستورنا وقوانيننا لا تراعى الواقع الإسلامى، وخصوصية الفكر الإسلامى، وأن الاسلاميين فقط هم الذين ينادون بتطويع الليبرالية للإسلام بينما يطالب العلمانيون بتطويع الإسلام لليبرالية؟

ثم نحاول فهم معنى تطويع الليبرالية للإسلام فنجد الإجابة فى رأى الدكتور محمد عمارة فى النظام السياسى فى السودان، الذى يشيد به على نحو يوضح أنه يعتبره النظام الليبرالى الأمثل الذى طوع الليبرالية للإسلام!

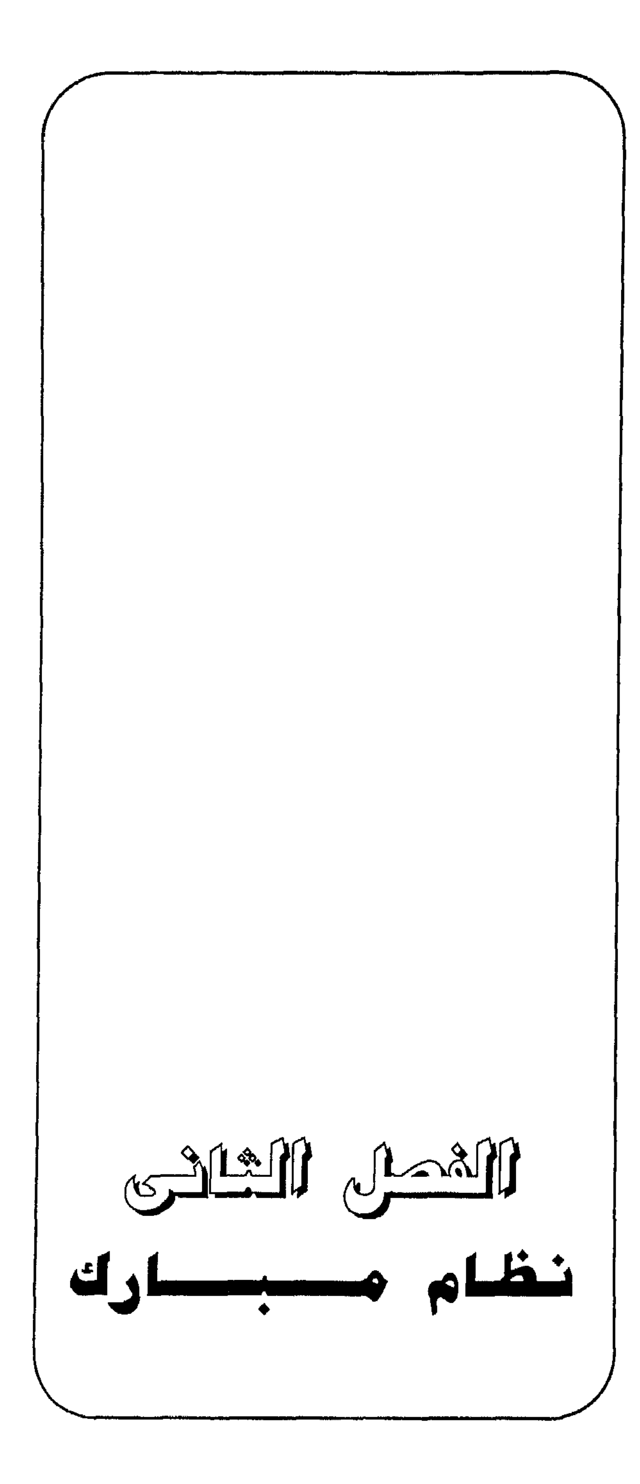
فهو يقول: «فى السودان لديهم خطط! وهناك تجربة فى التنظيم السياسى، وهى تجربة المؤتمرات! وقد حققوا نجاحات فى الإنتاج الاقتصادى والزراعى لا تنكر. وقد جاءنى واحد من المعارضة حاملا لى بعض كتب من الصادق المهدى، وقال لى : إن السودانيين رفعوا مساحة الأرض المزروعة من ٨٠٠ ألف فدان لخمسة ملايين ونصف!

وهنا يرد عليه الدكتور عبد السميع قائلا: «لا يمكن الحكم على تجربة اقتصادية من منظور قطاع واحد من قطاعات الإنتاج. فعندما ننظر إلى الاقتصاد السودانى ككل، نجد أنه منهار فى كثير من القطاعات. ولكن الدكتور محمد عمارة يرد عليه قائلا: «السودان يتعرض لحصار دولى وعربى وأفريقى، وهؤلاء أبطال ! إذا كانوا صامدين حتى الآن. ولذلك أقول إن التجربة تحتاج إلى وقت حتى يحكم عليها.

والمذهل أن الدكتور عمارة يقول هذا الكلام وهو يعترف بأنه لا يعرف ما يجرى فى السودان! - أو على حسب قوله بالنص: «أنا أقول هذا الكلام وأنا غير مطلع على حقائق ما هو موجود فى السودان! لكن صمد هذا النظام فى حرب أهلية، وفى مواجهة خصوم يمثلون العالم بأجمعه من اسرائيل إلى الماركسية إلى مجلس الكنائس العالمى إلى الإمبريالية العالمية»!

القضية - إذن - كما يرى القارئ مشوشة فى ذهن من يزعمون أنفسهم إسلاميين. فإذا كان ما يجرى فى السودان من نظام سياسى هو ليبرالية طوعت للإسلام ،أفلا يسئ هؤلاء القوم إلى قضيتهم؟ وإذا كان النظام السياسى فى السودان هو مما يلقى ترحيب الإسلاميين، فأى حق بقى لهم فى الشكوى من النظام السياسى فى مصر، وزعمهم بأنه يضيق على الحريات؟ ألا يعنى ذلك أنهم ينظرون للحرية بمنظار حريتهم وحدها؟ فكم يبتعدون بذلك عن الإسلام، لأن نظرة الإسلام للحرية هى نظرة واحدة لا تختلف فى السودان عنها فى مصر!

والمهم هو أن المجتمع المصرى الذى صاغه الوفد منذ ثورة ١٩١٩ وصهره فى بوتقة الوحدة الوطنية المقدسة، قد تفككت وحدته على أيدى المخربين. فلم يعد منقسما بين مسلمين وأقباط فقط، بل انقسم المسلمون أيضا إلى إسلاميين وعلمانيين!



الفصل الثانى

نظام مبارك

فساد حكومة أم فساد ادارة؟

اكتوبر ١١/٤/١٩٩٣
تحت عنوان: الحكومة والادارة والمعارضة والارهاب

الحكومة والإدارة فى مصر مختلطتان فى ذهن المعارضة المصرية، وكل منهما مرادف للآخر، فالحكومة هى الإدارة، والإدارة هى الحكومة! مع أن الواقع يقول غير ذلك، فالحكومة - بمعنى الوزارة - متغيرة، والإدارة ثابتة.

وعلى سبيل المثال فإن حكومة الدكتور عاطف صدقى هى الحكومة التى تتولى الحكم فى مصر الآن، ولكن قبلها حكومات وحكومات! أما الإدارة فى مصر فهى نفسها الإدارة التى ورثتها حكومة الدكتور عاطف صدقى، وهى أيضا التى ورثتها الحكومات السابقة، وهى التى سترثها أية حكومة لاحقة!

والرئيس مبارك يستطيع تغيير أية حكومة، ولكن من المتعذر عليه تغيير الإدارة! فالحكومة مكونة من بضعة

أفراد هم الوزراء، ولكن الإدارة هى كل ملايين الموظفين الذين ينتشرون فى أنحاء المصالح الحكومية والقطاع العام، وهؤلاء لا يمكن تغييرهم بين يوم وليلة.

ووظيفة الحكومة مختلفة عن وظيفة الإدارة، فوظيفة الحكومة هى رسم السياسات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وإصدار القوانين والقرارات المنظمة لها، ووظيفة الإدارة هى التنفيذ.

ومن هنا فالإدارة وسيط بين الحكومة والمواطنين، أو هى الأداة المنفذة لما يصدر إليها فى صالح العباد. ومن هنا خطورتها وأهميتها، فإما أن تكون موصلا جيدا مثل النحاس، وإما أن تكون موصلا رديئا مثل الخشب! وكما أن الكهرباء لا يمكن أن تصل إلى لمبة الكهرباء أو الثلاجة من خلال موصل خشبى، فكذلك لا يمكن أن تصل سياسات الحكومة إلى الجمهور من خلال إدارة رديئة. وفى بعض الأحيان يكون الموصل سلكا جيد التوصيل للكهرباء، ولكنه سلك فاسد، فلا تعمل لمبة الكهرباء أو الثلاجة، وقد تحترق وتسبب حريقا هائلا!

والإدارة فى مصر هى ـ من سوء الحظ ـ موصل ردئ لسياسات الحكومة، هكذا كانت فى الماضى، وهى هكذا حاليا! فقد كانت الحكومة العثمانية حكومة خيرة، ولم تكن تريد إرهاق الفلاحين بالضرائب، ولكن الإدارة العثمانية كانت إدارة فاسدة وشريرة! فأثقلت كاهل الفلاحين بالضرائب، واخترعت ضريبة «حق الطريق» وضريبة «الميرى»، ثم ضريبة «الفائض»، وضريبة «الكشوفية».. إلى آخر هذه السلسلة التى كانت تفرضها الإدارة ولا تفرضها الحكومة العثمانية!

كذلك كانت حكومة سعد زغلول حكومة صالحة، ولكن الإدارة التى ورثتها كانت هى نفسها الإدارة التى تربت فى حجر الانجليز، ورضعت لبنهم، وتعلمت كيف تعمل لخدمتهم لا لخدمة الشعب. وقد وقفت هذه الإدارة على الدوام ضد الحكومات الوفدية الشعبية، وزورت الانتخابات

لصالح أحزاب الأقلية والقصر، لأن الحكم الديموقراطى يكشف فسادها، والحكم الأوتوقراطى يخفى هذا الفساد.

وربما كانت خطيئة حكومة الدكتور عاطف صدقى الكبرى هى أنها حكومة ديمقراطية لا تغطى على فساد الإدارة، بل تكشفه وتفضحه أولا بأول. وبدلا من أن تحمد لها المعارضة هذا الفضل فإنها تستخدمه سلاحا تطعن به الحكومة، وتطالب بتغييرها، وتتهم حكمها بالفساد!

وعلى سبيل المثال فإن قضية لوسى أرتين الشهيرة هى قضية فساد إدارة، وليست فساد حكم، وكانت الحكومة هى التى كشفت الستار عن هذا الفساد، ولم تتستر عليه، واتخذت كافة الإجراءات تجاه المتورطين فى القضية، وأحالتهم إلى المساءلة، وطلبت من أكبر الأسماء المتورطة الاستقالة، وقدموا استقالاتهم، وأعلنت أنها لن تتوانى عن اتخاذ الاجراءات القانونية اللازمة ضد المتورطين الذين تثبت التحقيقات إدانتهم. وبدلا من أن تحمد لها المعارضة هذا الموقف النزيه الشجاع، فإنها أخذت تشنع عليها، وتتهمها بالفساد!

وقد نسيت فى ذلك أن فساد الحكومة يكون عن طرق ثلاث:: إما تورط أعضائها فى الفساد، وعندئذ يكون الحل إعفاءها من مناصبها وتعيين وزارة جديدة من أعضاء مشهود لهم بالنزاهة والاستقامة، وإما تورط أحد أعضاء الحكومة، أو أكثر من واحد، فى الفساد، وحينئذ يكون العلاج باستئصال العضو أو الأعضاء الفاسدين فقط وتعيين غيرهم، لأن البلاد ليست مستعدة للتضحية بكفاءات وزارية وسياسية بدون سبب جوهرى. والطريق الثالث هو تستر الحكومة على فساد الإدارة، دون تورط من أعضائها فى هذا الفساد، ويكون واجب المعارضة فضح هذا الفساد وفضح التستر عليه من جانب الحكومة، ويكون فى يد صاحب الأمر، وهو الرئيس محمد حسنى مبارك، القرار: إما إنذار الحكومة أو إقالتها.

هذا هو مايجب أن يكون عليه الأداء السياسى فى بلدنا، سواء من جانب المعارضة أو الحكومة. ولكن ما يحدث يخالف ذلك لحد كبير!

والسبب فى ذلك هو الخلط الذى أشرت إليه فى ذهن المعارضة بين الإدارة والحكومة، فكلما انكشف فساد مسئول إدارى طالبت أقلام المعارضة برأس الحكومة! ونسيت أنها لو كانت فى الحكم لما أمكنها منع الفساد، ولكان قصارى ما تفعله هو ما تفعله ـ بالفعل ـ حكومة الدكتور عاطف صدقى، وهو عدم التستر على الفساد وفضحه ومحاسبة المسئولين عنه وإحالتهم للمحاكمة.

على أن المطالبة بتغيير الحكومة أصبحت شهوة تتملك كثيرا من كتاب المعارضة، حتى إن بعضهم يظهر تململه من استمرار وزير فى منصبه فوق العشرة الأعوام، فيبدو كما لو كان يطلب إزاحته ليعين مكانه! ولا يسأل نفسه عن الإنجازات التى استطاع هذا الوزير أن يحققها بفضل طول خبرته وتفهمه لعمله، وأن هذه الإنجازات لم تتحقق إلا بفضل الاستمرارية، ولم تكن لتتحقق بهذا الشكل لو تواتر على منصبه عديد من الوزراء .

ويستند البعض فى المطالبة بتغيير الحكومة إلى حقيقة أن الحكومات فى المجتمعات الغربية تتغير باستمرار، وهذا التغيير هو لصالح الحكم ولصالح الجماهير. ولكن هذا البعض ينسى أن الحكومات الغربية تتغير من خلال نظام سياسى تتداول فيه الأحزاب السلطة، وتعبر كل منها عن فلسفة تختلف عن فلسفة الآخر!

وعلى سبيل المثال فلم يغير الرئيس ميتران حكومة الحزب الاشتراكى إلا بعد أن هزم هذا الحزب فى الانتخابات الأخيرة، وانتصر اليمين! ولم تتغير حكومة الولايات المتحدة إلا بعد هزيمة الحزب الجمهورى وانتصار الحزب الديموقراطى، فاختفى بوش وحكومته، وجاء كلينتون وحكومته. وفى كل من حالة فرنسا وحالة الولايات المتحدة فإن كل تغيير يعنى تغيير فلسفة وسياسة، ولا يعنى مجرد تغيير حكومة بحكومة!

وهنا سوف يثير بعض كتاب المعارضة هذا السؤال: وما الذى يمنع من تغيير الحكومة فى مصر فى إطار هذا المفهوم - أى فى إطار تداول الأحزاب السلطة والحكم، كما يحدث فى الغرب؟.

والرد على ذلك سهل، ويعرفه كل مواطن يعيش على أرض هذا الوطن، وهو أن الأحزاب السياسية فى الخارج لها فلسفة وجماهير، أما الأحزاب السياسية فى مصر فلها فلسفة، ولكن ليس لها جماهير!

ومن المحقق أن هذه الحقيقة ليس المسئول عنها أى حزب من هذه الأحزاب، بقدر ما هو مسئول عنها نظام الحكم الدكتاتورى الذى فرضته ثورة يوليو، منذ أن هدمت الحياة السياسية المصرية القديمة، وألغت الأحزاب السياسية، وأقامت نظام التنظيم السياسى الوحيد، واستمر هذا حتى سمح السادات بعودة التعددية الحزبية.

فبعد ربع قرن من وأد حزب الوفد الجماهيرى والتنكيل بزعمائه وطمر تاريخه، لم يكن من المنتظر أن يعود بنفس قوته السابقة وتنظيماته الفريدة التى كانت تتغلغل فى كل مدينة وقرية وكفر ونجع!

وأما بالنسبة لحزب التجمع، فلم يسفر خوضه أنزه انتخابات فى تاريخ ثورة يوليو - باعتراف زعيمه خالد محيى الدين - إلا عن فوز ما يقل عن أصابع اليد الواحدة فيما أذكر، وهى نتيجة لا تتيح له تأليف حكومة تحل محل حكومة الدكتور عاطف صدقى!

وأما حزب العمل فإن وقفته المخزية أثناء حرب الخليج ضد الجيش المصرى والشعب المصرى، قد دفعت بالثقة القليلة، التى كانت قد بقيت له بعد تقلبه الفكرى والسياسى إلى الحضيض !

أما الأحزاب المعارضة الأخرى فهى أحزاب ورقية فى أحسن الظروف، موجودة للزينة، مثل زهور الزينة - أى لزينة نظامنا السياسى وإتاحة الفرصة له للزعم بأن لدينا حياة حزبية، ولكنها أحزاب بلا جماهير!

وعلى « سبيل المثال فلم أقابل فى حياتى أحدا يقول إنه ينتمى لحزب الأحرار، إلا الصديق مصطفى كامل مراد! وإلا أيضا الصديق وحيد غازى الذى يدير بمهارة فائقة تحرير جريدة الأحرار الناجحة، ولولاه لباعت عشرة أعداد على أكثر تقدير!

وسوف أظلم حزب الأمة كثيرا اذا تحدثت عنه كحزب، فلا يوجد حزب فى الكرة الأرضية من القطب الشمالى إلى القطب الجنوبى، يتكون من فرد واحد هو الشيخ الصباحى الذى يعد هو كل أعضاء الحزب!

ولست أذكر أسماء بقية الأحزاب الأخرى، ولكنها مجرد أسماء قد تنتخبها بضعة مئات من الأقارب والأصدقاء فى مختلف القطر، ولكن لا يكفى واحد منها لتأليف وزارة تحل محل وزارة الدكتور عاطف صدقى، حتى لو دخل فى تآلف مع الأحزاب الأخرى.

وهكذا نصل إلى أن كل ما تقوم به أحزاب المعارضة حاليا من شوشرة على الحكومة، وتشهير بها، بسبب أى فساد يظهر فى الإدارة الحكومية أو إدارة القطاع العام، هو تشهير لا يقوم على أساس سياسى سليم، لأنه ينسب إلى الحكومة ما يجب أن ينسب إلى الإدارة، ولأن الحكومة لا تتوانى عن مساءلة أى مسئول فاسد، ولا تتستر عليه.

ولكن هذا ليس هو المهم، وإنما المهم هو أن أى تقويض لمركز الحكومة فى عين الرأى العام لا تستفيد منه الأحزاب التى تقوم بهذا التقويض، وذلك للأسباب التى ذكرتها، وإنما يستفيد منه فقط الإرهاب الذى يسعى لتقويض الاقتصاد المصرى، وزيادة متاعب النظام السياسى الاقتصادية، والنفخ المستمر فى سخط الجماهير بمضاعفة معاناتها لدفعها للثورة على النظام أملا فى وراثته!

هذا الوريث الخفى - وهو الوريث الإرهابى - لا يقع خطره فقط على حكومة الدكتور عاطف صدقى ولا على نظام مبارك، وإنما يقع خطره على أحزاب المعارضة نفسها بنفس الدرجة، وبالعدل والقسطاس!

ففيما عدا حزب العمل وصحيفته الشعب، التى هى فى الوقت نفسه لسان حال الوريث الخفى، فلست أظن أن النظام الجديد لو نجح فى مخططه الجهنمى، سوف يبقى على حزب الوفد، أو التجمع، أو الأحرار، أو الناصريين، أو الخضر، أو الزرق! وإنما سوف يدفن هذه الأحزاب، ويعلق أعضاءها وزعماءها على أعواد المشانق!

ولعلى فى ذلك لا أبالغ كثيراً أو قليلاً، فالبديل الذى يقدمه لنا الإرهاب، لدينا صورته بالفعل! فهو البديل نفسه الذى يحدث فى السودان، وهو البديل نفسه الذى حدث فى إيران!

فأين هى الحياة السياسية التى ازدهرت فى السودان أو إيران؟ وإذا كانت حياتنا الاقتصادية تحفل بالمتاعب والأزمات، فأين هو الرخاء الذى ينعم فيه شعب السودان وقد بلغ سعر الجنيه المصرى خمسين جنيهاً سودانياً، وسعر الدولار نحو مائتى جنيه سودانى، وسعر جالون البنزين نحو ألف جنيه؟

وأين هو الرخاء الذى ينعم فيه شعب إيران بعد ثمانى سنوات من الحرب مع العراق أكلت الحرث والنسل، ولولا البترول لعاد شعب إيران إلى القرن التاسع عشر!

هذا هو البديل المنتظر لحالتنا الاقتصادية المثقلة بالمتاعب والأزمات الاقتصادية، وهو بديل مثقل بالمزيد من المتاعب والأزمات لدرجة لا أظن أن شعبنا سوف يتحملها، لأنه إذا كان لا يتحمل وصول سعر الدولار إلى ثلاثة جنيهات وثلث، فكيف يتحمل وصوله إلى مائتى جنيه؟ وإذا كان لا يتحمل وصول سعر البنزين إلى ثمانين قرشا، فكيف يتحمل وصوله إلى عشرين جنيها؟ هذه هى القضية، وهى فى الوقت نفسه قضية النظم التى يريد الإرهاب إقامة مثيل لها فى مصر لو نجح مخططه، وهى أنها لم تنجح فى إقامة نماذج إسلامية يتوق المسلمون فى البلاد الأخرى إلى إقامة مثيل لها فى بلادهم، ويجاهدون فى سبيلها بالمهج والأرواح!

وإذا كان الأمر كذلك فأى وضع تريد جماعات الإرهاب أن تسوقنا إليه إذا كان هناك أى منطلق وطنى تنطلق منه؟ وأى مصير يقودون إليه آباءهم وأمهاتهم وأبناءهم وأصدقاءهم؟

إنه مهما كان رأينا فيما قامت به جماعة الإخوان المسلمين على يد نظامها الخاص (السرى)، فقد كانت تنطلق فى عملها من منطلق وطنى، وكانت تعبر عن تيار إسلامى يرى مصلحة البلاد فى العودة إلى الحكومة الإسلامية بمعناها القديم، ولكن أى منطلق وطنى تنطلق منه جماعات الإرهاب الحالية التى تعمل على تقويض اقتصاد البلاد، والدفع بها إلى هوة الخراب والفوضى السياسية كما هو الحال فى السودان؟

وإذا كانت بلادنا تعانى من المتاعب والأزمات الاقتصادية مع مساندة العالم الاقتصادية لها، فأى تدهور اقتصادى سوف تعانيه عندما توضع فى القائمة السوداء، وتنقطع عنها المساعدات الاقتصادية؟

وفى الوقت نفسه، وبالنسبة لأداء صحفنا الإعلامى على مستوى الصحف القومية والصحف المعارضة، أليس اهتمامها الذى تجاوز حده بقضايا الفساد الإدارى، والصاق مسئوليته بالحكومة، رغم أن الحكومة هى التى تكشف عن هذا الفساد ولا تتهاون معه، هو أمر يخدم بالدرجة الأولى جماعات الإرهاب ويخدم أغراضها؟ أليس هذا هو خلط الأوراق الذى سوف تدفع ثمنه غالياً أحزاب المعارضة والصحف القومية على السواء؟ فإذا جرى تصوير كل فساد إدارى على أنه فساد حكومى، ألا يكون ذلك دعوة للشعب للثورة بغرض التغيير؟

ثم هذه الاستجوابات والأسئلة التى تقدم فى مجلس الشعب بغرض تصوير الفساد الإدارى على أنه فساد حكومى، ألا تخدم أهداف الجماعات الإرهابية بأكثر مما تخدمه الانفجارات والقنابل والمدافع الرشاشة؟

ترى أين سيكون مصير نواب الإثارة وطلاب الشهرة فى مجلس الشعب إذا عبأت استجواباتهم وأسئلتهم الشعب ضد الحكومة ونظامنا

السياسى على نحو يساعد جماعات الإرهاب على تحقيق أغراضها؟ هل يظلون أعضاء فى مجلس الشعب فى النظام الجديد، أو يلقون مصائر زملائهم فى إيران بعد نجاح الثورة الإيرانية الخمينية؟

وما هو تماما معيار النجاح الحقيقى الذى يحققه رئيس تحرير أى جريدة قومية أو معارضة؟ هل يكون هذا المعيار هو زيادة توزيع الجريدة على حساب تشويه سمعة الحكومة بالباطل؟ أو يكون بالحقيقة المجردة عن المبالغة والإثارة، وخدمة القارئ بالخبر الموضوعي والتحقيقات الموضوعية التى تنيره ولا تضلله، وتساعد النظام السياسى - الذى يستفيد رئيس التحرير من وجوده - بدلاً من تشويهه.

هذه هى القضية، فلسنا نريد من صحافتنا إخفاء الحقائق، وإلا تحولت إلى صحافة موجهة من أعلى، وإنما نريد منها تنوير القارئ بالحقائق فقط! وإذا امتزجت الحقائق بالمبالغة والإثارة خرجت عن دور التنوير إلى دور التضليل! والتضليل يساوى تماماً إخفاء الحقائق كما هو معروف!

والمشكلة - كما قد يرى القارئ العزيز - هى أن الجميع يضرب فى الحكومة وفى النظام! وأقصد بذلك الأعداء والأصدقاء! - الأعداء بذكاء وخبث، والأصدقاء بحسن نية وجهل بالعواقب والنتائج! والجميع يعزف معزوفة واحدة، هى الكلام عن الفساد، مع نسبة الفساد إلى الحكومة لا الإدارة! ولا يدرى أحد بخطورة هذا الخلط، ومدى استغلال جماعات الإرهاب له.

ففى أثناء نظر المحكمة العسكرية، يوم ١٩٩٣/٣/٢٠، لقضية أعضاء التنظيم المتهم بضرب السياحة والاقتصاد القومى، يرتفع صوت أحد المتهمين من داخل القفص طالباً حظر النشر أسوة بقضية لوسى أرتين!

فقضية لوسى أرتين بالصورة التى تقدمها الصحافة، وهى صورة الفساد الحكومى، تعطى لأعضاء الجماعات الإرهابية الاقتناع بأن ما

يقومون به هو مقاومة فساد، وليس تخريب اقتصاد البلاد! وكما قلت منذ قليل، فإن المطلوب ليس إخفاء الحقائق عن الجماهير الشعبية، وإنما تجريد الحقائق من الإثارة والتهويل!

دعوة التغيير الــــوزارى الكبير بين المزاح والجد!

اكتوبر ١٩٩٣/٥/٢

فيما يبدو أنه من الضرورى علىَّ مناقشة ما كتبه الأستاذ إبراهيم نافع فى عدد «الأهرام» يوم الجمعة ٢٣ ابريل ١٩٩٣، تحت عنوان: «بداية للتغيير.. لا نهاية»!. لأنه يحتوى على فهم لفلسفة التغيير لست أظن أنه يتفق مع خصوصية نظامنا السياسى!

فماذا يقول الأستاذ إبراهيم نافع فى مقاله؟ يقول إن حركة المحافظين الأخيرة، ومن قبلها قرار تعيين وزير جديد للداخلية ووزير للدولة برئاسة مجلس الوزراء، ليسا - فى تقديره! - مجرد تغيير طارئ فى بعض المناصب الرئيسية، ولا هما نهاية لفكر التغيير إلى الأفضل، وإنما هما «مقدمة لتغيير كبير تحتاج إليه البلاد الآن» (يقصد تغييرا وزاريا كبيرا).

ويفصل الأستاذ إبراهيم نافع الأسباب التى تجعل البلاد فى حاجة

«الآن» لتغيير وزارى كبير فيقول: إن البلاد «على أعتاب مرحلة جديدة من تكثيف العمل الوطنى للضرب فى جذور المشاكل الرئيسية، وتجفيف منابع التطرف، وأهمها: المشكلة الاقتصادية، ومواجهة مشاكل البطالة، والإسراع فى تنفيذ عدد مؤثر من المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وإزالة جميع المناطق العشوائية فى جميع محافظات مصر، أو تطويرها ومدها بالخدمات والمرافق التى تنقل إليها أنوار الحضارة وتطرد منها خفافيش الظلام، فضلا عن إطلاق كل جهود تشجيع القطاع الخاص ليشارك مشاركة فعالة فى خلق فرص جديدة للعمل وإنعاش الحياة الاقتصادية، ورفع مستوى معيشة المواطنين بإنهاء جميع ما تبقى من قيود وعقبات تعرقل هذه المشاركة أو تقلل من أثرها»!.

ويواصل الأستاذ إبراهيم نافع عرض حججه التى تتطلب - فى تقديره - التغيير الوزارى الكبير، فيقول: «لقد طالبنا - من قبل - بضرورة تطوير خطة العمل الوطنى لتتلاءم مع المتغيرات الأخيرة عالميا وداخليا. وطالبنا بأن يتم هذا التطوير من خلال خطط واضحة المعالم، وبوجوه قادرة على تنفيذ مراحلها بكل قوة وحسم، وبكل الاندفاع المطلوب لتحقيق الأهداف الوطنية. وقلنا إن من أثبتت الممارسة عجزه عن ملاحقة نبض هذه الخطة وإيقاعها لابد من تغييره بمن يستطيع أن يلاحق ايقاع العصر ويتابع متطلبات المرحلة».

هذا ما كتبه الأستاذ إبراهيم نافع فى النصف الأول من مقاله، بتلخيص واف وبنفس عباراته. وهو كلام خطير يثير الجدل يقوله كاتب سياسى له وزن الأستاذ إبراهيم نافع الذى يرأس تحرير أكبر جريدة يومية فى مصر، وهى جريدة «الأهرام».

لأن السؤال الذى يطرح نفسه: ما هو ذلك الجديد من المشاكل التى قدمها الأستاذ نافع فى المرحلة الجديدة التى تواجهها البلاد، لم يكن موجودا طوال المرحلة السابقة؟ وما هو الجديد من العمل الوطنى الذى سوف يسند إلى التغيير الوزارى الجديد لم يقم به التشكيل الوزارى

الحالى؟ وما هو هذا النوع من «تكثيف» العمل الوطنى الذى سوف ينشط لأدائه التشكيل الجديد لم يقم به التشكيل الحالى أو تقاعس عن أدائه؟ وما هى الإنجازات التى يتوقع أن تقوم بها «الوجوه الجديدة» عجزت عن أدائها الوجوه الحالية؟

أليس من التبسيط المخل للأمور تعليق مشاكلنا الاقتصادية والاجتماعية الحالية أمام جماهيرنا على شماعة الوجوه الحالية، وتبشير الجماهير بحلها على يد الوجوه الجديدة؟

ترى ماذا يكون حجم خيبة أمل شعبنا لو حدث التغيير الوزارى الكبير، وأثبتت الوجوه الجديدة أنها أقل قدرة على معالجة المشاكل القائمة من الوجوه القديمة؟ ألا يكون تغيير النظام السياسى برمته - فى هذه الحالة - هو الأمل الوحيد الذى يتبقى أمام الجماهير؟ وألا يعطى هذا الفشل الجديد الحجة لأعداء النظام لتكثيف جهودهم وشد الجماهير إليهم بقولهم: ها هو ذا التغيير الوزارى الجديد قد حدث ومازالت المشاكل كما هى!.

لقد كانت لعبة التغيير الوزارى ناجحة فى الماضى لإلهاء الجماهير وإيهامها بأن الوزارة الجديدة سوف تحل المشاكل التى فشلت فى حلها الوزارة السابقة، حتى إذا ما ثبت عجز الوزارة الجديدة أيضا تكون قد تحولت إلى وزارة قديمة! ويجرى تغييرها واستبدال وزارة جديدة بها. وهكذا.

ولكن المشاكل الآن تضخمت إلى حد لم يعد يجدى فيها هذا المسكن! وبمعنى آخر لم يعد يجدى تطبيق قصة الأم والقدر الذى تغلى فيه الحصى لإدخال النوم إلى عيون أطفالها الجوعى! فقد كبر الأطفال وازداد جوعهم ولم يعد ينطلى عليهم غلى الحصى، فهم يطالبون بطعام حقيقى لا وهمى!

فإذا جاء الآن من يطالب بتغيير وزارى وهمى على النحو الذى يطالب به الأستاذ إبراهيم نافع، فإنه لا يكون قد أفاد بل أضر، لأنه يعرف جيدا

أن المشاكل الخطيرة التى تواجهها مصر لا يرتبط حلها بإحلال وجوه جديدة محل الوجوه الحالية، وإنما يرتبط حلها بزيادة فاعلية الوجوه الحالية وتزويدها بالإمكانات الكافية لمواجهة المشاكل المتضخمة.

هذا هو الطريق الوحيد الحقيقى للإصلاح مادام الحكم فى نظامنا السياسى الحالى فى يد الحزب الوطنى!. فإذا جاء من ينصح الرئيس مبارك بغير ذلك فإنه يكون قد أساء النصيحة، لأنه يقفز من فوق المشكلة ولا يواجهها، ويهون من حجم المشاكل التى تواجهها البلاد بدلا من وضعها فى الحجم الصحيح!.

إن الجدية فى مواجهة مشاكل مصر الحالية تكمن أولا فى الاعتراف بأن النظام السياسى لا يملك مفتاحا سحريا للحل اسمه التغيير الوزارى الكبير! والنموذج الواضح أمامنا هو التغيير الوزارى الذى حدث فى الولايات المتحدة. وهو تغيير وزارى حقيقى لا شكلى، لأنه ليس تغييرا فى الوجوه وإنما هو تغيير فى فلسفة الحكم مترتب على نجاح حزب سياسى له فلسفته وبرامجه وسياساته المدروسة، هو الحزب الديموقراطى، فى الانتخابات وحلوله محل حزب سياسى له فلسفة مختلفة وبرامج وسياسات مختلفة وهو الحزب الجمهورى!.

لقد ظن الشعب الأمريكى، وهو من أنضج الشعوب وأكثرها فهما وممارسة للديموقراطية، أن استبدال الحزب الديموقراطى برياسة كلينتون بالحزب الجمهورى برياسة بوش، سوف يحل مشاكله الاقتصادية، وإذا به يكتشف أن القضية ليست بهذه السهولة. فقد قدم الرئيس بيل كلينتون مشروعا للإنعاش الاقتصادى يستهدف انفاق ١٦٫٣ ملياراً من الدولارات لتوفير فرص عمل جديدة، ولكن مجلس الشيوخ الأمريكى رفض هذا المشروع مكتفيا بإقرار اعتماد ٤ مليارات دولار لإعانات البطالة! ووصفت دوائر الحزب الجمهورى فى مجلس الشيوخ مشروع الرئيس بيل كلينتون بأنه «إنفاق ضخم لا ضرورة له، ولا يحقق خفضا فى عجز الميزانية الأمريكية»!.

ومازالت المعركة دائرة، ولكنها توضح أن من يهونون من حجم مشكلتنا الاقتصادية ويتصورون أنها تحل على يد وجوه جديدة، لا يدرون مدى ارتباط هذه المشكلة بالمشكلة الاقتصادية العالمية التى يمر بها النظام الرأسمالى العالمى، وأن هناك حكومات أكفأ من أية وجوه جديدة ينصحون بمجيئها، تناضل بعنف دون نتيجة محققة حتى الآن للتخلص من آثار الأزمة الاقتصادية، وهى أزمة اقتصادية ليست قائمة فى الولايات المتحدة وحدها، وإنما هى موجودة فى أوروبا، وقد أثرت على مستقبل السوق الأوروبية المشتركة، وعانى منها الجنيه الاسترلينى والفرنك الفرنسى والمارك الألمانى والليرة الإيطالية، وغيرها من العملات. وأن البطالة ليست فقط فى مصر، وإنما هى فى أعرق الدول الرأسمالية التى مرنت على التعامل مع الأزمات الاقتصادية.

هذا ما يجب أن يفهمه جمهورنا بدلا من غلى القدر وإيهامه بأنه سوف يتناول طعاما بمجرد أن تأتى الوجوه الجديدة إلى الحكم خلفا للوجوه الحالية! وهذا ما يجب أن يوضحه كل قلم مسئول يريد أن يسهم فى توعية شعبنا بالحقائق بدلا من تنويمه بالأوهام.

بل إنه من واجب كل قلم حر يفهم الحقائق وحجم مشكلتنا الاقتصادية وارتباطاتها بالمشكلة العالمية، أن يعمق ثقة الشعب بالحكومة بدلا من إضعاف ثقته بها عن طريق الكلام عن الوجوه الجديدة، وأن يدعو إلى زيادة قدرتها بدلا من تهديد وزرائها بالعزل فى شهر يوليو القادم كما فعل الأستاذ ابراهيم نافع!

فهو يعتذر فى مقاله للقارئ عن عدم حدوث «التطوير الوزارى الكبير» الذى يطالب به ويتوقعه من الرئيس مبارك - حسب قوله - بأن الحكومة بتشكيلها الحالى «مرتبطة بأداء عدد من المهام الوطنية الأساسية، من صالح العمل الوطنى أن تتحمل أمانتها إلى أن تحقق أهدافها»! أما هذه المهام فيحددها فى الآتى:

إن الحكومة مرتبطة بإجراء محادثات هامة مع صندوق النقد الدولى والبنك الدولى حول المرحلة الجديدة من خطة الإصلاح المالى والاقتصادى، وإن إجراء أى تغيير فى الحكومة حاليا يؤدى إلى تأجيل هذه المحادثات المقرر أن تنتهى فى أواخر مايو القادم، كما قد يتيح للصندوق والبنك المطالبة بمطالب جديدة، ومن هنا فإن الصالح العام أن تستمر الحكومة بنفس تشكيلها إلى أن تنتهى مهمتها الوطنية مع الصندوق والبنك!

كذلك - حسب قوله - فإن الحكومة بصدد إعداد الموازنة العامة للدولة المقرر أن تقدمها لمجلس الشعب فى شهر يونيو القادم، وبصدد الانتهاء من إعداد بعض القوانين الهامة الضرورية لانطلاق عجلة العمل والإنتاج، كقانون الضريبة الموحدة، والمفروض أن تنتهى من إعدادها وتقديمها لمجلس الشعب خلال دورته الحالية. ومن الصالح العام - من ثم - أن تؤدى الحكومة هذه المهام الوطنية بغير أن تتعرض لتعديل جذرى يعوق هذه المهام أو يؤخره عن موعده!

هذا ما أورده الأستاذ ابراهيم نافع عن أسباب عدم إجراء التغيير الوزارى الكبير فى هذه الأيام! وهو أمر يدعو إلى الغرابة! لأن هذه الأسباب نفسها هى التى تدعو إلى استمرار الوزارة بتشكيلها الحالى فى مهمتها، دون أى تغيير!

فلا يدرى أحد - غير الاستاذ ابراهيم نافع - كيف تكون الحكومة بتشكيلها الحالى قادرة على إجراء المحادثات الهامة مع صندوق النقد الدولى والبنك الدولى، والوصول فى ذلك إلى اتفاق لصالح البلاد، ولا تكون قادرة على تنفيذ هذا الاتفاق؟

أليس الذى أبرم الاتفاق، هو الأقدر على تنفيذه لأنه الأكثر فهما لدقائقه وتفصيلاته؟ وهل يكون الوجه الجديد الذى خفيت عنه هذه الدقائق والتفصيلات، والذى يحتاج إلى فترة لا ستيعابها، أقدر على التنفيذ؟.

وكذلك الأمر بالنسبة للموازنة العامة. أليست الموازنة العامة فى كل بلد هى التى تعكس فلسفة وسياسة الحكومة فى الإصلاح الاقتصادى؟ وألم تجر التقاليد الدستورية على أن تعد الحكومات الموازنات العامة التى تنوى تنفيذها، أم جرت هذه التقاليد على أن تعد الحكومات الموازنات العامة لتتولى غيرها من الحكومات التى تخلفها تنفيذها؟ ألسنا أمام لغز!ـ لغز الفصل بين إعداد الخطة وتنفيذها؟.

ثم إذا كان على الحكومة بتشكيلها الحالى إعداد بعض القوانين الهامة الضرورية لانطلاق عجلة العمل والإنتاج، كقانون الضريبة الموحدة، فكيف تكون صالحة للتخطيط وغير صالحة للتنفيذ؟

والأنكى من ذلك كيف يطلب من التشكيل الحالى للحكومة القيام بهذه الأعباء الجسيمة، وهو يعرف أنه سوف يتغير فى يولية القادم؟

صحيح أن المنصب الوزارى لم يعد مغنما بل أصبح هما مقيما وخطرا مصلتا على الرءوس، بل أصبح يعرض صاحبه للاغتيال على يد الجماعات الإرهابية، وأعرف وزراء كثيرين سوف يكونون أسعد الناس إذا هم أعفوا من مناصبهم ـ ولكن ـ من الناحية البشرية البحتة ـ كيف يطلب من وزير أداء مهام خطيرة فى خدمة البلاد وهو واقف تحت سيف الإقالة المصلت على رأسه؟ أفهم أن يتغير وزير بوزير فى ظروف خاصة كتلك التى أحاطت بخروج اللواء محمد عبد الحليم موسى، أما أن يتوعد الأستاذ إبراهيم نافع التشكيل الوزارى الحالى بالتغيير فى يولية القادم، فهذا ما لا أفهمه ولا أفهم أيضا حكمته! فهل الحكمة هنا هى دفع التشكيل الحالى إلى مضاعفة الجهد حتى يستحق الإقالة! أو هى لطمأنة الشعب المصرى إلى أن مشاكله الاقتصادية سوف تحل فى يولية القادم؟

لقد كتبت مرارا بأن التغيير الوزارى يحدث عادة فى البلاد الديموقراطية إذا فقد الحزب الحاكم ثقة الغالبية الجماهيرية، وأتت هذه الغالبية بحزب معارض إلى الحكم، أما فى البلاد التى يقع الحكم فيها

فى يد حزب معين، فإن التغيير الوزارى فيها يكون منحصرا فى استبدال وزير أو أكثر بوزير أو أكثر، مع استبقاء الكفاءات الوزارية فى مناصبها فى خدمة البلاد.

وهذا أمر طبيعى لأن الأمر لا يتعلق بتغيير شكلى يتناول الوجوه الحالية ويستبدل بها وجوها جديدة، وإنما الأمر يتعلق بتغيير جوهرى يتناول الفلسفة والسياسة، ومادامت الفلسفة والسياسة التى رسمها نظام الحكم لم تتغير، فإن الوجوه يجب ألا تتغير إلا إذا تطلب ما يستدعى ذلك من فشل وزير أو الاختلاف معه على تنفيذ السياسة، أو غير ذلك من الأسباب.

إن هذا التغيير الوزارى الكبير الذى يطالب به الأستاذ ابراهيم نافع لم يكن ليلقى عندى أى اعتراض أو مناقشة، لو كان هذا التغيير يضمن قيام حكومة ائتلافية مع الوفد والتجمع تحت رئاسة الدكتور عاطف صدقى - وهما الحزبان السياسيان الوحيدان اللذان لهما أهمية فكرية أو شعبية وسط هذا الحشد الذى لا أهمية له من الأحزاب المعارضة، أما أن يكون هذا التغيير دائرا فى إطار الحزب الوطنى المسيطر على الحكم، فإنه يكون بلا معنى!

نعم، يكون بلا معنى لأن حكومة الدكتور عاطف صدقى بتشكيلها الحالى هى حكومة واجهت وتواجه أشق ظروف مرت بحكومة مصرية في تاريخ الوزارات المصرية، وتتوافر على معالجتها بكل ما تملك من كفاءات وخبرة.

والحكم على أداء هذه الحكومة لا يكون بتحديد حجم المشاكل الجسيمة التى تواجهها، وإنما يكون بتحديد ماإذا كانت هذه المشاكل ترتبت على سياستها أو فرضت نفسها عليها!

وعلى سبيل المثال فإن أكبر المشاكل التى تمر بمصر حاليا قد فرضت نفسها على حكومة الدكتور عاطف صدقى ولم تترتب على

سياستها، وهذه المشاكل هى التى تتمثل فى الزلزال الذى فاجأ الحكومة وتعاملت معه بكفاءة تامة، والعمليات الإرهابية التى هزت الاستقرار فى البلاد، وضياع مصدر دخل هام ترتب على هذه العمليات الإرهابية وهو المصدر القادم من السياحة.

ومن المحقق أنه لولا خبرة حكومة الدكتور عاطف صدقى الطويلة فى الحكم، وخبرة وزرائها، لما أمكن لها التعامل مع هذه المصائب العظمى الثلاث التى فاجأتها بليل، بمثل الكفاءة التى تعاملت بها معها، خصوصا وقد كان لديها من المشاكل الثقيلة قبلها ما تنوء به بالفعل!.

دعوة التغيير الوزارى الكبير - إذن - نستطيع أن نفهم بواعث إثارتها إذا جاءت على يد أقلام معارضة تتحدث عن التغيير لإرضاء جماهيرها ولكى تحل محل حكومة الحزب الوطنى فى الحكم، إما إذا جاءت على يد أقلام حكومية من المفروض فيها أن تفهم خصوصية نظامنا السياسى، فلا نستطيع أن نقبلها إلا إذا جاءت على سبيل المزاح! ذلك أن هذه الأقلام تفهم أكثر من غيرها أن استقرار وزارة الدكتور عاطف صدقى فى الحكم طوال هذه السنوات، زاد من قدرة وفاعلية وزرائها على الإصلاح وإعادة بناء البنية التحتية بأكثر مما كان يمكن لعدد متعاقب من الوزارات أن يفعله فى مدة مضاعفة! وعلينا أن نفرق بين تغيير وجوه وتغيير سياسات، وما يدعو إليه الأستاذ ابراهيم نافع قد يخدّر الجماهير بعض الوقت، ولكنه لا يستطيع تخديرها كل الوقت!

حكومة عاطف صدقى.. والقلل القناوى!

أكتوبر ١٦/٥/١٩٩٣

على الطريقة المصرية الخالدة بدأ الطوب ينهال على وزارة الدكتور عاطف صدقى، وبدأ الكثيرون فى إعداد القلل اللازمة لتوديعها، ومن ليس عنده قلل كافية أرسل فى استيرادها من محافظة قنا على وجه السرعة لتكون فى شرف توديع الوزارة!

وانتهز بعض الكتاب فرصة انقطاع العمليات الإرهابية لبعض الوقت بعد القبض على مجموعة قاتل فرج فودة، لتسويد الصفحات عن «الأصول التاريخية لضرورة تغيير وزارة الدكتور عاطف صدقى!»، وكل ذلك تحت وهم تغيير الوزارة بعد مقال الأستاذ ابراهيم نافع فى جريدة الاهرام يوم الجمعة ٢٣ أبريل الذى تنبأ فيه بحدوث تغيير وزارى كبير.

ولو كان هذا التحول الغريب قد حدث فى صحف المعارضة، لما كان فى

الأمر ما يدعو إلى الدهشة، لأنه لا يكاد يخلو عدد من صحف المعارضة لا يطالب بتغيير الوزارة! حتى ليخيل للمرء أن أحزاب المعارضة تصدق حقيقة أنها سوف تخلف وزارة الدكتور عاطف صدقى فى الحكم لو تركت هذه مقاعدها!

ولكن الذى يثير الدهشة هو أن هذا التحول حدث فى الصحف الحكومية! وهو ما يكشف حقيقة غابت عن الجميع، وهى أن حكومة الدكتور عاطف صدقى - على عكس كل الحكومات فى العالم أجمع - هى الحكومة الوحيدة التى ليس لها صحف تعبر عنها، وليس لها أقلام تدافع عنها!..

فما يطلق عليه اسم «الصحف القومية» تقرأ فيها من ألوان الهجوم على هذه الحكومة ما قد تتحرج عنه الصحف المعارضة! بل إن كثيرا من المواد التى تسوقها الصحف القومية فى مهاجمة حكومة الدكتور عاطف صدقى هى نفسها المواد التى تسوقها صحف المعارضة فى هذا الهجوم! ولكن بعد تضخيمها وإضافة البهارات اللازمة لها - حتى اختلط الحابل بالنابل على القارئ ولم يعد يتذكر ما يقرأ من هجوم على الحكومة فى صحف المعارضة وما يقرؤه فى الصحف القومية!..

ومعنى ذلك أن هذه الحكومة ليست لها صحف تدين لها بالولاء الحزبى، كما هو الحال فى أية حكومة فى مجتمع تتعدد فيه الأحزاب، اللهم إلا جريدة مايو! ولكن مع احترامى الشديد لجريدة مايو، خصوصا فى عهد الصديق الأستاذ سمير رجب، إلا أنها لا تعبر عن الحكومة وإنما تعبر عن الحزب الوطنى! ومعنى ذلك أنها تعبر عن حزب غير موجود بين الجماهير، ولا تعبر عن حكومة تعمل من أجل الجماهير! ولكن هذه - على أية حال - إحدى مفارقات حياتنا الحزبية والسياسية التى قد نعالجها فى مقال ثان!..

والمهم هو أن حكومة الدكتور عاطف صدقى تتعرض للهجوم من الصحف المعارضة والقومية على السواء، وبلا تفريق! بل إن بعض

الصحف والمجلات القومية تشهر بالحكومة بشراسة منقطعة النظير دون أن تميز بين ماهو منسوب للحكومة وما هو منسوب للإدارة! كما تتحدث عن الفساد دون أن تميز بين فساد الإدارة وفساد الحكومة! مع أن واجبها الوطني والقومي. بل والمهني؟ هو أن توضح الأمر للجمهور - والمثال على ذلك - قضية لوسى أرتين.

وهذا هو الخلط الكبير فى فهم معنى الديموقراطية فى بلدنا! فالحياة الديموقراطية فى كل الدنيا تقوم على أحزاب، والأحزاب تعبر عن رأيها وفكرها من خلال صحف ومجلات وغيرها من وسائل الإعلام، وهذه الصحف والمجلات لا تسمح للمعارضين باتخاذها منبرا للهجوم على الحزب الذى تنطق بلسانه، فلا تسمح «الجارديان» البريطانية بأن تتخذ صفحاتها منبرا للهجوم على حزب العمال، ولا تسمح «الديلى تلغراف» بأن تكون منبرا للهجوم على حزب المحافظين، وعلى كل كاتب أن يختار المنبر الذى يعبر منه عن رأيه، فإذا أراد كاتب أن يسقط حكومة جون ميجور فإنه لا يختار جريدة «الديلى تلغراف» وإلا كان كاتبا ساذجا، كما أن رئيس تحرير الديلى تلغراف لن يسمح له بذلك وإنما سيحيله إلى أى جريدة أخرى لها مصلحة فى سقوط حكومة جون ميجور!.

وبطبيعة الحال فلا يوجد فى البلاد الديموقراطية العريقة، مثل إنجلترا والولايات المتحدة، هذا النوع من الصحف والمجلات الذى يطلق عليه فى مصر اسم «صحف قومية» فى مواجهة الصحف الحزبية - بالمعنى الذى تعلنه الدولة، وهو أنها صحف تعبر عن المصلحة القومية وليست المصلحة الحزبية - لأنها تنفى - بذلك عن الصحف الحزبية أنها تعمل للمصلحة القومية! مع أنها دون ريب تعمل للمصلحة القومية، إلا فيما يختص ببعض الصحف المعروفة التى تتلقى تعليماتها من الخارج وتتلقى التمويل من الخارج وتعتمد على الخارج.

نعم لا توجد فى البلاد الديموقراطية العريقة ما يعرف باسم «الصحف القومية» بالمعنى الموجود فى بلدنا. أى صحف تعبر عن كل

الأفكار والمبادئ والفلسفات والسياسات، ولا يوجد لديها أى مفهوم فكرى أو سياسى تعبر عنه! وهى تدافع عن الحكومة وتهاجمها فى نفس الوقت! بل تهاجم النظام وتدافع عنه فى نفس العدد !..

إن مثل هذه الصحف القومية لا توجد إلا فى النظم الشمولية، ولكن حتى فى تلك النظم الشمولية فإن الصحف القومية تعبر عن سياسة الحكومة ولا تملك مهاجمتها.

على كل حال، فعلى هذا النحو، لم يكد مقال الأستاذ ابراهيم نافع ينشر فى جريدة الأهرام حتى صدق البعض أن وزارة الدكتور عاطف صدقى سوف تسقط حتما، وأخذ الطوب ـ كما ذكرنا ـ ينهال عليها! وتدبج المقالات المطولة فى المطالبة برأسها، والكشف عن مساوئها! بل وتهيل التراب على كل ما أنجزته فى السنوات السبع التى تولت فيها الحكم. ولا تبرز إلا عيوبها! وأخذ بعض الكتاب يصفون الحسابات مع بعض الوزراء الحاليين، ويقومون بتلميع من يرشحونهم للخلافة! وتحركت مصالح كثيرة فى هذا المناخ لتجد لنفسها موطئ قدم فى التغيير الوزارى الكبير الذى بشر به الأستاذ ابراهيم نافع!.

وعلى سبيل المثال، ففى مقال الصديق العزيز الأستاذ عادل حمودة فى مجلة روز اليوسف يوم ١٩٩٣/٥/٣. فإن الدكتورة آمال عثمان ـ فى رأيه ـ «لم تضف شيئا» فى مجال الشئون الاجتماعية! وكذلك وزير الصحة الدكتور محمد راغب دويدار! أما فاروق حسنى فهو مجرد «أكثر الوزراء أناقة وقدرة على التعامل مع قواعد الإتيكيت»، ولكنه لا يفهم فى السياسة ولا فى تذوق الفن ! والواقع الاقتصادى ـ كما يقول ـ قد تجاوز وزارات الصناعة والإدارة المحلية والبحث العلمى أيضا، ومن الضرورى ـ من ثم الغاؤها! وفاروق سيف النصر فى رقبته قضية لوسى أرتين! ومحمد على محجوب فى رقبته القضية الأخطر، قضية التطرف والإرهاب، بسبب «ابتسامته الدائمة التى تعنى أنه ليس هنا! ولسخرية الناس من أسلوبه فى مؤتمرات الوحدة الوطنية! ».

هذه هى المبررات التى تفرض تغيير هؤلاء الوزراء فى رأى الصديق العزيز الأستاذ عادل حمودة عند حدوث التغيير الوزارى الكبير الذى بشر به الأستاذ ابراهيم نافع! وهى تمثل نوعية الطوب الذى ينهال على وزارة عاطف صدقى! ولكنها ترمز إلى شئ أكثر خطورة، فالصديق عادل حمودة هو من الكفايات الصحفية، كما أنه يملك عقلية مثقفة وناضجة، فإذا كان هذا هو رأيه فى أكثر الوزراء نشاطا فماذا يكون رأى غيره فيهم؟

وقد نسى الصديق العزيز عادل حمودة أنه إذا صح رأيه فى هؤلاء الوزراء، فإن القيادة السياسية تكون هى المسئولة عن بقائهم فى منصبهم طول هذه الفترة!.

نعم كيف نعفى القيادة السياسية التى فى يدها التكليف والصلاحيات، من مسئوليتها عن بقاء وزيرة الشئون الاجتماعية فى منصبها، رغم تغير الحكومة ثمانى مرات، وعلى مدى خمسة عشر عاما متواصلة، دون أن تضيف شيئا !ـ حسب قول الصديق العزيز عادل حمودة؟ـ

وإذا كان فاروق حسنى لا يفهم فى السياسة فكيف لا يفهم أيضا فى تذوق الفن؟ أليست هذه ملحة من ملح الصديق عادل حمودة؟ أفهم أنه يهيل التراب على كل إنجازات وزارة الثقافة فى عهد فاروق حسنى، وأفهم أيضا أن يتجاهل الدور الخطير الذى لعبته وزارة الثقافة فى الحياة الثقافية فى كل ميدان من ميادينها، وتصديها للإرهاب بالكلمة المستنيرة والندوات والكتب والمجلات، ولكنى - بصراحة - لم أستطع أن أبلع كيف أن فاروق حسنى لا يفهم فى التذوق الفنى، وهو أصلا فنان معروف؟ وإذا كانت وزارة الثقافة فى عهد فاروق حسنى قد حفلت بعدد من أبرز المفكرين المصريين التقدميين على رأس أجهزتها، فهل يعترف الصديق العزيز عادل حمودة بتذوق فاروق حسنى للفن لو كان على رأس هذه الأجهزة الشيخ عمر عبد الرحمن ورموز الجماعة الإسلامية؟.

وإذا رسم الدكتور محمد على محجوب على وجهه تكشيرة كبيرة بدلا من الابتسامة الدائمة، فهل يعنى ذلك لدى الصديق عادل حمودة أنه «هنا» ! وإذا آثر البقاء فى مكتبه الوثير، ولم يذرع جمهورية مصر العربية جيئة وذهابا ومعه مفتى الجمهورية لتبصير الناس بالدين الصحيح فى مواجهة الدين الذى يفسره زعماء الإرهاب، فهل يكون على هذا النحو قد أوقف موجة الإرهاب ومنعها من الاستشراء.

وهل يصدق الصديق عادل حمودة حقا أن الإرهاب الحالى فى مصر له صلة بالدين الإسلامى؟ وأن منشأه هو اعتقاد الإرهابيين فى كفر الحاكم والحكومة والمجتمع، ومعظمهم لا يستطيع أن يقرأ بضع آيات من القرآن الكريم قراءة صحيحة؟.

وهل إذا كان الشيخ محمد عبده قد عين على رأس وزارة الأوقاف، هل كانت النتيجة تختلف، فتعلن الجماعات الإرهابية توبتها على يديه، وإقلاعها عن قتل رفعت المحجوب وفرج فودة ومحاولة قتل صفوت الشريف، واغتيال ذلك الطابور الطويل من ضباط البوليس الكبار والصغار وأمناء الشرطة والجنود الذين لاقوا حتفهم؟.

نعم، كيف يجعل الصديق عادل حمودة فى رقبة وزير الأوقاف قضية التطرف والإرهاب وهو يعلم - حتما - أن قضية الإرهاب هى قضية سياسية وأمنية تستخدم الدين ستارا لضرب مصر وتشويه صورتها واجهاض أية محاولة تقوم بها الحكومة لإصلاح الاقتصاد المصرى؟

لو كان الإرهاب قضية دينية عجز عنها وزير الأوقاف، لأقبلت جماعات التكفير على حضور الندوات الدينية التى عقدها وزير الأوقاف فى شتى أنحاء الجمهورية ومعه المفتى، للحوار ومناقشة شئون الدين والمجادلة بالتى هى أحسن، ولهزيمته بمنطقها وعلمها وفقهها، ولكن الذى حدث هو أن الحاضرين على الدوام كانوا من المؤمنين بالدين الصحيح! بينما كانت جماعات التكفير تنأى بنفسها عن هذه الاجتماعات والندوات، لأن القضية عندها ليست قضية الدين وإنماهى قضية الحكم!.

لقد كان وزير الأوقاف - بل والدولة كلها - فى ذلك ضحية النقد الذى وجهته المحكمة التى حاكمت جماعة «الناجون من النار»، حيث بنت حكمها المخفف على الإرهابيين على وهم جهل أفراد هذه الجماعة بالدين الصحيح! وناشدت الأزهر والأوقاف المسارعة بالدعوة إلى الدين الصحيح لحماية الناس من الانحراف الدينى - مع أنه كان من الواضح أن الجرائم التى ارتكبتها هذه الجماعة ومحاولاتها اغتيال النبوى اسماعيل وحسن أبو باشا ومكرم محمد أحمد لم يكن لها أية صلة بفهم الدين أو عدم فهمه، وبكفر أو إيمان من تعرضوا للاغتيال، وإنما لأسباب سياسية بحتة.

لقد كان على أثر ذلك انطلاق وزير الأوقاف والمفتى والأزهر فى حملات توعية بالدين الصحيح، بينما كانت جماعات الإرهاب تخفى ضحكها فى كمها، وتجند الشباب صغير السن الذى لم يتلق حظا يذكر من التعليم، لتقوم بعملها السياسى المحض، وهو الاغتيال! ومن هنا لا يستطيع أحد أن يزعم أن التوعية بالدين الصحيح التى قام بها وزير الأوقاف ومعه المفتى والأزهر قد أدت إلى نشر التطرف والإرهاب، حتى يضع الصديق عادل حمودة هذه المسئولية فى رقبة الدكتور محجوب!.

إن تصور قضية التطرف والإرهاب فى شكل قضية دينية، هو خطأ فادح وقعت فيه الدولة كلها من البداية، قبل أن تفيق إلى أن جماعات الإرهاب لا تفهم فى الدين إلا بقدر ما يفهم عالم الهندسة فى علم الطب! وأن قضية الدين لا تعنيها إلا بقدر ما تغطى به عملياتها الإرهابية! فلم يكن فرج فودة مرتدا عن الإسلام. ولم يكن كذلك الدكتور رفعت المحجوب، ولم يكن أيضا صفوت الشريف! .

بل من المفارقات أن محاولة اغتيال صفوت الشريف كانت مفاجأة لكثير من المثقفين التقدميين الذين دأبوا على تصنيف صفوت الشريف فى التيار الإسلامى! .وذلك بسبب الجرعات الدينية الكبيرة اليومية فى برامج التليفزيون والإذاعة التى تجاوزت الحد فى رأيهم، ومع ذلك فلم ترحمه

هذه الجرعات الدينية المكثفة من رصاص الإرهاب، لسبب بسيط هو أن جماعات الإرهاب إنما هى جماعات سياسية وليست جماعات دينية تهتم بأمور الدين!.

والغريب، والطريف أيضا، هو تحميل الصديق عادل حمودة وزير العدل السيد فاروق سيف النصر، بمسئولية قضية لوسى أرتين! لقد شككت فى بادئ الأمر عندما قرأت هذا الكلام فى أن وزير العدل هو المتورط فى هذه القضية، واكتشفت أن الصديق عادل حمودة يضع فى رقبته مسئولية هذه القضية، لأن الرقابة الإدارية هى التى كشفت القضية وليس جهاز التفتيش القضائى!.

لقد كانت قضية لوسى أرتين من القضايا التى استغلتها بعض الصحف القومية والمعارضة لإثبات فساد حكومة الدكتور عاطف صدقي زورا وبهتانا، وصحيح أن حسن النية كان وراء هذا التصوير، ولكن طريق جهنم مفروش بالنوايا الطيبة! أما طريق جهنم فهو الطريق الذى تسير فيه بعض الأقلام ويسير فيه بعض رؤساء الصحف القومية من أجل زيادة التوزيع، لتصوير الفساد الإدارى على أنه فساد حكومى، مع أن الفساد الحكومى - فى كل الأعراف - هو الفساد الذى يتستر على الفساد الإدارى وليس الذى يكشفه ويفضحه! فلا يوجد وزير فى العالم ينتقى موظفيه عند صعوده إلى الوزارة ممن تتوافر فيهم شروط الصلاح والتقوى، وإنما هو يجدهم فى مناصبهم قبل أن يأتى إلى الوزارة، وقد يأتى بمن يثق فيهم فى بعض المناصب القيادية، ولكنه ملزم بمراقبتهم، فإذا وجد فيهم اعوجاجا أو فسادا، كشفه وقدم صاحبه إلى الجهات القضائية لمحاسبته على ما جنت يداه.

هذا هو - إذن - الفرق بين الفساد الإدارى والفساد الحكومى، وهذه هى - إذن - حدود المسئولية الوزارية والمسئولية الحكومية، وغير ذلك تهريج فى تهريج! وصحيح أن النية الحسنة كما ذكرنا هى التى تقود إلى هذا التهريج، ولكن من المحقق أنها لن تقود إلى تلويث

الحكومة وحدها بل ستقود إلى ما هو أخطر بكثير، وهو تلويث النظام! وهذا ما كتبناه فى مقال سابق، عندما لاحظنا مطالبة أحد المتهمين الإرهابيين أمام المحكمة ـ فى خبث ـ بمحاكمة سرية «أسوة بقضية لوسى أرتين»!.

ومن هنا فإذا كان من حق المعارضة أن تشهر بالحكومة، وتنقل اليها مسئولية الفساد الإدارى، رغم أنها لم تتستر عليه وإنما أحالته إلى جهات القضاء، فإنه ليس من حق ما تعرف باسم الصحف القومية، وهى الصحف والمجلات الخاضعة للمجلس الأعلى للصحافة، الدخول فى حلبة السباق المدمر مع هذه الصحف، لا لأنها فقط تحيل الصحافة القومية إلى صحافة إثارة على نحو ما تفعل صحافة «التابلويد» فى الغرب، ولا لأنها تشد الجماهير المثقفة من الصحافة الجادة التى تخدم القضايا الوطنية والقومية الحقيقية، إلى صحافة الإثارة، وإنما لأنها، بخلطها بين الفساد الادارى والفساد الحكومى، وبكل نواياها الطيبة، لا تفرش الطريق فقط إلى التغيير الوزارى، وإنما تفرشه إلى تغيير النظام! وبمعنى آخر أنها تفرش الطريق بالورد والرياحين إلى جهنم، وجهنم هنا هى حكم الإرهاب!

حكومة عاطف صدقى.. ووزراء ما قبل الميلاد!

اكتوبر ٢٣/٥/١٩٩٣

فى مقالى السابق تحدثت عن عادة التوديع بالقلل القناوى التى اشتهر بها شعبنا العريق عبر العصور، والتى كان منشؤها تعرض شعبنا فى معظم عصوره لحكام مستبدين أرهقوه بالضرائب الباهظة وفرضوا على إرادته قيودا من فولاذ، الأمر الذى لم يملك معه سوى توديع هؤلاء الحكام بالقلل القناوى شماتة وتشفيا.

وقد استمرت هذه العادة مع شعبنا بعد أن تغير كل شئ وتحول الحكام من مستبدين إلى خدام للشعب، على نحو ما استمرت عادات كثيرة بعد أن انتهت ظروفها التاريخية واختفت مبررات وجودها. ومن هنا رأينا القلل القناوى تظهر من جديد تحت وهم تغيير وزارة الدكتور عاطف صدقى بعد مقال الأستاذ ابراهيم نافع فى الأهرام يوم ٢٣ ابريل ١٩٩٣، وأخذ الطوب ينهال

على وزرائها تحت زعم أنهم لم يقدموا شيئا فى مدة توليهم الحكم !..

وبطبيعة الحال فإن نظامنا السياسى يسمح بنقد أى وزير، سواء فى وسائل الإعلام أو فى مجلس الشعب والشورى، وهو ما حدث بالفعل. إذ لم يسلم وزير واحد من النقد طوال توليه منصبه - ولكن مثل هذا النقد كان ينبنى على أسس موضوعية تتحمل الخلاف فى الرأى، كما تتحمل الهجوم والدفاع، وهو أمر يختلف عن الطوب الذى بدأ ينهال على وزراء عاطف صدقى، وقد وصفناه بأنه طوب لأن الطوب جماد لا عقل له، وقد ضربنا أمثلة له من مقال الأستاذ عادل حمودة، حين اتهم فاروق حسنى بأنه لا يفهم فى السياسة ولا فى تذوق الفن! وأتهم آمال عثمان بأنها لم تضف شيئا طوال خمسة عشر عاما! واتهم معها الدكتور راغب دويدار رغم إنجازاته التى لا تنكر، وجعل فى عنق فاروق سيف النصر قضية لوسى أرتين، وفى عنق محمد على محجوب قضية التطرف والإرهاب، إلى آخر ما قذفه من طوب على هؤلاء وغيرهم.

هذا هو ما دفعنا إلى التصدى لما كتبه، ليس دفاعا عن وزارة الدكتور عاطف صدقى، وإنما دفاعا عن الحقيقة، ودفاعا عن التاريخ، فسواء بقيت هذه الوزارة أو تخلت عن الحكم، فقد تحملت أعباء لم تتحملها وزارة من قبل، وتعرضت لمخاطر لم تتعرض لها وزارة من قبل، وحققت إنجازات لم تحققها وزارة من قبل.

وعمدتنا فى ذلك الرئيس محمد حسنى مبارك، وهو الذى يتولى السلطة التنفيذية بحكم الدستور، كما يمارسها، ويضع بالاشتراك مع مجلس الوزراء السياسة العامة للدولة ويشرفان على تنفيذها، وهو الذى يغير رئيس مجلس الوزراء ونوابه والوزراء ونوابهم ويعفيهم من مناصبهم.

ففى حديثه يوم أول مايو ١٩٩٣ عن إنجازات حكمه على مدى السنوات السابقة، وصف برنامج الإصلاح الاقتصادى بأنه «بشهادة

العالم كله، وشهادة المؤسسات الدولية جميعها، أنجح برنامج تحقق فى الدول النامية خلال السنوات العشر الأخيرة، فقد استطعنا أن نحقق لأول مرة خفضا ملموسا فى معدلات النمو السكانى، واستطعنا أن نرفع عن كاهل الاقتصاد المصرى نصف أعباء الديون، واستطعنا أن نصحح الخلل المزمن فى هيكل الاقتصاد المصرى ، واستطعنا أن نقيم قواعد راسخة للتنمية والتقدم».

وقال سيادته: «أحمد الله أنه فى خلال عشر سنوات أصبح لدينا وفر بعد عجز، وأصبح لدينا ما يكفى من احتياجات الصناعة والزراعة والسياحة، فضلا عن الاستهلاك المنزلى من الكهرباء، وأصبح لدينا إنتاج من الغاز الطبيعى لتأمين تشغيل محطات الكهرباء، وأصبحنا قادرين على إقامة مناطق صناعية جديدة، وأعددنا ١٥ مدينة، وبنينا ٢ مليون مسكن تقريبا، وتم تجهيز ٩ مناطق صناعية بمرافقها، وأصبح عدد الموانى المصرية ٦٤ ، وكان عندنا مطار واحد وأصبح لدينا ٨ مطارات دولية، ومع عملية إصلاح البنوك أصبح عندنا فائض فى ميزان المدفوعات، وبعد أن كان العجز فى سنة ٩٢/٩١ أكثر من مليار، أصبح عندنا فائض حوالى ٥ مليارات»..

ولست أنوى هنا ـ بطبيعة الحال ـ أن أنقل كل ما قاله الرئيس مبارك فى خطابه التاريخى السابق الذكر، ولكن ما أوردته كاف لتوضيح حجم الطوب الذى انهال على حكومة الدكتور عاطف صدقى فى مقال الأستاذ عادل حمودة تحت وهم تغيير الوزارة فى يوليو!..

ذلك أن هذه الانجازات التى أوردها الرئيس مبارك، لم تتم على يد حكومة البشير فى السودان، وإنما تمت على يد حكومة الدكتور عاطف صدقى فى مصر، وإذا كانت قد تمكنت من القيام بهذه الانجازات تحت قيادة الرئيس مبارك، فإنها تكون آخر وزارة يمكن لأحد أن يودعها بالقلل القناوى، إذا قدر لها أن تغادر مناصبها، وإنما تودع بالتكريم اللائق.

وفى الواقع أن الجميع ينسون ـ لأسباب خاصة بالعهد الليبرالى قبل ثورة يوليو ـ خصوصية حكومة مصر، واختلافها عن أية حكومة أخرى يفرزها النظام الليبرالى فى الغرب الرأسمالى، وبالتالى، خصوصية أى تغيير وزارى يحدث فيها.

فلدينا حكومة واحدة يتغير وزراؤها أو رئيس وزرائها حسبما تتطلب مصلحة البلاد، وهذه الحكومة هى حكومة الحزب الوطنى، وريث الاتحاد الاشتراكى البكر الذى استولى على كل تركة الاتحاد الاشتراكى ولم يترك للأحزاب المعارضة الأخرى سوى الفتات !..

والسبب الرئيسى الذى أتاح للحزب الوطنى وراثة معظم تركة الاتحاد الاشتراكى هو سيطرة الدولة على وسائل الإنتاج منذ قرارات التأميم التى اتخذها عبد الناصر فى يوليو ١٩٦١! فوفقا لقانون الترابط الضرورى بين البناء والتحتى والبناء الفوقى، كان من الضرورى أن تنعكس سيطرة الدولة على علاقات الإنتاج على سيطرتها على الحكم، وأن يظل على الدوام فى مصر حزب واحد قوى يملك ناصية الحكم طالما كان هناك قطاع عام قوى. وقد تمثل هذا الحزب أولا فى الاتحاد الاشتراكى (وإن لم يتخذ اسم حزب) ثم تمثل ثانيا فى الحزب الوطنى.

إن إدراك هذه الحقيقة السياسية الهامة يمكن أن يفسر أشياء كثيرة قد تبدو غير مفهومة فى نظر من لا يدرك هذه الحقيقة، كما أنه يجيب عن كل علامات الاستفهام التى ساقها الصديق عادل حمودة، خصوصا فيما يتعلق بوجود وزراء فى وزارة الدكتور عاطف صدقى أقدم من الدكتور عاطف صدقى نفسه! وبقاء الدكتورة آمال عثمان فى منصبها رغم تغير الحكومة ثمانى مرات حسب قوله.

ففى مقاله ينعى على حكومة الدكتور عاطف صدقى أنه لا يزال فيها وزراء من الزمن القديم، وزراء قبل الميلاد! حسب قوله ـ أى ميلاد العالم الذى نعيشه الآن! ويضيف مستنكرا: إنهم أقدم من رئيس الحكومة، بل

أقدم من رئيس الدولة. فهل البقاء فى مصر للأقدم؟ ثم إنهم - كما يقول - «قدموا ما عندهم، وأدوا ما عليهم، ولابد من إتاحة الفرص لدماء وأفكار ومواهب جديدة، تعيد الحيوية المفقودة، وتنشط العقول الخافتة، وتنعش الآمال المتراجعة، وتواجه العصر والعالم بتغيراته وقوانينه الجديدة».

القضية إذن - فى نظر الصديق عادل حمودة، هى قضية وجوه جديدة - أو ما يعبر عنه بـ «دماء جديدة»، وليست فلسفة جديدة للحكم وسياسة جديدة. وهو يتصور أن هذه الوجوه الجديدة سوف تعوض مصر عن خبرة وزراء ما قبل ميلاد العالم الجديد!. الذين يرى أنهم فقدوا حيويتهم وخفتت عقولهم!..

بل هو يتصور أن وزراء ما قبل الميلاد هؤلاء كانوا يعيشون فى الكهف، وأنهم تجمدوا على ما كانوا عليه عندما تولوا الحكم ولم يواكبوا الأحداث ! فهو يقول: «إن عمر هؤلاء فى الوزارة حوالى ١٥ سنة، حدث خلالها الكثير من الأحداث التى غيرت مصائرنا وملامحنا ومتاعبنا، لكنها لم تغيرهم (!). بل يذهب إلى أن ما حدث من التهاب أسعار المساكن واتساع رقعة المناطق العشوائية حدث من وراء ظهر وزير الاسكان! وأن ما وصفه بـ «تراجع دور المرأة فى المجتمع، وانكسارها نفسيا» هو نتيجة لعجز وزيرة الشئون الاجتماعية حتى أن تضمن لحياتها الأسرية الاستمرار!.

وفيما يبدو أن الصديق عادل حمودة يتصور أن الدولة كانت تملك من الإمكانات المادية ما يهيئ لوزير الإسكان منح سكن مناسب لكل من يريد السكن على نحو ما تفعل الدول الشيوعية التى تملك وسائل الإنتاج، وبالتالى كان فى وسعه منع ظهور المناطق العشوائية! وأنه إذا حدث التغيير الوزاري المنتظر وجاء وزير جديد للإسكان فسوف يكون عمله الأساسى إعطاء سكن جديد لمن لا يملك سكنا!.

وفى الوقت نفسه فإن تعليقه تراجع دور المرأة فى المجتمع وانكسارها نفسيا على شماعة فشل وزيرة الشئون الاجتماعية فى أن

تضمن لحياتها الأسرية الاستمرار، هو تسطيح غريب للمشكلة من المؤلف الذى تخصص فى تأليف الكتب عن الجماعات الإسلامية والإرهاب! فما رآه من تراجع دور المرأة ـ حتى لو وافقناه على رأيه ـ لا يمت بأية صلة لحياة وزيرة الشئون الاجتماعية الأسرية، وإنما يمت لمناخ الإرهاب الذى تفرضه جماعات تحتكر لنفسها فهم الدين، وتستخدم القوة والإرهاب فى الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر وفقا لمفاهيمها فى تحديد المقصود بالمعروف والمقصود بالمنكر! وبالتالى فإن مجئ وزيرة شئون اجتماعية أخرى ناجحة أسريا لن يترتب عليه تقدم دور المرأة المصرية فى المجتمع وانتصارها نفسيا.. كما يتصور!.

قضية وجود وزراء فى حكومة الدكتور عاطف صدقى من قبل الميلاد أو من بعد الميلاد ـ إذن ـ لا صلة لهابقضية الإصلاح الذى يستهدفه البعض من المطالبة بالتغيير، لأن وجود وزراء ما قبل الميلاد فى الحكم تى الان لم يكن له من سبب إلا أنهم يدفعون عجلة الإصلاح فى مصر ، مجال تخصصاتهم بأكفأ مما يستطيع غيرهم ممن لا يملكون عبراتهم، وهو ما يمكن التحقق منه بسهولة من تتبع إنجازاتهم منذ تولوا مناصبهم إلى وقتنا هذا.

بل إن أحد الوزراء الذين ينسبهم الصديق عادل حمودة إلى عصر ما قبل الميلاد، وهو الدكتور بطرس بطرس غالى، لم يخرج من الوزارة ليدخل المتحف المصرى الشهير! وإنما خرج ليتولى أكبر منصب عالمى وهو منصب سكرتير عام الأمم المتحدة! ومع ذلك يحمد عادل حمودة الله على أنه لو لم يشغل هذا المنصب لبقى فى منصبه حتى الآن «مثل زميله فى الدفعة حسب الله الكفراوى»!..

وعلى هذا النحو نرى وزراء مصر العظام الذين قدموا لمصر أعظم الإنجازات فى مجال تخصصاتهم، والذين يمكن أن تباهى بهم مصر دول العالم، يتهمون بأنهم وزراء متحفيون، وأنهم لم يتغيروا رغم تغير العالم من حولهم، وبعضهم يتهمون بأنهم سبب مشاكل مصر الاقتصادية

والاجتماعية ـ وكل ذلك لمجرد إطلاق اشاعة التغيير الوزارى الكبير! فهل هذا معقول؟..

الطريف فى الأمر كله هو أن هذه الاشاعة بنيت على زعم أن وزارة الدكتور عاطف صدقى بقيت فى الحكم سبع سنوات دون تغيير! وأن الظروف الجديدة أصبحت تقتضى التغيير! ولم يكن أى من هذين الأساسين صحيحا.

فمن ناحية الظروف الجديدة فلعلنا فى مقالنا السابق قد أوضحنا أن الظروف الجديدة هى نفسها الظروف القديمة، ولم يجد جديد فى مشاكل مصر يختلف عن مشاكلها الحالية، ويتطلب خبرات مخصوصة غير متوافرة فى الوزراء الحاليين.

أما بالنسبة لزعم أن وزارة الدكتور عاطف صدقى لم تتعرض للتغيير على مدى سبع سنوات، فهو قول غير صحيح، لأن التغيير كان مستمرا فى هذه الحكومة منذ تأليفها، وعمدتنا فى ذلك عادل حمودة نفسه! فهو يذكر أنه بعد أحد عشر شهرا من تأليف الوزارة أعاد الدكتور عاطف صدقى تشكيل وزارته، وقام بتغيير أربعة وزراء، فعين فاروق حسنى وزيرا للثقافة، وفاروق سيف النصر للعدل، وفؤاد اسكندر للهجرة، وموريس مكرم الله للتعاون الدولى. وفى سنة ١٩٨٩ تولى يوسف صبرى أبو طالب منصب وزير الدفاع خلفا للمشير عبد الحليم أبو غزالة، ثم خلفه حسين طنطاوى. كا خلف حمدى البنبى عبد الهادى قنديل. وفى سنة ١٩٩٠ خرج زكى بدر وخلفه محمد عبد الحليم موسى، ثم خرج هذا مؤخرا ليخلفه حسن الألفى، ودخل معه الدكتور يوسف بطرس غالى كوزير دولة. كذلك فقد خلف الدكتور حسين كامل بهاء الدين الدكتور أحمد فتحى سرور فى وزارة التعليم، وخلف عمرو موسى الدكتور عصمت عبد المجيد، وعين محمود الشريف وزيرا للحكم المحلى.

وإذا كان الأمر كذلك، أفلا يكون عامل التغيير مستمرا فى وزارة الدكتور عاطف صدقى منذ تولى الحكم، ولكنه تغيير تتطلبه الظروف، ولا تتطلبه مجرد الرغبة فى التغيير وافتعال أسباب التغيير؟.

وألا يثبت هذا التغيير المستمر الحقيقة التى ذكرناها فى بداية هذا الكلام، وهو أن لدينا حكومة واحدة هى حكومة الحزب الوطنى يتغير وزراؤها أويتغير رئيس وزرائها حسبما تتطلب مصلحة البلاد؟.

وهذا الوضع سوف يستمر ما بقيت سيطرة الدولة على وسائل الانتاج الرئيسية، فإذا حدثت الخصخصة، وتحول القطاع العام إلى قطاع خاص، انتهى هذا الوضع بحكم قانون الترابط بين البناء التحتى والبناء الفوقى، وتحول نظامنا السياسى إلى نظام ليبرالى على نحو ما يحدث فى النظام الرأسمالى الغربى - أى تنتهى قبضة الحزب الوطنى على الحكم، وتعبر المصالح الرأسمالية الجديدة عن نفسها فى شكل أحزاب سياسية حقيقية غير أحزاب المعارضة الحالية، التى تفتقد المضمون والقاعدة الجماهيرية فى غالبيتها العظمى فيما عدا حزبى الوفد والتجمع.

هكذا يكون التغيير الحقيقى لمن يريدون التغيير! ولكنه يحتاج إلى وقت طويل وتضحيات جسيمة، وتقلبات اجتماعية جذرية نتيجة انتقال رأس المال من يد الدولة إلى يد القطاع الخاص.

وبلادنا فى هذه المرحلة بالذات، حيث يتهددها الخطر من الداخل والخارج، وتشتد المؤامرات عليها لإسقاط نفوذها السياسى فى هذه المنطقة الحيوية من العالم، هى آخر بلد تصلح فيها دعوة التغيير الوزارى الكبير أو الصغير! ليس فقط لأن تغيير الوجوه لا يعدو أن يكون عنصر تخدير للجماهير فقط دون أن يترتب عليه أية نتائج ايجابية، وإنما لأن هذه الدعوة هى التى تنتظرها قوى سياسية كبيرة تتربص بمصر، لفرض نوع التغيير الذى تريده هى وليس التغيير الذى تفكر فيه القيادة السياسية! وعندئذ فسلام على الاستقرار فى هذه البلاد!..

عن التغيير الوزارى: انتبهوا أيها السادة!

أكتوبر ٣٠/٥/ ١٩٩٣
تحت عنوان: انتبهوا أيها السادة

تعجب الكثيرون من أنصار التغيير الوزارى لدفاعى عن حكومة الدكتور عاطف صدقى! كما غضب بعض الذين ينتظرون إلى جانب التليفون لما اعتبروه محاولة منى لإطالة أجل وزارة يظنون أنها بقيت فى مناصبها أطول من اللازم! وقد أساء بعض القراء الظن بى فتصوروا أننى انضممت إلى الحزب الوطنى فى غفلة منهم! وبعض الذين يحسنون الظن بى اتهمونى بأنى أصبحت ملكيا أكثر من الملك! وأننى أدافع عن الحزب الوطنى كما لو كنت فارسا من فرسانه، وقطبا من أقطابه!

وقد شعرت من كل هذا الهجوم أن مفكرينا وسياسيينا في مصر يعيشون بأفكارهم وتصوراتهم عن نظام الحكم فى مصر، وعلاقته بالحكومة المصرية، فى إطار نظم سياسية بعيدة كل البعد عن نظامنا السياسى الذى أفرزته ثورة

يوليو، والذى وصل إلينا عبر سلسلة التطورات السياسية التى تقلبت على مصر منذ قيام ثورة يوليو حتى الآن، انطلاقا من عهد عبد الناصر، ومرورا بعهد السادات، ووصولا إلى عهد مبارك.

فهم يتصورون أن نظام الحكم شئ، والحكومة شئ آخر! ويخلطون بذلك بين نظامنا السياسى والنظام الأمريكى أو النظام الانجليزى على سبيل المثال!

وهذا خلط خطير! ففى الولايات المتحدة يوجد النظام الأمريكى وتوجد حكومة الحزب الجمهورى أو الحزب الديمقراطى. وفى انجلترا يوجد النظام الإنجليزى، وتوجد حكومة حزب العمال وحكومة حزب المحافظين. أما فى مصر فيوجد نظام ثورة يوليو، الذى اتخذ شكل هيئة التحرير، فالاتحاد القومى، فالاتحاد الاشتراكى، فحزب مصر الاشتراكى، فالحزب الوطنى الديموقراطى - وكلها مرادفات لنظام واحد هو نظام الحزب الواحد، أو التنظيم السياسى الواحد، وهذا النظام له حكومة واحدة خالدة منذ يوم ٢٣ يوليو ١٩٥٢ حتى الآن، تتغير وجوه أفرادها ولكنها تعبر عن سياسة وفلسفة واحدة هى فلسفة وسياسة نظام الحكم، ولا تعبر عن سياسة وفلسفة نظام آخر مما عرفته الأنظمة السياسية التى عرفها التاريخ - أى أنها لا تعبر عن فلسفة ليبرالية أو فاشية أو اشتراكية أو شيوعية !..

ومعنى هذا الكلام أن نظام الحكم فى مصر والحكومة المصرية مترادفان! فهما يعبران عن فلسفة وسياسة ثورة يوليو وفق تطورها مع الزمن وتغير رؤساء الجمهورية وتغير الظروف العالمية. فنظام عبد الناصر وحكومة عبد الناصر شئ واحد، ونظام السادات وحكومة السادات شئ واحد، ونظام مبارك وحكومة مبارك شئ واحد. ولا يمكن القول بأن حكومة عبد الناصر كانت شيئا مختلفا عن نظام عبد الناصر، أو أن حكومة السادات كانت مختلفة عن نظام السادات، أو أن حكومة مبارك تختلف عن نظام مبارك.

ويرجع ذلك إلى ما سبق أن نوهت عنه فى مقالى السابق، وهو سيطرة الدولة على وسائل الإنتاج، الأمر الذى يفرض تركيز السلطة فى يد قوة سياسية واحدة، وتنظيم سياسى واحد، سواء اتخذ اسم اتحاد قومى أو اشتراكى أو حزب مصر اشتراكى أو حزب وطنى ديموقراطى، وهذا الحزب هو والحكومة والنظام السياسى شئ واحد !..

والمهم هو أن وجود هذا النظام السياسى، المسيطر بحكومته وحزبه، هو أمر حيوى لمصر مادام أنه يسيطر على وسائل الإنتاج! بمعنى أن إضعاف هذا النظام السياسى هو إضعاف لمصر، وقوة هذا النظام السياسى هى قوة لمصر !..

وهذا الكلام ليس انشاء وإنما هو حقيقة، كما أنه يجب ألا يزعج أصدقاء الحرية والديموقراطية، بل يجب أن يطمئنهم، بدليل واحد لا يقبل الجدل، هو أن هذا النظام السياسى، بحزبه وحكومته، هو الوحيد الذى يقف فى وجه الإرهاب، وهو الذى يحمى مصر - وحده - من حكم الإرهاب، بينما الجميع يتفرجون عليه، وبعضهم يشغله بمناوشات فرعية وبعضهم الآخر يقذفه بالطوب، وبعضهم الآخر يسخر منه ومن وزرائه والبعض الآخر يتآمر عليه مع البشير فى السودان والنظام الإيرانى فى إيران !..

ولنتصور الأمر لو أن نظامنا السياسى لم يكن يستند إلى السيطرة على وسائل الإنتاج، ولو لم تستند الحكومة إلى قوة النظام السياسى، ولو لم يستند الحزب إلى قوة الحكومة، فماذا يكون الحال مع ظروفنا الحزبية الفقيرة، حيث تفتقر الأحزاب المعارضة إلى القاعدة الشعبية الكافية لتدفع بها إلى مقاعد الحكم، حتى لو جرت انتخابات حرة تحت إشراف الأمم المتحدة ! وحيث تتركز القوة السياسية المنظمة الوحيدة فى مصر، فى تلك القوى التى تتلفع بعباءة الإسلام لخداع الجماهير ودعوته إلى تجربتها فى الحكم بشعار «الإسلام هو الحل ». وتتخذ من صحفها منابر لخدمة نظام البشير/ الترابى فى السودان، الذى أورث السودان الخراب

والمجاعة والموت، أو النظام الإيرانى الذى برهن على إسلامه وورعه وتقواه عن طريق احتلال الجزر الاماراتية الثلاث فى ابريل ١٩٩٢!..

إنه لو لم يكن نظامنا السياسى قويا باستناده إلى وسائل الإنتاج، لسقطت مصر بسهولة فى يد أعداء الحضارة والتقدم والتنوير.

ومن هنا يمكن فهم وقوفى إلى جانب حكومة الدكتور عاطف صدقى ضد كل تلويث بالباطل يلحق بوزرائها، وضد كل تقليل من إنجازاتها فى مجال العمل الوطنى، وضد كل تهديم لها على غير أساس، لسبب بسيط هو أن هذه الأعمال كلها تتعدى حكومة الدكتور عاطف صدقى بالضرورة إلى النظام السياسى، ولا تدفع حكومة الدكتور عاطف صدقى ثمنها وحدها بل يدفعه النظام السياسى أيضا!.

ذلك أن أعداء النظام يتخذون من كل تشويه لأعمال حكومة الدكتور عاطف صدقى أداة لتشويه النظام السياسى نفسه! وهم لا يفرقون بين وزارة داخلية يرأسها زكى بدر أو وزارة داخلية يرأسها محمد عبد الحليم موسى أو وزير الداخلية الجديد حسن الألفى! فهى وزارة داخلية النظام السياسى وليست وزارة داخلية حكومة الدكتور عاطف صدقى. ولذلك لم تكد جريدة الشعب تفرغ من التخلص من زكى بدر حتى أخذت تتفرغ للتخلص من محمد عبد الحليم موسى، وسنرى أن الموقف لن يتغير من حسن الألفى!

وهذا ما يجب أن تتنبه إليه صحفنا القومية وكتابنا القوميون، الذين يرون منتهى الديموقراطية فى تشويه صورة الوزير بدون ما يقتضى ذلك من أخطاء أو اساءة استخدام سلطة أو غير ذلك مما تهتم به الصحافة فى العالم الليبرالى. كما حدث بالنسبة للدكتورة آمال عثمان التى اتهمت ظلما بالفشل فى حياتها الأسرية مع أنها تعيش أسعد حياة مع زوجها الدكتور يسر أنور وأولادها.

وعلى سبيل المثال أيضا ما كتبه كاتب كبير فى صحيفة قومية كبرى من تحليل لكلمة «وزير» وقوله إننا إذا حذفنا الواو تتحول الكلمة إلى «زير» وإذا نقلنا الواو إلى آخر اللفظ فانه ينقلب إلى «زيرو»؟ أى: صفر!

أو ما نشر من رسوم الكاريكاتير فى صحفنا القومية التى تسخر من وزرائنا فيما لو تركوا مناصبهم فى التغيير الوزارى الموهوم، وهى رسوم تفيض شماتة بدون مبرر؟

ترى كم من رجالات بلدنا، الذين يعتزون بكرامتهم وكفاءتهم، من يقبل الوزارة فى المستقبل ليضع نفسه فى الموضع الذى يمكن أن تنال الصحافة منه على هذا النحو دون ذنب جناه، بعد أن يفنى نفسه فى خدمة بلده وخدمة الشعب وخدمة النظام؟ وكم من هؤلاء الرجال يقبل أن يضحى بإيراداته التى يجنيها من مهنته أو عمله أو عيادته لتولى منصب لا يلبث أن يودع منه بالقلل القناوى والزلط والطوب وبدون كلمة شكر!

ألا يتطلب هذا منا أن نطالب بـ «نقطة النظام»؟ وأن ننبه إلى أن اللعبة السياسية فى كل أنحاء المعمورة لا تؤدى على هذا النحو! وأن الجميع يحرصون على هيبة الحكم، لأنه إذا سقطت هذه الهيبة سقط الجميع فى بئر من الفوضى ليس لها قرار! وإذا كان الحكم هنا ليس مرتبطا فقط بالحكومة، وإنما هو مرتبط أيضا بهيبة النظام ، فإن الأمر يتطلب وقفة أكبر!.

وألا يدعونا ذلك إلى أن نوضح أن الديموقراطية هى نظام للحكم يتيح للأقلية المعارضة تنبيه الحكومة إلى أخطائها ومساءلتها واستجوابها على قدم المساواة فى مصلحة البلاد، بل وإسقاطها والحلول محلها فى الحكم، ولكنه لا يعطيها حرية السخرية والتشهير وإهدار هيبة الحكومة لغير هدف سوى تسلية الجماهير والاستمتاع والتشفى!.

وبمعنى آخر أنه فى ظل الديموقراطية يمكن نقد أخطاء الوزير الحقيقية بكل قسوة، والسخرية منها بالكلمة والرسم الكاريكاتيرى، بل يمكن سحب الثقة منه، ولكنه ليس منها اتخاذ الوزير مادة للسخرية، أو تحطيم منصبه لمجرد التحطيم! لأنه إذا دخل هذا فى باب التخريب فلا يدخل فى باب الديموقراطية!..

ثم إنه لا يتوقع من كل وزير أن يملك لسان زكى بدر اللاذع ليبادل خصومه السخرية بسخرية، والإهانة بإهانات! فهذه موهبة لا تتوافر فى معظم الوزراء، وإذا توافرت فلا يملك الوزير عادة حرية استخدامها على نحو ما يملك خصومه! وبمعنى آخر أنه إذا ضبط الوزير يمارس السخرية من خصومه فإنه يفقد منصبه، أما الكاتب فإنه إذا مارس حريته فى السخرية من الوزير فإنه يزداد لمعانا وتألقا لجرأته! مع أن هذه الجرأة فقدت مضمونها - بالضرورة - فى ظل مناخ حرية الرأى المتوافر فى مصر، إذ لم تعد تكلف صاحبها ما كان يتكلفه فى عهد عبد الناصر من فصل وتشريد واعتقال وتعذيب. بل لم تعد تكلف صاحبها ما كان يتكلفه فى أعظم العهود الديموقراطية في مصر قبل الثورة فى عهد الوفد، من مساءلة وتحقيق نيابة لو تجاوز حدوده وأساء استخدام حرية الرأى الممنوحة له، مع أن حق اللجوء إلى النيابة هو حق يتمتع به الوزير والخفير.

والمهم هو ما أصبح يتسلل إلى الضمير القومى من تأثير سلبى نتيجة لهذه التجاوزات، ومن إساءة تفسير هذه الحرية المطلقة فى التشهير بعد سنوات طويلة من الكبت والخوف! فالرأى العام لا يفسر هذه الحرية بأن النظام السياسى من القوة بحيث لا تزعجه هذه التجاوزات، وإنما يفسره بأن النظام السياسى أضعف من أن يحاسب أصحاب هذه التجاوزات! وينسى أن الإحساس بالضعف يؤدى إلى استخدام القوة، أما الإحساس بالقوة فيؤدى إلى ترشيد استخدامها!

وعلى سبيل المثال فاذا قرأت عرض جريدة «الاهرام» فى يوم الخميس ١٩٩٣/٥/٢٠ لوقائع استجواب وزير الثقافة فى مجلس الشعب يختلط عليك الأمر، فتتصور على الفور أنك تقرؤها فى جريدة «الشعب»! فالكاتب فى هذا العرض يتحدث عما يسميه: «عودة الحزب الوطنى لممارسة هوايته تحت زعامة كمال الشاذلى فى المقاطعات والمعاكسات للمستجوب، إحياء لحقيقة أن عصا الأغلبية مازالت غليظة»!.

كما يتبنى التهمة التى وجهها المستجوب لهيئة الكتاب بأنها تصدر كتبا ومجلات «تمس العقيدة الدينية»! فيصفها بأنها تهمة «هامة»! بدلا من أن يصفها بوصفها الصحيح وهى أنها تهمة «كاذبة»! بل إنه حين يورد رد الوزير بأن هذه الكتب والمجلات تعرض على الأزهر قبل إصدارها، يصف هذا الرد بأنه تم بعد أن «هبطت النصائح الحكومية» على الوزير ليقول ذلك !..

كما أنه يتهم نواب الحزب الوطنى «بالتعصب الحزبى». ويتهم الوزير بـ «النرجسية» لمجرد أنه كان يدافع عن نفسه!.

ويصف المستجوب بأنه نجح فى تقديم مجموعة من الوثائق التى تؤكد جدارة استجوابه، مكذبا فى ذلك رئيس الوزراء الذى وصف ما ذكره المستجوب بأنه فى معظمه «غير مدعم بمستندات. وأنه تحدث لمدة ٤ ساعات ولم يقل شيئا»! بل يرى أن الاستجواب «قد توافرت له كل عناصر القوة التى تجعله جديرا بالاحترام والتقدير»! إلى آخر ما أبرزته الأهرام فى برواز خاص ليشد اهتمام القراء!.

وقد سبق لجريدة الأهرام أن نشرت دراسة عن التعليم مليئة بالأكاذيب، أشعلت نيران الفتنة ضد الدولة فى الوقت الذى كان رصاص الإرهاب يدوى ضد وزير الإعلام ورجال الأمن.

وقد استند إليها كاتبان إسلاميان من أكبر كتاب الأهرام فى إدانة وزارة التعليم، والزعم بأنها حذفت مقررات التاريخ الإسلامى لصالح التاريخ الفرعونى! وحذفت غزوات الرسول لصالح المعاهدة مع إسرائيل! ونسبت هذا الحذف الى ٢٩ أستاذا ومستشارا أمريكيا، بينهم اثنان من اليهود، بتمويل من المعونة الأمريكية!، وكل ذلك كذب فى كذب!

وإذا كان هذا ينشر فى أكبر الجرائد القومية قاطبة وأكثرها مدعاة للاحترام، أفلا يكون فى ذلك تنبيه لكل من يترددون فى نقل ولائهم إلى النظام السياسى البديل الذى يتربص بمصر، لإنهاء هذا التردد، والتوكل على اللّه؟ أليست الصحافة هى أكثر المؤسسات الإعلامية فى الدولة

إحساسا باتجاه الريح؟ وأليس من حقنا أن نرفع الصوت عاليا: انتبهوا أيها السادة!.

ومع ذلك فهناك من الأخبار التى تنشرها بعض الصحف مالا يمكن التغاضى عنه، خصوصا إذا نسب إلى مصادر مطلعة! ومن ذلك ما نشرته الأهالى فى عدد ١٩ مايو ١٩٩٣ فى صفحتها الأولى عن دراسة سوف تعرض على القيادة السياسية خلال أيام، توصى بضغط عدد الوزارات إلى ١٧ وزارة فقط! وقد ذكرت الأهالى أن لجنة عليا هى التى أعدت هذه الدراسة!.

ووفقا لما نشرته الجريدة فإن الدراسة اقترحت دمج وزارات السياحة والطيران والنقل فى وزارة جديدة يطلق عليها اسم وزارة السياحة وخدمات النقل! ودمج وزارات الصحة والقوى العاملة والتأمينات والشئون الاجتماعية فى وزارة «القوى البشرية والخدمات»! ودمج وزارات استصلاح الأراضى والإسكان والتعمير والمجتمعات الجديدة فى وزارة للتخطيط العمرانى! ودمج وزارتى الزراعة والأشغال والموارد المائية فى وزارة واحدة.

ومعنى هذا الكلام أن شائعات تغيير الوزارة قد دخلت فى نطاق اللامعقول والتخريب! فمن المعروف أن العمل الوزارى قد تضخم وتعقد وزادت أعباؤه لدرجة أنه لم يعد يتحملها وزير بمفرده، وأن الأمر قد أصبح يتطلب اللجوء إلى القاعدة الإدارية المعروفة، وهى تقسيم العمل كلما اتسع نطاقه، تطبيقا لمبدأ «نطاق التمكن»Span of Control . صحيح أن العمل الإدارى يختلف عن العمل السياسى المفروض أن يكون هو عمل الوزير، لكن الواقع الفعلى يقول إن الوزير لم يعد هو الذى يرسم السياسة فقط، بل إنه ينفذها أيضا، وأنه يتغلغل فى كل صغيرة وكبيرة من العمل، بكل ما يضيف ذلك إلى أعبائه!.

ولعلى اقترحت منذ سنوات تقسيم وزارة الداخلية إلى وزارتين إحداهما للأمن العام والأخرى للأمن السياسى، بعد أن اتضح أن جهود

وزير الداخلية قد انصرفت إلى الأمن السياسى وحماية البلاد من الإرهاب، على حساب حماية المواطنين من اللصوص وقطاع الطرق!.

وما يقال عن وزارة الداخلية يقال عن كل وزارة فى الحكومة، فقد زادت أعباؤها إلى درجة أصبحت تتطلب تقسيم أعمالها وتعيين أكثر من وزير لها، وليس ضمها إلى وزارة أخرى أو أكثر بحجة التوفير!

ومن هنا فلست أعرف من هى هذه «اللجنة العليا» التى أعدت دراسة من هذا النوع، ولكن من الواضح أنها لجنة سودانية وليست مصرية! وأنها تريد شل العمل الحكومى شللا تاما، والعمل على انهياره! وهى تجهل أولى مبادئ الإدارة العامة، فتظن أن تراكم العمل فوق رأس الوزير يساعده على الإجادة ويوفر على الدولة مرتب وزير أو أكثر، بينما هو يلحق بالدولة خسائر فادحة هى الخسائر المتوقعة من سوء الحكم والإدارة.

والمهم هو أن هذه الأخبار وغيرها تفقد المواطن الثقة فى التغيير إلى الأفضل، وتشعره باليأس وتسلبه الاطمئنان إلى المستقبل، وتشعره بأن الشعب المصرى هو حقل تجارب، والمواطنين المصريين أرانب اختبار!

وكما قلت فى مقال سابق فإن فتح باب الكلام فى التغيير قد حفز كل قوة سياسية إلى فرض التغيير الذى تريده وليس الذى تريده القيادة السياسية فى البلاد، وهو يفتح الباب فى أسوأ توقيت، أى الوقت الذى تواجه فيه البلاد خطرا داخليا جسيما يستند إلى خطر خارجي، ولا يستطيع مواجهة هذا الخطر إلا بالاستقرار والثقة والاطمئنان!

التغيير الوزارى ولغة الأعشاب

كان اليونانيون القدامى هم الذين اكتشفوا الفرق بين الديموقراطية والفوضى، وحذروا من أن الفوضى تؤدى فى النهاية إلى الدكتاتورية، وخرجوا من ذلك بنظرية فلسفية شهيرة تسمى «الديالكتيك» (أى الجدل) ومضمونها أن كل شئ يزيد على حده ينقلب ضده، فالدكتاتورية إذا انقلبت إلى طغيان تؤدى إلى ثورة تسفر عن ديمقراطية، والديموقراطية إذا انقلبت الى فوضى تؤدى الى ثورة تسفر عن دكتاتورية. ويتكرر ذلك باستمرار إلى نهاية التاريخ فى دورات: دكتاتورية، فطغيان، فديمقراطية. ففوضى، فدكتاتورية.. إلى آخره.

وقد كانت نظرية الديالكتيك هذه هى التى أخذها الفليسوف الألمانى هيجل، وأخضعها لمنطقه، ثم أخذها من بعده ماركس، بعد أن لاحظ أنها مقلوبة على رأسها، وقام بإقامتها على قدميها!.

أكتوبر فى ١٩٩٣/٧/١١

وبطبيعة الحال فلست أنوى أن أدخل بالقارئ فى هذه المتاهة الفلسفية، وإنما أردت أن أقول إن النظرية صحيحة فى مجملها، وقد اكتشفها شعبنا المصرى العريق من قديم أيضا، ويستطيع أى فلاح مصرى أن يرددها فى أحاديثه الدارجة إذا لاحظ أن الأمور قد تجاوزت الحد المعقول، فيحذر من أن الشئ إذا زاد على حده انقلب إلى ضده !

وقد كان هذا ما دفعنى إلى الدخول فى معركة التغيير الوزارى عندما لاحظت أنها تنحرف إلى ما لم يفكر فيه الرئيس مبارك على الإطلاق، ودخلت فيما يفكر فيه كل ذى مصلحة! وتحولت من قضية تغيير لمصلحة البلاد إلى تغيير لمصلحة أصحاب الطموحات والمصالح! وأكثر من ذلك أطلقت طاقة الخيال عند كل حزب سياسى وجماعة سياسية، فكل يتحدث عن التغيير كما يتصوره هو وليس كما تحدث عنه ابراهيم نافع فى مقاله يوم الجمعة ٢٣ ابريل ١٩٩٣.

وكل فرد من أفراد الشعب أخذ يشطح بخياله ويعلق على التغيير الوزارى حل جميع مشاكله!

فالعاطل تصور أنه سوف يتسلم عملا فور إعلان الوزارة الجديدة، والذى يعاني من ارتفاع الأسعار تصور أن الأسعار سوف تنخفض فى عهد الوزارة الجديدة! والتيار الإسلامى الذى يتاجر بالشريعة الإسلامية ويتوهم أنها غير مطبقة فى مصر أخذ يطلب من الوزارة الجديدة تطبيق الشريعة الإ سلامية! والغاضبون من الدستور لأنه لا يعطى ضمانات ديمقراطية كافية، تصوروا أن الوزارة الجديدة تهيئ الفرصة لممارسة الضغط من أجل تغيير الدستور!

وهذا الكلام ليس من عندياتى. ففى استطلاع للرأى العام، قامت به «أكتوبر» فور إعلان فكرة التغيير الوزارى على الرأى العام، أعلن ابراهيم فرج سكرتير عام حزب الوفد أن التغيير المطلوب هو التغيير الجذرى الذى يتمثل فى الإصلاح الدستورى الشامل، أو تغيير الدستور. أما

الدكتور رفعت السعيد الأمين العام المساعد لحزب التجمع، فأعلن أن حزب التجمع لا يشغله تغيير الوزراء أو رئيس الوزراء، ولكنه يطلب «تغييراً شاملا في السياسات والبرامج الاقتصادية والاجتماعية، وإذا لم تتغير السياسات مع تغيير الأشخاص فإن ذلك لن يحقق شيئا ..» وهكذا.

وفى الوقت نفسه أخطأت أقلام مسئولة فى الصحف القومية فهم دوافع التغيير الوزارى الذى فكر فيه الرئيس مبارك، فتصورت أن هذه الدوافع تتمثل فى فشل الوزارة التى يرأسها الدكتور عاطف صدقى فشلا ذريعا فى الحكم! وأخذت هذه الأقلام تستبيح عرض وزرائها ودماءهم، وتقوم بتشريح جثثهم على الرأى العام، وتنكل بهم تنكيلا، وتشيعهم بالقلل القناوى الشهيرة!.

وكان على رأس هذه الأقلام عادل حمودة فى مجلة «روز اليوسف» الذى كتب مقالا فى عدد ١٩٩٣/٥/٣٠ مليئا بالتشفى، لم يترك فيه نقيصة إلا وألصقها بوزراء الدكتور عاطف صدقى - عمال على بطال! - وبدون أى استيعاب لإنجازات هؤلاء الوزراء، أو ما حققوه على مدى فترة ولايتهم للوزارة، وعلى نحو يخالف تقاليد العمل الديموقراطى والحزبى السليم فى أعرق البلاد الديموقراطية فى العالم الغربى.

فحرية القلم فى البلاد التى أفرزت الديموقراطية الليبرالية هى حرية مسئولة وليست حرية مطلقة! وهى حرية عاقلة وليست حرية طائشة! وهى حرية تمارس فى اطار منظومة ديمقراطية وحزبية وفقا لقواعد هذه المنظومة، وليست حرية تمارس وفقا لنزوات أو رغبات أصحابها! وهى حرية تمارس داخل معسكرات حزبية ولا تمارس فى الهواء الطلق!..

وبمعنى آخر أنها حرية تخدم وجهات نظر حزبية لها برامج سياسية واقتصادية واجتماعية معلنة ومعروفة، وليست حرية تخدم وجهة نظر صاحبها! وفى هذا الإطار فمن الطبيعى أن تكون حرية ملتزمة تمارس النقد للبناء، ولا تمارسه للهدم، وتنصر وجهة نظر حزبها بالنقد بقدر ما

تنصرها بالدفاع، بمعنى أنها تكشف الأخطاء لمساعدة الحكومة على الإصلاح ولا تبرر هذه الأخطاء!.

وبالتالي فقد تصورت أنه إذا كان لكل حزب سياسى معارض في مصر جريدة تعبر عنه، وتتربص بالحزب الوطنى بالحق أو بالباطل لإضعافه ومساعدة حزبها على النجاح فى الانتخابات البرلمانية، وإذا كان للحزب الحاكم جريدة تعبر عنه وتدافع بالحق أو الباطل أيضا، وهى جريدة «مايو» - فإن رسالة الصحف القومية يجب أن تنأى عن المهاترات الحزبية الضرورية فى كل الأنظمة فى العالم ، وتنير القارئ بالكلمة العاقلة المتزنة، وتنقد بغرض البناء لا الهدم، وتستهدف الحقيقة وحدها والحق.

ومن هنا فقد تصورت أنه إذا كان هناك فى الصحف القومية من يريد أن يهاجم حكومة الحزب الوطنى بالباطل، فيمكنه أن يختار لنفسه منبرا آخر غير المنابر القومية - أى يختار لنفسه صحيفة حزبية معارضة يكيل فيها ما يشاء للحكومة ووزرائها بدون أى التزام سوى الالتزام الحزبى الذى ينتمى اليه. أما إذا أراد البقاء فى الصحف القومية فعليه الالتزام بالنقد البناء والابتعاد عن الإسفاف فى الهجوم حتى لا يختلط الأمر فى ذهن القارئ فلا يميز بين ما يقرؤه فى صحيفة قومية وما يقرؤه فى صحيفة حزبية!

وهذا ما دعانى إلى المطالبة بنقطة نظام عندما رأيت الحرية تنقلب إلى فوضى، وبعض الصحف القومية تتورط فى نشر مادة إعلامية تسئ للنظام السياسى الذى تخدمه، ظلما وباطلا وافتراء!

فقد تصورت أن من يكتبون هذه المادة يجهلون ألف باء الممارسات الديمقراطية فى أعرق البلاد الرأسمالية الغربية، وأنهم يخلطون بين ما يجب أن يكتب فى جريدة حزبية معارضة وما يكتب فى جريدة قومية، وأنهم يسيئون استخدام الحرية الممنوحة لهم ككتاب فى صحف قومية،

فهذه الحرية منحت لهم ، للنقد البناء الموضوعى وليس لمشاركة الصحف الحزبية المعارضة فى الافتراء والمهاترات والتشنيع بالباطل!

وقد كان تصورى أنه لو استيقظ المواطن المصرى يوما ليرى جميع الصحف الصادرة فى مصر: قومية كانت أو حزبية، تشهر بالنظام وتبرز سلبياته، فإنه يكون معذورا إذا رأى أن هذا النظام لا يستحق البقاء، وإذا أخذ يبحث عن البديل!

ولما كان البديل هو التيار الإرهابى، نظرا لأن أحزاب المعارضة الحالية فى مصر لا تملك القواعد الجماهيرية التى تكفل لها الوصول إلى الحكم، فإن هؤلاء الكتاب يكونون قد عملوا - دون وعى - على هدم النظام الذى يعطيهم الفرصة للبقاء، ويكونون قد مهدوا الطريق للنظام الذى لن يسمح لهم بالبقاء، بل سوف يشنقهم فور وصوله إلى الحكم!.

ومن هنا كان انزعاجى لما كتبه عادل حمودة فى مجلة «روز اليوسف»! فقد اتهم وزارة الدكتور عاطف صدقى «بالجدب والعقم، وأسند اليها مسئولية قضية التطرف والإرهاب، ووضع فى رقبتها قضية لوسى أرتين، وتناول كل وزير فيها بما تيسر من السخرية والدبش، ووصف أعظم وزرائها بأنهم وزراء متحفيون من عصر ما قبل ميلاد العالم المعاصر!

ولو كان هذا صحيحا لساعدت عادل حمودة عليه، ولكن الحقيقة التاريخية التى تثبتها كل الوثائق تقول إن حكومة الدكتور عاطف صدقى هى أكثر الوزارات إنجازا فى طول التاريخ المعاصر، وهذه الإنجازات هى التى أعطت نظام مبارك السياسى صفة أعظم النظم فى تاريخ مصر المعاصر بناء.

فقد كان عصر عبد الناصر عصر النضال وتأكيد الذات والحروب التى أكلت الحرث والنسل! وكان عصر السادات عصر النضال من أجل تحرير التراب الوطنى الذى ضاع فى عصر عبد الناصر، وعصر الحرب

الاقتصادية التى شنتها الدول العربية على مصر بسبب كامب ديفيد، وعصر نشأة واشتداد التيار الإسلامى التكفيرى الذى بلغ ذروته باغتيال السادات! وقد تسلم مبارك مصر خربة تقريبا، منهارة مرافقها الأساسية ومصانعها وجميع أدوات انتاجها، فكانت رسالة حكمه الأساسية إعادة البناء، واسترداد ما ضاع وانهار على المستوى الاقتصادى والسياسى والاجتماعى.

وقد احتلت وزارة عاطف صدقى من سنى عصر مبارك سبع سنوات كاملة، فإذا كانت بهذا الجدب والعقم الذى وصفها عادل حمودة، فما هى - إذن - الوزارة التى قامت بإعادة البناء ؟ هل هى الوزارة الإسرائيلية؟ وكيف تحققت كل الإنجازات التى حدثت؟ وإذا كانت الوزارة بهذا السوء فكيف نعفى رئيس الجمهورية الذى فى يده صلاحيات العزل والإبقاء من مسئوليته عن ابقاء وزارة فى الحكم مدة سبع سنوات لتصل بالبلاد الى الوضع الأسود الذى وصفه عادل حمودة؟ ثم إنه لم يكن صحيحا أن الوزارة تجمدت فى الحكم سبع سنوات. فقد كان الرئيس مبارك حريصا على الدوام على تغيير كل وزير يرى أنه استنفد طاقته، وتزويد الوزارة بدماء جديدة، وهو الأمر المعقول مادامت الوزارة هى وزارة الحزب الوطنى.

على أنى عندما كتبت موضحا هذه الحقائق فى مقالاتى فى «أكتوبر» غضب عادل حمودة، وكتب مقالا فى مجلة «رزو اليوسف» يوم ١٩٩٣/٦/٢٨، يتهمنى فيه بأننى ألعن الذين يطالبون بالتغيير! وألعن الذين يمارسون حرية التعبير! وأطالب بخنق الرأى الآخر فى الصحف القومية، وتحويلها إلى نشرات حكومية! وبأن تتحدث لغة الأعشاب (يقصد الحشيش) وتمشى فوق ورق يابس، وبأن تكون مثل الحمل الكاذب، وتضحك على ذقن الجمهور! وأننى كان يجب أن أعلم من دراسة التاريخ أن الكتابة لابد أن تكون قنديل زيت لا تمثال رخام، وأن تقدم للناس على طبق من نحاس وجمر لا طبق من حرير وفضة!..

وهذه تهم خطيرة لو صحت، ولا تفسير لها إلا أن عادل حمودة يقرأ سطرا ويترك سطرا!

فمن قال إننى ضد التغيير؟ لقد كتبت فى مقالى يوم ٢ مايو ١٩٩٣ تحت عنوان : «دعوة التغيير الوزارى الكبير بين المزاح والجد» أقول: «لو كان هذا التغيير يتضمن قيام حكومة ائتلافية مع الوفد والتجمع تحت رياسة الدكتور عاطف صدقى - وهما الحزبان السياسيان الوحيدان اللذان لهما أهمية فكرية وشعبية وسط هذا الحشد الذى لا أهمية له من الأحزاب المعارضة - لما لقى هذا التغيير منى أى اعتراض أو مناقشة، أما أن يكون التغيير دائرا فى إطار الحزب الوطنى المسيطر على الحكم، فإنه يكون بلا معنى».

ولم يكن هذا الرأى رأيى وحدى، وإنما كان أيضا الرأى الذى أعلنه ابراهيم فرج سكرتير عام الوفد ورفعت السعيد الأمين العام المساعد لحزب التجمع. ومعنى ذلك أن أهم حزبين معارضين فى مصر يريان أن تغيير الوجوه لا يعد تغييرا، إنما التغيير الحقيقى يكمن فى تغيير السياسات والبرامج السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

وقد كتبت أقول إن تغيير الوجوه إذا أفلح فى شئ فهذا الشئ هو تخدير الجماهير دون أن تترتب عليه نتائج إيجابية. وهو قد يستطيع تخدير الجماهير بعض الوقت، ولكنه لا يستطيع تخديرها كل الوقت. ولكن عادل حمودة يقلب الأمور رأسا على عقب، فيرى أننى أستخدم «لغة الأعشاب»! بمعارضتى تغيير الوجوه، وأريد للصحف القومية أن تستخدم هذه اللغة وبأن تكون مثل الحمل الكاذب وتضحك على ذقن الجمهور!

ولست أدرى من الذى يتحدث لغة الأعشاب؟ هل هو الذى يروج لتغيير لا نتيجة له إلا تخدير الجماهير بعض الوقت ثم تفيق على أن مشاكلها أكبر من أن يحلها تغيير وجوه! أو أن الذى يطالب بتغييرالوجوه هو الذى يستخدم «لغة الأعشاب»؟.

لقد دأب الرئيسان الراحلان جمال عبد الناصر ومحمد أنور السادات على القيام بلعبة تغيير الوجوه، لإلهاء الجماهير وإيهامها بأن مشاكلها على وشك الحل على يد الوزارة الجديدة! وكان العارفون ببواطن الأمور يعرفون أن الرئيس عبد الناصر هو رئيس الوزارة الحقيقى فى كل الوزارات التى تغيرت ! وأن التغيير الوزارى الذى يتم لا يعدو تغيير وجوه يمسك بها الرئيس عبد الناصر كما هو الحال في الحفلات التنكرية! فله وحده الأمر والنهى، وإليه وحده ترجع السياسات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، ولا يستطيع رئيس وزارة أن يخرج عما يريد عبد الناصر، كما لا يستطيع ذلك أى وزير! وقصة الدكتور محمد حلمى مراد مع عبد الناصر معروفة للجميع. ولم يتغير هذا الأمر فى عهد الرئيس الراحل محمد أنور السادات، وحين اختلف كل من اسماعيل فهمى ومحمد ابراهيم كامل مع الرئيس السادات حول سياسة السلام مع إسرائيل قدما استقالتيهما.

بل من المعروف أن قضايا الحرب والسلام لم تكن فى يوم من الأيام فى يد الحكومة المصرية القائمة فى الحكم، وإنماكانت أبدا فى يد عبد الناصر والسادات، ولا يذكر أحد من الناس من كانت الوزارة القائمة فى الحكم عندما اتخذ الرئيسان قراراتهما المصيرية فى حياة مصر!.

ولا يعنى ذلك أى شئ إلا أن النظام السياسى فى مصر منذ قيام ثورة يوليو - كما كتبت فى مقالى : «انتبهوا أيها السادة» يوم ٣٠ مايو - يجعل النظام السياسى والحكومة مترادفين. ومن هنا لم تكن لعبة تغيير الوزارات أكثر من لعبة سياسية لإلهاء الجماهير.

وقد كان الرئيس مبارك هو رئيس الجمهورية الوحيد فى ثورة يوليو الذى لم يمارس هذه اللعبة، لأسباب تتصل بتكوينه الشخصى الذى يكره الخداع والضحك على الذقون، وليس معنى ذلك أنه لم يمارس التغيير الوزارى، فهو يمارسه باستمرار إذا تطلبته الظروف ومصلحة البلاد، وليس للدعاية للاستهلاك المحلى! وقد يدهش الكثيرون إذا علموا أن عدد

الوزراء الذين غيرهم الرئيس مبارك فى حكومة عاطف صدقى قد بلغ اثنى عشر وزيرا! وهو ليس نهاية المطاف! فإذا استوجبت المصلحة العامة تغيير وزير فسوف يخرج، ويتعين مكانه وزير آخر وإذا استوجبت تغيير أكثر من وزير فسوف يخرجون ويتعين غيرهم. ولكن استمرارية الحكومة موجودة وقائمة ما بقى الحزب الوطنى فى الحكم.

لغة الأعشاب ـ إذن ـ هى التى يستخدمها عادل حمودة حين يوهم بأن تغيير الوجوه هو التغيير الذى يطلبه الشعب، وحين يقول إن إعلان هذا التغيير على الرأى العام أشعره بأنه مهم وبأن له صوتا، وبأنه طرف فى صياغة المستقبل وليس مجرد كيان مهمل !.

فالجميع يعلمون أن الرأى العام لا ينتخب الوزراء وإنما يعينهم رئيس الجمهورية، ولم يحدث منذ عام ١٩٢٤ إلى الآن أن أختار الرأى العام الوزراء، بل يختارهم ولى الأمر، سواء كان رئيس الوزارة الوفدية أو الملك فى عهد حكومات الأقلية، أو رئيس الجمهورية فى عهد ثورة يوليو.

وإذا كان الرأى العام ليس هو الذى يختار الوجوه الجديدة فى أى تغيير وزارى، ولم يعلن الرئيس مبارك أنه سوف يترك للرأى العام المصرى مهمة اختيار الوزراء الجدد فى هذه المرة، فعلى أى أساس ـ إذن ـ بنى عادل حمودة الزعم بأن الرأى العام شعر بأن له صوتا وبأنه طرف فى صياغة المستقبل وليس مجرد كيان مهمل؟

وكيف يزعم أن تراجع الحديث عن التغيير قد أصاب الرأى العام بالإحباط، وعاد الناس إلى القهاوى يتبادلون الملل والنكات، ويقيسون الحزن والإحباط بالأمتار.. إلى آخره؟..

أليست هذه نفسها هى لغة الأعشاب التى يتهمنا عادل حمودة بأننا نستخدمها ونطالب الصحف القومية بأن تستخدمها وتحويل هذه الصحف إلى « نشرات حكومية»

وإذا نحن طالبنا الصحف القومية بالموضوعية والالتزام فهل نكون قد طالبنا بخنق الرأى الآخر؟ وإذا اعترضنا على تحويل هذه الصحف القومية إلى صحف إثارة والدخول فى سباق مع بعض صحف المعارضة فى المهاترات والتشنيع والافتراء على الحكومة بالباطل، فهل نكون قد طالبنا بتحويلها إلى «نشرات حكومية»؟

أيتها الديموقراطية! كم من الجرائم ترتكب باسمك؟!

ابن حمودة باشا... وأخلاقيات الصحافة القومية

أكتوبر فى ١٩٩٣/٨/١

فكرت كثيرا فى ألا أرد على مقال عادل حمودة الأخير فى عدد روز اليوسف يوم ٩٣/٧/١٩ إذ رأيت أن الحوار قد تدهور إلى مستوى يجب أن أنتشل نفسى منه بسرعة قبل أن أغرق فى بحر الإسفاف والمهاترة الذى يغرق فيه، ولكن شجعنى على الرد أنى أرد على مجلة محترمة كتبت فيها سنوات طويلة، وافتخرت بالكتابة فيها، وهى مجلة «روز اليوسف»، وان كان ذلك أيام عبد الرحمن الشرقاوى وصلاح حافظ وفتحى غانم، وما زلت أحمل لها فى نفسى أعز الذكريات وتربطنى بكبار كتابها أوثق الصلات والصداقات.

وقبل أن أكتب هذا المقال حاسبت نفسى : لعلى تجاوزت حدود أدب الحوار فى مقالى الأول فى الرد على ما كتبه عادل حمودة حول التغيير الوزارى! أو لعلى تعديت عليه بما

أحمل من أرفع الدرجات العلمية وأشغل من أكبر المناصب العلمية، وما قدمت للمكتبة التاريخية من مؤلفات تزيد على ثلاثين كتابا، على نحو جعله يحس بضعة مركزه، فعمد إلى التعويض عنه بلهجة الافتخار الكاذب التى سادت مقاله!

وتبينت أنى لم أمسه بلفظ ناب، بل كنت أسبق اسمه دائما بصفة «الصديق» على نحو دعا بعض من يعرفونه أكثر منى إلى نقدى بشدة، والسخرية مما اعتبروه مبالغة فى المجاملة لمن لا يستحق!

وقد شعرت بجانب من صحة نقدهم عندما كتب مقاله المنشور يوم ١٠ يونيو الماضى دون أن يبادلنى المجاملة أو يشير إلى بوصفى صديقا. لكنى التمست له العذر لاحتدام المعركة الذى قد يكون أثر على مشاعره، ثم تحققت من صحة نقدهم لى عندما خلع ورقة التوت فى مقاله الأخير، وأسفّ إلى درجة تهين مجلة محترمة مثل «روز اليوسف»، واستعرض قدرات فى الردح تحسده عليها أية صاحبة ملاءة لف مؤجرة فى طول أحياء مصر الشعبية وعرضها!.

فقد وصف عقليتى بـ «عقلية المشعوذ»! وجردنى من لقبى العلمى لأنى - حسب مفهومه لقواعد وأصول منح درجة الدكتوراه - لم التزم بهذه القواعد والأصول! مع أنى لم أفعل شيئا سوى أن وصفته «بالصديق العزيز»! ثم اتهمنى بالنفاق، وباستخدام أسلوب البوليس السياسى فى تلفيق التهم! وغير ذلك من الأوصاف التى لم يكن لها مبرر.

وكل ذلك يمكن فهمه فى ضوء ما وصفه لى من شخصيته بعض من يعرفونه جيدا! ولكن الأمر الذى لم أفهمه حقا، وأريد أن استوضحه منه، هو تعريضه بانتمائى البروليتارى! ففى حدود ما أعرفه شخصيا عنه فإنه لا ينتمى إلى أسرة كبيرة منقرضة ذات ألقاب تحمله على ازدراء الطبقات الأخرى! ولم أسمع شخصيا أن السيد عادل حمودة هو ابن حمودة باشا صاحب الحسب والنسب والقصور والضياع! أو أنه ممن أممت ثورة

يوليو «المجيدة» ممتلكاتهم وجردتهم من مناصبهم، كما أنه لم يكن أبدا من وزراء ما قبل الثورة الذين حرمتهم الثورة من مباشرة حقوقهم السياسية!

واذا صدقت ما رواه لى البعض عن حسبه ونسبه فإنه يكون آخر من ينتحل لنفسه حق ازدراء الطبقة العاملة والتعريض بمن برزوا من صفوفها، إن مثل هذا الحق قد يغتفر عندما يستخدمه الباشوات الحقيقيون وأصحاب الأصول العريقة، ولكن الملاحظ أن أهل الحسب والنسب لا يعرضون بالآخرين، لأن أصلهم العريض يمنعهم من هذا الهبوط، وإنما يأتى التعريض ممن لا يعرف لهم حسب ولا نسب!

ولقد كان فى وسعى التفاخر بأصل يمكن أن يشهد عليه عالم إسلامى من أكبر علماء هذا العصر، وهو الشيخ متولى الشعراوى، الذى تربطنى به صلة قربى وشيجة جدا، ولكنى تصورت أن ذلك ربما يؤخذ علّى على أنه تنصل من الانتماء لطبقة شريفة يقوم على عملها اقتصاد البلاد، وهى الطبقة العاملة التى تشرفت بالانتماء إليها فترة من حياتى،

وفى الوقت نفسه فإن مركزى العلمى الذى أهلنى للحصول على مكان فى موسوعة أبرز الشخصيات فى العالم العربى» (Who,s who of the Arab World) جعلنى فى غنى عن الانتساب لغير العلم.

ولست أدرى هل يكفى هذا الرد لإقناع ابن حمودة باشا وأمثاله ممن ينسون أين نشأوا وكيف صعدوا أو تسلقوا دون علم أو عمل؟ ولكنى لست أظن أننى سوف أسمح لنفسى بالتردى في الحوار مع من ينسون أدب الحوار! ولكنى أشعر حقا بإنى مدين بالاعتذار له! فقد وصفته فى مقالى الأول والثانى بأنه «الصديق العزيز»! وأعتقد أننى أهنت نفسى كثيرا بهذا الوصف ! فالصداقة تكون بين الأكفاء، ولا يوجد مثل هذه الكفاءة بين أستاذ جامعى وكاتب ينسى أدب الحوار! كما أعتذر بحرارة لأنى وصفته فى مقالى الأول بأنه «من الكفايات الصحفية المرموقة»، وأنه

«يملك عقلية مثقفة ناضجة»! فلأنه يعرف نفسه أفضل منى، فقد وصف عقليتى فى مقاله بأنها «عقلية مشعوذ»!

وكما يعرف القارئ العزيز الذى تتبع هذا الحوار، فإن الخلاف بينى وبين ابن حمودة باشا لم يكن حول ميراث ورثناه عن الأجداد، ولم يكن حول مركز علمى نتسابق عليه، ولم يكن حول مصالح خاصة مما ينقسم الناس حولها ويتبادلون الضرب بالكراسى، وإنما كان حول قضية عامة هى قضية أخلاقيات مهنة الصحافة بصفة عامة، والصحافة القومية بصفة خاصة.

فلم تكد تتحدث جريدة الأهرام عن قرب وقوع تغيير وزارى كبير، حتى فوجئت بابن حمودة باشا يسارع إلى كتابة مقال فى روز اليوسف لم يترك فيه نقيصة ولا تهمة إلا وألصقها بحكومة الدكتور عاطف صدقى! فقد اتهمها بالجدب والعقم، وتناول كل وزير على حدة بما سمح به خلقه من افتراءات، وجعل فى رقبة هذه الوزارة ظاهرة التطرف والإرهاب، وفى رقبة وزير العدل ظاهرة الفساد، وسخر من وزرائها العظام الذين وصفهم بأنهم «من عصر ما قبل التاريخ»! وذهب إلى حد التعرض للحياة الأسرية لبعض الوزراء، فقد اتهم الدكتورة آمال عثمان ظلما وافتراء بالفشل فى حياتها الأسرية.

وقد رأيت أن هذا أسلوب غير أخلاقى وغير لائق بوزراء مصريين وطنيين كرسوا حياتهم لخدمة وطنهم. وقدموا بالفعل إنجازات هائلة سوف يحفظها لهم التاريخ. وكتبت مقالا فى «أكتوبر» تحت عنوان: «حكومة عاطف صدقى والقلل القناوى، «لم أفعل فيه شيئا غير أنى دافعت عن هؤلاء الوزراء بما يستحقون وما تثبته إنجازاتهم.

فأين التسلق في هذا؟ وأين النفاق؟ وأين كرسى الوزارة الذى يزعم ابن حمودة باشا أننى انتظره؟. لو كنت انتظر كرسى الوزارة حقا لرحبت بفكرة التغيير الوزارى، خصوصا إذا كنت أعتبر نفسى - على حد قوله -

من أولياء النظام وأصفياء النظام»! ولكنى عارضت فكرة التغيير الوزارى بالشكل الذى نشر، لأنى رأيت أن مشاكل مصر أكبر من أن تحلها وزارة جديدة تتألف فى هذه الظروف. فهذه المشاكل ليست مشاكل محلية بحتة، وإنما هى تتصل بالأزمة الاقتصادية العالمية التى أعيت عتاة الاقتصاد الغربى، ولم تمنع من هبوط الاسترلينى. وهبوط المارك الألمانى، ومعاناة الاقتصاد الأمريكى! وخشيت أن تتوهم الجماهير المصرية أن مشاكلها سوف تحل بسهولة وسرعة على يد الوزارة الجديدة، وينتظر العاطلون التعيين بعد أشهر من تأليف الوزارة، ثم تحل خيبة الأمل محل الأمل!

وقد فضلت أمانة الكلمة وصدق النصيحة - وهما كل ما أملك من تأثير على النظام - على كرسى الوزارة المزعوم الذى يتصور ابن حمودة باشا أننى أسعى اليه، وتركت لصاحب الأمر، وهو الرئيس محمد حسنى مبارك، أن يوازن بين الآراء المختلفة، ويقرر فى مصلحة مصر ما يراه بحكمته وخبرته ومسئوليته الجسيمة عن إدارة البلاد.

فأين الشعوذة التى يتهمنى بها ابن حمودة باشا؟ وأين عقلية المشعوذ وراء هذا الرأى؟ وإذا كانت هناك شعوذة فمن يتصف بها؟ هل يتصف بها من يريد تخدير الجماهير، ويفترى على وزراء الدكتور عاطف صدقى فيصفهم بالجدب والتخلف عن العصر، وبأنهم وزراء ما قبل الميلاد، ويتهم بعضهم بالفشل فى الحياة الأسرية - أو يتصف بها من يريد إنقاذ التاريخ من هؤلاء المزورين الذين لا يردعهم ضمير تاريخى عن هذا الافتراء والهراء؟

ثم إن النفاق يكون - عادة - لوزارة تشرق عليها الشمس، وليست لوزارة يقضى الدستور بأن تقدم استقالتها لولى الأمر عند تجديد مدة رئاسته، وقد يعهد اليها بالمضى فى عملها، وقد يعفيها من مناصبها! فمن هو المنافق الحقيقى فى هذا الخلاف؟ هل هو الذى يدافع عن إنجازات وزارة تغيب عنها الشمس كما فعلت؟ أو هو الذى يودعها بالشلاليت

والطوب والأزيار، تقربا للوزارة الجديدة المنتظرة التى يعلق عليها أمله فى الوصول إلى منصب رئيس التحرير الذى يصبو إليه - كما فعل ابن حمودة باشا؟

ولكن الصعود إلى منصب رئيس التحرير له أساليب كريمة ليس من بينها الافتراء على من خدموا الوطن من الوزراء لمجرد الشعور بأنهم سوف يغادرون منذ صبهم! وليس من بينها تجريد الوزارة الراحلة من إنجازاتها على نحو يدين النظام كله ويرميه بالعقم، لحساب وزارة فى علم الغيب! فهذه أساليب محرر يصلح للصعود إلى الدرجة الثالثة وليس إلى منصب رئيس تحرير!

ومن هنا فإنى أفهم جيدا أسباب التخبط الذى وقع فيه ابن حمودة باشا، حين يكتب قائلا إننى تحولت من الدفاع عن الفقراء الذين كنت منهم - حسب قوله ! - إلى الدفاع عن السلطة! فهو يتصور أن هناك تناقضا بين الدفاع عن الفقراء والدفاع عن السلطة، متوهما أن السلطة القائمة سلطة أجنبية أو إقطاعية تبتز الفقراء وتستغلهم، وليست سلطة تضع نفسها فى خدمة الفقراء! أو أن السلطة القائمة هى سلطة من أمثال سلطة نورييجا فى بناما أو سياد برى أو عيديد فى الصومال، وليست سلطة وطنية انتخبتها الجماهير.

ترى أى سلطة يرى ابن حمودة باشا أن دفاعى عنها لا يشكل تحولا عن الدفاع عن الفقراء؟ هل هى سلطة حكم شيوعى غابت شمسه؟ أو سلطة حكم جماعات الإرهاب التى تبشر الفقراء بالفردوس فى الآخرة؟

أفهم أن تأتى إدانتى بالدفاع عن السلطة من كاتب معارض أو كاتب ينتمى لأحد هذين التيارين. أما أن تأتى إدانتى من كاتب يرتزق من العمل فى الصحف القومية، ويصبو للوصول إلى رئاسة التحرير بالتسلق على غيره، فهذا ما لا أفهمه ولا أظن أحدا غيرى يفهمه الا إذا كان على شاكلته!

والمهم هو الجرأة التى يمارس بها ابن حمودة باشا الافتراء والكذب ! فهو يزعم أننى انتقلت من الإعجاب المزمن بثورة يوليو وجمال عبد الناصر إلى الهجوم الأسود عليها! وينسى أننى لم أكتب حرفا واحدا فى عهد عبد الناصر، لا دفاعا عن الثورة ولا هجوما عليها، وإنما كتبت عن الوفد! وكانت كتابتى فى ذروة حكم عبد الناصر، وهى رسالتى للماجستير عن الوفد والحركة الوطنية، وقد نوقشت فى عام ١٩٦٤ وصدرت فى عام ١٩٦٨ ـ أى فى عهد عبد الناصر! ولم يكن هناك كاتب يستطيع الدفاع عن الوفد فى ذلك الحين أو يتحدث عن إنجازاته.

ولقد خلط ابن حمودة باشا بين دفاعى عن الاشتراكية ودفاعى عن ثورة يوليو! وفرق كبير بين الاثنين. وهذا الدفاع عن الاشتراكية والوفد هو خط ثابت فى حياتى لم أنحرف عنه أبدا، وحتى عندما انقلب الاتحاد السوفيتى على الاشتراكية لم أنقلب عليها، كما لم أنقلب على الاتحاد السوفيتى كما انقلب كثيرون، بل هاجمت ـ ومازلت ـ جوربا تشوف الذى تسبب فى ضياع هذه الدولة العظيمة التى وقفت إلى جانب مصر فى أحلك الأوقات.

ولو قرأ الكاتب المذكور مضابط مجلس الشورى، لوجد أننى وقفت إلى جانب القطاع العام مهاجما بيعه، وإلى جانب الفلاحين الفقراء ضد مستغليهم من التجار. وقد كان هجومى فى الجلسات الأخيرة منصبا على تجار الجملة لاستغلالهم الفلاحين والإثراء على حساب الجماهير. هذه هى مواقفى التى لا يستطيع أن يراها الأقزام، لأنها أعلى منهم بكثير!

والمؤسف حقا هو ما توهم هذا الكاتب من أنى ألفق تهمة العمل ضد النظام له، وأنى ألعب لعبة البوليس السياسى! فهو يتصور أن نظام مبارك هو نظام بوليسى يعتمد على تلفيق التهم للكتاب! وينسى أنه لو كان الأمر كذلك لما بقى فى مجلته يوما واحدا، ولطرد منها شرد طردة، ولوجد نفسه فى الطريق كما وجد من هو أكبر منه كثيرا من الكتاب، مثل فكرى أباظة

ولطفى الخولي. ولو كان الدكتور عاطف صدقى رئيس حكومة فى عهد عبد الناصر لماجرؤ على مهاجمته وهو فى الحكم، حتى لا ينفى إلى معتقل الواحات، ولما سمح رئيس التحرير له أصلا بكتابة مقاله الانتهازى الهابط!

لقد كان على ابن حمودة باشا أن يعرف أن عهد تلفيق التهم السياسية للكتاب انقضى منذ وصل مبارك إلى الحكم، فلم يحدث على طول حكمه أن وجد كاتب سياسى نفسه متلبسا بقضية أمن دولة عليا ملفقة أو غير ملفقة! بل إنه يوجد فى مصر كتاب عملاء بالفعل لنظم على نزاع مع مصر، ومن السهل ضبطهم وتقديمهم للمحاكمة لكتاباتهم غير الوطنية ومواقفهم المعادية للمصالح المصرية، ومع ذلك يتركهم النظام للجماهير!

ليس بهذا الكاتب - إذن - حاجة لاستدرار العطف عليه عن طريق الزعم بأنه يتعرض لتوجيه تهمة ملفقة له! فهذا الأسلوب الملتوى مكشوف للقراء ويعرفه بسهولة أى محرر من الدرجة الثالثة.

وكل ذلك يمكن اغتفاره لهذا الكاتب، ولكن الذى لا يغتفر هو جهله السياسى المطبق، وعدم قدرته على التمييز بين «تغيير نظام» و «تغيير وزارة» و «تغيير وزير»! ففى مقاله يحاول أن يدلل على أهمية التغيير الوزاري فيخلط بينه وبين تغيير النظام السياسى! ويقول متفاخرا بجهله: «ألا يعرف عبد العظيم رمضان كيف يقرأ التاريخ الذى يقوم بتدريسه؟ مصردولةِ مركزية منذ سبعة آلاف سنة، شخصية الفرد المسئول فيها أهم عناصر النجاح والفشل فى القيادة، لذلك يتغير النظام بتغير الأشخاص، فمصر محمد على ليست مصر فاروق الأول، ومصر جمال عبدالناصر ليست مصر أنور السادات».

وواضح من كلامه هذا أنه يتصور أن التغيير الذى يدور الكلام حوله حاليا هو تغيير الرئيس مبارك وليس تغيير الدكتور عاطف صدقى! لذلك

يبدى دهشته لأنى - حسب قوله - أنكر دور الفرد فى دولة مثل مصر، الناس فيها على دين حكامهم، سواء فى رئاسة الحكومة، أو فى رئاسة قرية، أو نظارة مدرسة، أو إدارة مصنع. ويستدل بتغيير وزير الداخلية، ويتساءل: ألا توجد فروق واضحة فى أسلوب تنفيذ سياسة هذه الوزارة فى عهد الوزير الحالى حسن الألفى عنها فى عهد عبد الحليم موسى؟

وهنا يظهر جهلا آخر، فهو يخلط بين تغيير وزير وتغيير وزارة بكامل وزرائها! فتغيير الوزراء - كما يعلم الجميع - جار على يد مبارك كلما دعت الحاجة إلى هذا التغيير، وهو يتم دون ضوضاء، ودون أن يثير آلاما أو يحبط آمالا، أما تغيير الوزارة فيفهمه الناس على أنه بداية مرحلة ونهاية مرحلة، وأنه بداية تغيير سياسات، ويفهمه البعض على أنه استبدال وزارة جديدة بوزارة فاشلة! وهذا الفهم الأخير هو ما فهمه ابن حمودة باشا شخصيا، وبنى على هذا الفهم الساذج كل ما اتهم به حكومة الدكتور عاطف صدقى من عقم وجدب، وما قذف به وزراءها بما يحمل من أوحال.

ولكن الطريف أنه أخذ يرشح للوزارة الجديدة كل من يراه أنفع لمصلحته من أصحاب الملايين والبلايين! مستخدما اسم «الإشاعات» ستارا، متوهما أنه يلقى عليهم بذلك الأضواء أمام رئيس الجمهورية! دون أن يدرى أن رئيس الجمهورية - وهو مصرى قح - لا تخفى عنه تلك الألاعيب الصبيانية، ولا يتلقى ترشيحاته من صحفى موتور! وناسيا أكثر من ذلك أنه قد انتقل بموقفه المتحمس لتغيير الوزارة بأكملها، إلى الموقف الذى دافعت عنه! وهو الاكتفاء بتغيير الوزراء الذين يرى رئيس الدولة ضرورة تغييرهم لمصلحة البلاد.

ولكن المشكلة بالنسبة لمثل هذا النوع من الكتاب أنهم لا يعرفون من أين بدأوا، وبالتالى لا يعرفون إلى أين انتهوا! وهم يخوضون معارك «دون كيشوتية» لإثبات الذات، فتكون النتيجة إثبات انتفاء الذات!

والقضية كما يرى القارئ - هى قضية أخلاقيات الصحافة القومية، فإذا انحدرت على يد أمثال هذا الكاتب إلى هذا الدرك، فإنها تكون قد فجرت قضية من أخطر قضايا الصحافة فى مصر منذ تأميمها على يد عبد الناصر، وهى العودة بهذه الصحافة القومية إلى الخصخصة! لأن مثل هذه الأقلام الهابطة تضر بنظامنا السياسى ولا تعود عليه بأى نفع!

السلطة الوطنية من سعد زغلول إلى مبارك!

اكتوبر فى ٤/٧/١٩٩٣

على طول التاريخ المصرى المعاصر كان هناك دائما ما يعرف باسم السلطة الوطنية والسلطة غير الوطنية، وكان هناك ما يعرف باسم الحكم الوطنى والحكم غير الوطنى! وهو ماليس له مثيل فى أوروبا مثلا، أو الولايات المتحدة، فالسلطة القائمة فى الحكم هى على الدوام سلطة وطنية، والحكم القائم فى البلاد هو دائما حكم وطنى.

والفرق بيننا فى مصر وبين ما يجرى فى الغرب هو أن الحكم فى الغرب كان دائما فى يد الشعب الذى ينتخب حكومته انتخابا حرا، ويستطيع أن ينزع منها ثقته فى أى وقت يشاء، ويثبتها كما يشاء. ومن هنا أصبحت «الوطنية» صفة دائمة للحكم وللسلطة.

أما فى مصر فقد اختلف الوضع، ففى فترات طويلة من تاريخها المعاصر

لم تكن السلطة فى يد وطنيـة، ولم يكن الحكم وطنيـا. فـعندمـا احـتل الانجليز مصر بعد القضاء على الثورة العرابية في يولية ١٨٨٢، لم يعد الحكم وطنيا، وإنما أصبح أجنبيا، ولم تعد السلطة القائمة فى الحكم سلطة وطنيـة، وإنما انتقلت الى يد المعتمد البريطانى والمستشارين الانجليز.

وقد نشأ من هذا التناقض بين الأمة المصرية والسلطة الأجنبية حركة عرفت باسم الحركة الوطنية، أى الحركة التى تستهدف تخليص الحكم الوطنى والسلطة الوطنية من قبضة الحكم والسلطة الانجليزية عن طريق تخليص البلاد من الاحتلال البريطانى وتخليص وسائل الإنتاج من القبضة الأجنبية.

وقد قامت هذه الحركة على أكتاف الخديو عباس حلمى الذى استعان بمصطفى كامل لمناوأة الاحتلال فى أوروبا، وكان يقوم بتمويله، فكان هناك تحالف بين السلطة الوطنية ممثلة فى الخديو عباس حلمى والحركة الوطنية ممثلة فى مصطفى كامل الذى أصبح زعيما للحزب الوطنى - هدفه تخليص السلطة الوطنية من سيطرة المعتمد البريطانى (كرومر - جورست - كتشنر) وتخليص الحكم من الاحتلال البريطاني.

ولم تكن المعركة سهلة، فقد كانت مصر فى قبضة بريطانيا ربة البحار السبعة، وكان العصر عصرا استعماريا خالصا، السيطرة فيه للدول الاستعمارية التى تملك الجيوش والسلاح والقوة الباطشة بينما تقف الشعوب المستعبدة إزاءها عزلاء - ومن هنا كان استخلاص الحكم من القبضة الانجليزية ووضعه فى اليد الوطنية عملية طويلة الأمد، غير حاسمة النتائج، لأنها كانت تتم فى أثناء الاحتلال البريطانى! وفى الوقت نفسه كثيرا ما كانت تحدث محالفات بين السلطة الوطنية وسلطة الاحتلال، فينتقل التناقض بين القوى الوطنية والاحتلال إلى علاقتها مع السلطة، وتنتزع منها الصفة الوطنية!

وعلى سبيل المثال، فعلى الرغم من أن الخديو عباس حلمى هو الذى اكتشف مصطفى كامل، وهو الذى جنده للعمل الوطنى، وأمده بالمال والمساندة، لما كان يشعر به من وطأة قبضة اللورد كرومر على سلطته - فإنه لم يكد يحل السير الدون جورست مكان كرومر، وكانت سياسته شد الخديو عباس إليه وعدم استعدائه، رحب الخديو عباس الثانى بهذه السياسة، وتحالف مع جورست، وحدث ما عرف باسم سياسة الوفاق. وبالتالى انفصل عباس حلمى عن الحركة الوطنية، التى كانت فى ذلك الحين قد استطاعت الاستقلال بنفسها عن دعم الخديو بعد انشاء جريدة «اللواء». ولم تعد السلطة القائمة فى الحكم - من ثم - سلطة وطنية، وإنما حدث تناقض بينها وبين الحركة الوطنية. وفى مذكرات سعد زغلول ومقالات مصطفى كامل تفصيلات كثيرة عن هذا التناقض.

وعلى هذا النحو بعد أن كان دعم القوى الوطنية للسلطة القائمة في الحكم يعد عملا وطنيا، أصبح هذا الدعم مشبوها، وهو ما استمر فى عهد اللورد كتشنر. ومع نشوب الحرب العالمية الأولى سقطت مصر تحت الحماية البريطانية، وأصبحت السلطة فى مصر فى يد الانجليز الذين لم يتركوا للسلطان حسين، الذى خلف الخديو عباس حلمى بعد خلعه، أى مظهر من مظاهر السلطان الفعلى أو الشكلى!

على أنه فى خلال ذلك كانت القوى الوطنية قد استطاعت اجبار السلطة الانجليزية على تعيين وزير وطنى - هو سعد زغلول - فى الحكومة المصرية، ليجد نفسه بين قوتين متصارعتين، هما : قوة الاحتلال (السلطة الفعلية) وقوة الخديو (السلطة الشرعية). وكانت تجربة فاشلة دفعت سعدا إلى الاستقالة. ولم يتول وزير وطنى (بمعنى وزير له ميول وطنية تدفعه إلى التصادم مع كل من السلطتين الفعلية والشرعية) الحكم حتى نهاية الحرب العالمية الأولى، فظل الحكم أجنبيا، وأصبحت السلطة الوطنية خاضعة كلية للاحتلال، فتجردت بذلك من وطنيتها.

وقد كان هذا هو ما دعا القوى الوطنية إلى تأليف الوفد المصرى بعد الحرب العالمية الأولى للمطالبة باستقلال مصر. فقد كانت حكومة حسين

رشدى باشا موجودة حينذاك فى الحكم ، ولكنها لم تكن صالحة للقيام بهذه المهمة لسبب بسيط، هو أنها لم تصل للحكم عن طريق الإرادة الشعبية وإنما وصلت إلى مراكزها على يد السلطة الانجليزية، ولم يكن السلطان أحمد فؤاد أيضا صالحا للمطالبة باستقلال مصر من يد انجلترا، لأن الحكومة الانجليزية هى التى عينته سلطانا. والطريف أن كلا من الحكومة المصرية والسلطان فؤاد كانا يعرفان أنهما لا يتمتعان بالصفة الوطنية الكافية لتأهيلهما للمطالبة باستقلال مصر من يد انجلترا، فتم تأليف الوفد المصرى بموافقتهما، على أن يطالب الوفد بالاستقلال التام، فإذا فشل تطالب الحكومة المصرية والسلطان فؤاد بالاستقلال الداخلى فى إطار الحماية البريطانية، وهذا هو حقهما.

وربما كان هذا هو خير مثل أصور به للقارئ معنى السلطة الوطنية والحكم الوطنى فى مقابل السلطة غير الوطنية والحكم غير الوطنى. ولذلك حين رفضت الحكومة البريطانية السماح للحكومة المصرية أو للوفد بالسفر إلى الخارج لعرض قضية استقلال مصر وقدم كل من حسين رشدى باشا وعدلى باشا استقالتيهما احتجاجا على ذلك، تمثل النضال الوطنى فى أمر واحد هو - للغرابة - طلب سعد زغلول من السياسيين والزعماء المصريين الامتناع عن قبول الوزارة مكان حسين رشدى باشا وعدلى باشا، لأن معنى ذلك قبول من يحل محلهما فى الوزارة بالسياسة التى رفضها هذان الوزيران، وهى سياسة الحكومة البريطانية، وهذه خيانة للحركة الوطنية.

وعندما أذعن السلطان فؤاد للضغط البريطانى، وأراد تعيين وزيرين محل الوزيرين المستقيلين، كتب إليه سعد زغلول كتابا شديد اللهجة قرعه فيه تقريعا شديدا، وفى هذا الخطاب يقول: كيف فات الملك فؤاد «أن عبارة استقالة رشدى باشا لا تسمح لرجل مصرى ذى كرامة ووطنية أن يخلفه فى مركزه؟ كيف فاتهم أن وزارة تؤلف على برنامج مضاد لمشيئة الشعب مقضى عليها بالفشل؟ إن لمولانا أكبر مقام فى البلاد، فعليه أكبر

مسئولية عنها، وإننا لا نكذبه النصيحة إذا تضرعنا اليه أن يتعرف رأى أمته قبل أن يتخذ قرارا نهائيا فى أمر الأزمة الحالية، فإننا نؤكد لسدته العلية أنه لم يبق أحد من رعاياه، من أقصى البلاد إلى أقصاها، إلا وهو يطلب الاستقلال»!

على هذا النحو حدد سعد زغلول الخط الفاصل بين الحكومة الوطنية والحكومة غير الوطنية، وبين الحاكم الوطنى والحاكم غير الوطنى. فالحكومة الوطنية والحاكم والوطنى هما فقط اللذان يعملان من أجل الاستقلال استجابة لرغبة الأمة المصرية.

ومنذ ذلك الحين، وحتى صدور دستور ١٩٢٣ وإجراء الانتخابات العامة ومجئ وزارة سعد زغلول إلى الحكم بناء على الإرادة الشعبية، كانت جميع الحكومات التى تولت مصر حكومات غير وطنية، وفقد الملك فؤاد صفته الوطنية فلم يعد حاكما وطنيا.

ولقد كانت حكومات الوفد وحدها فى ظل الفترة من ١٩٢٤ إلى ٢٣ يولية ١٩٥٢ هى الحكومات التى يمكن أن يطلق عليها اسم حكومات وطنية، لسبب بسيط هو أنها وصلت إلى الحكم بإرادة الشعب المصرى ولم تصل إليه بإرادة الاحتلال أو إرادة الحاكم غير الوطنى.

وهذا هو السبب أيضا فى ارتباط قضية الاستقلال بقضية الدستور، واعتبار الدستور المدخل الطبيعى للاستقلال ، فالدستور يعنى حكم الشعب، وعندما تأتى إلى الحكم وزارة بإرادة الشعب فإنها تستطيع أن تعالج قضية الاستقلال وفقا لإرادة الشعب، أما إذا أتت إلى الحكم بإرادة الإنجليز فإنها لا تستطيع معالجة القضية الوطنية إلا وفقا لإرادة الإنجليز. وقد عبر سعد زغلول عن ذلك بقسوة شديدة بقوله: «إن ذلك يشبه أن يفاوض جورج الخامس جورج الخامس»! كما أنها إذا أتت إلى الحكم بإرادة الملك فإنها لا تستطيع معالجة القضية الوطنية إلا وفقا لإرادة الملك، فإذا أرادت الخروج عن هذه الإرادة، فإن الملك يستطيع أن يعزلها بسهولة.

الاستناد إلى السلطة الشعبية ـ إذن ـ هو المعيار الوحيد لوطنية أية حكومة وأية سلطة. ولذلك عندما ذهبت حكومة النقراشي باشا إلى مجلس الأمن لعرض القضية الوطنية، دون أن تكون مفوضة بذلك من الشعب المصرى فى انتخابات حرة، لم يتردد الوفد فى إخطار مجلس الأمن بأن هذه الحكومة لا تمثل الشعب، ولا تنطق باسمه، وإنما تنطق باسمها! وهو كلام صحيح لأنها وصلت إلى الحكم بإرادة فاروق وعن طريق تزوير الانتخابات العامة، ومثل هذه الحكومة لا تستطيع ـ بضعفها التمثيلى ـ أن تعرض قضية مصر على المحافل الدولية.

ومع مجئ ثورة يوليو إلى الحكم، دخلت قضية وطنية السلطة والحكم مرحلة جديدة. فقد اختفت احدى السلطتين اللتين كانتا تستبدان بأمور البلاد وتحرمان الشعب من التعبير عن إرادته الحرة الطليقة. وهى سلطة الملك. ولكن البلاد انتقلت إلى سلطة مستبدة أخرى هى سلطة ضباط ثورة يوليو، وهى سلطة أثبتت أنها أكثر عتوا من سلطة الملك، وفى عهد هذه السلطة الجديدة ضربت كافة القوى الوطنية والتقدمية، وحلت الأحزاب وصودرت أموالها وزج بقادتها فى السجون!

وفى الفترة من سبتمبر ١٩٥٢ إلى مارس ١٩٥٤ لم تعد السلطة فى مصر سلطة وطنية. بل سلطة مغتصبة واستمر ذلك بقية عام ١٩٥٤، ولذلك عندما عقد عبد الناصر معاهدة الجلاء مع بريطانيا فى هذا العام لم يعتبر الشعب المصرى هذه المعاهدة عملا وطنيا. وإنما عملا تم من وراء ظهر الشعب ولا يعبر عن إرادته، ولا يتحمل نتائجه. وفى ذلك الوقت كانت كل القوى الوطنية والتقدمية فى السجون، بينما كانت تلتف حول السلطة معظم العناصر التى كانت تلتف حول فاروق ضد الوفد!

ولم تبدأ سلطة ثورة يوليو تتخذ الصفة الوطنية إلا بعد صفقة الأسلحة السوفيتية، وما تلاها من تداعيات وصلت ذروتها بتأميم قناة السويس فى يولية ١٩٥٦، وعندما وقع العدوان الثلاثى على مصر كانت مصر كلها تلتف حول السلطة الوطنية والحكم الوطنى ممثلا فى عبد الناصر وثورة يوليو.

ومنذ ذلك الحين حتى وفاة عبد الناصر فى ٢٨ سبتمبر ١٩٧٠ ظلت السلطة فى مصر سلطة وطنية، وكان الحكم وطنيا. ولكن مع حكم السادات طرأت تغييرات على فكرة السلطة الوطنية، لقد كان انقلاب السادات على اليسار فى مصر، واتجاهه إلى اليمين الإسلامى سببا فى أن جرد اليسار حكمه من الصفة الوطنية! وساعد على ذلك صلة اليسار بالاتحاد السوفيتى الذى ظل ينظر إلى أحداث ١٥ مايو ١٩٧١ على أنها أحداث انقلاب يمينى رجعى، وتأكد ذلك بعد طرد الخبراء السوفيت.

على أن حكم السادات لم يلبث أن استرد صفته الوطنية بعد حرب أكتوبر، خصوصا بعد أن حقق لمصر والعرب نصرا عوض هزيمة ١٩٦٧ على يد عبد الناصر، ولم يعد فى مصر من يمين أو يسار إلا وهو يلتف حول السادات.

على أن النتيجة التى انتهت اليها الحرب بسبب الثغرة، واضطرار السادات إلى خوض معارك مفاوضات فك الاشتباك الأول والثانى، التى استقبلتها دول الرفض بالاستنكار والتخوين، كما استقبلها الاتحاد السوفيتى والكتلة الشرقية بالتشكيك أيضا، فصلت اليسار عن نظام السادات، واعتبره نظاما غير وطنى، وأخذت تراجعات السادات فى الديموقراطية تدعم هذا الاعتقاد.

وفتحت البلاد العربية الرافضة صدرها للكتاب اليساريين، فى الوقت الذى كان الكثيرون من الناصريين والشيوعيين يهاجرون إلى أوروبا ويتمتعون بالحرية الكاملة فى مهاجمة نظام السادات وتخوينه وتخوين من يؤيدونه من المصريين.

ومن السخرية أنهم فقدوا فى الوقت نفسه أية حرية لهم فى نقد أو مهاجمة النظم التى استضافتهم! وأدرك كثيرون منهم أنهم تحولوا إلى مرتزقة وأدوات فى أيدى هذه النظم العربية التى يعملون لديها، فطلب البعض العودة.

ووقع الاتحاد السوفيتى فى هذا الخطأ فتصورت قيادته أن القيادة المصرية ممثلة فى الرئيس السادات قد انفصلت عن الشعب المصرى كما

هو الحال فى القيادات الانقلابية العسكرية، ودعت فى بيان لها الشعب المصرى إلى الثورة عليه، وهو الأمر الذى دعانى إلى كتابة مقال فى روز اليوسف فى ١٢ ابريل ١٩٧٦ تحت عنوان البيان السوفيتى خطأ قاتل». ثم جاءت كامب ديفيد بعد ذلك لتتوج مرحلة من الشك فى وطنية نظام السادات، وتستمر حتى اغتياله فى أكتوبر ١٩٨١.

ومع تولى محمد حسنى مبارك تقاليد السلطة فى البلاد انتهى التناقض الوهمى - الذى أشاعه اليسار الناصرى والشيوعى - بين الشعب والسلطة فى مصر، فقد كان حكم السادات حكما وطنيا من الطراز الأول، حارب أشرف المعارك فى تاريخ الصراع العربى الإسرائيلى، ودخل معركة سياسية شرسة مع إسرائيل لحملها على الانسحاب من سيناء وتحرير التراب الوطنى، ووضع بذلك الأساس الذى تمكنت به مصر فى عهد الرئيس مبارك من تحرير كل ذرة من تراب مصر.

والمهم هو أنه كان فى عهد الرئيس مبارك أن انتهى - كما قلت - التناقض الوهمى بين الشعب والسلطة فى مصر. وكان رمز ذلك عودة «الطيور المهاجرة»، وهو الاسم الذى أطلق على كتاب مصر ومثقفيها الذين هاجروا إلى خارج مصر أثناء الصدام مع السادات، واغتفار مبارك لهم جميعا كل ما ارتكبوه فى حق مصر لحساب أنظمة الرفض تحت وهم النضال ضد النظام السياسى، وإزالة ما فى قلوبهم من خوف من انقلاب الدولة عليهم، وفتح الباب على مصراعيه لهم لاستعادة مراكزهم الثقافية مع اختيار مواقفهم السياسية كما يريدون، وإفساح الفرصة لهم للحصول على ما يستحقون من جوائز التقدير، بل منحهم الأوسمة دون نظر إلى الماضى، وذلك على الرغم مما هو ثابت تاريخيا من أن السادات كان على حق وكانوا على باطل، وأن السادات كان يخوض أعظم معارك التحرير، وكانوا يقذفونه بالحجارة!

وفى الوقت نفسه، وحتى بالنسبة للبعض الذى آثر العمالة والارتزاق من الأنظمة المعارضة لمصر فى الوقت الحاضر، فقد تركهم مبارك للشعب

دون أن تتدخل السلطة فى فكرهم أو حياتهم بأى شكل، حتى ليمكن القول إن حق العمالة أصبح مكفولا للجميع!

بل إنه حين وقفت بعض الصحف فى حرب الخليج موقفا خيانيا إلى جانب صدام ضد مبارك، وإلى جانب الجيش العراقى المعتدى ضد جيش التحرير المصرى. لم تتدخل السلطة فى حريتهم!

وبذلك توحدت القوى الوطنية فى السلطة الوطنية وفى الحكم الوطنى لأول مرة منذ عهد طويل، وتغير - بالتالى - المعنى السابق للمعارضة، فلم تعد معارضة لمجرد المعارضة، وإنما معارضة لمصلحة الوطن. وها نحن أولاء نرى أهم حزبين معارضين فى مصر، وهما حزبا الوفد والتجمع، يحاربان أعداء السلطة الوطنية والنظام بأشرس مما يحاربهم النظام نفسه! ولا يستطيع القارئ أن يفرق فى القضايا القومية الكبرى بين مواقف هذين الحزبين الهامين ومواقف النظام السياسى.

والفضل فى ذلك يعود للنظرة المتساوية التى ينظر بها الرئيس مبارك لجميع المواطنين على أرض الوطن، لا فرق بين مؤيد ومعارض، فالجميع مصريون قد يختلفون فى الرأى، ولكنهم متفقون جميعا على مصلحة مصر.

ومن هنا فلعل الفترة الثالثة من حكم الرئيس مبارك تشهد تطويرا أكثر فاعلية لهذه العلاقة الإيجابية بين السلطة الوطنية والوطنيين، ويتخذ مفهوم الوحدة الوطنية شكلا أكثر إيجابية فى بناء الديموقراطية. وليس بعيدا أن تشهد مدة الرياسة الثالثة حكومة وحدة وطنية تتألف من الحزب الوطنى والوفد والتجمع، فذلك هو التتويج الصحيح لديموقراطية مبارك.

دكتاتورية مبارك!

اكتوبر فى ١٩٩٣/١٠/٣
صدر هذا المقال فى اثناء معركة الاستفتاء على فترة رياسة الرئيس مبارك الثالثة

عندما قال سعد زغلول قولته المشهورة، التى تصدر بها جريدة «الوفد» صفحتها الأولى: «الحق فوق القوة، والأمة فوق الحكومة»، لم يكن يقصد تقرير حقيقة واقعة أو قانونا ثابتا من قوانين الكون، وإنما كان يقصد أن هذا ما ينبغى أن يكون، وما يجب أن تناضل من أجله الشعوب! ولكنه كان يعلم أن القوة دائما فوق الحق، وأن الحكومة فوق الأمة، ويظل هذا الوضع مستمرا حتى تنتبه الشعوب إلى الهرم المقلوب، وتناضل حتى يقوم على قاعدته وينتصب برأسه.

كذلك كان سعد زغلول يعرف أن هناك كثيرين من السياسيين يرفعون كلمة الحق ويريدون بها الباطل! فعندما ألف الملك فؤادحزبا سياسياً يريد به شق وحدة الأمة وقسمة صفوفها، لم ينس أن يسميه «حزب الاتحاد»! وعندما

ألف اسماعيل صدقى باشا حزبه، الذى يمثل الطبقة البورجوازية الكبيرة المتحالفة مع القصر على إذلال الشعب، لم ينس أن يطلق عليه اسم «حزب الشعب»! وعندما ألف كبار الإقطاعيين فى عام ١٩٢٢ حزبهم الذى ظلوا يطعنون به الحياة ا دستورية وينقضون به على الفكر الحر على مدى ثلاثين عاماً كاملة، لم ينسوا أن يسموه: «حزب الأحرار الدستوريين»!

وقد استمر هذا فى عصر ثورة يولية «المجيدة». فلم تتردد فى جنبات هذا العصر الدكتاتورى كلمة أكثر من كلمة الحرية والديموقراطية! وقد كان حماة الشعب من المفكرين والكتاب السياسيين يساقون إلى المعتقلات باسم حماية الشعب! وقد كانت الفترة التى رفع فيها ضباط يوليو شعار «تطهير»الأحزاب القديمة هى نفس الفترة التى أخذت أقدام هؤلاء الضباط تغوص فى مستنقع الفساد، ورائحتهم تزكم أنوف أهل الاستقامة من المدنيين والعسكريين!

والطريف فى هذا الصدد ـ أو فى هذا السياق ـ أنه عندما أراد بعض ضباط ثورة يوليو الذين أمضوا حياتهم فى الاعتداء على حرية الإنسان وحقوق الإنسان، استئناف نشاطهم السياسى فى عهد مبارك، اختاروا تكوين جمعية باسم «جمعية أنصار حقوق الإنسان»!

ولم أكن أنا الذى كشف هذه الدعابة، فقد كشفها أحد ضحايا العصر الناصرى، وهو اسماعيل المهدوى، الذى اختاروا له معتقلا متميزا عن المعتقلات الأخرى التى غيب فيها غيره من المفكرين، وهو مستشفى المجاذيب! وقد أمضى فيه سبعة عشر عاما وثلاثة شهور فقط!

فعندما أصدر المهدوى كتابه القيم «معنى الديموقراطية» بعد الإفراج عنه، لاحظ فيه أن أعدى أعداء حقوق الإنسان هم الذين كونوا جمعية أنصار حقوق الإنسان! وجعلوا على رأسها فتحى رضوان الذى لعب دوراً أساسيا فى مستهل الثورة فى توجهها الدكتاتورى، وجعلوا محمد فائق أمينا عاما! ولذلك ففى خطابه الذى أرسله إلى فتحى رضوان فى

يوم ١٥ يونية ١٩٨٥ بخصوص المؤتمر الذى عقدته فى القاهرة «جمعية أنصار حقوق الإنسان » قال مخاطباً إياه: «وقد أضحكنى ذلك كثيراً، خصوصا عندما عرفت أنكم توليتم رئاسته»!

وكتب فى حواشى الكتاب استدراكاً يقول فيه «إنه لم يعرف إلا متأخرا أن الأمين العام لتلك المنظمة هو الضابط محمد فائق وزير الإعلام فى السنوات الأخيرة من عهد عبد الناصر، الذى أشرف إذ ذاك على ما تعرضت له من فصل تعسفى من العمل الصحفى، وحرمان من النشر، ثم إيداع فى مستشفى المجانين»!

وفى هذا الضوء يمكن فهم بيانات جمعية أنصار حقوق الإنسان التى تندد بدكتاتورية نظام مبارك واعتداءاته المزعومة على حقوق الإنسان، خصوصا عند إعدام بعض الإرهابيين المحكوم عليهم من المحاكم العسكرية! وهو نفاق ممجوج، فقد كان محمد فائق أحد عمد النظام الذى أعدم عبد القادر عودة، ويوسف طلعت، وإبراهيم الطيب، ومحمود عبد اللطيف، ومحمد فرغلى، وهنداوى دوير - دون أن يسفك أحد منهم دماً!

كما كان أحد عمد النظام الذى أعدم سيد قطب، ومحمد يوسف هواش، وعبد الفتاح عبده اسماعيل، ولم يكن أحد منهم قد سفك دما أيضا! ومن هنا يبدو دفاع محمد فائق عن الذين سفكوا الدماء، غير متناسق مع تاريخ الرجل، فهى كلمة حق يراد بها باطل!

وفى هذا الصدد فإن جميع الأحزاب السياسية المعارضة فى مصر، التى تستخدم اسم الديموقراطية فى هجومها على نظام مبارك، هى - فيما عدا الوفد- أحزاب لا تؤمن بالديموقراطية نظاماً للحكم! «فالجماعة الإسلامية» وجماعات الإرهاب لا تؤمن بحاكمية البشر، سواء كانت ممثلة فى حكم برلمانى أو غير برلمانى، وإنما تؤمن بحاكمية الله. ولكنها تحارب نظام مبارك بوسائل الديموقراطية التى يتيحها، وهى حرية الكتابة والقول

والخطابة والاجتماع وغيرها من الحريات الليبرالية - هذا فضلا عن الوسائل الإرهابية الأخرى!

وكذلك تفعل الأحزاب السياسية الشرعية التى تعرف جيداً أنها حين تصل إلى الحكم سوف تحكم البلاد حكما استبدادياً!

وفى هذا الضوء فمن الطريف، والغريب معاً، أن السبب الوحيد الذى رفضت أحزاب المعارضة في مصر من أجله تأييد انتخاب مبارك لفترة ولاية ثالثة، هو أنه حاكم غير ديموقراطى! ولم تسأل هذه الأحزاب نفسها. إذا كان مبارك حاكما غير ديموقراطى، فكيف استطاعت أن تقول «لا» لترشيحه فى عهده؟ واذا اتبع مبارك أسلوب عبد الناصر فى الحكم فهل كانت عندئذ تعده حاكماً ديموقراطيا؟

وفى هذا الصدد نذكّر القراء بأن أية قوة سياسية عاشت فى عصر عبد الناصر لم تتهمه أبدا بالدكتاتورية! بل اعتبرته جميعها حاكماً ديموقراطيا من الدرجة الأولى! وكان اليسار، الذى يتهم مبارك اليوم بأنه حاكم غير ديموقراطى، يعزز وجهة نظره فى ديموقراطية عبد الناصر بأنه محرر الفلاحين من قبضة الإقطاعيين، ومحرر العمال من قبضة الرأسماليين، فكيف يكون هذا المحرر دكتاتوراً؟

ولا شك أن جميع القوى السياسية فى ذلك الحين كانت تعرف الفرق بين الديموقراطية الاجتماعية والديموقراطية السياسية، ولكن لم تجرؤ واحدة منها على إعلان رفضها لترشيح عبد الناصر!

ولقد كان فى وسع مبارك الاستناد إلى الأساس نفسه، الذى استند اليه عبد الناصر فى فرض دكتاتورية حكمه، وهو السيطرة على وسائل الإنتاج - أى القطاع العام - وإلى القول بأن هذه السيطرة على وسائل الإنتاج تفرض سيطرة مماثلة ومساوية على الحكم، ولكنه أراد ابتداع نظام جديد يجمع بين مزايا الديموقراطية الاجتماعية والديمقراطية السياسية. أى نظام يجمع بين سيطرة الدولة على القطاع العام، وإفساح

المجال للقوى السياسية الأخرى للتعبير عن نفسها فى إطار هذه السيطرة.

ونسى مبارك أن ثلاثين سنة من الحكم الدكتاتورى أتلفت التربة السياسية المصرية، التى كانت فى منتهى الخصوبة قبل ثورة يوليو، فلم يعد فى وسعها أن تنبت أحزابا سياسية حقيقية تستطيع تحمل مسئولية الديموقراطية الجديدة - أو هذا النوع الجديد من الديموقراطية!- وأنه فيما عدا الأحزاب القديمة التى تضرب بجذورها فى التربة السياسية والاجتماعية المصرية، مثل الوفد والتجمع والإخوان المسلمين، فلا يوجد غير هذا النبت الضعيف من الأحزاب التى لا مثيل لها فى الضعف فى أى بلد من البلاد!

وعلى هذا النحو لم يفلح وجود هذا الكم من الأحزاب المعارضة فى مصر فى إقناع هذه الأحزاب بوجود ديموقراطية تعيش فى كنفها، أو بأن هذه الديموقراطية تدين بوجودها لمبارك، فجاء تصويتها ضد ترشيح مبارك ليخدع العالم الذى قاسه بحساب الكم، دون أن يسأل نفسه: كم تمثل هذه الأحزاب من مجموع الشعب المصرى ؟ وكم زعيما من زعمائها يعرف المصريون بوجوده؟

ولكنه قدر الرئيس مبارك أن يكون أكبر حاكم ديموقراطى فى عهد ثورة يوليو، وتكون تهمته الوحيدة من جانب أحزاب المعارضة التى تدين بوجودها لديموقراطيته، أنه حاكم غير ديموقراطى!

كذلك موقف الإرهاب من مبارك فمن المعروف أن مبارك أتى إلى الحكم فى أعقاب اغتيال رئيس الجمهورية السابق محمد أنور السادات. وقد جرت العادة فى كل النظم الشمولية عندما يتعرض الحاكم فيها للاغتيال أن تجرى حركة تطهير واسعة للجماعات السياسية التى قامت بالاغتيال، تقطع دابر هذه الجماعات، وتفرض إرهاب الدولة بديلا عن إرهاب هذه الجماعات.

وهو ما حدث تماما فى عهد عبد الناصر. فعلى الرغم من أن محاولة اغتياله فشلت فإن الجماعة التى قام تنظيمها السرى بالمحاولة، وهى جماعة الإخوان المسلمين، تعرضت لإرهاب فظيع من قبل الدولة فى السجون، كما تعرضت لعملية عزل اجتماعى شامل على مستوى المجتمع.

وقد كان المتوقع أن يحدث ذلك فى عهد مبارك، ويقوم مبارك بما قام به عبد الناصر. خصوصا وقد اغتيل السادات بالفعل، وتعرضت حياة مبارك للخطر. وتوقع الناس عهد إرهاب أشد سوادا من عهد عبد الناصر، وحركة اعتقالات أخرى تضيف إلى عدد الـ ١٥٣٦ معتقلا من الكتاب والمفكرين والإعلاميين الذين تم اعتقالهم فى ٥ سبتمبر الأسود. ولم يكن هناك فى طول مصر وعرضها من يستبشر بحكم مبارك، فهو فى الأصل ضابط جيش، وقائد ضربة الطيران فى حرب أكتوبر، وقد انتقاه السادات بنفسه ليكون خليفته، ومن الطبيعى للغاية أن ينتقم مبارك للرجل الذى اختاره بعناية لمنصب النيابة الذى انتقل منه إلى رئاسة الجمهورية.

وكان فى الحزب الوطنى فى ذلك الحين من كان سيصفق لعملية اعتقال أخرى تمتد إلى ألوف أخرى من الكتاب والمفكرين والصحفيين، وقد خطب بعض هؤلاء بالفعل فى حضرة السادات عندما قام باعتقالات ٣ - ٥ سبتمبر ١٩٨١ ووصفوا هذه الاعتقالات بأنها ثورة أخرى مجيدة تضاف إلى ثوراته! وطالبوه بمزيد من الضرب والقمع !ومعنى ذلك أن محمد حسنى مبارك لم يكن ليعدم فى ذلك الوقت فى الحزب من يساند أية حركة قمع يقوم بها ليضمن لحكمه الاستقرار. ولم يكن ليعدم المصفقين والمهللين والشعراء الذين يقرضون قصائد المديح.

وأكثر من ذلك فقد توقع الناس إعدام كل من هم فى السجون من جماعة الجهاد، وعلى رأسهم مفتى الجهاد الشيخ عمر عبد الرحمن، فهم فى قبضة الدولة بالفعل، والجماعة قتلت السادات بالفعل لا بالهزار ولا

يهم فى هذه الحالة من اشترك فى قتل السادات ومن انتمى فقط إلى الجماعة، خصوصا ومبادى الجماعة واضحة وضوح الشمس، فهى تسعى إلى الاستيلاء على الحكم بالقوة، والاستيلاء على الحكم بالقوة يعنى الدخول فى حرب مع الدولة. كما أن الجماعة لم تخف تكفيرها للحاكم، ولم يخف الشيخ عمر عبد الرحمن تكفيره للحاكم فى دفاعه عن نفسه أمام محكمة أمن الدولة العليا، وقد صدر هذا الدفا ع بعد ذلك فى كتاب يبا ع فى الأسواق.

ولقد حدث مثل ذلك فى تاريخ مصر بالفعل قبل الثورة. فقد قتل التنظيم السرى للإخوان المسلمين محمود فهمى النقراشى باشا، رئيس الحكومة ورئيس حزب الهيئة السعدية، فلم يكتف ابراهيم عبد الهادى باشا، خليفة النقراشى فى الحكم، بالتنكيل بجماعة الإخوان المسلمين على نحو لم يسبق له مثيل فى تاريخ مصر الحديث كله (تركت لنا أخبار ذلك العهد قصة «العسكرى الأسود! ») بل لقد دفع الشيخ حسن البنا حياته مقابل حياة النقراشى باشا جزاء وفاقا - رغم أن الشيخ حسن البنا لم يفعل ما فعله الشيخ عمر عبد الرحمن، فقد تبرأ من جريمة قتل النقراشى باشا، كما أنكر أن يكون الإسلام دافعا وحافزا على ارتكاب مثل هذه الجريمة، ولكن الشيخ عمر عبد الرحمن قضى بكفر الحاكم بكل ما يترتب على هذا الكفر من عقوبة حددها الإسلام!

ومع ذلك فلم يحدث تنكيل وإرهاب لجماعة الجهاد فى عهد مبارك بعد اغتيال السادات، فمن قضت المحكمة بسجنهم يعيشون فى السجن دون عسكرى أسود ودون زبانية حمزة البسيونى أو صلاح نصر، كما أنهم لا يعيشون كسجناء فى السجن وإنما كحكام للسجن! وهو يدلون بآرائهم فى القضايا الإسلامية المختلفة، حتى قام أحد الصحفيين مؤخرا، وهو محمود فوزى، بعمل حديث طويل مع عبود الزمر نشره فى كتاب!

وأما الذين قضت المحكمة ببراءتهم، فقد أطلق مبارك سراحهم، وعلى رأسهم الشيخ عمر عبد الرحمن، الرجل الذى قضى بكفره. واحترم

مبارك كلمة القانون وحكم القانون، ولم يفكر فى الاعتداء على القانون أو انتهاك حكم القانون.

وأما الذين اعتقلهم السادات فى حركة ٣ - ٥ سبتمبر ١٩٨١، فقد أطلق مبارك سراحهم ليستقبلهم فى قصر الحكم، لا ليعقد معهم اتفاقاً على عدم مهاجمته كشرط لحريتهم، كما فعل عبد الناصر مع الإخوان المسلمين فى أزمة مارس وعرف باسم اتفاق السجن الحربى! وإنما ليمارسوا حرية الرأى كما يشاءون، ويساندوه أو يهاجموه وفقا لما يعتقدون!.

وقد ظن الرئيس مبارك أنه بذلك قد بدأ عهدا من الوفاق الوطنى والمصالحة الوطنية مع القوى الوطنية، كما بدأ مع الجماعات الإسلامية عهداً من الحوار السلمى الذى لا يصوب فيه جندى أمن رمحه إلى صدر فرد من هذه الجماعات، ولا يصوب فيه إرهابى طلقة إلى صدر جندى - ولكن خاب ظن الرئيس، فقد خرجت عناصر الجهاد من السجن لتعيد تشكيل نفسها فى جماعات، ولتضم إليها من تقدر على ضمه من العناصر الأخرى التى لم تتورط مع جماعة الجهاد! وبدلا من أن ينطلق الرصاص من جنود الأمن، انطلق هذا الرصاص من جماعة «الناجون من النار» مصوباً إلى صدر حسن أبو باشا ومكرم محمد أحمد والنبوى اسماعيل. ثم استمر فى الانطلاق ليقتل الدكتور رفعت المحجوب وفرج فودة، ويتعدى الكتاب والسياسيين إلى المواطنين البسطاء فى نفق الهرم وفى العتبة وفى القللى وفى مقهى قصر النيل، وأخيرا فى شارع الشيخ ريحان.

وبعد أن كان مبارك يتصور أن يكون عهده هو العهد الذى سوف يخلو تماماً من الإرهاب والعنف المتبادل بين الدولة والجماعات الإسلامية، بفضل سياسة التسامح التى استهل بها حكمه، إذ به يشهد ما لم يشهده سلفاه عبد الناصر والسادات من حوادث الإرهاب! فإذا صدقنا ما أدلى به مصدر أمنى لوكالات الأنباء، فإن عهد مبارك قد شهد مقتل ٤٥٠ قتيلا

فى أعمال العنف السياسى، وشهد ١٠٥٠ مصابا، وقد شهد عام ٩٣/٩٢ عدد ٢٣٩ حادثا مقابل ٤٥ حادثاً خلال السنوات الأربع السابقة من ٨٦ - ١٩٩٠ (نقلنا هذه البيانات عن جريدة الشعب عدد ٩٣/٨/٢٤) وكل ذلك دون أن تدفع إلى ذلك مقدمات من سياسة مبارك تؤدى إلى هذه النتائج كتلك المقدمات التى حدثت فى عهد عبد الناصر من اشتباكه مع الإخوان المسلمين ،أو المقدمات التى حدثت فى عهد السادات من تشجيعه ظهور الجماعات الإسلامية لموازنة قوة الناصريين والشيوعيين!

وهكذا - وكما يرى القارئ - فإن سياسة مبارك الديموقراطية قد أدت بالأحزاب - التى تدين بوجودها إلى هذه الديموقراطية - إلى معارضة ترشيحه لفترة رياسة ثالثة، بحجة أنه حاكم غير ديموقراطى! وفى الوقت نفسه فإن تسامحه مع جماعات الإرهاب التى أنهت عهد المعتقلات والتعذيب قد أدى إلى تفاقم نشاطها وارتفاع عدد الضحايا والحوادث!

وبعض الصقور فى هذا البلد يتخذون من ذلك ذريعة للمطالبة بالعودة إلى سياسة عبد الناصر التى حفظت الاستقرار السياسى فى مصر من ابريل ١٩٥٤ إلى وفاته فى سبتمبر ١٩٧٠، أما الحمائم فيرون التخلى عن الاستقلال الوطنى، وتسليم زمام الأمور إلى يد الولايات المتحدة فى مقابل إنقاذ البلاد من قبضة الإرهابيين، خصوصاً وفى يمينها الشيخ عمر عبد الرحمن!

ويقف مبارك وسط هذين الخيارين مع اختياره الصعب المعقد الذى يحاول فيه إنقاذ البلاد دون مساس بالاستقلال الوطنى ودون مساس بالديموقراطية، ويقاوم جماعة الإرهاب دون عودة إلى عصر المعتقلات والتعذيب، ويسعى فيه إلى إصلاح اقتصاد البلاد رغم مصائب ضرب السياحة وفتوى شيخ الأزهر بتحريم فوائد البنوك، ومن قبلها الزلزال، وتسيب القطاع العام، والحرائق المفاجئة، والفساد الإدارى، وغير ذلك من المصائب التى تنوء بحملها كواهل أقوى الرجال.

ولكن هذا هو قدر الرئيس!

لماذا وزارة عاطف صدقى؟

اكتوبر ٢٤/١٠/ ١٩٩٣

بتأليف وزارة الدكتور عاطف صدقى الجديدة، تنتهى أكبر موجة من الإشاعات والتكهنات سبقت تأليف أية وزارة فى مصر! وتنتهى أيضا فترة طالت من الركود الإدارى المتعمد من قبل البيروقراطية المصرية الماكرة اللئيمة التى انتهزت فترة التكهنات حول التغييرات الوزارية لإشباع هوايتها فى تعطيل مصالح العباد!

وتعود مصر لتواصل مسيرتها فى طريق الإصلاح الاقتصادى الوعر المحفوف بالمخاطر والصعاب، والذى تحملت مسئوليته بشجاعة وزارة الدكتور عاطف صدقى السابقة، وتواصله اليوم على أرض ثابتة من ثقة الرئيس مبارك فى مستهل فترة رياسته الثالثة المرتكزة على إرادة الشعب الحرة الطليقة.

جاء التشكيل الوزارى الجديد صدمة لكثيرين فى أوساط المعارضة والحزب الوطنى والمستقلين، الذين يدفنون أنفسهم فى تقاليد الممارسات السياسية القديمة، ولم يفيقوا بعد على متغيرات العالم الجديد التى أوجبت على الدول النامية النظر إلى السياسة باعتبارها علما مثل غيره من العلوم، وليس لعبة سياسية لإلهاء الجماهير.

وهؤلاء هم الذين ظلوا طوال الأشهر الماضية يبشرون بالتغيير، ويطالبون بالتغيير، ويرفعون صيحة التغيير! وكنا نسأل هؤلاء: التغيير لماذا؟ فيردون من أجل الإصلاح! ونعود فنسألهم: وإذا كان الإصلاح جاريا بالفعل، وقد شهد بهذا الإصلاح البنك الدولى والبيوت المالية العالمية، وأكثر من ذلك شهد به المواطنون فى جميع المرافق التى تعمل من أجلها الحكومات الصالحة، فلماذا التغيير؟

ويردون في حيرة: التغيير لأن الوزارة طال عهدها فى الحكم إلى دى لم يسبق له مثيل فى تاريخ مصر الحديث! ونسألهم من جديد: وإذا ان استقرار الوزارة فى الحكم قد حقق إصلاحا لم يحققه تغيير الوزارات «عمال على بطال»، أفليس فى ذلك ما يدفع إلى الاستمرار فى التجربة حتى تؤتى ثمارها كاملة؟ ويردون : ولماذا لا نجرب التغيير، فلعل فيه فائدة أكبر؟. ونرد: ولكننا جربنا التغيير من قبل ولم يحقق إلا انهيار مرافق البلد، والشلل العام، وهدم اليوم ما بنى بالأمس، فلماذا نعود إلى تجربة فاشلة؟

إلى آخر هذه الأسئلة والردود، التى إن دلت على شئ فعلى أن هؤلاء القوم يعيشون فى أسر التقاليد السياسية القديمة التى تستهدف تنويم الجماهير عن طريق التغييرات الوزارية بدلا من إصلاح أحوالها!

وعلى سبيل المثال، فمنذ أزمة مارس ١٩٥٤ بانتصار ضباط يوليو على القوى السياسية القديمة، واستقرارهم فى الحكم، كان عبد الناصر هو المهيمن على كل شئ فى البلاد، ولم يتم شئ فى الحكم إلا بإرادته

وإذنه، وكان هو رئيس الدولة ورئيس الوزراء الفعلى، ومع ذلك فقد تألفت تسع وزارات فى عهده بعضها برياسته، وبعضها برياسة آخرين مثل على صبرى وزكريا محيى الدين وصدقى سليمان، هذا فضلا عن أربعة تشكيلات وزارية أثناء الوحدة مع سوريا - أى ثلاث عشرة وزارة فى مدة ست عشر سنة، بمعدل وزارة كل عام وربع تقريبا! ولم يستطيع الناس أن يفهموا سببا لذلك طالما أن الدولة تحت حكم ثورة يوليو، وتحت حكم عبد الناصر بالذات، بما يعنى استقرار الحكم!

وقد زاد تغيير الوزارات فى عهد الرئيس السادات! ففى الفترة منذ استقرار الحكم فى يده عقب حركة مايو ١٩٧٠، وحتى اغتياله فى ٦ أكتوبر ١٩٨١ - أى فى مدة أحد عشر عاما - تألفت أربع عشرة وزارة، بمعدل وزارة جديدة كل ثمانية أشهر تقريبا! ولا يدرى أحد كيف يمكن لوزارة أن تنجز شيئا في هذه المدة البسيطة! ولكن السادات كان يستعين بتغيير الوزارات بهذا المعدل السريع لإلهاء الشعب عن مشاكله الداخلية المتفاقمة فى عصر الانفتاح، ولكن النتيجة هى أنه عندما اغتيل السادات كانت جميع مرافق البلد فى حالة انهيار تام!

ولم يبدأ الاستقرار إلا فى عهد الرئيس محمد حسني مبارك، الذى أدرك بثاقب فكره أن كثرة تغيير الوزارات إذا كان يفلح فى شغل بال الجماهير لعدة أشهر تقضيها بين الواقع والانتظار واليأس، فإنه يعطل العمل والإنجاز والبناء، وكل ذلك يعطل أى إصلاح فى أحوال البلد وكل تقدم. ولم يكن الرئيس من طراز الحكام الذين يمارسون السياسة باعتبارها لعبة يشغل بها الجماهير عن همومها ومتاعبها الاقتصادية، بل كان يمارس السياسة باعتبارها وسيلة وأداة للقضاء على هموم الجماهير وحل مشاكلها اليومية. كما أن أخلاقيات الرئيس، التى تنفر من الخداع والتضليل والكذب، رفضت استخدام الأساليب الديماجوجية (الغوغائية) للتعامل مع الجماهير المصرية. ومن هنا رفض فكرة التغيير الوزارى الذى لا هدف له غير التغيير، ولم يقنع بغير التغيير الذى تتطلبه الضرورة ومصلحة الجماهير ومصلحة البلاد العليا.

وبطبيعة الحال فإن هذا الأسلوب من أساليب العمل السياسى والحكم لم يكن مما تعودت القوى السياسية فى مصر عليه فأخذت تضج بصيحات التغيير. وقد برهنت بذلك على جهلها بفلسفة ما تنادى به، بل برهنت على جهلها بنظم الحكم فى العالم المعاصر، وعلى رأسها النظام الديموقراطى الليبرالى الذى تطالب بتطبيقه كاملا فى مصر.

فتغيير الوزارات برمتها فى العالم الرأسمالى الليبرالى مقترن بالدرجة الأولى بتغيير الحزب الحاكم، اللهم إلا إذا استقال رئيس الحزب، أو قام الحزب بتغييره، كما حدث مع حزب المحافظين البريطانى عندما استقالت مسز تاتشر، وخلفها جون ميجور. ولم تتغير الوزارة مؤخرا فى الولايات المتحدة إلا عندما سقط الحزب الجمهورى فى الانتخابات ونجح الحزب الديموقراطى، وسقطت حكومة بوش وتولت حكومة بيل كلينتون الحكم. وهكذا الحال فى جميع أنحاء العالم الديموقراطى الليبرالى.

ولتطبيق ذلك على الحياة السياسية المصرية، فإن وزارة الدكتور عاطف صدقى تفقد مبرر وجودها إذا نجح حزب الوفد فى الانتخابات البرلمانية وحصل على الأغلبية، أو نجح حزب التجمع، فعندئذ تتغير فلسفة الحكم، ويتغير برنامجه، وتقوم وزارة الوفد أو التجمع بتنفيذ البرنامج الجديد.

ولكن الحزب الوطنى في مصر هو حزب الأغلبية البرلمانية، وحكومة الدكتور عاطف صدقى هى حكومة الحزب الوطنى، والرئيس محمد حسنى مبارك هو رئيس الحزب الوطنى، فكيف تتغير هذه الحكومة بدون مبرر يدعو إلى تغييرها؟ وما هو معنى استبدال وزير بوزير، أو رئيس وزارة برئيس وزارة، بدون ما يتطلب ذلك من ضرورة تتصل بالفشل والنجاح؟ أو التعاون وعدم التعاون؟

وعلى سبيل المثال ماذا تستفيد البلاد من تعيين وزراء جدد لا خبرة لهم مكان وزراء عظام مثل وزير الكهرباء ماهر أباظة ، الذى قضى على

فأر السبتية المشهور الذى أساء إلى سمعة مصر، ونقل مصر إلى عصر الكهرباء بعد أن كادت تتراجع إلى عصر لمبة الجاز! أو وزير النقل والمواصلات سليمان متولى الذى أحدث ثورة فى الاتصالات السلكية واللاسلكية نقلت مصر إلى مستوى يفوق بعض الدول المتقدمة فى المنطقة فى هذا المجال! أو آمال عثمان التى أقامت مظلة من التأمينات فى مصر ليس لها نظير فى أى بلد عربى إن لم نقل فى الشرق الأوسط! أو يوسف والى الذى أحدث من التقدم الزراعى فى مصر مالم تشهده فى تاريخها الحديث، ونقل الفاكهة المصرية من مستوى الفاكهة الرديئة المتدهورة نوعيتها وأصنافها إلى المستوى الذى يضارع ما تنتجه أوروبا، وما نراه فى لندن وباريس وفيينا! فضلا عن إدخال أصناف جديدة لم يعرفها الشعب المصرى طول تاريخه ـ وكل ذلك بحجة أنهم وزراء ما قبل التاريخ!

كذلك ماذا كان يمكن أن تفيد الثقافة فى مصر إذا حل وزير جديد لا رؤية ثقافية له، مكان الوزير الفنان فاروق حسنى الذى ترك بصمته الفنية على مبنى دار الأوبرا وعلى دور الثقافة ومسرح الهناجر ودور العرض السينمائى، وفى المجالات الثقافية الأخرى باختيار مساعديه من حركة التنوير فى هيئة الكتاب والمجلس الأعلى للثقافة ولجانه المختلفة.

وهل يمكن تغيير وزير الإعلام صفوت الشريف بعد أن ترك بصمته على الإعلام المصرى بما لم يتركه وزير من قبل، ونقل صوت مصر إلى كل بقعة من مصر وخرج به إلى العالم العربى والغربى؟ وبأى حجة يتم مثل هذا التغيير؟ هل بحجة رفض النجاح والتميز؟

والطريف أن مناسبة إعادة تأليف الوزارة كانت فى الوقت نفسه مناسبة لكى يتذكر الناس مناقب كل وزير من وزرائها، وعلى رأسهم رئيس الوزراء عاطف صدقى! وقد عجز كثيرون ممن يطالبون بالتغيير عن تعيين بدائل عند حدوث التغيير! وقد عرضت أسماء للحلول محل الدكتور عاطف صدقى فى بعض الاجتماعات التى ضمت عددا هاما من كبار المثقفين والمفكرين السياسيين، فكانت تقابل باستنكار الأغلبية العظمى،

حتى قال أحدنا: يبدو أننا تعودنا على الدكتور عاطف صدقى لدرجة أنه أصبح متعذرا علينا تصور وجود رئيس وزارة غيره! وقلت: إن القضية ليست قضية تعود، وإنما قضية نجاح أو فشل، ولو كان الدكتور عاطف صدقى فاشلا لما وجدنا صعوبة فى استبعاده من قائمة المرشحين لرياسة الوزارة والقبول بأى بديل له.

وأعتقد أن هذا هو السبب فى تمسك الرئيس محمد حسنى مبارك به، فلم يكن فى وسع الرئيس مبارك أن يقول للجماهير المصرية إن رئيس الوزارة ناجح ولكنى أقوم بتغييره لأن ضغوط المعارضة على تطالب بالتغيير! أو لأن رسام الكاريكاتير مصطفى حسين - «أبو لسان زالف فى كفر الهنادوة» - يخصه بوجبة أسبوعية فى أخبار اليوم!، أو لأن هناك بعض الأصوات فى الحزب الحاكم تريد أن تحل محل الدكتور عاطف صدقى فى الحكم! أو يقول رئيس الدولة للشعب: إننى أغير رئيس الحكومة بسبب إصلاحات وزارته فى معظم مناحى الحياة فى مصر! ولأنها استطاعت التصدى لكارثة الزلازل على نحو تعجز عنه كثير من الدول المتقدمة! كما تصدت لظاهرة الإرهاب بشجاعة، وواجهت كارثة ضرب السياحة بكفاءة، وقضت على سوق العملة الأجنبية السوداء بعد أن ظن الجميع أنها أصبحت سوقا خالدة فى مصر!

وفى وسع أى رئيس دولة آخر أن يقدم المبررات لتغيير رئيس وزرائه بما يرضى صيحة التغيير التى أفلحت صحف المعارضة فى نشرها بين الجماهير، ولكن أمانة مبارك وإحساسه بالمسئولية، وأمانته أبت عليه خداع الشعب.

كذلك كان فى وسع مبارك أن يشترى مزيدا من الشعبية عن طريق بيع وزارة الدكتور عاطف صدقى، ولكنه أبى القبول بهذه الصفقة الرخيصة التى يحقق لنفسه فيها كسبا على حساب مصلحة الجماهير. وسوف يحسب التاريخ لمبارك هذه الشجاعة غير المعهودة فى الحكام.

وقد تصدى رئيس الدولة لدعوة - لا يمكن وصفها إلا بالغباء - بدمج وزارات واختصار وزارات بحجة التوفير! وقد ردد هذه الدعوة كتاب كبار على الرغم مما تردد من أنها دعوة البنك الدولي! وهي دعوة حق يراد بها باطل، وقد بينت في أحد مقالاتي زيفها في وقتها.

فلم يكن معقولا، بعد أن تزايدت أعباء الوزارات إلى حد أصبح يفوق طاقة الوزراء، وبعد أن أصبحت الحاجة تدعو إلى تقسيم الوزارات إلى عدة وزارات اتباعا للقاعدة الإدارية السليمة التي يعرفها علم الإدارة - قاعدة نطاق التمكن - حتى يتسنى السيطرة على العمل فيها من قبل الوزراء - أقول لم يكن معقولا مخالفة قواعد العلم الصحيح ودمج الوزارات بتلك الحجة السخيفة - حجة توفير النفقات على حساب المصلحة العامة.

إن نمو واتساع مصالح البلاد يؤدي بالضرورة الى زيادة عدد الوزارات وليس إلى قلتها، وهو ما يثبته التاريخ! فقد كانت أول وزارة تألفت في مصر الحديثة، وهي وزارة نوبار باشا في ٢٨ أغسطس ١٨٧٨، تتألف من أربعة وزراء فقط، وكانت الخارجية والحقانية وزارة واحدة والأوقاف والمعارف العمومية وزارة واحدة، أما الزراعة والتجارة فلم يستقر الأمر على ما إذا كانتا وزارة قائمة، أو قسمين مندمجين في وزارة، أو تكونان وزارتين. ومن الطريف أنه لم يعين وزير لهذه الوزارة بل تولى المجلس مجتمعا مسئوليتها! ثم عين وزير للأشغال العمومية، ووزير للمالية بإرادتين سنيتين أخريين. كذلك كان في هذه الوزارة وزارة للداخلية وأخرى للجهادية. وبذلك يكون عدد وزارات هذه الوزارة (أو نظاراتها كما كانت تسمى) سبع وزارات هي: وزارة الخارجية والحقانية، ووزارة الأوقاف والمعارف العمومية، ووزارة الزراعة والتجارة، ووزارة الداخلية، ووزارة الجهادية، ووزارة المالية، ووزارة الأشغال العمومية.

ومع تزايد الأعباء واتساع مصالح البلاد، تطبيقا لمبدأ «نطاق التمكن»، أصبحت كل من وزارة الخارجية والحقانية وزارتين مستقلين،

وانفصلت المعارف العمومية عن الأوقاف وأصبحت كل منهما وزارة منفصلة، وألغيت وزارة الزراعة والتجارة، ثم ضمت الزراعة إلى الأشغال وأطلق على هذه الوزارة اسم «وزارة النافعة»! ثم ألغيت بمجئ الاحتلال البريطاني، وفي ٢٠ نوفمبر ١٩١٣ أصبحت الزراعة وزارة مستقلة .

وظلت حياة مصر السياسية تدور في إطار هذه الوزارات السبع، حتى أضيفت إليها المواصلات والزراعة كوزارتين مستقلين، وألغيت وزارة الخارجية منذ بداية الحماية البريطانية على مصر في١٨ ديسمبر ١٩١٤، وعادت بتصريح ٢٨ فبراير. وفي عهد على ماهر باشا في يناير سنة١٩٣٦ أضيفت التجارة والصناعة إلى المواصلات! ثم أصبحت وزارة مستقلة في عهد مصطفى النحاس التي تألفت في ١٠ مايو ١٩٣٦. كما أنشأ على ماهر باشا وزارة جديدة هي وزارة الصحة العمومية، ثم تولاها فيما بعد مصطفى النحاس بالإضافة إلى الداخلية. ثم عين لها وزيرا مستقلا هو عبد الفتاح الطويل عند إعادة تأليف وزارته في ٣ أغسطس ١٩٣٧. ثم عادت التجارة وزارة مستقلة بعد أن أضيفت اليها الصناعة منذ يونية ١٩٣٥، وأنشأت الضرورة وزارة جديدة في عام ١٩٣٩ هي وزارة الشئون الاجتماعية. كما أنشأت وزارة التموين لأول مرة في ظروف الحرب العالمية الثانية، وأيضا وزارة الوقاية المدنية، وظهرت وزارة الشئون البلدية والقروية في عهد حكومة الوفد في يناير ١٩٥٠، ثم انفصلت البلدية عن القروية وأصبح لكل منهما وزارة منفصلة في فبراير ١٩٥٢.

وقد كانت آخر وزارة تألفت في مصر قبل قيام ثورة يوليو تضم خمسة عشر وزيرا يتولون خمس عشرة وزارة هي: الخارجية، والحربية والبحرية، والداخلية، والشئون البلدية والقروية، والأشغال العمومية، والمالية والاقتصاد، والمعارف العمومية، والمواصلات، والشئون الاجتماعية والزراعة، والتموين، والتجارة والصناعة، والصحة العمومية، والعدل، والأوقاف. أي أن وزارات مصر تضاعفت منذ قيام أول وزارة فيها في ٢٨ أغسطس ١٨٧٨ حتى ٢٢ يوليو ١٩٥٢.

ومن هنا فمن الطبيعي أن يتضاعف عدد هذه الوزارات بعد أربعين عاما مع اتساع مصالح البلاد وتزايد الأعباء .ومن هنا تكون الدعوة إلى دمج الوزارات واختصارها مضادة لقانون التطور، ومتنافية مع المنطق والعمل السليم.

أما توفير النفقات فلا يكون عن طريق تعطيل مصالح العباد وسوء أداء الأعمال، وإنما يكون بترشيدنفقات بعض الأعمال التى لا يفهم لها جمهورنا معنى إلا أنها دليل على فساد الإدارة، مثل النشاط المشبوه الذى تمارسه الإدارة فى الجزر الوسطى فى شوارع القاهرة، الذى تهد به اليوم ما تبنيه غدا! وهو ما ليس له مثيل فى أى عاصمة فى العالم. فيمكن لحكومة الدكتور عاطف صدقى حرمان الإدارة من الاعتمادات التى توجههالهذه العملية الفاسدة، وتوفر من النفقات ما تدفع به مرتبات مائة وزير على الأقل فى العام!

والمهم هو أن تأليف وزارة الدكتور عاطف صدقى يعد رمزا لشجاعة اتخاذ القرار من جانب الرئيس مبارك، كما أنه رمز لقمة المسئولية التى يعالج بها الرئيس شئون الحكم، وهو أنموذج لأمانة الرئيس فى تعامله مع الشعب الذى أولاه ثقته فى هذه الأيام المصيرية التى يتحرك فيها العالم بسرعة الصاروخ.

وإذا كنا نرحب بهذه الوزارة ونهنئ وزراءها بثقة الرئيس وثقة الدكتور عاطف صدقى، فإنا نسجل للوزراء الذين أعفوا من مناصبهم ما بذلوه فى خدمة بلدهم من جهد وإخلاص وتفان، ومنهم الدكتور راغب دويدار، والدكتور محمد عبد الوهاب، والمهندس حسب الله الكفراوى، والدكتور عادل عز، والدكتور أحمد سلامة، ونتمنى للوزراء الذين خلفوهم فى مناصبهم التوفيق.

المدارس وكارثة الزلزال:

اكتوبرفى ١٩٩٣/٨/٢٦
تحت عنوان: درس للفاشية من أصحاب اللاءات

أحسن الدكتور حسين كامل بهاء الدين كثيرا بإصدار كتاب: «التعليم والزلزال»، قبل بداية العام الدراسى الجديد، لتذكرة البعض من أصحاب اللاءات من المعارضين، والمناضلين من وراء المكاتب المكيفة فى بعض صحف المعارضة، والذين يتلقون التعليمات من وراء الحدود بشن حملات التشكيك والبلبلة والتهييج بين الجماهير المصرية - بإنجاز نسيه الجميع على الرغم من أنه إنجاز لم يسبق له مثيل فى طول تاريخ مصر الحديث وعرضه، وهو مواجهة نظام مبارك لآثار زلزال ١٢ أكتوبر وتوابعه!

ومن المعروف فى الطبيعة البشرية أنها تميل إلى نسيان ما تكره، وما يثير فيها الغم والكدر. وهذه الطبيعة فى شعبنا المصرى أكثر حدة منها فى أى شعب آخر، منشؤها أن هموم الشعب

المصرى كثيرة ومتتابعة، فلا يكاد يفيق من هم حتى يلاحقه هم آخر !
وهوما حدث بالفعل، فلم يكد يفيق من هم الزلزال حتى لاحقه هم الإرهاب، ولم يكد يفيق من هم الاعتداء على السياح لضرب السياحة حتى لاحقه هم الاعتداء عليه نفسه وزرع المتفجرات بين أبنائه! ومن هنا بدا هم الزلزال للشعب المصرى كأنما حدث فى القرن الماضى، مع أنه حدث فى العام الماضى! ونسى شعبنا بالتالى ما قامت به حكومة عاطف صدقى كأنما قامت به حكومة مصطفى فهمى باشا! كما نسى ما قام به الدكتور حسين كامل بهاء الدين كأنما قام به حسين رشدى باشا! ونسى ما قام به نظام حسنى مبارك كأنما قام به نظام الخديو عباس حلمى!

ومع نسيان الشعب المصرى هم الزلزال نسى - بالتالى كل الجهود التى بذلتها حكومة الدكتور عاطف صدقى لمواجهة آثار الزلزال، كما نسى كل الجهود التى بذلتها وزارة التعليم تحت قيادة الدكتور حسين كامل بهاء الدين لإزالة آثار الزلزال من مدارسنا فى طول مصر وعرضها، وتهيئة الفرصة لثلاثة عشر مليون تلميذ للعودة إلى مدارسهم ومواصلة تعليمهم. ونسى قطع الرئيس مبارك زيارته للخارج وعودته للوقوف إلى جانب شعبه فى محنته، وتقديم الدعم اللازم للتغلب على الكارثة.

هذا كله لم يعد يذكره أحد بعد أن أصبح فى ذمة التاريخ! وهذا ما يتيح للمعارضين فى حزب العمل الفرصة لإثبات الذات والوجود و البقاء فى الساحة السياسية التى لفظهم منها الشعب، وممارسة الدجل السياسى الذى ألفوه منذ أزمة الخليج ومارسوه بوقوفهم إلى جانب الجيش العراقى ضد الجيش المصرى الذى كان يحارب أشرف معركة، وهى معركة تحرير الكويت من الاحتلال العراقى الآثم - أقول أتاح لهم الفرصة لحشد الحشود ومحاولة تضليلها بالأكاذيب عن دكتاتورية عهد مبارك المزعومة .

فمنذ ايام كان حزب العمل يخفى هذا الموقف المخزى عن طريق افتعال معركة حول ترشيح مبارك لفترة رياسة ثالثة - أقول: افتعال، لأن

الحزب يتصور - فيما يبدو - أنه يوجد بين رجاله من يؤهله تاريخه أو نشاطه السياسى للترشيح لرياسة الجمهورية فى مواجهة مبارك! أو أن الشعب المصرى بلغ من الغفلة ما يفقده القدرة على التمييز بين من يعمل لمصلحته ومن يعمل ضد مصلحته، أو بين من يقود سياسة خارجية ناضجة ترفع اسم مصر بين الأمم، ومن يتبع سياسة حمقاء تدمر مصالح مصر!

ترى لو كان حزب العمل فى الحكم وقت اجتياح دكتاتور العراق للكويت، وكان - بالتالى - فى الوضع الذى يمكنه من تنفيذ سياسته المخربة التى قادها أثناء الأزمة - ألا يكون وضع مصر السياسى الآن هو نفس الوضع الذى يعانى منه العراق حاليا! وهل تكون مصر قد تخلصت من الديون العسكرية، أو زادت عليها الديون العسكرية؟ وهل تكون قد تلقت أية مساعدات من الدول العربية والغربية أو يكون وضعها وضع منظمة التحرير الفلسطينية التى امتنعت عنها المساعدات، وأصبحت فى الوضع الذى قادها إلى تسوية غزة - أريحا الحالية؟

ولكن أصحاب السياسات المدمرة للمصالح المصرية فى حزب العمل يعلنون سخطهم لترشيح مبارك لفترة رياسة ثالثة، ولا يجدون من الذرائع والحجج التى يبنون عليها معارضتهم، وسخطهم إلا تلك المغالطات الفجة التى تتهم عهد مبارك بالدكتاتورية وانتهاك حقوق الإنسان!

وينسون أن « المؤتمر الحاشد» - حسب تعبيرهم - الذى حضره آلاف المواطنين من قرى ونجوع ومدن الدقهلية، والذى ساقوا فيه مغالطاتهم الفجة السالفة الذكر، كان مستحيلا عقده فى عهد عبد الناصر أو السادات! كما كان مستحيلا أن يمر بسلام دون أن يتعرض له أحد من رجال الأمن بعد سماع التهم المضحكة التى ساقها إبراهيم شكرى وعادل حسين ضد مبارك، عن «انتهاك حقوق الإنسان» والإرهاب الحكومى الذى يدينه الحزب قبل إرهاب الأفراد! والخراب المزعوم الذى جلبته الحكومة الحالية للبلاد»!.

نعم نسى حزب العمل أن مجرد إلقائه هذه المفتريات المضحكة عن دكتاتورية نظام مبارك وإرهابه، علانية وجهرا فى وسط مؤتمر حاشد سمح به نظام مبارك ولم يتعرض له بإرهاب أو قمع، ينقض ويفند بسهولة هذه المفتريات، وأن أحدا ممن سمعوا هذا الهراء لا يستطيع تصديقه ، لأن الجميع يعرفون ما كان يمكن أن يصيبهم لو كان هذا المؤتمر قد عقد فى عهد آخر غير عهد مبارك!

على كل حال - فكما قلت فى بداية هذا المقال - فإن نسيان شعبنا لإنجازات نظام مبارك فى مواجهة كارثة الزلزال الذى أصاب مصر في الثانى عشر من أكتوبر من العام الماضى، هو الذى أتاح الفرصة لحزب معارض مثل حزب العمل للقيام بتخريفاته التى ذكرنا طرفا منها، والتى نعفى القارئ من بقيتها.

ومن هنا تأتى أهمية ظهور كتاب مثل كتاب الدكتور حسين كامل

بهاء الدين عن «التعليم والزلزال»، الذى يكشف صفحة ناصعة من إنجازات نظام مبارك فى مواجهة أكبر خطر أحدق بمصر وسبب لها الذعر والفزع بما لم يسبق له مثيل، وكيف استطاعت وزارة التعليم التعامل مع آثار الزلزال بكفاءة مكنتها من مواصلة العملية التعليمية رغم ما أحدثه الزلزال فى المدارس من أضرار.

ويهمنا من هذا الكتاب الحصر الذى قامت به الوزارة لحالة المدارس بعد الزلزال، والذى يتضمن أرقاما مخيفة! فقد تبين بعد الزلزال أن هناك ١٣٤٣ مبنى تعليميا فقد صلاحيته تماما وأصبح فى حاجة إلى إحلال كلى، أى يوقف استخدامه فورا! و ٢٥٤٤ مبنى تعليميا يحتاج إلى إحلال جزئى، أى يمكن استخدام جزءمنه. و٣٦٧٧ مبنى تعليميا يحتاج إلى إحلال وترميم. ومعنى ذلك أن هناك أكثر من مليون وربع مليون تلميذ فقدوا أماكنهم فى مدارسهم التى تقرر إزالتها نهائيا أو إزالة جزء منها!

وفى الوقت نفسه نشأت أوضاع إسكانية جديدة نتيجة للتحركات السكانية الناجمة عن فقد كثير من السكان مساكنهم وانتقالهم إلى أماكن

أخرى ومعهم أولادهم، الأمر الذى ترتب عليه ضرورة إنشاء مدارس كاملة، أو بعض الفصول الملحقة بمعسكرات الإيواء المؤقتة فى الخيام، وبلغ عددها ٦٠٠ فصل تحتاج الى ٦٠٠ خيمة، تم تجهيزها بالمقاعد والسبورات والوسائل التعليمية المناسبة.

وفى ذلك الحين اكتشفت الوزارة أن معظم المدارس التى أصيبت بانهيارات أو تصدعات هى من المدارس التى تم بناؤها حديثا - أى فى السبعينيات والثمانينيات! الأمر الذى كشف عن فساد فى قطاع المقاولات كان من المتعذر كشفه إلا بعد وقت طويل أى بعد فترة الضمان العشرى، لولا الزلزال!

ومعنى هذا الكلام أنه لولا الزلزال لتضاعفت خسائر المدارس التى يبنيها الفاسدون فى قطاع المقاولات، والذين كانوا ما يزالون حتى يوم الزلزال يقومون بعمليات البناء الفاسدة لوزارة التعليم. فلما اكتشفت الوزارة التصدعات والانهيارات فى هذه المدارس التى تم بناؤها حديثا، أحالت حالاتها إلى هيئة الرقابة الإدارية التى قامت بتحويلها إلى النائب العام تمهيداً لمحاكمتهم، وأدرجت الشركات والمقاولين الذين تم اكتشاف مخالفاتهم لبنود التعاقد سواء فى البناء أو الترميم والإصلاح، فى القائمة السوداء وألغى التعامل معهم نهائيا فى أية عمليات أخرى قادمة.

وهذا يثير ملاحظة أن شعبنا حتى اليوم لم يقرأ شيئا عن محاكمة صدر فيها حكم ضد هؤلاء القتلة حتى الآن! وكنا نود أن تتابع وزارة التعليم هذه القضايا وتعلن عن الأحكام التى صدرت فيها، لإشفاء غليل الناس إذا كانت الأحكام بالإدانة، أو إثارة غضبهم على نحو يحمل القضاء على تشديد الأحكام إذا كانت هذه الأحكام قد صدرت بالبراءة، حتى نعيد الثقة التى اهتزت فى قلوب الناس بسبب الأحكام المتخاذلة.

والمهم هو أن كارثة الزلزال كانت أكبر من إمكانات الدولة، فلم تكن تكاليف إنشاء ١٣٤٣ مدرسة جديدة، وإعادة تشييد ٢٥٤٤ مدرسة تشييدا

جزئيا مما يمكن توفيره من موارد الدولة العادية. وقد تغلبت الوزارة على ذلك باستخدام التبرعات التى تبرع بها الأشقاء العرب والحكومات الصديقة لبناء المدارس، فضلا عن حث الجهود الشعبية التطوعية عن طريق البيانات التى أصدرتها الوزارة لتكون تحت اطلاع المهتمين على المستوى المحلى والعالمى، كما وجهت السيدة سوزان مبارك نداءها المعروف للتبرع لإعادة بناء مائة مدرسة، وقد استجابت الجماهير لهذا النداء حتى تجاوزت التبرعات المبلغ المطلوب.

والطريف أنه كما أن الزلزال أفاد فى كشف الفاسدين من المقاولين الذين بنوا مدارس آيلة للسقوط، فإنه أفاد من ناحية أخرى هى ناحية المدارس التى تقرر إزالتها، وعددها يتجاوز الألف مدرسة!

ذلك أن معظم هذه المدارس كانت تقع فى أحياء قديمة يندر أن توجد بها مساحات خالية لتوسيعها، وكان بناؤها فى نفس موقعها يعد خسارة أكثر منه مكسبا. ولذلك عمدت الوزارة بالاتفاق مع المحافظات على توفير قطع أرض بديلة لا تبعد كثيرا عن الأماكن الأصلية ويتوافر فيها الاتساع المطلوب، كما تم الاتفاق مع وزارة الأوقاف على استخدام بعض الأراضى التى تملكها الوزارة فى بناء مدارس جديدة.

ومن نعم الزلزال أيضا - اذا جاز استخدام هذا اللفظ - أنه قبل الزلزال كانت قد صدرت أوامر الإسناد لشركات المقاولات للشروع فى بناء ٣٣٤ مدرسة جديدة، وكلها كانت ستبنى على أساس التصميمات الهندسية القديمة للمبانى، فلما وقع الزلزال صدرت الأوامر بوقف أعمال الإنشاءات حتى تتم مراجعة هذه التصميمات للتحقق من توافر عوامل الأمان ضد الزلزال، وأوكل إلى أساتذة وخبراء غرفة العمليات المركزية مراجعة التصميات. وبناء على هذه الفحوصات تم تعديل التصميمات الهندسية، وما يترتب عليها من تعديل الشروط والمواصفات وكميات مواد البناء اللازمة، بما يضمن إنشاء مبان تعليمية جديدة مقاومة للزلزال، وتتوافق مع الخواص السيزمية للأراضى المصرية فى مواقعها المختلفة.

وفى الوقت نفسه فإن كارثة الزلزال أقنعت وزارة التعليم بتزويد إدارة مشروعات الأبنية التعليمية بالمعدات الحديثة التى كانت تفتقر إليها. فتم تزويد فروع هيئة الأبنية التعليمية بالمحافظات بأجهزة أعمال ضبط الجودة، والأجهزة المساحية، وأجهزة قياس إجهادات الخرسانة والكشف على حديد التسليح، وكذلك تدريب الكوادر الفنية على الاستخدام الأمثل لهذه الأجهزة.

بل إن الوزارة انتدبت نحو تسعين من أعضاء هيئات التدريس بكليات الهندسة فى الجامعات المصرية، للقيام بأعمال متابعة تنفيذ كافة أعمال الإنشاءات والإحلال والتجديد والترميمات الرئيسية، وأعمال المراقبة وضبط الجودة لمشروعات الأبنية التعليمية، والإشراف على إجراء الاختبارات الحقلية والمعملية.

وفى تلك الأثناء كانت الوزارة تقوم بإحياء أعمال الترميم التى كانت تجرى للأبنية التعليمية، التى توقفت منذ فترة طويلة بسبب ضيق الإمكانات. فوضعت خطة بأعمال التجديد والصيانة للمدارس التى تبينت سوء حالتها نتيجة للإهمال وحاجتها الشديدة للصيانة، وكانت الخطة هى ترميم حوالى ثلاثة آلاف مبنى مدرسى كل سنة خلال خمس سنوات. وبالفعل تم ترميم وصيانة ٧٥٠٠ مدرسة على مستوى الجمهورية، تكلفت ٣٠٠ مليون جنيه، وهو ما يفوق ما أنجز فى حقل الترميم والصيانة خلال ثلاثين عاما!،ولولا هذا الإنجاز الهائل لكانت آثار الزلزال أكبر وأضخم.

ولسنا ننوى تتبع كل ما أنجزته وزارة واحدة من وزارات حكومة الدكتور عاطف صدقى، فى أخطر ميدان يهم المصريين جميعا وهو ميدان التعليم، بقيادة الوزير حسين كامل بهاء الدين، وإنما نسوق ذلك لإقناع أصحاب اللاءات لمبارك فى حزب العمل أو الناصريين، الذين ينعمون بديموقراطية نظامه، ويرتعون فيها، بمدى الهذر فى لاءاتهم، وبأن شعبنا يعرف جيدا أنهم ليسوا ديموقراطيين بتاريخهم وممارستهم السياسية، وإنما يتاجرون بالديموقراطية للوصول إلى الحكم ثم فرض الحكم الفاشى على شعبنا - فاشية مصر الفتاة أو فاشية عبد الناصر!

فمن الطريف أن هؤلاء الذين يعترضون على ترشيح مبارك لفترة ثالثة، يجثمون على أحزابهم منذ إنشائها، ولا يعترفون بمدد لرياسة أحزابهم! وبعضهم وقعت انشقاقات فى حزبه، وثارت عليه الأغلبية، ومع ذلك ظل جاثما على صدره، يحتفظ بمقاره وجريدته أو جرائده! وبعضهم - كما هو الحال في الحزب الناصرى - لا يعتبره فريق كبير من الناصريين ممثلا لهم أو معبرا عن فكرهم، وتنازعه زعامات أخرى تلتف حولها مجموعات كبيرة تدين لهم بالولاء!

والكثيرون يتخبطون فى مبادئهم ويتنقلون بين المبادئ بسهولة وانتهازية شديدة وفقا لمصالحهم المتغيرة على نحو لم تشهده الحياة الحزبية المحترمة فى الغرب الليبرالى. فلم يغير الحزب الجمهورى الأمريكى مبادئه فى يوم من الأيام ليعتنق مبادى الحزب الديموقراطى، ولم ينقلب حزب العمال البريطانى على مبادئه وينتقل إلى مبادىء حزب المحافظين، كما انقلب حزب العمل على مبادئه اليسارية ليصبح حزباً يمينيا متطرفاً! بل إن أمينه العام السيد عادل حسين كان إلى وقت قريب ـيوعيا من أشد الشيوعيين حماسة للحكم الشيوعى، وإذا بنا نراه بين م وليلة - نعم بين يوم وليلة فقط! - ينقلب إلى إسلامى متعصب، يدافع ـفس الحماس عن الحكم الإسلامى!

بل إنه بعد أن كتب كتابه الهام: «الاقتصاد المصرى من الاستقلال إلى التبعية» وهو فى مجلدين، مستخدما المنهج الماركسى للتحليل، إذا به ينسى كل ما كتب، ويمتشق نفس القلم الذى كتب به هذا الكتاب القيم ليدافع عن شركات توظيف الأموال التى قامت بأكبر دور تخريبى للاقتصاد المصرى، وألحقت الخراب والدمار بأبناء الشعب المصرى من صغار المودعين وجردتهم من كل ما ادخروه للدهر!

وفى الوقت نفسه لم يحدث أن غير الحزب النازى فى عهد هتلر اسمه من «حزب العمال الاشتراكى الوطنى» (واسمه المختصر: النازى) ليضيف إليه اسم «الديموقراطى» كما فعل الحزب الناصرى! حتى يقاتل

تحت علم الديموقراطية التى لم يمارسها فى حياته! ويبدأ نشاطه السياسى الجديد بكلمة «لا» لترشيح مبارك لمدة ثالثة، وهو يعلم أن عبد الناصر ظل رئيسا للجمهورية حتى توفاه الله دون أن يجرؤ مصرى واحد على أن يقول له كلمة «لا» ،إلا إذا كان يعتزم قضاء حياته فى السجون! بل إن اليساريين الذين كانوا يقولون «نعم» لحكمه، قضوا معظم حياتهم فى السجون أيضا، لخلاف فى الرأى حول الممارسة السياسية.

ولكن الحزب الناصرى يبدأ نشاطه بكلمة «لا» لترشيح مبارك لمدة ثالثة، وهو يعلم جيداً أنه يدين بوجوده لمبارك، وأنه قد يُحرم من هذا الوجود فى عهد رئيس آخر مغامر قد يضيق بالمعارضة ذرعاً، ويقرر استغلال السلطات التى يملكها وسيطرته على البوليس والجيش فى فرض دكتاتورية ثقيلة على البلاد.

ولكن هذا هو قدر مبارك!

صحافتنا بين حرية الرأى وحرية التخريب

اكتوبر فى ١٩٩٣/١٠/٣١

ريما كان أكثر ما ينطبق على سلطاتنا فيما أقدمت عليه من محاسبة جريدة «الشعب» مؤخرا، هو المثل القائل: «سكت دهرا، ونطق كفرا»!.

والكفر هنا هو التهم التى وجهت الى كل من الدكتور محمد حلمى مراد وعادل حسين وصحفيين آخرين يعملان بجريدة الشعب، والتى لم تكن بحال تستدعى قرع الأجراس فى منتصف الليل للإخطار بالتوجه للنيابة العامة فى الساعة الحادية عشر صباحا! والاحتجاز ليلتين فى قسم الشرطة! والإفراج بكفالة قدرتها النيابة العامة بخمسة آلاف جنيه! هذه الإجراءات كلها أتاحت لجريدة الشعب - بحق - توجيه الاتهام للدولة بممارسة الإرهاب ضدها! وأتاحت لحزب العمل تأليب الرأى العام ضد الحكومة! وأتاحت لجمعيات حقوق الإنسان التى يرأسها أكبر الخبراء فى

الاعتداء على حقوق الإنسان فى الماضى - الفرصة لاتهام الحكومة المصرية بمحاولة قصف الأقلام ! .. الى آخر ما نال الحكومة بسبب هذا التصرف.

وفى الوقت نفسه أتاحت لجريدة الشعب الكسب على حساب النظام، واسترداد اعتبارها فى عين الرأى العام - وهو الاعتبار الذى فقدته بسبب ممارستها الصحفية، التى تنتهك فيها فى كل عدد ميثاق الشرف الصحفى، وتسئ استخدام الحرية الممنوحة لها إلى مدى لم يسبق له مثيل فى تاريخ الصحافة المصرية!.

وحتى أوضح كلامى جيدا، فإننا فى هذه المشكلة أمام قضيتين منفصلتين تمام الانفصال:

القضية الأولى، الإجراءات التعسفية التى اتبعت فى معاملة كتاب جريدة الشعب، والتى لم يسبق لها مثيل فى عصر مبارك.

والقضية الثانية هى حق النيابة العامة فى مساءلة كتاب الجريدة عما يكتبون إذا تجاوزوا الحدود التى يسمح بها ميثاق الشرف الصحفى أو يعرض الأمن الداخلى أو الخارجى لبلدنا للخطر.

وبالنسبة للقضية الأولى، فمن المحقق أن ما جرى من تلك الإجراءات التعسفية لم يكن له ما يبرره فى قضايا الرأى، ولم يكن يتسق مع أسلوب مبارك فى الحكم أو فى التعامل مع الكتاب والمفكرين والصحفيين المصريين. ومن شأنه أن يستفز كل صاحب قلم لادانته ومقاومته حتى لا يتعرض لما تعرض له كتاب «الشعب» فى أى ظرف من الظروف - ويستوى فى ذلك مؤيدو سياسة الحكومة ومعارضوها.

أما القضية الثانية، فهى حق النيابة العامة فى التصدى لأى خروج من جانب كتاب «الشعب» عن الموضوعية فى ممارستهم لحرية الرأى، أو اساءة استخدام هذه الحرية فيما يضر مصلحة الوطن ومصلحة المجتمع.

وهذا الحق لا يمكن المجادلة فيه، لأنه الجانب الآخر فى عملية ممارسة الرأى. فإذا كان من حق الصحفى أو الكاتب ممارسة حريته فى التعبير عن معتقداته كما يريد، فإن هذا الحق يقابله واجب هو الالتزام بالتعبير عما هو فى مصلحة الوطن، وبما لا يهدد أمنه واستقراره، وبما لا يسئ إلى المعارضين بدون دليل، وبكل مفردات ميثاق الشرف الصحفى.

ذلك أن حرية الرأى سلاح ذو حدين، وهى أخطر سلاح فى عالمنا المعاصر ! فإذا أحسن استخدامه ساعد على بناء الرأى العام فى المجتمع بناء سليما، وأمكنه تكوين أمة صلبة مستنيرة قادرة على مواكبة العصر ومواجهة تحدياته،وإذا أسئ استخدامه استطاع تخريب عقل المجتمع وتشويهه، وبناء أمة مريضة عقليا متخلفة عن العصر، والانحراف بأهداف المجتمع إلى ما يودى به فى النهاية!

وهذا هو السبب فى انصراف كثير من النظم السياسية الى شراء الأقلام والصحف فى النظم السياسية التى تخاصمها، بالمال الوفير، للتأثير على الرأى العام فى تلك الدول بما يتفق مع مصالحها ويخدم أهدافها.

ومن هنا فكثير مما يقال عن حرية الرأى هو حق يراد به باطل! فالقضية ليست بهذه البساطة التى يريد البعض ايهام شعبنا بها! وبمعنى آخر أنها ليست قضية حرية الرأى خالصة، وإنما هى قضية تختلط فيها مصالح أجنبية بمصالح وطنية تتخذ من حرية الرأى ساحة للصراع. وفى بعض الأحيان تختلط فيها مصالح طبقية بمصالح طبقية أخرى. وصراعات على الحكم والسلطة قد يكون بعضها مشروعا والبعض الآخر غير مشروع!

ومن هنا أيضا فمن الاستهانة بعقل جماهيرنا تصوير كل صاحب قلم على أنه صاحب رأى وطنى حر نزيه، فكثير من الأقلام باعت نفسها للشيطان، وتاجرت بمصلحة مصر وأضرت بمصلحة مصر. وقد رأينا

الكثير من هذه الأقلام بعد حـرب أكتوبر، فى أثناء المعركة الضارية التى خاضها الشهيد محمد أنور السادات لتحرير بقية سيناء وبقية الأراضى العربية المحتلة وحل القضية الفلسطينية، قد اشترتها دول الرفض، وهيأت لأصحابها فى الخارج وسائل الإقامة والعيش، وبعضهم أدرك اللعبة مؤخرا فعاد، والبعض استمر فيها إلى النهاية!

وكانت مهمة هؤلاء الكتاب المرتزقة، الذين عملوا فى الصحف والإذاعات المعارضة، تصوير الوطنيين المصريين الذين وقفوا إلى جانب السادات فى صور الخيانة والعمالة، وتصوير أنفسهم فى صور الوطنية والتضحية والفداء! ولعلهم انكشفوا الآن وتعرت سوءاتهم القبيحة بعد أن ظهرت صحة موقف السادات وخطأ موقف دول الرفض!

وقد آثرت بعض النظم الوطنية التعامل مع هؤلاء الكتاب بالقتل والنفى والسجن والتشريد، وآثر نظام مبارك التعامل معهم بالتسامح والحسنى، وإفساح المجال لحرية الرأى بلا حدود.

ولكن بقى أنه من حق النيابة فى كل النظم الليبرالية إجراء التحقيق مع كل صاحب قلم يتجاوز حدود حرية الرأى ويصطدم بحرية الآخرين، ويعتدى عليهم ويفترى عليهم بلا دليل.

ولدينا أكبر شاهد على ذلك فى أكبر زعيمين ليبراليين شهدتهما مصر فى تاريخها الحديث وحتى قيام ثورة يوليو، وهما سعد زغلول ومصطفى النحاس، اللذان كانا لا يترددان فى رفع الأمر إلى النيابة العامة وهما فى الحكم كلما تعرضا لتجاوز من قبل الصحفيين. وكان هذا الأمر يشتد فى عهد وزارات الأقلية.

ففى عهد وزارة سعد زغلول كانت تعارض الوزارة جريدة «السياسة» لسان حال الأحرار الدستوريين، وجريدة «الأخبار» لسان حال الحزب الوطنى، بالإضافة إلى صحيفتين هزليتين هما صحيفتا الكشكول والصاعقة. وقد بلغت المعارضة حدا من العنف ـ باعتراف الدكتور محمد

حسين هيكل رئيس تحرير السياسة ـ دعا عدلى باشا إلى الاستقالة، «لأن عنف الخصومة لا يتفق مع هدوء طبعه وسكينة نفسه».

وقد واجه سعد زغلول هذا العنف باللجوء الى النيابة للتحقيق فيما ينشر من مقالات حافلة بالطعن فيه وفى وزارته. فلما كان الصيف أراد الدكتور هيكل السفر إلى لبنان، ولما كان متهما فى خمس قضايا سترفع ضده، فقد وسط صهره عبد الرحمن باشا رضا، وكيل وزارة الخارجية، لدى سعد زغلول ليسمح له بالسفر دون أن تعيده النيابة للتحقيق، ولكن سعد زغلول تساءل: كيف يسافر هيكل وهو متهم فى خمس قضايا سترفع ضده؟ وقد رد عبد الرحمن رضا بأن فصل الإجازات القضائية قد بدأ، فإذا رفعت هذه القضايا فسيكون الدكتور هيكل قد عاد من سفره. ثم سأل سعد زغلول : «وما ضرورة هذا الانتقام؟» ورد سعد زغلول غاضبا: «أنا ألجأ إلى النيابة كما يلجأ إليها أضعف الناس، وتسمى هذا انتقاما؟».

ومع ذلك سمح سعد زغلول للدكتور هيكل بالسفر!

كذلك لدينا هذا النص من مقال محمد التابعى فى مجلة آخر ساعة سنة ١٩٣٧، يبدى فيه ـ وهو وفدى ـ احتجاجه على مصطفى النحاس، لأنه لا يحذو حذو حكومة الأحرار الدستوريين فى البطش بالصحفيين المعارضين كما كان يفعل محمد محمود باشا مع الصحفيين الوفديين، وفيه يقول بالحرف الواحد:

«صحفى منا يحك قصبة أنفه لحر دستورى لا فى العير ولا فى النفير، فكانت تقوم وزارة الداخلية، تقوم على قدم واحدة ولا تقعد، وكانت إدارة الأمن العام تقوم على قدم واحدة ولاتقعد حتى تتعطل الصحيفة، وتصادر أعدادها، ويزج بالصحفى فى السجن تحت إذن التحقيق بضعة أيام.

«وصحفى يقول اليوم لمصطفى النحاس إنه يتجر بالوطنية! وإنه يهدد كرامة البلد! وإنه يبيع الوطن للانجليز! ويشترك مع زملائه الوزراء في

نهب أموال المصريين! فيستشير مصطفى النحاس الدستور والقانون، وتتحرك النيابة بعد بضعة أيام، ويبدأ التحقيق بعد بضعة أيام، ويقدم الصحفى للمحاكمة بعد بضعة أشهر، ويصدر الحكم بعد عام، وتقدم عن الحكم معارضة أو استئناف - هذا والصحفى وزملاؤه جادون فى اللطم واللطش وحملة التجريح..» إلى آخر مقال محمد التابعى.

ومعنى هذا الكلام واضح لا يحتاج الى توضيح، وهو أن العهد الليبرالى قبل ثورة يوليو كان يشهد تحرك الداخلية وإدارة الأمن العام فى عهد وزراء الأقلية، وكان يشهد تحرك النيابة فى عهد وزارات الوفد، كلما حدثت تجاوزات من الصحفيين. كما كانت الصحف فى عهد وزارات الأقلية تتعرض للتعطيل، ويحتجز الصحفيون فى السجن أياما رهن التحقيق. وفى عهد حكومات الوفد كانت تحدث محاكمات للصحفيين الذين يتجاوزون حدود حرية الرأى بأمر النيابة العامة.

ولا يتصور غير ذلك . فلا توجد حرية رأى بلا قيود ولا ضوابط، وإلا تحولت الصحف، وتحول الكتاب إلى معاول هدم يقوضون بها النظم السياسية والمجتمعات كلما أرادوا بحجة حرية الرأى! وهذه الضوابط تضعها النظم الليبرالية فى الغرب لحماية نظمها السياسية وحماية مجتمعاتها وحماية الأفراد، لأن المساءلة ليست سبهللا! فإذا خالفت الصحف أو خالف الصحفيون هذه الضوابط وقعوا تحت طائلة المساءلة والتحقيق والمحاكمة. وكل ذلك تطالعنا به الصحف فى أعرق الدول الديموقراطية فى الغرب.

والقضية كلها تنحصر فى فلسفة حرية الرأى فى النظم الليبرالية، وتقوم على أنه من حق كل فرد فى المجتمع أن يختلف فى الرأى مع الحكومة، ويعبر عن ذلك فى وسائل الإعلام، دون أن يترتب على هذا الخلاف عقاب يصيب صاحب الرأى المعارض.

وليس الأمر كذلك بحال من الأحوال فى حرية التشهير بالآخرين حكاما كانوا أو محكومين، أو استخدام الصحف الوطنية من قبل بعض الأنظمة الأجنبية وسيلة لضرب مصالح البلاد وخلخلة الروح المعنوية أثناء

الحروب! أو اتخاذها وسيلة للتهييج وإحداث القلاقل الخطيرة التى تهدد الأمن والاستقرار فى البلد! أو لأن تكون لسان حال للجماعات الخارجة على القانون والنظام. فذلك كله مما يخرج عن حدود حرية الرأى ويدخل بها فى إطار حرية التخريب والتدمير، وهو ما يجب أن يتصدى له القانون بحزم وحسم.

وما يحدث فى مصر أمر لا نرى نظيرا له فى النظم الليبرالية أو النظم الشمولية! إذ لا توجد فيها حياة حزبية صحية أو صحيحة، وجميع الأحزاب السياسية المعارضة فى مصر ـ فيما عدا حزب واحد هو حزب الوفد ـ هى أحزاب غير ديموقراطية أصلا! ولا تعترف بالديموقراطية إلا بقدر ما يُسقط النظام السياسى ويوصلها إلى الحكم، فإذا وصلت تنكرت للديموقراطية وفرضت دكتاتوريتها.

ويستوى فى ذلك الأحزاب اليسارية أو اليمينية، فجميعها يهلل للإرهاب ويعتمده ويعطيه الشرعية! وبالنسبة للأحزاب اليسارية، ونعنى بها الحزب الناصرى بفرقه المختلفة وحزب التجمع، فقد كان موقفها من «ثورة مصر»، وعملياتها الإرهابية موقف الترحيب والتشجيع والدفاع! ولم نر مقالا واحدا يندد بهذه العمليات! بل قرأنا المقالات التى تبرر هذه العمليات وتعطيها الصفة الوطنية!

وأما الأحزاب اليمينية الفاشية، ونعنى بها حزب العمل بعد تحوله من اليسار إلى اليمين، فلم نقرأ فى صحيفته أو بياناته حرفا واحدا يندد بالعمليات الإرهابية التى تقوم بها جماعات الإرهاب، بل قرأنا الدفاع والتبرير! وحين كان يضطر إلى التنديد لذر الرماد فى العيون فإنه كان يقرن هذا التنديد بالتنديد بما يسميه إرهاب الدولة، دون أن يحدد أيا منهما سبق الآخر!

والكل يستخدم الوسائل الليبرالية، التى يتيحها نظام مبارك على نحو غير مسبوق، لإظهار دكتاتوريته وتأليب الشعب ضده باسم الديموقراطية! مع أن هذا النظام السياسى هو الضمان الوحيد لاستمرار

هذا الهامش الكبير من الديموقراطية ومن حرية الرأى، وبدونه يختفى هذا الهامش، وتقع البلاد فى قبضة دكتاتورية ثقيلة يصعب التخلص منها إلا بتضحيات جسيمة!.

وهو أمر يجعل المستقبل غامضا ومحفوفا بالخطر، فالمفروض فى كل النظم الليبرالية أنه يوجد البديل الليبرالى دائما. فإذا اختفى حزب المحافظين فى انجلترا ظهر حزب العمال، وإذا سقط الحزب الجمهورى فى الولايات المتحدة برز الحزب الديموقراطى. ولكن فى مصر لا يوجد بديل!

ذلك أن البديل الوحيد المطروح للحزب الوطنى، وهو حزب الوفد، لا يملك الإمكانات المادية والاتصالات الخارجية التى توصله الى الحكم فى أية انتخابات حرة، وإنما يملك هذه الامكانات الحزب الناصرى باتصالاته مع النظم الناصرية المجاورة التى كانت تدعم «ثورة مصر»! كما يملكها حزب العمل بتحالفاته مع القوى الإرهابية التى تطرح نفسها بديلا للنظام، وباتصالاته الخارجية بالقوى الإسلامية الدولية التى تعمل على إسقاط النظم المدنية عن طريق مساعدة الإرهاب ودعمه بالمال والسلاح.

ومن هنا فإن دعوة الديموقراطية التى تطرحها هذه الأحزاب ـ التى هى غير ديموقراطية بطبيعتها ـ هى كما قلت: دعوة حق يراد بها باطل. وهى لا تفترق فى شئ عن دعوة الديموقراطية التى تستخدمها الولايات المتحدة سلاحا ضد النظم السياسية التى تريد إسقاطها، ثم انكشف زيف هذه الدعوى عندما قام يلتسين الفاشى بهجومه الدموى الهتلرى على البرلمان فى موسكو، فسارعت الولايات المتحدة، وسارعت الدول الغربية، إلى إعلان تأييدها ودعمها له! مع أنه لوحدث أن الرئيس الأمريكى ضرب الكونجرس بالقنابل، أو ضرب رئيس الوزراء الانجليزى مجلس العموم بالقنابل ـ لما وجد من يؤيده حتى من النظم الدكتاتورية ذاتها!

وبالنسبة لما جرى مع جريدة الشعب من جانب السلطات المصرية، فمن المحقق أن حكومة الدكتور عاطف صدقى قد تأخرت طويلا فى محاسبة هذه الجريدة على تجاوزاتها، وما تقوم به من تخريب فى الرأى العام - ولا أعنى بهذه المحاسبة تلك الإجراءات التعسفية التى أساءت إلى الحكومة وأفادت جريدة الشعب، وإنما أعنى بهذه المحاسبة تلك التى تقوم بها الدول الديموقراطية الأصيلة، وهى الالتجاء إلى النيابة العامة وتحريك الدعوى ضد الجريدة كلما استغلت مناخ الحرية الذى تتمتع به فى التهييج والإثارة ومحاولة هدم نظام المجتمع، والعمل ضد مصلحة الوطن، بل ضد مصلحته القومية العليا.

وهذا الكلام لا أقوله الآن، بل سبق لى أن قلته وكتبته كلما بلغت تجاوزات هذه الجريدة الحد الذى تقف عنده كل الصحف فى المجتمعات الديموقراطية السليمة.

فقد قلته عندما عمدت هذه الجريدة إلى تنصيب سليمان خاطر، الجندى العاثر الحظ بطلا قوميا، وعملت على إثارة الطلبة فى الجامعات والجماهير باسم هذه البطولة الزائفة فى وقت كانت البلاد تعانى فيه من متاعب اقتصادية طاحنة، الأمر الذى عرض أمن البلد ونظامه الاجتماعى والسياسى للخطر. ففى ذلك الحين قلت : «إنه من حق الجماهير علي الدوام الدفاع عن نفسها ضد ما تتعرض له من ظلم أو طغيان أو استبداد، ولكن ليس من حق أحد تحريك الجماهير بقضايا مزيفة ومصطنعة، فيهدر طاقتها ويبدد تضحياتها، ويقذف بها فى هوة ليس لها قرار».

كذلك قلته عندما وقفت الجريدة وقفتها المخزية فى حرب الخليج، عندما قامت بأكبر حملة تضليل لحساب النظام العراقى ضد النظام المصرى، ولحساب الجيش العراقى ضد الجيش المصرى. فيومها كتبت أقول:

«إن الأمر المحير حقا هو: كيف يضع رئيس تحرير الشعب القوات المصرية فى صفوف الأعداء رغم أنه مصرى؟ هل تجنس بالجنسية العراقية وتخلى عن جنسيته المصرية؟ أفهم أن يصف القوات الأمريكية والبريطانية والفرنسية ـ وحتى السعودية والسورية والبحرانية والقطرية ـ بـ «الأعداء»، أما أن يطلق وصف الأعداء على قوات تشترك فيها القوات المصرية، فهذا لم يسبق له مثيل فى طول التاريخ المصرى وعرضه»!

ثم قلت: «لقد كنا نتوقع أن تقفوا إلى جانب القوات المصرية المحاربة التى خاضت معركة تحرير الكويت بكل بسالة، واخترقت المحور الرئيسى للجبهة بشجاعة منقطعة النظير، وحققت انتصارا كلفها أرواح الشهداء ودماء الجرحى، وشهد لها كل قادة الدول ـ ولكنكم وقفتم إلى جوار قائد منهزم متشدق ضيع بلده وشعبه دون قضية ودون أى مبرر».

ولست أنوى إيراد كل ما كتبته كشفا لموقف جريدة «الشعب» المخزى فى هذه الحرب التى خاضها الجيش المصرى إلى جانب الجيوش العربية الأخرى، فيمكن لمن يشاء الاطلاع عليه فى كتابى: «حرب الخليج فى الميزان التاريخى» الذى جمعت فيه مقالاتى عن هذه الحرب فى مجلة أكتوبر» وجريدة «الوفد». ولكن الذى أريد أن أقوله إن حكومة الدكتور عاطف صدقى سكتت دهرا على جريدة الشعب، وعندما نطقت نطقت كفرا، فلم يكن المطلوب هو تلك الإجراءات التعسفية ضد كتابها التى أظهرتهم فى صورة أبطال حرية الرأى! وإنما كان المطلوب هو المحاسبة التى تقوم بها الدول الديموقراطية الأصيلة لحماية الأمن والمجتمع والنظام، فى إطار القانون والدستور وحقوق الإنسان!

مطلوب ثورة في جهازنا الدبلوماسى

اكتوبر فى ١٩٩٣/٩/٥

كانت آخر مرة زرت فيها باريس فى عام ١٩٩٠ عندما اشتركت فى رحلة نظمتها إحدى شركات السياحة فى مصر. وكانت تلك أول رحلة إلى أوروبا أقوم بها من مصر، فقد تعودت أن أقوم بهذه الرحلات من لندن على إحدى شركات السياحة الإنجليزية، وهى رحلات أجوب بها أوروبا بالأوتوبيس (أو « بالكوتش» كما يطلق على الأتوبيسات بين المدن)، وغرضى من ذلك مشاهدة أوروبا عن كثب، والمرور بقراها وكفورها ونجوعها بدلا من القفز فوقها بالطائرات!

كان سفير مصر فى باريس فى ذلك الوقت هو المغفور له السفير أحمد صدقى، أحد أبرز سفراء مصر العظام. وقد وجدت مندوبه ينتظرنى فى المطار ومعه دعوة لحضور مأدبة عشاء أقامها على شرف رئيس مجلس الشيوخ

الفرنسى والدكتور بطرس بطرس غالى وزير الدولة للشئون الخارجية فى ذلك الحين، الذى كان فى باريس بالمصادفة مشتركا فى أحد المؤتمرات.

وقد شعرت بتحية السفير أحمد صدقى الرقيقة عندما قال لى إنه انتهز فرصة قدومى إلى باريس كعضو فى مجلس الشورى المصرى لأتعرف على رئيس مجلس الشيوخ الفرنسى، ولأحضر مأدبة العشاء التى أقامها على شرفه وشرف الدكتور بطرس بطرس غالى.

وقد فوجئت بالدكتور أحمد البرعى، مستشارنا الثقافى ومدير البعثة التعليمية فى باريس فى ذلك الوقت، يدعونى لإلقاء محاضرة عن «الحياة الديموقراطية والحزبية فى مصر» فى المكتب الثقافى المصرى فى الحى اللاتينى بشارع سان ميشيل، وهو المركز الذى يدين بالفضل فى إنشائه إلى الدكتور عاطف صدقى والفنان فاروق حسنى، وقد أصبح إحدى منارات باريس ومركزا من مراكز الاحتكاك الثقافى والحضارى.

وعندما حاولت الاعتذار بأنى قدمت إلى باريس فى رحلة استرواح، ألزمنى الدكتور أحمد البرعى بالاستجابة بالقول بأنه دعا إلى المحاضرة عددا من المثقفين المصريين والفرنسيين، ومنهم الأستاذ يوسف فرنسيس والأستاذ على نجم. ولم أملك إلا قبول الدعوة شاكرا، وكانت فرصة لى لمشاهدة المركز الثقافى المصرى فى باريس والاجتماع بالمثقفين المصريين.

كانت هذه آخر مرة زرت فيها باريس قبل زيارتى الأخيرة فى منتصف أغسطس. وقد اضطررت إلى التفكير فيها عندما وصلت إلى باريس لأفاجأ بعدم وجود أحد فى الانتظار، رغم أن الخارجية فى القاهرة أرسلت برقيتين فى هذا الشأن!

وكان تحليلى للأمر هو أنه إما أن البرقيتين قد ضلتا طريقهما وإما أن القوم فى باريس فى غيبوبة!

ولكنى التمست العذر بأنى وصلت باريس فى الصباح المبكر، وهو وقت ربما يكون غير مناسب لانتظار قادم من القاهرة!

وتوقعت اتصالا تليفونيا فى الفندق الذى نزلت فيه، وقد ورد اسمه فى برقية الخارجية.

على أنه عندما مرت الأيام دون أن أتلقى اتصالا من المسئولين اللذين تربطنى بهما صلة ثقافية وإعلامية ضرورية بحكم صفتى الفكرية والإعلامية، وهما المستشار الثقافى والمستشار الإعلامى، أيقنت أن القوم فى باريس فى غيبوبة بالفعل، وأن الحبل السُرى الذى كان يربطهم بالمثقفين والمفكرين والإعلاميين المصريين عند تعيينهم فى مناصبهم الدبلوماسية قد انقطع، وتاهوا فى الفضاء الفرنسى يدورون حول مصالحهم الخاصة بعيدا عن المصالح التى قدموا لتمثيلها وتوطيدها!.

والغريب أننى تلقيت اتصالا من مثقف مصرى شهير هو سعد زغلول فؤاد عندما علم بوجودى فى باريس من السفارة المصرية، ودار بيننا حديث تليفونى طويل عن الأوضاع السياسية والثقافية فى مصر، كما ترك لى السفير على ماهر مكالمة يتمنى لى فيها طيب الاقامة فى باريس، أما المسئولان الثقافى والإعلامى فكانا فى واد آخر!

وقد تذكرت ما يفعله المستشارون الثقافيون والإعلاميون للولايات المتحدة وانجلترا وإسرائيل وغيرها فى القاهرة كلما حضر إلى مصر أستاذ جامعى أو مفكر أو عضو برلمان، مهما كبر أو صغر شأنه، وما تفعله سفارات تلك الدول من إبلاغ المثقفين المصريين والأساتذة بحضورهم، وتهيئة اللقاءات معهم، وإقامة المآدب احتفالا بهم سواء في مقار العمل أو فى بيوتهم ،لتمتين العلاقات بين مواطنيهم والمثقفين والسياسيين المصريين.

وحزنت للمقارنة، وتذكرت ما يصلنى من رسائل من مصريين في بلاد العالم المختلفة عما يعانونه من معاملة سفارات مصر لهم، واحتقارها لهم، وقد نشرت بعضها القليل وأحجمت عن نشر الكثير توهما بوجود مبالغة.

وتوصلت إلى أن سفارات مصر فى الخارج، أو معظمها على الأقل، أصبحت، «كعب أخيل» الذى تطعن منه مصالح مصر، ويفقد من خلالها المصريون فى الخارج إيمانهم بوطنهم، وتنقطع صلتهم به بدلا من أن تتصل وتتوطد!

فلا أكاد أقابل مصريا فى الخارج تعرض لمشكلة أوضيم إلا وشكا لى من تجاهل سفارته له ولمصالحه، ورفضها السماع له أو التحرك للدفاع عنه، الأمر الذى يفسره الجميع فى الخارج خطأ بأنه ترجمان لضعف مصر ولسياستها وعجزها أمام الدول عن الدفاع عن مصالح رعاياها!

وهم معذرون فى ذلك ،فهم يرون مواطنى الدول الأخرى لا يكاد أحد يحك له أنفه حتى تتحرك سفارته لدى السلطات المختصة للدفاع عنه، ولكن مصالح المصريين فى الخارج تتبدد دون أن يهتم أحد فى سفارات مصر بالوقوف إلى جانبهم.

وقد روى لى طبيب مصرى أن الأجنبى حين يدخل سفارة بلده، يشعر بأنه دخل عرينه، ولكن المصرى حين يدخل سفارة مصر يشعر بأنه دخل أحد أقسام البوليس!

ومن الواضح أن أحدا فى سفارات مصر فى الخارج لم يتعلم أن أحد أسباب نشأة التمثيل الدبلوماسى الهامة بين الدول هو الدفاع عن مصالح رعاياها في الدول الأخرى. بل لقد كان ذلك هو سبب نشأة ما عرف باسم «الامتيازات الأجنبية»، التى عانت منها مصر وبلاد الدولة العثمانية، عندما أحست دول أوروبا بقوتها فى أوائل العصور الحديثة وأرادت توفير الأمن لحياة رعاياها الأوروبيين الذين يعيشون فى ولايات الدولة العثمانية ولممتلكاتهم، وضمان ظروف مناسبة لهم ولتجارتهم، وكفالة الحرية لعبادتهم الدينية ولأحوالهم الشخصية. وقد بلغت هذه الامتيازات الأجنبية من القوة أن أصبحت تضمن لرعايا الدول الأوروبية فى ولايات الدولة العثمانية معاملة أفضل من المواطنين الأصليين!

فى ذلك الحين كان قناصل هذه الدول الأوروبية فى البلاد العربية والإسلامية قد أصبحوا يمثلون قوة رهيبة إلى حد أن أصبحوا حكاما حقيقيين يترجمون قوة بلادهم، وقد أطلق على عهدهم فى مصر اسم «عهد القناصل». ولم تتخلص مصر من الامتيازات الاجنبية إلا عبر تضحيات جسيمة وبفضل نضال الوفد المصرى بزعامة مصطفى النحاس.

هذا المفهوم لتمثيل المصالح القومية فى الدول الأخرى هو الذى كان يجب أن يتلقنه السفراء والقناصل والمستشارون المصريون قبل تعيينهم فى وظائفهم، ويتلقنوا معه حقيقة دبلوماسية معروفة، وهى أن سفارة ضعيفة تعنى دولة ضعيفة! أى أن ضعف أى سفارة يعكس ضعف الدولة التى تمثلها!

وهذا ما يجعل الدول تنتقى لسفاراتها فى الخارج أفضل وأقوى العناصر، وأكثرها حرصا ووطنية وغيرة على مصالح وطنها ومواطنيها. وهو مالا يحدث فى مصر!.

فتاريخ التمثيل الدبلوماسى فى مصر قصة محزنة ومخجلة معا! فمنذ إلغاء الحماية على مصر واسترداد مصر حقها فى التمثيل الخارجى المستقل وعودة وزارة الخارجية لها، حرص الملك فؤاد ومن بعده ابنه فاروق على اعتبار الخارجية المصرية عزبة خاصة له يعين فيها محاسيبه وأنصاره! وقد جرت فى ذلك معارك حامية بينه وبين الوفد فى ذلك الحين.

وبعد قيام ثورة يوليو المجيدة ساءت الأمور كثيرا! فقد أصبحت سفارات مصر - حتى فى الدول العظمى - منفى ينفى إليها ضباط الثورة المغضوب عليهم أو المرضى عنهم، وانفصلت السفارة المصرية بذلك عن المصالح المصرية الحقيقية، وأصبحت مصالح خاصة لأصحابها ومن يعينونهم من حاشية المشير عامر! وفى مذكرات منير حافظ الكثير عما كان يجرى فى السفارات المصرية من استغلال نفوذ وتجارة و سرقات!

وقد تحسنت أوضاع الخارجية المصرية كثيرا منذ أن تخلصت من هيمنة الجيش على التعيينات فيها، وخضعت للقيادة المدنية، وتحسنت سمعة السفراء المصريين ومعاونيهم من المستشارين الثقافيين والإعلاميين والتجاريين وغيرهم، ولكن من الواضح أن الاختيار الشخصي - وليس الاختيار العلمي - هو أساس الترشيح والتعيين! الأمر الذى انعكس على ضعف سفارات مصر فى الخارج وضعف الممثلين المصريين.

فحتى الآن قلما نسمع أو نعرف عن نشاط يقوم به مستشار ثقافى مصرى فى الخارج، أو مستشار تجارى، أو مستشار إعلامى! ولا يحفظ لنا تاريخ الدبلوماسية إلا أسماء قليلة اشتهرت بفضل نشاطها، حتى وصل بعضها إلى منصب الوزارة، مثل وزير الثقافة الحالى فاروق حسنى.

وفيما عدا ذلك فمعظمهم خاملون، عاكفون على رعاية مصالحهم والارتزاق على حساب الميزانية المصرية، وقد انقطع الحبل السُرى بينهم وبين وطنهم ومواطنيهم، وهم يكرهون رؤية مصرى كراهية التحريم، ولا يتحركون لحمايته من الضيم الذى يلحق به أو الاعتداء الذى يقع عليه، تاركين ذلك لسفراء الدول الأخرى فيما يظهر! كما أن ثقافتهم محدودة للغاية، وقليل منهم من يقرأ الصحف المصرية أو يعرف كتّاب بلده! وقدطالبت كثيرا بضرورة وصول الصحف المصرية إليهم.

وهذا ما يجعلنى أذكر أسماء قليلة شاهدت عملها بنفسى، مثل الدكتور عبادة سرحان والدكتور إبراهيم فوزى والدكتور هشام مخلوف فى لندن، والدكتور أحمد البرعى فى باريس، وإسماعيل حافظ ووفاء الحديدى فى شيكاغو،وحمدى عبد الحميد فى موسكو، والدكتور محمد نعمان جلال فى الهند ونيويورك.

وما زلت أذكر كيف كان السفير على ماهر غيوراً على مصر وكرامة عضو مجلس الشورى المصرى عندما تعرضت فى مطار تونس لسوء

تفاهم منذ سنوات قلائل، فأجرى الاتصالات اللازمة التى أسفرت عن اعتذار الحكومة التونسية لما حدث لى بلسان وزير الدولة للشئون الخارجية السيد الحبيب بن يحيى فى مقر وزارة الخارجية بالقصبة.

كما شاهدت الدور العظيم الذى قام به عمرو موسى أثناء عمله سفيرا فى الهند فى الربط بين المصالح المصرية والهندية، وقوة شخصيته كسفير مصرى وطنى يعرف قيمة وأهمية بلده.

وهذا مايدعونى إلى أن أنتهز فرصة وجوده على رأس وزارة الخارجية المصرية لمطالبته بتحريك وهز هذا الجهاز المصاب بالشلل الذى يمتد فى قارات العالم أجمع، ونقله من السلبية القاتلة إلى الإيجابية، ومن العزلة إلى الاتصال، وإحياء الحبل السرى بينه وبين الوطن.

وبمعنى آخر إحداث ثورة فى الجهاز الدبلوماسى المصرى، وإنقاذه من تاريخه المتعفن الطويل، ووضعه فى خدمة مصر والمصريين، وتحويله من جهاز مكون من موظفين صغار إلى جهاز مكون من دبلوماسيين كبار يعرفون واجبهم كما يعرفه الدبلوماسيون الغربيون، الذين نراهم فى مصر كتلة لا تهدأ من النشاط الواعى.

وهذا لا يمكن أن يتحقق إذا ظل الاختيار الشخصى هو أساس الترشيح والتعيين، فكثير من المستشارين الثقافيين والإعلاميين نكرات لم يسمع أحد بهم قبل تعيينهم، ولم يرشحهم لمنصبهم نشاط ثقافى أو إعلامى مميز، ولا يكفى أن يكون المستشار الثقافى أستاذا جامعياً كل مؤهلاته أنه معرفة الوزير أو محسوبه، فهناك ألوف الأساتذة الجامعيين الذين لم يسمع بهم أحد، وتقاعدوا علميا بعد حصولهم على درجة الأستاذية، وهناك أساتذة جامعيون مثقفون ومفكرون يشعرون برسالتهم الوطنية والعلمية والفكرية نحو بلدهم. وبمعنى آخر أن مناصب الجهاز الدبلوماسى المصرى يجب أن تكف عن كونها مصدرا لخدمة ومكافأة الأقارب والمحاسيب والأصدقاء كما كان الأمر أيام الملكية والمشير عامر،

وأن تملأ بمن يستحقها على نحو ما تملأ مناصب الجهاز الدبلوماسى للدول الأخرى، التى تخضع لاختيار واختبار وانتقاء دقيق.

فإذا حدث ذلك انعكس إيجابيا على سمعة مصر ومركزها الدولى، كما أنه سوف ينعكس إيجابا أيضا على علاقة مصر ببنيها فى البلاد الأخرى، الذين فقدوا إيمانهم بوطنهم وقدرته على حمايتهم، بسبب ضعف سفاراتهم وانشغال أعضائها بمصالحهم الشخصية عن مصالح مواطنيهم!

وما حدث لى فى باريس ـ وحدث لكاتب كبير آخر فى لندن ـ هو دليل على أن الجهاز الدبلوماسى غائب عن الوعى! فبغض النظر عن كونى كاتبا وطنيا أؤثر في الرأى العام فى بلدى، فإنى أشغل مناصب رسمية كفيلة بإحداث الإفاقة اللازمة للمغيبين عن الوعى، فبالإضافة إلى أنى نائب فى مجلس الشورى. فإنى عضو المجلس الأعلى للثقافة، كما أنى عضو المجلس الأعلى للصحافة،فضلا عن إدارتى لعدد من اللجان والمراكز العلمية. وأحد هذه المناصب وحده لو توافر فى مواطن أمريكى أو انجليزى أو إسرائيلى أو غيره لتحركت له سفارته بالاستقبال اللازم وإعداد اللقاءات ولوزعت الدعوات على المفكرين والإعلاميين المصريين لإخطارهم بحضوره!

* * *

والمهم هو أننى طوال إقامتى فى باريس، كان الحزن يغلب علىّ وأنا أشاهد مئات الألوف من السياح يملؤون كل مكان فى هذه العاصمة الرائعة، ويزحمون ردهات الفنادق، وأتذكر شوارع القاهرة المقفرة من السياح وفنادقها الخالية!

فما كانت مصر الإسلامية تستحق من بنيها المسلمين هذه المعاملة حتى يضعف اقتصادها ويضعف شعبها. فى الوقت الذى يقوى اقتصاد الغرب وتقوى شعوبه، فكل ضعف فى جانب مصر والعرب والإسلام هو قوة للغرب، وكل قوة للغرب هى ضعف لمصر والعرب والإسلام.

لقد ظل الشعب المصرى سبعين عاماً تحت الاحتلال البريطانى يناضل للتخلص من قيوده الاستعمارية ، ويستخلص لنفسه إرادته وقوته ويضعها فى خدمة تقدمه ونهضته، ولكن مصر لم تكد تتخلص من الاستعمار البريطانى حتى وقعت فى قبضة الدكتاتورية الناصرية التى ألغت إرادة شعبها لحساب العسكريين، ولم تكد تتخلص من هذه الدكتاتورية حتى وقعت فى قبضة فتنة قسمت المصريين إلى مسلمين وكفار مرتدين، وهى فتنة استهلكت طاقة شعبها وحولته من طريق البناء والتعمير وتعويض ما أكله الاستعمار البريطانى والدكتاتورية، إلى طريق الصراع الداخلى الذى يعطل التقدم، ويشل الاقتصاد، ويغلق الباب أمام أبناء مصر دون اللحاق بالأمم المتقدمة التى أذاقتنا نار الاستعمار وعطلت مسيرتنا.

والمهم هو أننا انتهينا إلى مابدأنا به فى عهد الاستعمار البريطانى! مع فارق بسيط هو أننا اليوم نقوم بأنفسنا بما كان يقوم به الاستعمار من تعطيل المسيرة وتحطيم الاقتصاد المصرى، بينما الأمم من حولنا تتقدم وتسابق الريح، والدول الاستعمارية تزداد قوة وتقدما، ونزداد تخلفا وتقهقرا.

وهأنذا أغادر مصر وشوارعها وفنادقها خالية من السياح، لأصل إلى فرنسا الممتلئة شوارعها وفنادقها بالسياح من كل بلاد العالم المتقدم والنامى. وهأنذا أغادر مصر التى يتعثر اقتصادها بفضل تخريب أبنائها، لأصل إلى فرنسا التى ينمو اقتصادها بفضل تكاتف أبنائها!

الفصل الثالث

المثقفون ونظام مبارك

المثقفون المصريون فى عهد مبارك بين رجاء النقاش والدكتور جلال!

اكتوبر فى ١٩٩١/١٢/٢٢

كنت دائما على يقين بأن الكلمة أمانة اختص الله بها بعض عباده، وحرم منها البعض لأسباب تتعلق بتنوع والمواهب، واختلاف الأرزاق، وتكامل الأنشطة اللازمة لاستمرار الحياة الاقتصادية والاجتماعية.

ولأن الكلمة أمانة اختص الله بها بعض عباده، فعلى هؤلاء العباد أن يحسنوا استخدام هذه الأمانة، وألا يستعملوها إلا فيما ينفع الناس ويخدم المجتمع، لأن هذه هى الوظيفة الأساسية للكتابة، والتى يتحول العمل بها إلى عبادة لكل من يؤمن بالله، أو إلى التزام خلقى مجرد في الدول الملحدة.

وفى مصر انحرف الكثيرون بأمانة الكتابة وحولوها إلى وسيلة للارتزاق! وبذلك عزلوا الكلمة عن وظيفتها ورسالتها الإنسانية والاجتماعية،

وحولوها إلى وظيفة فردية ومصلحة خاصة، وهؤلاء هم كتاب الاثارة والموضوعات التافهة التى يسودون بها صفحات صحفهم أو كتبهم لاثبات ذاتهم دون أن تحقق أية منفعة عامة، وقد تضر بالمجتمع.

وهناك كتاب آخرون باعوا أقلامهم للشيطان، كما حدث أثناء أزمة وحرب الخليج، حين رأينا بعض الصحف المعارضة تنسى مبادىء العروبة والاسلام والقانون الدولى وميثاق جامعة الدول العربية وميثاق الأمم المتحدة، وتروج لشريعة صدام حسين، وتبشر بمبادئه، ولا تستحى من أن ترتكب ذلك تحت شعار الاسلام والعدالة الاجتماعية، وتبرير احتلال أراضى الشقيق بالقوة باسم توزيع الثروة!

على أن بعض الكتاب الآخرين، ممن يفتقرون إلى المواضيع الجادة للكتابة، ويخشون أن تنساهم الجماهير، يلجئون إلى تغطية إفلاسهم بالكتابة فى موضوعات بلا موضوعات! والتظاهر بالكتابة فى قضية دون أن تكون هناك قضية! ويضطرون في سبيل ذلك إلى اختراع موضوع وهمى أو قضية لا وجود لها أصلا، ثم يسودون عدة صفحات يتصورون أنهم يستطيعون بها خداع القراء، وينسون أن القراء أذكى منهم، سواء كانوا قراء عاديين أو قراء متخصصين. فهؤلاء القراء لديهم معيار واحد لتقييم كتابة أى كاتب، ومعرفة جديته من هزله، وهذا المعيار يتلخص فى عبارة واحدة هى: ماذا بقي من الكاتب؟ - أو بتعبير أدق: ماذا خرج به من قراءة المقال؟ فإذا كان هذا الذي خرج به من المقال يساوى صفرا، فإن الكاتب يساوى صفرا، وإذا كان يساوي واحدا صحيحا! فإن الكاتب يساوى واحداً صحيحاً!

وربما كان ما ذكرنى بالفريق الأخير تلك المعركة التى قامت بين الدكتور جلال أمين والأستاذ رجاء النقاش منذ بضعة أسابيع. فقد قرأت مقال الأستاذ رجاء النقاش، وكان يريد توصيل شيء للقارىء ، وقد قام بالتدليل على هذا الشيء ، وهو رعاية الرئيس مبارك للثقافة والمثقفين، ثم

فوجئت بالدكتور جلال أمين يهاجم ما كتبه الأستاذ رجاء النقاش ، ويصفه بأنه «هراء» ! وتشوقت لقراءة أسانيد الدكتور ، واضطررت لقراءة مقاله مرتين، عليّ أعثر على ما يريد توصيله للقارئ . وضحكت وأنا أقرأ المقال للمرة الثالثة، فقد أدركت أن الدكتور كان يريد فقط أن يثبت وجوده فى ساحة الكتابة ، وأنه انعزل كلية عن مشاكل وقضايا بلدنا حتى لم يعد أى منها يشد اهتمامه للكتابة، فوجد فى مقال الأستاذ رجاء النقاش موضوعا يعيده إلى ذاكرة القارئ!

فى ذلك الحين وددت الاشتراك في المعركة، ولكن مشاكل وقضايا جماهيرنا شغلتنى عن هذا الاشتراك، ولكن مقاله ـ مع ذلك ـ كان يلح عليّ من حين لآخر، فقد كان أنموذجا لنوع من الكتابة تصورت أن وطننا قد تخلص منها بعد أن تراكمت عليه القضايا الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التى تقدم للكاتب مددا لا ينضب من الكتابة. ولم أفهم ماذا شد الدكتور جلال أمين فى مقال للأستاذ رجاء النقاش ليحفزه على مهاجمته على هذا النحو الغريب، ويثير معه معركة بدون موجب أو داع ؟

على أنى أيقنت أن المقال يستحق المناقشة، فلا شيء أخطر على عقل الجماهير من الكلمة غير المسئولة، ولا شيء أهم من التصدى لها بالحقيقة. وهذا ما رسخ فى يقينى وأنا أعالج قضايا التاريخ، فلا شيء يستفزنى أكثر من كاتب يعالج القضايا التاريخية باستخفاف، ويتصور أن ما يسوقه من وقائع تاريخية وهمية هو مما يدخل في باب التاريخ المحقق ! ومن هنا فأنا أتصدى فى الحال لهذه الأوهام بالحقائق .

ومن المحقق أن القضايا السياسية لا تقل أهمية عن القضايا التاريخية، إذ يتوقف على صحتها صحة العقل السياسى لجماهيرنا، ويترتب على خطئها تضليل الجماهير المصرية والانحراف بها عن مسيرتها .

وبصراحة تامة فأنى لم أستطع أن أفهم تلك المبالغات التى ساقها الدكتور جلال أمين لتبرير مهاجمته لمقال الأستاذ رجاء النقاش! فلم أفهم لماذا «توجس شرا» ـ حسب تعبيره ـ بمجرد أن رأى عنوان مقال رجاء النقاش ؟ وقد كان عنوان المقال : «مبارك والمثقفون» ! فأى شىء فى هذا العنوان يدعو كاتبا مثل الدكتور جلال أمين إلى أن يتوجس شرا؟ وليس فيه ما ينبىء بأن الرئيس مبارك ينوى الزج به أو بالمثقفين فى السجون والمعتقلات، على نحو ما حدث فى ٣ ـ ٥ سبتمبر ١٩٨١ !

وحتى إذا كان العنوان يوحى بذلك، فإن قراءة الدكتور لمقال رجاء النقاش كانت كفيلة بانقشاع هذا الوهم، لأنه تحدث عن قرار مبارك التاريخى بعد توليه الحكم بالافراج عن المعتقلين . فأى شىء فى هذا الكلام ـ وهو كلام صحيح تاريخيا ـ يستفز جلال أمين لاشهار قلمه للرد على رجاء النقاش ؟ وهل كان يخفف من توجسات جلال أمين أن يكتب رجاء النقاش العكس، فيقول ان المثقفين كانوا أحرارا قبل تولى مبارك، فلما تولى الحكم اعتقلهم وزج بهم فى السجون؟

وإذا كانت كل القوى الوطنية والتقدمية قد اعتبرت هذا القرار من الرئيس مبارك انجازا وطنيا كبيرا يحسب له أمام محكمة التاريخ، فلماذا ينعزل جلال أمين عن هذه القوى ولا يحسب هذا القرار للرجل، ولا يشير إليه أية إشارة فى مقاله، كأنما كان هذا القرار أمرا منطقيا وطبيعيا، ولا يشكل مخالفة وانقضاضا على كل تقاليد ثورة يوليو المجيدة، التى دأبت على أن تكيل للقوى الوطنية الصاع صاعين، وأحيانا عشرة ومائة ! وفى عهدها كوفىء الشيوعيون على تأييدهم لها بالسجون! وكوفىء الاخوان المسلمون على مساندتهم لها بالمشانق والمعتقلات والتعذيب !

فهل ضعفت ذاكرة الدكتور جلال أمين إلى الحد الذى جعله ينكر على الرئيس مبارك إنجازه فى حقل حرية الرأى؟أو ينسى أن مقاله الذى كتبه فى جريدة الأهالى ما كان يستطيع كتابته فى عهد عبد الناصر أو

السادات إلا إذا دفع ثمنه غاليا من حريته ومن بدنه وعقله؟ وإذا كان الرئيس مبارك قد رد إلى المثقف المصرى حقه فى أن يقول كلمته حرة طليقة، حتى لو كانت ضد رئيس الجمهورية، أفلا يستحق هذا من المثقفين التقدير والاشادة، وحياتهم كلها تقوم على حرية الرأى؟ أم يترتب على ذلك أن يصاب المثقفون ـ كما وصف الدكتور جلال أمين ـ «بحالة من الاحباط والحزن لم يشهد مثلها فى حياته قط، منذ وعى على الحياة الثقافية فى مصر ، لا فى الخمسينيات والستينيات ولا حتى فى السبعينيات» !

ترى هل يقترح الدكتور جلال أمين على الرئيس مبارك، لاخراج المثقفين من هذه الحالة من الاحباط والحزن، أن يعيدهم إلى حالة السعادة والبهجة التى كانوا يعيشون فيها أيام حمزة البسيونى وصلاح نصر والسجن الحربى ومعتقل أبو زعبل وزوار الفجر ومحاكمات الدجوى وجمال سالم ـ إلى غير ذلك مما يسر الخاطر ويبهج الفكر ويشرح الصدر؟

أما كان يجب على الدكتور جلال أمين، قبل أن يكتب هذا الكلام، أن يستشير هيئة تحرير الأهالى وأعضاء حزب التجمع، ممن استمتعوا طوال الخمسينيات والستينيات والسبعينيات فى المعتقلات بتلك الحالة من السعادة والبهجة التى يفتقرون إليها فى عهد مبارك ؟

وعلى سبيل المثال، أن يسأل الدكتور رفعت السعيد عن «سنوات المرح» الخمس عشرة التى قضاها فى المعتقلات ؟

أو يسأل الدكتور عبد العظيم أنيس أن يعيره كتابه «رسائل الحب والحزن والثورة»، الذى روى فيه تجربته «السعيدة» فى المعتقل ، ومعه بعض المثقفين، «السعداء»، مثل الدكتور لويس عوض، وهم يخرجون كل مساء فى الشتاء البارد، عراة الأقدام، ليكسروا الطوب فى الجبل ؟ أويقرأ ما كتبه الدكتور فتحى عبد الفتاح فى كتابه «شيوعيون وناصريون» عن «المتعة» التى كان يشعر بها وزملاؤه فى معتقلات عبد الناصر؟ ولعله قرأ

ما كتبه مصطفى طيبة فى جزءين من كتابه : «رسائل سجين سياسى إلى حبيبته» عن «رحلته السعيدة» بين سجن مصر وليمان طره ومعتقل القلعة وسجن «جناح» وليمان أبو زعبل وسجن المحاريق بالواحات الخارجة وسجن القناطر الخيرية ؟ .

نعم، كان يجب على الدكتور جلال أمين أن يستشير هؤلاء الرفاق «السعداء» أولا، قبل أن يكتب عن «حالة الاحباط والحزن» التى يعيش فيها المثقفون المصريون فى عهد مبارك، والتى لم يشهد لها مثيلا طوال الأربعين عاما السابقة! وذلك بدلا من المرضى النفسيين الذين سألهم، والذين لا يستطيعون أن يعيشوا فى جو حرية الرأى الذى وفره لهم مبارك، وهو الجو الذى لم يسبق له مثيل إلا فى عهد سعد زغلول ومصطفى النحاس! بل إنه فى عهد الزعيمين كان القضاء يقوم بواجبه مع المثقفين المنحرفين، ولكن فى عهد مبارك لم نسمع أن مثقفا منحرفا واحدا أحيل إلى القضاء ليحاسب عن سمومه التى ينفثها على صفحات جريدته ليقرأها الجمهور المصرى!

والغريب حقا أن الدكتور جلال أمين لم يورد لنا فى مقاله مبررات «إحباط وحزن» المثقفين المصريين المزعومين الذين سألهم ! فلم يورد تصرفا واحدا من تصرفات الرئيس مبارك مع المثقفين المصريين من شأنه أن يصيبهم «بالاحباط والحزن»، حتى نشاركه «الغم» الذى امتلأ به وهو يقرأ مقال رجاء النقاش؟

فهل كان الغم الذى أصابه ناشئا عما رواه رجاء النقاش من الموقف الكريم الذى وقفه الرئيس مبارك، عندما رفع الظلم عن ابنته التى كانت تقارير الأمن تمنع تعيينها فى الجامعة، فأصدر أمره إلى وزير الداخلية زكى بدر بإزالة هذا الحاجز على الفور؟

وإذا كان هذا الموقف يملأ قلب الدكتور جلال أمين غما، فسوف يسعدنى حقا أن أزيده من هذا الغم، حين أقول له تعليق الرئيس مبارك

حين رفعت إليه هذا الأمر من خلال الصديق الدكتور مصطفى الفقى، لقد كان تعليقه: إنى أرفض أن يحرم مواطن مصرى من التعيين فى وظيفة يستحقها بسبب رأيه !

وقد كانت تلك هى المرة الأولى منذ انشاء الجامعة المصرية فى عام ١٩٠٨ التى يبطل فيها العمل بتقرير الأمن فى التعيين فى الجامعة!

وإذا كان الدكتور جلال أمين قد امتلأ غما لما سجله الأستاذ رجاء النقاش فى مقاله عن رعاية الرئيس مبارك للمثقفين، وما ضرب من الأمثلة بعلاج الدكتور يوسف إدريس والكاتب الكبير أحمد بهاء الدين والدكتور لويس عوض على نفقة الدولة، فيسرنى ثانية أن أزيده غما، فأضيف إليهم مؤخرا الكاتب أحمد عباس صالح، الذى لم يتردد الرئيس مبارك لحظة واحدة فى الأمر بعلاجه على نفقة الدولة من مرضه الخطير، وسافر لهذا الغرض إلى الولايات المتحدة .

يستطيع الدكتور جلال أمين - إذن - أن يصدق مرضاه النفسيين الذين يعيشون فى حالة من «الاحباط والحزن» لم يشاهد مثلها منذ أربعين عاما، ولكن أحدا من المثقفين فى مصر لا يستطيع تصديق هؤلاء المرضى، لأنه لا يوجد مثقف حر فى مصر يتوق إلى« الاستمتاع » مرة أخرى بسجون ومعتقلات الخمسينيات والستينيات والسبعينيات، أو يتقابل مرة ثانية مع زبانية التعذيب ! .

على أن جعبة مغالطات الدكتور جلال أمين لا تنتهى، لقد تعرض لإنجازات الرئيس مبارك - التى تحدث عنها رجاء النقاش - ساخرا ومفندا ، فلم يفعل أكثر من إثباتها ! ولم يفلح فى شىء قدرإثارة السخرية منه ومن محاولاته !

لقد تحدث رجاء النقاش عن تطهير منطقة الأهرام وتحريرها نهائيا من الاستراحات والنوادى الليلية التى كانت تهدد الآثارالتاريخية فى تلك المنطقة بالدمار، فلم ينكر جلال أمين شيئا من هذه الحقيقة، ولكنه نقل

القضية إلى ناحية أخرى، فتساءل عن عدد ما بقى من الاستراحات دون إزالة لرئاسة الجمهورية وغيرها من أصحاب النفوذ والقوة الاقتصادية، وما بنى وخصص خلال العشر سنوات الماضية من استراحات وفنادق وأراضى لأصحاب النفوذ والقوة الاقتصادية والعسكرية، وعدد الآثار التى تعرضت للاعتداء والإهمال طوال تلك الفترة ! وكنا نتوقع أن يدلل الدكتور جلال أمين على كلامه بالبيانات والإحصاءات والأسماء والوظائف، ولكننا فوجئنا به يكتفى بهذ الاتهام العائم، تاركا للقراء الكرام إثبات ما قال !

وقد تحدث رجاء النقاش عن إنجاز افتتاح دار الأوبرا فى القاهرة بعد استكمال بنائها فى سنة ١٩٨٨ ،وإذا بالدكتور يفاجئنا بأنه «ليس مقتنعا تماما بأن هذا يجب أن يكون مدعاة للفخر الشديد للرئيس مبارك»! ثم يزوح يدلل على رأيه بديماجوجية صارخة، فيزعم أن الفضل الأكبر فى ذلك «يعود للشعب المصرى، الذى أدى ذكاؤه ومثابرته وقدرته المستمرة على الابداع، وتعاقب جيل بعد جيل من المبدعين المصريين فى فنون المسرح والموسيقى والغناء - أدى إلى امتلاكه دارا للأوبرا ابتداء منذ أكثر من مائة عام، ثم إلى استمرارها وأدائها لدور يدعوإلى الفخر فى الحياة الثقافية المصرية طوال المائة سنة الماضية»، ويقول إن الفضل الذى يجب أن ينسب فقط للرئيس مبارك هو «قص شريط الافتتاح» ! .

وفى ذلك يخلط الدكتور جلال أمين لا شك بين الشعب المصرى والشعب الإيطالى ! ويتصور أن امتلاك الشعب المصرى لدار الأوبرا منذ أكثر من مائة عام، كان نتيجة لنضال وطنى خاضته جماهير العمال والفلاحين ! وهو يسخر بذلك من نفسه أكثر مما يسخر من القارىء، ويهين ذكاءه أكثر مما يهين ذكاء القارىء، ويبرهن على جهل تام بتاريخ نشأة الأوبرا المرتبطة فى ذهن الخديو إسماعيل بافتتاح قناة السويس ، وأنه لولا افتتاح قناة السويس لما أثمر نضال جماهير العمال والفلاحين المصريين من أجل امتلاك دار للأوبرا شيئا !

وحين ينسب الدكتور جلال أمين افتتاح دار الأوبرا فى مصر إلى ما أسـمـاه «إبداع االشـعب المصـرى» ! أفليس من حـقنا أن نشكك فى «مـصرية» الدكتور جـلال أمـين ؟ أو نسـخـر من فـهمـه لمجـالات الإبداع المصرى ! .

لقد أبدع الشعب المصرى حضارة بهرت العالم أجمع، ولكن هل سمع أحد عن إبداع واحد للشعب المصرى فى مجال الأوبرا ؟ وهل ظهر فى أجيال المبدعين المصريين فى فنون المسرح والموسيقى والغناء ـ الذين تحـدث عنهم جـلال أمـين ـ جـيل من الموسـيـقـيـين الأوبـرالـيـين مـثـل «فـيـردى» أو «دونيـزيتى» أو «بوتشـينى» أو «مـوزار» أو «مـاسـكانى» أو «جـلوك» أو«هنرى برسـيل»، يتيح للدكتور جلال أمين الزعم بأن افتتاح الأوبرا كـان رمـزا لإبداع الشـعب المصـرى ؟. أم أنه يريد أن يسـخـر من الشعب المصرى أو يسخر من القارئ ! أو من نفسه ؟ .

ولكن الدكتور يصف ما كتبه رجاء النقاش بأنه «هراء»، ولعله يصف مـا سـاقه من كـلام غيـر مسـئول فى مـقاله بأنه «إبداع» ! ونحن نلتـمس للدكـتـور العذر، مـا دام يعـيش فى حالة الإحـبـاط والحـزن التى لم يشـهد مثلها فى حياته قط ، ولنلتمس له من الله الشفاء ! .

محنة الدكتور جلال!

اكتوبر ١٨/٤/ ١٩٩٣

مازلت أذكر سؤالا وجهته لى فتاة منقبة فى معرض الكتاب الدولى الأخير، وكان ذلك أثناء عرض ومناقشة كتابى «تطور الحركة الوطنية فى مصر» فى برنامج: «كتب أضاءت ٢٥ عاما من المسيرة الوطنية والفكرية». فقد سألتنى: « ماهى فائدة دراسة التاريخ؟»

ولست أذكر تماما نص ردى عليها، ولكنه كان يدور حول أن الشعوب التى لا تعرف تاريخها هى شعوب فاقدة الذاكرة، لا تستطيع فهم حاضرها ولا استشراف مستقبلها، ومثلها فى ذلك مثل أى فرد يفقد ذاكرته فلا يعرف من هو، ومن هم ذووه، وأين يقطن، وفى أى زمان يعيش، إلى آخره.

كان هذا قبل أن أقرأ مقال الدكتور جلال أمين فى جريدة الأهالى يوم ١٧ مارس ١٩٩٣ تحت عنوان: « قصة العلاقة بين المثقفين والسلطة». فقد

تصورت أنى لو كنت قرأته قبل إجابتى على الفتاة المنقبة عن فائدة دراسة التاريخ، لكنت زدت الفتاة فائدة بأن ضربت لها المثل بالدكتور جلال أمين!

فهذا كاتب يكتب فى جريدة اليسار، أى جريدة أهل الفكر والمعرفة والتنظير، ولكنه لا يعرف فى تاريخ مصر المعاصر أكثر مما أعرفه أنا فى الطب والصيدلة والهندسة! وأكثر من ذلك أنه يفتى فى تاريخ مصر بما لا يمكن أن أفتى به فى هذه العلوم، ويشوه فى تاريخ مصر المعاصر بما لا أجرؤ على الإتيان بمثله فى علوم لا أعرف فيها الألف من الياء!

لقد قسم الدكتور جلال أمين تاريخ مصر المعاصر؟ من حيث موقف السلطة من المثقفين وموقف المثقفين من السلطة - إلى ثلاثة عهود: الأول، عهد عبد الناصر، والثانى، عهد السادات، والثالث، عهد مبارك

وبالنسبة لعهد عبد الناصر فقد اعتبره «أفضل العهود الثلاثة»، وبالنسبة لعهد السادات فقد ذكر أنه شهد شهر عسل استمر نحو سنتين أو ثلاث «على الأكثر»، من حرب أكتوبر ١٩٧٣ حتى ٧٦ أو ١٩٧٧. وأما بالنسبة لعهد مبارك فقد شهد أيضا - فى رأيه - شهر عسل آخر، ولكنه شهر عسل «قصير استمر - كما يقول - نحو سنتين فى أعقاب مقتل السادات ثم دخل المثقفون بعدها فترة عصيبة أخرى، مازالت - فى رأيه مستمرة حتى اليوم»!

هذه هى الإفادة التاريخية الهامة التى أضافها الدكتور جلال أمين لتاريخ مصر، وهى أن عهد عبد الناصر، من حيث علاقة السلطة بالمثقفين، هو أفضل العهود، وعهد مبارك أسوأ العهود! ففيه يعيش المثقفون فى محنة! أو على حد قوله: فى «فترة عصيبة» بدأت بعد تولى مبارك الحكم بسنتين «واستمرت إلى اليوم»، أى فترة تصل إلى عشرة أعوام!

ولما كان الدكتور جلال قد سبق له أن انفرد - دون جميع المثقفين - بابداء هذا الرأى فى جريدة الأهالى منذ عامين أو أكثر، فلعله يتضح من

ذلك أن سيادته هو الذى يعيش وحده فى محنة فى عهد مبارك! وهى محنة خاصة به، يعرف وحده أسبابها، ولا يشعر بها أحد من المثقفين!

ولست أنوى فى هذا المقال أن أناقش رأى الدكتور جلال أمين فى عهد مبارك، وإنما أنوى مناقشته فى عهد عبد الناصر، لا لسبب إلا لتسلية القراء بمعلومات الدكتور جلال التاريخية عن هذا العهد!.

وعبد الناصر هو - كما كتبت مرارا - زعيم وطنى، ترك بصمته فى تاريخ مصر بما لا يحق لمثلى أو لغيرى نكرانه، كما كان زعيما متعاطفا مع الجماهير الفقيرة، وقد عرفت مصر فى عصره الاستقلال الحقيقى المتخلص من أية سيطرة انجليزية أو إمبريالية. ولكن هذا شئ وعلاقته بالمثقفين شئ آخر!

فيستطيع الدكتور جلال أمين أن يكتب فى مناقب عبد الناصر كما يشاء، أما أن يصف عهده - من هذا الجانب - بأنه أفضل العهود الثلاثة، فهذا خطأ فادح، بل هو خطيئة يرتكبها جلال بجرأة واستخفاف شديد بعقلية القراء!

وتبلغ هذه الجرأة ذروتها حين يصف علاقة المثقفين بالثورة خلال السنتين الأوليين (٥٢ - ٥٤) بأنها كانت علاقة «شهر عسل»! وهو وصف لا يقوله خواجه يعيش على حافة المعمورة! ناهيك عن كاتب ومثقف معروف تفرد له صحيفة محترمة مثل جريدة الأهالى صفحتها الأخيرة ليكتب فيها! ولو كنت مكان رئيس التحرير الصديق حسين شعلان لما سمحت بنشره حماية للقراء من هذا التزييف الواضح للتاريخ، أو لطالبته بأن يوضح أولا لقرائه مفهومه لـ «شهر العسل»!

وقد كان فى وسعى أن أرسل للدكتور جلال كتابى: «عبد الناصر وأزمة مارس» مجانا، ليقرأه ويصحح معلوماته، لو كان لدى أدنى ثقة فى أنه من هواة قراءة التاريخ، أما وهذه الثقة منعدمة فيكفى أن أعرض من واقع الوثائق التاريخية علاقة شهر العسل التى كانت بين عبد الناصر

والمثقفين فى تلك الفترة الزمنية التى حددها، وهى السنتان الأوليان من الثورة.

لقد انقسم المثقفون المصريون فى السنتين الأوليين من الثوة، حسب الفكر السياسى والاجتماعى الذى ينتمون إليه، إلى ثلاثة أقسام: الشيوعيون، والإخوان المسلمون، والليبراليون الوفديون. فكيف كان شهر العسل الذى أعده لهم عبد الناصر فى هاتين السنتين؟.

بالنسبة للمثقفين الشيوعيين، فمن الثابت أن المنشورات التى كان يصدرها تنظيم الضباط الأحرار كانت تطبع وتوزع بأجهزة «حدتو» (التنظيم الشيوعى الذى كان يحمل اسم الحركة الديموقراطية للتحرر الوطنى) وكان هذا التنظيم يعرف بأمر قيام الثورة قبل وقوعها، وقد أصدر بيانا بتأييدها وصف فيه حركة الجيش بأنها حركة وطنية تهدف إلى الخروج من حالة التقهقر فى القضية الوطنية ومواجهة الفساد. وطالب بعودة البرلمان الوفدى المنحل إلى ممارسة عمله، والإفراج عن المسجونين والمعتقلين السياسيين، وأعداء الشعب لاستئناف الكفاح المسلح فى القناة.

أما تنظيم «الحزب الشيوعى المصرى» فكان ينشر منشورات الضباط الأحرار فى مجلته السرية «راية الشعب». وكذلك كان الحال بالنسبة لتنظيم «طليعة العمال» الذى كانت تصله منشورات الضباط الأحرار.

والآن، ماذا كان جزاء المثقفين الشيوعيين فى شهر العسل الذى أمضاه معهم عبد الناصر؟.

لقد استثناهم عبد الناصر من قرارات الإفراج التى صدرت تطبيقا للقانون رقم ٢٤١ يوم ١٦ أكتوبر ١٩٥٢، بالعفو الشامل عن الجنايات والجنح والشروع فيها التى ارتكبت لسبب أو لغرض سياسى وتكون متعلقة بالشئون الداخلية للبلاد فى المدة بين ٢٦ أغسطس ١٩٣٦ و ٢٣

يوليو ١٩٥٢! ولما رفع هؤلاء تظلماتهم إلى النائب العام، رفضت المحكمة التظلمات بحجة هزيلة هي أن الشيوعيين ليسوا سياسيين وإنما هم اقتصاديون ولا يكونون سياسيين إلا عند استيلائهم على السلطة!.

وفى يناير ١٩٥٣ حين أصدرت الثورة قرارها بحل الأحزاب، سارعت باعتقال الشيوعيين فى تنظيم «حدتو» وإغلاق صحفهم، كما شنت حملة واسعة تمخضت عن اعتقال ٤٨ شيوعيا. وفى يوليو ١٩٥٣ تشكلت محكمة عسكرية عليا للنظر فى قضيتين شيوعيتين. وفى ٣ نوفمبر ١٩٥٣ تمكنت قيادة حركة الجيش من توجيه ضربة قاصمة للجبهة الوطنية الديموقراطية المكونة من الطلبة الشيوعيين والاشتراكيين والوفديين بالقبض على المجموعة، وعلى رأسها حنفى الشريف، وأبو بكر سيف النصر، ومحمد شطا، وابراهيم يونس، وسعد كامل، ودكتور فؤاد منير. ومن قبل ذلك كان قد تم القبض على أحمد الرفاعى وكمال عبد الحليم، واستمر القبض على الشيوعيين فى القاهرة والأقاليم. وفى أوائل مارس ١٩٥٤ تم القبض على ٣٧ من الحزب الشيوعى المصرى. كما اعتقلت خلايا شيوعية فى طنطا وكفر الزيات وشبرا البلد!.

على هذا النحو كان يمضى «شهر العسل» الذى تحدث عنه الدكتور جلال بين السلطة والمثقفين اليساريين فى السنتين الأوليين من عهد عبد الناصر!

وبقى علينا أن نتحدث عن شهر العسل الآخر بين عبد الناصر والمثقفين اليمينيين الإسلاميين!

لقد كان المثقفون الإسلاميون، ممثلين فى جماعة الإخوان المسلمين، على صلة بالضباط الأحرار على نحو ما كان الشيوعيون، وكانوا مثلهم على علم بقيام الثورة قبل موعدها، وقد أعلنوا ـ مثلهم ـ تأييدهم لها فور قيامها، بل ساعدوا ضباط الثورة على ضرب الديموقراطية عن طريق الهجوم على دستور سنة ١٩٢٣، الذى أصبح فى رأيهم «لا وجود له من ناحية الواقع ولا من ناحية الفقه».

وقد خدمت الثورة الإخوان فى البداية بإعفائهم من الخضوع لقانون تصفية الأحزاب (القانون رقم ١٧٩ لسنة ١٩٥٢) ولكنها لم تلبث أن انقلبت عليهم، وأصدرت قرارا يوم ١٤ يناير ١٩٥٤ باعتبار جماعة الاخوان المسلمين حزبا سياسيا يطبق عليها أمر حل الأحزاب السياسية، وفى الوقت نفسه كانت تلقى القبض عليهم وتضعهم فى السجون، وفى ذلك يقول صالح أبو رقيق إنه فوجئ بهذا الاعتقال «حتى إننى سألت حسن العشماوى، الذى كان صديقا مقربا جدا من عبد الناصر، عما إذا كان عبد الناصر يمزح معنا مزاحا ثقيلا؟».

وقد خرج الإخوان المسلمون فى أزمة مارس من السجن، واستأنفوا نشاطهم لفترة وجيزة، ثم ساءت العلاقات بينهم وبين عبد الناصر لدرجة تتبعهم بالاعتقال حتى اضطروا إلى النزول تحت الأرض وتحول التنظيم العلنى إلى تنظيم سرى واختفى المرشد الهضيبى وأركان حربه. وهنا دبر التنظيم السرى محاولة اغتيال عبد الناصر فى ميدان المنشية فى أكتوبر ١٩٥٤، التى تلاها أكبر حملة اعتقال شهدها الإخوان المسلمون حتى ذلك الحين!

على هذا النحو سار «شهر العسل» بين عبد الناصر والمثقفين الإسلاميين فى السنتين الأوليين من الثورة اللتين تحدث عنهما الدكتور جلال. ولم يتبق من فرق المثقفين لدينا إلا المثقفون الليبراليون الذين كان الوفد يمثل قاعدتهم الرئيسية

وقد بدأ «شهر العسل» المزعوم بين الثورة وحزب الوفد مبكرا، وذلك بمحاولة ضرب أكبر مثقف ليبرالى فى تاريخ مصر، وهو مصطفى النحاس، وإبعاده عن قيادة الوفد، وإبعاد فؤاد سراج الدين ومحمود سليمان غنام، ثم حل حزب الوفد، وشن حملة اعتقال واسعة فى يناير ١٩٥٣ لزعماء الوفد وعلى رأسهم فؤاد سراج الدين وابراهيم فرج، كما اعتقلت مصطفى النحاس وعددا آخر من زعماء الوفد. ثم أفرجت عن فؤاد سراج الدين ليبقى معتقلا فى مستشفى مجدى، كما أفرجت عن

ابراهيم فرج ولكن ليبقى معتقلا فى قصر العينى، أما مصطفى النحاس فقد ضوعفت عليه الحراسة فى منزله!

وفى نفس الوقت كان المثقفون المعتقلون يستمتعون «بشهر عسل» آخر على أيدى زبانية التعذيب فى السجون والمعتقلات، الأمر الذى استفز النقابات المهنية فى أزمة مارس إلى إصدار قرارات الاحتجاج والمطالبة بإطلاق الحريات وإلغاء الأحكام العرفية وتشكيل حكومة مدنية، كما أصدرت هيئات التدريس بجامعات القاهرة وابراهيم(عين شمس) والاسكندرية قرارات وبيانات مماثلة.

وتحركت الثورة بمؤامرة إضراب العمال (٢٦ ـ ٢٨ مارس ١٩٥٤) للقضاء على حركة المثقفين الليبراليين قضاء مبرما، فحلت مجلس نقابة الصحفيين يوم ١٥ ابريل ١٩٥٤ بحجة ثبوت تقاضى اثنى عشر عضوا من أعضائه مبالغ جسيمة من المصروفات السرية! وعلى رأسهم: حسين أبو الفتح، وأبو الخير نجيب، وإحسان عبد القدوس، وفاطمة اليوسف، ومرسى الشافعى، وإبراهيم عبده، وعبد الرحمن الخميسى، ومحمد خالد، وكامل الشناوى.

وفى نفس اليوم قررت أن يحرم من حق تولى الوظائف العامة ومن كافة الحقوق السياسية وتولى مجالس إدارة النقابات والهيئات لمدة عشر سنوات، كل من سبق أن تولى الوزارة فى الفترة من ٦ فبراير ١٩٤٣ إلى ٢٣ يوليو ١٩٥٢، وبموجب هذا القرار حرم من الحقوق السياسية كل من مصطفى النحاس، وعلى زكى العرابى، وعبد السلام جمعة، ومكرم عبيد، وأحمد نجيب الهلالى، وفؤاد سراج الدين، ومصطفى نصرت، وأحمد حمزة، وعبد المجيد عبد الحق، ومحمد الوكيل، وعبد الفتاح الطويل، وعثمان محرم، ومحمد صلاح الدين، ومحمود سليمان غنام، وإبراهيم فرج، وعبد الفتاح حسن والدكتور محمد حسين هيكل، ومحمد على علوبة، وعبد المجيد إبراهيم صالح، وعلى عبد الرازق، وإبراهيم عبد الهادى، وعبد الرزاق السنهورى، وأحمد مرسى بدر، وعبد المجيد

بدر، وآخرون، وفصل من الجامعة جميع الأساتذة الذين كانوا لهم دور فى حركة المطالبة بالحريات - فى أول سابقة فى تاريخ مصر الحديث!

وعلى هذا النحو مضى «شهر العسل» بين الثورة والمثقفين الليبراليين فى السنتين الأوليين من الثورة، فإذا أضفنا إليه «شهر العسل» مع اليساريين. و «شهر العسل» الآخر مع المثقفين الإسلاميين، فإن هذا يبين فى وضوح قدرة الدكتور جلال أمين على المزاح! ولكنه مزاح ثقيل قائم على الجهل بالتاريخ، وهو أسوأ ما يصاب به مثقف يمتشق القلم ويخاطب الجماهير.

على أن جهل الدكتور جلال أمين بالتاريخ لا يقف عند هذا الحد، بل يتجاوز ذلك إلى تعليل وتفسير الأحداث! ففى نفس المقال يزعم أن اعتقالات أزمة مارس ١٩٥٤ التى سلف ذكرها إنما كانت بسبب الاعتراض على اتفاقية الجلاء!.

وفى ذلك يقول بالحرف الواحد:

حدث فى ١٩٥٤ أن وضع عبد الناصر فى السجن عددا كبيرا من كبار المثقفين وأساتذة الجامعات من اليسار والإخوان المسلمين لأنهم لم تعجبهم اتفاقية الجلاء التى وقعها فى ١٩٥٤ (!) وكانوا يرون - بحق وقتها - أنها لا تكاد تختلف عن مشروع صدقى - بيفن الذى أسقطته مظاهرات الطلبة فى ١٩٤٦، وكان المثقفون وقتها أكثر تعاطفا مع محمد نجيب، بينما كانوا لا يكادون يعرفون من هو جمال عبد الناصر».

هذا ما يقوله علامة التاريخ الدكتور جلال أمين فى تفسير اعتقال عبد الناصر كبار المثقفين وأساتذة الجامعات فهو يفسر أحداثا وقعت فى أبريل ١٩٥٤ بأحداث وقعت بعدها فى يوليو ١٩٥٤!

ذلك أنه حين اعتقل عبد الناصر كبار المثقفين وأساتذة الجامعات لم تكن اتفاقية الجلاء قد ولدت بعد، وإنما كانت فى رحم الغيب! وبالتالى كان من المستحيل على هؤلاء الاعتراض على اتفاقية لا وجود لها على

نحو يحمل عبد الناصر على اعتقالهم! فقد وقع عبد الناصر اتفاقية الجلاء مع الانجليز بالحروف الأولى فى يوم ٢٧ يوليو ١٩٥٤، وكان اعتقال المثقفين وأساتذة الجامعات قبلها فى أبريل ١٩٥٤!

وعلى هذا النحو يؤدى الجهل بالتاريخ إلى أخطاء فادحة، وأحكام باطلة، وتحليلات سطحية، وقلب للحقائق رأسا على عقب!.

وكل ذلك أمر لا خطر منه لو احتفظ الكاتب برأيه لنفسه، ولكنه يصبح خطرا محققا لو كان الكاتب يخاطب جمهورا يثق فى كلمته ورأيه وحكمه، أو إذا كان يقرأ جريدة لها موقف فكرى جدير بالاحترام، فهنا يقع القارئ فريسة تضليل تاريخى يؤثر على مواقفه السياسية والوطنية فى الحاضر وفى المستقبل.

ومن هنا كان التصدى لما كتب الدكتور جلال بخصوص عهد عبد الناصر، وبقى له فى عنقى حساب ما كتب عن عهد مبارك!

هيئة الكتاب وحماية العقل المصرى من الإرهاب!

لعلى أحد القلائل فى هذا البلد الذين يؤمنون بأن ظاهرة الإرهاب التى أخذتنا على حين غرة فى الأسابيع الأخيرة، ليست ظاهرة اجتماعية اقتصادية كما يصورها الكثيرون، وإنما هى - فقط - ظاهرة سياسية أمنية بالدرجة الأولى. ومعنى هذا الكلام هو أن ظاهرة الإرهاب لم تنبع من الأزمة الاقتصادية وما ترتب عليها من أوضاع اجتماعية تتمثل - فى جزء منها - فى البطالة التى يعانى منها الخريجون، وإنما أفرزتها قوي سياسية تتلفع بعباءة الدين الإسلامى، وتسعى لإسقاط النظام السياسى الحالى، وتستفيد من الظروف الاقتصادية والاجتماعية.

وربما كان أهم حججى فى هذا الرأى هو أن الأزمة الاقتصادية والاجتماعية تأخذ بخناق جميع الدول بدون استثناء: أى الدول الصناعية

اكتوبر فى ٢٥ ابريل ١٩٩٣

المتقدمة والدول النامية، ولكنها لم تفرز حركات إرهابية دينية كتلك التى تفشت فى مصر فى الفترة الأخيرة. وعلي سبيل المثال فإن روسيا، وهى دولة صناعية متقدمة جدا، تنتج الصواريخ والقنابل الذرية والأسلحة المعقدة، تعانى من أوضاع اقتصادية واجتماعية أسوأ منا، ومع ذلك فلا توجد فيها حركات إرهابية! وكذلك الحال بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية وانجلترا، وكلتاهما تعانيان من متاعب اقتصادية واجتماعية وبطالة وصراعات سياسية واجتماعية، ولكنهما تخلوان من الحركات الإرهابية التي تتلفع بعباءة الدين.

وربما كانت الحجة الأخرى التى أستند إليها فى هذا الرأى هى أنه لو كانت الأزمة الاقتصادية والأوضاع الاجتماعية هى سبب الظاهرة الإرهابية، لكانت هذه الحركات قد طرحت رؤيتها وحلولها الناجعة لتغيير هذه الأوضاع، وعلاج الأزمة الاقتصادية وتشغيل العاطلين من الخريجين - أى لكانت قد طرحت البديل الذى يشد إليها تأييد الجماهير.

ولكن الملاحظ أن هذه الحركات تكتفى بعملياتها الإرهابية، التى تزيد الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية سوءا، دون أن تقدم البديل!

وعلى سبيل المثال فإن العمليات التى قامت بها لضرب السياحة وحرمان الشعب المصرى من دخلها، لم تستند فيها إلى هدف آخر بديل تريد تنفيذه عند وصولها إلى الحكم، بحيث تعوض الشعب المصرى به عن هذا المصدر السياحي! كما أن موقفها العدائى المبدئى من السياحة - للأسباب الدينية التى قدمتها ونشرتها جريدة الشعب قبل بدء العمليات ضد السياح - يوضح فى جلاء أن نجاح قوى الإرهاب فى الوصول إلى الحكم لا نتيجة له سوى اختفاء هذا المصدر من مصادر الدخل إلى الأبد طول مدة وجود هذه القوى فى الحكم! بكل ما يؤدى إليه من زيادة سوء الأحوال الاقتصادية والاجتماعية!

وحتى أزيد الأمر إيضاحا فإن تاريخ الحركات الانقلابية أو الثورية قد أثبت أنها تملك برامج بديلة لتغيير الأوضاع التى انقلبت أو ثارت

عليها، لتقوم بتنفيذها عند وصولها إلى الحكم. ولو كانت الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية فى مصر هى سبب الظاهرة الإرهابية لكان لدى قوى الإرهاب ما تعلنه من هذه البرامج البديلة! ولكنها لم تفعل، وإنما تكتفى بالقيام بعملياتها الإرهابية التى تبدو بلا هدف سوى الإرهاب والتخريب.

هى - إذن - ظاهرة أمنية، لم تقم غضبا لأوضاع اقتصادية واجتماعية تسعى لأن تستبدل بها خيرا منها، وإنما لمجرد إسقاط الحكم والقفز بعد ذلك فى المجهول! وقصارى ما يمكن أن تقوم به من تغيير هو ما يقوم به نظام الحكم الحالى فى السودان أو فى إيران! فلم يدع أحد أن نظام البشير والترابى قد جلب الرخاء للسودان، أو أن نظام الحكم الخمينى فى إيران قد جلب السلام والرخاء بعد حرب دامت ثمانى سنوات أكلت الحرث والنسل، وبعد إنفاق عسكرى جبار يأكل معظم الدخل تحسبا لحرب أخرى مع النظام العراقى.

على أن التسليم بهذا الرأى، وهو أن ظاهرة الإرهاب مجرد ظاهرة سياسية أمنية، لا يعنى إغفال الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، إذ يجب ألا نغفل عن حقيقة أن الإرهاب يحاول استثمار هذه الأوضاع لتبرير عملياته، ويحاول أن يجمع حوله الساخطين الذين لا يعرفون إلى أين هم مقودون أو منقادون؟

ولا ننوى فى هذا المقال أن نتحدث عن إصلاح الأوضاع الاقتصادية، فقد تناولنا ذلك فى مقالنا فى «أكتوبر» عن «مسئولية بيع القطاع العام»، وإنما نتناول هنا حماية العقل المصرى وتحصينه ضد الاختراق الإرهابى.

وهناك فى هذا الميدان ثلاثة وزراء تقع على عاتقهم مسئولية هذه الحماية والتحصين، وهم: وزير الثقافة، ووزير التعليم، ووزير الإعلام. وسيكون حديثى فى هذا المقال عن دور الثقافة فى حماية العقل المصرى. فربما كان من الأمور الجديرة بالملاحظة فى هذا الصدد، أن وزارة الثقافة

كانت هى أولى الوزارات التى انصب عليها الهجوم منذ البداية، ووجهت الى وزيرها فاروق حسنى القذائف، وتعرض لهجوم شنيع من نفس الدوائر التى تساند الإرهاب، وهو هجوم ما زال مستمرا للآن! لقد أدركت هذه الدوائر والصحف الخطر الذى يمثله وجود وزير للثقافة مستنير، يعى أهمية دور الثقافة فى حماية العقل المصرى وضد الفكر الإرهابى، فبذلت من الجهود فى إسقاطه ما لم تبذل فى محاولة إسقاط أى وزير آخر، وقد كان الهجوم ذكيا فقد كان يتم على الدوام تحت شعارات تزعم الحفاظ على التراث والآثار والثقافة! مع أن عمل الوزير الأساسى هو خدمة التراث والآثار والثقافة.

ومن حسن الحظ أن التضليل كان واضحا أمام القيادة السياسية التى فى يدها الأمر، فأعطت من التأييد والمساندة للوزير ما مكنه من الإنجاز بأكثر مما أنجز وزير آخر منذ وقت طويل، وساعده على دعم وتشييد قلاع ثقافية تمثل الآن الخط الدفاعى الرئيسى الذى يقى مصر من السقوط فى قبضة الإرهاب.

وربما كان أهم هذه القلاع الثقافية هى هيئة الكتاب، التى شهدت تحت قيادة رئيسها المتميز الدكتور سمير سرحان تطورا ثقافيا خطيرا نقلها من مجرد هيئة لنشر الكتب الى هيئة لنشر الثقافة بمفهومها العريض، ونقل معرض الكتاب الدولى الذى تقيمه سنويا من مجرد سوق لبيع الكتب إلى مهرجان ثقافى ضخم يعج بالنشاط والحركة، ويحفل بالندوات الثقافية والعلمية واللقاءات مع كبار الأدباء والمفكرين والفنانين.

وهذا المعرض لا يكتفى رأس البلاد الرئيس محمد حسنى مبارك، بافتتاحه، وإنما يتخذه مناسبة يلتقى فيها مع المثقفين من كافة الاتجاهات الفكرية، يناقشونه ويناقشهم، ويحاورونه ويحاورهم فى كل ما يتصل بشئون البلاد الثقافية والعلمية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية، ويخالف فيه تقاليد رؤساء الدول فى السرية والكتمان فى كثير من الأمور، ويستأمن المثقفين على أسرار اتصالات وعلاقات وسياسات على نحو لا

يحدث فى أعرق البلاد ديموقراطية، وبذلك تنبنى الثقة ويتم التفاعل بين المثقفين والرئيس.

وتتمثل أهمية معرض الكتاب الدولى السنوى فى حقيقة كبيرة هى أنه يُشغل فكر الملايين من شبابنا بالثقافة الرفيعة التى تقوى مناعته ضد أفكار الإرهاب، وتشهد فيه هذه الظاهرة المتميزة فى حياتنا الثقافية، وهى امتلاء قاعات الندوات واللقاءات الفكرية والمناقشات العلمية والسياسية والنقدية بالحاضرين، هذا فضلا عن العروض السينمائية والأوركسترالية والمسرحية والأمسيات الشعرية. وتتعدد أماكن النشاط الثقافى فى سرايات المعرض المختلفة: سراى الاستثمار وسراي ألمانيا والمقهى الثقافى ومخيم الإبداع.

وقد كان لى حظ الاشتراك فى لقاءين هذا العام: أحدهما عن أول كتاب صدر لى من هيئة الكتاب منذ ربع قرن، والآخر عن جذور التطرف، وقد لاحظت ظاهرتين: الأولى امتلاء قاعة الندوات على اتساعها إلى آخرها، إلى حد وقوف الكثيرين! والثانية نوعية الحضور من الشباب المستنير المتعطش للمعرفة والتوصل إلى الحقائق.

وحتى أضرب مثالا لذلك فقد دهشت حين وصلتنى رسائل كثيرة من القاعة تتهمنى بالتحيز للإخوان المسلمين، لمجرد أنى ذكرت حقيقتين: الأولى هى أن جماعة الإخوان المسلمين لم تنشأ كجماعة متطرفة تستخدم المتفجرات والرصاص والقنابل فى نضالها، وإنما تستخدم الدعوة بالحكمة والموعظة الحسنة. والثانية أن هذه الجماعة تمثل حاليا فى السياسة المصرية جماعة الاعتدال الدينى البعيد عن التطرف والإرهاب، ومن الضروري معاملتها على هذا الأساس.

والطريف أنه حين وقع بعد ذلك الانفجار فى مركز التجارة العالمى فى نيويورك، تلقيت مكالمات تليفونية من بعض الصحف الأمريكية تسألنى عما إذا كنت أرى وجود صلة بين الشيخ عمر عبد الرحمن ومدبرى

الانفجار، وقد أنكرت وجود مثل هذه الصلة، وقلت إن الشيخ عمر عبد الرحمن مفكر ومهيج دينى ولكنه ليس قائدا للجناح العسكرى الإرهابى. وقد تصورت وقتها أنه لو استمع بعض الذين اتهمونى بالتعاطف مع الإخوان المسلمين إلى هذه الأحاديث الصحفية، فربما اتهمونى أيضا بالتعاطف مع الشيخ عمر عبد الرحمن!

والحقيقة أن من الضرورى عند التعامل مع حركة إرهابية واسعة المدى كتلك التى تشهدها بلادنا فى هذه الأيام، إدراك السلطات الأمنية الكامل لفكر فرق التيار الإسلامى المختلفة، وفرز ما هو فكر دينى بحت، وما هو فكر إرهابى يتلفع بعباءة الدين! والتفرقة بين ما هو نشاط إسلامى سلمى وماهو نشاط إسلامى جهادى يعتمد العنف وسيلته فى الوصول إلى هدفه! وإلا تحولت المواجهة إلى مواجهة فى الظلام! وفى الظلام - كما هو معروف - فإن جميع القطط تبدو سوداء!

التيار الإسلامى - إذن - جزء لا يتجزأ من التيارات الفكرية في مصر، والدولة تعترف به، وتتيح له كل الفرص للتعبير عن رأيه فى الصحف وفى الإذاعة والتليفزيون، وفى مجلس الشورى وفى مجلس الشعب، بشرط أن يعبر عن رأيه كفكر دينى محض وليس كفكر سياسى، وأن يكون هذا التعبير لخدمة الغرض الذى ظهر على يد الإخوان المسلمين فى عام ١٩٢٨ وليس فى الغرض السياسى الذى تحولت إليه جماعات التكفير.

وهذا الغرض هو الذى عبرت عنه جريدة الإخوان المسلمين في عددها الأول الذى صدر عام ١٩٣٣ بقولها إنها سوف تعمل على نشر فضائل النبوة المحمدية ومقاصدها، والآداب المنقولة عنها، والأحاديث الدالة على الأخلاق الفاضلة من الصدق والعفاف وحسن المعاشرة والإحسان إلى الجار القريب، وذكر العبادات من صلاة وزكاة وحج، وتبين للناس كيف كان آباؤنا يعملون، وكيف سادوا العالم بأخلاقهم واجتهادهم فى العلم والعمل.

أو حين كتبت تصف مبادئ الإخوان المسلمين بأنها «ترمى إلى شئ واحد، هو تكوين الخلق الإسلامى الصحيح فى الأمة تكوينا صالحا، وتعتمد فى ذلك على وسيلة واحدة هى : الحب والإخاء والتعارف التى تنتج حسن الأسوة وإصلاح النفس».

هذا ما تسمح به الدولة للتيار الإسلامى في مصر وهذا هو الغرض الذى تريد أن يوجه إليه، والذى لو كان هذا التيار قد أفلح فيه، وحصر عمله فيه، لتحول الإسلام الشكلى الحالى للشعب المصرى إلى إسلام حقيقى قوامه الدين والعمل والعلم.

ولكن من سوء الحظ أن اهتمام التيار الإسلامى تحول من الجوهر إلى الشكل، أى إلى شكل الدولة الإسلامية بدلا من جوهر الدولة الإسلامية! ونسى هذا التيار أن الدولة الإسلامية لم تقم فى التاريخ إلا بعد أن تحول مجتمع الجاهلية الكافر إلى مجتمع إسلامى مؤمن بالفعل علي يد الرسول صلوات الله وسلامه عليه وأصحابه وتابعيه، ولولا ذلك لما قامت الدولة الإسلامية! ومن هنا فإن الطريقة الوحيدة لقيام حكومة إسلامية فى عصرنا الحاضر هي البدء بتحويل الشعب المسلم اسما إلى شعب مسلم حقيقة، وهذه العملية - عملية التحويل، لا تتم بالمدافع والمتفجرات وإنما تتم بالدعوة - فإذا تم ذلك استدعى المضمون الشكل، أو اكتمل المضمون بالشكل.

والمهم هو أن مقاومة الفكر المتطرف تتم بالفكر المستنير، ومقاومة العمل المتطرف تتم بالأمن! وإذا كانت المقاومة الأمنية تتم عن طريق وزارة الداخلية، فإن المقاومة الفكرية تتم عن طريق وزارة الثقافة. ومن هنا أهمية الدور الذى تلعبه وزارة الثقافة، وتلعبه - بصفة خاصة - هيئة الكتاب ومعارضها ومهرجاناتها وندواتها فى حماية العقل المصرى من الفكر المنحرف ومن سوء الحظ أن الحكومة لم تستوعب بعد أهمية هذا الدور، بحيث تعطيه الإمكانات المادية اللازمة، مع أن النظام العراقى لصدام حسين - على سبيل المثال - كان يستوعبه تماما، ولذلك خصص له ميزانية

جبارة أتاحت لدور النشر الحكومية فى العراق إصدار ألوف الكتب والمجلات والنشرات، فى طباعات راقية وأثمان رخيصة، ومكن هذه الدور من تصدير مطبوعاتها ونشر فكر البعث فى كافة جهات العالم.

صحيح أن تطويرا هاما فى صناعة الكتاب حدث مؤخرا فى هيئة الكتاب، بإدخال أجهزة «الأبل ماكنتوش»، ولكن مطابع الهيئة تحفل حاليا بآلات طبع (ليونتيب) لم يعد لها وجود فى أية بقعة فى العالم! آلات طبع بالرصاص، وتحتل مساحات هائلة، وتستهلك نفقات باهظة فى إصلاح الأعطال المتكررة، وتمثل فاقدا كبيرا. واستبدال آلات حديثة بهذه الآلات المتهالكة، وتطوير وتدريب العمالة، يساعد هيئة الكتاب على أداء مهمتها فى حماية العقل المصرى بأكثر مما تتصور الحكومة، خصوصا مع رئيس نشط ومثقف مثل الدكتور سمير سرحان.

ويكفى أن نقول إن تخلف آلات طباعة الهيئة فى الماضى، وضآلة ميزانيتها إلى حد مخجل، هو الذى فتح الباب واسعا لبيروت لاحتلال مركز مصر فى مجال الطباعة ونشر الكتب، ونحى مصر عن مركز الصدارة! وعلى الرغم من ذلك، فبإمكانيات بدائية تقريبا أمكن للهيئة أن تحتفظ لمصر بموطئ قدم فى حقل صناعة الكتاب، وأن تقدم للقارئ المصرى عن طريق السلاسل الشهرية كتبا زهيدة الثمن بالنسبة لدور النشر الأخرى تتراوح بين جنيه واحد وستة جنيهات.

وعلي سبيل المثال، فيما يتصل بالسلسلة العلمية التي أشرف شخصيا على تحريرها فى تاريخ مصر، وهى سلسلة «تاريخ المصريين»، فقد صدر منها حتى لحظة كتابة هذا المقال ٦١ كتابا فى تاريخ مصر لكبار المؤرخين، وذلك فى خمس سنوات تقريبا!

وحتى أبين الفرق بين أسعار كتب هذه السلسلة وهذه الأسعار فى دور النشر الأخرى، فإن كتابا مثل «فتح العرب لمصر» للمؤرخ بتلر الذى ترجمه محمد فريد أبو حديد، قد تحدد ثمنه فى السلسلة بستة جنيهات

فقط للجزءين، وذلك بعد تصويب كافة أخطائه - بينما يصل ثمنه في الطبعة التي أصدرها ناشر آخر هو مدبولي إلى ٣٥ جنيها! أي بما يزيد على ثمن كتاب السلسلة بـ ٢٨ جنيها! وهذا الفرق ربح صاف للناشر الآخر لاتقابله ميزة يحصل عليها القارئ، رغم أن الطبعة التي أصدرها تخلو من فهرس للأعلام والأماكن والموضوعات وهو فهرس على جانب عظيم من الأهمية تبلغ صفحاته أكثر من ثلاثين صفحة كاملة!

والى جانب هذا الأنموذج الذي يوضح ما يمكن أن تقدمه هيئة الكتاب لتحصين العقل المصري بالثقافة الرفيعة لو توافرت لها الإمكانات المادية، سلسلة إصدارات الهيئة الأخيرة. لمواجهة الإرهاب بالتنوير والفكر المستنير، التي قدمت فيها حتى الآن خمسة عشر كتابا لرواد التنوير في مصر، بثمن للكتاب لا يتجاوز ٢٥ قرشا! ومنها: مستقبل الثقافة في مصر لطه حسين، والإسلام وأصول الحكم لعلي عبد الرازق، والإسلام بين العلم والمدنية للشيخ محمد عبده، وفلسفة ابن رشد لفرح أنطون، وتحرير المرأة لقاسم أمين.

فإذا أضفنا إلى هذه الإنجازات، المهرجانات الثقافية والفكرية التي تقيمها الهيئة في المناسبات المختلفة، أدركنا أهمية الدور الذي تلعبه في حماية العقل المصري من الانحراف الإرهابي، وما بخلنا بالمال لزيادة إمكاناتها لنشر التنوير على أوسع نطاق، وتبديد الظلام الذي يتسلل من خلاله الإرهاب.

الإرهاب الثقافى فى مجلس الشعب!

اكتوبر ٢/١ ١٩٩٤

لم أستطع أن أمنع نفسى من الاكتئاب والتشاؤم بعد مشاهدتى استجواب وزير الثقافة فى مجلس الشعب! أما الاكتئاب فللمستوى المتردى للمناقشة من ناحية اللغة والموضوع! وأما التشاؤم فهو بخصوص مستقبل الديموقراطية فى مصر!

وفيما يتصل بالمناقشة فمن المحقق أنه كان فى وسع التليفزيون المصرى حماية آذان جماهيرنا من الاستماع لألفاظ الإهانة والشتائم التى وجهت لوزير الثقافة، حتى لا تتأثر الجماهير فى مناقشاتها فيما بينها بهذه الألفاظ وهذا الأسلوب المتدهور فى الحوار. فالمفروض فى إذاعة جلسات مجلس الشعب ومجلس الشورى أنها تعلم الشعب أساليب الحوار الرفيع المستوى، وكيفية عرض القضايا

بموضوعية ودون تجاوز، لأن البرلمان فى كل بلد متمدن هو مدرسة للديمقراطية يتعلم منها أفراد الشعب كيفية الخلاف فى الرأى دون أن يفسد هذا الخلاف للود قضية!

ولكن ما جرى فى استجواب وزير الثقافة يعلم أبناء الشعب وطلبة الجامعة والمدارس الثانوية والإعدادية أسلوبا للحوار لو طبقته الجماهير فسوف تنشب المعارك بينها فى كل شارع وحارة وزقاق! إذ لن يطيق أحد ممن يخالفه فى الرأى أن يجابهه بلفظ «كذاب»، أو أنه يكذب! بل سوف يشتبك معه باليد على الفور ليعلمه اللفظ الصحيح.

فضلا عن ذلك فإن مجتمعنا الذى عاش طويلا تحت تقاليد تحثه على احترام من هم فى مقام المسئولية، أصبح يعانى مؤخرا من تدهور هذه التقاليد، حيث بات التلميذ يعتدى على أستاذه، والابن يعتدى على أبيه، ورجل الشارع يعتدى على رجل البوليس. ومن هنا كان ينبغى رد هذا المجتمع إلى تقاليده عن طريق عرض النماذج الصالحة للتحاور بين أصحاب الآراء المختلفة دون استخدام ألفاظ الإهانات والاستفزاز البالغة. ولم يكن فيما عرضه التليفزيون المصرى فى استجواب وزير الثقافة ما يخدم سلوكيات المجتمع الديموقراطى، بل كان فيه ما يؤصل التدهور الجديد الذى طرأ على الحوار بين الأفراد والجماعات.

ومن هنا فلعلى أكون محقا إذ أنا طالبت الوزير صفوت الشريف بعدم إذاعة أى بيان لنائب، سواء كان نائبا فى مجلس الشعب أو نائبا فى مجلس الشورى، إذا نزل فيه عن مستوى الحوار المطلوب! وليس معني ذلك حرمان هذا النائب من إذاعة بيانه، بل يمكن إذاعة فحوى هذا البيان مع حذف العبارات النابية. وبذلك نلزم جميع النواب باستخدام الأسلوب الصحيح للحوار من ناحية، ونذيع على الجمهور ما يتفق مع الذوق العام من الآراء والمناقشات من ناحية أخرى.

ولعله من الواضح أننى لا أبغى من ذلك حماية أى وزير من وزراء الحكومة، أو حماية رئيس الوزراء، وإنما أبغى حماية الذوق العام، وحماية المجتمع من الأساليب المتدنية للحوار.

وفى ذلك فإنى أعلم - كنائب فى مجلس الشورى - أنه يمكن مهاجمة أى وزير بأقسى وأنجع الطرق، دون حاجة لاستخدام الألفاظ المهينة، وذلك عن طريق الموضوعية والإعداد الجيد للهجوم بحشد الأدلة والوثائق الدامغة التى تدين الوزير وتدين سياساته.

وهذا هو الغرض الأساسى من الرقابة البرلمانية، وهو مراقبة السياسات، وليس توجيه الإهانات! فعن طريق مراقبة السياسات، وإدانتها تتم إدانة الوزراء، بل إسقاطهم عن كراسيهم عند اللزوم.

على أن هناك شرطا أساسيا فى الرقابة البرلمانية هو أن يكون رائدها الصالح العام وليس تصفية حسابات! وأن يكون هدفها البناء وليس الهدم، لأن غير ذلك يسلب من البرلمان ذريعته ويحوله إلى ساحة ملاكمة أو مصارعة ثيران، وهو ما لا يخدم مصالح الشعب.

ومن مزايا استهداف الصالح العام من المناقشات البرلمانية أنها تحفظ للنائب أعصابه باردة لخدمة القضية التى يطرحها، ولا تدفع به إلى الثورة والصخب بما يؤثر على عرضه، ويضعف من تأثيره .فحين تتكلم الوثائق والأدلة والبراهين فإنها تكون أقوى فعالية وتأثيرا، وحين تتكلم العواطف المنحازة فإنها تفقد التأثير المطلوب.

ولقد شعر كل من شاهد جلسات مجلس الشعب من الجماهير المصرية أنها جلسة تصفية حسابات وليست جلسة استجواب! فلم يستطع النائب المستجوب أن يثبت واقعة من وقائعه، بل فندها الوزير بسهولة، وأثبت صحة موقفه بالوثائق والأدلة، وخرج الجمهور من الجلسة الصاخبة صفر اليدين. وبذلك تحولت جلسة المناقشة إلى مظاهرة عديمة الجدوى لم تثبت شئيا إلا أن حياتنا البرلمانية الحالية هى بعيدة كل البعد عن تحقيق أهدافها وبواعثها، وبالتالى بعيدة عن تحقيق مصالح شعبنا، ففيها تسمع جعجعة ولا ترى طحنا، وهى ساحة صراع أكثر مما هى ساحة حوار!

والأسوأ من ذلك أنها لا تدفع مجتمعنا إلى الأمام. فما جرى فى مجلس الشعب فى استجواب وزير الثقافة كان أشبه بمظاهرة رجعية تريد أن تجر مجتمعنا إلى الوراء! وفيها استخدمت كل أساليب الإرهاب الفكرى ووسائل محاكم التفتيش من جانب المستجوب ومؤيديه. وكان موقف نواب الحزب الوطنى السلبى مخزيا، وكذلك موقف نواب حزب التجمع وعلى رأسهم خالد محيى الدين الذين لم يسمع لهم صوت إيجابى!

فالاستجواب كان يستهدف مسيرة الاستنارة فى بلدنا على مدى قرنين، وقد اتخذ له ذرائع وحواشى مصطنعة ثبت زيفها من بيانات الوزير، وكان من الواجب على نواب الحزب الوطنى وحزب التجمع التصدى لهذه الهجمة التترية دفاعا عن سمعة المجلس، وحتى لا يدمغه التاريخ بأنه كان يحوى فى داخله أغلبية تعبر عن رأى البديل الذى يطرح نفسه فى الشارع المصرى بالمدافع والمتفجرات، أكثر مما تعبر عن رأى النظام السياسى الذى تمثله!

فمن المحقق أن نظامنا السياسى يقوم وجوده بدرجة أساسية على قدرته على المحافظة على مسيرة الاستنارة التى خاضها شعبنا على مدى المائتى عام السابقة، حتى لا تنحدر مصر إلى ما انحدرت إليه دول أخرى فى المنطقة، لا هي حققت مجدا إسلاميا تليدا كما كانت تأمل، ولا هى لحقت بالعصر الجديد وأخذت بمتطلبات التقدم فيه! ولكن يبدو أن هذا النظام السياسى - بالمهام التى ذكرتها - يمثله شخص واحد هو الرئيس مبارك الذى يقف مساندا الاستنارة بكل قوته، بينما يدير الآخرون ظهورهم إليها أو لا يفقهون شيئا عن الرسالة التاريخية الملقاة على عاتقهم!

فمن المحزن أنه فى هذا الوقت الذى غزا الإنسان الأمريكى والأوروبى فيه الفضاء ، وأصبح فى يده كل عناصر الهيمنة على عالمنا الإسلامى، وهو الذى يصدر إلى المسلمين السلاح ليقتتلوا فيما بينهم!

ويسعى لإخضاعهم اقتصاديا وتعطيل تقدمهم، ويفرض الحصار والتجويع على بعض شعوبهم - فى هذا الوقت بالذات لا يجد فريق من نواب شعبنا من شاغل يشغل بالهم إلا لوحة عارية لآدم وحواء فى مجلة محدودة التوزيع لا يقرؤها إلا خاصة الخاصة تصدر عن هيئة الكتاب، أو بعض عبارات وصفت بأنها تخدش الحياء فى بعض الكتب، فيتصور أنها سوف تعطل تقدم شعبنا وتعود به إلى الوراء!

وبطبيعة الحال فإن هذا الفريق يعرف أنه يضلل جماهيرنا! فقد عاش مجتمعنا المصرى الإسلامى يقرأ على مدى قرون «ألف ليلة وليلة»، وفيها من الألفاظ الجنسية ما فيها، ولم تهتز قيمه، ولم يضعف دينه، ولم تنهار أخلاقه، بل كان مجتمعا جادا أكثر إسلاما وتدينا من المجتمع الحالى!

وكانت الأجيال السابقة أفضل من الأجيال الحالية التى تعيش فى هذا الجو الموبوء بالتفاهات، ولم يسيطر على تلك الأجيال المنظور الجنسى الذى تنظر به تلك العقليات إلى الثقافة، فتعمى عن رؤية ما سوى ألفاظ الجنس واللوحات الفنية العارية المعروضة فى متاحف العالم.

ونسيت هذه العقليات أن العيب ليس فى هذه اللوحات والألفاظ وإنما فى العين التى تراها بها! ففى كل أكشاك الجرائد فى الميادين العامة فى أوروبا والولايات المتحدة تعرض على واجهاتها المجلات الجنسية التى تحفل بالصور العارية ويراها الشباب من كل الأعمار، ولكن العين التى يراهابها تختلف عن عين أصدقائنا! فلا نجد شابا واقفا أمام هذه المجلات فاغراً فاه، أو يندفع فى طريق الانحلال بسببها، بل تقابل بالتجاهل من الجميع تقريبا، بينما يواصل المجتمع الغربى طريقه فى الإنتاج والتفوق وصنع أسلحة الدمار التى يزود بها المسلمين مقابل مليارات الدولارات للقتال فيما بينهم أو لحماية أنفسهم من أنفسهم! ولا ترى فى هذا المجتمع الغربى من يشعر بأن مجتمعه قد تهدد بسبب هذه الصور، لسبب بسيط هو أنه لا يملك المنظور الجنسى الذى ينظر به أصدقاؤنا لقضايا التقدم فى بلدنا!

هذا المنظور الجنسى هو الذى حجب عن عين بعض من تكلموا فى مجلس الشعب، كل إنجازات هيئة الكتاب فى مجال الثقافة الحقيقية وخدمة الفكر المصرى والإسلامى! فلم يروا إلا ما يقع فى دائرة اهتماماتهم من ألفاظ جنسية، لا سبيل إلى مقارنتها بما ورد فى ألف ليلة وليلة، أو فى أمهات الكتب العربية التى كتبها كتاب إسلاميون أكثر دينا وتدينا ولكنهم ينظرون لقضايا الثقافة بغير المنظور الجنسى الذى ينظر فيه بعض أعضاء مجلس الشعب!

وهو نفس المنظور الذى يرى به البعض فى بلادنا أوروبا والولايات المتحدة! فهو لا يرى أبدا متاحفها ومكتباتها وجامعاتها، أو مسارحها العظيمة وقاعات الموسيقى العالمية أو مصانعها، وغير ذلك من مظاهر التقدم الحقيقى، وإنما يرى فقط أحياء الدعارة، ويظن أنه رأى أوروبا وأمريكا! ومن هنا لا يرى البعض فى إنجازات هيئة الكتاب الثقافية غير ماتعلق ببضع عبارات خدشت حياءه! ولا يرى كل إنجازاتها العظيمة فى خدمة الفكر والرأى والوطنية والقومية والإسلام.

وعلى سبيل المثال لا يرى هذا البعض كتاب «كيف نحكم بالإسلام فى دولة عصرية؟» لأحمد شوقى الفنجرى، أو كتاب «من تراث الفكر السياسى فى الإسلام» لجمال بدوى، أو «جوهر الإسلام» لعبد الحليم حفنى، أو «الله والكون» لمحمد جمال الدين الفندى، أو كتابه الآخر:«الإسلام وقوانين الوجود».

كما أن هذا البعض لا يستطيع أن يرى ما نشرته الهيئة فى علوم القرآن، مثل «البيان فى غريب القرآن» لابن الانبارى، أو « أسلوب المحاورة فى القرآن الكريم» لعبد الحليم حفنى (وهو ما أنصح به هؤلاء الأعضاء الغيورين على الإسلام بقراءته لمعرفة أسلوب المحاورة الصحيح) أو كتاب «القرآن معجزة العصور» لمحمد عبد المنعم خفاجى وآخرين!

كذلك لا يستطيع هذا البعض أن يرى كتاب أمين الخولى «من هدى القرآن»، الذى يشتمل على نظرة شاملة فى تفسير القرآن تدين النظرة

الجزئية إلى كلماته وآياته. أو كتاب «الجامع لأحكام القرآن» للقرطبى، أو «لطائف الإشارات» للقشيرى، وهو أول تفسير صوفى كامل للقرآن، أو «تفسير غريب القرآن وتأويله» للنجيبى، أو كتاب «الأم» للإمام الشافعى، وهو فى سبعة مجلدات، أو «أركان الإسلام» للشيخ عبد الحليم محمود، أو «محمد رسول الحرية» لعبد الرحمن الشرقاوى!

وفى الوقت نفسه فإن هذا المنظور الجنسى يخفى إصدارات هيئة الكتاب فى علم الاجتماع والعلوم السياسية وعلوم الاقتصاد والقانون والإدارة والعلوم العسكرية والتربية والتعليم. كما يحجب إصداراتها فى الرياضيات وعلوم الفلك والفيزياء والكيمياء وعلوم الأرض، وعلوم النبات والحيوان. ويحجب أيضا إصداراتها فى فنون العمارة والنحت والرسم والزخرفة والتصوير والموسيقي والأدب والشعر، أو فى التاريخ والجغرافيا والفلسفة، فضلا عن إصداراتها البناءة للأطفال!

هذه كلها إصدارات لهيئة الكتاب لا يراها البعض من منظوره الجنسى الذى يركز على لوحة فنية عارية أو عبارات يرى أنها تخدش الحياء فيتصور أن هذا هو كل إصدار الهيئة!

وفى الوقت نفسه فإن هذا البعض لم يسمع عن سلسلة «تاريخ المصريين» التى يرأس تحريرها صاحب هذا القلم، والتى خدمت تاريخ مصر بأكثر مما خدمته سلسلة كتب صدرت فى نصف قرن على الأقل! فقد صدرت منها حتى الان فى خدمة تاريخ مصر الإسلامية وحده سبعة عشر كتابا، بالإضافة إلى أمهات الكتب المترجمة وعلى رأسها الحروب الصليبية لوليم الصورى، بالإضافة إلى عشرات الكتب فى تاريخ مصر الاجتماعى والاقتصادى والسياسى، وقد صدر منها حتى لحظة كتابة هذا المقال ٦٧ كتابا فى أقل من خمس سنوات! هذا فضلا عن سلسلة «مصر النهضة» التى صدر منها نحو ٤٠ كتابا. ومعنى ذلك أنه صدر فى تاريخ مصر وحدها عن هيئة الكتاب فى السنوات الخمس السابقة أكثر من مائة كتاب! وهو ما لا تصدره دار نشر فى أوروبا عن تاريخ بلد واحد!

وإلى جانب هذا كله سلاسل الكتب الأخرى فى التخصصات المختلفة، وعلى رأسها سلسلة الألف كتاب الثانية التى ترجمت حتى الآن أكثر من ١٢٦ كتابا من أمهات الكتب العالمية! والمجلات الأدبية والثقافية التى يكتب فيها كبار رجال الفكر المصرى والعالمى.

هذه الإنجازات الضخمة فى مجال الثقافة لا يستطيع أن يراها من لا ترى عيونهم غير بعض العبارات التى تخدش حياءهم ، واللوحات التى لا يرون فيها غير الجنس رغم أنها لم ترسم للإثارة وإنما للفن، وهى لوحات تمتلئ بها متاحف أوروبا والولايات المتحدة والعالمين الغربى والشرقى، ويقف أمامها ملايين البشر دون أن تخطر ببال أحدهم فكرة الجنس من قريب أو من بعيد، وإنما تمتلئ أعينهم بالإعجاب بالفن.

على أن هذه الهجمة الرجعية فى مجلس الشعب لا تنصب فقط على هيئة الكتاب، بل تمتد إلى مظاهر حياتنا الثقافية الأخرى! فهى تهاجم المسرح تحت أغرب الحجج! وتدين أسماء المسرحيات التى يقدمها دون فهم فحواها ومضمونها! وتصور مسرحية راقية كتبها روائى حصل على جائزة الدولة التقديرية فى العام الماضى، وهو ألفرد فرج، على أنها مسرحية هابطة لمجرد أن اسمها «عطوة أبو مطوة»! مع أنها منقولة من الأدب العالمى! وتنسى كل ما طرأ من ايجابيات على المسرح القومى الذى أصبح يشد إليه الجماهير بقضايا المجتمع التى عالجها بعين نقدية لم تتوافر له منذ انشائه!

وهذا المنظور الجنسى لا يرى فى مهرجانات السينما الهامة التى تنقل إلينا السينما العالمية إلا مهرجانات منحطة تهدم القيم الدينية لدى الشباب! إذ يتصور أصحاب هذا المنظور الجنسى أن شباب مصر من الأسكندرية إلى أسوان يقفون طوابير لمشاهدة هذه المهرجانات السينمائية ليلمحوا هذا المشهد أو ذاك! وينسون الهدف الثقافى الذى تحققه هذه المهرجانات، التى أصبحت وسيلة التبادل الفنى والثقافى فى جميع الدول.

كذلك فإن هذا المنظور الجنسى ينسى معرض الكتاب الدولى فى كل عام الذى تشترك فيه جميع الدول العربية ودول العالم، ويؤمه شباب مصر وشيوخها بالملايين، بحثا عن الثقافة والعلم، كما ينسى الندوات الثقافية والمحاضرات وألوان النشاط الثقافى الرفيع الذى يعيش فيه شبابنا ورجالنا ونساؤنا وشيوخنا على مدى أيام المعرض!

بل ينسى أصحاب المنظور الجنسى للثقافة دار الأوبرا المصرية وما يعرض فيها من ألوان الفن الرفيع والأوبرات العالمية، وما يناقش فى ندواتها من الموضوعات الثقافية الهامة! فضلا عن المعارض الفنية والمتاحف التى ترعاها وزارة الثقافة.

وينسى أصحاب المنظور الجنسى للثقافة أيضا مهرجانات السينما التسجيلية التى تسجل بالصورة والصوت مظاهر نهضتنا، وتنقل إلينا أعمال الشعوب الأخرى عن مظاهر حياتها الاقتصادية والاجتماعية.

ومن هنا يتضح للقارئ أن الهدف من المظاهرة الرجعية التى جرت فى مجلس الشعب يوم ٢٥ ديسمبر ١٩٩٣ لم يكن المقصود منها تجاوزات الوزير فاروق حسني المزعومة التى تبخرت فور إلقائه الضوء عليها، وإنما كان المستهدف هو مسيرة الاستنارة التى خاضها شعبنا على مدى قرنين، ومحاولة إعادة المجتمع المصرى إلى العصر العثمانى وإلى سيادة الخليفة العثمانى الذى هو خليفة كل المسلمين!

وقد نسى هؤلاء أنه فى ظل هذا الحكم العثمانى، وفى ظل الأوضاع الاجتماعية التى فرضها، تخلفت الأمة الإسلامية ثلاثة قرون عن ركب الحضارة، بينما كانت أوروبا النصرانية تتقدم وتحدث فيها الثورة الصناعية! وأن هذا الحكم هو الذى مهد لغزو فرنسا لمصر بحملة الجنرال بونابرت، ولم تستطع الدولة العثمانية أن تمنع هذا الغزو وتقى شعبنا المصرى شره! كما لم تستطع أن تمنع غزو فرنسا وانجلترا وإيطاليا لبقية أجزاء العالم العربى الإسلامى على طول القرن التاسع

عشر، بعد أن فقد هذا العالم إدراكه لأسباب النهضة والتقدم فى الوقت الذى أخذت أوروبا بهذه الأسباب! ومن هنا تقدمت أوروبا وتخلفنا! وسيطرت علينا ووقعنا تحت سيطرتها! واستنزفت ثرواتنا ومكناها من استنزاف هذه الثروات!

وها هو ذا فريق من نواب شعبنا فى مجلس الشعب يعيش بعقلية العصر العثمانى، وينظر إلى الأمور بمنظاره، ويريد أن تعود مصر إلى هذا العصر، ويتصور أن أسباب التقدم تكمن فى حذف لوحة عارية أو مصادرة كلمات تبدو له جارحة، بينما ترى دول أخرى فى جنوب شرق آسيا - أطلق عليها اسم «النمور الخمسة» - التقدم فى أسباب أخرى، ! - هى : مضاعفة الإنتاج، والتصدير إلى الخار ج بأكثر مما تصدره ٤٤ دولة إسلامية! تسيطر على مقدراتها عقليات لا تملك من منظور للتقدم سوى المنظور الجنسى، ولا يروعها تخلف العالم الإسلامى بقدر ما يروعها لوحة عارية فى متحف اللوفر أو فى أى متحف من متاحف العالم!

نظامنا السياسى وحصان طروادة! رد على فهمى هويدى.

أكتوبر الأحد ٣٠ يناير ١٩٩٤

مازلت أؤمن إيمانا جازما بأن خطورة معركتنا ضد الجماعات الإرهابية التى تتلفع بالدين الإسلامى الحنيف لا ترجع إلى قدرة هذه الجماعات على الاختفاء والظهور مع كل عملية إرهابية، وإنما ترجع إلى أن فكر هذه الجماعات يُدعى له على أكبر المنابر الإعلامية فى مصر!

وحتى أوضح هذا الكلام فإن هذه الجماعات تستطيع أن تقوم بعملياتها الإرهابية فى مصر على مدى ثلاثين عاما على الأقل، دون أن تشكل هذه العمليات أية خطورة على نظامنا السياسى والاجتماعى! - تماما كما أن العمليات الإرهابية التى قامت بها عصابات جيش التحرير الأيرلندى (IRA) فى لندن على مدى السنوات الطويلة الماضية لم تشكل أية خطورة على النظام السياسى والاجتماعى فى بريطانيا.

وإنما تتشكل الخطورة لو كان وراء هذه العمليات الإرهابية فكر يُدعى له وينتشر بين الجماهير تدريجيا حتى يغطى القاعدة الجماهيرية من المواطنين، فتتحول العمليات الإرهابية تدريجيا إلى حركة شعبية عارمة ـ أو إلى «ثورة شعبية» ـ حسب تعبير عبود الزمر فى خطة جماعة «الجهاد»، الأولى ـ وعندئذ يسقط النظام السياسى بصورة حتمية وينتقل إلى يد البديل الآخر الذى يطرح نفسه بعملياته الإرهابية وبفكره معا.

العمليات الإرهابية ـ إذن ـ ليست شيئا فى حد ذاته، فمهما ترتب عليها من ضحايا فلن يتجاوز عددهم ما تحدثه حوادث السيارات اليومية فى أية مدينة أو دولة. كما أن طول مدة الصراع يكون عادة فى غير صالح الجماعات الإرهابية لأنه يريق منها دماء كثيرة ويضعفها على الدوام، بينما تقوى الدولة وتشتد قبضتها على الارهابيين كما تغتفر ممارساتها القمعية تحت شعار حماية البلد من الخطر!

ولكن الخطورة الحقيقية تكمن فى الفكر! فالعمليات الإرهابية لا تغير نظاما اجتماعيا أو سياسيا، ولكن الفكر هو الذى يغير النظم الاجتماعية والسياسية. وهذا هو ما يثبته التاريخ.

فلم ينتشر الإسلام بقوة السيف، وإنما انتشر بقوة الفكر أى بقوة العقيدة، ولم يحدث أبدا أن أجبر المسلمون أهالى البلاد التى فتحوها على اعتناق الإسلام، وإنما تركوا لهم حريتهم فى اعتناق الإسلام أو البقاء على دينهم. ولم تكن الفتوح الإسلامية لإجبار الناس على اعتناق الإسلام وإنما كانت هذه الفتوح لفتح باب الحرية لهذه الشعوب لاعتناق ما تريد من دين.

ومن قبل الإسلام انتشرت المسيحية بقوة الفكر وليس بقوة السيف، حتى وجدت الإمبراطورية الرومانية نفسها تحكم شعوبا مسيحية! فاعترف الامبراطور قسطنطين بالمسيحية، وبنى مدينة القسطنطينية على شواطئ البوسفور لتكون عاصمة مسيحية، وكان ذلك بداية عصر جديد.

كذلك كان فى وسع الشيوعيين فى روسيا فى عهد لينين القيام بعمليات إرهابية ضد القيصرية إلى نهاية الدهر، دون أن تسقط هذه العمليات هذه الحكومة، ولكن الذى أسقط الحكومة القيصرية الفكر الماركسى اللينينى الذى ظلت تعتنقه الجماهير تدريجيا، حتى أصبحت قوة ضاربة ساعدت الشيوعيين على إسقاط النظام القيصرى وبناء الدولة الشيوعية.

كذلك فإن صواريخ وقنابل الولايات المتحدة الذرية والهيدروجينية لم تستطع إسقاط الاتحاد السوفيتى، بل زادته قوة، فتحول إلى قوة ذرية وأصبح يملك من الأسلحة التدميرية ما يوازن ما تملكه الولايات المتحدة، وإنما سقط الاتحاد السوفيتى بقوة الفكر ـ الفكر الرأسمالى الذى غزا الشعب السوفيتى بكل الأساليب الماهرة التى استخدمتها الإمبريالية الأمريكية، فانقلب يحطم تماثيل لينين ويسمح لفاشى كريه مثل جيرينوفسكى بالحصول على أغلبية برلمانية وتعطيل حركة التاريخ والعودة بها إلى الوراء.

الفكر ـ إذن ـ هو أكبر خطر يهدد الأنظمة السياسية الحاكمة، وليس العمليات الإرهابية التى تقوم بها جماعات أو تنظيمات معدودة! ويجب الاعتراف بهذه الحقيقة إذا أردنا أن نواجه الإرهاب مواجهة فعالة، وأن نحاصره فى الدائرة الإرهابية فلا يمتد إلى الجماهير ويتحول إلى حركة شعبية ـ أو «ثورة شعبية» حسب تعبير عبود الزمر.

وفى هذا الضوء كان انزعاجنا لما حدث فى مجلس الشعب أثناء نظر استجواب وزير الثقافة من تشويه مقصود للحقائق، واستعداء للمؤسسة الدينية، واستنفار للجماهير الإسلامية ضد أكبر مؤسسة لصناعة الفكر فى مصر وهى هيئة الكتاب، وتجاهل ما تدور به مطابعها العظيمة فى كل يوم فى خدمة علوم الدين والاقتصاد والتاريخ الوطنى والأدب والعلوم السياسية والقانون والادارة والتربية والتعليم والرياضيات والفلك والفيزياء والكيمياء والنبات والحيوان والعمارة والنحت والرسم والزخرفة

والموسيقى والجغرافيا والفلسفة ـ وانتقاء بضع عبارات رأى صاحبها أنها تخدش الحياء، وتصويرها على أنها كل إنجازات هيئة الكتاب! أو انتقاء لوحة فنية عارية فى مجلة أدبية مما تزخر به متاحف أوروبا والولايات المتحدة، ومتاحف العالمين الغربى والشرقى، وتراها شعوب العالم بمنظور الفن، وتصوير هذه اللوحة الفنية كما لو كانت خطرا يهدد جيلا بأكمله!

إلى آخر كل هذه الافتراءات التى أشعرت الرأى العام بأن الحملة ليست حملة صادقة فى حد ذاتها، ولا تستهدف المصلحة العامة، وإنما هى حملة مصطنعة مزيفة تستهدف مسيرة الاستنارة فى بلدنا، وتخدم ـ بذلك ـ نفس الأهداف مع اختلاف الأدوات والوسائل ـ وهى جر مجتمعنا إلى ظلمة العصر العثمانى التى مهدت لغزو بونابرت لمصر، وفرض أساليب حياة هذا المجتمع الذى تأخر عن أوروبا ثلاثة قرون ـ الأمر الذى جعل الرأى العام المصرى الذى شاهد المعركة التى دارت فى مجلس الشعب فى التليفزيون لايصدق تلك المحاولة الفجة لضرب مسيرة الاستنارة تحت دعاوى الغيرة على الأخلاق والدين لبضع عبارات أو لوحة فنية فى مجلة يقرؤها مئات أو ألوف، فتظهر هذه الحملة الجزع الكاذب خوفا من إفساد عشرات الملايين من شعبنا البعيدين بمشاكلهم عن هذه القضايا والنواحى الفنية والأدبية!

ومن هنا كان غضب المثقفين من كافة الاتجاهات الذين عبروا عن احتجاجهم بإصدار البيانات وكتابة المقالات لهذا الإرهاب الفكرى الذى اتخذ من مجلس الشعب ساحة له، فى الوقت الذى يمارس الإرهاب بالقنابل والمتفجرات نشاطه فى الخارج. وكتبت مقالى يوم ٢ يناير ١٩٩٤ فى مجلة «أكتوبر» تحت عنوان «الإرهاب الثقافى فى مجلس الشعب».

على أنه فى الوقت الذى كانت غضبة المثقفين المصريين تحدث أثرها فى توعية الشعب المصرى إلى الخطر الذى يدبر له من جانب المتاجرين بالدين، إذا بالسيد فهمى هويدى ينبرى لمساندة الحملة التترية التى قامت

فى مجلس الشعب، وإنقاذ زعمائها من السقوط، واظهارهم فى صورة ضحايا إرهاب فكرى يشنه الكفرة والملحدون! ويكتب فى ذلك مقالين متتابعين مليئين بالسموم والمغالطات.

ولم يكتب فهمى هويدى هذا الكلام فى جريدة مغمورة بعيدة عن التأثير فى الرأى العام، بل كتبها فى أكبر جريدة مؤثرة فى الرأى العام فى مصر، وهى جريدة «الأهرام - الأمر الذى أثار السخرية والعجب أيضا، إذ كان السؤال الذى سأله كثيرون: هل تحولت جريدة «الأهرام» إلى ناطق بلسان جماعات الإرهاب، وداعية لفكرهم، ومبشرة بدعوتهم وممهدة لقدومهم؟

وهل نلوم الجماهير إذا هى تقبلت واعتنقت الأفكار التى يسوقها فهمى هويدى وهى تنشر فى جريدة قومية تعتقد الجماهير أنها تعبر عن وجهة نظر الحكومة والنظام السياسى؟

لقد كانت طريقة فهمى هويدى فى تبرئة المتاجرين بالدين وإظهار تيار التنوير فى شكل تيار إرهابى يقوده الملحدون، هى نفس الطريقة التى يتبعها على الدوام فى كتابته، وهى المغالطات! فهو يفترى على تيار التنوير مقولات وتصرفات تدينه، ثم يأخذ فى تفنيد هذه المقولات وإدانة التصرفات! ويخرج أمام القارئ فى نهاية مقاله فى صورة المدافع عن الحق ضد الباطل، والمساند للدين ضد الكفرة والملحدين! ويكون قد شوه تيار التنوير لصالح تيار الإرهاب!

وعلى سبيل المثال فقد كان النقد الأساسى الذى وجهه كتاب التنوير لاستجواب وزير الثقافة منصبا على مبدأ الإسفاف الذى لا يليق بمناقشة فى مجلس الشعب، ولكن السيد فهمى هويدى صور هذا النقد على أنه كان منصبا على مبدأ الاستجواب وليس الإسفاف! وانطلق من ذلك إلى الدفاع عن الإسفاف بحجة أنه «مهما كان قدر الشطط فيه، يجب أن نفسح صدورنا له، إذ بمثل ذلك الحوار يتعلم الناس الكثير»!

ولم يسأل نفسه كيف يتعلم الناس من الإسفاف والتهجم والتشويه والافتراءات غير الإسفاف والتهجم والتشويه والافتراءات؟ إن الناس تتعلم من القدوة الحسنة كما تتعلم من القدوة السيئة، فهل كان فى الافتراءات التى سيقت ضد هيئة الكتاب، التى هى أكبر مؤسسة لنشر الفكر المصرى والإسلامى والعربى والعلوم والآداب ـ ما تستحق أن يتعلمها الناس ويقتدوا بها؟

وإذا كانت عين المتاجرين بالدين لم تر فى لوحة فنية عارية سوى الجنس، وعميت تماما عن رؤية الفن، مع أن اللوحة رسمت أصلا كلوحة فنية وليست لوحة جنسية لإثارة الشهوات، فكيف يدافع السيد فهمى عن أناس لا ترى فى الفن غير الجنس، ولا ترى فى الأدب غير الجنس، ولا ترى فى المسرح غير الجنس؟ ولا تلتقط أعينهم غير الجنس فى كل تراث البشرية؟

ثم يرتكب السيد فهمى هويدى خطأ بالغا يثير الرثاء حين يكتب مقالا طويلا فى جريدة الأهرام يوم ١٩٩٤/١/١٨ بعنوان «عن الدين والثقافة»، يدعو فيه إلى ضرورة ربط الفن بالدين، متصورا أن العرى فى الفن مناف للدين والأخلاق والقيم الدينية!

وينسى أنه فى قبة كنيسة « سستين Sistin» فى الفاتيكان صورة رسمها مايكل أنجلو على مدى ثمانى سنوات اسمها «يوم الحساب» تمثل البشر رجالا ونساء وهم يخرجون من القبور فى فزع لما ينتظرهم من العقاب، والمسيح قائم من على عرشه غاضبا لما ارتكبه شعبه من الخطايا. وقد صور مايكل انجلو أجسام الرجال والنساء كلها عارية، لأنه من غير المعقول أن يخرج الناس من قبورهم يوم الحساب وهم يرتدون أحدث الأزياء!

وكذلك كان الحال فى لوحة آدم وحواء التى نشرتها مجلة أدبية، فلم يكن معقولا أن يرسم الفنان حواء وهى ترتدى ملابس كريستيان ديور،

لأنها لم تكن ترتدى ملابس أصلا - مثلها مثل البشر يوم الحساب عندما يخرجون من القبور عرايا كما ولدتهم أمهاتهم.

القضية - إذن - ليست قضية ربط الفن بالدين، وإنما هى قضية ترقية المستوى لمن ينظر إلى أجسام العرايا فى لوحة يوم الحساب فى قبة كنيسة «ستين» أو فى لوحة آدم وحواء، فلا يرى غير الفن، وتغمض عيناه عن العرى والجنس. وبدون هذا الرقى الفكرى يستطيع صاحب المنظور الجنسى أن يقف فى وسط كنيسة «ستين» فى قلب الفاتيكان ويحملق فى لوحة «يوم الحساب» فى قبة الكنيسة ليشبع عينيه من العرى ويغمضها عن كل فن! وهو ما حدث تماما فى لوحة آدم وحواء عندما رفعها عضو مجلس الشعب أمام النواب ليروا فيها الشئ الوحيد الذى يراه وهو العرى والجنس، لأنه لا يستطيع أن يرى الفن!

وهكذا نرى أن المعركة تدور حاليا بين منظورين: منظور العصور الوسطى الذى ينظر إلى العالم من منظور الجنس، ومنظور العصر الحديث الذى يرى العالم من شتى جوانبه الفنية والأدبية والعلمية، الذى يرى فى المرأة الزوجة والأم والابنة والأديبة والفنانة والأستاذة الجامعية وعضو المجالس النيابية والوزيرة ورئيسة الوزراء - أى يراها فى صورتها الإنسانية الكاملة التى تخدم المجتمع وتشترك فى بنائه، ولا يحصر ذهنه فى جانب واحد منها هو جانب الجسد والجنس!

وإن نظرة واحدة منا إلى العالم توضح لنا وضع أصحاب منظور العصور الوسطى فى أدنى سلم الدول، ووضع أصحاب منظور العصر الحديث فى قمة السلم، وبمعنى أدق فإنه منذ خرجت أوروبا من ظلام العصور الوسطى ودخلت العصر الحديث ابتداء من عصر النهضة، استطاعت أن تفرض سيطرتها واستعمارها على الدول التى ظلت تعيش فى العصور الوسطى، حتى أصبحت تستعمر العالم الإسلامى من أقصاه إلى أقصاه - أى فى أفريقيا وآسيا وأوروبا.

ولكى تستديم استعمارها لهذه الشعوب الإسلامية ظلت تحتضن كل أفكار العصور الوسطى فى هذه الشعوب، وتشجعها، وتساند دعاتها وتعيِّن على رأس هذه الشعوب أكثر الحكام رجعية. ولم تنفض الشعوب الإسلامية عن نفسها نير الاستعمار الغربى المسيحى إلا بعد أن أفاقت على الأفكار الجديدة التى سببت نهضة أوروبا الاستعمارية، وظهر دعاة يرون أنه لا سبيل إلى الوصول إلى ما وصلت إليه الحضارة الغربية، إلا بالأخذ بأسباب هذه الحضارة الغربية فى مادتها وروحها. وكان هذا التيار يرى فى اليابان الحديثة أنموذجا للدولة التى استطاعت الوقوف فى وجه الغرب عندما أخذت بأسباب حضارته وتمكنت من الوقوف معه على قدم المساواة.

على أن هذا التيار ووجه بمعارضة شديدة من قوى رجعية تصورت أن الأخذ بالحضارة الغربية يعنى التخلى عن الإسلام وإلغاء الدين من الدولة! والأسوأ من ذلك بكثير أنها فهمت الإسلام بمفهوم يخدم الاستعمار، ونسيت أن هذا المفهوم لو كان يحرك الدولة الأموية لما استطاعت أن تحول البحر المتوسط بشواطئه وجزره إلى بحيرة عربية، ولما أمكن للإسلام أن ينتشر من المحيط الأطلنطى إلى بحر الصين. وهذه القوى تشد جماهيرنا إلى الوراء كلما تقدمت إلى الأمام، لأنها تبعدها عن العالم المعاصر الذى يتقدم بسرعة الصاروخ إلى الأمام، وتتجاهل عناصر التقدم من تصنيع وتكنولوجيا وإنتاج ومنافسة وتصحيح اقتصاد، ولا ترى فى عوامل التقدم سوى مفهومها المشوه المتخلف للإسلام الذى يرتبط بالمرأة والجنس، وينسى أن الإسلام بنى حضارة مجيدة كانت هى النبع الأول الذى استقت منه أوروبا حضارتها.

وفى هذا الضوء لا يستطيع كاتب مثل فهمى هويدى - وهو يرد علينا- أن يفرق بين لوحة فنية عارية وصورة فاضحة، فهو يتصور أننا ندعو إلى نشر المجلات الفاضحة حين ندافع عن لوحة فنية! ويستعين بمقال لكاتب آسيوى يهاجم فيه المجلات الفاضحة والإباحية والخلاعة

ويقول: «هذا الكلام قاله رجل بوذى لا هو أصولى ولا إرهابى ولا ضد الاستنارة والإبداع»!

وهذا الذى أورده فهمى هويدى يؤكد ما أوردناه عن المنظور الجنسى لهؤلاء القوم! فالكاتب هنا لا يستطيع أن يفرق بين صورة فاضحة فى مجلة «البلاى بوى» ولوحة «يوم الحساب» لمايكل أنجلو أو لوحة آدم وحواء. فما دام هناك عرى فهناك جنس! يتساوى فى ذلك ما يرسمه مايكل أنجلو فى قبة كنيسة ستين من عرى الخارجين من القبور يوم القيامة، وما يلتقطه مصور داعر لأجساد فتيات «البلاى بوى» العارية وغيرها من المجلات الفاضحة!

ويختم فهمى هذه المقارنة بافتراء كان يجب أن يستحى منه، فيتهم أكبر كتاب مصر ومفكريها من دعاة التنوير، بأنهم هم الذين «احتشدوا فى مظاهرة تأييد للكاتب البريطانى سلمان رشدى حين سب النبى وأهله والملائكة والدين والدنيا»! وأنهم أنفسهم «الذين احتفوا بتجريح النبى وخلفائه وصحابته فى كتب صادرة فى مصر واعتبروها من قبيل الاستنارة..» إلى آخره.

ويريد بهذا الافتراء أن يغتال كتاب التنوير، الذين وقعوا على بيان الاحتجاج على ما جرى فى مجلس الشعب، ويستبيح دماءهم، فيصورهم فى صورة من أيدوا سب النبى وأهله والملائكة والدين»! وهو يعلم أنهم لا يقلون عنه تمسكا بدينهم إن لم يكن أكثر، ويكشف بذلك عن وجهه، ويغتال بالقلم ما يعجز غيره عن اغتياله بالرصاص!

وكل ذلك يمكن فهمه من كاتب هذه هويته، ولكن الذى لا يمكن فهمه هو اتخاذ أكبر جريدة فى مصر - وهى «جريدة الأهرام» - منبرا لنشر هذا الفكر الضال، وخداع شعبنا بالأكاذيب والأباطيل بدلا من تنويره بالحقائق!

وكما قلت فى بداية هذا المقال فإن الأنظمة السياسية والاجتماعية لا تسقط بالعمليات الإرهابية، وإنما تسقط بالفكر. ومن سوء حظ نظامنا السياسى أن كثيرا من صحفنا القومية التى تقود الرأى العام أصبحت أشبه بحصان طروادة!

الفصل الرابع

التعليم والمجتمع

القـــــراءة .. لمـــــــن؟

أكتوبر فى ١٩٩١/٨/٢٥

أتابع بإعجاب - وإشفاق - جهود السيدة سوزان مبارك لتشجيع القراءة بين الأطفال والشباب، وآخر هذه الجهود دعوة «القراءة للجميع» التى عنيت بها وسائل الإعلام فى بلدنا بما تستحق من اهتمام.

ومبعث الإعجاب معروف، وليس فى حاجة إلى توضيح، فالقراءة هى المدخل الأول للثقافة، والثقافة هى المدخل الأول للتقدم.

أما الاشفاق فلأن السيدة سوزان مبارك تخوض معركة لا يتوقف الانتصار فيها عليها وحدها، وإنما على عناصر كثيرة لا تملك السيطرة عليها وتوجيهها إلى النتيجة المرجوة.

وربما كان أول هذه العناصر هى الأسرة المصرية التى تعانى من فقر ثقافى كبير، الأمر الذى ينعكس -

بالضرورة – على إقبال الطفل على القراءة أو إدباره عنها! وحين نقول إن الأسرة المصرية تعانى من فقر ثقافى، فأرجو ألا يخرج علىّ أحد الكتاب بإحصائية عن عدد الذين حصلوا على شهادات عليا ومتوسطة ليستدل منها على أن المستوى الثقافى للأسرة المصرية ارتفع عما كان عليه من قبل!

ذلك أننا يجب أن نفرق بين التعليم والثقافة، فالتعليم شيء والثقافة شيء آخر، وكثير من خريجى الجامعات ـ بل أكاد أقول : والأساتذة! ـ يفتقرون إلى الثقافة، لأن معلوماتهم تدور فى حدود ما تعلموه فى الجامعات، ولا تتعداها إلى مجالات الثقافة العديدة من فنون وآداب وفكر سياسى واقتصادى ودينى، وعلى العكس من ذلك فكثير ممن لم يكملوا تعليمهم الجامعى هم على درجة عالية من الثقافة،بل كثيرون منهم أسسوا لأنفسهم مركزا أدبيا مرموقا، والمثال على ذلك العقاد.

هؤلاء المثقفون صنعتهم الأسرة ولم يصنعهم أحد. فقد كان والدى عاملاً لم يحصل على أى شهادة دراسية ولكنه كان مثقفا كبيرا، وكان يحفظ القرآن عن ظهر قلب،كما يملك مكتبة أدبية اقترب عدد كتبها من خمسمائة كتاب، وكانت هى نواة مكتبتى التى تضاعفت عشرين ضعفا. وقد قادته الثقافة إلى موقع القيادة من الحركة النقابية، واستمر فى رئاسة النقابة أكثر من خمسة عشر عاما. ومن خلال ثقافة هذا الوالد، الذى لم يحمل أى مؤهل علمى، تعلمت الوطنية الصحيحة، والدين الصحيح، والفكر الصحيح، والصلابة فى الحق، وعلى يديه حفظت وهضمت الحديث النبوى الشريف: «من اعتمد على مال قل، وعلى إنسان ذل، وعلى عقل خل، ومن اعتمد على اللّه فلا قل ولا ذل ولا خل».

ولم يكن والدى وحده هو المثقف الوحيد فى الطبقة العاملة، فقد كان كل أصدقاء والدي في الطبقة العاملة مثقفين، وكانوا يقرأون، ويشتغلون بالحياة العامة، ويملكون المكتبات في بيوتهم، وكنت استعير منهم الكتب عند اللزوم!

وكان أحد هؤلاء الأصدقاء صوفيا وحكيما، وقد تعلمت على يديه مبدأ صوفيا اتخذته نبراسا لحياتى كلها. فقد سألنى مرة: ما هو حاصل واحد زائد واحد؟ أجبت: اثنان! ضحك وقال: هذا فى الحساب والرياضة، ولكن فى الحياة فإن حاصل واحد زائد واحد قد يساوى صفرا، أو مائة، أو مائة ألف! وقد يساوى ناقص مائة أو ألف! ثم تلا هذا البيت من الشعر :

«إذا لم يكن عون من اللّه للفتى

فأول ما يجنى عليه اجتهاده».

وقد انزعجت وسألت مستنكراً :كيف يجنى على المرء اجتهاده ؟

أجاب : نعم إذا لم يكن هناك عون من اللّه له.

ومنذ ذلك الحين أدركت حجمى الصحيح! وأيقنت أن أى اجتهاد أبذله لن يكون له قيمة إلا إذا بارك اللّه فيه، وربما ينقلب علىّ. وبدأ العمل يرتبط فى ذهنى بالدين والإيمان باللّه، ويرتبط النجاح فيه بإرادة اللّه وحده، وعرفت أن كل ما أنا مطالب به دينيا ودنيويا هو أن أعمل، وأن أبذل فى عملى كل ما أملك من اخلاص وتفان، وأترك مسألة النجاح للّه.

ولست أدرى كم أسرة فى مجتمعنا يقضى أفرادها وقتهم فى القراءة الحرة، ويشجعون أبناءهم عليها؟ أخشى أن أقول إن هناك انفصاما تاما بين التعليم والقراءة الحرة - أى بين التعليم والثقافة. فكثير من الأسر تنزعج حين «تضبط» أحد أبنائها يقرأ كتبا غير كتب المدرسة، وتحذره من ذلك تحذيرا شديدا حتى لا يتعرض للرسوب، أو على الأقل - حتى لا يحصل على درجات غير عالية.

وأذكر أننى عرضت هذه القضية منذ بضع سنوات، حين اتصلت بى تليفونيا تلميذة فى السنة الأولى الثانوية تستنجد بى من أسرتها التى تخفى عنها ما تجده فى يدها من «كتب خارجية» - أى كتب غير مدرسية

ـ لبعض المفكرين مثل أنيس منصور ونجيب محفوظ واحسان عبد القدوس، وتشتد عليها في الالحاح بأن تكرس جهودها للكتب المدرسية. وقد كتبت وقتها مقالا أنبه إلى هذه القضية الهامة قضية الثقافة والتعليم والانفصام بينهما!

وبطبيعة الحال فيجب ألا ننتظر من أسرة لا تقرأ أن تعلم ابنها القراءة! وأقصد بالقراءة هنا القراءة الحرة وليست القراءة المدرسية. وأتحدى أن يوجد في بيوت هذه الأسر غير الكتب المدرسية والملخصات – الملخصات التي تختصر عقل التلميذ بدلا من أن تنميه! وحول هذه الكتب والملخصات تدور حياة الأسرة المصريةالعقلية حتى يحصل التلميذ على الثانوية العامة ويدخل الجامعة، فيدخلها شبه أمي!

وهنا تبدأ المحنة ! لأن الأستاذ الجامعي مختلف كل الاختلاف عن المدرس في المرحلة ما قبل الجامعية. فهو ليس ملقنا وإنما هو مفكر – أو هكذا ما ينبغي أن يكون عليه – فالأستاذية غير التدريس. ويفاجأ التلميذ شبه الأمي الذي تحول إلى طالب جامعي بأنه يسمع ألغازا ومعميات وسياحة واسعة في المادة التي يدرسها، ولا يسمع شروحا مدرسية لكتب مقررة. وهو مطالب بأن يستعين بالمراجع والمصادر الخارجية العربية والأجنبية لفهم المادة التي يحاضر فيها الأستاذ، وعمل أبحاث تحت اسم «أعمال السنة» في بعض المقررات. وهو غير مؤهل أصلا لهذه النقلة الكبيرة. وتكون الصدمة كبيرة، والفشل كبيرا أيضا.

ان مثل هذا الطالب غير متعود على التفكير، وإنما على الحفظ الميكانيكي الأعمى، وترديد ما حفظه في الإمتحان، فكيف ينتقل من مرحلة اللاتفكير إلى مرحلةالتفكير؟ ومن سوء الحظ أن هذه النوعية «التي لا تفكر» من الطلاب تزداد في كل عام مع تدهورالتعليم في المرحلة ما قبل الجامعية. وهي نوعية يؤسفني أن أقول إنه لا أمل فيها لمستقبل البلاد، فهي تتعلم لا لغرض التعليم وإنما للحصول على شهادات تحصل بها على وظيفة ، أو تتباهى بها الأسرة أمام المجتمع .

وأذكر أنى سألت طلبة الليسانس بكلية التربية فى إحدى السنوات الماضية أن يقوموا بتلخيص فصل من أحد كتبي عن الفكر الليبرالى فى مصر، لتحديد مستوياتهم الثقافية، وبعد شهر قدمت إلى مكتبى طالبة وفى يدها تلخيص الفصل فى نحو ٢٥ صفحة، لمناقشتها فيما يحمله من فكر، وفيما حصلت عليه منه. وقد سعدت حين وجدتها تصف فى إحدى الصفحات أحمد لطفى السيد بأنه «كان مفكرا ليبراليا كبيرا»، وعنّ لى أن أسألها عما إذا كانت تفهم معنى «مفكر ليبرالى»، ولكنى ترددت، وبدا لى أن الطالبة كتبت ٢٥ صفحة فى الفكر الليبرالى، فكيف لا تفهم معنى «مفكر ليبرالى» ؟ ثم غامرت بإلقاء السؤال، وإذا بصدمة كبيرة تصيبنى، لأن الطالبة عجزت عن الإجابة! وسألتها: أليست هذه الصفحات كلها عن الفكر الليبرالى؟ فأجابت بالايجاب. قلت: إذن كيف لا تعرفين الفكر الليبرالى، ولا تعرفين معنى المفكر الليبرالى؟ وظهرت علي وجهها الحيرة! وأردت أن أساعدها عن طريق ذكر الفكر المناقض للفكر الليبرالى، فسألتها عما إذا كان هذا الفكر معناه الفكر الفاشى أو الماركسى! وإذا بها تزداد حيرة، ثم تتخلص منها بالوقوف موقفا وسطا، فتقول : تقريبا!

وهنا أصبت باكتئاب – اكتئاب حقيقي – وسألت نفسى: هل قصرت فى واجبى وأداء رسالتى؟ إننى على مدى بضعة أشهر، أتحدث عن الفكر الليبرالى والفكر الفاشى والفكر الماركسى والفكر الإسلامى التجديدى، فكيف لم تفهم الطالبة ما ظلت تسمعه على مدى شهور، وما أمضت ساعات وساعات فى قراءته وتلخيصه؟ مع أن التلخيص هو قمة الفهم والاستيعاب؟ وسألتها عن مهنة والدها؟ فأجابت بأنه عسكرى بوليس. وفهمت منها أن الأسرة لا تقرأ، وأنها لم تقدم لها غير الكتب المدرسية وحدها، ولم تشجعها على شىء أكثر من استذكار هذه الكتب لتحصل على الشهادة وترفع رأس الأسرة عالياً !

ويقدر ما غضبت من الطالبة فقد أشفقت عليها، فهى نمت فى أرض قاحلة. ومثل هذه الأرض لا تستطيع أن تنبت ثمرة، وإنما تنبت الصبّار،

والمشكلة هى أن هذه الطالبة سوف تتخرج لتكون مدرسة تعلم الأجيال، ولن تعلمهم سوى الكتب المدرسية والملخصات، وتطبعهم بفكرها الضحل.

وهذه هى الحلقة المفرغة التى تغيب منها الثقافة الحقيقية، وتختفى منها القراءة الحرة المنبثقة من فضول ورغبة وحب للإطلاع، ولا يبقى فيها سوى الكتب المدرسية الكريهة والامتحانات البغيضة. ولا أمل فى كسر هذه الحلقة، فالأسرة المفتقرة إلى الثقافة تزداد افتقارا مع جلوسها معظم أوقات النهار والليل أمام المسلسلات التليفزيونية الرتيبة البطيئة الإيقاع، ومع الأفلام القديمة والجديدة التى لا تقدم جديدا، وأيضا مع ابتعاد هذه الأسرة عن الموضوعات الرفيعة المستوى التى يقدمها التليفزيون، وتجنبها الثقافة كما يتجنب السليم الأجرب!

وبذلك يتحول التليفزيون من وسيلة للثقافة إلى وسيلة لحرمان الأسرة من الثقافة ! ففى الماضى، وفى عصر ما قبل التليفزيون، كانت القراءة هى الوسيلة الوحيدة للمعرفة، وهى الوسيلة الوحيدة للإطلاع على الأدب، فحين كنت صغيرا كنت أقرأ الروايات العالمية مترجمة، إذ لم يكن أمامى تليفزيون أقضى ساعات فراغى أمامه فى مشاهدة الأفلام، ومن خلال قراءة الروايات العالمية تمكن حب القراءة من نفسى، وانتقلت إلى قراءة الكتب الأدبية والتاريخية وغيرها، وانفتح الطريق أمامى إلى الثقافة العالمية والمحلية. واليوم من يستطيع أن يقتلع طفلا أو شابا من أمام التليفزيون، ويقنعه بقراءة كتاب إلا إذا كان هذا الكتاب مقررا عليه فى المدرسة أو الجامعة وكان عليه أن يؤدى الامتحان فيه؟

وهكذا ينحصر حب القراءة والمعرفة فى الأسر التى تقرأ عادة، ويمضى أفرادها جزءا كبيرا من وقتهم فى القراءة. وهذا ما نراه فى أوروبا والغرب عامة، حيث ترى كل فتاة أو سيدة فى مركبات النقل العام وفى محطات الأوتوبيس والمترو وفى يدها كتاب من كتب الجيب (Paper back) تلتهم صفحاته، أو تحمل فى يدها الجريدة اليومية وهى تتصفحها وتقرأ ما يهمها منها من موضوعات. وأشهد أنى لم أر فى حياتى فتاة

مصرية أو سيدة تفعل ذلك، ربما لأن وسائل المواصلات عندنا من الزحام بحيث تفقد المرء الأمل فى القراءة داخلها، وربما لأن من يقرأن يملكن عرباتهن الخاصة!

وهكذا يبقى أساس المشكلة، وهو الأسرة المصرية! ومن هنا يجب أن تتجه الجهود لاقناعها بتشجيع أبنائها على قراءة الكتب غير المقررة لكبار الكتاب والمفكرين، دون أن تخشى من أن تؤدى هذه القراءة إلى رسوب الأولاد فى الامتحان، وبحيث تفهم أن العكس هو الذى سيحدث، وهو أن القراءة الحرة سوف تنمى ملكات الإبن العقلية بما يجعله يهضم بسهولة المقررات ويجعل نجاحه في الامتحان أمرا سهلا.

ويمكن أن يلعب التليفزيون دورا كبيرا فى تغيير هذا السلوك بما يملك من إمكانات إعلامية، كما يفعل مع مشكلة تحديد النسل. فمحاربة الجهل تستحق من العناية ما تستحقه حملة تحديد النسل، وبطبيعة الحال فلا أمل عندى فى تشجيع الأسرة ذاتها - أعنى الأب والأم - على القراءة، فحب القراءة ينشأ مع المرء فى الصغر، وينمو معه، ولكن الأمل فى تعليم الأب والأم الطرق السليمة لتشجيع الطفل على القراءة، وإزالة الحاجز الصخرى القائم حاليا بين التعليم المدرسى والثقافة، هو الأمل الوحيد الباقى.

ولعلى قدمت أنموذجا لذلك فى حديث فى التليفزيون المصرى أجرته معى المذيعة منى عبد الوهاب، فقد رويت لها أنى علمت ابنى القراءة فى جريدة الأهرام وليس فى الكتب المدرسية، لكى يعرف أن القراءة وسيلة لمعرفة ما يدور فى الحياة وفى العالم، وليست مجرد وسيلة لقراءة الكتب المدرسية والنجاح في الامتحان. وبطبيعة الحال فلم أعلمه القراءة فى مقالات المرحوم لويس عوض أو نجيب محفوظ، وإنما فى الرسوم الكاريكاتيرية للمرحوم صلاح جاهين، فالطفل يكون عادة مشتاقا لقراءة ما يدور على لسان شخصيات الكاريكاتير. واليوم يوجد رسامو كاريكاتير مبدعون تتسم رسومهم الكاريكاتيرية بالطرافة والجاذبية، وعلى

رأسهم مصطفى حسين، الذى يمكن أن تكون رسومه حافزا للأطفال على القراءة، ومعرفة ما يدور فى مصر من أحوال، وربطهم بالحياة العامة - وتلك هى الثقافة.

والمهم هو أن ندرك جيدا أن الأسرة هى الأساس، وأنه بدون تغيير سلوك الأسرة مع أبنائها فلا أمل فى إزالة الحاجز بين التعليم والثقافة، أو ربط المدرسة بالحياة العامة. ولكن هذا يتطلب تغييرا فى المناهج الدراسية يسمح للتلميذ بمزيد من الوقت للقراءة الحرة، ويجعل القراءة الحرة جزءا من تقدير التلميذ وتقييمه فى الامتحانات الفصلية ونهاية العام.

وفى الوقت نفسه فإن الكتب المدرسية المليئة بحشو كلامى وانشائى فارغ يجب أن تُنقى من هذا الحشو الذى يضيع فيه الثمين وسط الرخيص! فمن المحقق أن معظم هذه الكتب لا يستطيع مؤلفوها توصيل معلوماتهم إلى الطالب من أقصر السبل وأيسرها، الأمر الذى يتيح الفرصة فسيحة أمام تجار الملخصات لتنقية الكتب مما بها من حشو فارغ، وتركيز المعلومات ليحفظها التلميذ ويجيب بها فى الامتحان.

وفى رأيى أن التلميذ فى المرحلة قبل الجامعية يحتاج إلى معلومات أساسية يجب أن يتعلمها فى تلك المرحلة من العمر والدراسة، وإلى ثقافة عامة يحصل عليها من الكتب الخارجية والقراءة الحرة. ونحن بهذه الكتب المليئة بالحشو نصادر وقت التلميذ الذى يجب أن يمضيه فى القراءة الحرة، ونغرقه فى دوامة استخلاص المعلومات الأساسية من ركام الحشو الفارغ، وتكون النتيجة أنه لا يفرق بين المعلومة الأساسية والحشو، وقد يثبت الحشو في ذهنه على حساب الأساسيات!

وأعتقد أن الأسرة المتوسطة التعليم تستطيع مساعدة أبنائها على استذكار المعلومات الأساسية إذا كانت مركزة، ولكنها لا تستطيع إسداء هذه المعونة إذا كانت هذه المعلومات داخل حشو وتطويل ممل يحتاج إلى

خبرة لاستخلاصها. وفى الوقت نفسه حين تعلم الأسرة أن القراءة الحرة جزء لا يتجزأ من تقييم التلميذ وتقدير درجاته فى امتحانات المدرسة، فلن تصادر حريته فى الاقبال على هذه القراءة.

ومن سوء الحظ أن الكثيرين من الأساتذة الذين تقرر كتبهم فى المدارس ليست لديهم أدنى خبرة أو علم بمخاطبة التلميذ فى المرحلة الدراسية التى يخاطبونه فيها، وأكثر من ذلك أنهم لا يعرفون أولويات تقديم المعلومات، لأن سلم الأولويات غير موجود أصلا بواسطة لجنة عالية المستوى تضع الخطة وتراقب تنفيذها، وهو أمر يجب تلافيه إذا أردنا أن نصلح من هذا التعليم الذى يتدهور عاما بعد عام.

ولن أتعرض فى هذا المقال للمدرس، فهذا موضوع يختص بأمراض كليات التربية المستعصية، التى يجب تغيير نظمها تغييرا شاملا، وهو أمريستحق معالجة خاصة.

الجامعة الأهلية واستقلال الجامعة !

اكتوبر فى ١٩٩٢/٣/١

بعد أن تعثر مشروع الجامعة الأهلية طويلا، لم ير الرئيس محمد حسنى مبارك بدا من التقدم لدفع عجلة هذا المشروع حتى لا يدخل فى زوايا النسيان، فعقد اجتماعه المعروف يوم ١٧ فبراير مع رؤساء مجلسى الشعب والشورى ووزراء التعليم والتنمية الإدارية والإسكان، ليضع المشروع على العتبة الأولى فى سلم التنفيذ.

ومع ذلك فلم يفطن أحد للمفارقة الكامنة وراء تولى رئيس الدولة شخصيا قيادة هذا العمل. فالمفروض أن هذه الجامعة ـ بحكم اسمها المعلن ـ جامعة أهلية ! فكيف يدفع عجلتها أكبر شخصية رسمية فى هذا البلد، وهو رئيس الجمهورية؟ وكيف تقود الحكومة بإنشائها وتحديد إطارها وأهدافها وتخصصاتها، بكل ما يعنيه ذلك من أن الجامعة الأهلية إنما هى فى

حقيقتها جامعة رسمية وليست أهلية ! وأنها جامعة «مكملة» للجامعات الموجودة. وهو ما يعترف به الأستاذ الدكتور حسين كامل بهاء الدين - وهو من أحسن وزراء التعليم الذين تولوا هذه الوزارة - الذى يذهب إلى حد القول بأن الوزارة سوف توفر الضمانات التى تجعل هذه الجامعة «مكملة» للجامعات الموجودة.

وإذا كانت هذه «الجامعة الأهلية» - فى حقيقتها - ليست جامعة أهلية، وإنما هى جامعة حكومية، تنشئها الدولة، وتحدد إطارها وفلسفتها وتخصصاتها ودورها الحضارى، فما معنى إطلاق اسم «جامعة أهلية» عليها؟ .

واضح أن الدولة تخشى - فيما يبدو - أن يقال عنها إنها تنشىء جامعات بمصاريف، وبمساهمة من الشعب، بعد كل ما أنشأت من جامعات على مدى نصف القرن الماضى، ولذلك تحاول التمييز بين ما أنشأت من جامعات مجانية وهذه الجامعة الجديدة ! - أو أنه نظرا لأن تبرعات شعبية قد جمعت لهذه الجامعة، فإن الدولة تخشى أن تقدمها للشعب فى شكل جامعة حكومية ! .

وليس فى هذين السببين ما يبرر هذه الخشية، أولا، لأنه ليس مطلوبا من الدولة، بعد كل ما أنشأت من جامعات على مساحة القطر المصرى كله، من الاسكندرية فى الشمال إلى أسوان فى أقصى الجنوب، أن تنشىء جامعات أخرى، تتحمل أعباء إنشائها كاملة.

لقد أنشأت الدولة هذه الجامعات فى غالبيتها العظمى، عندما كانت تسيطر على وسائل الإنتاج سيطرة شبه كاملة، وكانت فى طريقها لتصفية القطاع الخاص تصفية نهائية، وصادرت فى سبيل ذلك الثروات، وأممت المصانع والأراضى والمتاجر الكبرى، ولم تسمح بتكوين ثروات جديدة وقيام رأسمالية مصرية ذات أهمية.

ومن هنا كان إنشاء الدولة هذه الجامعات فى طنطا والمنصورة والزقازيق وحلوان والمنيا والمنوفية وقناة السويس، إلى جانب جامعات

القاهرة والاسكندرية وعين شمس وأسيوط ـ أمرا مفهوما، وواجبا مفروضا عليها بكل المعايير الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. إذ لم يكن هناك فى الساحة التعليمية غيرها يستطيع ذلك، فإذا قصرت فى ذلك ارتكبت جريمة كبرى فى حق التقدم الحضارى فى هذا البلد.

وقد اختلف هذا الآن كل الاختلاف. فلم تعد الدولة تسعى إلى تصفية الرأسمالية المصرية كما كان الحال من قبل، بل أفسحت المجال لنموها وتوسعها وسيطرتها على جزء عظيم من وسائل الإنتاج، وأخذت سيطرتها على وسائل الإنتاج ـ بالتالى ـ تنكمش بشكل مضطرد، وبرزت إلى جانب ثروة الدولة ثروات هائلة للأفراد والشركات الخاصة لم يكن أحد يحلم بحجمها فى الستينيات !.

وفى الوقت نفسه حدث تحول اجتماعى خطير. فكثير من الفئات الشعبية التى كانت تعيش عند حد الكفاف فى الستينيات، قفزت فى سلم الثراء إلى حد غير مسبوق فى طول التاريخ المصرى وعرضه، وأعنى بها الفئات التى تنتمى إلى البورجوازية الصغيرة (أو الطبقة الوسطى) من الحرفيين والتجار الصغار، فضلا عن المهنيين من الأطباء والمهندسين والمحاسبين وغيرهم، وانحسرت دائرة الفقر لتتركز فى موظفى الدولة بصفة رئيسية، الذين تحاول الدولة بكل مشقة مساعدتهم على اللحاق بمستوى المعيشة المرتفع، وتفشل فى ذلك بدرجة كبيرة لضيق ذات اليد .

فى مثل هذا التحول الاقتصادى والاجتماعى الخطير، لم تعد الدولة مطالبة بإنشاء مزيد من الجامعات كما كان الحال من قبل، بل انتقل هذا الدور إلى الأفراد ـ أى إلى رأس المال الخاص .

ولم تعد المبادرة فى مثل هذه الأعمال الكبرى محصورة ومركزة فى يد الدولة، إنما انتقلت هذه المبادرة إلى يد رأس المال الخاص، الذى بات عليه أن يبرر وجوده وبقاءه واستمراره عن طريق القيام بالدور الذى يقوم به رأس المال الخاص فى المجتمعات الرأسمالية .

وبمعنى آخر ، أن الأمر الآن ينقلنا تقريبا إلى ما كان عليه الحال عند إنشاء الجامعة المصرية القديمة فى عام ١٩٠٨، حيث نشأت ـ كما هو معروف ـ كجامعة أهلية لم تتدخل الدولة فى انشائها بأية حال من الأحوال، بل قامت رغم إرادة الدولة ،حيث قامت بجهود وطنية كبيرة على أكتاف قادة الرأى من الوطنيين، من أمثال مصطفى كامل وسعد زغلول والشيخ محمد عبده وقاسم أمين وحسين رشدى وعبد الخالق ثروت وغيرهم، وتبرع لها الأهالى بالمال .

بل من الطريف أن الفلسفة السياسية التى كاخت تحرك القائمين على نشأة هذه الجامعة من القوى الوطنية، وهى الفلسفة الليبرالية، كانت تكره تدخل الدولة فى التعليم، وتندد بهذا التدخل! فقد كان أحمد لطفى السيد ينادى فى صحيفته «الجريدة» بأن ترفع الحكومة يدها عن التعليم وأن تنزل عنه إلى الأمة لأن التعليم الحر أنفع جدا من التعليم الحكومى، ويقول إنه إذا تولت الحكومة أمر التعليم، فسوف تصبغه بسياستها، والعلم لا يرقى تحت ضغط السياسة.

ولهذا السبب حين أقدم سعد زغلول، وهو وزير المعارف، على مساعدة الجامعة المصرية ودعمها ماليا، أغضب هذا التبرع القوى الوطنية الليبرالية، التى رأت فى هذا التبرع، الذى اقترن ـ بالضرورة ـ بمراقبة الحكومة، مساسا باستقلال الجامعة، وذهبت إلى حد الدعوة إلى مقاطعة اللجنة القائمة بالمشروع، والمطالبة بالكف عن التبرع للجامعة المنشودة.

وقد اضطر سعد زغلول إلى الدفاع عن نفسه، وتبرير دعمه لمشروع الجامعة، فقال إنه اضطر إلى التدخل لانقاذ المشروع، حين رأى أن التبرعات التى جمعت وقتذاك لا تتجاوز ستة وعشرين ألف جنيه، وهى لاتكفى لانشاء جامعة كبرى كجامعات أوربا، فدفعت الحكومة فى عهده للمشروع «خمسة أضعاف ما دفعه المتبرعون فى أنحاء القطر مرة واحدة» ـ حسب تعبير سعد زغلول .

كذلك اضطر الأمير أحمد فؤاد ـ الملك أحمد فؤاد فيما بعد ـ بعد اختياره رئيسا للجامعة ،إلى التصريح لمراسل «الجريدة» بأنه من يوم توليه رياسة الجامعة، وهى جامعة وطنية حرة، وليست تحت رعاية الحكومة أو تدخلها فى شىء ما.

كما دافع حسين رشدى باشا، أحد أعضاء مجلس الجامعة، عن استقلالها قائلا لنفس المراسل: «إنى لا أعرف تدخلا من الحكومة فى شئون الجامعة، ولا أن هناك ميلا من الحكومة للتدخل» !

واضطر سعد زغلول مرة أخرى إلى نفى تهمة التدخل فى شئون الجامعة عن نفسه أمام الرأى العام، بسبب تبرع الحكومة! ففى حديثه مع العقاد لجريدة «الدستور»، قال: «أقول، وأنا على يقين، ان الحكومة لا تقصدسوءا بهذه الجامعة، ولم تفكر فى إعاقة سيرها، وإن مراقبتها على هذه الصورة تفيدها فائدة قد لا تتيسر لها بغير ذلك». وقال مستطردا: «يقولون إن الجامعة وقعت فى أيدى الموظفين (الحكومة) فانتشلوها منهم، ولكن ألا يتدبرون فى عاقبة ذلك؟».

على كل حال، فإن هذا التدخل لانقاذ مشروع الجامعةمن قبل سعد زغلول، عن طريق تقديم الدعم من الحكومة لها، كان مؤشرا إلى أن رأس المال الخاص لا يستطيع القيام بمشروعات ضخمة مثل مشروعات إنشاء جامعة على مستوى الجامعات الأوربية.

ومن هنا صدر فى ١٩ مايو ١٩٢٥ مرسوم ملكى بضم الجامعة الأهلية للحكومة، وأن يكون وزير المعارف رئيسا للجامعة بحكم وظيفته، وهو الذى يمثل الجامعة وينوب عنها فى كل الظروف الرسمية. ثم أصدر مجلس الشيوخ ومجلس النواب قانونا بشأن إنشاء الجامعة، وصدق عليه الملك فؤاد، وينص على أن تنشأ فى مدينة القاهرة جامعة تسمى «الجامعة المصرية»، يكون اختصاصها كل ما يتعلق بالتعليم العالى، وتشجيع البحوث العلمية، والعمل على رقى الآداب والعلوم فى البلاد. كما يكون للجامعة شخصية معنوية قانونا، خاضعة لقضاء المحاكم الأهلية الكاملة،

ولها أن تقبل الإعانات التى ترد إليها عن طويق الوقف والوصايا والهبات وغيرها، وتدير الجامعة المصرية أموالها بنفسها، على أن تتبع فى حساباتها القواعد والتعليمات التى تجرى عليها حسابات الحكومة .

ومنذ ضم الجامعة الأهلية إلى الحكومة وتحولها من جامعة أهلية إلى جامعة حكومية، لم يحدث أبدا أن قام رأس المال الخاص بأية مبادرة لانشاء جامعة أهلية، على الرغم من أن النظام الاقتصادى الذى كان سائدا فى مصر فى ذلك الحين كان هو النظام الرأسمالى، وكانت الطبقة الرأسمالية المصرية، بشقيها الزراعى والرأسمالى، تملك من الأطيان ورءوس الأموال ما يمكنها من بناء جامعة أهلية على مستوى الجامعات الأوربية .

ويرجع ذلك إلى أمرين: الأول، أن حاجة البلاد فى ذلك الحين، وحالتها التعليمية ،لم تكن مما يستفز رأس المال الخاص للتدخل. ثانيا، أن الحكومة المصرية بعد معاهدة ١٩٣٦ لم تعد واقعة تحت سيطرة الاحتلال البريطانى، إنما كانت حكومة وطنية تملك إرادتها الحرة الطليقة، وتستطيع إنشاء جامعات أخرى عند ظهور حاجة البلاد إلى ذلك.

ونحن نعرف أن نشأة الجامعة الأهلية فى الأساس كانت نشأة وطنية، بمعنى أن الدافع إلى انشائها كان دافعا وطنيا، مبعثه التحدى للاحتلال وسياسته التعليمية ،وهى التى كانت ترمى إلى حصر التعليم فى مصر فى دائرة تخريج ما تحتاج إليه البلاد من موظفين يشغلون المناصب الدنيا والمتوسطة، ولا يرتقون لشغل المناصب العليا التى كانت مقصورة على الانجليز والأجانب. ومن هنا كان يقاوم إنشاء جامعة مصرية. فلما حصلت البلاد على جزء من حريتها الداخلية والخارجية بمعاهدة ١٩٣٦، انتهى التحدى أمام الطبقة الرأسمالية المصرية، واعتمدت على الحكومة الوطنية فى إنشاء المزيد من الجامعات .

وبالفعل، لم تكد حكومة الوفد تتولى الحكم فى عام ١٩٤٢ حتى عمدت إلى تأسيس جامعة الاسكندرية كفرع من جامعة القاهرة ، ثم استقلت هذه الجامعة وأصبحت قائمة بذاتها. ولم تكد تتولى حكومة الوفد مرة أخرى فى عام ١٩٥٢ حتى أنشأت جامعة عين شمس. وكان الفرق بين إنشاء الجامعتين ثمانى سنوات.

وبعد سبع سنوات أنشأت حكومة الثورة جامعة أسيوط. وتوالى إنشاء الجامعات على يد الدولة كجامعات حكومية وليست أهلية.

والطريف إنه عندما أنشئت فى تلك الفترة جامعة شعبية، لم تنشأ على يد الأفراد وأنما نشأت على يد الحكومةآيضا فى عام ١٩٤٥،وكان غايتها رفع المستوى العام الفكرى والاجتماعى وايقاظ الوعى القومى. ولكنها لم تكن تعطى شهادات جامعية، لأن الدراسة فيها كانت اختيارية، ثم انتقلت من وزارة التربية والتعليم الى وزارة الثقافة والارشادالقومى، بعد أن تغير اسمها الى «مؤسسة الثقافة الشعبية».

ولم يكن عبء إنشاء الجامعات فقط واقعا على كاهل الدولة، بل كان كذلك إنشاء أية مؤسسات علمية أخرى. فلم يحدث أن تصدى فرد أوجملة أفراد لتأسيس أى مشروع علمى استثمارى بعيدا عن الدولة، كما هو الحال فى الغرب الراسمالى، بل كما حدث فى بعض البلاد العربية، مثل تونس.

وربما كان النموذج الذى حدث فى تونس مما يستحق أن يروى فى هذا المقال،لأنه يضرب المثل للجهد الجبارالذى يمكن أن يقوم به فرد واحد إذا توافر له الحماس العلمى والاخلاص والتصميم على النجاح. وهذا الأنموذج هوالمتمثل فى المؤرخ التونسى الدكتور عبد الجليل التميمى.

والدكتور عبد الجليل التميمى صديق عزيز كان أستاذا فى كلية الآداب بالجامعة التونسية، وأصبح مديرا لمعهد التوثيق الأعلى، واستطاع أن يحقق من الإنجازات العلمية ما لم يحققه أستاذ تونسى آخر.

فقد أصدر بمفرده مجلة علمية تاريخية حقق لها مكانة علمية مرموقة في كافة أنحاء المراكز العلمية في أوربا والولايات المتحدة والعالم العربي، وهي: « المجلة التاريخية المغربية» .وقد وجدتُ أعدادها ـ بالمناسبة ـ كاملة في مكتبة جامعة لندن عندما كنت أستاذا زائرا بها واستعنت بها. وهي تصدر بثلاث لغات كل ثلاثة أشهر، وتعالج تاريخ المغرب العربي بالدرجة الأولى. ولايعاونه في اصدار هذه المجلة العالمية سوى زوجته!

ولكن طموح الدكتور التميمي لم يتوقف عند هذا الحد، فعلى الرغم من أنه نظم خلال ادارته لمعهد التوثيق الأعلى سبعة عشر مؤتمر دوليا في مجال المعلومات والمكتبات والتوثيق والتاريخ العثماني والأندلسي، ونشر ٢٤ كتابا. وأصدر مجلة جديدة تحت اسم «المجلة المغربية للتوثيق والمعلومات»، وحقق لنفسه ـ من خلال ذلك ـ استقرارا ماليا له ولأسرته الصغيرة، فإنه خاطر بذلك كله،واستقال من ادارة معهد التوثيق الأعلى، وباع بيته الصغير في العاصمة التونسية، واشترى قطعة أرض جرداء في سفوح جبال مدينة زغوان، ليقيم عليها مركزا علميا من نوع فريد، هو «مركز الدراسات والبحوث العثمانية والموريسكية والتوثيق والمعلومات».

والموريسيكيون هم العرب الأندلسيون الذين بقوا في قشتالة ومملكة غرناطة بعد صدور مرسوم التنصير سنة ١٥٠٢، وكذلك الأندلسيون في بلنسية الذين نُصِّروا بالقوة سنة ١٥٢١. وقد أطلق عليهم اسم الموريسكيين، الذى يعني «النصارى الجدد» أو النصارى الصغار، للتفرقة بينهم وبين النصارى القدامى. وكان هؤلاء الموريسكيون يمارسون الشعائر الاسلامية سرا، وقاموا بعدة ثورات .

وأذكر أنني عاصرت ظهور فكرة انشاء هذا المركز العلمي في ذهن الدكتور التميمي، ولم أتصور أن يخاطر بما حققه بالفعل، فيبيع بيته ليشترى أرضا فضاء يبدأ عليها جهادا جديدا لإقامة مركز علمي يتكون من بناء ضخم للمكتبة، وقاعة للمؤتمرات العلمية، ومركز للمعلومات

التاريخية وإصدار الكتب والوثائق ، وقاعات للباحثين ومساكن لهم، وقاعة للمحاضرات. وقد أشفقت عليه من هذه المخاطرة، ثم فوجئت به بعد بضع سنوات يدعونى لزيارة مبنى المكتبة الذى أتم بناءه، وإذا بى أمام مبنى ضخم على الطراز العربى فى تلك المنطقة القاحلة التى شاهدتها بعينى، ولم أصدق إمكان قيام بناء عليها بمثل هذه الضخامة ـ خصوصا إذا أقيم هذا البناء بمجهود فردى!

إن الأمر الذى أريد أن أبرزه هنا هو أن الدكتور عبدالجليل التميمى لم يكن يملك ما ينفقه على هذا البناء الضخم والمركز العلمى، سوى ما حصل عليه من ثمن بيته فى العاصمة التونسية. ولكنه حصل على المال من التبرعات التى سعى إليها بجهد فردى وإيمان لا يتزعزع وإرادة حديدية، من شخصيات عربية قدرت جهوده، ومنها الأمير السعودى سلمان الذى تبرع بخمسين ألف دولار، وأحد الأمراء الخليجيين الذى تبرع بثلاثين ألف دولار، كما تلقى دعما من رئيس الجمهورية التونسية بمبلغ خمسين ألف دولار، وكذلك حصل على دعم من تركيا .

ولست أظن أن أحدا فى مصر يستطيع أن ينشط بجهد فردى خالص. فيتصدى لمثل هذه المشروعات، ويستطيع أن يجمع تبرعات من الخارج لمثل هذه الأعمال العلمية البناءة. والدليل على ذلك مشروع الجامعة الأهلية الذى تعثر على يد الافراد، واضطر رئيس الجمهورية بنفسه إلى التصدى له ودفعه إلى الامام.

فمتى يتوقف الاعتماد على الدولة، ويتولى أفراد الأمة شئون نهضتهم وتقدمهم بأنفسهم، وينشئون جامعات مستقلة بالفعل؟

ولكننا نتحدث عادة عن استقلال الجامعة، فى الوقت الذى نمد أيدينا الى الدولة، ونعتمد عليها اعتمادا مطلقا فى كل ما يمدها بأسباب الحياة والبقاء !

التعليم بين الكم والكيف*!

ربما كانت وزارة التعليم هى أخطر وزارة فى مصر كلها، وأكثرها التصاقاً بحياة المواطنين! فلا توجد أسرة تقريبا فى مصر لم تتعامل مع وزارة التعليم بشكل مباشر أو غير مباشر، ولم ترسل بأحد أبنائها إلى المدرسة أو الجامعة، ولم تتأثر مصلحتها - بالتالى - بسياسة وزارة التعليم سلبا أو إيجابا.

ومن هنا، فوزير التعليم فى مصر هو فى بؤرة الاهتمام المباشر من الشعب المصرى، وعليه تتركز الأبصار، وإليه تتطلع الآمال والرغبات، وهو أكثر الوزراء تعرضا للنقد أو الهجوم، فما يصدره من قرارات يمس حياة عشرات الألوف، بل الملايين، من أبناء الشعب، ويتعلق به مستقبلهم.

وقد كان الاحتلال البريطانى واعيا بأهمية وخطورة التعليم فى حياة

* اكتوبر فى ١٩٩٢/١٠/١١

الشعب المصرى، ومدى تأثيره فى تنشئة شعب يرفض الاحتلال ويثور عليه، ولذلك حين قرر ترسيخ أقدامه فى مصر، بعد فشل اتفاقية «دراموند وولف» التى عقدت فى يوم ٢٢ مايو ١٨٨٧ مع الدولة العثمانية، وبعد أن انتصرت وجهة نظر اللورد كرومر فى استمرار احتلال مصر، كان أول ما فعله لإخضاع الشعب المصرى لسيطرته هو ضم وزارة التعليم (المعارف وقتها) إلى وزارة الأشغال! واسنادهما إلى وزير واحد فى ١٤ مايو ١٨٩١، اعلانا بأن قضية التعليم قد توارت وتراجعت فى الأهمية إلى حد قيام وزير الأشغال بأعمالها إلى جانب عمله، رغم عدم وجود أية صلة بين الأشغال والمعارف!

وقد اعترف اللورد كرومر بذلك دون مواربة أواخفاء، فأعلن أن سياسة الحكومة فى التعليم لن تتجاوز غرضين: الأول نشر التعليم البسيط - بقدر الطاقة- بين الذكور والإناث، بحيث يتألف هذا التعليم من دروس ابتدائية فى اللغة العربية والحساب . والغرض الثانى، إعداد فريق من القوم يتلقون الدروس العالية لكى يتقلدوا وظائفها.

وقد أكد اللورد ملنر هذا المعنى فقال :« إن على مصر – فى وقتها الراهن – أن تُعلِّم من تُشغل به وظائف الحكومة فقط، لأنها ما زالت بعيدة ن الوضع الذى يمكنها من تقديم الخدمة التعليمية للغالبية من السكان»!

وقد يبدو من هذا القول أن السياسة البريطانية كانت تعمل على تدريب المصريين على تدبير شئونهم بأنفسهم، ولكن الحقيقة أن هذه السياسة كانت تعمل على تدريب وإعداد من يشغلون الوظائف الصغرى بصفة أساسية، وقليل من الوظائف الكبيرة، بينما شغلت غالبية الوظائف الكبيرة وجميع الوظائف الرئيسية بالانجليز !

وقد كان معنى قصر هدف التعليم على هذا الغرض الضيق، هو إلغاء الأغراض الأخرى التى تتغياها الأمم من التعليم، وهو رقى الأمة وتقدمها العلمى فى مجال العلوم والآداب والفلسفة. وفى الوقت نفسه

اخضاع الادارة العليا فيها لسياسة الاحتلال عن طريق التحكم فى التعليم العالى الذى يوفر المادة الوطنية اللازمة لشغل الوظائف العليا.

ولتنفيذ هذه السياسة، عمد الاحتلال إلى الغاء مجانية التعليم وحصره فى الطبقات القادرة وحدها. وقد ترتب على ذلك أنه بعد أن كانت نسبة من يتعلمون بالمجان فى مصر فى عام ١٨٧٩تبلغ نحو ٩٠٪، انقلبت الصورة ، فأصبحت نسبة من يدفعون المصروفات فى المدارس الابتدائية والعليا فى عام ١٨٩٩ تبلغ ٩٨.٥٪! وبلغت فى المدارس الثانوية ٨٦ ٪.

وفى الوقت نفسه قبضت سياسة الاحتلال يدها عن الانفاق على التعليم، بحجة توجيه الانفاق إلى الرى والصرف وشئون الزراعة. وقد فلسف ملنر هذه السياسة بقوله:«ان الناس يجب أن يعيشوا أولا قبل أن يتعلموا، إن المجاعة أسوأ من الجهل»!

وحتى يُحكم الاحتلال قبضته على التعليم قام بتعيين دوجلاس دانلوب مفتشا عاما لنظارة المعارف، وهو اسكتلندى متسلط ومعقد يحتفظ بجميع خصائص جنسه! ولم يكن صدفةأنَّ ضم وزارة المعارف إلى وزارة الأشغال قد تم بعد عام واحد من تعيين دانلوب مفتشا عاما فى ٦ فبراير ١٨٩٠! وبعد ستة عشر عاما كافأه الاحتلال على عمله التخريبى فى التعليم، فعينه مستشارا لنظارة المعارف.

وكان من الطبيعى أن يتنبه المصريون الى المستقبل المظلم الذى يقودهم إليه الاحتلال بسياسته التعليمية، وأن يوجهوا الى هذه السياسة هجومهم الضارى ،ويطالبوا بتغييرها بما يرفع عن التعليم القيود والأضرارالتى ألحقها بتقدم الأمة. وأخذوا يكتلون جهودهم لإنشاء جامعة مصرية تعوض النقص فى سياسة التعليم العالى للاحتلال.

وقد نجحوا فى اخراج مشروع الجامعة إلى حيز التنفيذ، ولكن سياسة الاحتلال التعليمية كانت تحتاج إلى مزيد من الضغط، ولذلك لم يكن غريبا أن يصبح التعليم ـ كما يقول إلجود ـ « أرض المعركة بين

المصرين والاحتلال» ! وزاد التهاب المعركة محاكمات حادثة دنشواى فى ٢٧يونية ١٩٠٦التى غيرت مشاعر الفلاحين المصريين ـ أوأصحاب الجلاليب الزرقاء ـ نحو الاحتلال .

فى تلك الظروف لم تجد السياسة الانجليزية بدا من تقديم تنازلات للحركة الوطنية. ولما كانت قضية التعليم هى أكبر قضية مثارة، فلم تجد انجلترا بدا من ارضاء المشاعر الوطنية فيها عن طريق خطوتين: الأولى، فصل وزارة المعارف عن وزارة الاشغال ، واعادتهاوزارة مستقلة كماكان الحال قبل ١٤مايو١٨٩١. والثانية، تعيين سعد زغلول وزيرا للمعارف.

ومن هنا يمكن تقييم المسافة الزمنية من تاريخ ضم وزارة المعارف الى وزارة الإشغال حتى تاريخ فصلها عن هذه الوزارة وتعيين سعد زغلول لها، بأنها تمثل المسافة التى تقدمتها الحركة الوطنية ضد الاحتلال!وهى مسافة تبدو شاسعة، ليس فقط لعودة وزارة المعارف وزارة مستقلة، وإنما لتعيين سعد زغلول وزيرا لها، وهو التنازل الأكبر، لأنه كان فى وسع الاحتلال تعيين وزير آخر فلا يشير تعيينه إلى أى تغيير فى سياسة التعليم، ولايتغير وضع التعليم فى عهده عما كان عليه قبل التغيير!

ومنذ ذلك الحين، حتى تعيين الدكتور حسين كامل بهاء الدين وزيرا لتعليم، أصبح اختيار شخصية وزير التعليم مؤشرا فى حد ذاته على اتجاه سياسة التعليم! وأصبحت الحكومات الوطنية المصرية تعنى عناية خاصة باختيار وزير التعليم من بين الشخصيات العامة المعروفة بالاتجاه الاصلاحى فى التعليم، فنقرأ فى أسماء وزراء المعارف فى الفترة السابقة على ثورة يوليو أسماء شهيرة مثل : عدلى يكن باشا وأحمد ماهر باشا وعلى ماهر باشا وأحمد لطفى السيد بك وأحمد نجيب الهلالى باشا ومحمد على علوبة باشا وعبد السلام فهمى جمعة باشا والدكتورمحمد حسين هيكل باشا والدكتور عبد الرزاق السنهورى باشا والدكتور طه حسين ومحمد عبد الخالق حسونة باشا .. إلى آخره .

ومن هنا أيضا يمكن فهم تعيين وزراء للتعليم فى عهد الثورة لهم اتجاهات اصلاحية وفلسفة تعليمية، من أمثال الدكتور اسماعيل القبانى، والدكتور مصطفى كمال حلمى الذى تولى وزارة التعليم أطول مدة زمنية تولاها وزير للتعليم، وترك بصمته على التعليم فى مصر بالضرورة، وأخيرا الدكتور أحمد فتحى سرور ،والدكتور حسين كامل بهاء الدين، وكل منهما عرض فلسفته فى كتاب للرأى العام، وهو اتجاه جديد وجيد وغير مسبوق فى أية وزارة أخرى من وزارات الدولة، ويعبر عن الأهمية التى ذكرتها فى بداية هذا المقال لقضية التعليم ومدى عناية الرأى العام المصرى بها، ولكنه يعبر- أكثرمن ذلك - عن استجابة للاهتمام العالمى بقضية التعليم مع ثورة المعلومات والتكنولوجيا ، التى نقلت التعليم من مجرد قضية المعرفة إلى القضية الأوسع مدى: قضية التقدم والصراع على البقاء فى هذا العصر!

وربما كان خير ما يوضح مدى استيعاب الدكتور حسين كامل بهاء الدين لهذه النقلة الجديدة لقضية التعليم تلك القصة المثيرة التى أوردها فى كتابه عندما سبق الاتحاد السوفيتى الولايات المتحدة فى مضمار الفضاء وأطلق أول قمر صناعى سنة ١٩٥٧، فلم تجد الولايات المتحدة من وسيلة لمواجهة هذه المنافسة سوى التعليم! فقامت بتغيير نظامه، وأجرت تغييرا جوهريا فى العلوم الأساسية، وخاصة فى الرياضيات والعلوم!

كذلك عندما قفز العملاق اليابانى إلى حقل الانتاج العالمى، حدثت ثورة مماثلة فى الولايات المتحدة، واتجهت كل الجهود الى تغيير نظام التعليم لمواكبة هذا التقدم، والفوز فى المنافسة!

ومعنى ذلك أن قضية التعليم أصبحت قضية اللحاق بالعصر، ولم تعد مجرد قضية تحرر وطنى ،على نحو ما كان عليه الحال فى بداية هذا القرن فى عهد الاحتلال البريطانى، ردا على سياسة كرومر فى « نشر التعليم البسيط بين الذكور والإناث بحيث يتألف من دروس ابتدائية فى

اللغة العربية والحساب» و«إعداد فريق من القوم يتلقون الدروس العالية لكى يتقلدوا وظائفها»!

وفى الوقت نفسه أيضا لم تعد قضية نشر التعليم «كالماء والهواء» التى بشر بها طه حسين، وأخرجت أعدادا هائلة من خريجى المدارس المتوسطة والجامعات، لشغل الوظائف بقرارات جمهورية كما كان الحال فى السابق، أو الانتظار فى مساكنهم انتظارا لصدور قرارات التعيين التى لا تأتى ! ـ وإنما أصبحت قضية اللحاق بالأمم التى كانت إلى وقت قريب تعد من دول العالم الثالث مثلنا، ولكنها قفزت بواسطةالتعليم إلى مستويات من التقدم أصبحت تذهل العالم كله، وهى ما اصطلح على تسميتها «بالنمور الخمسة» !

وبمعنى أكثر وضوحا أن التعليم لم يعد قضية الكم كما كان الحال سابقا، وإنما أصبح قضية الكيف! وهذا هو الطرح الجديد للمشكلة، وهو الذى يحدد مكاننا فى هذا العصر .

وهذا من شأنه أن يلقى أعباء جسيمة على وزير التعليم وعلى جامعاتنا فى العصر الحاضر، لأن القضية ليست معلقة بالامكانات التعليمية، بقدر ما هى معلقة بتغيير العقلية التى يتلقى بها الطالب حاليا العلم، وتغيير مفهومه لقضية التعليم .

فمن الواضح من التدهور الحالى الذى وصلت إليه حالة التعليم، أن التعليم بالنسبة لشبابنا قد أصبح مجرد جواز مرور للوظيفة أو وسيلة للحصول على اعتبار خاص فى عين المجتمع، دون أن يكون لذلك صلة بقضية المعرفة أو قضية اللحاق بالعصر والمنافسة مع النمور الخمسة ، أو حتى القطط الخمس!

وهذا التدهور يلاحظه كل مشتغل بالتعليم على المستوى الجامعى ودون الجامعى، بل نلاحظه ـ نحن الأساتذة ـ فى طلبة الماجستير والدكتوراه الذين بات يحركهم فى عملهم العلمى الرغبة فى الحصول على الدرجة العلمية وليس الرغبة فى البحث والابتكار والخلق والإنشاء !

ومعنى ذلك أن العملية التعليمية قد خلت من مضمونها ومحتواها، وأصبحت منعزلة عن العالم حولنا! ومعناه أيضا أن شبابنا قد خبت فيه جذوة التحدى التى كانت تحركه أثناء صراعه مع الاحتلال والاستعمار، والتى كانت تدفعه إلى مقاومة ظلام الجهل الذى كان الاستعمار يريد أن يفرضه عليه، بالعلم، كما خبت فيه روح المنافسة.

وهذا هو جوهر القضية التى أعالجها فى هذا المقال قبل أن أنتقل إلى مناقشة فلسفة الدكتور حسين كامل بهاء الدين التى أعلنها فى «المانيفستو» الذى أصدره ـ وهى قضية لا أستطيع أن أشرحها إلا من خلال ما رواه صديق لى عاد من دراسته أخيرا من الولايات المتحدة، عن روح التحدى التى تملأ الطلبة الآسيويين من جنوب شرق آسيا الدارسين فى جامعات الولايات المتحدة، والرغبة فى التفوق التى تحركهم فى دراستهم، وروح التعاون التى تسود بينهم على نحو لا مثيل له بين طلبة الجنسيات الأخرى، وكل ذلك بسبب إحساسهم بأنهم ينتمون إلى «النمور الخمسة»: هونج كونج، وكوريا، وسنغافورة، وتايوان، وتايلاند.

وقد تذكرت على الفور الروح الوطنية التى تملكت شبابنا المصرى بعد قيام ثورة ١٩١٩ وإنشاء بنك مصر وشركاته الصناعية، عندما خرجت صيحة مقاطعة البضائع الإنجليزية وتشجيع الصناعة المصرية، وتحمس الشباب المصرى لها! وخرج أحمد حسين بعدها يدعو إلى مشروع القرش الذى كان أثره الدعائى والحماسى بين الشباب فى نشر روح الصناعة المصرية أكبر من المبالغ التى جمعها! وكان أحد مبادئه العشرة: ألا يرتدى المصرى إلا مما تنتجه المصانع المصرية!

وقد تمكنت الصناعة الوطنية بالفعل ـ بفضل هذه الروح ـ من كفاية الطلب المحلى عند قيام الحرب العالمية الثانية بالنسب المدهشة الآتية: السكر ١٠٠ فى المائة، الكحول ١٠٠، ملح الطعام ١٠٠، طحن الغلال ٩٩، زجاج اللمبات ٩٩، غزل القطن ٩٦، الأحذية ٩٧٫٠، الأسمنت ٩٠، الصابون ٩٠، الطرابيش ٩٠،الأثاث ٨٠، الكبريت ٨٠، الزيوت النباتية ٦٠، الصودا

الكاوية ٥٠، الأقمشة القطنية ٤٠ في المائة. بل ان انتاج بعض المصنوعات المحلية زاد على حاجة الاستهلاك المحلي، فصدر الفائض منه إلى الخارج، مثل زيت بذرة القطن وكُسبها، والسكر المكرر، والمولاس، وفضلات المطاحن، وفوسفات الجير، والمنجنيز، وملح الطعام والسجائر والكحول.

وقد تملكت المصريين هذه الروح الوطنية مرة أخرى في عهد ثورة يوليو، قبل نكسة يونيه ١٩٦٧، في سنوات التحدي مع الغرب الامبريالي حول قضية الجلاء وقضايا الأحلاف وتأميم قناة السويس والعدوان الثلاثي، عندما انطلقت حركة التصنيع الكبرى التي امتدت على مساحة مصر كلها من أسوان إلى الاسكندرية ، مدعومة بالخبرة الفنية السوفيتية والمصانع السوفيتية.

ففي ذلك الحين، ومداخن المصانع ترتفع في كل مدينة من المدن المصرية، كان هناك إحساس بالفخر يملأ قلب كل مصري وهو يرتدي الأقمشة المصرية، أو وهو يستخدم السلع المصرية، وأخذت نعرة البضائع المستوردة تختفي تماما، بل أصبحت مصدر خجل لمن يستخدمها! وهذه الروح هي نفسها التي تملأ اليوم قلوب أهل جنوب شرق آسيا من مواطني هونج كونج وتايوان وسنغافورة وتايلاند وهونج كونج.

وهذه الروح أيضا هي التي برزت عندما انسحب المرشدون الأجانب بعد تأميم عبدالناصر شركة قناة السويس، فقد حل المرشدون المصريون مكانهم بكفاءة واكتسبوا احترام العالم. وكذلك سادت هذه الروح في معركة بناء السد العالي، التي مثلت تحديا للارادة المصرية انتصرت فيه بالعزم والتصميم، ثم كانت حرب الاستنزاف وحرب أكتوبر ١٩٧٣ ، وكلاهما حربان أسطوريتان في تاريخ الارادة المصرية التي لا تقهر، والروح المعنوية العالية التي أظهرت معدن الشعب المصري الأصيل.

وكل ذلك اختفى في هذه الأيام، بكل تأثير هذا الاختفاء السلبي على مظاهر حياتنا، فقد ارتفعت أعلام البضائع المستوردة! واستبدلت المحلات

المصرية بأسمائها المصرية أسماء أجنبية! وتفشت روح السلبية والتسيب فى معظم مصانع قطاعنا العام ، بما انعكس على الخسائر الجسيمة التى حققها! وكان من الطبيعى أن تسرى هذه الروح إلى التعليم، فتتغلب عليه الشكلية، ويتوارى الكيف خلف جبال الكم! وهو ما يحتاج إلى معالجة خاصة .

وهم مجانية التعليم وهيكل التعليم المقلوب *!

* أكتوبر فى ١٨/١٠/١٩٩٢

فى مقالى السابق عن التعليم بين الكم والكيف، تعرضت لقضية التعليم منذ كانت قضية «تحرر وطنى» ضد الاحتلال البريطانى، إلى أن أصبحت قضية نشره بين جميع طبقات الشعب «كالماء والهواء»، ـ حسب فلسفة طه حسين ـ ثم أصبحت قضية «الكيف» فى مواجهة «الكم» الهائل من الخريجين الذين يتخرجون نصف متعلمين فى هذه الأيام، يحركهم هدف الحصول على شهادة تتيح لهم فرصة التعيين فى وظيفة، أو الحصول على اعتبار اجتماعى، وليس الرغبة فى المعرفة والتقدم واللحاق بالعصر.

وقد عقدت المقارنة بين هذه الروح المنعزلة عن حركة التقدم فى العالم، والروح التى تحرك الطلبة الآسيويين فى الجامعات الأمريكية الذين يشعرون بأنفسهم وبلادهم فى وسط المعترك

العالمى والمنافسة العالمية على الانتاج، وقلت إن روح التحدى هذه كانت تملأ جوانح الشباب المصرى أثناء ثورة ١٩١٩ مع صيحة مقاطعة البضائع الإنجليزية وتشجيع الصناعة المصرية، ثم فى عهد ثورة يوليو أثناء سنوات التحدى مع الاستعمار حول قضايا الجلاء والأحلاف وكسر احتكار السلاح وتأميم قناة السويس، عندما انطلقت حركة التصنيع الكبرى فى كافة أنحاء القطر، وأخذ الفخر يخالج كل مصرى وهو يستخدم السلع المصنعة فى مصر. وجاءت حرب أكتوبر وتحطيم خط بارليف فى ست ساعات لتصل بالروح المعنوية إلى ذروتها.

وقد كان من المتوقع بعدما حققناه فى حرب أكتوبر من نصر العبور المعجز، أن تبدأ صفحة جديدة من صفحات الإرادة المصرية التى لا تقهر، ترتفع فيها الروح المعنوية للمصريين إلى ما لم تصل إليه من قبل، وتكون ملهماً لقفزة جديدة على طريق التقدم واللحاق بركب الغرب والتسابق مع النمور الخمسة، خصوصا أن تجربتنا فى حقل التصنيع والعملية الإنتاجية أقدم بكثير من تجربتهم وأطول وأعمق.

على أننا وقعنا ضحايا لإخوتنا العرب من أصحاب جبهة الرفض بدعوة الصمود والتصدى المزايدة الكاذبة، الذين هونوا من نصرنا، وسخروا من مفاوضات الكيلو ١٠١ واتفاق فض الاشتباك الأول والثانى، واتهمونا بالتخلى عنهم وخيانتهم! وفى الوقت الذى انشغلوا فيه بمصالحهم الخاصة وحروبهم عن الحرب مع اسرائيل، ثاروا عندما أعلن السادات مبادرة القدس، ورفضوا كل محاولة لحل قضية الأراضى العربية المحتلة حلا لا يقوم على الحرب والنزال! وعندما أبرمنا إتفاقيتى كامب ديفيد، اجتمعوا فى بغداد وأعلنوا مقاطعتنا، وفرضوا الحصار الاقتصادى علينا لإذلالنا، وسحبوا أموالهم من صناعة السلاح العربى، وحولوا المحيط العربى حولنا إلى محيط من العداء والكراهية ضدنا، واستطاعوا تكوين طابور خامس من السياسيين والكتاب المصريين الحمقى الذين ساعدوهم فى إيهام المصريين بأن مصر خائنة لعروبتها

واسلامها، وأنها تستحق العقاب الذى أنزلته بها دول مؤتمر بغداد، بل ذهب أحدهم إلى أن هذا العقاب هو أقل بكثير مما تستحقه مصر جزاء خيانتها!

بل إنه عندما نجحت مبادرة السلام فى حمل اسرائيل على الانسحاب من سيناء فى ٢٥ أبريل ١٩٨٢، تجاهلت معظم الأحزاب المصرية المعارضة لكامب ديفيد الاحتفال بذكرى هذا الانسحاب! كما لو كان انسحابا من أرض فى الكونغو وليس انسحابا من أرض مصرية، لأنه ثمرة غير شرعية لخطيئة كامب ديفيد!

وهكذا، فلا النصر فى حرب أكتوبر أفلح فى دفع تقدمنا الاقتصادى، إذ كان علينا مواجهة آثار الحصار الاقتصادى الذى فرضه علينا العرب! ولا تحرير سيناء من الاحتلال الاسرائيلى أفلح فى إزالة العقبات الاقتصادية التى تعوق سباقنا مع دول العالم الثالث التى تتسابق للحصول على مكان أفضل فى العالم! حتى عائدات البترول الفلكية التى نالتها دول البترول بفضل نصر أكتوبر حولت شعبنا إلى بروليتاريا فى خدمة هذه الدول، بل تسببت فى نزع فلاحينا من أراضيهم إلى العراق بالملايين جريا وراء الوهم، ليعودوا إلى مصر بعد ذلك فى نعوش طائرة، أو ليتكدسوا أمام بنك الرافدين فى انتظار وصول مستحقاتهم!

وحتى حين وقفت السياسة المصرية أشرف مواقفها فى خدمة الحق والعدل والحرية بعد غزو العراق للكويت، وقف الطابور الخامس المصرى يهاجم مصر باسم الاسلام! ويهاجم مبارك لحساب صدام! ويطعن قواتنا المسلحة الرابضة على أرض السعودية فى ظهرها، ويشككها فى عدالة القضية التى تحارب من أجلها! وانقسم فى ذلك الشيوعيون والاسلاميون، فاتهم نصف الشيوعيين السياسة المصرية بالعمالة للإمبريالية الأمريكية، واتهم نصف الإخوان المسلمين مصر بخيانة الاسلام!

والمحصلة النهائية هى أن الشعب المصرى لم يعد يلتف حول قضية! وأصبح وعيه بالعالم الخارجى وما يجرى فيه مغيبا! ولم يعد يستفزه تحد مما يتعلق بالعزة والكرامة الوطنية!

وقد كان فشلنا فى برشلونة مثالا لذلك، ففى تلك المناسبة التاريخية التى تتنافس فيها القوميات لاعلاء اسم الوطن، لم يهمنا منها غير الجانب الشكلى المتمثل فى الاشتراك بوفد يتكون من كبار الإداريين وأنصاف اللاعبين، يثبت وجوده فى موكب الافتتاح على أنغام الموسيقى شبه العسكرية، ويغيب من الساحة بعد الافتتاح! لأنه غائب بفكره وتدريبه عن التقدم الذى أحرزته بعض الشعوب فى الألعاب المختلفة، ووصل بعضها فيها إلى حد الاعجاز!

وكل ذلك معقول عندما كان ركب التقدم فى العالم مقصورا على العالم المتقدم فى أوربا وأمريكا، ولكن ركب التقدم انتقل الآن إلى العالم الثالث ! ففى صحف يوم ٦ أكتوبر ١٩٩٢، وفى مناسبة احتفالنا بنصر أكتوبر، تفاجئنا صحيفة الأهرام فى صفحتها الخامسة بمانشيت صغير يقول: «فيتنام، أفقر دول العالم، تنضم إلى نادى أغنياء آسيا فى غضون السنوات العشر القادمة»! وفى صحيفة الوفد، وعلى الصفحة الأولى تقرأ مانشيتا عن تايوان يقول: «معجزة دولة من العالم الثالث: تايوان تحتل المركز الأول فى قائمة الدول المالكة لأكبر احتياطى نقدى»!

كل ذلك جدير بإيقاظ شعبنا من نومه الطويل، وافاقته على ما يجرى حوله فى العالم الذى ينتمى اليه، وهو العالم الثالث، ووضعه على الطريق الصحيح للتقدم، ونقله من السلبية إلى الايجابية، ومن الشكلية إلى الموضوعية. وهذا يتطلب إحداث تغيير جذرى فى التعليم من جانب، وفى العمليةالتعليمية من جانب آخر .

وبالنسبة للتعليم هناك مؤشرات إلى أن وزير التعليم الحالى، الدكتور حسين كامل بهاء الدين، وهو من أفضل وزراء التعليم فى مصر، يقوم

جادا بإعادة النظر فى بعض المناهج الهامة ذات الصلة بالتكوين الفكرى للتلميذ، وهو يستعين فى ذلك برجال الفكر فى مصر.

فقد فوجئت بدعوة إلى وزارة التعليم لاعادة النظر فى منهج التربية الوطنية فى المرحلة الثانوية، وكان معى الصديق الدكتور على الدين هلال وبعض الأساتذة، وتبين لى من الاطلاع على كتب التربية الوطنية المقررة التى قدمت لى فى الجلسة، أنها كتب دراسية عقيمة المنهج، جافة الأسلوب، محشوة بكل ما لا يمت للتربية الوطنية بصلة! وينتهى منها التلميذ بكراهية الوطنية!

وقد اقترحت تغيير المنهج كلية، فيدرس الطالب عبقرية المكان، وعبقرية الشعب، وعبقرية التاريخ والانجازات، ويُلغَى التقيد بتكليف أساتذة بتأليف كتب لهذا المقرر، ويستبدل بها فصول من كتب لعلماء مفكرين مثل جمال حمدان وغيره، يتميزون بالأسلوب الجزل الشائق والتأليف لغير الغرض الدراسى وقد اقترح الصديق الدكتور على الدين هلال مقترحات مفيدة أخرى. وقديترتب على هذا التغيير الراديكالى تحويل منهج التربية الوطنية من منهج عقيم إلى منهج يؤدى غرضه فى تكوين تلميذ يعرف قيمة وطنه وشعبه وتاريخه .

ولعلى اقترحت النزول بهذا المنهج إلى صفوف تلاميذ المرحلتين الابتدائية والاعدادية، خصوصا مع توافر المادة الشائقة التى تشد تلميذ هذه المراحل، والمتمثلة فى سلسلة «مصر أم الدنيا» للأستاذ أحمد نجيب، وفيها جهد يستحق التقدير والاستفادة به.

وفى الوقت نفسه من الضرورى تخصيص مقرر عن تقدم الأمم، يستعرض تاريخ الأمم التى ارتقت فى سلم المدنية والحضارة الحديثة والخطوات التى اتبعتها فى تحقيق هذا الارتقاء والتقدم ،ويتتبع تقدم الغرب فى أوائل العصور الحديثة، وينتهى بتقدم اليابان والنمور الخمسة، ويستعرض عوامل الارتقاء وطرق التقدم، وأهمية التنافس على الأسواق

والحصول على التكنولوجيا وعلوم المستقبل. ان مثل هذا المقرر يربط الطالب بالعالم حوله،ويزيح عن عينيه غشاوة العزلة والسلبية، ويشده إلى الحياة والتنافس بين الأمم .

ولست أدرى من هو المسئول عن الهيكل التعليمى الحالى، الذى تتكون جدرانه من ورق وسقفه من فولاذ؟! فالتعليم فى المرحلة الأولى فى بلدنا، وهو الذى يطلق عليه اسم «التعليم الأساسى» ويشمل المرحلتين الابتدائية والاعدادية، تعليم هش وغير جاد وشكلى، والعملية التعليمية فيه، المتعلقة بالمدرسين والامكانات المدرسية، امكانات فقيرة للغاية .

فالمدرسون غير أكفاء، وغير مدربين، وغير واعين برسالتهم الخطيرة! وغرضهم الدروس الخصوصية التى يلقونها فى أسوأ صورة .. أى صورة التلقين غير الواعى للدروس فى صورة مختصرة لا تتجاوز الاجابة عن أسئلة نماذج الامتحانات وامتحانات السنوات السابقة، لضمان النجاح فى نهاية العام! ومعنى ذلك تفريغ العملية التعليمية من مضمونها الحقيقى، وتأصيل الجهل، وتكريس التعليم لغرض واحد هو الحصول على الشهادة الدراسية !

ولأن أولياء الأمور يعرفون هذه الحقيقة، فقد برزت ظاهرة إنشاء دور الحضانة الراقية التى يرسل إليها أهل اليسار أولادهم الصغار ليتأسسوا علميا فيها قبل ارسالهم إلى المدارس الابتدائية، وهى مدارس خاصة أيضا! ثم فيما بعد إلى المدارس الاعدادية، وهى خاصة كذلك! ويتكلفون فى ذلك تكاليف باهظة. فقد أبلغنى صديق ، وهو المستشار محمد مرشدى بركات، أنه يدفع لابنه فى الحضانة أربعة الاف جنيه سنويا! وهو أنموذج لما يدفعه أولياء الأمور من الطبقة الوسطى لأبنائهم، لاقتناعهم بعدم جدوى التعليم الأساسى بوضعه الراهن.

وهذا التدهور فى التعليم الأساسى أمر جديد! فأذكر أن أولادى تعلموا فى المدارس الحكوميةفى جميع المراحل، وكان هذا التعليم يكفل

لهم التفوق! وقد تخرج ابنى طارق فى كلية الهندسة بجامعة عين شمس بتقدير ممتاز وعين معيدا فى الكلية،وكذلك كان الحال بالنسبة لابنتى هويدا التى كانت الأولى على قسم التاريخ بكلية آداب عين شمس وعينت معيدة.

وقد تغير ذلك كله، ولم يعد مستوى التعليم فى المدارس الحكومية فى المرحلة الأساسية فى هذه الأيام ـ لا من حيث المستوى العلمى ولا المستوى الاجتماعى ـ يؤهل صاحبه للوصول إلى هذا التفوق الا بتكاليف باهظة للدروس الخصوصية، وهذا ما أكده لى أولياء الأمور وكثير من الأسر التى أعرفها والتى تقتطع من قوتها لتلحق أبناءها وبناتها بالمدارس الخاصة، أو تدفع للدروس الخصوصية!

ومعنى ذلك أن الدولة تنهك مواردها فى التعليم الأساسى فى غير طائل، لسبب بسيط هو أنها تتمسك بشكلية تقول إن التعليم الأساسى يجب أن يكون مجانيا! وهى الشكلية التى يتمسك بها الدكتور حسين كامل بهاء الدين أيضا فى الكتاب الذى أصدره تحت عنوان: مبارك والتعليم .

اننا نؤمّن على هذا الكلام فى حالة واحدة فقط، وهى أن يكون هذا التعليم الأساسى تعليما جادا توفر له الدولة الامكانات التعليمية والعلمية التى توفرها المدارس الخاصة الراقية، أما وموارد الدولة عاجزة عن توفير مثل هذا التعليم الجاد، فان ما تنفقه الدولة على هذا التعليم هو انفاق بلا عائد !

وإذا عرفنا أنه لا توجد أسرة فى مصر ممن ترسل أبناءها إلى المدارس الحكومية فى هذه المرحلة ،لا تخصص جانبا كبيرا من دخلها للدروس الخصوصية، لتعويض النقص الفادح فى التعليم، وقصور المدرسين، وتحايلهم وتهاونهم فى واجبهم، فان مثل هذه الأسر لن تعارض كثيرا اذا هى طولبت بدفع مصاريف معقولة فى مقابل ضمان

حصول أبنائها على التعليم اللائق والعناية الكافية التى تغنيها عن الدروس الخصوصية، كما كان الحال سابقا، وإذا هى ضمنت توافر الامكانات الدراسية فى هذه المدارس .

إننا نرى تناقضا فيما أورده الدكتور حسين كامل بهاء الدين، فى ص٣٣ من كتابه، بين ضرورة تدخل الدولة لضمان حسن إعداد المواطن منذ صغره فى مرحلتى التعليم الابتدائى والاعدادى، وضرورة أن يكون هذا التعليم مجانيا بصورة كاملة ـ اللهم الا إذا استطاعت الدولة توفير الموارد الكافية لرفع هذا التعليم الأساسى إلى الصورة التى يأمل فيها وزير التعليم، وهو ما نشك فيه، ونعتبره مما يدخل فى اطار التمنيات لا فى اطار الحقائق !.

وفى تصورى أن اصلاح التعليم الأساسى واعطاءه الأولوية فى الاتفاق والاستثمار، والتعامل معه بواقعية، فى اطار الواقع الفعلى للمجتمع المصرى وما تنفقه الأسرة بالفعل على هذا التعليم ـ رغم شعارات ودعاوى المجانية ـ هو مفتاح الطريق لاصلاح المراحل التالية من التعليم : أى التعليم الثانوى والجامعى.

فمشكلة التعليم الثانوى والجامعى الأساسية أن التلاميذ والطلبة الذين يصلون إليه من التعليم الأساسى هم فى غالبيتهم شبه أميين!. وهؤلاء لا يجدى فيهم تعليم ثانوى أو جامعى بعد أن فاتتهم فرصة التأسيس العلمى السليم. وأنا أرى نماذج لا حصر لها من هؤلاء الطلبة الذين يصلون إلى التعليم الجامعى وهم لا يصلحون للتعليم الثانوى ذاته!! ولست أدرى حتى الآن كيف عبروا المرحلة الثانوية وحصلوا على الثانوية العامة ؟

وفى هذا الضوء من سوء التعليم الأساسى، فإن تكليف الأسر التى تنفق على أبنائها فى مرحلة التعليم الأساسى فى المدارس الخاصة، بأن تواصل تحمل أعباء تعليم هؤلاء الأبناء فى التعليم الثانوى والجامعة، هو

إرهاق عظيم لها لا مبرر له. لقد ساق الدكتور حسين كامل بهاء الدين فى تبرير هذه الفكرة أن هذه الأسر ارتضت ـ طواعية ـ التعليم بمصروفات، وأقرت ـ بالتالى ـ بقدرتها المادية على الإنفاق فى تعليم أبنائها. ولكن الحقيقة أن هذه الأسر اضطرت اضطرارا لتعليم أبنائها بمصروفات، بسبب عقم التعليم الأساسى فى المدارس الحكومية. ولو كان هذا التعليم يحقق الغرض المرجو منه لما لجأت هذه الأسر إلى المدارس الخاصة .

بقى التعليم فى المرحلة الجامعية، وقد حدد الدكتور حسين كامل بهاء الدين المجانية فيه للطالب الملتزم، وحرم منها الطالب الذى يتكرر رسوبه .اوهو اتفكير سليم من شأنه وقف التدهور الحالى فى مستوى لخرجين لحد كبير، بعد أن أصبح التعليم الجامعى «سداح مداح»!

كذلك كان الدكتور حسين كامل بهاء الدين موفقا فيما أورده من تمتع الموهوبين والمتفوقين بالمجانية فى كل المراحل التعليمية، فضلا عن منحهم المكافآت التشجيعية التى تحقق لهم استمرار التفوق والتميز. ولكن المشكلة تتمثل فى أن هؤلاء الموهوبين والمتفوقين ينتمون عادة إلى الطبقة الوسطى التى تتيح لها امكاناتها التفوق، سواء من ناحية تعليم الأب والأم، أو من ناحية اقتناء الكتب فى البيت. ولكن هذه القاعدة ليست عامة، فالذكاء والتفوق ليس حكرا على الطبقة الوسطى، وقد برز من الطبقات الجماهيرية الكثيرون .

موسوعة تاريخ مصر وتطور الدراسة التاريخية *

أعتقد أننى قد تأخرت كثيرا فى الكتابة عن منارة إعلامية كبرى فى مصر، وهى الهيئة العامة للإستعلامات، التابعة لوزارة الإعلام، التى يديرها بكفاءة منقطعة النظير الدكتور ممدوح البلتاجى. ولست أدرى لهذا التأخر من علة سوى ضغط الأحداث اليومية التى تضطر الكاتب إلى متابعتها بالتعليق والتحليل، وهى أحداث يأخذ بعضها بخناق بعض بشكل لا يكاد يدع للكاتب فرصة للإفلات.

بل أعترف بأنى عاجز عن متابعة الأحداث كلها، رغم أنى أكتب مقالين أسبوعيا، أحدهما فى مجلة أكتوبر والثانى فى جريدة الوفد، فكثير من الأحداث الهامة تفلت من التعليق، لا لعدم اهتمامى بها، ولا لأنه ليس لدى ما أعلق به عليها، وإنما لأن متابعة كل ما

* أكتوبر فى ١٩٩٠/١٢/٩

حدث لا يكون متاحا إلا لكتاب الأعمدة اليومية، أما أصحاب المقالات الأسبوعية، فلا يتاح لهم ذلك بحال من الأحوال.

على كل حال فلست أعتقد أن العذر الذى قدمته لتأخرى فى الكتابة عن نشاط الهيئة العامة للاستعلامات تحت رياسة الدكتور البلتاجى، يعد كافيا، لسبب بسيط هو أن الدكتور البلتاجى لا يترك الفرصة لنسيانه، فهو يقتحم حياة االكاتب الإعلامية كل يوم بنشاطه المذهل، الذى يقدم فيه متابعة إعلامية ع ى أعلى مستوى لما يجرى فى بلدنا من أحداث، وما يجرى فى العالم العربى من أحداث، وما يجرى فى العالم كله ـ سواء بنشراته العامة أو المتخصصة لكل حدث، أو لموقف كل دولة.من كل حدث، أو بجريدته الهامة «جريدة الجرائد العالمية» التى تصدر أسبوعية، أو بكتبه الإعلامية التى تصدر فى المناسبات المتعاقبة، أو بكتبه التى تترجم أهم الكتب السياسية التى تتعلق بمصر أو المنطقة، أو بالملفات الدقيقة الهامة التى يتابع فيها الأحداث فى المنطقة متابعة وثائقية لا غنى عنها فى كتابة تاريخ مصر. وآخرها: الأجزاء الستة من «الملف الوثائقى عن جهود مصر لاحتواء الأزمة العراقية الكويتية»،وتلك الخاصة بموقف الولايات المتحدة من الأزمة، وموقف الاتحاد السوفيتى، فضلا عن المعلومات الأساسية التى يقدمها فى نشرات مستقلة عن كل بلد من البلاد التى هى طرف من أطراف أية أزمة من الأزمات .

جهد هائل ونشاط غزير لا مثيل له يحتاج إلى عدة هيئات عامة وليس هيئة واحدة، يقوم به الدكتور ممدوح البلتاجى، بفضل ما قام به من تطوير لأجهزة الهيئة رفعها إلى مصاف هيئات العصر الحاضر، رغم أن كثيرا من هيئات الدولة مازالت تعيش فى العصر العثمانى!

وقد كنت أظن أن نشاط هيئة الاستعلامات مقصور على هذا المجال الإعلامى، على ضخامته وغزارته ـ خصوصا بعد إصداره «الموسوعة القومية للشخصيات المصرية البارزة» ـ حتى استيقظت على نشاط علمى لا يقل أهمية، بإصدار الهيئة الجزء الثالث من «الموسوعة المصرية» عن تاريخ مصر وآثارها، وهو الجزء الخاص بتاريخ وآثار مصر الإسلامية!

وأعترف بأنى - فى البداية - لم أفهم ارتباط الإعلام، الذى ينصب على الحاضر، بالتاريخ والآثار اللذين ينصبان على الماضى، ولكن المقدمة الهامة التى صدر بها الدكتور ممدوح البلتاجى هذا الجزء، قدمت رؤية جديدة هامة فى هذا الصدد.

فقد ذكر أن الإعلام لم يعد - كما كان فى الماضى - مجرد جهاز يقوم على تسجيل الأخبار وإذاعتها، وإنما أصبح المقياس الدقيق لمدى التقدم الذى حققته الأمم، يوضح الأهداف ويستشرف المستقبل. ولذلك حرصت الهيئة العامة للاستعلامات على الأخذ بالأساليب العلمية لتأكيد دورها فى الإعلام الثقافى، فأصدرت الجزء الأول من موسوعة مصر، عام ١٩٧٣، ويتناول تاريخ مصر منذ عصر ما قبل التاريخ حتى نهاية العصر الفرعونى، ثم أصدرت الجزء الثانى فى عام ١٩٧٨، ويتناول تاريخ مصر فى العصر اليونانى والرومانى. وجاء هذا الجزء الثالث ليتناول العصر الإسلامى.

والجزء الثالث يعد - بكل المعايير - عملا علميا هائلا صعب الإنجاز، وحتى أبرهن على ذلك، فإنى حين عينت مقرر لجنة التاريخ والآثار بالمجلس الأعلى للثقافة منذ شهرين أو أكثر، كان أحد الأفكار الرئيسية التى اختمرت فى ذهنى لتنفيذها بمساندة اللجنة الجديدة، إصدار موسوعة لتاريخ مصر من أقدم العصور حتى العصر الحاضر، تتخذ شكلا آخر غير الموسوعة التى أصدرتها الهيئة، والتى تقوم على الترتيب الأبجدى لأسماء الأعلام والمدن والأماكن والبقاع والمصطلحات التاريخية والأثرية - شكلا زمنيا يقدم دراسات تاريخية عن الحقب والعصور المختلفة.

وقد كان ما حفزنى لذلك هو كتاب «المجمل فى التاريخ المصرى»، الذى صدر فى عام ١٩٤٢، وألفه مجموعة من أساتذة التاريخ بجامعة القاهرة (فؤاد الأول وقتذاك)، منهم الدكتور حسن إبراهيم حسن،والدكتور إبراهيم نصحى، والدكتور حسن عثمان، والدكتور أحمد

عزت عبد الكريم ـ والذى غطى بدراساته القيمة المركزة تاريخ مصر منذ أقدم العصور حتى العصر الحديث.

على أن هذا الكتاب أصبح الآن قديما بمعلوماته. وقد يدهش القارىء لهذا القول! فالحقائق التاريخية هى الحقائق التاريخية، فكيف تَقْدم مع الزمن؟. فى الواقع أن عمليات الكشف التاريخى هى أشبه تماما بعمليات الكشف الجغرافى، فكما أن الكشف الجغرافى يكشف مساحات جغرافية كانت مجهولة، فكذلك يفعل الكشف التاريخى!

فالحقب الزمنية مكونة من أحداث، وبعض هذه الأحداث يحتفظ لنا بآثاره (التى نسميها وثائق) والبعض الآخر تكون آثاره مطمورة لسبب أو لآخر، والدراسات التاريخية الحديثة تقوم مهمتها على الكشف عن هذه الآثار فى مظانها ومصادرها وأماكنها، فتتسع المساحات التاريخية التى ينكشف سرها وغموضها، وهذه المساحات الجديدة المكتشفة حديثا قد تعدل من صورة الأحداث التاريخية التى تم مسحها وكشفها من قبل، وقد تحتفظ بها كما هى، ولكنها تدخل فى نسيج آخر أكثر وضوحا.

وهذا كله ليس إلا جانبا من جوانب الدراسات التاريخية، لأن هناك على الدوام جديدا فى الفكر التاريخى، وفى منهج البحث التاريخى، وفى اهتمامات المؤرخين، وفى اهتمامات أقسام التاريخ.

وعلى سبيل المثال، فقد كان الاعتقاد السائد فى المدرسة التاريخية المصرية أنه لا يمكن دراسة الحدث التاريخى قبل مرور خمسين عاما على حدوثه، بحجة أن هذه المدة كافية لظهور وثائقه تدريجا بما يمكِّن من بحثه بحثا علميا سليما.

وتطبيقا لهذا الرأى فقد جرت معارضة فى قسم التاريخ بجامعة القاهرة عندما عرض عليه مشروع رسالة الماجستير التى قدمتها عن تطور الحركة الوطنية فى مصر من سة ١٩١٨ إلى سنة ١٩٣٦، على أساس أنه لم يمض خمسون سنة على ثورة ١٩١٩، ولكن المرحوم الدكتور

محمد أنيس دافع عن المشروع على أساس ضرورة إفساح الفرصة لكتابة التاريخ المعاصر. وقد ترتب على موافقة القسم، فمجلس الكلية على ذلك أن أعددت رسالتى للدكتوراه استكمالا للفترة السابقة، ومضيت بها حتى نهاية الحرب العالمية الثانية !

على أنه مع ذلك ظل هناك أمام المؤرخين المصريين خط فاصل لا يمكن اجتيازه بين عهد ما قبل ثورة يوليو وعهد الثورة ، فلم يفكر أحد من المؤرخين فى المخاطرة بكتابة تاريخ ثورة يوليو، حتى أقدمت على ذلك بكتابى: «الصراع الاجتماعى والسياسى فى مصر»، و«عبد الناصر وأزمة مارس»، ومضيت بعد ذلك إلى فترة أكثر معاصرة، وهى حرب يونيو ١٩٦٧ التى أصدرتها فى كتابى «تحطيم الآلهة».

ولكنى عندما فكرت فى كتابة كتابى «حرب أكتوبر فى محكمة التاريخ» فى سنة ١٩٨٣، بدا الأمر فى شكل تحد جديد، إذ لم يكن قد مضى على حرب أكتوبر أكثر من عشر سنوات، وكان السؤال: هل تكفى عشر سنوات لظهور كل الوثائق المتعلقة بحرب أكتوبر؟ .

وقد كان رأيى أن استرداد الحدث لا يتطلب مدة زمنية معينة، وإنما يتطلب توافر آثاره المثلة فى وثائقه، فإذا توافرت هذه الوثائق بعد أسبوع واحد، أمكن كتابة الحدث التاريخى، وإذا لم تتوافر فإنه يستحيل كتابته حتى ولو بعد ألف عام! والدليل على ذلك أن التاريخ قد حفل بمئات وألوف الأحداث التى مضى عليها قرون، ومع ذلك فلم تتيسر كتابتها لاختفاء وثائقها.

وقد ترتب على دخول التاريخ المعاصر فى الدراسة التاريخية تغير مفهوم الوثيقة. فقد كان مفهوم الوثيقة التاريخية هو الوثيقة الرسمية المحفوظة فى دور المحفوظات ووزارة الخارجية ووزارة الدفاع وغيرها من الوزارات، وقد لاحظت أنه إذا كانت هذه الوثائق ضرورية وأساسية فى دراسة عن التاريخ السياسى والعلاقات الدولية، فإن دورها يكون ثانويا فى دراسة عن الحركة الوطنية والحركات الشعبية بصفة عامة.

وهذا ما ثبت فى الدراسة التى نشرها الأهرام عن ثورة ١٩١٩، بمرور خمسين عاما عليها، عن مركز الوثائق والبحوث التاريخية لمصر المعاصرة، بالاستناد إلى الوثائق البريطانية. وقد صدرت أولا تباعا فى شكل مقالات متتابعة، ثم جمعت فى كتاب بعد مراجعتها بواسطة المرحوم الدكتور عزت عبد الكريم. فقد كانت مجرد تجميع للوثائق البريطانية عن ثورة ١٩١٩، وتصوير لهذه الثورة من وجهة نظر الوثائق البريطانية، ولكنها لا يمكن أن تعد دراسة تاريخية حقيقية تنطبق عليها مقاييس منهج البحث العلمى التاريخى. وللأمانة فإن المرحوم الدكتور عزت عبد الكريم أدرك ذلك، فكتب يقول إنه آثر أن يترك الوثائق من إنجليزية ومصرية تصور الأحداث وتشرح تصرفات الرجال وتعين القارىء على إصدار أحكامه.

نعم تغير مفهوم الوثيقة بالضرورة ، فلم تعد - فى رأيى - هى فقط الوثيقة الأرشيفية، وإنما أضفت إليها ما أطلقت عليه اسم «الوثائق غير الرسمية»، وتتضمن المراسلات المتبادلة بين الزعماء الوطنيين، والتقارير السرية، والتصريحات، والخطب والأحاديث، والمذكرات السياسية، وقرارت الأحزاب، والمقالات التى تكشف عن اتجاهات الرأى العام.

وفى نفس الوقت فإن التطور الاقتصادى وتغير علاقات الإنتاج كان لابد أن يلقى بآثاره على الدراسة التاريخية، بما أظهر الحاجة إلى دراسة حركات معينة كان مجرد التفكير فى دراستها يعد نوعاً من الجموح العلمى والمخاطرة العلمية! وعلى سبيل المثال ففى ظل علاقات الإنتاج الرأسمالية كان من المتعذر التفكير فى دراسة التيارات اليسارية فى الحركة الوطنية،لأن هذه التيارات لم تكن - بمعايير تلك العلاقات - جزءا من الحركة الوطنية، وإنما كانت خارجة عليها، فهى ضد النظام الاجتماعى، وتهدف إلى هدمه لصالح طبقة من الطبقات هى الطبقة العمالية.

لذلك لم يفكر أحد من المؤرخين الذين تناولوا هذه الفترة، سواء كانوا مؤرخين أكاديميين، مثل المرحوم محمد شفيق غربال، أو غير أكاديميين ، مثل المرحوم عبد الرحمن الرافعى، فى دراسة هذه الحركة. ولكن ـ فى الوقت الحاضر ـ فإن أية دراسة تاريخية موضوعية عن الحركة الوطنية لا تستطيع أن تغفل التيارات اليسارية فيها، بعد أن تغيرت علاقات الإنتاج على يد ثورة يوليو بقوانين الإصلاح الزراعى أولا وقوانين التأميم ثانيا.

هذا ـ على كل حال ـ يوضح، من واقع التجربة العملية التى عشتها كمؤرخ، ومن واقع ممارسة كتابة التاريخ المعاصر، كيف أن كتابا مثل «المجمل فى التاريخ المصرى» الذى صدر فى عام ١٩٤٢، قد أصبح يعد بمعيار الدراسة التاريخية الحديثة قديما فى موضوعاته وحقائقه، ومن الضرورى صدور كتاب آخر فى شكل موسوعة تاريخية تتناول تاريخ مصر من أقدم العصور حتى الآن. وهو ما كنت أنوى عرضه فى أول اجتماع للجنة التاريخ والآثار.

على أنى لم أكد أقرأ محاضر اجتماعات اللجنة السابقة، حتى اكتشفت أن اللجنة السابقة قد فكرت فى هذا الموضوع بالفعل منذ عام ١٩٨٣، ولكنها تعثرت فيه ولم تستطع المضى به إلى نهايته ، وأن هناك دراسات قد أعدت بالفعل تغطى بعض جوانب هذه الحقب التاريخية، وبقيت جوانب أخرى.

ومن هنا أصبح على اللجنة الجديدة إحياء هذا المشروع وبعثه من مرقده، وإعطاؤه الدفعة القوية التى تكفل تنفيذه وإظهاره للوجود، وسد تلك الثغرة الواسعة فى المكتبة العربية المترتبة على عجز اللجنة السابقة عن تنفيذه إلى الآن.

وهذا من الأهمية بمكان، وهو ما أكرس له جانبا كبيرا من نشاطى العلمى، وما أبرهن عليه بسلسلة تاريخ المصريين التى أشرف عليها،

والتى تصدر عن هيئة الكتاب. فقد كان يبدو لى، عندما أسند إلى الصديق الدكتور سمير سرحان هذه المهمة ـ وهو صاحب الفكرة ـ أن تنفيذها شبه مستحيل، إذ كان من العسير إقناع أساتذة التاريخ المختصين بكتابة دراسات تاريخية لهذه السلسلة مقابل عائد مادى زهيد فى زمن يتضاعف فيه سعر كل شىء وتتضاءل قيمة النقود. على أن صلاتى بهؤلاء الأساتذة، مكنتنى من المواظبة على إصدار كتا ب شهرى عن تاريخ المصريين على مدى يتجاوز الثلاثة الأعوام، حتى بلغ عدد ما صدر من هذه السلسلة حتى الآن اثنين وأربعين كتابا، وهو يعد عددا قياسيا بالنسبة لهذه الفترة القصيرة، خصوصا مع أهمية هذه الكتب العلمية الرفيعة. وبذلك أمكن للقارىء المصرى أن يقتنى ٤٢ كتابا فى تاريخ مصر بثمن يناهز ثمن ٣ كتب!*

ومن هنا كان تقديرى لأهمية الجزء الثالث من «الموسوعة المصرية» عن تاريخ وآثار مصر الإسلامية، الذى أصدرته الهيئة العامة للاستعلامات، برياسة الدكتور ممدوح البلتاجى، والذى يعد إسهامة ضخمة عظيمة القيمة تحت إشراف ثلاثة من كبار الأساتذة، وهم الدكتور سعيد عبد الفتاح عاشور، والدكتور حسنين ربيع، والدكتور عبد الحميد يونس، فضلا عن الفنان حسن عثمان والأستاذة ليلى عدس. وقد اشترك فى تحريره ثلاثون من أساتذة التاريخ والآثار وتخصصات أخرى، أذكر منهم، بالإضافة إلى المشرفين الثلاثة: الدكاترة محمد جمال الدين سرور، وحسن الباشا، وسعاد ماهر، وسيدة إسماعيل كاشف، ومحمد أمين، وإبراهيم العدوى، وأبو الوفا التفتازانى، وجوزيف نسيم، وحامد زيان. وبعضهم لقى ربه مثل المرحوم الدكتور محمد مصطفى زيادة والمرحوم الدكتور عبد العزيز الشناوى، واشترك فى تحريره الدكتور جمال مختار والدكتورة زينب عبد العزيز مصطفى. كما أعد الفهارس الأستاذة زينب الفوانيسى.

* ارتفع عدد الكتب التى صدرت فى سلسلة «تاريخ المصريين» عند اعداد هذا الكتاب إلى ٧٠ كتابا !

ويضم هذا الجزء عددا عظيما من الصور والبيانات والخرائط التى ترتبط بالمادة المعروضة ارتباط توضيح أو إعلام، وهى مطبوعة على ورق مصقول وباختيار رفيع المستوى. كما تضمن كشافات ثلاثة، الأول للإعلام والأمم والشعوب والقبائل، والثانى للمدن والأماكن والبقاع، والثالث للمصطلحات التاريخية والأثرية.

وقد تناول الفترة التاريخية منذ الفتح الإسلامى لمصر عام ٦٤١م حتى العصر العثمانى سنة ١٥١٧ م، وهى الفترة التى استكمل فيها العرب المقومات السياسية والاقتصادية للدولة الإسلامية، واستقرت فيها مصر كولاية إسلامية تابعة للخلافة الصحابية بالمدينة المنورة، ثم للخلافة الأموية بدمشق، ثم للخلافة العباسية ببغداد، وقد استمر ذلك من عام ٦٤٢م إلى ٨٦٨م، ثم انتقلت فى عام ٨٦٨ م إلى عصر الطولونيين والأخشيديين حتى قيام الدولة الفاطمية فى ٩٦٨م إلى ١١٧١م، فأصبحت إمبراطورية، وانتقلت إلى عصر الأيوبيين الذى استمر إلى عام ١٢٥٠ م، ثم تحولت مصر إلى عصر السلاطين المماليك، وهو العصر الذى استمر إلى سنة ١٥١٧م، وقد كانت مصر فى هذين العصرين أيضا إمبراطورية مترامية الأطراف.

وهكذا يقدم هذا الجزء من الموسوعة المصرية لتاريخ مصر الإسلامية خدمة عظمى لدارسى تاريخ مصر، وللمثقفين والعلماء، تدعونا لأن نقدم للدكتور ممدوح البلتاجى التهنئة والشكر، لا لهذا الجزء من الموسوعة فقط، وإنما لكل ما يقدمه فى حقل الإعلام من جهود عظيمة بكل المعايير.

الفصل الخامس

الفن والمجتمع

عبد الوهاب.. والطبقة الوسطى!

أكتوبر في ١٩٩١/٥/١٢

مازلت أذكر هذا اليوم في باريس، في شقة لصحفي مصري صديق تطل على نهر السين، وأمامنا مبنى التليفزيون الفرنسي الذى يشبه مبنى التلفيزيون المصرى، وكنا مجموعة من العلماء والمثقفين، منهم الصديق العزيز الدكتور عادل صادق.

وكان الصديق صاحب الشقة، وهو الأستاذ وليم ويصا، يملك مجموعة ضخمة من الاسطوانات الكلاسيكية لبتهوفن ورحمانينوف وشوبان وتشايكوفسكى وبورودين، وأخذنا نستمع إلى مقتطفات من السيمفونيات والكونشيرتوات فى انسجام تام. ثم إذا بالصديق وليم يفاجئنا بقوله: ما رأيكم فى سماع عبد الوهاب؟ إن عندى عددا كبيرا من اسطواناته القديمة؟ وصحنا فى نفس واحد: نريد أن نسمع عبد الوهاب!

ولم يكد صوت عبد الوهاب ينساب إلينا من جهاز«الاستريو دك» حتى انتقلنا إلى عالم آخر يختلف عن العالم الذى عشنا فيه مع الموسيقيين الغربيين.. انتقلنا إلى مصر.. مصر ذاتها بمآذنها وأزهرها وأهرامها وقلعتها ونيلها وتراثها.

ومنذ ذلك الحين أدركت أن عبد الوهاب هو مصر! وليس ذلك بغريب! فقد شهد التاريخ أوطانا تنجب أبناء يمثلونها ويشخصونها لدرجة الاندماج التام، أو التقمص! فلا يكاد يذكر شكسبير حتى تذكر إنجلترا، ولا يذكر تولستوى حتى تذكر روسيا، ولا يكاد يذكر بيتهوفن حتى تذكر ألمانيا، ولا يكاد يذكر فردى حتى تذكر إيطاليا، ولا يكاد يذكر ألبينيز حتى تذكر أسبانيا.

وكذلك الحال لعبد الوهاب، فلايكاد يذكر عبد الوهاب حتى تذكر مصر، فعبد الوهاب ومصر شىء واحد، وكيان واحد، ولا تكاد تسمع عبد الوهاب فى أى بقعة فى العالم: فوق الألب، أو فوق الكربات، أو الهملايا، أو الأبلاتش، حتى تنتقل فورا إلى مصر!

إن الدور الذى لعبه عبد الوهاب فى الموسيقى العربية لايمكن فهمه بدون ربطه بالتغيير الاجتماعى الذى طرأ على المجتمع المصرى منذ ثورة ١٩١٩، ونمو طبقة بورجوازية صغيرة (أى طبقة وسطى) تقود حركة المجتمع سياسيا واجتماعيا واقتصاديا، كما تقود حركة التغريب(أى الانفتاح على الغرب) وهذه الطبقة هى طبقة الأفندية من المحامين والمهندسين والأطباء والمدرسين والموظفين وغيرهم.

هذه الطبقة هى التى أخذت تحول المجتمع المصرى من مجتمع شرقى تقليدى إلى مجتمع عصرى متغرب، بعد أن نبذت المرأة المصرية حجابها ذا التاريخ الطويل، ونبذت معه ما هو أهم من ذلك: أسلوب الحياة الذى كان يرافق هذا الحجاب. فقد تركت الحريم ونزلت إلى ميدان العلم، وإلى ميدان العمل بجانب الرجل، بل وإلى ميدان السياسة أيضا. وجندت

معها الأصوات التى تنادى بالمساواة بين الرجل والمرأة، والمناداة بإلغاء المحاكم الشرعية الفاسدة. كما أخذ الرجل المصرى ينتهج أسلوب الحياة العصرية فى ملبسه وعاداته وتفكيره وذوقه، وأخذ شباب الجيل الجديد ينصرفون عن التعليم الدينى واللغوى فى الأزهر إلى التعليم المدنى وإلى العلوم الحديثة بجميع فروعها.

وفى الوقت نفسه تكسرت كل القيود التى كانت تكبل الفكر، وتفتحت كل الأبواب التى كانت تحبس الرأى. فحين أصدر الشيخ محمد بخيت، مفتى الديار المصرية فى ذلك الحين، فتوى ضد الشيوعية فى يوليو١٩١٩، بناها على أن معناها الاباحية وأنها تأمر بالخيانة والكذب وهتك الأعراض - رد عليه الشيخ على الزنكلونى من الأزهر، وهو من تلاميذ الشيخ محمد عبده، يشك فى هذا الكلام، ويقول: كيف يصدق العقل أن جماعة من بنى الانسان فى القرن العشرين يوجدون مذهبا على هذا النحو يهدمون به نظام العالم، ثم هم مع ذلك يحاربون ويثبتون؟ وأنكر أن يكون معنى البلشفية إباحة الأعراض وانتهاك الحرمات وانكار الأنساب، وقال إن هذا المعنى لا وجود له بعد أن دخل النوع الانسانى فى كماله الطبيعى برقى العقول.. إلى آخره.

ثم كتب الشيخ على عبد الرازق كتابه: «الاسلام وأصول الحكم» الذى هاجم فيه نظام الخلافة، مؤكدا أن الإسلام لم يفرض على المسلمين نظاما خاصا يُحكمون بمقتضاه، بل ترك لهم مطلق الحرية فى تنظيم الدولة طبقا للأحوال الفكرية والاجتماعية والاقتصادية التى يوجدون فيها.

كذلك كتب طه حسين كتابه :«فى الشعر الجاهلى» الذى اتخذ طابع البحث الحر، وانتهج فيه المنهج الفلسفى الذى استحدثه «ديكارت» - أى أنه أراد أن يشك ليصل إلى اليقين،وعرض لأهمية الكتب السماوية كمصدر من مصادر التاريخ .

كانت هذه الطبقة الاجتماعية هى جمهور المستمعين التى اتجه إليها محمد عبد الوهاب،والتى صاغ لها موسيقاه،وطور ألحانه من أجلها،

وابتكر فى الايقاع والأداء.وهذا أمر طبيعى فا لجمهور هو الذى يصنع الملحن، وليس العكس!

وعلى سبيل المثال، فإن الطبقة الأرستقراطية فى أوربا هى التى صنعت الموسيقى الكلاسيكية والأوبرا، وفى قصور الاقطاعيين والبورجوازيين الكبار،ظهر يوهان سباستيان باخ وهيندل فى عصر الباروك، ثم هايدن وموزار وبيتهوفن فى العصر الكلاسيكى.

ومع بوادر الثورة الصناعية، التى مهدت لهاالثورة الفرنسية،وظهور جماهير جديدة متحررة من قيود المجتمع الاقطاعى،ومتشبعة بأفكار الثورة الفرنسية الحرة،كان من الضرورى أن تنتقل الموسيقى من العصر الكلاسيكى الى العصر الرومانتيكى،وتنتقل من القصور إلى المسارح .

وكان بيتهوفن هو الذى قام بهذه النقلة.فقد عاش فى المرحلة الأولى من حياته فى ظل الكلاسيكية، وقدم أعماله الأولى، ثم قام بالتجديد الذى يناسب الجماهير الجديدة خارج القصور. وعلى سبيل المثال كيف كان مكن أن تعزف سيمفونيته الثالثة فى قصر من القصور؟ أو سيمفونيته لتاسعة الكورالية، التى قال عنها فاجنر: «إننا ننظر إلى هذاالعمل كعلامة تاريخية تحدد بداية عهد جديد فى هذا الفن العالمى .. فمن خلاله شهد العالم ظاهرة نادرة قلما يجود الدهر بمثلها فى أى زمان أو مكان».

وبذلك انفتح الباب لظهور الرومانتيكيين العظام : برامز، وشوبيرت، ومندلسون، وشوبان، وليست، وسان صانس، وفاجنر، وتشايكوفسكى، ورحمانينوف، وبرليوز، وكورساكوف، وبورودين وغيرهم. وقد تميزت تلك الأعمال العظيمة التى قدمها هؤلاء وغيرهم ممن لا تحضرنى أسماؤهم، بغلبة اللحن على القالب والبناء، أو بمعنى آخر بتحرر اللحن من القالب والبناء، وبأنها ليست «موسيقى مجردة» كما هو الحال بالنسبة لموسيقى العصر الكلاسيكى، وإنما هى موسيقى يمكن أن تصور أحاسيس ، وتعبر عن ظواهر طبيعية مثل العاصفة التى صورها برليوز فى السيمفونية الخيالية.

والمهم هو أن جماهير القرن التاسع هى التى صنعت موسيقى العصر الرومانتيكى، وجماهير القرن الثامن عشر هى التى صنعت العصر الكلاسيكى، وجماهير القرن السابع عشر هى التى صنعت موسيقى عصر الباروك. وهل كان يمكن لألفيس بريزلى أو مايكل جاكسون أن يقف ليعزف موسيقاه فى قصر الكونت ڤالدشتاين Waldstein أو قصر أسقف سالزبورج؟ إذن لضربا بالنعال على الأقل، إن لم يلق بهما للسحالى والعقارب والثعابين جزاء وفاقا!

وقد كانت جماهير الطبقة الوسطى التى برزت بعد ثورة ١٩١٩، وقادت حركة الانفتاح على الغرب، هى التى اتجه إليها محمد عبد الوهاب، وهى التى صنعت موسيقى عبد الوهاب بالتالى.

ونلاحظ فى هذا الصدد أن عبد الوهاب اتبع نفس الطريق الذى اتبعه بتهوفن. فقد بدأ حياته يغنى قصائد الشيخ سلامة حجازى وأدوار وموشحات عبده الحامولى ومحمد عثمان، كما غنى فى القصور (قصر أحمد شوقى) ثم أخذ يتحرر من التقاليد الفنية المتوارثة فى العشرينات، وانطلق بفنه إلى المسرح الغنائى. وعندما غنى لأحمد شوقى «يا جارة الوادى»، خرج على تقاليد التلحين والغناء القديمة التى كانت تلزم الملحن بأن ينتهى فى الغناء فى نفس المقام الذى بدأ منه. ومع بداية الثلاثينات كان أسلوب محمد عبد الوهاب قد بدأت تتميز ملامحه، وترتبط فى أذهان الجماهير بالتجديد والابتكار.

ففى أغنية «مريت على بيت الحبايب»، يعرف المستمع المصرى ايقاعا جديدا يرقص عليه الأوروبيون وهو: التانجو، فهو يغنى عليه مستخدما آلة الأكورديون التى كانت مقصورة على الموسيقى الأوروبية. وفى أغنية «جفنه علم الغزل»، يستخدم عبد الوهاب إيقاع «الرمبا» الذى كان يرقص عليه أهل أوربا، كما يستخدم «الشخاشيخ لأول مرة حتى إنه لم يجد عازفا على الشخاشيخ فأمسكها بنفسه وصاحب نفسه كعازف ايقاع،

كما يلحن قصيدة «الجندول» وهى أول عمل غنائى طويل عرفته الموسيقى العربية.

ثم يقدم عملا جريئا بكل المعايير، هو رائعة أحمد شوقى «مجنون ليلى» بأسلوب أوبرالى مصرى فريد، اشتركت فيه معه بالغناء أسمهان. وكان يمكن لهذا العمل أن يمثل ـ بحق ـ بداية حقيقية لأعمال عظيمة أوبرالية عربية لا تقل مستوى عن الأوبرات الغربية. وقد استعان فيها بألحان أوروبية لسان صانس من أوبرا شمشون ودليلة، وهى لحن رقصة باكوس إله النبيذ المعروفة باسم باكشانال Bacchanale التى افتتح بها المسرحية الشعرية. كما استخدم لحن كورساكوف فى «رقصة العبيد الفرس» كمستهل للحن «سجى الليل».

وحتى نعرف إتقان ودقة إخراج عبد الوهاب لهذه المسرحية الشعرية الغنائية الرائعة، فإنه عندما قامت دار الأوبرا بعرض هذه المسرحية منذ عامين، بمناسبة عيد ميلاد دار الأوبرا، وقام بدور قيس على الحجار، وقامت بدور ليلى إيمان الطوخى، بدا العمل مثيرا للضحك، فقد كان على لمسرح أنموذج لمدفئة تشتعل فيها النار، ومع ذلك فلم يخطر ببال على الحجار أو إيمان الطوخى أن يجلسا حول المدفأة عند غناء المقطع الذى تقترب فيه يد قيس من النار فتهتف ليلى فى جزع: ويح قيس، تحرقت راحتاه، وما شعر» ـ فقد ترك كلاهما النار فى جانب المسرح، ووقفا أمام المشاهدين بعيدا عنها ، ثم غنيا المقطعين عن حرق اليد بعيدا عن النار وبدا المنظر مصطنعا غير منطبق على الواقع ومثيرا للضحك، مع أن المفروض فيه أن يهز المشاعر، كما حدث بالفعل فى فيلم «يوم سعيد» عندما صوره عبد الوهاب . وبطبيعة الحال لم يغن جمال صوت على الحجار وإيمان الطوخى شيئا فى هذا المشهد الكوميدى.

كان محمد عبد الوهاب جسرا بين الموسيقى الكلاسيكية التى هضمهاجيدا والموسيقى العربية، وفى أغانيه بعض الاقتباسات الحرفية لموسيقيين عظام، مثل فردى فى أوبرا عايدة «كان عهدى عهدك فى الهوى»

أو أوبرا ريجوليتو: «ياللى نويت تشغلنى»! إلى آخره. وقد تعرض عبد الوهاب لذلك على يد صحفيي عهد ماقبل ثورة يوليو المثقفين إلى كثير من النكات، أذكر منها ما كتبته مجلة« روز اليوسف» مرة من أن أحد الموسيقيين الأوربيين سمع بعض ألحان عبد الوهاب، فالتفت إلى من حوله مبديا دهشته من أن بيتهوفن وفردى ودونيزيتى قد سرقوا ألحان عبد الوهاب!

ولكنى لم أعتبر ذلك أبدا سرقة أو اقتباسا، بل ترصيعا! لقد كان عبد الوهاب يحب أن يرصع ألحانه أحيانا ببضع قطع غالية وثمينة من الموسيقى الكلاسيكية الخالدة. وقد تمثلت عبقريته فى أن أحدا لم يلتفت إلى هذا الترصيع، فقد دخل هذا الترصيع فى نسيج الموسيقى العربية التى طورها محمد عبد الوهاب، وأصبح جزءا لا يتجزأ منها ولست ممن يطلقون على محمد عبد الوهاب لقب«المطرب الشعبى»، فهو مطرب الطبقة الوسطى، أو مطرب الطبقة البورجوازية! وصحيح أن الطبقة العمالية والفلاحية كانت تستمع إلى محمد عبد الوهاب، ولكنها كانت«تتخفف» منه كلما أتيحت لهاالفرصة!

ففى أثناء الحرب العالمية الثانية، حين ظهرت طبقة العاملين فى«الأورنس»الانجليزى، كان معبودها هو شيكوكو! وتراجع عبد الوهاب إلى صفوف الطبقة الوسطى المتأثرة بالثقافة الغربية من المهندسين والأطباء والمحامين والمحاسبين والمدرسين والموظفين وغيرهم. وعندما ظهرت الطبقة الانفتاحية الحديثة فى عصر الانفتاح ، وسافرت الطبقة الدنيا إلى دول الخليج البترولية لتعود محملة بالكاسيتات والريكوردارات والفيديوهات، كان معبودها هو عدوية! فهو الذى تسمعه فى عربات التاكسى وفى محلات الفول والطعمية وعلى العربات فى العتبة الخضراء والأحياء الشعبية، ولكنك لا تسمع أبدا عبد الوهاب!

وعندما ظهرت الجماعات الاسلامية أصبح الغناء محرما ـ خصوصا غناء عبد الوهاب! إنه غناء يتحدث عن الحب! والحب فى رأى

الجماعات الاسلامية حرام فى حرام! وعندما غنى عبد الوهاب أغنية «من غير ليه» وجد من بعض المتخلفين عقليا من يهاجمه، لأنه تحدث عن الحب! ولوسيطرت الجماعات الاسلامية على الحياة السياسية والاجتماعية فى بلدنا، فإن النتيجة الطبيعية هى اختفاء الجماهير التى تسمع الأغنية، ومعنى ذلك اختفاء «المتلقَّى» . واختفاء المتلقِّى يؤدى إلى اختفاء الملقى بالضرورة، وهو الملحن!

والمهم هو أن جيلنا يجب أن يغبط نفسه على أنه عاش فى عصر عبد الوهاب، وعلى أنه استمتع بهذا اللقاء التاريخى بين الموسيقى الكلاسيكية والموسيقى العربية على يد عبد الوهاب، وأنه استمع لموسيقى ذلك الجيل العظيم من الملحنين الذى تأثر بعبد الوهاب وسار على دربه من أمثال بليغ حمدى، ومحمد الموجى، وكمال الطويل، وعمار الشريعى وغيرهم، وهو الجيل الذى نقل الموسيقى العربية نقلة كبيرة إلى الأمام.

نعم يجب على جيلنا أن يغبط نفسه، وأن يترحم على محمد عبد الوهاب فى احترام وخشوع.

سنيما الخوف والعسكر!

الوفد فى ١٩٩٢/٥/١٨

كتبت مرة أقول إننى كنت أول مؤرخ يستخدم السينما كمصدر من مصادر التاريخ الاجتماعى لمصر، عندما تحدثت فى كتابى: «صراع الطبقات فى مصر» عن فيلم «العزيمة» الذى مثلته الفنانة فاطمة رشدى والفنان حسين صدقى، باعتباره تعبيرا عن الأزمة الاقتصادية التى مرت بها مصر فى الثلاثينيات ودفعت بالشباب المصرى المتعطل عن العمل إلى خوض مجال الأعمال الحرة. وفى ذلك لعلى نبهت إلى أهمية السينما فى التعبير عن حياة المجتمع فى ظروفه المختلفة، وأهمية استخدام السينما كمصدر من مصادر الكتابة التاريخية.

لذلك اهتممت كثيرا بكتاب الاذاعية المعروفة الدكتورة درية شرف الدين، الذى صدر مؤخرا تحت عنوان: «السياسة والسينما فى مصر ٩٦١ ـ ١٩٨١ الذى حصلت به على درجة

الدكتوراه وطبعته لها دار الشروق.. وشعرت بأننى أمام كتاب تاريخ من نوع جديد، يؤرخ لجانب هام من جوانب الحياة الاجتماعية المصرية. كما اهتممت أكثر بما احتواه من تحليل ذكى بارع للخلفية التاريخية والسياسية التى عكستها السينما الروائية المصرية فى تلك الفترة، والتى استعانت فيها المؤلفة بحشد ضخم من أوثق المراجع والمصادر العلمية.

وبطبيعة الحال فلن أستطيع فى مثل هذا المقال أن أقدم عرضا وافيا لهذا الكتاب القيم، ولكنى أعجبت حقا بتبويبه الذكى الذى قدمته المؤلفة تحت بابين: الباب الأول، سينما الستينات وانعكاسات الحكم الشمولى، والباب الثانى، سينما السبعينات والانفتاح الاستهلاكى. وقد تناولت المؤلفة فى الباب الأول ثلاثة موضوعات كبيرة:

الموضوع الأول، فترة الخمسينات وبذور سينما الماضى، وقد عالج فيه موقف الثورة من السينما فى السنوات الأولى، وفيه أكدت أن الثورة حتى عام ١٩٦٠ لم تكن قد حددت بعد علاقاتها بالسينما المصرية، بحيث بات وجود تلك الثورة على الشاشة، كتحول سياسى واقتصادى واجتماعى، غير ملموس - وبمعنى آخر أن النظام أثبت عجزه عن استغلال الامكانات السياسية للسينما باعتبارها أداة للتغيير الاجتماعى. على أن ذلك لم يمنع الثورة من الاهتمام بصناعة السينما، فأنشأت لذلك مؤسسة دعم السينما فى عام ١٩٥٧، وفى عام ١٩٥٩ تم انشاء المعهد العالى للسينما كمؤسسة تعليمية فنية، وبه صار حضور الدولة فى النشاط السينمائى واضحا.

على أنه فى ذلك الحين كانت التطورات السياسية التى تمثلت فى تصفية المؤسسات الديموقراطية والأحزاب واقامة مركزية السلطة، ونمو أجهزة الأمن والمعلومات، وضرب القوى الوطنية، وتعرض جانب كبير من صفوة المجتمع المصرى من المثقفين للقمع والتنكيل والاعتقال، قد أوجدت البذرة الأولى لما أطلقت عليه الدكتورة درية شرف الدين اسم «سينما الخوف»! تلك التى نمت فى رحمها - كما تقول - «السينما الخائفة من

تناول الواقع، الهارية إلى الماضى، لأن العهد الحاضر يدين هذا الماضى ويفتح النار عليه ويبرر - بمساوئه العديدة - وجوده»! ووجد المخرجون فى هذا الانسحاب إلى الماضى «مجالا لممارسة سلبية المثقفين تجاه القيادة الثورية التى استغنت عن مشاركتهم لصالح العسكريين»!

ثم انتقلت الدكتورة درية شرف الدين إلى بداية رأسمالية الدولة وارهاصات القطاع العام السينمائى، واعلان الاشتراكية، والنخبة الحاكمة وطبيعة حكم العسكر، والرقابة ومحاصرة حرية التعبير.

وتحدثت عن أبنية الثورة السياسية ووصفتها بأنها «أبنية ورقية وقنوات اتصال من جانب واحد، كانت جهازا من أجهزة السلطة، وأقرب إلى مصلحة حكومية يديرها موظفون. كما نظر إليها المواطنون - للأسف - فى كثير من الأحيان، ومنذ بداية تكوينها، كأدوات للرقابة والضبط، بدلا من أن تكون أداة من أدوات المشاركة الشعبية، وبوتقة لحماية الديموقراطية.

ثم تقول إنه مع غياب الديموقراطية وتراجع المشاركة السياسية كان مقدرا لحرية الفنان فى الأداء والتعبير أن تختنق وتموت، ولكن هذه القاعدة فى العالم كان لها استثناءاتها فى مصر، نظرا لتولى أجهزة الاعلام مهمة«نفخ الذات القومية إلى حد التورم قبل الهزيمة العسكرية فى عام١٩٦٧»، وصدق كثير من المثقفين هذه اللعبة وأصبحوا جزءا منها. وجاء مصدر الاستثناء الثانى من الايمان الحقيقى والعميق لكثيرين بمجتمع الاشتراكية القادر على تحقيق الكفاية والعدل، ومع كاريزمية عبد الناصر وأبوية النظام ازداد هذا الإحساس عمقا، وتغنى الكثيرون بالمجتمع القائم وبالمستقبل المشرق القادم، وتعددت الأعمال الفنية فى مجال المسرح والرواية والشعر والأغنية والكتاب وغيرها، وشهدت صحوة ملموسة في مصر الستينات، وإن عاد جانب من ازدهارها إلى قوة الدفع الآتية من الخمسينيات.

على أن السينما بالذات ـ كما تقول الدكتورة درية ـ كان لها وضع مختلف، فلأنها الفن الأكثر جماهيرية في مصر، فقد حاصرتها مواد الرقابة على المصنفات الفنية، تحديدا لتأثيرها في غير الاتجاه المطلوب حكوميا! ولأنها الفن الأكثر انتشارا في العالم العربي، فقد حاصرتها محظورات الأنظمة العربية المختلفة، التي لم تكن تقبل بالاشتراكية مادة للأفلام. ولأنها الفن الأكثر تكلفة، فقد حاصرتها مرة ثالثة مسائل التمويل وحسابات الأرباح والخسائر، وضمان العرض والرواج.

ومن هنا كانت محدودية الأعمال السينمائية التي حاولت الاقتراب من مقومات المجتمع القائم سياسيا واقتصاديا، مع محاذير الرقابة والتوزيع والتمويل وأسلوب الانجاز. وكان ملجأ الستينات الآمن في مجال السينما هي«سينما الماضي»، حيث يصول ويجول المخرج السينمائي في إدانة مساوىء العهد البائد، وهو متمتع بكامل حريته وانطلاقه الفكري!

وبذلك حرمت السينما المصرية من أفلام كان يمكنها التطرق إلى نبض اللحظة، ومعاناة الواقع في مصر الستينات، وأصيبت بنوع من الغيبوبة عن الواقع الحي المعاش!

وقدر رفضت الدكتورة درية شرف الدين أن تلتمس العذر للفنان السينمائي في ذلك العهد،«الذي آثر السلامة» وبحث عن الأمان، وتلافي دائما الاصطدام مع السلطة، مما جعل سينما الستينيات في مصر تبدو«سينما بلاقضية، ومخرجها مخرج بلانضال»! وأضافت: «للأسف لم أجد سينمائيا مصريا اختار في الستينيات أن يمارس حريته بشجاعة، وأن يدفع الثمن غاليا»!

وقد مضت الدكتورة درية في معالجة موضوعها الهام، فتحدثت في الفصل الثالث عن ظواهر سينما الهزيمة، وحرب الأيام الستة وسينما الضوء الأخضر! وانتقلت إلى سينما السبعينيات والانفتاح الاستهلاكي، فتناولت الاطار الانتاجي لسينما السبعينيات، وأبرزت من ظواهرها سينما

مراكز القوى، وقالت إنه على الرغم من أن النقاد يؤرخون لفيلم الكرنك (١٩٧٥) على أنه الفيلم الأول الذى فتح ملف مراكز القوى، الا أن فيلم «زائر الفجر» الذى عرض قبل عام واحد يسبقه.

كما تحدثت عن حرب أكتوبر والسينما، وسينما التجارة بأكتوبر، وسينما التجارة بالنكسة! وتحدثت عن المحتوى الهابط لسينما الانفتاح، ونوعية جمهورها الجديد، وعناوين أفلامها التى تراوحت بين الابتذال والهبوط والسذاجة، ومساهمتها فى تشويه الشخصية المصرية، وتخريب عقليتها بتفاهات وطموحات وهمية، وتشكيكها فى القيم الأخلاقية، وتقديم أبطالها وترفهم المظهرى وانحرافهم باعتبارهم نماذج بطولية! واختتمت الدكتورة درية كتابها الهام بالفصل الرابع الذى تحدث عن ارهاصات سينما العنف والدم واغتيال السادات!

وعلى هذا النحو، يمكن القول إن هذا الكتاب عن«السياسة والسينما فى مصر١٩٦١ ـ١٩٨١» يمثل علامة بارزة فى هذا الموضوع الهام الذى نأمل أن يتبع بأعمال أخرى للمؤلفة، وأن يفتح الباب لباحثين جدد يملكون وضوح الرؤية وجمال العرض.

فيفا زاباتا: درس فى الزعامة*

الوفد فى اول اغسطس ١٩٨٨

أحسنت السيدة سناء منصور ، المذيعة المرموقة لبرنامج أوسكار ، إذ قدمت فى يوم الخميس ٧ يوليو ١٩٨٨ فيلم «يحيا زاباتا» الذى قام ببطولته مارلون براندو ، وأخرجه ايليا كازان ، وكتب السيناريو الأديب الكبير جون شتاينبيك.

فأذكر أننى قرأت مرة ان الرئيس الراحل عبدالناصر شاهد هذا الفيلم ، وأعجب به ، أو أنه تأثر به ! وقد أدهشنى ذلك ، بل أدهشنى ـ اكثر من ذلك ـ أن يعرض الفيلم فى عهد عبدالناصر ، ليكشف لكل من شاهده الفرق بين الزعامة الحقيقية والزعامة المزيفة ،

وان كان كثير مما كان يحدث فى عهد عبدالناصر مما يصعب على الفهم! فقد دعيت وكثير من المفكرين اليساريين لالقاء محاضرات فى معسكر الشباب

بحلوان ، عن الاشتراكية والقومية والوطنية ، وكان الطلبة يصيبهم الإحباط فى نهاية المحاضرات ، لأنهم كانوا يدركون الفروق بين النظرية التى تعلموها من المحاضرين ، والتطبيق الذى يمارسه الحكم الناصرى ، خصوصا فى الاشتراكية ! وبالنسبة لفيلم يحيا زاباتا ، فلعل سبب عرضه فى عهد عبدالناصر انه كان يصعب تبرير منع عرضه من جانب حكم يتزعم شعوب العالم الثالث ، وزعيم تضعه الشعوب العربية على رأس زعمائها ، ويحلو لها تشبيهه بصلاح الدين !

فالفيلم يدور حول محاور ثلاث : المحور الأول ، ان الزعيم الحقيقى لا يمكن أن يوجد تناقض بينه وبين شعبه ، فاذا نشأ هذا التناقض بعد أن يصل الزعيم إلى الحكم ، فعلى الزعيم أن يتخلى عن الحكم فورا ، ويلتحم بجماهيره ليقودها فى طريق التحرير .

وهذا مافعله زاباتا حين اكتشف انه يتحول على كرسى الحكم إلى حاكم تقليدى تتناقض مصالحه مع مصالح الجماهير ، ويشغله الدفاع عن كرسيه ومصالح ذويه وحاشيته عن الدفاع عن مصالح شعبه ـ فقد هجر الحكم على الفور ، واسترد بندقيته ، وترك القصر ، ونزل إلى صفوف الشعب يبث فيهم روح الثورة على الظالمين ، ومن بينهم أخيه (انتونى كوين) !

أما المحور الثانى ، فهو انه لا يجب على أى شعب أن ينتظر من أحد أن يحارب نيابة عنه ليجلب له حقوقه ، وإنما على كل شعب أن يذود بنفسه عن عرضه وكرامته وثروته ، وان يتولى بنفسه قضيته ، ويحمل السلاح بنفسه وينتزع بنفسه حقوقه ـ وبمعنى آخر أن الفيلم يهدم نظرية الدفاع بالوكالة والقتال بالنيابة ، ويدعو الشعوب إلى التصدى بنفسها لكل من يعتدى عليها ، ومعاقبة من يسىء إليها وإلى حريتها وكرامتها .

وهذا ما فعله زاباتا حين جاء إليه جمع من الفلاحين يشكون إليه من اغتصاب أعوانه (الثوار القدامى !) لأراضيهم ، وعلى رأسهم شقيقه ، الذى لم يكتف باغتصاب أرض أحدهم بل واغتصب زوجته أيضا ! ..

فحين توجه معهم لتحقيق الواقعة ، وتحقق له من صحتها، سألهم فى بساطة : وما الذى يبقيهم ساكتين ؟ وقال لهم بصراحة تامة إنهم ما لم يدافعوا بأنفسهم عن أرضهم وعرضهم فلن يجدوا من ينوب عنهم فى ذلك !. وقد بلغ من قوة منطقه وإقناعه أن تناول أحدهم بندقيته وقتل شقيقه حين رآه يصطحب معه زوجته ويهم بالخروج !

أما المحور الثالث الذى دار حوله الفيلم ، فهو هذه المقولة الرائعة ، وهى أن الحاكم القوى يضعف شعبه ، والشعب القوى ليس فى حاجة لحاكم قوى !

وهذا ما فعله زاباتا حين طلبت اليه زوجته عدم الخروج إلى الشرك الذى كان يعد له ، بحجة أن شعبه فى حاجة اليه لأنه زعيم قوى . فقد رد عليها قائلا : إن الشعب القوى ليس فى حاجة لزعيم قوى، والزعيم القوى يضعف شعبه . وقال لها إن شعبه الآن قد أصبح قويا ولم يعد فى حاجة لزعيم . وبالفعل فحين طلب من أعوانه وهو يمضى لحتفه أن يسهروا على أنفسهم لو حدث له حادث ويواصلوا النضال ، أجابوه بما معناه إنهم ليسوا فى حاجة لنصيحته . وانهم يعرفون كيف يسهرون على أنفسهم بدونه ! . ومن هنا كانت سعادته لأنه أدى رسالته .

هذا - اذن - هو فيلم «يحيا زاباتا» الرائع ، الذى ألهم وعلم شعوبا كثيرة معنى النضال الصحيح ، ومعنى الحرية الحقيقية المرتبطة بالأرض والعرض . كما علمها الاعتماد على نفسها اعتمادا مطلقا فى مواجهة أعدائها واستخلاص حقوقها . وفى الوقت نفسه أعطى زعماء العالم الثالث درسا ثمينا فى معنى الزعامة الحقيقية التى تعمل من أجل خير شعبها وليس من أجل خير نفسها وخير من يلوذ بها من أنصار .

فأين - اذن - هذا المعنى للزعامة الحقيقية التى صورها فيلم «يحيا زاباتا» من زعامة عبدالناصر ، حتى يقال إن عبدالناصر تأثر بها ؟

لقد تولى عبدالناصر السلطة فى مصر بعد صراع عنيف مع شعبه الذى أيد انقلابه العسكرى فى البداية متوهما أنه سوف يخلصه من

طغيان فاروق . ثم إنقلب عليه للتخلص منه عندما أدرك أنه تخلص من حكم فاروق واحد ليقع فى قبضة حكم «فواريق» الثورة ! . وقد شهدت أزمة مارس ١٩٥٤ قمة الصراع بين حركة الجيش وحركة الشعب ، وفيها استخدم عبدالناصر والضباط الصغار أدنأ الوسائل والمؤامرات للاحتفاظ بالسلطة ، ونجحوا فى ذلك عن طريق خداع الطبقة العاملة ، وإيهامها بأن حكم الجيش يعنى حكم طبقة العمال - وهو ما سجله عبدالناصر على نفسه عندما زار اتحاد العمال بعد تصفيته للقوى الوطنية والتقدمية اثناء الأزمة ، وكتب فى سجل الاتحاد هذه العبارة ! «اليوم انتهت ثورة يوليو ، وبدأت ثورة الطبقة العاملة» ! - ولكن بعد أشهر قليلة كان زعيم العمال ، الصاوى أحمد الصاوى ، يتلقى صفعة على وجهه فى مطار القاهرة من الضابط أحمد أنور ، لينهى بها ثورة العمال ويستعيد بها حكم ثورة يوليو !

أما الدرس الذى أكده فيلم «يحيا زاباتا» فيما يتصل بضرورة تولى الشعب تقاليد أموره بنفسه . وانتزاع حقوقه بنفسه من يد المغتصبين الجدد (الثوار القدامى) فهو ما لم يتعلمه عبدالناصر أبدا ، فقد وضع الشعب كله تحت وصاية ضباط ثورة يوليو، الذين وضعوا فى ايديهم مغانم الحكم وحرموا الشعب منها ، ووضعوا كل القوى السياسية المخالفة لهم فى السجون سواء كانوا وفديين او إخوان مسلمين او شيوعيين ، وحلوا محل أفراد الطبقة الحاكمة القديمة فى شققهم وامتيازاتهم ووظائفهم المدنية والعسكرية ، وحرموا الشعب من أبسط حقوقه الدستورية ، وهو ان يحكم نفسه بنفسه ، فزيفوا الانتخابات ، وعينوا أعضاء مجلس الأمة من أنصارهم المخلصين ، وحكموا الشعب بالحديد والنار من خلال دكتاتورية من أشد ما رأت البلاد .

وفى الوقت نفسه اعتمد عبدالناصر على الجيش اعتمادا مطلقا فى الحكم ، ولم يثق ابدا فى الشعب ، على الرغم من أنه انقذ حكمه فى حرب ١٩٥٦ وحرب ١٩٦٧! وفضل الحكم مشاركة مع عبدالحكيم عامر على طرح الثقة الشعبية به فى مواجهة علنية معه ، مما ادى إلى بقاء قيادة

عسكرية يعلم عبدالناصر عجزها الحربى عندما قامت حرب ١٩٦٧ فضيعت البلاد فى أكبر هزيمة منى بها الجيش المصرى .

أما الدرس الثالث ، الذى علمه فيلم «يحيا زاباتا» ـ وهو أن الحاكم القوى يضعف شعبه ، والشعب القوى ليس فى حاجة إلى حاكم قوى ـ فلعل هذا هو الدرس الوحيد الذى تعلمه عبدالناصر ، ولكن بطريقة تخالف ما أبرزه زاباتا بحياته وسلوكه فى الفيلم ـ فلم يترك عبدالناصر لشعبه الفرصة أبدا ليكون شعبا قويا ، ولم يسمح له أبدا ببناء مؤسساته الدستورية الديمقراطية التى تمده بالقوة الذاتية وتغنيه عن الحاكم القوى. لقد آثر عبدالناصر أن يكون حاكما قويا يحكم شعبا ضعيفا ، ولا يكون حاكما ضعيفا يحكم شعبا قويا ، وتلك هى مأساة مصر فى عهد حكم عبدالناصر!

«سوبر ماركت» والمجتمع المصرى !

* الوفد فى ٢٤ / ٦ / ١٩٩١

كنت أول مؤرخ يستخدم السينما كمصدر من مصادر تاريخ مصر الاجتماعى، عندما كتبت كتابى :«صراع الطبقات فى مصر»، الذى صدر فى عام ١٩٧٨، ونفدت طبعته. وكان الفيلم الذى استعنت به هو فيلم «العزيمة» للفنانة فاطمة رشدى والفنان حسين صدقى، الذى ظهر فى عام ١٩٣٩، والذى كان يعالج نفس المشكلة التى يقاسيها شبابنا المتعلم اليوم، وهى مشكلة البطالة ! وقد اقترح الحل الذى نراه حاليا مطبقا فى مجتمعنا كظاهرة سائدة تميز هذا العصر، وهو التعويض عن الوظيفة بالنزول إلى ميدان العمل التجارى بل الحرفى .

وربما كان هذا الفيلم يقدم درسا لمخرجى ومنتجى الأفلام السينمائية الحاليين، وهو أن يبدءوا بسؤال هذا السؤال أولا : ماذا يبقى من هذا الفيلم بعد انتهاء عرضه؟ ذلك أن ألوف الأفلام

المصرية قد ذهبت مع الريح بعد انتهاء عرضها، بل تبخرت فى الهواء كأن لم تكن، لا لسبب إلا لأنها كانت تعالج موضوعات تافهة وسطحية لا صلة بها بمجتمعنا ولا رابط لها بحياتنا، فلم يبق منها شىء، وعبرت حياتنا بمنتجيها ومخرجيها دون أن تترك وراءها أى أثر !

وقد كان من سوء حظ السينما المصرية أنها ابتليت على مدى تاريخها بحشد من المنتجين الذين لم يشهد تاريخ السينما فى العالم مثلهم فى التفاهة والسطحية، فقدموا للسينما المصرية ألوفا من الأفلام التى تسىء إلى فن السينما الرفيع، والتى من المفروض أن يكون مصيرها صفيحة زبالة السينما، لولا أن التليفزيون المصرى ـ للأسف الشديد ـ يعبر فى كل يوم عن اعتزازه بهذه الأفلام التافهة عن طريق عرضها يوميا على جماهيرنا على الشاشة، ويحييها من الناحية النظرية بعد أن ماتت من الناحية الفعلية منذ زمن بعيد. ولا يدرى التليفزيون المصرى أنه بذلك قد أفسد ذوق الغالبية الكبيرة من جماهيرنا، لأن هذه الأفلام هى الأفلام التى لا تجد الأسر الشعبية مفرا من الجلوس أمامها لمشاهدتها، وذلك لقتل الوقت وليس للخروج بأى قيمة فنية أو فكرية !

وقد حاول النظام الناصرى انقاذ السينما المصرية من الهاوية التى كان يدفعها إليها منتجو الأفلام الهابطة، عن طريق إنشاء قطاع عام سينمائى يركز على إخراج الأفلام الجيدة ذات المغزى والمضمون، ولكن هذا القطاع العام السينمائى، الذى كان مفروضاً أن يتصدى للفساد، تعرض هو نفسه للفساد على نحو ما تعرضت له قطاعات أخرى من القطاع العام! وبدلا من أن تتكاتف فيه الأيدى الفنية الموهوبة لانتاج أفلام جيدة تنافس الأفلام الهابطة، تكاتفت هذه الأيدى على الهبش والقبض بلا عمل! وأصبحت السينما الجيدة، التى تحقق لهوليود ولغيرها فى العالم الغربى مئات وألوف ملايين الدولارات فى بضعة أسابيع قليلة من عرض الفيلم، تحقق الخسائر الفادحة فى مصر، وتكلف ميزانية الدولة أعباء طائلة، بينما تربح الأفلام الهابطة ـ التى استمر إنتاجها ـ الأرباح الطائلة باتجاهاتها إلى غرائز الشباب والجماهير .

وهذا التدهور هو ما تحاول وزارة الثقافة حالياً إيقافه، ويحاول المركز القومى للسينما ، وتحاول أكاديمية الفنون. وهو نفسه الهدف من إنشاء وزارة الثقافة، فى عهد وزيرها النشيط الفنان فاروق حسنى، ما عرف باسم «صندوق التنمية الثقافية» الذى هو أحدث هيئات وزارة الثقافة، والذى نظم أول مهرجان للسينما الروائية لعام ١٩٩٠ فى دار الأوبرا المصرية يوم الأربعاء الماضى ١٩ يونية ١٩٩١، وقدم جوائز لأحسن الأفلام وأحسن الممثلين والممثلات، وجوائز للديكور والسيناريو والمونتاج والموسيقى .

وحرصا من وزير الثقافة على سمعة هذا الصندوق الجديد، لارتباطه بسمعة الوزارة، فقد كان حريصا على انتقاء لجنة المحكمين من عناصر لايرقى إليها الشك، وكان على رأسهم الصديق القديم الأستاذ فتحى غانم، والذى ضم كلا من هنرى بركات وصلاح أبو سيف وسعيد الشيخ ومنيب شافعى وفتحى فرج ومحمود عبد الله وسمير فريد ودرية شرف الدين .

ومع ذلك فقد وضعت يدى على قلبى خوفا من تأثر النتيجة بالمجاملات والعلاقات الشخصية، وهى خاصية لا توجد الا فى مصر، حيث تتغلب العواطف والمصالح الخاصة على العقل والمصلحة العامة ! ولم يطمئن قلبى تماماً إلا بعد أن شاهدت الفيلم الحائز على الجائزة الذهبية، وهو «سوبر ماركت»، للفنانة نجلاء فتحى والفنان الشاب ممدوح عبد العليم، والفنان العملاق عادل أدهم، وشاهدت الصراع على الإجادة والتفوق بين هؤلاء النجوم الثلاثة .

وقد سألت نفسى بعد مشاهدة الفيلم : ما يبقى منه؟ وأجبت بأن الذى يبقى من هذا الفيلم الكثير : سوف يبقى تعبيره عن مرحلة دقيقة من مراحل تطورنا الاجتماعى تعبيرا أمينا وصادقا، وبلغة فنية قاسية جداً ولكن فى رقة بالغة، وجارحة جداً ولكن بدون دماء، ووحشية للغاية ولكن بدون أنياب وأظافر !

فـأنت تحس وأنت تشـاهد هذا الفـيلم العظيم بأن هناك من يمزقك إرباً، وهو يربت عليك فى رقة بالغة وتفهم كامل لآلامك ! وهو يعزف لك السيمفونية الخامسة لبيتهوفن، وكارمينا بورانا لكارل أورف، و«الآرليزيين» لبيزيه، لكى تتجرع غصص الحقائق المرة، ويفرض عليك صورة بيتهوفن تطالعك فى اللحظات الحرجة عندما توشك أن تسقط فى هوة اليأس لكى يرفعك إلى عنان السماء، وحين توشك أن تدمع عيناك، يدع للفنان المبدع ممدوح عبد العليم مهمة الترفيه عنك بحركاته العصبية حين تستحوذ على حواسه موسيقى السيمفونية الخامسة لبيتهوفن، فينسى نفسه وهو يقود سيارته، ويقوم بدور المايسترو !

ثم تتذكر فى النهاية أنك لم تكن تشاهد فيلما سينمائيا، وإنما كنت تشاهد سيمفونية عظيمة أجاد إخراجها محمد خان، وأجاد وضع السيناريو لها عاصم توفيق، أو أنك تشاهد «تريبل كونشرتو» (كونشرتو ثلاثى) يتنافس فيه كل من ممدوح عبد العليم على البيانو، وعادل أدهم على التشللو، ونجلاء فتحى على الكمان ! وأن الأوركسترا التى اشترك فيها كافة الممثلين الكبار الآخرين اكتفت بخدمة العازفين الثلاثة بقناعة وكفاءة وروح رياضية .

إننى لم أشاهد عادل أدهم منذ وقت طويل، لعزوفى عن مشاهدة الأفلام المصرية حرصا على وقتى، ولكن ما شاهدته من أفلامه تجعلنى أعرف أنه من عمالقة الفن السينمائى، وأعتقد أن دوره فى «سوبر ماركت» يرفعه إلى مستوى أعظم الممثلين العالميين، فهو لم يكن يمثل، وإنما كان يبدع ويمتع مشاهديه، ويرسم لوحة فنية فى كل مشهد ظهر فيه، لدرجة أننى لا أتصور ممثلا آخر يقوم بهذا الدور ويترك بصمته عليه بمثل ما فعل عادل أدهم وهو يلعب دور الجراح الذى يستخدم مبضعه فى كل شىء ! خصوصاً فى فتح أحشاء المجتمع !

أما ممدوح عبد العليم، الذى قدم الفيلم للجمهور بعبارة : «تحية من فاشل لكل الناجحين » فقد حقق نجاحاً لا يستطيع أن يحققه كل

الناجحين! ودوره فى هذا الفيلم قد تجاوز فيه نفسه بكثير فى كل ما قدمه من أفلام، وقد تربع فيه على قمة لست أدرى هل سيظل يحتفظ بها فى كل ما سوف يلعبه فيما بعد من أدوار؟ فقد كان فيه قبس من شارلى شابلن فى «لايم لايت» . وقد استطاع أن ينجح فى المباراة ّ الفنية المثيرة بينه وبين العملاق عادل أدهم، ويستبسل للحصول على التعادل ! وظهر ذلك فى مشاهد عديدة، خصوصا المشهد الذى كان يعلمه فيه العزف على البيانو، ويستخدم مصطلحاته اللغوية التى تختلط فيها الإنجليزية بالعربية!

أما نجلاء فتحي، فإن جرأتها على إنتاح فيلم على هذا المستوي الرفيع، الذى يرفع قامة السينما المصرية لتصل إلى مستوى السينما العالمية، والذى يعالج قضية غلبة المادة على حياتنا الاجتماعية، واكتساحها كل العواطف الإنسانية النبيلة التى كانت جوهر مجتمعنا إلى وقت قريب ـ هذه الجرأة ترد الاعتبار إلى منتجى القطاع الخاص الذين أفسدوا حياتنا الفنية بما خربوا من قيم ودمروا من مبادئ وأهدروا من أخلاقيات. أما دورها فى هذا الفيلم فقد أدته فى إطار المستوى الذى وصلت إليه كنجمة شهيرة، وفنانة متمكنة من فنها. ومن هنا فهى تستحق منى التهنئة على التقدير الذى ظفرت به من لجنة المحكمين، والذى كان فى محله تماماً. كما أهنىء كل من فازوا بجوائز المهرجان.

أزمة السينما المصرية بين «الزوجة الثانية» و «أوشين»

اكتوبر ٦/٦/١٩٩٣

تحت عنوان : ازمة السينما المصرية،

القنبلة التى فجرها لطفى الخولى، رئيس لجنة تحكيم المهرجان الثالث للأفلام الروائية هذا العام بإدانته للمستوى المتواضع للأفلام الروائية الستة عشر التى شاهدها، والتى تمثل إنتاج السينما المصرية لعام ١٩٩٢، تثير قضية جدوى مثل هذه المهرجانات التى تكلف الدولة أموالا طائلة ولا تعود على مستوى الفيلم المصرى بأية فائدة! وتدفع إلى السطح بالاقتراح القديم باقتصار هذه المهرجانات على الأفلام التسجيلية التى تبرز نهضة البلاد وتسجل إنجازاتها وتقف بالصورة والصوت ضد كل محاولات التقليل من شأن ما قدمه النظام السياسى لبلادنا من تقدم فى المجالات الاقتصادية والاجتماعية على مدى السنوات الماضية.

إن هذا الانحدار فى مستوى الأفلام الروائية يهدر الغرض من

المهرجانات الروائية، وهو غرض نبيل يريد أن يوصل إلى منتجى الأفلام الروائية هذه الرسالة: وهى أن أى تضحية يقدمونها فى سبيل إنتاج أفلام راقية المستوى وذات مضمون رفيع يأخذ بيد المجتمع المصرى إلى الأمام، يمكن أن تعوضها الدولة بجوائزها التى تخصصها للمهرجانات السنوية. فإذا حدث العكس ولم تبعث هذه الجوائز فى نفوس المنتجين بأى تشجيع، ولم تقدم لهم أى حافز، فإن هذه المهرجانات تكون قد فقدت مبرر وجودها وبقائها، وتستطيع الدولة أن تدخر أموالها خصوصا وهى مثقلة بالدين!.

ومن عجيب أن يحدث هذا الانحدار في مستوى الأفلام الروائية فى أثناء اهتمام الدولة بقيام مهرجانات سنوية تقدم فيها الجوائز، بينما أفرزت الفترة الماضية - التى خلت من الجوائز ومن مهرجانات - أفلاما على جانب عظيم من الأهمية، وتقف على قدم المساواة مع أعظم الأفلام العالمية، الأمر الذى يوضح أن الإبداع ينطلق بالدرجة الأولى من إحساس الفنان ورغبته فى التعبير عن نفسه بعمل عظيم، ولا ينطلق بباعث خارجى.

ففى الوقت الذى كان لطفى الخولى يعلن إدانته للمستوى المتواضع للأفلام الروائية التى تم إنتاجها فى عام ١٩٩٢، كنت أستمتع بمشاهدة فيلم قديم من إنتاج ١٩٦٧ للمخرج القدير صلاح أبو سيف اسمه «الزوجة الثانية» كانت المذيعة اللامعة خديجة خطاب قد عرضته فى برنامجها الأسبوعى الناجح «سينما نعم .. سينما لا» أثناء غيابى عن الجمهورية، وسجلته لى قرينتى على شريط فيديو إدراكا منها بأهميته.

والطريف أننى غضبت فى البداية لتبديد شريط فيديو فى تسجيل فيلم مصرى! لأننى عادة لا أستخدم هذه الشرائط إلا فى تسجيل الأوبرات أو الباليهات - أى فى الفن الرفيع - ولكنى سرعان ما تبينت بعد رؤيتى لهذا الفيلم أنه من الأفلام المصرية التى ترقى بسهولة بالغة إلى مستوى الأفلام الاجتماعية العالمية.

إنه يصور فترة من حياة مصر فى الأربعينات عندما كان الفلاح المصرى مطحونا تحت نظام العمد الفاسد الذى كان قد فقد مبرر بقائه مع تطور الحركة الوطنية وتطور الصراع الاجتماعى. فقد كان العمدة، وفقا لدكريتو ١٨٩٥/٣/١٦، هو المسئول الأول عن الأمن العام فى دائرة بلده، وعن جباية الضرائب، وأعمال القرعة العسكرية، وحراسة ممتلكات الحكومة، وهو يستحوذ على حرية واسعة تكاد تكون مطلقة، بالإضافة الى أنه ينفرد بالنفوذ والسلطان دون وجوه بلدته، ويبقى فى وظيفته مدى الحياة، ما لم تعزله الحكومة، ودون أن يكون لسكان القرية فى كل ذلك سلطة أو دخل.

كان مؤلف قصة «الزوجة الثانية» هو المرحوم أحمد رشدى صالح، وهو ماركسى بارز من مفكرى تنظيم «الطليعة الشعبية للتحرر» الذى تحول الى «طليعة العمال»، ورئيس تحرير المجلة الماركسية الهامة «الفجر الجديد» التى ظهرت فى عامى ١٩٤٥ - ١٩٤٦ قبل أن تدفنها الحملة الهتلرية التى شنها اسماعيل صدقى باشا على اليسار مع غيرها من المجلات والصحف والتنظيمات الشعبية فى هذا العام.

وبالتالى فإن قصة فيلم «الزوجة الثانية» تدخل فى عداد الأعمال التاريخية بقدر ما تدخل فى عداد الأعمال الفنية الرفيعة المستوى، بمعنى أنه يمكن للمؤرخ أن يستعين بها فى إعادة تكوين الصورة التاريخية للمجتمع المصرى فى خلال الاربعينيات من هذا القرن، على نحو ما يستخدم فيلم «العزيمة» لإعادة تكوين صورة الطبقة المثقفة والحارة المصرية فى تلك الفترة، إلى غير ذلك من الأفلام المصرية النادرة التى تفاعلت مع المجتمع المصرى ونحتت صورته فى الذاكرة المصرية.

ولست أدرى هل هو مناخ الستينيات الموالى لحركة التحرر الاجتماعى وتحرير وسائل الإنتاج من القبضة الرأسمالية الإقطاعية هو الذى ألهم مخرج الفيلم الأستاذ الكبير صلاح أبو سيف هذا العمل العظيم، وألهم ممثليه كل هذا الإبداع؟ ولكنى على كل حال أعتبره أعظم

إنجازات اليسار فى الستينيات، حين كان يرأس مؤسسة السينما الدكتور عبد الرازق حسن، وقد اختارته وزارة الثقافة لتمنحه الجائزة الأولى فى الإخراج، وعدة جوائز أخرى للسيناريو والتمثيل وغير ذلك.

ويعتبر إخراج هذا الفيلم على يد مخرج لم يعش حياته فى الريف المصرى ولم يعرفه - كما أخبرنى بنفسه - وهو صلاح أبو سيف ابن بولاق، درسا هاما لكل مخرجى هذا الزمن. فقد اختار قرية قلما مركز قليوب، بذكاء، كمسرح لإخراج روايته، وحشد لها مجموعة من الممثلين الخالدين : سعاد حسنى، وسناء جميل، وسهير المرشدى، وشكرى سرحان، ومحمد نوح، وعبد الفتاح البارودى، وعلى رأسهم صلاح منصور، وتركهم ينطلقون فى أرجاء هذه القرية يتنسمون هواءها الاجتماعى ويختلطون بأهلها ويتعلمون لهجتها المحلية، وأسلوب حياتهم.. وبعضهم، مثل الممثلة العظيمة سعاد حسنى، استضافت إحدى فلاحات القرية لمدة شهر لتعليمها كيفية حمل الزلعة على الرأس والمشى بها واللهجة الريفية لتتكلمها بسلاسة.

وقد ترك الباقى للحاسة الإبداعية داخل كل فنان، يعبر عنها بطريقته لفريدة المميزة وفق اقتناعه بالمغزى الاجتماعى للقصة التى كتبها المفكر ،حمد رشدى صالح.

ومن هنا قام الفنان العظيم المرحوم صلاح منصور بدور جعله يقف على قدم المساواة مع أنطونى كوين، فى التعبير عن شخصية العمدة الذى يحكم القرية حكما مطلقا من خلال أدواته البوليسية والدينية، ممثلة فى خفرائه، وفى شيخ القرية الذى يطوع الدين لخدمة مآرب العمدة الشخصية من خلال إساءة تفسير الآية الكريمة: «وأطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولى الأمر منكم» - وهو الدور الذى قام به عبد الفتاح البارودى بإعجاز توج به حياته الفنية.

ويعد دور العمدة الذى قام به صلاح منصور قمة إبداعية قل أن يوجد لها نظير، سخر فيه المبادئ الدينية السامية فى خدمة أغراضه

الدنيوية الدنيئة! فتحت شعار الدفاع عن الوطن يهدد بتجنيد غلام سنه أحد عشر عاما، ليبتز والدته ويحصل منها على قفص ملئ بالدواجن! وتحت شعارات الرحمة والشفقة الكاذبة التى تملأ قلبه يتنازل عن ملاليم قليلة فى مقابل الاستيلاء على أطيان كثيرة! وهو يعتدى على ملكيات الأهالى ويضمها لأملاكه! كما يعتدى على حيواناتهم ويضمها إلى حيواناته! وهو يسخر الدين للاعتداء على الأعراض، فينادى الخادمة التى يشتهيها لمساعدته على الوضوء لكى يعبث معها!.. وهو يطلب من زوجها تطليقها ليتزوجها! ويساعده شيخ القرية بمطالبة الزوج بالطاعة تحت زعم أن هذه أوامر الدين بإطاعة الله والرسول وأولى الأمر! كما يعقد عليها بالزواج فور تطليقها رغم إرادة المأذون، بحجة أن الدفاتر كلها فى يده ويستطيع أن يؤخر فيها توقيت الطلاق أو يقدم توقيت الزواج! وينسى بذلك حكمة الدين من ضرورة مرور عدة ثلاثة أشهر، لاحتمال وجود الحمل، وتكون النتيجة أن يُضرب فى مقتل بسبب إهماله لأوامر الدين، ويصاب بالشلل ويموت بينما أحد خفرائه يقول: لقد كان يملك خمسمائة فدان، ولم ينل منها عند وفاته سوى متر فى متر!.

ودور الدين فى هذا الفيلم دور إيجابى للغاية. فقد ندد بتسخير المشايخ له فيما لم يأمر به الله، وأبرز الدين الصحيح حين تزوج العمدة من سعاد حسنى (فاطمة) رغم ارادتها، فقد نبهها أحد المشايخ إلى أن الإسلام لا يعترف بزواج بإكراه أوطلاق بإكراه . وفى الوقت نفسه أظهر الحكمة من اشتراط الدين مرور ثلاثة شهور عدة للمطلقة. ودلل على أن تجاوز هذا الشرط يمكن أن يسبب نتائج فادحة! وفى الوقت نفسه وقف مع الخير ضد الشر، فقد لقى العمدة جزاء فسقه وعبثه بالدين.

وفى الوقت نفسه أبرز دور الفن فى التوعية الاجتماعية، بمشهد الأراجوز الهام الذى ظهر فى الوقت الذى كانت البطلة سعاد حسنى تعانى من صعوبة حل المشكلة، فقد رسم لها الفن الطريق للخلاص، بقصة مشابهة لقصتها تمكنت فيها الزوجة من التغلب على الشر ممثلا فى العمدة.

وقد تفوقت سعاد حسنى على نفسها وتربعت على قمة الإبداع الفنى فى دور الفلاحة البسيطة التى تعيش هانئة مع زوجها وأولادها، فتتعرض لعملية «اغتصاب شرعى» لا يخطر ببال، بتطليقها إكراها وتزويجها إكراها! وتنتصر فى النهاية بإصرارها على الشرعية مهما كلفها من تضحية.

أما سناء جميل فلولا أنى أعرف أن دينها المسيحى لا يتيح لها معاناة الزوجة الثانية، لظننت أنها قاست هذه التجربة في حياتها! ولا أعتقد أن تاريخ السينما فى مصر قد شهد مثل هذا الأداء الفنى الممتاز من ممثلة لدور الزوجة الثانية، وقد تفوقت فيه سناء جميل على دورها الرائع فى «بداية ونهاية» وكل أدوارها.

وقد أدى شكرى سرحان ومحمد نوح وسهير المرشدى أدوارهم بعشق فى السيمفونية الإبداعية التى أخرجها صلاح أبو سيف لكى تدخل فى تاريخ السينما المصرية كمعلم من معالمها المشرقة.

والمهم هو أنه كان فى أثناء مشاهدتى اليومية المتكررة لفيلم «الزوجة الثانية» أن كانت تعرض على الشاشة الصغيرة مسلسلة «أوشين»! وقد أدركت كيف يمكن أن تتحول المحلية إلى العالمية. ففيلم «الزوجة الثانية» يعبر عن محلية وخصوصية القرية المصرية والمجتمع الريفى المصرى، ومسلسل «أوشين» يعبر عن محلية المجتمع اليابانى وخصوصيته، وفى كلا العملين الكبيرين نرى كيف تشد المحلية أنظار العالم وتبهره.

لقد صور مسلسل «أوشين» المجتمع اليابانى من خلال نظامه الاجتماعى الذى تسوده فوارق طبقية صارمة لا تسمح باختراقها من جانب الطبقات الدنيا إلا بصعوبة بالغة، ولكن الأمر المبهر فيه هو أن كل فرد فى هذا المجتمع يتصرف فى حدود طبقته الاجتماعية، وفى حدود عاداته وتقاليده الاجتماعية، ويتقبل تام وبدون تمرد، ويحاول من خلال ذلك الصعود إلى أعلى بدون ثورة. فأوشين الصغيرة لا تجد حرجا من

أن تعمل بأمانة وتفان فى خدمة الأسرة التى تستخدمها، لأن الظروف الاجتماعية التى تعيشها أسرتها تضطرها إلى ذلك، وهذه الأسرة ـ ممثلة فى الجدة ـ تحاول مساعدتها على الارتقاء عن طريق التعليم.

وهذا التسليم بالفوارق الطبقية لا تجده فى المجتمع المصرى علي هذا النحو! فالفلاح المصرى فى فيلم «الزوجة الثانية» دائب الشكوى من الظلم، كما أنه دائب السخرية من العمدة وأدواته. وعبد المنعم إبراهيم (الخفير) يحلب بقرة العمدة، ولكنه لا ينسى أن يختلس رشفات كبيرة منه! وفاطمة الفلاحة فى دوار العمدة لا تنسى أن تجهز لنفسها وجبة من الخبز والعسل والقشدة، كما تختلس أجزاء من البطة لإطعام أولادها! لقد كانت هذه السلبيات هى أسلوب الفلاح المصرى النضالية للانتقام من غاصبيه. وقد كونت أنماطا من السلوك تختلف عما رأيناه فى مسلسل «أوشين».

واللغز المحير فى مسلسل «أوشين» هو انقطاع عرضه فجأة بعد أن استلفت اهتمام المفكرين والمثقفين المصريين كعمل غير مسبوق فى التليفزيون المصرى. ومنذ أن قرأت وشاهدت لبيرل باك قصصها العالمية عن الصين، وعلى رأسها «الأرض» و «الأم»، لم تعرض الشاشة الصغيرة أو الكبيرة ـ فى حدود علمى ـ المجتمع اليابانى على النحو الذى عرضه مسلسل «أوشين» الرائع.

وعلى كل حال، فإن هذا الحديث عن الفن يدفعنى إلى الكلام عن سهام الديب، رئيسة القناة الثانية، وما أحدثته من تطوير فى برامج هذه القناة، واهتمامها بالفن الراقى ممثلا فى الأوبرا والباليه بعد انقطاع دام عدة سنوات.

وكانت مديحة كمال قد اهتمت بهذا اللون الراقى من ألوان الفن، وشهدت القناة الثانية فى عهدها عروضا هامة لأهم الأوبرات العالمية، كان يقدمها المايسترو يوسف السيسى، وكل هذا انجازا هاما نوهت عنه فى

حينه. ثم انقطع هذا الفن الراقى بدون إبداء أسباب بعد أن كنت قد طالبت بوضع ترجمة عربية على الأوبرات لمساعدة المشاهد المصرى العادى على تتبعها إذا لم يكن يملك المراجع الكافية لمعرفة أحداثها.

والآن وقد عاد هذا الفن الراقى مرة أخرى على الشاشة الصغيرة فإن أخشى ما أخشاه أن ينقطع بانتهاء رئاسة سهام الديب ونعود إلى ما كنا عليه! ومن هنا يتحتم وضع تقاليد للشاشة الصغيرة المصرية تضمن اهتمامها بالفن الراقى وبالموسيقى الكلاسيكية فى جميع العهود، ولا يتعلق الاهتمام برئيسة قناة دون أخرى ! فلا يوجد تليفزيون فى العالم، تخلو برامجه من الفن الراقى! وفي هذا الصدد فلست أدرى لماذا لا تعرض الشاشة الصغيرة أوبرا دون جيوفانى وأوبرا فيجارو للموسيقى موزار، التى ترجمها إلى العربية الدكتور على صادق، وأخرجت على مسرح الأوبرا المصرية؟ ألم يكن إخراج الأوبرا المصرية هذين العملين باللغة العربية من أهم أحداث حياتنا الفنية؟.

إننا هنا نجد أنفسنا مرة أخرى أمام الظاهرة نفسها التى حدثت فى التليفزيون المصرى ! فليس معنى أن هذين العملين الهامين من أعمال الأوبرا قد صدرا فى عهد الدكتور طارق على حسن. أن يلقيا الإهمال على يد الدكتور ناصر الأنصارى! كما أنه ليس ثمة مبرر لاختفاء برامج الموسيقى الرفيعة بعد انتهاء عهد مديحة كمال وعودتها على يد سهام الديب! أليس معنى ذلك أننا نفتقد العقلية المؤسسية، وتتحكم فينا العقلية الفردية؟ إننى أرجو استمرار التليفزيون المصرى فى تقديم أعمال الفن الرفيع، كما أرجو أن تهتم الأوبرا المصرية بتقديم أعمال الأوبرا المترجمة مرة أخرى.. فما قطعته مصر إلى الأمام لا يمكن أن تتقهقره إلى الخلف!.

أزمة السينما التسجيلية فى مصر

أكتوبر فى ٢٥ / ٣ / ١٩٩٠

عندما كنت يافعا، كان أحد مصادر ثقافتى هى الجريدة السينمائية التى كانت تتضمن أفلاما تسجيلية مفيدة. ففى ذلك الحين كانت السينما هى المتعة الوحيدة المتاحة أمام أمثالى من أبناء الطبقات الفقيرة. وكانت الدرجة الثالثة هى الدرجة الوحيدة التى أقدر عليها ماديا، وكان ثمن التذكرة فى هذه الدرجة من سينمات الأحياء الشعبية هى أحد عشر مليما، اللهم الا فى سينما ايديال (التى كانت بجوار مسرح الجمهورية الحالى، الذى حل محل سينما رويال) فقد كان ثمن التذكرة عشرة مليمات فقط !

ومن هنا حين كنت أمتلك قرشا كنت أذهب إلى سينما إيديال، أما إذا امتلكت أحد عشر مليما كاملة، فانى أذهب إلى سينما الأهلى فى السيدة زينب، أو أوليمبيا فى العتبة الخضراء،

أما إذا امتلكت خمسة قروش كاملة (وكان ذلك فى مرحلة متقدمة) فانى أذهب إلى الحفلة الصباحية فى الأوبرا.

فعلى الرغم من أنى ولدت فى حارة فإن أذنىَّ ولدتا فى قصر! وكانت وسيلة المواصلات من مسكنى فى الجيزة إلى هذه الأماكن هى قدماى!

كانت الجريدة السينمائية تسبق عادة الأفلام الروائية، ويفصلهما استراحة قصيرة. ثم دأبت بعض السينمات على أن تقدم فيلما روائيا بدلا من الجريدة السينمائية، وفضل كثيرون هذه الطريقة، ولكنى افتقدت الجريدة السينمائية والأفلام التسجيلية، وانحسرت المعلومات المصورة تصويرا سينمائيا، كما انحصرت فى دور السينما من الدرجة الأولى، حتى حل التلفزيون محل السينمات فى هذا الصدد، وصار فى وسع المشاهد الاستفادة من الأفلام التسجيلية على نطاق واسع.

والأفلام التسجيلية هى كتب مصورة مركزة توفر الوقت، وتقدم الحقائق فى برشامة تستغرق بضع دقائق قد تطول إلى نصف ساعة أو أكثر بقليل، وتسجل الوقائع فى زمانها ومكانها. ومن هنا أهميتها، ومن هنا قيمتها التاريخية العظيمة. فلا يستطيع أحد أن يقدر قيمة العمل الذى قدمه محمد بيومى، أبو السينما المصرية، عندما صور فى أول أعداد جريدته السينمائية «أمون» عودة سعد زغلول من منفاه سنة ١٩٢٣، فكان ذلك أول ارتباط بين السينما والحركة الوطنية.

وقد أدرك طلعت حرب الأهمية الدعائية للفيلم التسجيلى، فكان يصور رحلاته إلى أوربا، وأنشأ شركة مصر للتياترو والسينما عام ١٩٢٥، التى أنشأت بدورها «جريدة مصر السينمائية»، وقد أنتجت أربعة أفلام تسجيلية فى وقت مبكر هى: حدائق الحيوان، وعودة الملك فؤاد من أوربا، وشركة المحلة، ومستشفى الرمد بالجيزة.

وقد تقدم الجهد الفردى فى ذلك ليدلى بدلوه، منطلقا من منطلقات وطنية، فأخرج محمد كريم فى عام ١٩٣١ فيلما تسجيليا عن التعاون،

لتوعية الفلاحين لما يتعرضون له من استغلال على يد الأجانب الذين يقدمون لهم القروض بالربا الفاحش. وكان عام ١٩٣١ هو العام الذى ظهرت فيه مشكلة الديون العقارية متأثرة بالأزمة العالمية، حين انتهزت البنوك العقارية الأجنبية الفرصة للاستفادة من الأزمة عن طريق رفع القضايا أمام المحاكم المختلطة لانتزاع الأراضى الضامنة لديونها، حتى أصبح أمام المحاكم ثلث الثروة العقارية تقريبا مهددا بانتقاله إلى البنوك الأجنبية والأفراد الأجانب بأبخس الأثمان.

وفى عام ١٩٣٢، وفى مناخ مشروع القرش لأحمد حسين - الذى قصد به ظاهريا نشر روح الصناعة الوطنية وتشجيع الشعب على المساهمة بقروش زهيدة فى إنشاء الصناعات القومية، وقصد به باطنيا التكفير عن انتمائه لحزب الأحرار الدستوريين، والتمهيد لتأليف جمعية مصر الفتاة - أخرج كمال مدكور لحساب مشروع الطرابيش بالعباسية فليما تسجيليا.

وفى عام ١٩٣٥ أخرج نيازى مصطفى فليما تسجيليا عن المؤتمر الوفدى الذى عقد فى ٩و١٠ يناير ١٩٣٥، وأهمية هذا العمل أن الوفد فى ذلك الحين كان فى المعارضة ولم يكن فى الحكم!

وكان المؤتمر الوفدى الذى عقده مقصودا به تعبئة صفوف الشعب وراءه لإسقاط دستور اسماعيل صدقى الرجعى واعادة دستور١٩٢٣. ومعنى هذا الكلام أن الفيلم التسجيلى قدم سابقة فريدة فى مجال الدعاية السياسية المعارضة، ويتيمة أيضا، إذ لم تتكرر بعدها أبدا فى العصر الليبرالى قبل ثورة يوليو، وبطبيعة الحال لم تتكرر فى العهد الدكتاتورى لثورة يوليو، كما لم تتكرر فى عهد التعددية الحزبية منذ عام ١٩٧٥!

وفى العام نفسه أخرج نيازى مصطفى أيضا لحساب بنك مصر فيلما تسجيليا عن بنك مصر وشركاته، يعد أطول فيلم تسجيلى، إذ بلغ ساعتين! وكان أول فيلم تسجيلى تصحبه موسيقى تصويرية ألفها خصيصا محمد حسن الشجاعى.

وقد كان فى عام ١٩٣٥ أيضا حين أنشىء استوديو مصر، الذى اهتم بانتاج الأفلام التسجيلية إلى جانب اهتمامه بجريدة مصر، التى أصبحت جريدة ناطقة فى عام ١٩٣٧، وفى عام ١٩٤٦ تكون داخل الاستوديو أول قسم للأفلام القصيرة كان رئيسه سعد نديم، وقد أنتج عدة أفلام إعلامية عن نهضة مصر ذات طابع وطنى، كما أنتج أفلاما ارشادية لحساب وزارات الصحة والزراعة والشئون الاجتماعية. ومع ذلك فلم يتجاوز عدد الأفلام التسجيلية خلال ٢٨ عاما ـ من عام ١٩٢٤ حتى عام ١٩٥٢ ـ أكثر من ٤٠ فيلما!

ثم أخذ الفيلم التسجيلى يأخذ شكلا دعائيا حكوميا بعد قيام ثورة يوليو، التى ألغت الأحزاب واحتكرت السلطة، واستخدمت الفيلم التسجيلى فى الدعاية لإنجازاتها، وربط الشعب بها وبأهدافها، وتدعيم زعامة عبد الناصر. فقد أنتجت ١٤ فيلما عن مشروع الحديد والصلب فى المدة من ٥٥ إلى ١٩٦٠. كما تناولت السينما التسجيلية مشروع السد العالى فى حوالى خمسين فيلما، حتى ارتبط اسم الفيلم التسجيلى بأفلام السد العالى فى ذهن الشعب.

وعندما قامت الوحدة المصرية السورية، قام استديو مصر عام ١٩٦٠ بإنتاج خمسة أفلام عن المدن السورية الهامة : دمشق وحمص وحماة وحلب واللاذقية، بالاضافة إلى فيلم عن «مصايف الشمال بسوريا»، وعدة أفلام أخرى عن الصناعة والفنون فى سوريا .

ومع بداية التلفزيون فى مصر عام ١٩٦٠ دخل الفيلم التسجيلى مرحلة هامة، فقد أنتج فى السنوات الست الأولى ٣٥ فيلما تسجيليا، منها عشرة أفلام عن الحرف، وخمسة عن الآثار والمتحف. ومع قدوم الثمانينيات زاد إنتاج التليفزيون من الأفلام التسجيلية، وفى الوقت نفسه لم تكف الشركات الخاصة عن انتاج الافلام التسجيلية التى توفق بين طموح أصحابها ومتطلبات السوق، فأنتجت مجموعة من الأفلام التى تمتعت بقيمة ثقافية عالية ضمنت لها التوزيع فى الخارج، مثل رحلة فى كتاب وصف مصر.

ومنذ عام ١٩٧٠ اتخذ الاهتمام بالأفلام التسجيلية شكل إقامة مسابقات سنوية تتسابق فيها الأفلام التسجيلية. وقد استمرت سنويا حتى عام ٧٨، وتوقفت عام ٧٩، واستؤنفت عام ٨٠ لتتوقف نهائيا برغم وفرة الانتاج، ولكن فى ديسمبر ١٩٨١ نظم عبد المنعم عمارة، محافظ الاسماعيلية الشاب، مهرجانا للأفلام التسجيلية بمدينة الإسماعيلية، بالتعاون مع ادارة السينما بالثقافة الجماهيرية. وتوقف ذلك حتى عام ١٩٨٨ حين أعاد المركز القومى للسينما بفضل رئيسه كرم مطاوع تنظيم المهرجانات السنوية، بالاشتراك مع محافظة الإسماعيلية، فأقيم المهرجان الحادى عشر للأفلام التسجيلية والقصيرة، باعتباره امتدادا وتطويرا للمسابقات العشر التى سبق تنظيمها حتى عام ١٩٨٠.

ثم نظم المهرجان الثانى عشر فى العام السابق (١٩٨٩)، وأخيرا المهرجان الثالث عشر الذى عقد فى مارس من هذا العام، ونظمه الدكتور مختار عبد الجواد، رئيس المركز القومى للسينما، بالاشتراك مع عبدالمنعم عمارة محافظ الإسماعيلية.

وكما يقول هاشم النحاس، فى كتابه: «مستقبل السينما التسجيلية فى مصر» ـ الذى استقيت منه الكثير من احصائيات ومعلومات هذا المقال ـ إن هذه المهرجانات يمكن أن تكون نواة قابلة للتطوير إلى مهرجان عالمى فى المستقبل، إذا جرى تطويرها والاهتمام بها.

على أن الأمر بتوقف على مدى اهتمام الدولة ـ والتليفزيون المصرى خاصة ـ بالأفلام التسجيلية وتشجيعها والاهتمام بعرضها، وهو مالا يبدو فى الأفق! حيث لا تجد الأفلام التسجيلية مجالا لعرضها فى دور العرض، كما أن خطوط الاتصال مقطوعة ـ أو تكاد ـ بين التليفزيون وأجهزة انتاج الفيلم التسجيلى، بالاضافة إلى أن التليفزيون المصرى يعامل الأفلام التسجيلية بازدراء، فهى تعرض دون اعلان، وفى أحيان كثيرة بدون عناوين وبدون أسماء العاملين فيها، مما يقتل رغبة الطموحين

من السينمائيين الشبان فى الارتباط بالفيلم التسجيلى، ويؤدى إلى هبوط اهتمام المشاهد به.

وقد يصور ذلك أن مهرجان هذا العام قد عرض ٢١ فيلما تسجيليا فقط، فى حين عرض مهرجان العام الماضى أكثر من سبعين فيلما! كما حجبت كثير من جوائز المهرجان لعدم توافر المستوى اللازم لنيلها. وفى الوقت نفسه، فان مقارنة أفلام العام الماضى بأفلام هذا العام يوضح تراجع الاهتمام بتسجيل مظاهر النشاط البشرى أو انجازات نظام الرئيس مبارك فى البناء التحتى، الذى يكرس له الرئيس معظم اهتمامه باعتباره الأساس الضرورى لأى نهضة صناعية واقتصادية، ويخصص له معظم الإنفاق - الأمر الذى كثيرا مانبهنا إلى العناية به، ليس بوصفه دعاية لنظام مبارك، وإنما بوصفه إعلاما ضروريا وتوعية للجماهير بالانجازات التى تتحقق، لكى توازن بينها وبين ما تعانيه من متاعب اقتصادية، ولا تفقد إيمانها بالمستقبل.

إننا لانطالب بتكرار ما أنتجته ثورة يوليو من أفلام تسجيلية دعائية لربط الجماهير بها، وانما نطالب بانتاج أفلام إعلامية. وهناك فرق فى التناول بين الإعلام والدعاية، فالإعلام حين يقدم الإيجابيات لا يخفى السلبيات، ولكن الدعاية تخفى عادة السلبيات. وعندما تهتم السينما التسجيلية بتقديم أفلام تسجل الايجابيات إلى جانب السلبيات، فإنها سوف تكتسبا احتراما خاصا من الجماهير واقبالا منها على رؤيتها.

ولكن هذا يتطلب تخطيطا خاصة لتوجيه الأفلام التسجيلية فى مساراتها السليمة، ويتطلب اهتماما بعرضها بدرجة الاهتمام نفسها التى تعرض بها الأفلام الروائية. ويترك للشركات الخاصة انتاج الأفلام التى تعبر عن وجهات نظر أصحابها، والتى تتناول شتى مظاهر الحياة بنظرة نقدية، أو تتناول موضوعات أخرى فنية أو تعبيرية وغيرها.

لقد عُرضت فى مهرجان هذا العام أفلام تسجيلية على مستوى ممتاز، على رأسها فيلم «حارة نجيب محفوظ» للسيدة سميحة الغنيمى، الذى يتعرض ـ من خلال لقاءات متوالية مع نجيب محفوظ ـ لسيرة العملية الإبداعية فى ذهن الكاتب الكبير، ابتداء من ولادتها إلى أن تصبح شخصيات من لحم ودم، وأعرب فيها نجيب محفوظ عن دفاعه عن حقوق الإنسان وحقوق المرأة ومشاعره الوطنية تجاه مصر. وقد حصل الفيلم بحق على الجائزة الذهبية.

كذلك كان من أهم الأفلام التى عرضت فيلم «القنطرة شرق» الذى يفضح مأساة هذه المدينة، التى تعد من خطوط الدفاع الأولى عن مصر، ولكنها مع ذلك أهملت إهمالا شنيعا دون أى مبرر، ولم تجدد مبانيها التى خربت فى أثناء حرب الاستنزاف وحرب أكتوبر! مع أن الدول المتحضرة تعمد عادة إلى إعادة بناء المدن التى تعرضت للخراب فى أثناء الحرب كتعويض بسيط عن تضحيات أهلها فى سبيل الدفاع عن الوطن. وقد أخرج الفيلم عبد اللطيف عمر، وأطالب السيد الدكتور عاطف صدقى رئيس الوزراء برؤيته.

كذلك كان من أهم الأفلام فيلم «أبو الهول» الذى أخرجه ناجى رياض، ويروى فيه تاريخ أشهر تمثال أفرزته الحضارة الفرعونية، وقصة ترميمه من ألفها إلى يائها، بتصوير جيد للغاية، وشرح ممتاز، وهو من الأفلام التى تستحق العرض على الجمهور المهتم بآثار مصر ومصيرها.

ومن أحسن الأفلام أيضا «أوبرا عايدة» للدكتور ألفريد ميخائيل ، وهو فيلم رائع يروى قصة عرض أوبرا عايدة فى الأقصر ، بمسح ممتاز لآثار الأقصر، وتتبع هام لخطوات إعداد المسرح والممثلين ، ومشاهد من الأوبرا منتقاة بعناية خاصة ، مع خلفية من الأوبرا تنتقى أعذب ألحانها. كذلك فيلم «الأيدى الذهبية» لهانى لاشين الذى تميز بتكامل فنى كبير.

وقد عرضت بعض أعمال طلبة معهد السينما، وبعضها جيد مثل «إليكم حالة الطقس» لتغريد العصفورى، الذى يصور البعد ما بين

النشرات الإعلامية الرسمية والواقع الفعلى للمواطن العادى . وبعضها ردىء مثل «هى والتشلو» الذى يتصور مؤلفه ومخرجه أنهما يعبران عن بعض مقطوعات الموسيقى العالمى «سترافنسكى»، بقصة تقابل بين الانسان المعاصر بانفعالاته والإنسان البدائى بعواطفه !

وينسيان أن الموسيقى الكلاسيكية هى موسيقى بحتة لاتعبر عن شىء، ولا يقصد مؤلفها التعبير عن شىء، وبالتالى يستحيل التعبير عنها بقصة ، خصوصا إذا كانت قصة تافهة كتلك التى عرضها الفيلم ، والتى تفتقد الترابط بين مناظرها الممزقة التى لا تجمعها صلة من أى نوع! ولست أدرى كيف تسلل مثل هذا الفيلم إلى المهرجان، وأى غرض يخدم؟

ولست أنوى أن أقدم عرضا لكل ما عرض من أفلام فى المهرجان، ولكنى أود التنويه إلى أفلام الكرتون الجيدة، التى كان أفضلها «السد» لصابر عقيد، الذى أخرجه بشكل مميز مصحوبا بغناء النوبة القديمة. وفيلم «ماما» لليلى مكين، الذى يقدم قصة الطائر الذى ترك عشه برغم تحذير أمه، فيتعرض للأخطار، ولكن تنقذه الأم فى النهاية.

ومن المحقق أن اهتمام المحافظ عبد المنعم عمارة بالمهرجان اهتماما غير عادى كان من أسباب نجاح المهرجان، بعد أن وفرّ له كافة الإمكانيات، وحضر بنفسه معظم عروضه. وإن كان هذا ليس غريبا على عبد المنعم عمارة، فهو محافظ غير تقليدى ولا يعتمد على أبهة المنصب، بل على شعبيته فى الإسماعيلية، كما لا يعتمد على سلطة المنصب، بل على إنسانيته.

وقد كان لحضور نجوم كبار مثل: عزت العلايلى وكمال الشناوى ومحسن سرحان ومديحة يسرى المهرجان ما أضفى بهجة خاصة على المهرجان، وأثارحماسة أهالى الإسماعيلية. ولم أعرف فى عزت العلايلى خطيبا جماهيريا مفوها إلا عندما سمعته فى عرض للأفلام أقيم فى إحدى المقاهى بالإسماعيلية، فقد بدا كزعيم سياسى أثار حماسة

الجماهير، فى حين كان كمال الشناوى متألقا كالعادة، ومحتفظا بأناقته وحيويته. أما محسن سرحان فكان محاطا على الدوام بحب الجماهير. ويتعامل مع جماهير المقهى كما لو كان أستاذا فى قاعة محاضرات. وكانت مديحة يسرى هى الشابة الخالدة التى لم تفقد حيويتها وإبتسامتها وقدرتها على شد الجماهير.

والمهرجان يحسب للدكتور مختار عبد الجواد الذى حاول قدر جهده التغلب على بعض السلبيات التى تصحب عادة الأعمال الكبيرة. ومع أن كرم مطاوع لم يكن موجودا بجسده فإنه كان موجودا بروحه.

«هلوسة» فى الإسماعيلية (١)

اكتوبر ١٩٩١/٥/١٩

الفكرة فى حد ذاتها بالغة الطرافة والواقعية، ويزيد من طرافتها معالجتها عن طريق فيلم من أفلام الرسوم المتحركة، وهى أن ملاك الموت هبط إلى الأرض ليقبض أرواح البشر، ولكنه فوجىء بأن البشر يتولون بأنفسهم عنه هذه المهمة! فهم يقتلون بعضهم البعض بأكفأ وأسرع مما يقوم هو به، ويبيدون بعضهم إبادة جماعية وفردية، ولايكاد يهم بقبض روح زوج حتى يجد الزوجة قد سبقته إلى ذلك، ولايكاد يقبض روح فرد حتى يجد الآخر سبقه إليه! ووجد نفسه عاطلا عن العمل، فقرر ترك الأرض آسفا!

والفيلم من أفلام المهرجان القومى الرابع عشر والمهرجان الدولى للأفلام التسجيلية والقصيرة، ومن إخراج سيرجى آينوت دينوف، واسمه

«أمينتيا» (Amentia) ، أى «هلوسة» وقد فاز بحق بالجائزة الأولى فى قسم أفلام الرسوم المتحركة.

وهذه هى إحدى ايجابيات مهرجانات الأفلام التسجيلية والقصيرة، التى يقيمها على مدى أربعة عشر عاما المركز القومى للسينما. وكانت هذه المهرجانات فى البداية مقصورة على الأفلام المصرية، ثم رأى هاشم النحاس، رئيس المركز القومى للسينما ورئيس المهرجان، أن يمد نطاقها لتشمل الأفلام العالمية، فكان هذا المهرجان هو الرابع عشر بالنسبة للأفلام القومية، والمهرجان الأول بالنسبة للأفلام الدولية. وقد إفتتحه وزير الثقافة فاروق حسنى ومحافظ الإسماعيلية الدكتور أحمد جويلى يوم الخميس ٢٥ أبريل ١٩٩١.

وقد كانت هذه أول مرة أزور فيها الإسماعيلية وعبد المنعم عمارة ليس محافظا لها! وبدا لى أننى أزور بيتا بدون أن يكون رب البيت فيه، فعبد المنعم عمارة كان محافظا للإسماعيلية منذ زمن لا أذكره! حتى أصبح معْلما من معالمها مثل بحيرة التمساح أو جزيرة الفرسان أو محطة السكة الحديد القديمة.

وكعادتنا فى مصر حين نقرن الأعمال بالأشخاص، فقد تصورت أن غياب عبد المنعم عمارة عن الإسماعيلية سوف يعيدها إلى العصر الحجرى، ويزيل منها المعالم الحضارية التى أرساها، وأشفقت على الصديق الدكتور أحمد جويلى، فليس أشق من أن يخلف مسئول مسئولا سابقا ناجحا، لأن مقارنة الناس بين إنجازات القديم وعمل الجديد سوف تبقى موجودة دائما أبدا.

وسافرت إلى الإسماعيلية لأحضر افتتاح المهرجان وأنا أتصور أننى سوف أشاهد «إسماعيلية» مختلفة عن تلك التى زرتها فى العام الماضى، ثم فوجئت بأن الإسماعيلية فى عهد الدكتور أحمد جويلى هى استمرار ايجابى للإسماعيلية فى عهد عبد المنعم عمارة، وأن المحافظ الجديد ـ

الذى كان اختياره موفقا حقا - لا تحكمه عقدة البعض الذين يظنون أن مهمتهم الأساسية عند تولى أى عمل هى هدم ما أقامه السلف الصالح، وإقامة ما يظنونه أفضل وأحسن لسمعتهم، وإنما كان المحافظ الجديد، بحكم أستاذيته، يفهم تماما عمله، وأنه يواصل الرسالة الحضارية التى تركها سلفه بكفاءة وايمان. ومن هنا لم أشعر بتغيير، لا فى المدينة ولا فى شخص المحافظ أيضا، فالمحافظ الجديد شاب أيضا، وهو لا يختلف كثيرا عن عبد المنعم عمارة فى بساطته وتواضعه وإدراكه أنه فى خدمة الإسماعيلية وأهلها، وليس سيدا لها و لأهلها.

والمهم هو أن الإسماعيلية هى خير مكان تعقد فيه المهرجانات الدولية، بعيدا عن القاهرة وصخبها وزحامها ومشاكل مرورها، وهى أقرب - من جوانب كثيرة - للمدن الأوروبية ولطبيعة الأوربيين الذين يحضرون مثل هذه المهرجانات. وقد عرفت من الدكتور جويلى أن هناك اتفاقا بينه وبين فاروق حسنى وزير الثقافة على بناء دار عرض خاصة بأفلام المهرجانات الدولية التى سوف تعقد مستقبلا وأعتقد أن الأمر يجب أن يتسع لأكثر من ذلك وهو بناء قصر للمؤتمرات العالمية، بدلا من الاعتماد على قاعات هيئة بحوث هيئة قناة السويس والنادى الاجتماعى. ويمكن الاستعانة بتمويل خارجى لبناء مثل هذا القصر كما حدث فى حالة قصر المؤتمرات فى القاهرة الذى بنته الصين الشعبية، ودار الأوبرا التى بنتها اليابان. فقصور المؤتمرات هى لخدمة كافة الدول وليس لخدمة الدولة التى تقام فيها وحدها، وهى من معالم الحضارة العالمية المشتركة والتعاون الثقافى والإعلامى والسياسى العالمى.

وعلى كل حال، فالأمر الجديد الجدير بالملاحظة هو أن هناك جنودا مجهولين يقفون وراء كل عمل ايجابى، بعد أن اتسع نطاق الأعمال الكبرى ولم يعد فى وسع الجهة التى تقوم بها تنفيذها بامكاناتها الذاتية، وصار عليها الاستعانة بجهات أخرى فى دعم هذه الأعمال. وهذه الجهات تقف عادة فى الظل، وتكتفى بذكر اسمها فى قائمة المؤسسات التى تقدم

لها الجهة المنفذة الشكر لما قدمت من دعم، فى مقدمة ما تصدره من نشرات وكتيبات.

وعلى سبيل المثال، ففى الصفحة الأولى من الكتيب الإرشادى الذى أصدره المركز القومى للسينما، نراه يوجه الشكر إلى الجنود المجهولين الذين ساهموا فى تدعيم المهرجان، ويخص بالذكر من أجهزة وزارة الثقافة: العلاقات الثقافية الخارجية، وصندوق التنمية الثقافية، وهيئة قصور الثقافة. ومن الجهات الخارجة عن وزارة الثقافة: محافظة الإسماعيلية، وهيئة تنشيط السياحة، وشركة مصر للطيران، وشركة سفنكس للسياحة، والمركز الثقافى الألمانى بالقاهرة، والمركز الثقافى الأمريكى بالقاهرة.

نعم لقد انتهى عصر الأعمال الفردية، ونحن فى عصر الأعمال الجماعية. ومن هنا فإنى أرى ـ تشجيعا لكل جهة فى بلدنا على الاسهام فى المشروعات الثقافية والعلمية التى تحتاج إلى تكتل الجهود ـ ألا يكتفى بشكرها فى مقدمة النشرة التى تصدرها الجهة المدعومة، وانما جب أن ينوه باسمها فى وسائل الاعلام عند الاعلام بالنشاط الذى سوف تقوم به، لكى يتحول هؤلاء الجنود المجهولون إلى جنود معلومين! وهذا لا ينقص من قدر أو جهد الجهة التى تنفذ الأعمال الكبرى، لأنها الجهة التى تتحمل فى كل الأحوال النصيب الأوفى من المسؤولية عن العمل وعن نجاحه أو فشله، وإليها تتوجه المحاسبة على الخطأ والصواب.

وأشهد أن مهرجان هذا العام كان معدا له إعدادا جيدا ، على الرغم من توسيع نطاقه ليشمل الأفلام الدولية، ولم يحدث فيه مايحدث عادة فى بعض مهرجاناتنا السابقة من أخطاء وسلبيات. ويرجع السبب فى ذلك إلى الإدارة الجيدة، والكفاءة فى التنفيذ، والضبط والربط.

والادارة فى بلدنا هى كعب أخيل، أو هى أضعف نقطة فى حياتنا الاقتصادية، فأعرف هيئات تعيش فى حالة فوضى إدارية كاملة، ولا أحد

يحس بها، لأنها نقطة فى بحر! ومن هنا، وفى غياب القوانين التى تقيِّم هذه الادارة فى كل الهيئات والمؤسسات والمصالح الحكومية، يبقى نجاح الادارة فى أى جهة مقترنا بالفرد الذى يتولى إدارتها. وصحيح أنه لاغنى عن الفرد فى نجاح أى عمل، ولكن هذا الفرد يجب أن يستند إلى قوانين تطلق حريته فى إنجاح العمل، وتقرن بقاءه فى وظيفته بنجاحه فيه، ولا تقرنه برضاء السلطة عليه، كما تضع معايير عملية وعلمية لمحاسبته على نجاحه أو فشله.

وفى المجتمع الرأسمالى فإن الأمر محسوم، لأنه مقترن بتصاعد الربح وهبوطه، ولكن فى مجتمعنا فإن مسألة الربح غير واردة أصلا! فالبيانات الأخيرة تفيد بوجود مائتين وعشرين شركة قطاع عام خاسرة، ولايعرف أحد لماذا تبقى مجالس إداراتها ورؤساء هذه المجالس على رأسها، مع أن خسائر هذه الشركات تصل إلى٨ مليارات جنيه! وهناك خسائر فادحة فى ٧٠٠ شركة مشتركة تساهم فيها شركات وهيئات وبنوك القطاع العام، وتصل إلى ٤ مليارات جنيه. ويحتل القطاع العام نصيب الأسد فى حجم خسائر الشركات المشتركة، ويتحمل نحو ٣ مليارات جنيه. ولا يدرى أحد ما هو مستقبل التنمية فى بلدنا فى ظل قوانين تجر الاقتصاد المصرى جرا إلى الحضيض؟ ومالم تطبق قوانين المجتمع الرأسمالى فى الادارة فسوف نحتاج إلى حرب خليج أخرى لكى تخفف عنا ديوننا الجديدة!

هذا الاستطراد عن الادارة فى مقال عن مهرجان الأفلام التسجيلية والقصيرة، وبمناسبة نجاح المركز القومى للسينما فى إدارته، هو فى نظرى زكاة أدفعها كلما سنحت لى الفرصة للكلام عن الادارة فى مصر، وهو جرس انذار لا أفتأ أدقه كلما سنحت الفرصة، سواء كنت أتحدث عن الفن أو السياسة أو الاقتصاد، على الرغم من معرفتى بأن هذا الجرس لا يوقظ أحدا فى الدولة! ولكنه واجب ودين ورسالة.

وعلى كل حال فإن هذا الاستطراد لن يعطلنا كثيرا عن الكلام عن الأفلام التسجيلية وأهمية المهرجانات التى يقيمها المركز القومى للسينما

لعرضـها. فصلة الأفلام التسـجيلية بالتاريخ صلة وثيقة، فهى تسـجيل لواقع سوف يتحول إلى تاريخ.

وقد كانت المذيعة خديجة خطاب من الذكاء بحيث أدركت هذه الصلة وهى تسـألنى توضيحها فى تغطيتها التليفزيونية للمهرجان. ففى هذا العصر الذى تلعب فيه الوسـائل السمعية والبصرية دورا رئيسيا فى تسـجيل الحدث التاريخى وتغطيتـه، يصبح دور الأفلام التسـجيلية فى تسـجيل تاريخنا ومظاهر نشاطنا الاجتماعى والاقتصادى والسياسى دورا مضاعفا. بل إنه فى مجتمع مثل المجتمع المصرى ترتفع فيه الأمية إلى خمسين فى المائة من أفراده ترتفع أهمية الأفلام التسجيلية إلى أهمية كتاب التاريخ، كما تصبح مصدرا هاما من مصادر الكتابة التاريخية التى يمكن أن يستعين بها المؤرخ فى كتابة الحدث التاريخى.

وهذا مـا دعـانى إلى أن أطلب من الأسـتـاذ هـاشم النحـاس، مـدير المركز القومى للسينما، تسجيل هذه الأفلام فى شرائط فيديو، وبيعها فى المكتبات إلى جانب كتب التاريخ والجغرافيا والاجتماع، لتكون فى خدمة القارىء المتخصص والمثقف. ولكنه أوضح لى أن كثيرا من العقبات تقوم فى سبيل تحقيق هذا الاقتراح، ولعله يقوم بتذليلها، حتى تتسع الخدمة التى يؤديها الفيلم التسجيلى وتمتد من الميدان الإعلامى إلى الميدان العلمى. فـالملاحظ أن الفيلم التسـجيلى يلقى الاهمـال من الدولة ومن التليفزيون المصرى بدرجة تثير التساؤل والعجب!

وربما يرجع ذلك إلى أنه فيلم من أفلام الثقافة العامة والتوعية القومية! أو لأنه يكشف عن سلبيات لايحب المسئولون فى التليفزيون المصرى إظهارها وكشفها للناس، مع أن تجربتى دلتنى على أن الحكومة تريد معرفة السلبيات قبل الإيجابيات حتى تواجهها بالعلاج!

وعلى سبيل المثال، فـأذكر أننى حين كـتـبت فى عـدد ١٩٩٠/٣/٢٥ من «أكتوبر»، بمناسبة مهرجان الأفلام التسجيلية، عن فيلم «القنطرة شرق»

الذى أخرجه عبد اللطيف عمر، والذى يكشف عن مأساة هذه المدينة، التى تعد من خطوط الدفاع الأولى عن مصر، وكيف أهملت إهمالا شنيعا دون مبرر، ولم تجدد مبانيها التى خربت فى أثناء حرب الاستنزاف وحرب أكتوبر، وقلت إن الدول المتحضرة تعمد عادة إلى إعادة بناء المدن التى تعرضت للتخريب أثناء الحروب، كتعويض بسيط عن تضحيات أهلها، ولإثبات قوة روح الأمة وعزيمتها وقدرتها على إعادة البناء. وضربت المثل بمدن ألمانيا، وخصوصا ميونيخ التى أعيد بناؤها بالكامل تقريبا. وقد تصور البعض أن الحكومة سوف تغضب لما نشرت، ولكن حدث العكس، فقد اهتمت اهتماما كبيرا، لدرجة أن الدكتور عاطف صدقى، رئيس مجلس الوزراء، زار المدينة بعد أسبوع واحد من نشر المقال! ومعه وزير الاسكان المهندس حسب الله الكفراوى، لبحث إعادة تعمير المدينة. وبعد شسر آخر كان الرئيس مبارك شخصيا يزور المدينة ويوصى بعمل اللازم!

وهذا ما جعلنى أحرص على متابعة الحالة فى المدينة عند زيارتى للإسماعيلية هذا العام لحضور افتتاح المهرجان القومى الرابع عشر والمهرجان الدولى الأول للأفلام التسجيلية والقصيرة يوم ٢٥ أبريل ١٩٩١. ويؤسفنى أن أقول إن رغبة السيد رئيس الجمهورية وتعليمات رئيس الوزراء لم تتحقق وضاعت زيارتاهما سدى! وضاعت آمال أهل المدينة فى إعادة الاعتبار لهذه المدينة التى ارتفعت فيها أعلام التحرير فى الثامن من أكتوبر ١٩٧٣، وكان الظن أن إرتفاع أعلام التحرير سوف يتبعه ارتفاع أعلام التعمير، فإذا بالخراب الذى أحدثه الاسرائيليون هو الماثل أمام أعين أهل المدينة، أما العمار فهو وهم من الأوهام! وبقى أن يذهب رئيس الوزراء هذه المرة إلى المدينة ومعه عصا التأديب!

والمهم أن قصة فيلم «القنطرة شرق» توضح أهمية ما يمكن أن تؤديه الأفلام التسجيلية من دور فى كشف العيوب والمثالب، لكى تهتم الدولة بمعالجتها. وقد أثبتت التجارب أن الدولة لاتتردد فى إزالة أسباب الشكوى كلما أمكنها ذلك. وقد رأينا منذ أسابيع قليلة كيف أن القصة ا

التى أوردتها السيدة سامية الاتربى عن قصر السكاكينى قد فعلت الأثر اللازم، وقام فاروق حسنى وزير الثقافة فى اليوم التالى بزيارة القصر واعطاء الأوامر اللازمة والامكانات التى تكفل تصحيح الأوضاع.

على أنه ليس معنى ذلك ان الأفلام التسجيلية تقوم بهذا الدور، فهناك أفلام تسجيلية ترصد الظواهر الاجتماعية لمجرد الرصد، وقد يرصد بعضها ظواهر سلبية، وقد يرصد ظواهر إيجابية، كما أن بعضها يكتفى بتسليط الضوء على الظاهرة السلبية، وبعضها الآخر يتجاوز ذلك إلى محاولة التحليل والكشف عن الأسباب. وسيكون ذلك محور مقالنا القادم.

«هلوسة» فى الاسماعيلية (٢)

اكتوبر ٢٦/ ٥/ ١٩٩١

الزار ظاهرة اجتماعية مصرية فى طريقها إلى الانقراض، مع نمو الوعى وانتشار العلم وازدياد الثقافة ومعرفة الناس الطريق إلى عيادات أطباء علم النفس، ولكن المخرجة نادية سالم أرادت بعثه من جديد بفيلمها التسجيلى عن الزار، الذى عرض فى مهرجان الأفلام التسجيلية والقصيرة، الذى نظمه هاشم النحاس بالاسماعيلية فى نهاية شهر ابريل الماضى، بعد أن استخدمت فيه مهاراتها الاخراجية وميلها الغريزى إلى الايمان بالخرافات والخزعبلات!

وقد سبق لى فى العام قبل الماضى أن نقدت فيلمها: «الجن الأحمر»، الذى عَرضتْ فيه نماذج من المرضى النفسيين الذين يتوهمون أن الجن قد ركبهم، أو تقمصهم، وأخذوا يلجئون إلى النصابين والمشعوذين ويطرقون كل

باب، بل يطرقون أبواب الكنيسة للشفاء وطرد الجن من أبدانهم. وكان جوهر نقدى أن مثل هذه الأفلام التى تتعامل مع الخرافات التى تؤمن بها الجماهير الشعبية لأسباب تتصل بالجهل وعدم الوعى، يجب أن يكون رائدها الأول هو مقاومة هذه الخرافات، وليس تثبيتها فى أذهان الناس.

ولكن كيف يتم ذلك إذا كان مخرج هذا العمل السينمائى التسجيلى ممن يؤمنون بالجن الأحمر والأخضر والأصفر والأسود، مثل نادية سالم؟ وكيف يتم ذلك اذا كانت هذه المخرجة غير عادية، أى أنها مخرجة تفهم التعامل مع عناصر عملها، وتملك المخيلة الواسعة، كما تملك الموهبة، وأكثر من ذلك تملك الإيمان العميق بما تعمل؟ هذه هى القضية!

إن أفلام نادية سالم التسجيلية هى أفلام من نوع خاص، يختلط فيها الواقع بالخيال، وهى مزيج من الأفلام التسجيلية والأفلام الروائية. إنها مخرجة لا تترك الواقع يتكلم، وإنما هى تضع الكلام فى فم الواقع وتتركه يتكلم بلغتها! ولأنها تؤمن بالخرافات فقد كان أجدر بها الاتجاه إلى إخراج الأفلام الروائية، خصوصا أفلام الرعب! فهى تلميذة لهيتشكوك، ولكن فى ميدان الأفلام التسجيلية!

ففى أفلامها التسجيلية ترى الكثير من الدماء والتشنجات، والاغماءات، والموسيقى الصاخبة، والرقص العنيف، كما ترى كثيرا من المفاجآت، وأنت تحبس أنفاسك طوال الفيلم من هول ماترى، وتسمع الأصوات الخفية التى تصرخ أو تهمس معلقة على الأحداث، وتخضع لمؤثرات درامية تلقى فى روعك بأن ما تؤمن به نادية سالم من خزعبلات هو حق!

وفى فيلمها «الزار»، وهو فيلم بديع حقا، ومثير أيضا، تستخدم كل ما يمكنها من حيل لربط الزار بالتاريخ، وبأوزوريس والمسيح ومحمد! وتستغل اشتقاقات الأسماء لإثبات أن الزار هو أوزوريس!

ولمعرفتها بأن «الكوديات» هن فى الأصل حبشيات، فإنها تنقلك إلى الحبشة وجبالها عن طريق الاقتباس من فيلم «ينابيع الشمس» العظيم

الذى أخرجه جون فينى للمؤسسة المصرية العامة للسينما عام ١٩٦٩، والاستعانة بما فيه مناظر خلابة. وتذهب بك إلى فرقة زار فى رحلة عمل تتابع فيها ما يحدث فيها من رقص وموسيقى وصراخ هستيرى واغماءات وفوقان! ولاتكتفى بالزار داخل الأماكن المغلقة، فهى تقيم حفلة زار على مركب صغير فى النيل، تدوى عليها طبول الزار، وتتمايل عليها بالرقص العنيف احدى السيدات التى «ركبها عفريت»! والكودية الحبشيةـ التى أصبحت الآن مصرية ـ تقود الفرقة الصاخبة.

والخلاصة أنك تعيش فى فيلم هو مزيج من الواقع والخيال، وبإخراج يتجاوز حدود الفيلم التسجيلى إلى الفيلم الروائى، وترى الشاشة البيضاء تمتلىء بالدماء الحمراء القانية للفراخ والديوك المذبوحة بأمر ملك الجان. كما ترى نادية سالم وهى تنظر إليك فى الظلام من وراء شمعدان كما يحدث فى أفلام الرعب وخصوصا أفلام دراكيولا، وينتهى الفيلم وأنت «متلبِّش»!

وبطبيعة الحال فإن الفيلم يثير نقاشا حادا فى «قهوة المثلث» بالاسماعيلية، حيث عرض فيه، وترد نادية سالم بشراسة على الاعتراض الموجه إليها بأنها لا تنتقد ظاهرة الزار، فتقول إنها لم تزعم فى يوم ما أنها مصلحة اجتماعية، وإنما هى مخرجة وفنانة، وتثير هذه الاجابة قضية قديمة: هل الفن للفن أو الفن للحياة، ولكن نادية سالم لا يهمها من الأمر الا قضية إثبات ذاتها كمخرجة متميزة، وهى بالفعل مخرجة متميزة، ولكن يلزم طرد الأرواح من جسدها أولا قبل أن تقدم على معالجة مثل هذه الظواهر الاجتماعية الضارة فى أفلامها .

على كل حال، اذا كان فيلم «الزار» يمتزج فيه الخيال بالواقع، فهناك أفلام تسجيلية تتعامل مع الواقع وحده دون تدخل، وتدخل ـ بالتالى ـ فى إطار التسجيل التاريخى الذى سألتنى عنه المذيعة اللامعة خديجة خطاب، أو فى إطار «التوثيق التاريخى».

ومنها «سوق الرجالة» للمخرج التسجيلى حسام على. ويتناول سوق العمل فى الشرائح الدنيا للمجتمع المصرى، شرائح الفعلة وعمال التراحيل الجدد، والأعمال التى يقومون بها فى المحاجر وفى مقاولات البناء، ويعرض لظروف الحياة القاسية فى منازلهم.

وقد حصل الفيلم على جائزة المهرجان الدولى، وإن كان الفيلم لا يعد بحال من أحسن أعمال المخرج الكبير. فالتفكك فيه واضح، ولا يوجد ربط بين أجزائه، فبينما يعرض المخرج علينا حياة هذه الشريحة الاجتماعية، إذا بنا نرى أنفسنا فجأة، وبلا تمهيد، أمام سفينة أردنية قادمة إلى ميناء نويبع عليها مصريون، ثم إذا بنا نرانا فجأة أيضا أمام بنك الرافدين فى شارع التحرير بالدقى وتجمعات المصريين متزاحمة هناك فى انتظار صرف مستحقاتهم. وكل ذلك دون ربط بين المراحل الثلاث، وافتراضا من المخرج بأن القادمين على ظهر السفينة إلى نويبع هم أنفسهم نفس شريحة الفعلة وعمال المحاجر، وأنهم هم أنفسهم المتزاحمون على بنك الرافدين! وهو افتعال غير مقبول، فالقادمون على السفينة إلى نويبع هم شرائح عديدة تسببت أزمة الخليج فى عودتها إلى مصر، والمتزاحمون على بنك الرافدين شرائح عديدة من مختلف الطبقات.

يضاف إلى ذلك أن هذا الفيلم لم يكن ينبغى أن يشترك فى مهرجان دولى، لأسباب كثيرة، أهمها: أنه يعرض لحياة شريحة متدنية جدا فى السلم الاجتماعى تنقرض تدريجيا ، وتكاد تختفى، فلا يراها الانسان فى مكان، وإذا رآها فى عمليات بناء فإن أجورها ارتفعت ارتفاعا كبيرا، وزاد تدللها بعد أن انفتحت أمامها أبواب العمل فى البلاد العربية . وأتحدى المخرج حسام على أن يعثر على فرد منها فى وقتنا الحاضر يعمل بذلك الأجر المتدنى الذى ذكره أحد من سجل له فى الفيلم، وهو خمسون قرشا فى اليوم! وأغلب الظن أنه بدأ تصوير الفيلم قبل حدوث التغيير الاجتماعى الخطير الذى رفع أجر هؤلاء الفعلة إلى ما لا يقل عن خمسة عشر جنيها فى اليوم الواحد، ولكن الفيلم قدم هذه الشريحة الاجتماعية

كما لو كانت شريحة عريضة فى المجتمع المصرى، وهو ما يخالف التغيير الاجتماعى الواقع حاليا، ولا يرسم صورة حقيقية للمجتمع المصرى كما أصبح عليه، ويشوه صورة المجتمع المصرى فى مهرجان دولى، ولا يخدم فى نفس الوقت قضية اجتماعية، لأن هذه القضية اليوم أصبحت محلولة بفعل سوق العرض والطلب وانقلاب الميزان الاجتماعى ، فقد حلت طبقة الموظفين أصحاب الدخل المحدود محل هذه الطبقة الدنيا . ولاشك أن الفيلم هو أقل أفلام هذا المخرج الكبير أهمية .

وعلى العكس من هذا الفيلم يجىء فيلم «صيد العصارى» للمخرج على الغزولى ، كصورة مشرقة للعمل البشرى والنضال الشاق من أجل الحياة فى شريحة بشرية هى شريحة الصيادين على بحيرة المنزلة ، وهو يصور علاقة الانسان بالطبيعة فى شكل جمالى أخاذ ، ويتابع هذه العلاقة من مشرق الشمس إلى مغيبها فى رحلة طفل ذى سنوات ست ، فى انتقاله على مركبه من مأواه إلى المدرسة وكسب العيش. وذلك فى قصيد سينمائى يذكرك بالقصيد السيمفونى الذى ابتكره فرانز ليست . لقد كان هذا الفيلم هو الأجدر بالجائزة الأولى فى المهرجان الدولى ، مع ملاحظة أنه فاز بالجائزة الأولى الكبرى فى مهرجان قرطاج فى عام ١٩٩٠.

ومن الأفلام الجيدة التى عرضت فى المهرجان فيلم «حكايات من الزمن السعيد»، للمخرج مجدى أحمد على. وهو عن قطاع الحرفيين من ميكانيكية السيارات فى مصر، وما طرأ على حياتهم الاجتماعية من تغيير فى عصر الانفتاح، وقد خدمت الظروف المخرج فى إخراج هذا العمل حين تعطل العمل فيه بضع سنوات، ثم استأنفه مع نفس الشخصيات، ولكن بعد أن تغيرت ظروف عملها ومستوى معيشتها. وكان أخطر تغيير هو الذى تعرضت له شخصية الميكانيكى أشرف، الذى وقع فى حبائل الجماعات الاسلامية ـ خصوصا جماعات التكفير ـ ويصور الفيلم مشاهد لهؤلاء الشباب تحت أقدام مشايخهم الجهلة،وهم يقومون بعملية

مسح مخ لهؤلاء الشباب،فينزعون من رءوسهم المفاهيم الدينية الصحيحة البسيطة التى عاش شعبنا فى ظلها منذ ثورة ١٩١٩ فى ظل الوحدة الوطنية،ويزرعون بدلها مفاهيم أخرى خاطئة تفتت وحدة هذا الشعب وتبذر الفتنة الطائفية بين صفوفه.

ففى حوار مثير بين المخرج وأشرف من وراء الكاميرا يقول الأخير إن تناول الطعام مع النصارى حرام! ويسأله المخرج عن سند هذا الكلام من القرآن أو السنة، فيقول الشباب بدون مبالاة: لا أذكر! ومن عجب أن هذا الفيلم التسجيلى الهام لم يفز بأية جائزة ؟

كذلك من الأفلام التسجيلية الهامة فيلم: «تحولات سيوة» ،لشفيع شلبى.وهو يستعرض جوانب التحولات التى طرأت على حياة أهالى سيوة وفنونهم واسهاماتهم فى مجالات الحياة،وينقل إلى المشاهد صورة لهذه المنطقة النائية ومبانيها وطرقها وحاراتها ومعابدها وفنونها.

وقد اشترك فى المسابقة طلبة المعهد العالى للسينما بعدة أفلام،تمثل محاولات غير ناضجة فى معظمها.ويرجع السبب فى ذلك إلى الضحالة الثقافية،فأنت لا تلمس فى أعمال الطلبة الخيال الواسع الذى تولده القراءة للأدب العالمى،وهو ما كان يميز الأجيال السابقة ـ أجيال ما قبل التليفزيون.التى كانت تعيش على قراءة الأدب العالمى وتعرف أسماء الروائيين العظام وأعمالهم الأدبية ـ وإنما هى أعمال تفتقر إلى حسن التعبير والعرض.

وان كان بعض هذه الأعمال مما يبشر بأعمال قادمة أكثر نجاحا، مثل فيلم «الجرسة» للمخرجة مها الشناوى، الذى يصور تأثير قوافل الثقافة فى الستينيات على الحياة الريفية وما تركته من سلبيات بسبب جهلها بامكانات ووعى المجتمع الريفى. ويبدأ عرض الفيلم بشريط يحمل صوت عبد الناصر فى جملة من خطاب التنحى ليعبر عن«الجرسة» التى عاشها المجتمع المصرى فى الحلم الكبير الذى يشبه حلم فتاة وفتى من

أبناء القرية يتجمعان كل أسبوع حول الشاشة، وتدور فى خيالهما قصة حب تتطور إلى خطبة وعقد قران، وتأتى ليلة الزفاف وتتم فى نفس مكان عرض السينما وذلك بتأثير عرض هذه الأفلام على أهالى القرية، وتنتهى بمقتل الفتاة. فهذا الفيلم يعد بالنسبة لطالبة بالمعهد العالى للسينما مبشرا بالأمل بشرط أن تأخذ المخرجة نفسها بالثقافة الجادة والقراءة الواسعة فى الأدب العالمى.

وهذا ما تحدثت به إلى الصديق الدكتور شوقى على محمد، عميد المعهد العالى للسينما، الذى أعلم مقدار اهتمامه بتخريج جيل جديد من السينمائيين الذين يجعلون الثقافة العالمية والأدب العالمى جزءا أساسيا من اهتماماتهم. وقد وافقنى على ضرورة الثقافة الأدبية الرفيعة فى حياة أى سينمائى، لأنه بدونها يصبح كالطبل الأجوف. ولعلى أرجع فى مقال آخر إلى التطوير الذى حدث مؤخرا فى المعهد العالى للسينما، والذى هو جزء من التطوير الهام الذى أدخله الدكتور فوزى فهمى على أكاديمية الفنون بعد توليه رئاستها.

وعلى كل حال فقد اشتمل المهرجان على فيلمين تسجيليين لحياة شخصيتين مصريتين لعبتا دورا تاريخيا فى الحياة الثقافية، أولهما «عباس العقاد»، للمخرج حسين الطيب، والآخر «محمد بيومى» للمخرج الدكتور محمد القليوبى. وهما يكشفان عن مفارقة هامة، حيث قلب الاخراج الميزان بين الشخصيتين، فأصبحت شخصية محمد بيومى أعظم من شخصية عباس العقاد! مع أن العكس هو الصحيح. ويرجع ذلك إلى أسباب عديدة، ربما كان أبرزها ضعف الامكانات بالنسبة لفيلم عباس العقاد، وقوة هذه الامكانات بالنسبة لفيلم محمد بيومى - وأقصد بالامكانات هنا كل شىء يتصل بالعمل الإخراجى.

وبالنسبة لى فقد استفدت من فيلم عباس العقاد على الرغم مما غلب عليه من السرد، كما استفدت من فيلم محمد بيومى، الذى قدم تحت عنوان: «وقائع الزمن الضائع». ويكشف فيه الدكتور محمد القليوبى، وهو

أستاذ بالمعهد العالى للسينما، الستار عن حياة الرائد الحقيقى للسينما المصرية، وهو محمد بيومى، معتمدا فى ذلك على توثيق كامل لحياته ممثل فى الخطابات والصور الفوتوغرافية والصحف ومقتطفات من الأفلام التسجيلية والروائية التى أنتجها وأخرجها محمد بيومى منذ عام ١٩٣٤، والتى تثبت أنه رائد صناعة السينما المصرية. وتناول سيرة حياته بشكل درامى أخاذ وبعشق كامل لهذه الشخصية الغريبة المتعددة المواهب، ففيه يجتمع السينمائى، والمصور، والرسام، والشاعر، والمقاتل، والسياسى عضو حركة السلام فى مصر!

ويتتبع الدكتور محمد القليوبى حياة محمد بيومى بدقة غريبة على مدى ساعتين وعشر دقائق، فهو ثانى أطول فيلم تسجيلى بعد فيلم «ينابيع الشمس». وعلى الرغم من أن صاحب الترجمة مجهول من المشاهد تقريبا، وليس علما معروفا فى ميدانه، الا أن الفيلم يستحوذ على أهتمام المشاهدين فلا يحسون بطول الوقت.

وعلى الرغم من أن الفيلم يعد دراسة وافية وممتعة لحياة المترجم له، الا أنه يعرضه من وجهة نظر صاحبه ومن وجهة نظر أسرته، وليس من وجهة نظر محايدة. وبالتالى فالفيلم يظلم محمد طلعت حرب حين يأخذ بوجهة نظر محمد بيومى الذى يرى أن طلعت حرب قد أجهض جهوده فى إنشاء صناعة السينما بعد أن اشترى أصول معداته التى جلبها من الخارج، وترك الفنان يعيش فى الظل.

لقد كان طلعت حرب أكبر من ذلك بكثير، فلم يقتصر نشاطه على السينما وانما امتد إلى أهم ميادين الاقتصاد المصرى، ولم يكن يضيره نجاح محمد بيومى. والملاحظ أن محمد بيومى كان دائم الانتقال من نشاط إلى نشاط، ولم يثبت على صناعة السينما، وعمل كثيرا فيما لا فائدة منه، كما عمل فى الجيش فى السودان وتطوع فى حرب فلسطين. وبالتالى فالفيلم يصور حياة حافلة بالنشاط والمغامرة لمصرى فريد من نوعه لا يعرف اليأس ولا يطيق البقاء على حال ويستمر على ذلك حتى يموت.

وأعتقد أن ما حواه الفيلم من فقرات عثر عليها محمد القليوبى من جريدة «أمون فيلم» التى أسسها محمد بيومى عن اغتيال السير لى ستاك، وعن عودة سعد زغلول من المنفى، ومن أفلامه الروائية مع بشارة واكيم، وغيرها مما قدمه فى الفيلم ما يضفى عليه قيمة توثيقية عظيمة، ويجعله على رأس الأفلام التسجيلية الطويلة التى أخرجت فى مصر فى السنوات الأخيرة.

عبد الناصر في مهرجان الإسماعيلية!

أكتوبر ١٩٩٣/٨/٨

من المحقق أن حفل افتتاح مهرجان الإسماعيلية الدولى الثالث والقومى السادس عشر للأفلام التسجيلية والقصيرة هذا العام كان احتفالا فريدا! فلم يتضمن - كالعادة - كلمات افتتاح يلقيها وزير الثقافة، ورئيس صندوق التنمية الثقافية الذى احتضن المهرجان، أو يلقيها الدكتور أحمد الجويلى محافظ الإسماعيلية الذى استضاف المهرجان، وإنما قدم عدة فقرات فنية بدأت بعدة مقطوعات موسيقية على الأورج قدمتها طفلة صغيرة بارعة، وتلاها غناء من التراث لكورال أطفال قصر ثقافة القنطرة شرق، وأخيرا فقرة قدمتها فرقة السمسمية بمدينة الإسماعيلية.

وقد ثبت أن تقديم هذه الفقرات كان أكثر فائدة من كلمات الافتتاح التى كانت تلقى فى السنوات السابقة،

والتى هى غالبا تحصيل حاصل لما يعرفه الناس وما قدموا لمشاهدته. وبالتالى فنهنئ المحافظ الدكتور أحمد الجويلى وإدارة المهرجان على هذا الافتتاح غير العادى، ونرجو أن يكون تقليدا يتبع فى السنوات القادمة.

على أن هذا البرنامج لم يكن وحده هو المفاجأة، وإنما كانت المفاجأة فى الأفلام التسجيلية التى قدمت فى حفل الافتتاح، والتى تضمنت عرض لقطات من جريدة مصر السينمائية للزعيم الراحل عبد الناصر خلال وضع حجر الأساس لمبنى جامعة الدول العربية عام ١٩٥٤، وزيارته الشهيرة لسوريا عام ١٩٥٨ أثناء الوحدة، كما تضمنت عرض فيلم «رحلة سلام» للمخرج أحمد راشد، عن مهرجان الشباب العاشر الذى أقيم فى برلين الشرقية، ومظاهر هذا المهرجان الذى اشتركت فيه شعوب العالم الثالث وهى تهتف للحرية والاشتراكية وتندد بالإمبريالية والاستعمار.

كانت تلك أول مرة منذ أكثر من عشرين عاما يشاهد الجمهور المصرى فيها فيلما عن عبد الناصر فى قمة مجده. أثناء رحلته الأسطورية لدمشق، كما كانت هذه هى أول مرة أيضا منذ عشرين عاما يشاهد الجمهور فيلما عن دولة شيوعية - هى ألمانيا الشرقية - وهى تحتفل بعيد الشباب بين مظاهر الحماس، واستعراض قوة الشعوب المناهضة للاستعمار!.

وقد كان عرض هذين الفيلمين مفاجأة وصدمة لجمهور المشاهدين معا نقلتهم من عصر إلى عصر - عصر عرفوه ونسوه لكثرة ما تكأكأ عليه من أحداث العصر الجديد المغاير ! وقد أحيا فيلم عبد الناصر مشاعر وعواطف المشاهدين، بما حفل من مظاهر الحماس الجماهيرى الذى رافق تحركات زعيم الثورة، فضجت القاعة بالتصفيق بعد انتهاء الفيلم، وخرج المشاهدون يتساءلون عن الأسباب التى دفعتهم إلى التصفيق!.

وقد اختلف الأمر بالنسبة لى كمؤرخ، فقد أعطانى الفيلم عن زيارة عبد ا لناصر لدمشق، والفيلم الآخر عن الاحتفال بعيد الشباب فى برلين الشرقية، فرصة للمقارنة بين عصرين، وإعادة التحليل والتقييم. لقد كانا

بالنسبة لى أشبه بـ فلاش باك للحاضر الذى نعيشه، وهو فلاش باك أصابنى بالاكتئاب!.

فمن ناحية الفيلم الأخير الخاص باحتفالات الشباب فى برلين، فقد كان علىّ أن أعقد المقارنة بين برلين الحاضرة وبرلين التى كانت! وأدركت مدى الزيف الذى كانت النظم الشيوعية تقدمه للجماهير، والذى كان يصنع فى مصنع الدعاية والبروباجندا، وكيف كانت تسوق شباب العالم الثالث إليها لمثل هذه الاحتفالات الحماسية التى لا مثيل لها، والتى ترسم صورة ثبت زيفها عقب الثورة الرجعية التى أطاحت بالاتحاد السوفيتى والكتلة الشرقية.

لقد كانت مشكلة النظم الشيوعية فى هذه البلاد أنها تحولت إلى نظم بيروقراطية! وهو ما حذر منه لينين وأدرك بثاقب فكره أن مقتل الشيوعية يكمن فى هذا التحول القاتل إلى البيروقراطية. وهذا ما حدث تماما، حيث ساقت هذه البيروقراطية الغاشمة الجماهير سوقا لتنفيذ سياساتها الداخلية والخارجية بالقسر والإرهاب.

وقد كان العالم الثالث محور صراع مرير بين القوتين العظميين. فقد أدرك الاتحاد السوفيتى أن هذا العالم يمثل بالنسبة للغرب الرأسمالى مقتلا من مقاتله، فهو مصدر ثروته ومجده وقوته، وحرمان الغرب - بالتالى - من هذا العالم الثالث يؤدى إلى سقوطه، ولذلك فقد كانت قضية تحرير هذه الشعوب قضية سوفيتية بقدر ما هى قضية أفريقية أو آسيوية. ومن هنا أيضا كان حرص الاتحاد السوفيتى على مساعدة هذه الدول الواقعة تحت الاستعمار على الحصول على حريتها واستقلالها سياسيا واقتصاديا، لحرمان الغرب من مصدر من مصادر قوته!.

وفى هذه الظروف السياسية كان شباب العالم الثالث يدعى إلى برلين الشرقية للاحتفال بعيده، حيث يجد من ترحاب الشعب الألمانى - رجالا ونساء - ما يربطه بالاشتراكية وبالكتلة الشرقية، وهو ما رأيناه فى

الفيلم الذى عرضه المهرجان الدولى والقومى بالإسماعيلية، حيث كانت نداءات التنديد بالاستعمار والإمبريالية تتردد بقوة، وصيحات التأييد لقضايا الشعب الفلسطينى وقضايا الشعوب الأخرى المناضلة ترتفع إلى عنان سماء برلين.

وقد أثبت الانقلاب اليمينى ضد الاشتراكية فى الاتحاد السوفيتى والدول الاشتراكية، وتحطيم الشعب الألمانى فى ألمانيا الشرقية سور برلين ودخوله تحت لواء ألمانيا الغربية باسم الوحدة الألمانية ـ أثبت زيف المظاهر التى عرضها الفيلم عن تضامن الشعب الألمانى مع الشعوب المناضلة من أجل حريتها!.

بل لقد أثبت العكس ـ كما قال لى الصديق الدكتور مرسى سعد الدين بعد مشاهدته معى الفيلم ـ فقد قال لى إن هذا الشعب الألمانى الذى رأيناه فى الفيلم يرحب بالشباب الأفريقى. لو رأى اليوم أفريقيا فى بلده لعامله معاملة مختلفة تماما! وإن الترحيب الذى كان يبديه فى أوقات تصوير الفيلم كان مضطرا إليه بتعليمات الحزب.

وأشار الدكتور مرسى سعد الدين إلى مقال نشرته جريدة «إنكاونتر» البريطانية كتبه «هافل»، الذى أصبح رئيسا لتشيكوسلوفاكيا بعد الثورة اليمينية، كشف فيه بصراحة تامة عن أن الخوف كان هوالمحرك لكل شئ فى الدول الشيوعية، وكذلك التلقين! فالمدرس يدرس للتلاميذ ما يجب عليه أن يدرسه وفقا لتعليمات الحزب، والتلميذ يتلقن قسرا، وعليه الاقتناع به! والحزب هو الملهم الأكبر والملقن الأكبر لكل فرد وهيئة وجماعة!.

وقد كان ذلك هو المقتل الحقيقى للاشتراكية. فلقد اعتنقت الشعوب المطحونة الاشتراكية اختيارا، ولكن عندما أراد الحزب فرضها عليها قسرا وإجبارا، كفرت بها وثارت عليها. وهذا يفسر تحطيم تماثيل لينين فى الدول الاشتراكية، وإسقاط كل رموز الاشتراكية. وهو يفسر أيضا

انقلاب هذه الشعوب على كل ما آمنت به على مدى سنوات القسر والإرغام، بل يفسر النزعة العنصرية التى تملكت فئات كثيرة من هذه الشعوب التى كانت على الدوام ضد التمييز والعنصرية.

والمهم هو أن الفيلم أشعرنى بالحزن، أسفا على عصر مضى كانت شعوب العالم الثالث تشعر فيه بأنها قادرة على تحقيق كل شئ فى ظل مساندة شعب الاتحاد السوفيتى ومساندة الشعوب الاشتراكية، وتستطيع إلقاء الرعب فى قلب الإمبريالية الأمريكية والإنجليزية والفرنسية بمظاهر تضامنها، التى رأينا طرفا منها فى الفيلم عن المهرجان. ولكن تبخر كل شئ الآن، ولم يعد لهذه الشعوب نصير أو معين من قوة عظمى تساند نضالها، بل استقر الأمر في يد الإمبريالية الأمريكية تصرفه كما تشاء!.

هذا، على كل حال، فيما يتصل بسقوط الاشتراكية وعودة شعوب العالم إلى عصر الإمبريالية مرة أخرى، وهو ما أثاره «الفلاش باك» الأول المتمثل فى فيلم مهرجان برلين، أما الـ «فلاش باك» الثانى، وهو المتمثل فى جريدة مصر السينمائية عن زيارة عبد الناصر التاريخية لدمشق، فقد أثار من المواجع فى نفسى ما هو أكبر وأكبر. لأنه يوضح المسافة البعيدة التى قطعها شعبنا المصرى والشعوب العربية بين الأمل وخيبة الأمل! وهو درس لكل القيادات السياسية فى العالم التى تستخف بآمال شعوبها ولا تستفيد من كل الظروف المتاحة لها لتحقيق آمالها.

فبقدر ما كان الأمل فى عبد الناصر، بقدر ما كان الإحباط الذى أصاب الشعوب العربية بهزيمة يونية ١٩٦٧ عظيما أيضا! لقد كانت هذه الهزيمة نهاية عصر فى تاريخ الأمة العربية وبداية عصر آخر.

ولقد كانت أهمية الفيلم الذى شاهدناه فى مهرجان الإسماعيلية عن زيارة دمشق التاريخية، أنه أبرز بشكل صارخ، وبالصورة والصوت، حجم الآمال التى علقتها الشعوب العربية على عبد الناصر. فقد عسكر

الشعب السورى فى الشوارع وأمام القصر الذى نزل فيه عبد الناصر لكى يحظى بنظرة إلى وجه الزعيم ،وقاتل الكثيرون لكى يحظوا بشرف مصافحته، وزغردت النساء وبكين وهن يعانقن الزعيم الخالد يقبلنه والدموع تنساب من أعينهن، حتى تبلل وجه الزعيم بدموع الحب والحماس والأمل، بينما صوت الجماهير فى الميدان الفسيح يهدر بنداءات الوحدة والتحرر والمجد للعرب.

ومن لبنان أقبلت الوفود لتصافح الزعيم وتبايعه وتحمله مسئولية تحرير الأرض السليبة - أرض فلسطين، وأكبر من ذلك تحمله مسئولية استرجاع المجد القديم للعرب. وكان يقف حول الزعيم زملاؤه من ضباط ثورة يوليو، وعلى رأسهم قائد جيشه المشير عبد الحكيم عامر. وقد شاهدوا كل هذا السيل الهائل من المشاعر التى لم يسبق لها مثيل فى تاريخ العرب منذ أيام صلاح الدين.

على أن هذه القيادة لم تكن - للأسف الشديد - على مستوى المسئولية التى ألقتها الجماهير العربية على عاتقها. فقد ارتكبت من الأخطاء أثناء التجربة الوحدوية ما قلب الجماهير - التى حملت سيارة عبد الناصر فى دمشق - إلى جماهير تريد التخلص من الوحدة! وجاءت القيادة العسكرية لترتكب من الأخطاء فى حرب يونية ١٩٦٧ ما أطاح بآمال الجماهير التى عبرت عنها فى زيارة دمشق التاريخية، وتلقى بها فى الوحل! وأفاقت الجماهير العربية غداة هزيمة يونيو السريعة الصاعقة لتجد نفسها وقد رجعت إلى الوراء عدة عشرات من السنين! وأما الزعامة التى علقت عليها الجماهير الفلسطينية والسورية أملها فى تحرير فلسطين، فقد استيقظت لتجد القوات الإسرائيلية تجثم على الجولان وغزة والضفة الغربية وسيناء!

وكانت صدمة رهيبة أثرت علي مستقبل الأمة العربية كله، وتبخرت الزعامة التى التفت حولها الشعوب العربية بكل ما تملك من حماس وأمل، وتبخرت معها دعوة تحرير فلسطين، وحلت معها دعوة إزالة آثار العدوان»: أى تحرير الجولان وسيناء والضفة الغربية وغزة.

وتداعت الأحداث بعد ذلك فى سرعة متلاحقة، وتمزقت الأمة العربية بدلا من أن تتوحد، وجاء نصر أكتوبر المجيد ليقدم فرصة تاريخية لاستعادة وحدة العرب حول زعامة واحدة. ولكنه جاء معه أيضا نزول البترول العربى المعركة، الذى قفز بدخول الدول البترولية العربية إلى أرقام فلكية، وانقسم العالم العربى بين دول غنية ودول فقيرة، وتاهت دعوة وحدة المعركة ضدإسرائيل فى ضباب الهجوم على السادات وتزايده ابتداء من مفاوضات الكيلو ١٠١، إلى مفاوضات فك الاشتباك، إلى مبادرة القدس، إلى معاهدة كامب ديفيد، إلى طرد مصر من جامعة الدول العربية فى مؤتمر بغداد! وعلى هذا النحو استُتقعت الحركة الوحدوية العربية التى شهدت ذروة مجدها فى زيارة عبد الناصر التاريخية لدمشق، وها نحن أولاء فى عصر جديد يبدو كأنما يفصل بينه وبين عصر زيارة القدس مائتا عام أو يزيد! ومن هنا كان حزنى بعد مشاهدة الفيلم التاريخى فى مهرجان الإسماعيلية.

على كل حال فربما كان من الغريب أن يستغرق تعليقى على فيلمين اثنين فى حفل الافتتاح كل هذه المساحة من المقال، ولكن القضية ليست قضية كم، وإنما هى قضية كيف، وهى قضية كم يبقى فى ذهن المشاهد من أفكار عقب مشاهدة أى فيلم من الأفلام!.

وفى ذلك أستطيع أن أقول إن ما شاهدته من أفلام المسابقة القومية هذا العام لم يكن على المستوى المطلوب، ما عدا أفلام قليلة هى التى فازت فى المسابقة.

وللأمانة فإن ما شاهدته من أفلام أجنبية لم يكن فى كثير منه أيضا مما يعكس التقدم الفنى والفكرى الذى نعرفه عن الغرب! بل لقد شاهدت فيلما دنماركيا بعنوان «هروب مانهاتن» لم أر أسوأ منه في حياتى! وعندما استشرت فيه الصديق الدكتور رفيق الصبان، الناقد السينمائى الكبير، وعد بأنه لو تمكن من وضع يده على رقبة مخرج الفيلم فلن يتركه إلا جثة هامدة! وإذا عرفنا مدى رقة وشاعرية الدكتور رفيق الصبان فسوف نعرف على الفور مدى تدنى المستوى الفنى والفكرى للفيلم.

ويختلف عرض هذا الفيلم عن فيلمين من أفلام الكاريكاتير أثارا حوارا وجدلا، أحدهما دنماركي بعنوان: ألف ليلة وليلة، والثاني بعنوان «الحمام»! والفيلم الأول عن إسكافي يصنع أحذية النساء ويضع فيها سحرا يجبر صاحبة كل حذاء على الهرع إليه لممارسة الحب! وفي إحدي المرات يحاول أحد الاعتداء على صاحبة حذاء فتضربه بكعبه في رأسه، فينتقل إلى رأسه السحر، ويهرع إلى الإسكافي لممارسة الحب، وعقب ذلك يتخصص الإسكافي في صنع أحذية الرجال!.

أما الفيلم الكاريكاتير الثاني فهو مصنوع بتقنية عالية جدا، ويمثل حماما شرقيا يسوده العري كالعادة.

وقد كان رأيي الذي عبرت عنه في الندوة التي عقدت في المهرجان أن الفيلمين يمثلان فكرة الغرب عن العرب التي تربط الجنس والعري بالإسلام! ففي فيلم ألف ليلة تجرى الخطيئة تحت صوت الآذان، ويحاول فيه صاحبه أن يقول إن الشذوذ الجنسي نشأ عند العرب! وقد رددت بأن ظاهرة ارتباط الجنس بالدين موجودة في الغرب بالدرجة الأولى، فأحياء الدعارة في الغرب موجودة في معظم الأحيان بجوار الكنائس والكاتدرائيات الكبرى.

أما الشذوذ الجنسي فانتشاره في الغرب معروف، وقد قاتل الرئيس بيل كلينتون في معركته الأخيرة للسماح لأصحاب الشذوذ الجنسي بدخول الجيش الأمريكي. وفي الوقت نفسه، وبالنسبة للعري في الحمام الشرقي فإنه موجود تحت سقف وجدار، ولكنه في الغرب موجود في الهواء الطلق على الشواطئ!

وقد دار حوار مع مخرجي الفيلمين تبين فيه أن استخدام صوت الآذان أثناء ارتكاب الخطيئة ليس المقصود منه السخرية من الدين الإسلامي، وإنما هو «تيمة» لإضفاء جو عربي على الفيلم. وقال مخرج الفيلم إنه تركي مسلم ولايمكن أن يسخر من الدين الإسلامي. كذلك ردت

مخرجة فيلم «الحمام» بأنها لم تقصد العرى بالمعنى الجنسى، وإنما بالمعنى الحسى، ولم تحمل فى ذهنها الربط بين العرى والعرب.

مثل هذين الفيلمين، وإن كانا يثيران جدلا، إلا أنهما يحملان تقنية عالية، كما أنهما يحملان فكرا قد نختلف معه أو نتفق، ولكن عرضهما فى اجتماع مغلق من الفنانين والمفكرين والكتاب هام وضرورى بدون إدانة لأحد، فليس المطلوب أن نحمل الغرب على التفكير على النحو الذى نفكر به، وإنما أن نعرف طريقته فى التفكير والتعبير، ونتعرف على رؤيته.

وعلى كل حال، فإننا نحيى وزير الثقافة على إقامة هذا المهرجان للأفلام التسجيلية والقصيرة، ونحيى محافظ الإسماعيلية الدكتور أحمد الجويلى لاستضافته المهرجان فى مدينة الإسماعيلية الجميلة، ونعتقد أن إقامة مثل هذه المهرجانات الفنية هو مظهر حى من مظاهر نشاط حياتنا الثقافية التى ارتفعت راياتها عالية فى عصر مبارك بفضل الوزير الفنان.

سهرة مع البكوات المماليك وبكوات ثورة يوليو ! *

* الوفد فى ٦ / ٢ / ١٩٨٩

لينين الرملى كاتب مزعج ، وهو كاتب مزعج لأنه منزعج ، وهو منزعج لأنه مثقف ، وجميع المثقفين فى مصر منزعجون ، ولذلك فهم مُزعجون ، ولكن النظام السياسى فى مصر غير منزعج ، ولذلك فهو يسمح بعرض مسرحية «أهلا يا بكوات» على المسرح القومى الذى تملكه الدولة ، بدلا من ان يلقى بكاتب المسرحية ومخرجها وممثليها ، وعلى رأسهم مدير المسرح القومى نفسه فى السجون !

ورغم أن المسرحية أزعجتنى ، إلا أننى وجدت نفسى فى اليوم التالى فى حاجة إلى مشاهدتها من جديد ، ربما لأن الجرعة التى قدمتها المسرحية كانت مفاجأة غير متوقعة ، فلم يحدث لها عندى الاستعداد الذهنى الكافى . وكان الأمر بالفعل يتطلب المشاهدة والاستماع من جديد، ربما لأن هذا

المزج الفريد فى المسرحية بين الماضى والحاضر والمستقبل كان أكبر مما يمكن احتضانه فى جلسة واحدة.

والمهم أن ما فعله لينين الرملى كان شيئا فريدا ، لأنه لكى يغير الحاضر نقلنا إلى المستقبل ، ثم اذا به يعود بنا إلى الماضى ، ثم أعادنا مرة أخرى إلى الحاضر ، ولكن برؤية جديدة للمستقبل ، مع تحذيرات قوية ، واسقاطات جسورة ، وانتقادات خطيرة ، وصدمات ذهنية كهربائية متوالية . وهذا ـ كله ـ ما جعل من هذا العمل الفنى عملا خالدا ، لأنه لا فائدة من فن اذا انعزل عن عملية بناء المجتمع ، واذا هو انطوى على نفسه فأصبح فنا للفن ، وليس فنا للحياة وللتغيير وللمستقبل وللتطور . ولذلك فانى أتوقع ان تستمر مسرحية «اهلا يا بكوات» على المسرح القومى للسنوات العشر القادمة ! حتى تشهدها مصر كلها ، وحتى تشهدها الشعوب العربية كلها ـ أو هكذا اتمنى !

والحقيقة أن مشاهدتى لهذه المسرحية على المسرح القومى ، بعد مشاهدتى للمسرحية الغنائية (أو الأوبرا الشعبية) انقلاب ، على مسرح القطاع الخاص ، قد جعلنى أحس بأننا قفزنا ـ فجأة ـ إلى نهضة مسرحية لم تكن مقدماتها واضحة عندى ، ربما بحكم انشغالى بعالم الأوبرا والباليه عن المسرح ، وربما لأنى فى الأصل لست ناقدا فنيا متخصصا ، وانما أنا اكتب كمشاهد من مقاعد الجمهور ، وأعبر عن رؤية فريق منهم يزعم لنفسه القدرة على التمييز بين الفن الطيب والفن الخبيث ، أو بين ما ينحدر بمستوى ذوق جماهيرنا الفنى إلى الحضيض وما يرتفع به إلى السماكين ، أو بين ما يخرِّب عقلية وضمير شعبنا القومى وما يحترم عقل الجماهير وينطلق من أعماق ضميرها القومى .

ومسرحية «أهلا يا بكوات» هى صرخة يطلقها ضمير مصر ، يكتبها لينين الرملى ، ويصرخ بها عزت العلايلى تارة ، وحسين فهمى تارة أخرى ، فكلاهما يمثل التمزق الذى قسم الضمير المصرى إلى قسمين : قسم يستند إلى التراث المصرى فى التأقلم مع المحن

والشدائد ، ومحاولة التغلب عليها عن طريق احتوائها ـ وهو التراث الذى حفظ مصر على مر العصور ، وجعلها تهضم غزاتها فى معدتها القوية . والقسم الثانى : يمثل الكبرياء الوطنى الذى يؤثر الموت فى ظل الكرامة على العيش فى ظل الاستبداد . وقد كان حسين فهمى يمثل القسم الأول ، وكان عزت العلايلى يمثل القسم الثانى . وبطبيعة الحال فقد أثار حسين فهمى الضحك والفرفشة ، رغم أن دوره أصعب أداء وأشق جهداً. بينما أثار عزت العلايلى الحماس والتصفيق .

وقد اختار لينين الرملى فى هذه المسرحية أن يعقد المقارنة بين عهدين من عهود البكوات فى مصر ، العهد الأول هو عهد البكوات المماليك ، والعهد الثانى هو عهد بكوات ثورة يوليو . فقد نقل البطلين ـ عن طريق انفجار ذرى ـ مائتى عام إلى الوراء ـ أى إلى عهد المماليك. حيث دارت الأحداث أثناء الصراع بين مراد بك وابراهيم بك ، عندما وقع البطلان أسيرين فى يد مراد بك . واتخذ كل واحد منهما سلوكا يختلف عن سلوك الآخر ، وفقا لفلسفته (التى هى فى حقيقة الأمر فلسفة الشعب المصرى المتنوعة عبر العصور) .

فقد اثر حسين فهمى (أو برهان) التأقلم مع العهد ، ومجاراته ومسايرته والاستمتاع بايجابياته ، وذهب فى ذلك إلى الزواج من أربع ، واقتناء الجوارى ـ بينما اختار عزت العلايلى ـ أو محمود ـ الطريق الصعب ، وهو النضال ضد الطغيان ، وتعليم الشعب ، ورفع مستواه للثورة ضد الطغاة . وأخذ كل منهما يستغل معرفته بالمستقبل ـ الذى أتيا منه ـ لخدمة أهدافه وفقا لفلسفته فى التعامل مع النظام . وكل ذلك دار فى اطار كوميدى وبحوار ممتع ومحكم للغاية ويخلو من التطويل والاملال ، استفاد فيه لينين الرملى من التفسير المادى للتاريخ على نحو يحسده عليه والده المرحوم فتحى الرملى! وظهرت فيه قدرات الفنان مخلص البحيرى فى دور مراد بك .

فحين يعرض عليه حسين فهمى اختراعا بسيطا هو عبارة عن عربة يد صغيرة يحمل فيها الفعلة الاثقال ، وتسهل عملهم ـ يسأله مراد بك فى

بساطة عن جدوى ذلك قائلا «وهل اشتكى لك الفعلة ؟» وحين يخترع له آلة تليفون بسيطة ، يبدى تعجبه لآلة تحرمه من رؤية من يخاطبه ! ـ وهكذا .. فالمخترعات لا تظهر اعتباطا ، وانما تظهر حينما تنشأ الحاجة اليها .

وقد كانت الصياغة الموسيقية لسليمان جميل مما يتفق مع أستاذيته . وكذلك كان الديكور لعبدالمنعم كرار ، رغم بساطته ، كما لعب مصطفى طلبة دور الشيخ المعوّق للتقدم فى اقناع واثار الضحك ، وكذلك خليل مرسى فى دور الأغا، والسيد خطاب فى دور السنارى . وكان دور فاتن أنور فى دور آمنة محدودا ولكنها أدته بشكل جيد. أما بقية الممثلين الذين أدوا أدوار المجذوب والقهوجى والمكارى والشحات والقرداتى وبائع المخدرات ، وكذلك مجموعة الذكر ، فقد كان أداؤهم طيبا تحت قيادة المخرج الشاب عصام السيد .

والمهم هو أن محمود يس بقبوله عرض هذه المسرحية السياسية الخطيرة والجريئة ، وبقبوله نص لينين الرملى الرائع ذا الرؤية المستقبلية ـ يكون قد حول المسرح القومى من مسرح حكومى إلى مسرح قومى بالفعل . ومن ثم فهو يستحق كل اعجاب وتقدير .

مجتمع العميان *!

الفكرة التى عبر عنها لينين الرملى فى مسرحيته الجديدة «وجهة نظر» هى فكرة تستحق الاعتبار ، وهى أن المرء لا يرى بعينه ، وانما يرى بقلبه أو بعقله ، وأن بصيرة المرء أكثر صوابا ودقة فى رؤية الأحداث من بصره ، وأن هناك من يبصر ولا يرى . وهناك من لا يبصر ولكنه يرى ! وأن العمى الحقيقى ليس هو عمى العين وانما هو عمى البصيرة ، وأن العبرة ـ من ثم ـ ليست بعمى العين وانما العبرة بعمى البصيرة !

وفى المسرحية تسمع جملا كبيرة مثل قول عرفة الشواف (محمد صبحى) ـ وهو أعمى ـ «فقدت عينى ولم أفقد رأسى» ! أو هذه الجملة «راسى هى التى أرى بها»! أو قوله لزملائه وهو يستثير همتهم : «لقد فقدتم البصر ولكنكم تتحركون» .

*الوفد فى ٢٨ / ٨ / ١٩٨٩

ولينين الرملى يتصور المجتمع فى شكل مجتمع من العميان ، ويرى أن ادارة المؤسسة (الدولة) تريد له أن يظل أعمى لأنها تستفيد من عماه ! ولكنه يرى أن العمى الحقيقى هو الجهل والاستسلام ، وأن العلم هو البصر الحقيقى للإنسان ، وكتاب «حقوق الإنسان» هو ساعده الأيمن (يصور محمد صبحى يحمل فى ساعده دائما كتاب حقوق الأنسان) كما يرى أن علم الانسان ومعرفته بحقوقه يجعلانه يرى الأمور أفضل مما يراها المبصر الجاهل الدى لا يعرف حقوقه!

ولهذا يعتقد الجميع أن عرفة الشواف (محمد صبحى) مبصر!، بل هذا ما يعتقده زملاؤه العميان، وادارة المؤسسة تحقنه بمحلول كشف الكذب لتتحقق من انه أعمى ، وتفحصه بمعرفة طبيب العيون لتتأكد من انه لا يبصر ، ولكنه على الرغم من أنه أعمى، وبفضل العلم وحقوق الانسان ، استطاع أن يكشف ما يدور فى المؤسسة من فساد ، بينما يعمى عن هذا الفساد المبصرون .

وفى رأى لينين الرملى أن ادارة المؤسسة، (يرمز بها للحكومة) تبالغ فى تخويف المجتمع بالرقابة وتصويرها فى شكل عملاق لا يقهر ، ولهذا يرمز للرقابة بشكل قزم يعتلى كرسيا صغيرا ليبدو عملاقا فى نظر العميان ، ويظل العميان على اعتقادهم بأن الرقابة عملاق ، لأنهم جهلاء ، ولكن عرفة الشواف (محمد صبحى) يكتشف قزميتها لأنه مسلح بالعلم وكتاب حقوق الأنسان .

والقضية فى رأى لينين الرملى هى قضية «رؤية»! ورؤية العالم المسلح بحقوق الانسان ، حتى ولو كان أعمى ، هى أفضل من رؤية الجاهل الذى لا يعرف حقوق الانسان ، حتى لو كان مبصرا .. فمن اعظم المشاهد فى المسرحية ذلك المشهد الذى تطلب فيه سنية (عبلة كامل) ـ وهى مبصرة ـ من حبيبها عرفة الشواف (محمد صبحى) أن يريها الطابق الثانى بعينيه ، مع أنه أعمى ! ! إن رؤية العالم العارف بحقوق الانسان هى المطلوبة لكى يعرف الشعب حقائق الأشياء وليست رؤية الجاهل المبصر!

ويساعد لينين الرملى فى تجسيد هذه المعانى الكبيرة عملاق من عمالقة الكوميديا فى مصر وهو محمد صبحى المثقف الواعى، والدارس العالم بالدور الذى أسند اليه ، فيكاد يكون من المستحيل على أى بطل للكوميديا فى مصر أن يمثل دور الأعمى ويشد اليه حواس المشاهدين كما فعل محمد صبحى ، ويكاد يكون من المستحيل على أى بطل آخر غير محمد صبحى أن ينتزع الضحكات من أعماق قلب المشاهدين بمثل هذا الدور الغريب والفريد ، الذى يمثل إضافة ضخمة لرصيده الفنى ، والذى يمثل فيه دور الأعمى الذى هو أكثر إبصارا من كل المبصرين . إنه يقوم بهذا الدور بأداء يقرب من الاعجاز الفنى، ويتفوق فيه على نفسه فى كل ما أسند اليه من أدوار فى الماضئ .

ولأن محمد صبحى هو مخرج المسرحية أيضا ، فقد نقل فهمه واستيعابه لأبعاد الشخصية السياسية التى يجسدها الى بقية الممثلين ، الذين قاموا بدور العميان بخفة ظل ليس لها مثيل ، وبرقى فنى كبير ، وكانت المسرحية أشبه بكونشرتو للبيانو ، تتبارى فيه الأوركسترا مع البيانو ، فيمثل البيانو محمد صبحى ويمثل الأوركسترا بقية الممثلين : عبلة كامل فى دور سنية ، وهناء الشوربجى فى دور الاخصائية الاجتماعية . ومحمود أبوزيد فى دور مدير المؤسسة الإنسانية . وشعبان حسين فى دور القارئ ، وعزة لبيب فى دور أنصاف ، وزينب وهبى فى دور محاسن ، وعبدالله مشرف فى دور الشحات ، وعبدالله سعد فى دور المغنى ، وهانى رمزى فى دور طالب الحقوق ، ومحمد عبد الحليم فى دور رئيس الجمعية ، ومجدى عبدالحليم فى دور المشرف ، وغيرهم ممن لا تحضرنى أسماؤهم .

وكعادة لينين الرملى ، فانه يرصع مسرحياته بكثير من المشاهد النقدية لحياتنا الاجتماعية . ومنها فى المسرحية - على سبيل المثال - أغانينا الحزينة الباكية ، التى يسخر منها لينين الرملى سخرية مريرة ، وينقل هذه السخرية الضاحكة محمد صبحى بأدائه الرائع . أو تحليله

لتفضيل المصريين التغنى بالليل ، وهو أنهم يعيشون فى ليل طويل ! !
وكل ذلك فى نكات لاذعة متتالية تنتقل من السخرية من رقم ٩ر٩٩ ٪
المشهور ،الى السخرية من المعونات الأجنبية ، الى عالم الترف والفساد
الذى يرمز له بالطابق الثانى الذى لا يراه سكان الطابق الأرضى .

والخلاصة أن المسرح الخاص ينتهز فرصة حرية التعبير عن الرأى
المتاحة فى مصر حاليا ، فيفرض نفسه فى ميدان النقد الاجتماعى
اللاذع ، الذى يمتص غضب الجماهير . ولا تبخل الجماهير بتشجيعها
له، فهى تقبل عليه بفهم ووعى. فجماهيرنا على الدوام تستطيع التمييز
بين الرخيص والغالى، وبين الغث والسمين .

كوميديا لينين المصرى!*

الحرية سلاح ماض ، ولكنه ذو حدين . وهذه المقولة لا تنطبق على السياسة فقط ، بل تنطبق أيضاً على الفن . وهذا هو السبب فى أننا شاهدنا فى فترة مبارك - وهى فترة تتميز باطلاق حرية الرأى بلا حدود - كمًّا هائلا من الأعمال الفنية التى يتسم بعضها بالسطحية ، المغلفة أحيانا بقشرة رقيقة من الموضوعية ، وغير المغلفة فى كثير من الأحيان ! كما شاهدنا أعمالا أخرى جادة ينطبق عليها وصف الأعمال الفنية الكبيرة .

والأعمال الأولى تتسم بتغرير الجماهير وخداعها . ففى وسط حشد هائل من الألفاظ السوقية المبتذلة ، وهز الوسط الخليع ، تنطلق بعض التلميحات والاسقاطات السياسية التى يتناولها الحشاشون فى جلساتهم ، فيتصور الجمهور العريض أنه أمام مسرحية

*الوفد فى ٢٥ / ١١ / ١٩٩١

هادفة أو عمل فنى ناقد ! وينسى أن الفضيلة لا تنبت فى الغُرز والمواخير ، وانما تنبت فى بيئتها الصالحة التى تنطلق من فكر جاد واهتمام حقيقى بمشاكل الجماهير الاجتماعية والاقتصادية والسياسية . وأن العمل الفنى الحقيقى هو العمل الذى يرسم منذ البداية هدفه . وينطلق اليه عبر مسالك صحية نظيفة ، وطرق شرعية ، ووفقا لقواعد الفن الصحيح التى رسمتها التجارب الفنية العظيمة والأعمال الجادة ، ولم ترسمها الخيالات المريضة التى تسبح فى عقول مؤلفين أفقدهم التخدير قدرتهم على إدراك الحقائق فظنوا أنهم يستطيعون تخدير الجماهير !

وإن لينين الرملى من المؤلفين والفنانين القلائل فى مصر ، الذين لديهم رؤية واضحة وكلمة صادقة ، ورأى نافذ فى شئون المجتمع المصرى الاجتماعية والسياسية ، يدلى به بين الوقت والآخر فى مسرحياته الهادفة ، التى تتميز بالنظافة والخلو من الابتذال ، ويتوفر فيها الجو الصحى الذى ينطلق فيه النقد الجاد البناء ، والسخرية اللاذعة التى تجرح ولا تدمى ، وتبنى ولا تهدم .

وأهمية ما يقدمه لينين الرملى أنه يثبت أن جمهورنا المصرى ليس بالسوء الذى يصوره به أصحاب الأعمال الهابطة ، وأنه ليس فى حاجة إلى نكت الحشاشين ورقص العوالم ليقبل على المشاهدة ، وإنما هو جمهور واع ناضج يقبل على العمل الجاد ويشجعه ويسانده .

وقد شاهدت كثيرا من مسرحيات لينين الرملى ، وآخرها : «أهلا يا بكوات» و«وجهة نظر» فلم أشهد فى واحدة منهما منظرا مبتذلا ، ولم أسمع لفظا نابيا واحدا ، ولم تتحرك غرائزى الدنيا ، ومع ذلك فقد كان الاقبال الجماهيرى شديدا . وكان الاستحسان عاما!

وهذا يثبت أن الجماهير المصرية لا تتحرك بالاثارة الجنسية وإنما تتحرك بالاثارة الفكرية ، وأن العمل الفنى الباقى على الدهر هو العمل

الذى يخاطب العقل والفكر ، كما يحترم العقل والفكر ، وليس هو الذى يخاطب الجسد ويلبى حاجته .

ففى المسرحية الأولى «أهلا يا بكوات» يثير لينين الرملى قضية المقابلة بين الماضى والحاضر ، ويوضح أننا فى هذه المنطقة من العالم نسير على طريقة : «محلك سر» ، وأن مماليك الأمس هم مماليك خالدون فى تاريخ مصر يختفون ويظهرون وان تغيرت ملابسهم وأنماط حياتهم . لان أنماط تفكيرهم لا تتغير .

اما المسرحية الثانية ففيها يثير لينين قضية الرؤية بالنظر والرؤية بالبصيرة ؛ فالمسرحية تدور بين عميان يتمتعون برؤية للأمور أصوب وأصدق من رؤية المبصرين !

وقد قدم لينين الرملى مؤخرا مسرحية جديدة بعنوان : «بالعربى الفصيح» ، ربما كانت أكثر غرابة من مسرحية «وجهة نظر» التى يقوم ببطولتها عميان ! فهى لا تحوى بين ممثليها نجما مسرحيا أو سينمائيا معروفا، وإنما يقوم بالأدوار فيها ممثلون مغمورون ! بل والأكثر من ذلك أنهم ممثلون مبتدئون لم يسبق لواحد منهم أن مثل دورا واحدا فى حياته . فهى مسرحية بلا نجوم !

وقد ترددت كثيرا فى مشاهده هذه المسرحية . فصحيح أننى أعرف ان النص هو الأساس ، وصحيح أننى أعرف أن مسرحيات لينين الرملى هى مسرحيات مضمونة للمشاهد ، ولكننى لم أتصور مشاهدة مسرحية كوميدية بدون نجم كوميدى ! لأن معناها أنه لن تكون هناك حبكة تدور حول نجم ، أو فكرة يمثلها نجم .

على أنى فوجئت بأن كل ممثل من الممثلين المبتدئين الذين قاموا بأدوار المسرحية ـ وعددهم يقترب من الخمسة والأربعين ممثلا ـ قد تحول إلى نجم كوميدى من الطراز الأول ، وفنان متمكن من فنه ، ومتفهم لنصه ! وأن المسرحية مباراة للاجادة بين هذا العدد الهائل من الممثلين ! وانها أشبه بعزف سيمفونى يعزف فيه كل عازف لحنه المتكامل مع لحن الآخرين .

وربما يرجع ذلك إلى أن المسرحية قامت على تصوير الموقف العربى الراهن ، وتحليل علله وأمراضه ، ونقد أوضاعه ، وكشف تناقضاته . ومن هنا فكل ممثل يعبر عن بلد عربى بكل سماته وخصائصه ، وهو يختلف ـ بالضرورة ـ عن غيره الذى يعبر عن بلد عربى آخر . ومن هنا أيضا ، فلا يوجد دور صغير ودور كبير فى هذه المسرحية . فأدوارها كبيرة ، وممثلوها لابد أن يكونوا كبارا ، لان أى ضعف أو تخلخل فى تمثيل الشخصية ينعكس بالضرورة على البلد العربى الذى تمثله الشخصية . وقد تقمص كل ممثل من هؤلاء شخصية الدولة التى عبر عنها بشكل ممتاز ، لانه لم يملك غير ذلك ، ولأن معالم وخطوط الشخصية محددة وبارزة ومعروفة ، سواء فى السلوك او فى اللهجة العربية التى تتكلم بها .

وكانت النتيجة أن شاهدنا ـ لأول مرة فى تاريخ المسرح العربى عامة، والمصرى خاصة ـ ميلاد هذا العدد الهائل من الممثلين المجدين الذين أعتقد أنهم سوف يشقون طريقهم إلى المستقبل بسرعة كبيرة . وأن اصبحت هذه المسرحية بمثابة معهد مسرحى قام بتخريج فرقة جديدة نال كل فرد فيها درجة الامتياز .

على ان ذلك كله لم يتم بسهولة ، وانما تم من خلال جهد شاق ، وعمل فنى متميز قام به مخرج المسرحية الفنان الكبير محمد صبحى ، أستاذ هذا العدد الكبير من الممثلين ، والذى استطاع بفضل خبرته وعلمه وايمانه برسالته أن يقدم لنا عملا مسرحيا راقيا للغاية ، لا تهدأ فيه الحركة ، وتزداد فيه المتعة - عملا يشد المشاهدين بحواره وعروضه الفنية الرفيعة المستوى .

والمسرحية تعالج الخلافات والتناقضات العربية التى تختفى تحت ستار القبلات والمجاملات التقليدية ، وتصور العجز العربى على الاتفاق الذى يشل القدرة على المواجهة الحضارية مع الغرب ، كما يشل القدرة على إنقاذ الوطن السليب . وتكشف انغماس الوطن العربى فى السلبيات

والعلاقات غير الشرعية مع الغرب على النحو الذى يوقعه تحت سيطرته، فتختفى قضية إنقاذ الوطن السليب من الصهيونية تحت قضية إنقاذ الوطن من «الاستعمار»! لقد سقط الجميع فى الشرك الذى أسهموا فيه بتقاعسهم وخلافاتهم وعجزهم . ولم ينقذ أحد الشعارات الحماسية والخطب العنترية والنظريات الجوفاء التى تحتويها كتب صدرت لخداع الجماهير تتحدث عن الوحدة العربية .

والمسرح المكانى الذى اختاره لينين الرملى لمسرحيته ، هو لندن ! وقد اختيرت بعناية رمزا للاستعمار الذى يعيش العرب فى أحضانه ، ولا يعنيهم منه الا ما يتصل بحواسهم وغرائزهم ، دون أى شىء آخر يتصل بحضارته الأصيلة وأسلوب حياته وفنونه وآدابه . فما يغريهم ليس هو قاعاته الموسيقية العظيمة أو مسارحه الراقية أو مكتباته وفنونه ، وانما مواخيره التى رمز لها بـ «قصر الملذات » ! ففى الملذات يفقد الجميع نقودهم ، ويُسرقون ويفقدون حريتهم !

وحتى فى ذلك يمارس لينين الرملى سخريته المريرة ، فلا يقدم الغرب للعرب الممارسة الحقيقية للمتعة ، وانما يبخل بها ويقدم القشور ! ويتبين المشاهد ذلك حين يكتشف أن الفتاة اللعوب التى تستدرج شباب العرب لم تقدم لهم سوى بعض القبلات ، ولم تسمح لهم بالممارسة !

وتبلغ السخرية ذروتها فى أحد المشاهد ، حين تصل الأنباء بأن البوليس الانجليزى يوشك على مداهمة المكان ، فيستقبل الشباب هذا النبأ باستخفاف ، ويقول أحدهم ـ وكان يمثل النظام العراقى ـ متفاخرا: إننا لا نخاف من هذا البوليس ، وإنما نخاف فقط من بوليس بلدنا !

والتجربة ـ كما قد يرى القارىء ـ تجربة غريبة وفريدة وثرية ، أسهم فى صنعها فكر لينين الرملى وفن محمد صبحى ، وأداء ممتاز لممثلين ولدوا كبارا !

سعدون والناصريون *

«اللى على راسه بطحة»، مثل شعبى مصرى قديم أفرزته تجارب شعبنا الطويل العريق، تذكرته فور انتهائى من مشاهدة مسرحية لينين الرملى الأخيرة : «سعدون المجنون» !

ذلك أنى كنت ـ قبل مشاهدتى هذه المسرحية ـ قد قرأت هجوما صاخبا على هذه المسرحية، وعلى لينين الرملى، أثار فى صدرى الفضول لمشاهدتها ! خصوصا وقد صدر الهجوم من فريق معين من النقاد، هم النقاد الناصريون وأنصاف الناصريين والشيوعيين. ولم أفهم السبب فى هذا الهجوم لسببين :

السبب الأول، أنى أثق فى لينين الرملى وفى رؤيته السياسية التى عبر عنها فى كثير من الأعمال الجادة التى تحمل نقدا ومراجعة لكل معتقداتنا السياسية والاجتماعية على طول تاريخنا

* الوفد فى ١٩/١٠/١٩٩٢ .

الحديث - وهى رؤية لا يمكن لأى متعسف أن يتهمها بأنها رؤية يمينية، وإنما هى رؤية يسارية مستنيرة ومتمردة على القوالب الجامدة التى حكمت حياتنا فترة طويلة.

أما السبب الثانى، فهو أنى لا أثق فى هذا الفريق من النقاد، فهم يعيشون فى عالم من الوهم كان حقيقة فى يوم من الأيام، ثم تقشع مع التجارب التاريخية ولم يتبق منه سوى أطياف تبدو لمن يغيب بوعيه عن الحاضر كأنها ما زالت قائمة، ولكنها بالنسبة لمن يعيش الحاضر بعقل مفتوح وحس صادق مجرد تجربة تاريخية مرت بشعبنا ثم تجاوزها بقدرته الفائقة على الهضم والامتصاص والاستفادة من التاريخ فى صنع الحاضر والمستقبل .

وقد أدركت فور انتهائى من مشاهدة «سعدون المجنون» سر الهجوم! لقد أدرك كل ناصرى أنه «سعدون» ! نعم سعدون كما رسم لينين الرملى صورته بدقة بالغة، وجسدها يحيى الفخرانيب بقدرة مذهلة. فلم يفعل سعدون المجنون شيئا سوى أنه تجمد بفكره وعقله عند المرحلة الناصرية وشعاراتها التى جرفتها الأحداث! ولم يفعل لينين الرملى شيئا سوى أنه وصف هذا التجمد الفكرى بأنه جنون! وقد قدم هذا الوصف فى شكل مجسد وفى الصورة التى تتفق مع المسرح ، أى فى صورة جنون فعلى أصاب سعدون وقذف به إلى مستشفى المجاذيب !

وبطبيعة الحال فلم يكن فى وسع لينين الرملى إلا أن يقدم ذلك من خلال خلفية تاريخية تدفع إلى الجنون، وهى سلبيات التجربة الناصرية - لا بهدف إبرازها بالذات، وإنما لأنه لم يكن فى وسعه أن يقدم خلفية تتحدث عن بناء السد العالى والتصنيع وبقية انجازات المرحلة الناصرية! - وهى إنجازات يعرفها جيدا - لأن مثل هذه الخلفية لا تخدم المحور الذى نسج حوله مسرحيته، ولا تخدم الفكرة التى يتغياها، وهى إبراز وإدانة الجمود الفكرى - الذى يتساوى مع الجنون - وابراز تناقضه مع الواقع الفعلى المعاصر الذى تجاوز الماضى وخلفه وراءه ظهريا .

ولأن المثل الشعبي يقول :«اللي على راسه بطحه» ! فقد وضع الناصريون أيديهم على الفور على رءوسهم! وشعروا بأنهم المقصودون بهذه المسرحية ! فكثير منهم ـ في أثناء الحوار معهم ـ لا يختلفون كثيرا عن سعدون في قمة هذيانه!

ونظرا لأنهم لا يستطيعون الافصاح عن أنهم المقصودون بهذه المسرحية، فقد افتعلوا قصة أن عبد الناصر هو المقصود! وقميص عبد الناصر يظلل تحته الجميع، وينقل القضية من قضية خلاف شخصي بينهم وبين لينين الرملي إلى قضية خلاف موضوعي حول تقييم ثورة يوليو!

كذلك افتعلوا قصة أن لينين الرملي يهاجم شعارات الثورة، من وحدة عربية وتأميم وقطاع عام واشتراكية وعداء للصهيونية والإمبريالية إلى غير ذلك، وهم يعلمون كذب هذا الاتهام، لأنه لا يوجد مفكر يهاجم شعارات كان يؤمن بها، وكان يحلم بها، وكان لينين الرملي من المؤمنين والحالمين بهذه الشعارات، وإنما هاجم لينين الرملي الممارسات التي أفرغت هذه الشعارات من مضمونها، وحصرتها في إطار الفكر.

وهذا هو ما أضحك جمهور المشاهدين، وتلك هي المفارقة التي قدمها لينين الرملي. ففي الوقت الذي كان سعدون المجنون يهتف بشعارات الثورة السالفة الذكر كان الجمهور يعرف أنه يهتف بشعارات لم يتحقق واحد منها! فلم تتحقق وحدة عربية، ولم تتحقق اشتراكية، ولا انتصرنا على الصهيونية والإمبريالية! لقد بدت هذه الشعارات ـ وسعدون المجنون يهتف بهاـ كالطبل الأجوف يطلق صوتاً بلا مضمون .

ومن الواضح أن ذلك لم يكن ذنب لينين الرملي، وإنما هو ذنب الثورة. كما أنه لم يكن ذنب سعدون المجنون، بعد أن خدعته الثورة ورفعت شعارات كانت عاجزة بحكم آليتها ونظامها السياسي والعسكري عن تحقيقها، فهو ضحية تصديقه لهذه الشعارت. كما أنه لم يكن ذنب جمهور المشاهدين أن يضحك ويغرق في الضحك وهو يكتشف أن تلك

شعارات صدقها فى وقتها، وكان متحمسا لها، ولم يعد لها أثر الآن بعد أن خذلتها الثورة !

على أن ضحك جمهور المشاهدين لم يكن ابتهاجاً ومسرة، وإنما كان ضحكاً كالبكاء! فقد قتلت الثورة الحلم، ولم يكن لينين الرملى هو الذى قتل الحلم كما كتب صديقى الأستاذ الكبير مرسى عطا الله! وقد قتلت الثورة الحلم بممارسات أثبت التاريخ أنها ممارسات لا تحقق حلما وإنما تقتل الأحلام ! ـ وهذا هو ما لا يصدقه الناصريون الذين أثبتوا أنهم «سعدونيون» أكثر من سعدون المجنون! أو أنهم يصدقونه ولكنهم يخدعون الجماهير، ويحاولون تبرئة الثورة من نتائج هذه الممارسات الفادحة التى أجهضت الشعارات وأفرغتها من مضمونها، وما زالوا يرددون هذه الشعارات بنفس القوة التى تذكر بأيام الثورة!

وتلك هى المفارقة الأخرى التى أضحكت جمهور المشاهدين فى المسرح، والتى تضحك الجمهور فى مصر وهم يشاهدون الناصريين يبرزون بحزب فى هذه الأيام و يحاولون أن يلعبوا به دوراً سياسياً انتهى منذ زمن طويل ـ وبالذات منذ هزيمة يونيو ١٩٦٧! ويعتقدون أن إضافة كلمة «الديموقراطية» إلى اسم حزبهم يمكن أن يقنع الناس بنسيان الممارسات اللاديموقراطية التى أدت إلى هزيمة يونية ١٩٦٧.

ويصوغ لينين الرملى هذه المفارقة فى براعة منقطعة النظير. فحين يخرج سعدون من مستشفى المجاذيب إلى الشارع المصرى فى عام ١٩٩٢، يتجه إلى كشك الجرائد ويمسك جريدة الوفد، ويتساءل: «إيه دى؟، وترد عليه وفاء قائلة : دا الوفد! ويصيح سعدون : «منشورات سرية بتاعة حزب الوفد المنحل .. أعداء الشعب خرجوا م الشقوق! الثورة طهرت الحياة السياسية من كل دول! وتسأله وفاء :«هما مش وطنيين؟»، ويرد سعدون المجنون :« لأ طبعا، ما فيش وطنيين غيرنا! ويسأله جهاد: أنا وانت بس؟ ويجيب سعدون: لأ ! والحكومة وتحالف قوى الشعب العامل»! ويسخر لينين من الأوضاع التى صار إليها شعار الوحدة

العربية، حين يصيح سعدون في الجالسين على المقهى قائلا : قاعدين ع القهاوى ليه؟ ما تقوموا تتطوعوا لمحاربة العدو؟ . ويرد عليه شاب متسائلا : «إنهو عدو بالضبط؟ قصدك العراق؟» ، ويرد آخر : العراق ما خلاص ، يمكن السودان!

وفي موضع آخر يسمع سعدون شابا مثقفا يقول : «اللى مش حر جوه بلده ما عندوش كرامة» ، فيصيح قائلا : دا مجنون ! ناقص يقولنا نعترف باسرائيل ونتفاوض معاها؟ ويرد كهل قائلا : «أنا عايز العراق يعترف بالكويت! نفسى أشوف العرب بيتفاوضوا مع بعض بجد ولو مرة واحدة قبل ما أموت! تعرف ان اللى انقتلوا في حروب العرب مع بعض أكتر من اللى اتقتلوا في حروبنا مع اسرائيل؟» ويصيح سعدون :إنتو بتنكروا أن مصر جزء من الأمة العربية؟ ويرد شاب مثقف قائلا : مصر عربية، بس مش جزء! مصر طول عمرها كلّ كامل متوحد من أيام مينا! ويصيح كهل : «إحنا يا ولاد العرب الوحدة عندنا إن كل حاكم يبلع البلد فى اللى جنبه! يشترى الصحفيين والكتاب اللى فيها ! يسلط مخابراته تعمل لهم انقلاب، إذا ما نفعش، يدرب إرهابيين ويبعتهم يخربوها !

والنماذج كثيرة على عظمة هذه المسرحية الناقدة الساخرة التى أخرجها شاكر عبد اللطيف بذكاء، واشترك فيها نجوم كبار على رأسهم الفنانة أمينة رزق، والفنان المبدع يحيى الفخرانى، وأبو بكر عزت، وأحمد راتب، والفنانة المرحة دائماً هالة فاخر.

وهى تنتمى إلى نوع الكوميديا السوداء ، التى تضحك فيها بكل قوتك، ولكن قلبك يبكى وينتحب - يبكى على الآمال التى ضيعها النظام الناصرى بدكتاتوريته وتهاونه، ولكن الناصريين ما زالوا يرددونها بنفس الحماس التى يرددها على المسرح سعدون المجنون !

مع كوميديا سياسية راقية!

الوفد فى ١٩٩٤/٢/٢

كل جماعات الانقلاب التى استلمت العالم الثالث بعد نجاح شعوبه فى التحرر من الاستعمار، لم تزعم واحدة منها أنها استولت على الحكم لتحقيق مصالحها الخاصة ولتوزيع مغانم الحكم على أفرادها - على الرغم من أن هذا هو الذى حدث بالفعل - وإنما زعمت كلها أنها استولت على الحكم من فرط حبها للشعوب التى قامت بالانقلاب فيها.

وهذا هو ما حدث تماما مع ثورة يوليو، فقد أعلنت في البداية أنها قامت من أجل الدستور - أى من فرط حبها للشعب المصرى ولحرياته السياسية التى اعتدى عليها النظام الملكى، ولم تلبث أن كشفت عن نواياها بعد حفنة من الأيام، فتغلبت مصالح ثوارها على مصالح الشعب، وفرضت حكمها تحت

زعم الحرص على مصلحة الشعب المصرى، وأوصلت البلاد إلى الهزائم العسكرية والنكسات الاقتصادية!

وهذا الذى فعلته ثورة يوليو فعلته مجموعات الانقلاب فى كل بلد من العالم العربى والأفريقى والآسيوى وأمريكا اللاتينية. فقد بقى صدام حسين وثورته المزعومة على كاهل الشعب العراقى باسم مصلحة الشعب العراقى، حتى جرد العراق من ثروته البترولية وأصابه بالهزائم العسكرية وقتل من أبنائه الملايين، ومازال يحبس الشعب العراقى فى سجن كبير باسم الحرص على مصلحته!

وقد التقط لينين الرملى هذه الفكرة، فكرة الأسر باسم الحب، والسجن باسم الحماية، والإضرار بالمصالح باسم الحرص على المصالح، من قصة الكاتب الإنجليزى جون فاولز، التى أخرجتها السينما منذ أعوام طويلة، عن عاشق اختطف فتاته التى لا تعرفه، باسم حمايتها من الأخطار وطلبا لحبها له عن طريق احتجازها لإتاحة الفرصة لها للتعرف عليه. وكانت نتيجة الاحتجاز والإكراه والتسلط أن ماتت الفتاة.

وبطبيعة الحال فإن الكاتب الإنجليزى عندما كتب هذه القصة لم ينس أن يؤكد أن بطلها مريض مرضا نفسيا أدى إلى ارتكاب فعلته، ولذلك عندما ماتت الفتاة رأينا البطل يحاول تصيد فتاة مرة أخرى! ولم يكن فى وسع الكاتب الإنجليزى أن يفعل غير ذلك فى ظروف مناخ الحرية التامة الذى يسود مجتمعه، حيث يستطيع أى فرد أن يتعرف على فتاته ويكتسب حبها بالطريق الصحى والتعارف العادى.

ومعنى ذلك أن المؤلف الإنجليزى لم تكن تخالجه فكرة سياسية على الإطلاق، وإنما كانت تدفعه فكرة غير معتادة عن مريض نفسى أراد اكتساب الحب عن طريق الاحتجاز والقهر والتسلط. ولكن عقلية سياسية مثل عقلية لينين الرملى رأت فيما فعله بطل القصة الإنجليزية - وهو حدث عارض فى الغرب - واقعا يوميا يتكرر فى حياة الأمة العربية وشعوب

العالم الثالث على الدوام. وأن الجريمة التى ارتكبها بطل القصة الإنجليزية يرتكبها حكام العالم الثالث فى كل يوم ويرتكبها بعض حكام البلاد العربية الذين يفرضون حكمهم على شعوبهم باسم الحرص على مصالحهم، ويلحقون بهم أفدح الأضرار باسم عبارات الحب التى تفيض من خطبهم وبياناتهم!

ومن هنا قرر تحويلها إلى كوميديا راقية تسخر من نظم الحكم الاستبدادية فى عالمنا العربى التى تريد أن تفرض حبها على الشعوب، فلا تظفر إلا بكراهيتها ومقتها. فهو يصور فتاة مصرية، هى زهرة، يختطفها شاب، هو عاصم، إلى مخبأ في بيته ويريد أن يفرض عليها حبه عن طريق القهر والتسلط ،ويدور الصراع بين الاثنين فى شكل حوار ذكى يضع فيه لينين خبرته الواسعة، وتحركه عقليته السياسية التى تنطلق من المادية التاريخية المتحررة من التزمت والجمود والانغلاق.

ومعنى هذا الكلام أن المسرحية تقوم بالدرجة الأولى على بطلين يراهما المتفرج معظم الوقت، وهو أمر قد يصيب المتفرج بالملل لولا أن لينين اعتمد أولا على الحوار الذكى الذى يأخذ بتلابيب عقل المتفرج ويجعله يفكر ويفكر، ثم يفكر ويفكر بينما هو يبتسم أو يضحك.

وفى الوقت نفسه اعتمد لينين على شخصيتين لامعتين فى عالم التمثيل، وهما الممثل القدير حسين فهمى، والممثلة القديرة عبلة كامل. وكل منهما أثبت جدارته فى كل دور أداه.

وقد رأيت حسين فهى فى دور من أصعب الأدوار هو دور «برهان» في مسرحية «أهلا يابكوات»، بفلسفته العتيدة التى استمدها من فلسفة الشعب المصرى، وهى فلسفة: التكيف مع الظروف أو الهلاك والاختفاء كلية من صفحة التاريخ - وهى الفلسفة التى أبقت شعبنا المصرى على قيد الحياة حتى الآن، فى الوقت الذى اختفت فيه شعوب لا حصر لها وانقرضت ولم يبق لها أثر. وكانت أول مرة أشاهد فيها حسين فهمى فى هذا الدور الغريب الذى أداه بأستاذية مرموقة.

كذلك رأيت عبلة كامل فى أدوار كثيرة أكدت لى قدراتها التى تثبتها على الدوام، ولكن ما أبهرنى حقا دورها الصغير في مسلسل «دموع صاحبة الجلالة» كشقيقة لمحفوظ عجب الصحفى المتسلق، فقد قرأت هذا الدور عندما كنت أراجع المسلسل من الناحية التاريخية، ولم أشعر بأن هذا الدور يمثل أية أهمية، ودهشت إذ أسند المخرج الكبير يحيى العلمى هذا الدور لممثلة كبيرة مثل عبلة كامل، ثم أدركت كم كان يحيى العلمى محقا عندما نفخت عبلة كامل من روحها الوثابة فى هذا الدور الصغير فإذا به يتحول إلى دور عملاق! وهذا هو ما فعلته عبلة كامل وحسين فهمى فى كوميديا «الحادثة»، فقد تحملا العبء الضخم بمقدرة تدعو الى الإعجاب، واستطاعا دفع البسمة على شفاه المشاهدين مع كل عبارة ذكية من عبارات الحوار.

والمهم هو أن لينين يصور من خلال «زهرة» (عبلة كامل) أوضاع كثير من الشعوب التى اعتادت على الاستبداد والسجن وتكاسلت عن طلب الحرية. فعندما تسنح الفرصة لزهرة للهرب من سجنها يكون الخوف من الهرب قد تعادل مع حب الحرية، فلا تهرب، وتخاطب نفسها فى ذهول: «أنا اتجننت؟ ازاى أضيع فرصتى ؟ لازم أخرج!» ولكنها تكتشف أنها غير قادرة على الحركة، فتقول بذهول: «أنا ليه مش قادرة أتحرك؟ زنا خايفة، وهو دا اللى شلنى!»

وهذا الموقف نرى مثيلا له فى مصر عندما وقعت هزيمة يونية ١٩٦٧ القاسية، وأعلن عبد الناصر استقالته المشهورة، فقد خرجت الجماهير تطالب ببقائه! مع أنها خرجت فى إيطاليا تقتل الدوتشى! وانتحر هتلر، ومن قبله خرج غليوم الثانى من ألمانيا عقب هزيمتها فى الحرب العالمية الأولى. وكذلك تخلصت الشعوب من كل من سجنها عند سنوح الفرصة المناسبة، مثل الهزيمة فى الحرب..

وكان ما فعله الشعب المصرى يماثل من أحد الجوانب ما فعله الشعب العراقى بعد هزيمة الجيش العراقى فى حرب الخليج، مع فارق

بسيط هو أن الشيعة والأكراد ثاروا على صدام حسين، وقمع ثورتهم بوحشية، وكان فى ذلك عبرة لبقية الشعب العراقى.

وفى كوميديا «الحادثة» تمنى عبلة كامل نفسها بأنها إذا افلتت بإرادتها - الفرصة للهرب، فإن سجانها قد يقدر ذلك ويعطيها حريتها بإرادته فتقول : «لما يعرف إني ما هربتش هيعاملنى كويس، وساعتها يرضى يدينى حريتى»! وهو ما فعله الشعب المصرى بعد الهزيمة ، وخاب أمله، فقام بمظاهرات فبراير ١٩٦٨، وسارع عبد الناصر بشن حرب الاستنزاف لشغل الشعب المصري وصرف أبصاره عن الديموقراطية إلى الحدود! وفى الواقع أن الشعوب التى تعتمد على حسن نية الحاكم الدكتاتور لإعطائها حريتها إنما تعتمد على وهم، فالحكم الدكتاتورى يعطى الحاكم من السلطة والألوهية ما لا يرضى به بديلا!

على أن لينين الرملى يقوم بتعديل هام فى قصة « جون فاولز»، فلا تنتهى بموت البطلة، بل تنتهى بسجن السجينة والسجان، عندما تحصل السجينة على مفتاح السجن، وتلقى به من النافذة، فيصبح سجينا معها، ويكون هذا هو انتقامها، وتطلب منه أن يعانقها وهى تقول في سخرية: «علشان فى يوم لما يكتشفوا جثثنا يقولوا كانوا أخلص عاشقين فى الدنيا»!

وهذا نفسه ما يفعله الشعب العراقى مع صدام حسين، فلا مهرب لأحدهما من الآخر سوى الموت، وهو ما تفعله شعوب قريبة منا، لقد أصبح الحكام والمحكومين فى سجن كبير.

والكوميديا - كما يرى القارئ - هى من نوع الكوميديا السوداء. فنهايتها سوداء، ولكن المتفرج يضحك، ويتابع الحوار بشغف. ففى هذا الحوار يحمّل الحاكم الشعوب مسئولية ما يصيبها على يديه من قمع اذا هى طلبت الحرية. فيقول حسين فهمى (عاصم) لعبلة كامل (زهرة): أنا مش سفاح، لكن اذا حصل وقتلت هبقى مضطر، وتبقى انتى اللى عملتى منى قاتل»!

ويسأل حسين فهمى الغانية: أحكيلى: عملتى ايه فى الجامعة؟ وترد عليه: قُطْعت الجامعة وسنينها، العيال التلامذة ما حليتهمش اللضا! ويسأل: ايه اخبار الشغل؟ وترد الغانية: «السوق مضروب وشرفك، الحال كله نايم، معرفش ايه حصل»! وقد أجادت أمينة سالم دور الغانية.

والمهم فى مثل هذه الكوميديا الراقية أنها تخلو من الابتذال ودغدغة الحواس، وتخاطب جمهورا مثقفا يسعى إلى المتعة الذهنية قبل أن يسعى إلى المتعة الحسية، وهى تخلو من مغريات جمهور الترسو المتمثلة فى الأغانى النارية وهز الوسط، ومع ذلك فهى تلقى إقبالا جماهيريا من المثقفين الذين يريدون التخفف من التوتر اليومى فى حياتنا الاجتماعية والسياسية!

التأثير السياسى لليالى الحلمية*

* الوفد فى ١٤ / ٥ / ١٩٩٠

سالنى كثيرون ممن يعرفون أخطاء وخطايا النظام الناصرى : كيف أشدت بمسلسل «ليالى الحلمية» وبمؤلفه أسامة أنور عكاشة، مع أن المسلسل عبارة عن دعاية وترويج للنظام الناصرى ، لا تفتأ فيه الكاميرا تروح وتغدو على صورة عبد الناصر بينما عبارات التعاطف والغزل تتردد على شفاه الممثلين، حتى انه لم يُفد نظام عبد الناصر ويعيد اليه سمعته ـ التى حطمتها هزيمة يونيو وما تكشف من وحشية هذا النظام وتنكيله بالوطنيين والمفكرين وفساده ـ قدر مسلسل «ليالى الحلمية» ! .

وقد كان ذلك فى الوقت الذى كانت الشاشة الصغيرة تعرض فى نفس الوقت «مسلسل رأفت الهجان» الذى يروج لمخابرات صلاح نصر ، التى ثبت بما لا يدع مجالا للانكار فسادها

وضلالها ، وادارتها حرابها من صدور العدو إلى صدور المواطنين . الأمر الذى جعل من المسلسلين مهرجانا دعائيا خاصا لنظام عبد الناصر وأدواته الفاسدة ، أهداهما التليفزيون المصرى الى جماهير المشاهدين ، أو ضلل بهما جماهير المشاهدين ! أو أنهما كانا مظاهرة سياسية قام بها التليفزيون المصرى لحساب نظام عبد الناصر ! .

وقد أجبت بأن إشادتى بالسيد أسامة أنور عكاشة وبالمسلسل كانت فى محلها تماما . فلم يفعل أسامة أنور عكاشة شيئا أكثر من تصوير المجتمع المصرى فى ظل نظام عبد الناصر من وجهة نظره دون زيادة أو نقصان . وكانت الصورة التى قدمها صورة صادقة بالفعل . فقد كان هذا شعور الناس تجاه عبد الناصر وتجاه نظامه تحت تأثير السيطرة الاعلامية الكاملة لأدوات الاعلام الناصرية ، التى لم تكن تسمح بظهور أى رأى مخالف ، أو تسمح لمفكر مصرى بأن يقول الحقيقة للجماهير .

فمن من الجماهير المصرية الغفيرة كان يعلم أن كبار المفكرين المصريين عاشوا معظم سنى هذا النظام فى المعتقل من أمثال الدكتور عبد العظيم أنيس ، واسماعيل صبرى عبد الله ، وابراهيم عامر ، وعبد الستار الطويلة ، وشهدى عطية الشافعى ، وألفريد فرج ، وحسن فؤاد ، ومحمود أمين العالم ، والدكتور فؤاد مرسى ، ومصطفى طيبة ، وفتحى عبد الفتاح ، والدكتور لويس عوض ، والدكتور يوسف ادريس ، والدكتور رفعت السعيد ، ومحمد سيد أحمد ، وغيرهم ـ وكل هؤلاء مفكرون يساريون أو تقدميون ممن ينتمى اليهم أسامة أنور عكاشة . ناهيك عن المثقفين اليمينيين الذين ينتمون إلى الاخوان المسلمين ، مثل سيد قطب والهضيبى ومصطفى مشهور وعمر التلمسانى وغيرهم ؟

نعم من كان من القاعدة الجماهيرية العريضة يعرف ما كان يلقاه صفوة مفكرى مصر من مهانة وارهاب وتنكيل على يد نظام عبد الناصر؟ أو من منهم كان يمكن له أن يقرأ تلك الفقرة المخيفة من كتاب الدكتور عبد العظيم أنيس : «رسائل الحب والحزن والثورة» التى يقول فيها :

« أما مهانات العمل فى جبل أبوزعبل فهى عديدة : صفوة من مثقفى مصر ، مثل : د . لويس عوض ، والدكتور عبد الرازق حسن ، والكاتب المسرحى ألفريد فرج ، والرسام حسن فؤاد ، والناقد محمود أمين العالم ، والدكتور فؤاد مرسى ، والدكتور فوزى منصور ، والدكتور اسماعيل صبرى عبد الله ، الخ . وغيرهم كثيرون ، يساقون كل يوم فى الجبل حفاة ، شبه عراة ، فى أقسى أيام الشتاء ، لكسر حجارة أبوزعبل ! بالاضافة الى عشرات من القادة النقابيين وقيادات الطلاب . ومع ذلك يجب أن أقول اننا تعلمنا حرفة مفيدة ، واننى فى نهاية الأمر آجدت قطع الأحجار الى قطع صغيرة كما كان مطلوبا لرصف الشوارع ، وكنت أحيانا أقول ضاحكا :«صنعة فى اليد أمان من الفقر» !

نعم من كان يعرف من جماهير الشعب المصرى هذه الجرائم التى يرتكبها نظام عبد الناصر فى حق مفكرى مصر ومثقفيها؟ ولم تكن هناك جمعيات حقوق الانسان المصرى ، التى يتزعمها الناصريون حاليا بجرأة «وبجاحة» لتنشر فى الصحف المصرية والعربية الاحتجاجات الطويلة ضد ممارسات نظام الرئيس محمد حسنى مبارك !

ومن هنا ، لم يكن فى وسع أسامة أنور عكاشة سوى أن يعكس الفكرة التى كانت الجماهير المصرية تملكها عن حكم عبدالناصر ، ويجسدها فى أشخاص مسلسله . ولو فعل غير ذلك لما كان أمينا ، لأن مهمة الأديب الأمين أن يعكس عصره فى عمله الأدبى ، لأنه ببساطة شديدة مرآة عصره .

وبمعنى آخر أنه لم يكن فى وسع أسامة أنور عكاشة أن يجسد فى شخصيات مسلسلة رؤى لم تكن موجودة فى ذلك الحين ، وانما أظهرتها الدراسات التاريخية فيما بعد ، لأن ذلك يكون أشبه بالروائى الذى يتحدث عن ركوب الطائرات فى فيلم تقع حوادثه فى القرن الثامن عشر! لأنه فى القرن الثامن عشر لم يكن اختراع الطائرة قد ظهر بعد !

لذلك فقد ذهلت حين سمعت هشام سليم ، أو عادل البدرى فى المسلسل ، يسأل أخاه عليا ، (ممدوح عبدالعليم) . قائلا : كيف تكون حرب استنزاف وطائرات العدو تحلق فوق سماء القاهرة وتضرب مصنع أبو زعبل ومدرسة بحر البقر؟ - لقد كانت هذه جرأة من أسامة أنور عكاشة ، لأن أحدا فى مصر من أقصاها إلى أقصاها لم يكن يستطيع أن يقول هذا القول لأخيه أو لأبيه أو حتى لنفسه ! لقد خرج أسامة انور عكاشة بذلك من مهمة نقل وتصوير مجتمعه إلى مهمة أخرى هى النقد ! وهى مهمة مسلسل آخر غير مسلسل «ليالى الحلمية» له دور نقدى مختلف .

ولعل ما ذكرت يوضح أن أسامة أنور عكاشة كان عليه أن يلتزم بتصوير المجتمع المصرى فى عهد عبدالناصر ، وينقل رؤية هذا المجتمع لذلك النظام ، وكانت الرؤية التى قدمها صادقة بالفعل .. صحيح أن المفكرين الذين دخلوا المعتقلات وكانوا يكسرون حجارة أبو زعبل كانت لهم رؤية أخرى ، ولكن مسلسل «ليالى الحلمية» لم يتعرض لرؤية هؤلاء ، وإنما لرؤية مجتمع الحلمية وكل الأحياء الشعبية إلى جانب رؤية الطبقة التى ضُربت وصفاها النظام .

على أن الخطأ الفنى الذى وقع فيه أسامة أنور عكاشة هو فى تصويره عهد السادات فى صورة عهد المعتقلات ! وهو ما كان يعنى أن العهد الذى سبقه كان عهد الحريات ! ولم يكن ذلك صحيحا .

فعهد السادات هو العهد الذى أطلقت فيه الحريات على وجه التحقيق ، وانتهى فيه التجسس ، والتسمع على المكالمات التليفونية ، والحراسات ، وأطلق سراح كل المعتقلين ، وتفكك فيه الاتحاد الاشتراكى إلى ثلاثة أحزاب .

صحيح أن السادات تراجع عن هذه السياسة بعد أحداث ١٨ و١٩ يناير ١٩٧٧ ، واستمر تراجعه حتى أحداث سبتمبر ١٩٨١ الأسود ، الذى

زج فيه السادات بكل مصر فى السجون ، ولكن ذلك كان فى مرحلة تالية ، وليس فى المرحلة التى تعرض لها أسامة . ولعله كان مضطرا إلى ذلك بعد أن نسب أبطال قصته إلى التنظيم الطليعى !

ولست أدرى لماذا أغفل تماما الاشارة إلى طرد الخبراء السوفييت من مصر ، مادام أنه يتتبع الأحداث التاريخية تتبعا دقيقا ؟ هل لأنه لا يعتبر ذلك عملا ايجابيا ؟ أو لأنه لم يحدد موقفه من هذا العمل وما اذا كان ايجابيا أو سلبيا ؟ ولعل الاحتمال الأخير هو الأرجح ! فقد كان عسيرا على التقدميين المصريين تقييم هذا العمل .

فأذكر أن تقييمى لهذا العمل فى ذلك الحين هو أنه لا يوجد مبرر واحد سوى أن يحارب السادات اسرائيل بالفعل ، فإذا لم يفعل فإنه يكون خائنا . وقد حارب السادات ! وقد أثبت تاريخيا أن قرار طرد الخبراء السوفييت كان هو المقدمة الطبيعية لحرب أكتوبر، لأنه كان مستحيلا القيام بهذه الحرب مع وجود السوفييت على أرض مصر .

وعلى كل حال ، فمن المحقق أن مسلسل «ليالى الحلمية» كان عملا فنيا جيدا ومحكما للغاية، وقد تبارى فيه ممثلوه فى الاجادة دون استثناء، خصوصا صفية العمرى وآثار الحكيم ولوسى وعبلة كامل وحنان شوقى وإنعام سالوسة والعمالقة يحيى الفخرانى وصلاح السعدنى وسيد عبدالكريم وغيرهم ، كما أن إخراج اسماعيل عبد الحافظ له كان اخراجا متقنا .

ولعل تأثير هذا المسلسل يقتصر على التأثير الفنى وليس التأثير السياسى ! حفاظا على قيمته الفنية العالية ، خصوصا بعد أن أخذت الأعمال الفنية فى أوروبا الشرقية تتجه الى إدانة النظم الدكتاتورية وتنفير الشعب منها ، تطلعا إلى مستقبل تُحترم فيه حقوق الانسان ويختفى منه الارهاب والمعتقلات والتعذيب . والفن الحقيقى هو فى نهاية الأمر فى خدمة الانسان وتقدمه .

حقائق التاريخ ومسلسل ليالى الحلمية *

الأعمال الناجحة هى التى تثير الجدل وتحرك الأفكار ويختلف الناس حولها ويتفقون ، ومسلسل ليالى الحلمية عمل فنى ناجح بلا شك ، وقد تابعته جماهيرنا الشعبية بتشوق وترقب، واعتذر به التليفزيون المصرى عن كل المسلسلات المملة الممطوطة الخالية من المضمون التى يبتلى بها مواطنينا فى كل يوم باصرار غريب !

وسر نجاح هذا المسلسل أنه قد توفر له كل شىء : مؤلف ناجح ذو رؤية ، ومخرج ناجح متمكن من فنه ، وممثلون أقسموا بأغلظ الأيمان على أن يبلغوا القمة مهما كلفهم ذلك من جهد ، ووطنية صادقة تريد أن تبرهن للعالم العربى على أن مصر لاتزال تتربع على عرش الفن مهما حاول الهابطون أن يهبطوا بسمعتها الفنية بأعمالهم الرديئة .

*الوفد فى ٢١ / ٥ / ١٩٩٠

ولعلى ناشدت فى أعقاب عودتى من بعض البلاد العربية أهل الفن فى بلدى أن يتنبهوا إلى أن الشعوب العربية جمعاء تعرفنا من خلالهم أكثر مما تعرفنا من خلال علمائنا وأدبائنا، وأنهم هم سفراؤنا الحقيقيون لدى الدول العربية ، ومن خلالهم انتشرت اللغة المصرية الدارجة فى الشعوب العربية وتغلغلت فى كل بيت ، وبالتالى أن يحافظوا على سمعة هذا البلد بتقديم الأعمال الفنية الرفيعة القيمة ، لأنه كلما ارتفعت قيمة أعمالنا الفنية ارتفعت قيمتنا تبعا لذلك . ولكن قلة منهم اهتمت بالاستجابة إلى هذا الكلام ، والكثرة أعارته أذنا صماء! فاستمر فيضان الأعمال الهابطة ، التى تسئ إلى سمعتنا وتقوض هيبتنا !

وعندما كتبت فى جريدة الوفد يوم ١٤ مايو ١٩٩٠ عن التأثير السياسى لليالى الحلمية ، ودافعت عن أسامة أنور عكاشة فى رؤيته الناصرية بأنه إنما كان يعبر تعبيرا أمينا وصادقاً عما كان يشعر به الشعب المصرى وقتذاك تجاه حكم عبد الناصر ، تحت تأثير وسائل إعلام النظام الناصرى التى أخفت ما كان يلقاه المفكرون والكتاب والمثقفون فى عهده من مهانة واضطهاد ، ولونت كل انجازات عهده بألوان المجد والفخار ، بل وقلبت الهزائم إلى انتصارات - أقول عندما كتبت ذلك تلقيت مكاتبات ومكالمات تليفونية عديدة تحتج على رؤية أسامة أنور عكاشة الناصرية ، على الرغم من إعجابها بالعمل الفنى ، كما تحتج على تصويره عهد السادات فى صورة مزرية للغاية ، على الرغم من أن عهد مبارك هو فى حقيقته امتداد لعهد السادات وليس امتدادا لعهد عبدالناصر!

ولم ينتبه هؤلاء إلى أنى تناولت فى مقالى هذه المفارقة التى تضمنها المسلسل ، وهى تصويره عهد السادات فى صورة عهد المعتقلات والسجون ، مما يعنى أن عهد عبدالناصر كان عهد الحرية والديموقراطية ! ولم يكن ذلك صحيحاً كما يعرف الجميع . وقد بررت هذه المفارقة بأن أسامة أنور عكاشة نسب أبطاله إلى التنظيم الطليعى ،

فكانت النتيجة المنطقية هى اعتقالهم فى مايو ١٩٧١ عندما فشلت محاولة انقلاب خصومه عليه .

وربما كان الخطأ الفنى هو أنه كان على السيد أسامة أنور عكاشة ان يصور لنا أبطال مسلسله الذين سجنوا ، فى صورة حركة نشطة ضد السادات على نحو استحقوا عليه عقوبة السجن ، لا أن يصورهم لنا فى صورة الأبرياء الذين فوجئوا بالقبض عليهم ثم سجنوا ظلما !

فلقد اتهم فى هذه القضية ٩٠ متهما وبرأت المحكمة ١٤ منهم ، وأصدرت أحكاما ضد الآخرين تتراوح بين الاعدام (الذى خفف إلى الأشغال الشاقة المؤبدة) والأشغال الشاقة لمدة عشر سنوات ، والسجن سبع سنوات إلى سنة واحدة . وجميع من صدرت ضدهم أحكام ثبت فى حقهم اشتراكهم فى المؤامرة على نحو متفاوت الأهمية

والقضية هى قضية الرهان على من يكسب ، وخاسر الرهان يذهب إلى السجن ، اما الفائز فيذهب إلى أعلى المناصب .

ولو قدم أسامة أنور عكاشة أبطاله فى صورة من يلعبون ويراهنون لكان اكرم لهم . واقوى تأثيرا ، فاللعبة السياسية ليست لعبة خاملة ، وإنما هى لعبة نشطة . وبصراحة ان دور على (ممدوح عبدالعليم) فى التنظيم الطليعى كان دورا باهتا لحد كبير ، ولولا قدرته كممثل لسقط دوره سقوطا شنيعا ، فنحن جميعا نعرف تلك العناصر النشطة التى اختيرت بعناية فى التنظيم الطليعى ، وليس عيبا ان يلعب السياسى لعبة السياسة ، بل العيب ألا يلعب !

ومن هنا كان إظهار من دخلوا السجن فى عهد السادات فى صورة الأبرياء هو أضعف ما فى المسلسل ، وكان من الواجب إظهارهم فى صورة من حاولوا وفشلوا ، فلربما أصلح ذلك من صورة أبطال حركة مايو ١٩٧١ . الذين سوف يضحك التاريخ عليهم كثيرا! فقد كان فى يدهم

كل شىء ، ولم يكن فى يد السادات شىء ، كان فى يدهم الجيش والبوليس والإعلام والتنظيم السياسى ، ولم يكن فى يد السادات سوى هيبة فرعون وتراث الطاعة لولى الأمر . وكلها أشياء معنوية . وقد سقط أبطال حركة مايو سقوطا مخزيا كما تسقط الدواجن !

وقد نبهنى إلى هذه الحقيقة السيد أحمد طعيمة ، مدبر مظاهرات العمال فى أزمة مارس سنة ١٩٥٤ ، فى سبيل المقارنة بين مهارته وخيبة أبطال حركة مايو . فقد ذكرنى بأنه فى مارس ١٩٥٤ كان مع محمد نجيب كل شىء ، ولم يكن مع عبد الناصر شىء ، حتى انه حذر أحمد طعيمة من الاقدام على أى شىء ، «والا فان محمد نجيب سوف يشنقنا فى ميدان التحرير »! ولكن أحمد طعيمة لجأ إلى قوة عزلاء هى قوة الطبقة العاملة فى وجه الجيش والبوليس والإعلام ، واستطاع بها قلب القوى المضادة وتثبيت اقدام الثورة !

والمهم هو أن أحد الاعتراضات الهامة على المسلسل هو ما ورد فى رسالة المواطن سامى عبدالعزيز مرسى بالاسكندرية والتى يقول فيها :

«تعلمون سيادتكم مدى تأثير التليفزيون على أفكار الشعب وتشكيل وجدانه ، والملاحظ بصورة واضحة حتى الآن أن المؤلف بريد أن يلقى بمسئولية هزيمة يونيو ١٩٦٧ على الشعب المصرى ، ويبرىء القيادة السياسية! وهذا تزوير للتاريخ وظلم للشعب الذى كان يجهل ما يدور وكانت إرادته مسلوبة منها ، فهل تصححون هذه المغالطة ؟».

ولست أظن أننى سوف أختلف كثيرا مع السيد أسامة أنور عكاشة فى تحميل الشعب المصرى جانبا من مسئولية هزيمة يونيو ، ففى إحدى مسرحيات شكسبير الشهيرة ، ولعلها الملك لير ، نجد هذه العبارة : «إنك لم تصبح إلها إلا لأنهم يركعون أمامك» ! ومن المحقق أن الشعب المصرى قد ركع لعبد الناصر وجعل منه إلها ، لاسباب كثيرة ، أهمها الانجازات التى حلم بها الشعب المصرى طويلا وحققها له عبد الناصر : لقد كان

الشعب يحلم بالجمهورية ، فحققها له عبدالناصر ، وكان يحلم بالاصلاح الزراعى ، فحققه له عبد الناصر ، وكان يحلم بسقوط الألقاب ، فحققه عبدالناصر ، وكان يحلم بالاشتراكية ، فحققها عبدالناصر ، وكان يحلم بتقوية الجيش ، فحققه عبدالناصر ، وكان يحلم بالوحدة العربية ، فحققها عبد الناصر ، وأشياء كثيرة حققها عبدالناصر .

ولقد تطلب الامر وقتا طويلا قبل أن يكتشف الشعب المصرى أن الجمهورية التى حققها عبدالناصر كانت ملكية مقنعة مدى الحياة ، وأنها لم تحقق له الديمقراطية التى كان يتطلع اليها وناضل طويلا من أجلها ، وانما كانت تخفى تحت ابتسامتها أنياب دكتاتورية عسكرية شرسة لا ترعى كرامة ولا علما ولا فكرا ، فهى تسحق الجميع اذا وقفوا فى طريقها . كما أن الاصلاح الزراعى الذى حرر جماهير الفلاحين، والتأميم الذى حرر جماهير العمال، لم ينعكس فى البناء الفوقى فى انتقال السلطة إلى أيدى هذه الجماهير ، وانما ظلت السلطة مركزة فى يد طبقة ضباط الجيش لا شريك لهم فيها . كما أن الاشتراكية التى حققها عبد الناصر لم تكن تشبه الاشتراكية التى عرفها الفكر الاشتراكى فى شىء ، وانما كانت رأسمالية الدولة لا أكثر من ذلك ولا أقل ، وقد عززت سلطة الحكم الدكتاتورى بأكثر مما عززت حرية الفرد . كذلك فان تقوية الجيش لم يترتب عليها أى انتصار عسكرى ، بل ترتب عليها احتلال سيناء مرتين خلال عشر سنوات فقط ! فضلاً عن احتلال الجولان والضفة الغربية وغزة ! ولم يترتب عليها التخلص من الخطر الاسرائيلى، بل ترتب عليها تمكين الخطر الاسرائيلى بما لم يكن يحلم به ! .. وهكذا !

ومن هنا حين ركع الشعب المصرى لعبدالناصر وجعل منه إلها، لم يفعل ذلك حبا وغراما فى العبودية ، وانما لأنه كان يعتقد أنه يفعل الشىء الصحيح ، وأن المستبد العادل خير من الديموقراطى الضعيف . ثم اكتشف متأخراً أنه لا يوجد مستبد عادل! وأن الاستبداد والعدل صفتان متناقضتان كل التناقض!

وتلك هى تجـربة النـاصـرية التى لا يجب على الشـعب المصـرى أن ينساها أبدا ، وتلك هى الدروس المستخلصة منها ، وهى أنه لا استسلام لدكتاتورية مـهما كانت لها مبرراتها ، ولا انخداع بإعلام مـهمـا بلغـت قـوته ، ولا ركوع لحاكم غير الله !

رمضان والتلفزيون المصرى واللامعقول فى «ليالى الحلمية»!

الوفد فى ١٩٩٢/١/٥
تحت عنوان : «رمضان والتلفزيون المصرى»

مع مجىء شهر رمضان فى كل عام تتبوأ القاهرة مكانتها العالية فى سماء الفن. ويحتل التلفزيون المصرى والاذاعة المصرية مكانتهما المرموقة فى توصيل المتعة الذهنية لجمهورنا المصرى وجماهيرنا العربية، التى تتلقى برامجنا التلفزيونية من خلال القناة الفضائية.

وهو أمر تنفرد به مصر، ولاينافسها فيه أى بلد عربى على هذا المستوى الرفيع . وكثيرون فى مصر من يتصورون أن مصر بذلك تنتهك حرمة شهر رمضان، الذى هو شهر العبادة والقرآن، وأنها توظفه فى غير وظيفته التى شرعها الله، وهى الصيام عن الطعام والمتعة، وتدفع بالناس إلى ارتياد مالا يليق بالشهر الكريم!

وهؤلاء لايفهمون حكمة الصوم، وهى أنها تدريب للمسلمين على

الصلابة وتحمل مشقة الجوع فى فترة زمنية محددة فيما بين الفجر والغروب فقط، باعتبار ذلك عبادة خالصة لله يترتب عليها امتناع الناس عن ارتكاب الذنوب وحثهم على عمل الخير. ثم يمارس الانسان حياته العادية فيما بين غروب الشمس إلى طلوع الفجر، ولاجناح عليه الافيما يغضب الله.

وهذا مايفهمه الناس بالفعل، ولو فهموا غير ذلك لما أمكنهم التنفيذ، لأن قدرة المرء على كبح جماع النفس فيما يتصل بالطعام والاستمتاع، قدرة محدودة، ولو كانت هذه القدرة غير محدودة ، لشرع الله تعالى استئناف الصيام مرة أخرى فيما بين المغرب والفجر! ومن هنا فلا ضير على الناس فى أن يعوضوا عن الصيام بمزيد من الطعام! لأن التشريع الإلهى للصوم لم يشترط مع الصوم قلة الطعام!

والمهم هو أن أهل الإعلام فى الاذاعة والتلفزيون ينتهزون فرصة شهر رمضان لتقديم مزيد من المادة الاعلامية والثقافية والفنية التى تشد الناس حتى مطلع الفجر، وتتحول ليالى رمضان بذلك إلى ليالى أعياد بكل مافى هذه الكلمة من معنى!

وقد كانت ليالى رمضان فى هذا العام أعيادا حقيقية لولا حادث الاعتداء الوحشى الذى وقع على فتاة العتبة، واشترك فى ارتكابه جملة أفراد على وجه التحديد، اذ يستحيل على فرد بمفرده أن يهتك عرض فتاة بدون أن يقيد آخرون حركتها. وقد أثقل هذا الحادث على الضمير المصرى بما لم يثقل عليه حادث من قبل، لأنه وضع جمهور المسلمين الذين شهدوا الحادث أمام ضمائرهم، وفضح لهم زيف ايمانهم ومظهرية صيامهم ، وأن الدين بالنسبة لهم شكل بلا جوهر وصورة بلا مضمون. فلم يكن المجرمون مسلحين حتى يخشى اعتداؤهم، وإنماكانوا فقط فاجرين، ومع ذلك استمتع جمهور المسلمين الذين يصومون رمضان والذين شهدوا الحادث بمشهد الفسق والفجور، وتركوا الجناة الذين قيدوا حركة الفتاة وشلوا قدرتهم على الدفاع عن نفسها، يفلتون! فلا نامت أعين الجبناء!

والمهم هو أن هذا الحادث قد شد اهتمام الناس بأكثر مما شدته برامج التلفزيون ومسلسلاته، لسبب بسيط هو أن وقائعه تفوق خيال أى مؤلف روائى! ولو كتب أسامة أنور عكاشه مثل هذا المشهد لسقط سقوطاأدبيا شنيعا، ولما اقتنع الناس برؤيته.

وهذا يثير تلك القضية الغريبة، وهى أن مجتمعنا المصرى قد أصبح يشهد وقائع وجرائم تجاوزت بغرابتها خيال القصصيين والروائيين! فهؤلاء القصصيون والروائيون ما زالوا تقليديين يعيشون بتصوراتهم فى مجتمع لم يعد موجودا، ولا يستطيعون أن يخرجوا بهذه التصورات عن اطار ذلك المجتمع القديم.

وعلى سبيل المثال ، لو كتب روائى رواية عن زوجة تقتل زوجها وابنها بمساعدة ابنتها لتستمتع بالرفقة الحرام مع عشيق سافل، لاعتبره الجمهور مخرفا! فمن المعقول أن تقتل الزوجة زوجها وتوزع جثته على ٢٢ كيسا، ولكن ليس معقولا أن تقتل أم ابنها، أو تقتل شقيقة شقيقها، فهذا يفوق قدرة العقل على الخيال. ولكن هكذا شاء قدرنا فى عصر الانفتاح وهجرة شبابنا إلى دول الخليج سعيا وراء لقمة العيش!

على أن هذا لايمنع من أن بعض ماكتبه كتابنا فى المسلسلات التى عرضت فى التلفزيون المصرى، يدخل أيضا فى إطار اللامعقول! ومن ذلك زواج سليمان غانم باشا فى مسلسل ليالى الحلمية بخادمته!

فواضح أن الصديق أسامة أنور عكاشة لايعرف نظرة الباشوات الطبقية للخادمات، فهن للمتعة فى أحسن الظروف، ولكنهن لسن بحال من الأحوال للزواج! كان ذلك فيما مضى وهو مستمر الآن، وسوف يستمر طالما كان فى الباشا نفس يتردد. فمفهوم الزواج يرتبط بالمركز الاجتماعى والأصل العريق، ولا يرتبط بالجنس الذى صوره أسامة حافزا للباشا على الزواج من خادمته، ولكن عندما جاء وقت الجد، تبين أن الباشا عنده«فكر»! وأنه عاجز عن اقتطاف الثمرة!

إن شخصية سليمان غانم باشا فى الجزء الأخير من مسلسل ليالى الحلمية شخصية يشوبها نقص كبير فى بناء الشخصية يتناقض مع

الواقع الفعلى. ولو قام بهذه الشخصية ممثل آخر غير صلاح السعدنى لسقط الدور بالتأكيد، ولكن شخصية صلاح السعدنى الساحرة، وقدراته التعبيرية الخارقة. وخفة ظله الفريدة، بثت فى الدور روحا جديدة، وحيوية كان يفتقدها ، حتى ليمكننا أن نقول ـ باطمئنان ـ إن صلاح السعدنى قد سخر شخصية الباشا لصالحه، فأصبح هو الأصل والباشا هو الصورة! بدلا من يكون العكس. وقد ترتب على ذلك أن طغت شخصية سليمان غانم على ليالى الحلمية بقدر ما طغت شخصية سليم البدرى. (يحيى الفخرانى)، وأن أصبح الجمهور ينتظر مشاهدة سليمان غانم وسليم البدرى فى كل حلقة، فإذا لم يظهرا كان ذلك مصدر تساؤل! والطريف أن هذاالكلام لا يقتصر على المشاهدين المصريين، فقد كنت مع طلبتى الأمريكيين من طلبة الجامعة الأمريكية المتحدثين بالعربية، وكان هذا هورأى احداهن التى دأبت على مشاهدة المسلسل، واسمها كارى، حيث ذكرت أن هاتين الشخصيتين هما أهم ما يشدها فى المسلسل!

كذلك من مشاهد اللامعقول فى المسلسل قصة عرض سليم البدرى باشا الزواج على الراقصة حمدية(لوسى)، وانهيارها بسبب تراجعه إلى حد تعاطى الهيروين وضياع ثروتها واغلاق الكازينو الذى تملكه! ان أسامة أنور عكاشة فى هذا الجزء يتجاهل تماما عقلية الباشا القديم، خصوصا إذا كان من الطراز الشريف الذى صوره يقاتل ابنه من أجل سلامة العمليات المالية لمجموعاته الصناعية، ومتزوج فى الوقت نفسه من برنسيسة! كما يتجاهل أيضا فهم عقلية راقصة، على المستوى الذى مثلتهاقتدار لوسى، تتعامل مع الرجال والذئاب وتعرف حيلهم وتتركهم يحترقون بينما تخرج هى سالمة دون مساس!

كذلك كان من مشاهد الامعقول ما حدث لنازك السلحدار(صفية العمرى) من استسلامها المشين لزوجها الشاب، الذى تعرف شرهه والذى أقدم على صفعها، إلى حد منحه توكيلا عاما عنها يتصرف به فى ممتلكاتها كما تشاء. ان مثل هذا التوكيل لاتعطيه فلاحة ساذجة تجهل القراءة لزوجها، فما بال الأمر بنازك السلحدار، تلك الشخصية

الأسطورية التى رسمها أسامة أنور عكاشة باقتدار ، والتى تدخل فى اللعب مع الكبار فى المشروعات الاقتصادية ذات الأهمية. لقد كان الأقرب إلى العقل بالنسبة لمثل هذه الشخصية القوية أن تتعلم من درس الزوج السابق ولاتكرر نفس الغلطة على نحو يعرضها للدمار.

ثم الزوجة قمر السماحى(حنان شوقى) التى ضحت بابن عمتها ناجى السماحى(شريف منير) فى سبيل الزواج بعادل البدرى ـ تنقلب عليه لمجرد أنه صفعها، وتتخذ قرارا لا رجعة فيه بالانفصال عنه!

ألا يدخل ذلك فى باب اللامعقول؟ ترى كيف يتصور الصديق أسامة أنور عكاشة تربية بنات القهوجية؟ هل يتصورها على مستوى تربية البرنسيسة نورهان؟ ألم تر قمر والدها زينهم السماحى(الدكتور سيد عبد الكريم) يضرب أمها سماسم (سهير المرشدى) ويطردها من البيت؟ إن الضرب فى هذه البيئة الاجتماعية وسيلة أساسية من وسائل التربية، وضرب الزوج للزوجة من المشاهد العادية، وليس من المشاهد الخارقة التى تدفع قمر إلى الانفصال عن زوجها رغم اعتذاره عن فعلته!

كذلك المبالغة فى تصوير قهوجى ـ هو (زينهم السماحى) ـ بطلا قوميا يتغنى ببطولته أهل المسلسل! لقد جرى خلط بين شخصية القهوجى وشخصية الدكتور سيد عبد الكريم، بعد أن أسبغ الدكتور سيد بقدراته الفنية المتميزة على هذه الشخصية من البريق مالا يتفق مع الواقع الفعلى!

لقد كانت الحركة الوطنية على الدوام فى يد المثقفين من الطبقة الوسطى والعليا والطبقة العمالية، ولكنها لم تكن فى يد القهوجية! بل إن الصديق أسامة أنور عكاشة فى ذلك يخرج عن تقاليد السينما والمسلسلات المصرية، التى تصور القهوجى فى صورته الصحيحة، وهى أنه معلم قد يصبح فتوة على أحسن الفروض، ولكنه لا يرقى إلى مستوى الفهم الواعى للعمل الوطنى كما صوره أسامة!.

ولقد رمز أسامة أنور عكاشة لمصر بقهوة السماحى، وصور الانفتاح فى صورة بيع القهوة وتحولها إلى بوتيك، وتغيير اسم شارع الشهيد طه السماحى إلى اسم شارع السلام. وليس الانفتاح بهذه الصورة البشعة ـ صورة بيع مصر! فصحيح أن البوتيكات انتشرت، ولكن مصانع القطاع الخاص انتشرت أيضا وأصبحت تنافس مصانع القطاع العام!

ثم قصة شاهين وبديعة، التى أقحمها أسامة فى المسلسل لمجرد التطويل! فالمفروض «فنيا» أنه يركز على الشخصيات الرئيسية، ولا يشغل المشاهد بشخصيات هامشية.

على أن هذه الملاحظات لا تقلل من الايجابيات الكثيرة التى حفل بها المسلسل فى جزئه الرابع. فلأول مرة تظهر صورة مصطفى النحاس فى مسلسل تلفزيونى بطريقة ايجابية، وهى أول مرة أيضا فى تاريخ ثورة يوليو. والفضل فى ذلك للوزير صفوت الشريف، الذى يبرهن كثيرا على شجاعته وتفهمه لروح المصالحة الوطنية التى يقودها الرئيس مبارك، والتى لا تفرق بين حزب حكومى وحزب معارض، أو بين ثورة يوليو وثورة ١٩١٩.

وفى الحقيقة أن الرئيس مبارك كان هو الرئيس الوحيد الذى وحد الثورتين، وأزال الفاصل الصناعى الذى أقامه ضباط يوليو، الذين تصوروا أن تاريخ مصر يبدأ بثورتهم دون أن يفطنوا إلى أن تاريخ مصر يمتد إلى الوراء سبعة آلاف عام! ـ وكان ذلك حين أشاد الرئيس مبارك فى ذكرى ٢٣ يوليو الماضى بمصطفى النحاس كزعيم وطنى جماهيرى كبير.

كذلك من الايجابيات الدور الجديد الهام الذى أضافه أسامة أنور عكاشة عن الجماعات الاسلامية، والذى لعب دوره الممثل الشاب علاء مرسى باقتدار شديد يثير الاعجاب . لقد كانت تلك أول مرة ـ فى حدود معرفتى ـ تصور فيها شخصية الفرد من هؤلاء الجماعات الاسلامية فى عمل تلفزيونى بتلك الدقة والبراعة. ولست أظن أن أسامة أنور عكاشة قد

بالغ أية مبالغة فى تصويرها، فتاريخ هذه الجماعات يثبت كيف قتل الابن أباه لاعتقاده بكفره، ولدينا الحادث الأخير المتمثل فى قتلهم رجل الشرطة الشهيد المقدم أحمد علاء فى الفيوم باسم الاسلام! والاسلام من هذا الاغتيال برىء.

والمهم هو أن هذا المسلسل يعد من المسلسلات المحترمة التى تخلو من المط السخيف الذى اشتهرت به المسلسلات التلفزيونية. فحتى المشاهد التى بطول فيها الكلام فوق ما تطيقه الحركة السريعة المرغوبة، فإنه يحمل رؤية تقدمية ناضجة لأسامة أنور عكاشة فى الحياة السياسية والاجتماعية.

وقد كان أسامة موفقا فى تصوير الردة التى أصابت الاشتراكيين وقذفت بهم إلى أقصى اليمين! وان كان استبقى منهم واحدا هو جلال (صبرى عبد المنعم) الذى لم يلوثه الانفتاح. ومن أسف شديد أن الصورة التى رسمها أسامة أنور عكاشة ، هى أشد ما تتبدى فى المفكرين والكتاب، حيث رأينا كتابا شيوعيين ينقلبون إلى اسلاميين متطرفين لأسباب لا صلة لها بالشيوعية والاسلام!

وبمناسبة المط، نذكر مسلسل رأفت الهجان الذى افتقر إلى المادة الموضوعية، فكان شكلا بلا مضمون! ومن المحقق أن براعة المخرج يحيى العلمى وقدرة محمود عبد العزيز وأبو بكر عزت ويسرا وغيرهم من الممثلين قد أنقذت المسلسل من السقوط، وكان لبعض العروض الخارجية، مثل مشهد جنازة عبد الناصر ووداعه للزعماء العرب فى المطر وخطاب التنحى أثر كبير فى النهوض بالمسلسل. ولكن الجديد فيه هو تبرئة المخابرات من نكسة ١٩٦٧ وإلقاؤها على عاتق القيادة السياسية ـ أى تبرئة، صلاح نصر واتهام عبد الناصر!

وعلى كل حال فإن الافلاس الأكبر هو الذى تمثل فى مسلسل ألف ليلة وليلة، الذى كان فيما مضى يسحر الجماهير ويبهرها ويشدها إلى

الشاشة الصغيرة فلا تتحرك، فإذا به يتحول إلى مهزلة ليس لها من ألف ليلة وليلة إلا الاسم! ان هذا التراث العظيم، الذى عاش مئات السنين، قد شهد مصرعه فى هذا المسلسل العجيب، الذى تسوده الفوضى ويعمه التهريج ولا يحمل أية رؤية فنية من أى نوع. ولست أدرى كيف تقبل ممثلة ذات حضور مثل ليلى علوى أداء مثل هذا الدور؟ هل خدعت فيه؟ وكيف ينزل سمير غانم عن عرشه التى أقامه بمسرحية «المتزوجون» و«موسيقى فى الحى الشرقى» ليلعب دورا يستدر به ضحك المشاهدين دون جدوى؟!

العجيب فى ألف ليلة وليلة أنها تحوى عددا لا يحصى من القصص الشائقة التى تصل إلى مستوى الأساطير الاغريقية فى الخيال! وقد ألهبت هذه القصص خيالنا ونحن صبية وشباب، ورسمنا لها فى أذهاننا ديكورات تفوق تلك الديكورات الساذجة التى احتواها المسلسل ابداعا، وتصورنا شخصياتها فى صورة أعظم من الصور الهزلية التى رسمها المسلسل! ولم يخطر ببالنا أن يأتى اليوم الذى تتحول فيه هذه القصص الأسطورية الساحرة إلى تلك القصص المشوهة التى احتواها المسلسل. ان البعض يتصور الكوميديا فى شكل حركات مبتذلة وضحكات بلهاء ومشاهد ساذجة، مع أنها فن راق للغاية لا يحتاج لكل هذه الحركات البهلوانية. ولقد قدم الكاتب أحمد بهجت ألف ليلة فى ثوب ساخر، ولكنه كان ثوبا راقيا لم يتضمن شئيا من هذا الابتذال، ولذلك فاننا ندعو إلى العودة إلى الشكل التقليدى لإخراج ألف ليلة وليلة، حرصا على هذا التراث الجميل من التشويه فى عين الأجيال التى لاتقرأ!

على حال فلابد لنا هنا أن ننوه بالعمل الهام الذى قدمه التلفزيون المصرى، ولم يحظ بشهرة المسلسلات السالفة الذكر، وهومسلسل «المال والبنون». الذى قام ببطولته الفنان الكبير المبدع يوسف شعبان وعبد الله غيث وفايزة كمال ورجاء حسين وسيد زيان وغيرهم، ويصور التغيير الذى يحدث للبشر عند انتقالهم من الفقر إلى الغنى، وقد أدى كل فرد منهم دوره باقتدار.

وفى هذا العام، تفوقت الفنانة الكبيرة نيللى على نفسها مرة أخرى فى الفوازير، التى أصبحت معلما هاما من معالم تليفزيون رمضان، بعد أن أسس المرحوم فهمى عبد الحميد مدرسة فى الجيل التليفزيونية سار عليها وطورها من خلفوه. واعتقد أن هذه المدرسة قادرة على تجديد نفسها كل عام. فتهنئة لنيللى وتهنئة لمحمد عبد النبى.

وقد استفاد برنامج «من غير كلام» هذا العام من ملاحظتنا فى العام الماضى، والخاصة بتجديد الضيوف لإزالة ملل المشاهد. وهو برنامج ناجح لما فيه من تلقائية، مثل تلقائية الفنانة المرحة فيفى عبده التى لاتعرف القراءة والكتابة! فى مواجهة الفنانة المثقفة دينا. كذلك برنامج «حوار صريح جدا» للمذيعة الناجحة منى الحسينى، التى ظهرت مقدرتها فى مواجهة كاتبنا الكبير الأستاذ مفيد فوزى! فقد استخدمت أسلوبه في الإلحاح والمطاردة بالأسئلة الصريحة المحرجة، التى تصر دائما على الحصول على الاجابة عنها بابتسامتها الدائمة رغم محاولات ضحيتها الافلات!

وكما قلت فى بداية هذا المقال فإن رمضان يأتى كل عام ليثبت للعالم العربى أن مصر مازالت تتربع على عرش الفن بأشكاله المختلفة، فتحية لوزارة الاعلام، وتحية لأجهزة الاذاعة والتليفزيون، وتطلعا لانتصارات أخرى فى العام القادم إن شاء الله!

بين الإذاعة والتليفزيون: ورأفت الهجان ! *

اكتوبر فى ٢٩ / ٤ / ١٩٩٠
تحت عنوان : بين الاذاعة والتليفزيون «شطحات مؤرخ صائم»

الصدق هو الخط المستقيم الذى يصل بين قلب الفنان وقلب الجمهور ، وهو - بالتالى - أقصر وأقرب الخطوط. وجمهورنا أكثر حساسية للصدق من أى جمهور آخر ، لكثرة ما عاش من خداع على مدى التاريخ منذ العصر الفرعونى ! ففرعون مصر يصور فى عين الشعب المصرى فى صورة اله ! وتسخير الناس فى بناء قبر هائل هو الأهرام ، يصور له فى شكل عبادة ! وخليفة رسول الله يصور له فى صورة خليفة الله نفسه ! ويكتسب بذلك قداسة تحميه من الرقابة الشعبية والحساب .

وديكتاتورية ضباط ثورة يوليو تمت ممارستها تحت شعار : «ارفع رأسك يا أخى فقد مضى عهد الاستبداد» ! وانقلاب الرئيس الراحل السادات على الديمقراطية - بعد انفتاحه عليها - تم

تحت شعار سيادة القانون ! بل لقد استفتى الشعب مرة على دخوله السجن ، وأفتى ـ بالتزوير ـ بدخوله السجن ! وضحك علينا العالم !

ومن هنا فقد شعبنا ثقته فى كل شىء يقال له ، حتى إن كلمة : «صحيح ؟» هى الكلمة التى ينطق بها الفرد كلما سمع خبرا ما ، حتى لو سمع من يقول له «الشمس طالعة» ، فيرد عليه متسائلا : «صحيح ؟» رغم أنها تلسع رأسه !

هذه ـ على كل حال ـ شطحة من مؤرخ دفعت بها فى رأسه كلمة الصدق ، وهو الذى أحسست به بينما كان الفنان الكبير نور الشريف يحكى عقدته للسيدة آمال العمدة ، عندما اكتشف عند دخوله المدرسة الابتدائية أن والده ـ الذى نشأ وهو يعرف أنه والده ـ لم يكن والده ، لأن والده توفى بعد ولادته . لقد كان نور الشريف مؤثرا ورائعا وصادقا ، وقد نقل أحاسيسه الصادقة إلى كل المستمعين .

وربما كنت أكثر المستمعين إحساسا بشعور نور الشريف ، لا لأنى فقدت والدى صغيرا ولم أره ، وإنما لأنى كنت ضحية لمزحة من والدتى وأنا صغير ، حينما تزايدت شقاوتى وتدللى عليها ، فقالت مازحة إنها وجدتنى بجوار أحد الجوامع وأنا طفل صغير ! ، وكانت مزحة العثور على الطفل بجوار أحد الجوامع شائعة أيام طفولتى ، يهدد بها الآباء أطفالهم الأشقياء للحد من غلوائهم .

وفيما يبدو أننى فى ذلك الحين كنت مشروع مؤرخ صغير يعتمد على الوثائق ، لأنى أمسكت بيد والدتى متحديا ، وطلبت منها أن ترينى الجامع الذى وجدتنى بجواره ! ولم تشأ والدتى أن تتراجع ، فأخذتنى إلى أقرب جامع من البيت ، وأشارت إلى موضع زعمت انها وجدتنى فيه! (وبالمناسبة فقد تحاشيت طوال حياتى بعد ذلك المرور بجوار هذا الجامع فى الجيزة !) وإزاء هذه الوثيقة لم أملك سوى التصديق !

ولا أستطيع أن أصف شعورى وقتذاك ، ولا الفزع الذى أحسست به ! لقد أحسست كما لو كانت قبضة هائلة انتزعتنى من جذورى

وتركتنى معلقا فى الهواء ، فلا لمست أرضا ولا سماء ! ولم تتصور والدتى - رحمها الله - أن تتبدل حالتى هذا التبدل ، فضمتنى إلى صدرها وطمأنتنى بأنها كانت تمزح ! ، ولكن لا حياة لمن تنادى ، فقد أقنعتنى الوثيقة (الموضع الذى أشارت إليه بجوار الجامع) اقناعا تاما ، واعتقدت أنها غيرت أقوالها لكى تخرجنى من الحالة التى كنت فيها ، وظللت منزويا فى ركن من البيت حزينا أبكى ساعات فى ضياع تام ، وهى تحاول عبثا أن تثبت لى أنها أمى الحقيقية ، وأنا أنكرها ، حتى أتى والدى ، وعرف القصة ، ولم أقتنع إلا بعد أن دبت بينه وبينها خناقة لرب السماء ، وإلا بعد أن استشهد بالجيران على صحة نسبى ! .

وقد نسيت هذه القصة المفزعة ، ولم أفهم اجتنابى المرور بجوار ذلك الجامع - الذى نسيت اسمه أيضا ! - حتى استمعت لقصة نور الشريف فانبعث كل شىء فى ذهنى ، وتعاطفت معه تعاطفا تاما ، وعزمت على أن اكتب هذه القصة لينتبه الآباء والأمهات إلى عدم زلزلة أبنائهم بمثل هذه المزح ! .

والمهم هو أن الصدق فى قصة نور الشريف كان أعظم ما فى قصته ، وقد ربط بينه وبين جمهوره أكثر مما ربطت أدواره الرائعة ، لأن الصدق أكثر نفاذا إلى القلب من أى شىء فى الوجود .

كذلك كان الصدق فى قصة الفنانة آثار الحكيم وهى تتحدث عن فقدها حنان الأب والأم رغم وجودهما ، مع أنه فقد صورى فى الحقيقة ، لأن كثيرين من الآباء والأمهات لا يحسنون التعبير عن حبهم لأولادهم وبناتهم ، فى الوقت الذى يعمر الحب العظيم قلوبهم لهؤلاء الأولاد . والبعض يتصور أن التعبير يفسد الأولاد ، مع أن العكس قد يكون صحيحا - وأقصد بالتعبير هنا التعبير السليم وليس التعبير المريض المبالغ فيه .

المهم أن صدق الفنانة آثار الحكيم قد وصل فورا إلى قلوب المستمعين ودفع بالدموع إلى أعين الكثيرين ، وقد احترمتها كثيرا ،

فالضعف البشرى هو معلم من معالم الشخصية الإنسانية ، والاعتراف به دليل على قوة الشخصية الإنسانية لاضعفها كما قد يتصور البعض ! .

ولعلنا نذكر أن الأفلام الحربية أثناء الحرب العالمية الثانية كانت ـ فى السابق ـ تظهر الجندى فى صورة البطولة المطلقة والقوة التى لا تقهر ، ثم اكتشف علماء النفس أن هذه الصورة تفقد الجنود ثقتهم بأنفسهم ، حين يكتشفون الفجوة الواسعة بين ضعفهم وخوفهم ـ وأحيانا جبنهم ـ وبين الصورة التى ترسمها الأفلام للجندى . فعدل المخرجون عن هذا الاتجاه ، وأصبحت الأفلام الحربية أكثر واقعية فى تصوير الضعف البشرى والتغلب عليه .

وكذلك الحال فى البطولة السياسية ، فإن أعظم ما فى مذكرات سعد زغلول تلك الصفحات التى يشكو فيها من لحظات ضعفه ، ويلوم نفسه عليها ، بل يحمل على نفسه حملات شعواء ، ثم يحاول أن يرتفع عليها وعلى نفسه . والغريب أن بعض الكتاب استغلوا مواطن الضعف هذه ليحملوا على سعد زغلول ويرموه بكل نقيصة ! دون أن يدركوا أنهم طعنوا أنفسهم وادراكهم وفهمهم فى الصميم !

والطريف أننى كتبت مرة قصة حياة مصطفى كامل لفيلم تسجيلى تليفزيونى ، تصوره فى بطولته البشرية ، التى يبكي فيها ويضعف ، بل يلعن اليوم الذى ولد فيه مصريا ! ويطلب من الخديو عباس الثانى تزويده بالمال للقضية الوطنية ، ثم يتغلب على هذا الضعف مع تزايد استقلاله المادى ، ويكتسب الاعتراف به زعيما من الشعب ، ويستعيد فخره بمصريته فينشد قولته المشهورة : «لو لم أكن مصريا لوددت أن اكون مصريا» . ولكن المخرجة ، وهى صديقة عزيزة ، كانت أكثر تأثرا بصورة البطولة الإلهية التى رسمها الرافعى لمصطفى كامل ، فخرج الفيلم التسجيلى كما لو كان المرحوم الرافعى بك قد كتب قصته ! .

والمهم أن الصدق هو الذى يجعل شعر المناجاة لفاروق شوشة ـ فى اللحظات التى تعقب أذان المغرب فى رمضان ـ بنفذ إلى القلب كالسهم ، كما أن الالقاء الصادق لأمين بسيونى ينقل المستمع إلى السموات العلى، هنا يشعر المستمع كأنه فى لقاء مباشر مع ربه وخالقه ، ويحس بقيمة العمل الفنى العظيم حين يلتقى الشاعر مع الفنان فى عمل فنى واحد يحركه الإيمان ، ويطبعه الصدق بطابعه الأصيل .

والسباق بين البرنامج العام فى الإذاعة وبرنامج الشرق الأوسط ، للاستحواذ على آذان المستمعين فى فترة ما بعد الافطار ، هو سباق صادق ، ولذلك فهو سباق ناجح .

ورغم أننى من المقلين للاستماع إلى برامج الإذاعة ، لانشغالى معظم الوقت بالكتابة أو القراءة ، ولأن استماعى الأساسى مكرس للموسيقى الكلاسيكية ، التى تعمق إحساسى بالحياة ، وتزيد من شعورى بعظمة هذه النعمة التى وهبها الله للإنسان ، فإنى وجدت نفسى مشدوداً لهذا التنافس الغريب بين البرنامجين ، وأعتقد أن السيدة سناء منصور قد استخدمت كل الأسلحة فى إنجاح برنامجها ، والاحتفاظ بآذان المستمعين مربوطة بموجتها ، بما فى ذلك الجوائز التى لا تدفعها من ميزانية الإذاعة وإنما من ميزانية بعض المستثمرين ! فضلا عن الفقرات الحية الرشيقة السريعة . وقد كنت نفسى ضحية أحد هذه البرامج التى يذيعها الإذاعى الناجح مجدى كامل ، تحت اسم «مدرسة النجوم المشتركة» ، وتضم أسئلة غاية فى المهارة والخبث .

●●●

وقد شاهدت الجزء الثانى من ألف ليلة وليلة ، وقدرت الرؤية الجديدة للمخرج ممدوح مراد ، واستمتعت بصوت سلمى وعلى الحجار ، ولكنى لم أفهم لماذا أطلق على هذا المسلسل اسم «ألف ليلة وليلة» بعد أن

استبعد منه العناصر الثلاثة الأساسية التى تعطيه هذه الصفة ، وهى : شهر زاد وشهريار وريمسكى كورساكوف ؟ صحيح أننا نسمع بعض الومضات من كورساكوف ، ولكنها لا تكفى لمنح المسلسل اسم ألف ليلة وليلة ، ولعله لو أعطى اسما آخر لكان أفضل وأكثر تقبلا ، لأن العمل بالفعل له صفاته الفنية العالية ، ولكنه بعيد عن ألف ليلة وليلة !

وهذا يذكرنى بأهمية أن يلبس العنوان الموضوع دائما، وهو ما ننبه إليه أولادنا من طلبة الماجستير والدكتوراه . فكثيرون يقدمون أعمالا علمية جيدة للغاية ، ولكنها لا تدخل تحت العنوان ! فتكون النتيجة أن يتعرضوا لاحراج كبير من الأساتذة المناقشين حين يبرزون الاختلاف بين العنوان والموضوع ، ولا يأبهون بما إذا كان الموضوع جيدا أو غير جيد ، علميا أو غير علمى .

ويدخل فى ذلك مسلسل رأفت الهجان . فالمفروض أن المسلسل يعالج قصة من قصص الجاسوسية ، وهى قصة غير عادية لأنها تتعلق بأسطورة مصرية وجدت اهتماما كبيرا من أفراد شعبنا ، بل من أفراد الشعوب العربية جمعاء . ولعلى ذكرت فى مقال سابق كيف ان سائق سيارة فى تونس طلب منى فى إلحاح أن أطلب من التليفزيون المصرى الانتهاء بسرعة من إعداد الجزء الثانى من رأفت الهجان ، لأنه فى تشوق شديد لمشاهدته . وهو ما يدل على تعلق الشعوب العربية بهذا المسلسل .

وفى حدود ما نعلم فإن قصص الجاسوسية هى أكثر القصص تشويقا ، لما فيها من عناصر الاثارة والسرعة والغموض وقوة الحبكة الدرامية ، وتعد الأفلام الأجنبية التى تقوم على مثل هذه القصص من أكثر الأفلام نجاحا ، وفيها يحبس المشاهدون أنفاسهم منذ المشهد الأول حتى المشهد الأخير . وقد احتوى الجزء الأول من مسلسل رأفت الهجان - بالفعل - على عناصر كثيرة شدت إليه اهتمام الجماهير المصرية والعربية ، ولكن الجزء الثانى ضل الطريق تماما ، وكان صدمة شديدة للجمهور .

وعلى الرغم مما بذله محمود عبدالعزيز من جهد يثير الاعجاب . فقد اكتشف الجمهور أن هناك من يريد أن يسخر من ذكائه ويمتهن عقله ويصور له أفراد الموساد فى تلك الصورة الهزلية ، ويصور له الاسرائيليات فى تلك الصورة المتهالكة ! لقد ظن جمهورنا أن البعض قد تعلم الدرس ، وأن صورة الاسرائيلى والاسرائيلية التى كان يصورها لنا المرحوم الفنان رخا فى صورة كوهين وراشيل ، حيث يمثل كوهين على الدوام الزوج المغفل ، وتمثل راشيل على الدوام الزوجة الخائنة ، هذه الصورة قد اختفت بعد أن أفاق الشعب العربى على كوهين المغفل وراشيل الخائنة فى يونية ١٩٦٧ يحتلان سيناء والجولان والضفة الغربية وغزة فى أقل من أسبوع واحد ! ولكن ثبت أن هذه الصورة مازالت تسيطر فى الأذهان .

وهو أمر محزن حقا ، لأن الجزء الأول من المسلسل استطاع أن يعيد للمخابرات المصرية فى عهد صلاح نصر بعض الاحترام ، على الرغم من اعتراف الجميع بفسادها ، «وانشغالها بالوسائل عن الغايات» كما كتب كاتب ناصرى كبير هو هيكل، واحتاج الأمر إلى صدور مذكرات اعتماد خورشيد لموازنة ذلك التأثير فى نفوس الناس ، ـد سمعة مخابرات صلاح نصر إلى الـ ضيض من جديد ! وبقى رأفت الهجان ـ مع ذلك ـ بطلا فوق الجميع !

ولكن الجزء الثانى من المسلسل لم يعد فى حاجة إلى صدور مذكرات سيدة أخرى تعادل آثاره ! فقد تولى بنفسه هذه المهمة بنجاح ، وأفلح فى زعزعة صورة البطل فى ذهن الجماهير ، وإشعارهم بأنه مجرد دون جوان مغامر ، كأى شخصية من الشخصيات التى يرسمها خيال الروائى فى قصة من قصص الاثارة الفاشلة ، لقد أسقط المسلسل بنفسه بطولة رأفت الهجان كما لم تفلح فى ذلك الموساد أو أية مذكرات مثيرة لسيدة من السيدات !

لقد كتبنا كثيرا نقول إن جمهورنا جمهور ذكى يعرف قيمة الأعمال الفنية ، وإن جلوسه أمام بعض المسلسلات المملة المطاطة ، التى يضحك بها بعض المؤلفين والمخرجين على عقله ، لا يعنى اعترافه بقيمة لها تفتقدها فى الواقع ، وإنما لأن حياته أكثر مللا ورتابة من هذه المسلسلات ! فهو ليس مثل الشعوب الأوربية التى تجد على الدوام ما يشدها من بيوتها مساء لقضاء السهرات الناجحة ، أو يبقيها فى بيوتها مساء لقضاء سهرات ناجحة ! وإنما كتب على جمهورنا أن يعانى من الافلاس الفنى ، إلا حين تهديه الأقدار مسلسلا ذا قيمة فكرية وفنية ، كما حدث مع الجزء الأول من مسلسل رأفت الهجان ، وكما يحدث حاليا مع الجزء الثالث من مسلسل ليالى الحلمية .

إن ميزة الصديق أسامة أنور عكاشة أنه يعشق مصر ، وهو لا يستطيع أن يتوب من هذا العشق ، فهو عاشق رغم أنفه ، وليس له فضل فى ذلك ! وإنما الفضل فى أنه يعبر عن عشقه بروح فنان أصيل ، وبصدق أديب كبير، وبموهبة رسام مبدع يعرف استخدام الألوان وتوزيعها ، وبدقة مفكر يستخدم الجدل - لا الميتافيزيقا - فى رسم أحجام شخصيات لوحته .

وقد ساعد ذلك كثيرا مخرج المسلسل ، السيد إسماعيل عبدالحافظ ، فقد أدرك أنه أمام عمل فنى كبير ، يمكن أن يرفعه إلى ذرا المجد أو يهبط به إلى سفح الفشل ، وقد آثر الصعود واستطاع بالفعل الصعود ، فنحن أمام عمل صاعد لا عمل هابط .

أما الممثلون فهم قصة أخرى . فلم نشهد فى مسلسل من المسلسلات التليفزيونية ذلك التنافس على الاجادة بين مجموعة من عمالقة التمثيل فى مصر ، فكل منهم يريد أن يتفوق على الآخر ، بل يتفوق على نفسه ! وعلى رأس هؤلاء يحيى الفخرانى ، ذلك الفنان المدهش الذى يستطيع أن يجسد أية شخصية مهما تناقضت صفاتها ، ببراعة منقطعة النظير ، بل بإعجاز حقيقى . أو صلاح السعدنى العملاق الذى يتفوق

على نفسه فى كل حلقة بإصرار غريب ، أو آثار الحكيم المقنعة ، أو لوسى ذات الحضور ، أو المعلم الخالد الدكتور سيد عبدالكريم ، أو ممدوح عبدالعليم ومحسنة توفيق ، والممثلون الآخرون الكبار الذين لا تحضرنى أسماؤهم ، الذين تفاوتت أدوارهم أهمية ، ولكن أهميتهم لم تتفاوت ! هذا عمل فنى يحسب لكل من ساهم فيه .

الشاشة الصغيرة بين «أبلة حكمت» و«شهريار» و«سى السيد»

* أكتوبر ١٤/٤/١٩٩١
في الأصل : «رمضان والشاشة الصغيرة»

أجد من الضرورى أن أقطع هنا سلسلة مقالاتى عن الدور العربى المزعوم للعراق ، وما تمخض عنه من كل هذا الدمار فى العالم العربى بعد غزوه للكويت وحرب الخليج، لأذكر بالعرفان الدور المجيد الذى قامت به هيئة الاستعلامات المصرية تحت قيادة الدكتور ممدوح البلتاجى فى تغطية أخبار أزمة الغزو العراقى أولا ، وأخبار الحرب ثانيا، مما لم يسبق له مثيل منذ نشأة الإعلام المصرى . فقد كانت نشرات التغطية الاخبارية تصدر كل بضع ساعات ، وليست كل أيام ! هذا الكم الهائل من المعلومات الذى قدمته هيئة الاستعلامات هو ثروة إخبارية ووثائقية سوف تكون عونا لمؤرخ التاريخ المعاصر عند كتابة تاريخ هذه الأزمة التاريخية الفريدة ، وتساعده على رسم صورة الحدث التاريخى بشكل أفضل

مما كان يتاح لسابقه الذى كان يعيش فى عصر ما قبل هذه الثورة الاعلامية .

وفى الحقيقة أنه إذا كانت أزمة وحرب الخليج قد أسفرت عن انتصار قوات التحالف على قوات البغى والعدوان العراقية ، فانها قد أبرزت كفاءة وفاعلية مؤسستين كبيرتين من مؤسسات الدولة ، هما : المؤسسة العسكرية ، والمؤسسة الاعلامية . وبالنسبة للمؤسسة العسكرية فليس هذا مجال الكلام عن أعمالها ، فسوف يتولى ذلك بكفاءة المؤرخون المهتمون بالعمليات العسكرية ، أما المؤسسة الاعلامية التى يقودها الوزير النشيط صفوت الشريف ، فيكفى أنها كانت على مستوى متكافىء مع شبكة «السى إن إن» - مع اختلاف مهمة الشبكتين واختلاف رسالتيهما واختلاف إمكاناتهما . وقد لعب كل من السيدين عبدالسلام النادى وأمين بسيونى دورا تنافسيا حادا فى تغطية الأخبار والآراء بشكل غير مسبوق ، كل فى مجاله ، وكانت مصداقية الشبكة المرئية والشبكة المسموعة على مستوى عال ، حيث اختفى ذلك اللون الدعائى الفاقع الذى كان يميز الشبكتين فى مثل تلك الظروف عادة . وقد ساعد على أداء هذا الدور بكفاءة وجود عناصر إعلامية تليفزيونية وإذاعية ممتازة أتاحت فرص النجاح والتفوق ، منها : أحمد سمير وسمير التونى فى التليفزيون ، وأحمد الرزاز وسهام البلك فى الاذاعة .

والمهم هو أن النشرات التوثيقية التى أصدرها الدكتور ممدوح البلتاجى كانت مثار مناقشة فى لجنة التاريخ والآثار بالمجلس الأعلى للثقافة التى أتشرف برئاستها ذلك أن اللجنة كانت بصدد إعداد ندوة علمية بالاشتراك مع كلية الآداب بجامعة القاهرة ، حول تحديث الدراسة التاريخية ، تعقد فى نوفمبر القادم . وكان الكلام يدور حول جوانب هذا التحديث ، ومنها تحديث المنهج ، وتحديث مجالات البحث ، وتحديث وسائل البحث العلمى .

وقد ضربتُ المثل بثورة المعلومات ، التى كان أبرز مثل لها هو الكم الهائل من المعلومات الذى قدمته هيئة الاستعلامات أثناء حرب الخليج ، فضلا عما قدمته الصحف والمجلات السياسية المحلية والعالمية ، وما كشف اللثام عنه كثيرون ممن لعبوا دورا فى الأحداث ، والتصويب الذى قدمته السفيرة الأمريكية السابقة فى بغداد للحديث الذى دار بينها وبين صدام حسين قبل غزو الكويت ، ونشرته بغداد محرفا . وقلت إن مؤرخ اليوم محظوظ ، لأن قطرة مما يذاع اليوم من تغطية للأحداث كان يقضى فى جمعه فى الماضى الشهور الطوال وربما السنوات . ولكن العالم اليوم أصبح صغيرا ، والتغطية الاعلامية جبارة تتغلغل فى كل صغيرة وكبيرة ، وهذا من شأنه أن يختصر المدة الزمنية التى كان المؤرخون يشترطون مضيها قبل كتابة الحدث التاريخى ، وكانت فى الماضى خمسين عاما ، نقصت إلى ثلاثين عاما ، ويكفى فيها اليوم عشرة أعوام أو خمسة أعوام وربما أقل حسبما تظهر من المعلومات والوثائق .

وعلى كل حال فان الدور الاعلامى الممتاز الذى قدمه التليفزيون المصرى و الاذاعة المصرية فى أثناء حرب الخليج يغرينا على التعرض للدور الترفيهى الذى قدمه فى شهر رمضان .

وقد تبدو المفارقة فى الحديث عن دور ترفيهى فى شهر من المفروض أنه شهر عبادة ! ولكن العادة جرت على التفرقة بين النظرية والتطبيق !

فمن الناحية النظرية فان شهر رمضان هو شهر صيام ، ولكنه من الناحية الفعلية يعد شهر الطعام ، بل والاسراف فى الطعام ! ومن الناحية النظرية فان شهر رمضان هو شهر يستغفر فيه الناس من الذنوب والسيئات، ولكن التجار ينتهزونه للإكثار من الذنوب والسيئات عن طريق ابتزاز أكبر ما يمكن ابتزازه من الجمهور المسلم ! ومن الناحية النظرية أيضا فان شهر رمضان يعد شهر زهد وتقوى وعبادة ، ولكنه من الناحية الفعلية هو شهر التسلية والترفيه الذى تحرص فيه وسائل الاعلام على

تقديم أكبر كم ممكن من التمثيليات والرقص والموسيقى وغير ذلك من الفنون . وهذا ما آل الأمر إليه ، وما علينا قبوله ومناقشته .

وبطبيعة الحال فلا يدخل فى هذه البدع الابتهالات التى يكتبها الشاعر فاروق شوشة ويقدمها بصوته أمين بسيونى ، والتى تتلقاها أسماع الصائمين بعد سماع مدفع الافطار، وهى من أبدع الأعمال التى تقدمها الاذاعة المصرية ـ وانما أقصد بالذات الفزورة الرمضانية الشهيرة التى تؤديها الفنانة نيللى ، وألف ليلة وليلة التى يؤديها يوسف شعبان وايمان الطوخى ، ومسلسل ضمير أبلة حكمت ، ومسلسل بين القصرين .

وإذا تجاوزت الفزورة الرمضانية للفنانة نيللى ، التى أثبتت أن مصر مليئة بالمواهب ، حيث لم يفترق المخرج محمد عبدالنبى كثيرا عن المرحوم فهمى عبدالحميد الذى أسس مدرسة هامة فى فنه ، كما تفوقت فيه الفنانة نيللى على نفسها ، فإن علىَّ المضى قدما إلى مسلسل ضمير أبلة حكمت ، الذى تابعته باهتمام حتى قدمت استقالتها من عملها ، وفقدت بعدها هذا الاهتمام بعد أن تحول إلى شىء آخر يختلف عن القضية التى واظب على معالجتها فى الحلقات السابقة !

فأولا أنا لست من أنصار ضرب الأمثلة للناس بتقديم استقالتهم من أعمالهم كلما ووجهوا بجحود أو نكران ، خصوصا إذا كانت هذه الأعمال تدخل فى باب الرسالة الإنسانية ولا تدخل فى باب الأعمال الروتينية . فأنا على اقتناع تام بأن أصحاب الرسالات يجب أن يتقمصوا أدوارهم جيدا ولا يحيدوا عنها . وكما أننا لم نسمع عن رسول قدم استقالته من رسالته ـ أى تخلى عن رسالته ـ بسبب ما ووجه به من إيذاء قومه له ، فكذلك يجب ألا نسمع شيئا عن مسئول فى موقع تربوى أو علمى أو دينى يقدم استقالته لأنه لم يصب ترقية كان يصبو إليها ! .

إن هذه الأسباب الدنيوية تستطيع أن تدفع مسئولا فى موقع روتينى إلى تقديم استقالته ، ولكنها لا تدفع «أبلة حكمت» ، بكل صلابتها ونضالها الذى قدمته على مدى أكثر من عشر حلقات إلى تقديم استقالتها .

إن على الشرفاء دائما التمسك بمواقعهم وعدم التنازل عنها لغيرهم ، خصوصا إذا كانوا يعرفون فيهم الخسة والضعة كما مثلته بإبداع وكيلة مدرسة نور المعارف . وقد كنت أتمنى لو اهتضم الروائى القدير أسامة أنور عكاشة هذه القضية جيدا قبل أن يرسم لنا هذا النموذج السيى الذى قدمته أبلة حكمت باستقالتها . ويجب ألا يتذرع فى ذلك بأنه أراد أن يصور بشرية أبلة حكمت ، فالبشر فى تلك المواقع يسمون فوق بشريتهم ، وإلا فإنهم يضرون برسالاتهم ويهبطون بمكانتهم ، التى رفعهم الله إليها ، إلى الحضيض .

كذلك لم أستطع أن أهتضم من روائى له قدرة أسامة أنور عكاشة تقديم الحل لمن يشغلن مركز أبلة حكمت ، أو لمن يشغلون مركزها ، فى ثروة تهبط على رءوسهم من السماء تقدر بالملايين ! فهذا أسلوب المسلسلات الأمريكية و«البايونيك وومان» وماكجايفر وغيرها من التفاهات التى يملأ بها التليفزيون المصرى خيال شبابنا ويجعلهم يتقاعسون عن العمل فى انتظار المعجزة ! ولكن روائيا مثل أسامة أنور عكاشة عليه أن يعلم الشباب أنه لا يوجد غير العمل ، والعمل وحده ، طريقا إلى النجاح ، كما عليه أن يساعد أصحاب الرسالات على الاستمرار فى مهمتهم الشاقة بغير يأس ولا كلل .

وفى هذا الصدد فليس من الصحيح أن جزاء سنمار هو الذى يلقاه أصحاب المبادىء والرسالات ! فهذه فكرة إلحادية ، لم يفطن إليها أسامة تنسى أن هناك إلها فى الكون لا ينام ، وأنه وعد بألا يُضيع أجر من أحسن عملا ، وأن من يعمل مثقال ذرة خيرا يره .

وهذه هى القاعدة ، وغيرها هو الشاذ ! وحياتنا خير برهان على ذلك ، فلم يضع أجر أسامه أنور عكاشة بعد كل ما قدمه من أعمال عظيمة ، ولم يضع أجر نجيب محفوظ ، ولا يوسف إدريس ، ولا أحمد بهاء الدين ، ولا توفيق الحكيم ، ولا أنيس منصور ، ولا طه حسين ، ولا غيرهم .

ولم أشعر أنا شخصيا فى يوم من الأيام بأن أجرى هضم ، أو أن الله تعالى قد بخسنى حقى . وحتى إذا فقدت حقا فإن الله يعوضنى عنه بأفضل منه . وليس عندى غير تجربة حياتى أقدمها للناس دليلا وبرهانا ، وما يقال غير ذلك هو محض خيال وروايات وقصص لا أساس لها من الواقع .

ولقد سمعت الوزير الكبير المهندس حسب الله الكفراوى يروى قصة حياته فى أحد البرامج الإذاعية فى شهر رمضان بما يبرهن تماما على صحة ما أقول ، وهو أن الله لا يضيع أجر من أحسن عملا .

ومن هنا ، ومادام أسامة أنور عكاشة ليس روائيا عاديا ، وإنما هو أسامة أنور عكاشة ! فقد كان الأمل أن يُلقى بأى لوم فى الفشل على الأخطاء البشرية التى يقع فيها الفرد ، فتدرس أبلة حكمت الأخطاء التى أفقدتها الترقية ، ثم تحاول تلافيها فى المستقبل حتى تنال الترقية . أما مسألة الثروة التى هبطت من السماء ، فليست هى الحل المنشود ، وقد عالجها أسامة أنور عكاشة معالجة بوليسية لا تتفق مع سياق المسلسل السابق حتى أحسست بأنى أمام مسلسلين ! وعلى كل حال فالمسلسل يحسب لأسامة فى الجزء الأول منه ، ويحسب لبقية الفنانين ـ وعلى رأسهم الفنانة فاتن حمامة ـ فى الجزءين ! .

هذا على كل حال فيما يتعلق بمسلسل «ضمير أبلة حكمت» ، أما ما يتعلق بمسلسل ألف ليلة وليلة ، فأنا أفضل الشكل التقليدى المأخوذ عما كتبه طاهر أبو فاشا للإذاعة المصرية ، ولكنى مع ذلك أرحب بكل تجديد

وتطوير فى هذا الشكل . ولذلك فقد رحبت بالشكل الذى قدم فى العام الماضى ، وقامت ببطولته سلمى وعلى الحجار ، على الرغم مما أثار من اعتراض . فمن حق الفكر البشرى أن يبدع ويجدد ويبتكر ويطور ، وليس من المعقول أن من أبدعوا ألف ليلة وليلة فى العصر الإسلامى لا يستطيعون أن يبدعوا عملا آخر على نمطه فى العصر الحديث ! .

وقد تميزت ألف ليلة وليلة التى كتبها المفكر الاسلامى أحمد بهجت بالرؤية الفلسفية التى تربط الحاضر بالماضى ، وتستخدم لغة السخرية فى عرض أوتوقراطية العصر الاسلامى التى لا تعرف سوى مسرور السياف وكبير البصاصين وصغيره ! وهو العصر الذى تريد الجماعات الاسلامية أن نعود إليه تحت اسم الحكومة الاسلامية ، متوهمة أنها كانت حكومات تطبق الشريعة الاسلامية ، مع أنها لم تطبق سوى شرائعها الدنيوية القائمة على نزوة الحاكم الاسلامى ودسائسه ومؤامراته .

ففى أحد المشاهد تطلب شهر زاد من الملك شهريار تطبيق الديمقراطية ، فيبدى جهله بها ، وعندما توضح له أنها تعنى نقل الحكم من يده إلى يد الشعب ، يتساءل فى خفة دم ملحوظة · وفى هذه الحالة ماذا سيكون عملى ؟ هل أعمل حلاقا ؟

ولا شك أن عوامل أخرى ساعدت على نجاح هذا المسلسل إلى جانب الناحية الفلسفية الكامنة فيه ، وتتمثل هذه العوامل فى عدم نسيان الحواديت والأساطير التى تشد الناس من جانب ، والتوفيق فى اختيار المطربة الممثلة إيمان الطوخى ذات الحضور القوى والفنان الكبير يوسف شعبان ، فضلا عن الممثلين الكوميديين أبو بكر عزت وأسامة عباس ومحمد أبو الحسن .

كذلك كان من البرامج الطريفة برنامج «من غير كلام» الذى أعده وأخرجه محمد عمارة وقدمه حسن مصطفى . وعلى الرغم من التوفيق الكبير فى اختيار ضيوف البرنامج من الفنانين والفنانات ، فإننى لم أفهم لماذا قصر البرنامج نفسه على هؤلاء الضيوف فى كل ليلة ، وكان فى

إمكانه تقديم أكبر عدد ممكن من فناني مصر وفناناتها ؟ هل كان ذلك لتعذر إقناع هؤلاء الفنانين والفنانات بالظهور في البرنامج ، أو لأن المخرج آثر اختيار من ظهروا في البرنامج فعلا ؟ . على كل حال فإن ما حدث هو أمر غير مسبوق ، فإن جميع البرامج من هذا النوع في مصر وفي الغرب تقوم على تجديد الضيوف ولا تقوم على تجميدهم ! ولولا كفاءة وخفة دم الفنانين والفنانات الذين ظهروا في البرنامج لكان البرنامج قد فشل فشلا ذريعا . والمهم هو أن هناك قواعد وأصولا تلزم مراعاتها في أمثال هذه البرامج .

كذلك كان من أكبر إيجابيات برامج الشاشة الصغيرة في شهر رمضان برنامج «حكاوى القهاوى» الذى تقدمه كل ليلة تلك السيدة العظيمة سامية الاتربى . وكثيرا ما فكرت في الكتابة عن هذا البرنامج مع البرنامج الآخر الذى تقدمه السيدة ملك اسماعيل وتتناول فيه أهم القضايا الاجتماعية ، ولكن الكتابة السياسية كانت تشغلنى . ولقد توقف برنامج ملك اسماعيل في شهر رمضان أما برنامج سامية الاتربى فقد أصبح برنامجا يوميا .

ويجب أن اعترف بأنه يسحرنى دائما البساطة الشديدة ولغة الود التى تخاطب بها سامية الاتربى ضيوف حلقاتها ، وجلستها إلى هؤلاء الضيوف التى تنكر فيها ذاتها وتركز الأضواء عليهم ، على العكس مما يحدث في برامج أخرى تتركز الأضواء فيها بالدرجة الأولى على المذيعة ولا ينال الضيوف إلا أقل القليل . المهم هو أن سامية الاتربى تثبت في كل حلقة أنها الاذاعية القديرة المتمكنة من عملها وفنها ، والتى تتفانى في خدمة جمهورها . ولاشك أنها عائلة موهوبة حقا تلك التى ضمت سامية الاتربى وسهير الاتربى وعزة الاتربى ! وكل منهن تعطى من ذات نفسها للفن الاذاعى ما تستحق عليه كل شكر وتقدير .

وقد بقى الكلام عن ثلاثية نجيب محفوظ التليفزيونية ، التى أبدع فيها الفنان محمود مرسى والفنانة هدى سلطان مع مجموعة الفنانين الآخرين وعلى رأسهم صلاح السعدنى . وحين يذكر اسم ثلاثية نجيب

محفوظ يذكر اسم «سى السيد» الذى أصبح علما على الرجل الشرقى منذ نصف قرن . وبالتالى فلابد أن تتوافر فيمن يقوم به الرجولة المقْنعة للجمهور حتى لا يتحول إلى مسخ يثير الضحك والسخرية ، مثل بعض الحكام العرب الذين حاولوا تقليد عبدالناصر فأثاروا الضحك أكثر ما أثاروا الاحترام ، وجلبوا على شعوبهم التعاسة وسببوا لها الندامة !

ومحمود مرسى هو البديل الطبيعى للفنان يحيى شاهين ، حتى لكأنهما نسختان مكررتان ، أو توأم ، فما يصلح ليحيى شاهين يصلح بالضرورة لمحمود مرسى ، وما يصلح لمحمود مرسى يصلح ليحيى شاهين ، وكلاهما على مستوى متكافىء من العظمة الفنية التى تتميز بالأصالة والتفرد . وقد قام محمود مرسى بدور «سى السيد» بمقدرة عظيمة ليست غريبة عليه ، وقد جسد مشاعر الأبوة الحائرة بين متطلبات الوطنية والخوف الغريزى على فلذة الكبد بشكل معجز فى المشهد الذى حاول فيه إرغام ابنه فهمى على القسم على المصحف بعدم الاشتغال بالعمل الوطنى ، فى الوقت الذى تغلبت فيه الوطنية على واجب الطاعة للأب فى قلب الولد ، فرفض القسم على المصحف .

والمهم هو أن المسلسل قد أيقظ مشاعر الوطنية فى قلب كل شيخ من جيلى ، ذلك الجيل الذى عرف الوطنية فى ذلك الشكل المبسط : الاستقلال والدستور، وليس فى الشكل المعقد الذى يعرفه هذا الجيل الجديد ، وهو التحرر من الامبريالية الخفية غير الملموسة التى تفرض سيطرتها على العالم من وراء ستار .

وهذا هو السبب فى أن مشاعر الوطنية فى جيلى هى مشاعر جياشة وحارة ، بينما هى فى الجيل الجديد مشاعر جامدة باردة ، تطغى عليها غالبا الدعوات المضللة التى تلبس شعار الدين تارة ، أو شعار القومية العربية تارة أخرى ، بعد أن تاهت الوطنية المصرية فى متاهات النصابين والمضللين !

الحقيقة والخيال فى دموع صاحبة الجلالة

أكتوبر ١٤/٣/١٩٩٣

سألنى كثيرون ممن شاهدوا مسلسل «دموع صاحبة الجلالة»، وقرأوا اسمى كمراجع لمادته التاريخية، عن مبلغ الحقيقة والخيال فى هذا المسلسل، وحجم الوقائع التاريخية الصحيحة فيه وحجم الوقائع الروائية؟ وتحديد شخصيات المسلسل الرئيسية. ولم تكن هذه الأسئلة غريبة على، فكثيرا ما أتلقاها فى أعقاب كل مسلسل تاريخى ناجح يثير اهتمام الجماهير، ويشحذ ذاكرتهم بخصوص بعض الأحداث والوقائع التى يتعرض لها فى أسلوبه الروائى الذى يمزج بين الحقيقة التاريخية والخيال.

هكذا حدث بعد مسلسل «زينب والعرش» للصديق الأستاذ فتحى غانم، الذى صور فيه الصراع المعقد الذى دار بين ثورة يوليو وصحفيى ما قبل الثورة على أكبر منبر إعلامى وهو

الصحافة، حيث كانت الثورة فى حاجة ماسة إلى الصحافة لتوجيه الرأى العام وقيادته، ولكن ضباطها يفتقرون إلى الخبرة الصحفية الكافية للقيام بهذه المهمة. فكان عليها الاستعانة بنفس الصحفيين الذين كانوا فى خدمة القصر قبل الثورة ليصوغوا لها الرأى العام المصرى وفقاً لأهداف الثورة.

وهى تفعل ذلك اعتمادا على وطنية هؤلاء الصحفيين من جهة، واضطرارا الى خبرتهم الثمينة من جهة أخرى، ولكنها لا تثق فيهم الثقة الكافية، فتفرض عليهم رقابة بعض ضباطها ممن تثق فيهم، ويحدث الصراع بين أهل الخبرة وأهل الثقة!

وقد صاغ فتحى غانم ذلك كله فى صورة يمتزج فيها الخيال بالحقيقة، ورسم شخصيات قصته بعملية تمويه ضخمة، خلط فيها شخصيات أبطاله الحقيقيين بشخصيات أخرى يعرفها أولا يعرفها، ولكنه لم يستطع إخفاء الدار الصحفية التى اتخذها مسرحا لقصته، وهى دار أخبار اليوم. ونظراً لأنه ينتمى إلى اليسار الوطنى فإن الشخصيتين الرئيسيتين فى قصته، وهما شخصيتا عبد الهادى النجار وحسن عابدين تمثلان مدرسة صحفية لا تزال تعيش بيننا فى الوقت الحاضر، تمتلك القدرة الفائقة على التعامل مع كل عهد وكل ثورة.

فلقد كان بعد عرض هذا المسلسل التليفزيونى الناجح أن أخذ الجمهور يتساءل عن حجم الحقائق التاريخية فيه وحجم الخيال الروائى، كما حاولوا الحصول على إجابة محددة عن شخصية عبد الهادى النجار وشخصية دياب، ضابط الثورة الذى عين فى المؤسسة الصحفية للمراقبة والوصاية على الصحفيين أهل الخبرة. والتى مثلها بكفاءة الفنان كمال الشناوى.

وكما ثار من تساؤلات فى أعقاب مسلسل «زينب والعرش» كذلك ثار حول مسلسل «الكهف والوهم والحب»، للأديب محمد جلال، حين لاحظ

بعض المشاهدين مجافاة بعض أحداثه للحقائق التاريخية! كما ثار أيضا مع عرض مسلسل «ليالى الحلمية»، الذى انطلق فيه مؤلفه أسامة أنور عكاشة من تعاطف شديد مع المرحلة الناصرية، وتحامل شديد على المرحلة الساداتية ومرحلة ما قبل ثورة يوليو.

وقد رددت فى ذلك الحين، بخصوص مسلسل «الكهف والوهم والحب»، بأن مساءلة الروائى عن الحقائق التاريخية هى أشبه بمطالبة الصيدلى بإجراء عملية جراحية! فالتاريخ يكتبه المؤرخ وحده ولا يكتبه الروائى أو غيره. وفي الوقت نفسه فإن الناس يتصورون أن الحقائق التاريخية هي مثل الحقائق الرياضية بادية العيان للعالم الرياضى ولغيره، ولا خلاف عليها بين مؤرخ وآخر! مع أنها ليست بمثل هذه البساطة، ولا توجد حقيقة تاريخية واحدة لم يختلف عليها المؤرخون وفقا للجانب الذى ينظرون منه إليها! وضربت الأمثلة بخطبة طارق بن زياد المشهورة التى حفظناها صغارا ومازلنا نذكرها كبارا، وفيها يخاطب جنوده قائلا: العدو أمامكم والبحر من ورائكم وليس لكم والله إلا الصدق والصبر»، وبينت أن طارق بن زياد فى ذلك الحين لم يكن يستطيع أن يخطب باللغة العربية بمثل تلك الفصاحة، إذ لم يكن قد مضى على تعلمه العربية أكثر من ثلاث سنوات. وأنه حتى لو كان قد اتقن اللغة العربية بمثل هذه الفصاحة والطلاقة، فإنه لم يكن ليجديه مخاطبة جنوده بها، لأنهم كانوا في معظمهم من البربر الذين لا يعرفون العربية!

وكذلك الأمر بالنسبة لحادث مثل حادث ٤ فبراير، فإن كل ما كتبه الكتاب والمؤرخون عنه كله أخطاء، إذ صوروا محاصرة الدبابات الإنجليزية لقصر عابدين على أنه كان بغرض فرض مصطفى النحاس باشا على الملك فاروق، مع أن الوثائق البريطانية أثبتت أنه كان بغرض واحد هو خلع فاروق عن العرش! وأن فكرة إسناد الوزارة إلى مصطفى النحاس إنما كانت فكرة الملك فاروق نفسه لإنقاذ عرشه، بينما كان مصطفى النحاس قد انضم إلى رأى بقية الزعماء السياسيين فى رفض

الإنذار الانجليزى. ولم يقبل تأليف الوزارة إلا بعد أن ألح عليه فى ذلك فاروق «المرة بعد المرة، والكرة بعد الكرة» ـ حسبما أوضح مصطفى النحاس فى خطاب تأليف الوزارة.

كذلك صور البعض مقتل أمين عثمان باشا على أنه عمل وطنى عظيم، مع أنه كان عملا خيانيا عظيما، ارتكبه الجناة وهم مضللون بدعاية القصر، وبغرض إدانة الوفد ، والانتقام من حادث ٤ فبراير، الذى اضطرت فيه بريطانيا ـ تحت ظروف الحرب ـ إلى إجبار فاروق على احترام الدستور، والإذعان للإرادة الشعبية، بعد أربعة أعوام كاملة من الحكم المطلق الذى تجاهل فيه إرادة الشعب وأبعد فيه حزب الأغلبية عن الحكم، وهو حزب الوفد.

وقد اتخذ القتلة من اتصال أمين عثمان باشا بالسفارة البريطانية دليلاً على خيانته، مع أن مركز بريطانيا فى مصر فى ذلك الوقت كان مركز دولة حليفة وصديقة بمقتضى معاهدة الصداقة والتحالف بين مصر وبريطانيا التى عقدت فى عام ١٩٣٦. ولو كان أمين عثمان باشا خائنا لاتصاله بالسفارة البريطانية، لانطبق وصف الخيانة على كل زعماء مصر فى ذلك الحين، سواء من ينتمون إلى حزب الأغلبية أو أحزاب الأقلية!

ومن سخرية القدر أن الدكتور أحمد ماهر باشا، الذى اتهم النحاس باشا وقتذاك بأنه تولى الحكم على أسنة رماح الانجليز، قد قتل بنفس التهمة، بعد أن أعلن الحرب على المحور إلى جانب بريطانيا والحلفاء، لاستكمال الشكل الذى يبيح لمصر أن تكون عضوا فى الأمم المتحدة.

ولم يكتف القصر بقتل أمين عثمان باشا، بل حاول أيضا قتل مصطفى النحاس باشا على يد نفس المجموعة التى قتلت أمين عثمان باشا، أى مجموعة حسين توفيق! ففى يوم ٦ ديسمبر ١٩٤٥ شرع حسين توفيق فى قتل النحاس باشا، وأعد لذلك مسدسين وقنبلتين يدويتين، وترصد بهما للنحاس باشا فى طريقه بين منزله والنادى السعدى، وألقى

صوب سيارته قنبلة يدوية، ولكن القنبلة طاشت لأن سائق سيارة النحاس كان مسرعا بها وقت الحادث، فلم تصب القنبلة عند انفجارها سوى الجانب الأيسر للسيارة.

ولم تقتصر محاولة القصر الانتقام من مصطفى النحاس وأمين عثمان على الاغتيال، بل تعدته إلى محاولة تلويث سمعة النحاس باشا عن طريق الكتاب الأسود، الذى أصدره مكرم عبيد باشا، وكان عربون الانتقال من صفوف الوفد إلى صفوف القصر، وثمرة من ثمار التآمر البعيد بين أحمد باشا حسنين، رجل القصر القوى، ومكرم عبيد باشا، ومأساة خلقية توضح انحدار بعض السياسيين فى الخصومة السياسية إلى حد شائن.

فقد أجمعت آراء السياسيين والكتاب الذين تناولوا الكتاب الأسود على تجريحه، فأخذ المؤرخ عبد الرحمن الرافعى على مكرم باشا أنه هاجم النحاس والوفد مهاجمة عنيفة «ضاعت فيها الحقائق في ضجة العنف والخصام»! واعترف جلال الدين الحماصى - الذى طبع الكتاب الأسود - بما وقع فيه من الأخطاء، وعزا السبب فى ذلك إلى «التوسع فى سرد الفضائح»!

وتحدث الدكتور محمد حسين هيكل عن الكتاب فأعطى الانطباع بجو التلفيق فيه، بقوله: «كان طبيعياً أن تتجه معارضة مكرم عبيد باشا إلى النيل من نزاهة الوزارة ومن نزاهة رئيسها بالذات. فقد كانت شهرة النحاس باشا قائمة فى نفس الجمهور إلى يومئذ على أنه رجل «نزيه طاهر اليد،وأنه ظل لذلك فقيرا لم يفد من الحكم شيئاً». ولقد طالما نعى عليه خصومه عدم الكفاية السياسية، فكان رد صحف الوفد أن الرجل النزيه هو الرجل الذى تحتاج إليه مصر فى جهادها لحريتها واستقلالها. وقد كان مكرم عبيد باشا صديق النحاس باشا حين كانت هذه الدعاية أساس الزعامة لرئيس الوفد وأساس قدسيته، فإذا ارتقت الشبهة إلى نزاهة الرجل، لم يبق له من الصفات ما يؤهله للزعامة، وكان ذلك دعاية

لمكرم باشا نفسه بأنه كان المهيمن على النزاهة فى حكم الوفد إلى أن فصله النحاس باشا لحرصه عليها». ثم أخذ الدكتور هيكل على الكتاب الأسود أنه «تناول عددا كبيرا جدا من وقائع استغلال النفوذ. وبعضها تافه كإرسال شحنة من الفول من جهة إلى أخرى بالسكة الحديد من غير أجر، لأنها مرسلة باسم أحد الوزراء».. إلى آخره.

وقد استخدم المرحوم موسى صبرى قصة الكتاب الأسود كخلفية تاريخية فى مسلسل «دموع صاحبة الجلالة» ـ كما شاهد المشاهدون فى الحلقات الأولى ـ ولكنه نسب طبع الكتاب الى «محفوظ عجب» الذى يقصد به صحفيا مرموقا مازال على قيد الحياة، للتمويه، بعد أن مزج شخصيته بشخصية جلال الدين الحماصى الذى لعب هذا الدور واعترف به فى كتابه «معركة نزاهة الحكم».

وكان جلال الدين الحماصى قد خرج مفصولا من الوفد ومن مجلس النواب ومن جريدة المصرى التى كان يعمل بها لعلاقته بمكرم عبيد باشا، وكان يحمل بالتالى كل الدوافع التى تدفعه الى الاشتراك فى مؤامرة الكتاب الأسود مع أحمد حسنين باشا، رئيس الديوان الملكى، وعرض الفكرة على مكرم عبيد باشا فى مصيفه برأس البر، فاقتنع بها وتحمس لها، وبدأ يكتب مقدمة العريضة طوال الصيف.

وفى القاهرة ـ كما يقول جلال الدين الحماصى أخذت العريضة تتسع بفضل المعلومات التى كانت ترد إلى مكرم باشا من موظفى الحكومة الحاقدين على مصطفى النحاس باشا وقرينته، والمؤيدين له. «قال (مكرم) لى ذات ليلة: إن العريضة تتسع ! قلت: فلتكن كتابا! قال: وما رأيك فى طبعه وتوزيعه فى نفس الوقت الذى يقدم فيه للملك؟. وكانت فكرة عظيمة رائعة!.

وكان علينا بعد هذه الخطوة أن نشترى المطبعة والورق، وأن نختار عمالا يكتمون السر، وكانت الملازم التى ينتهى طبعها تنقل فى فترات

الليل إلى جهات مجهولة لتحفظ فيها. وكان تقديرنا فى البداية أن يكون الكتاب صغيرا، ثم أخذ يتضخم اسبوعا بعد أسبوع. ولقد كانت فكرةأحمد حسنين باشا الاكتفاء بالقليل منها حتى لا يكون ثمة سبيل إلى أخذ حقائقها بأى مأخذ مهما قل شأنه، ولكن مكرم لم يوافق على ذلك».. الى آخره.

هذا هو الأساس التاريخى لما شاهده المشاهدون فى الحلقات الأولى من مسلسل «دموع صاحبة الجلالة» من صراع بين الوزير ورئيس الوزراء ،والعريضة التى جرى طبعها على مطبعة خاصة اشتريت لهذا الغرض وقام محفوظ عجب بطبعها بنفسه. وهى قصة حقيقية كما يرى القارئ، ولكن المرحوم موسى صبرى لم ينسبها إلى بطلها الحقيقى وهو الحماصى وإنما نسبها الى بطل قصته محفوظ عجب، الصحفى الانتهازى الذى نشأ فى أسرة فقيرة وكان مجردا من العواطف تجاه أسرته، ثم أصبح بفضل انتهازيته صحفيا مرموقا ورئيس تحرير جريدة يومية كبرى، وعلى صلة وثيقة بثورة يوليو.

كذلك فإن وجود جريدة «الأسرار» التى يقصد بها موسى صبرى جريدة «الأخبار» يعتبر حقيقة تاريخية لا سبيل إلى إنكارها، بل هى موجودة إلى اليوم، ولكن موسى صبرى قدمها فى قصته على أنها كانت موجودة وقت حكومة ٤ فبراير وما جرى فيها من انشقاق مكرم عبيد على الوفد! مع أنها لم تتأسس الا بعد إقالة هذه الحكومة فى ٧ أكتوبر ١٩٤٤. أى أن موسى صبرى يركز على الخلفية التاريخية دون أن يهتم بسياقها الزمنى الحقيقى، أو يهتم ببطلها أو أبطالها الحقيقيين.

ووفقا لهذا المنهج الذى اتبعه فقد اتخذ واقعة تاريخية حقيقية، هى واقعة الاعتداء على حياة مصطفى النحاس باشا، وحورها وغير فى صورتها، وفى أبطالها. فلم يكن مصطفى النحاس باشا وقت الاعتداء رئيسا للوزراء كما ورد فى المسلسل، كما أن أبطالها لم يكونوا شيوعيين، وإنما كانوا ـ كما ذكرنا ـ مجموعة حسين توفيق التى يحركها القصر.

وعلى هذا النحو فنحن فى هذا المسلسل نرى أحداثا تاريخية قد جردت من تاريخ حدوثها، واستبدل بأبطالها آخرون، أو أسندت أدوارها إلى آخرين مع أدوارهم الأصلية.

وهذا ما أدركته عندما عرض على الأستاذ يحيى العلمى المراجعة التاريخية للمسلسل، ولكنى كنت أعرف تماما أننى لا أراجع رسالة علمية، وإنما أراجع عملا فنيا، وكان فى ذاكرتى الحوار الذى دار بينى وبين الأديب العالمى البرتو مورافيا من بضعة أعوام فى لقاء نظمته هيئة الكتاب فى معرض الكتاب الدولى، وفيه سألته عما إذا كان من حق الروائى أن يزيف الحقائق التاريخية فى خدمة الحبكة الروائية؟ وقد أجاب على الفور بأن الروائى «من حقه كل شئ»!

وبطبيعة الحال فلم يكن فى ذهن الأستاذ موسى صبرى أن يكتب كتابا تاريخيا، وإنما كان يكتب عملا فنيا، وفى هذا العمل يدين الانتهازية المهنية فى العمل الصحفى، ويستمد خيوطه من نماذج صحفية عايشها يرمز لها بأسماء روائية، يمزج فيها الحقيقة بالخيال، والحق بالباطل، وعلى نحو لا يتضح منه إذا كان المؤلف يقصد إدانتها لذاتها أم يقصد ادانة ما أسبغه عليها من سلوك صحفى غير سوى؟

على أنه من الواضح أن المؤلف كان يريد تسوية حسابه مع «محفوظ عجب» - وأقصد بذلك الشخصية التى يمثلها محفوظ عجب، وهو الصحفى الشهير الذى كان قريبا من ثورة يوليو. وقد ذهب المؤلف فى ذلك الى حد إسناد دور جلال الحماصى فى الكتاب الأسود إلى هذا الصحفى، ليضيف الى انتهازيته وعدم وفائه لأسرته أو لمن قدموا له يد المساعدة فى مشوار صعوده.

كذلك كان موسى صبرى يريد تصفية حسابه مع الشيوعيين، الذين أسند إليهم فى المسلسل الاعتداء على مصطفى النحاس باشا، مع ما هو ثابت تاريخيا من أن الاعتداء قام به القصر وأداته حسن توفيق.

وقد أراد موسى صبرى أيضا تصفية حسابه مع الوفد، باستخدام قضية الكتاب الأسود، بعيدة عن التآمر الذى وقع فعلا بين مكرم عبيد باشا وأحمد حسنين باشا، وإظهارها فى شكل قضية خلاف حقيقى بين مكرم عبيد ومصطفى النحاس وقرينته حول نزاهة الحكم.

وبالنسبة لى كمؤرخ ومسئول عن المادة التاريخية فى المسلسل، فقد كان يهمنى تصحيح الوقائع التاريخية التى تتعلق بتربية الوجدان الوطنى أو تؤثر سلبا أو إيجابيا على الأدوار السياسية الحقيقية للقوى السياسية التى تعرضت لها القصة فى تلك الفترة، وهى: الوفد، والقصر، والشيوعيون، والجيش، والثورة، وإعادة التوازن لبعض العبارات، مع غض النظر عن التفصيلات التى يتصرف فيها المؤلف وفقا لحبكته الروائية، ورؤيته التى يمتزج فيها الواقع بالخيال والحق وبالباطل

وعلى كل حال فلا شك أنه كان أمرا مثيرا لى عند مشاهدة المسلسل فى التليفزيون، أن أرى الشخصيات التى تابعتها على الورق، والحوار الذى رأيته مكتوبا، يتجسد على يد المخرج القدير يحيى العلمى علي هذا النحو الرائع، الذى رأيته - عند حضورى إخراج إحدى الحلقات - يهتم بكل تفصيلة مها ضؤلت، ويعيد المشهد مرارا وتكرارا حتى يصل إلى الإجادة التى يبغيها، حتى قدم لنا هذا العمل الجاد الذى ينافس أعماله السابقة فى «زينب والعرش» ورأفت الهجان.

وفى الوقت نفسه، فقد أدركت كيف يكون الفنان الحق، الذى يهضم الشخصية حتى تتغلغل فى دمه، وتختلط بشخصه، ويعبر عنها بأفضل مما تعبر عن نفسها. إن تجسيد فاروق الفيشاوى لشخصية محفوظ عجب يقرب من الإعجاز، وكذلك عبلة كامل التى تفوقت على نفسها، وأحيت دورا ظننته على الورق دورا ميتا، وكذلك عمر الحريرى الذى ملأ حجم الشخصية العملاقة لرئيس تحرير جريدة «الأسرار» بتلقائية ويسر ومقدرة فذة، وميرفت أمين التى لعبت دورا من أعظم أدوارها، وكان اختيارها لهذا الدور موفقا للغاية. ولا شك أن محمد كامل كان موفقا فى

دور السادات، وكذلك سناء شافع الرائع. ولم يدخر أحد من الممثلين جهدا فى اهتضام وأداء دوره وتجسيد الشخصية التاريخية التى يقوم بها تحت قيادة المخرج العظيم يحيى العلمى.

الفصل السادس

مصر والعالم العربى

المتطرفون والقضية الفلسطينية

الوفد فى ١٩٩٢/٦/١
فى الأصل : «من التكفير الدينى إلى التكفير السياسى»

درج الكثيرون على تسمية القضية الفلسطينية باسم قضية الفرص الضائعة! فمنذ نشأة هذه القضية والفرص تتسرب باستمرار من يد الفلسطينيين لتستقر فى يد الاسرائيليين! حتى جاء الوقت الذى كان الاسرائيليون يعتمدون اعتمادا كليا على الرفض الفلسطينى لتثبيت أركان دولتهم وتوسعهم ! وحتى نشأت الشبهة - التى ما تزال حتى الآن قوية - فى ارتباط التطرف الفلسطينى ارتباطا عضويا بالتطرف الاسرائيلى، لسبب بسيط هو أن التطرف الفلسطينى خدم الأطماع الصهيونية فى فلسطين بأكثر مما خدم التطرف الاسرائيلى .

وقد كان من مظاهر هذا التطرف هو تخوين من يتصل بالاسرائيلين مهما كان هذا الاتصال للدفاع عن الحق الفلسطينى! والذهاب فى هذا التخوين إلى حد اهدار الحياة وسفك الدم!

وهذا ما أسماه الأستاذ الكبير رجاء النقاش فى كتابه الجديد: «ثلاثون عاما من الشعر والشعراء»، بالتفكير الوطنى، على نمط «بالتكفير الدينى». ويقول فى ذلك إن العالم العربى عرف منذ سنوات بعيدة إلى جانب جماعات التكفير فى المجال الدينى جماعات تكفير أخرى فى المجال السياسى والوطنى، وكما أن جماعات التكفير الدينى تحكم على الناس فى غيابهم باسم الدين، فكذلك تحكم جماعات التكفير السياسى على الناس فى غيابهم باسم الوطن! وكما أنه أصبح واضحا أن التكفير الدينى لا يقوم على أساس صحيح من العقيدة. وانه يعطى للانسان سلطة الله سبحانة وتعالى، فان التحليل الصحيح للتكفير الوطنى يقودنا إلى النتيجة نفسها، فالذين يتهمون الناس بالخيانة ويحكمون عليهم بالاعدام، يرون أن الوطن قد تجسد فى أشخاصهم فأصبحوا الممثلين الوحيدين لهذا الوطن، وأصحاب الحق فى أن يصدروا باسمه القرارات والأحكام بالادانة والبراءة، وهم أيضا أصحاب الحق فى القيام بتنفيذ هذه القرارات والأحكام .

وكما أدى التكفير الدينى إلى موجة من الارهاب استفاد منها أعداء الاسلام، فكذلك فعل التكفير الوطنى الذى أدى إلى موجة أخرى من الارهاب، أقام فيها الذين يأخذون بنظريته طغاة من نوع هتلر وموسولينى وجنكيزخان وهولاكو وتيمورلنك ونيرون وسائر الطغاة فى التاريخ!

وقد كان أكثر الجماعات إرهابا واغتيالا فى عالمنا العربى. المجموعات المتطرفة فى حركة التحرير الفلسطينية! فلم يسلم من اغتيالها أكثر الناس إخلاصا للثورة الفلسطينية وأشدهم ولاء لها، ومن سلم من الاغتيال لم يسلم من التشهير والقوائم السوداء!

وقد كان صاحب هذا القلم ممن أدرجوا فى القائمة السودا، لمجرد أنه فعل ما تتسابق على فعله فى هذه الأيام القيادات الفلسطينية ولا ينالونه الا بشق الأنفس.. وهو حضور مؤتمرات يحضرها إسرائيليون

ومصريون وفلسطينيون معتدلون وأمريكيون للدفاع عن القضية الفلسطينية! وقد كان اسمى واسم نجيب محفوظ وتوفيق الحكيم وأنيس منصور فى قائمة سوداء فرضها المتطرفون الفلسطينيون على مكتب مقاطعة إسرائيل فى دمشق، لينتشر فى البلاد العربية! وصحيح أن بعض البلاد العربية لم تأبه لهذا القرار. ولكن بلادا أخرى احترمته، وقد لقيت هذه البلاد جزاء سنمار على أيدى المتطرفين الفلسطينيين.

ومع ذلك فقد كنت محظوظا لأن الأمر اقتصر على قرار المقاطعة، ولم يتجاوزه إلى قرار الاغتيال! وهو ما حدث للمناضل الفلسطينى الشهيد عصام سرطاوى. فيذكر الأستاذ رجاء النقاش فى كتابه أن اتصالات سرطاوى بالاسرائيليين كانت معروفة لمنظمة التحرير الفلسطينية ولقادتها وعلى رأسهم ياسر عرفات. وكان عصام سرطاوى يقوم بهذا الدور بناء على تكليف من المنظمة، حتى تظل الثورة الفلسطينية على معرفة باتجاهات الاسرائيليين، وعلى صلة باليهود القلائل الذين يرفضون التطرف الصهيونى وينادون بحل المشكلة العربية الاسرائيلية على أساس حق تقرير المصير للفلسطينيين وحقهم فى اقامة دولتهم المستقلة، فرغم أن سرطاوى كان يتحرك تحت راية المنظمة، فان المتطرفين الفلسطينيين إعتبروه مجرما. وحكموا عليه بالاعدام دون أن يسمعوا دفاعه، وقاموا بتنفيذ الحكم فيه فى أثناء زيارة له للبرتغال، ثم فروا هاربين!

واذكر أنه عندما قتل عصام سرطاوى، كنت أحضر مؤتمرا فى سويسرا مع فلسطينيين معتدلين وإسرائيليين من حركة السلام الان وأمريكيين ومصريين، وعرفنا بالخبر فى احدى الجلسات، وقال لى فلسطينى بجوارى إن عصام سرطاوى كان يعرف أنه سوف يقتل! وسالته: لماذا لم يأخذ حذره؟ فرد على قائلا: كان عصام سرطاوى يؤمن بأن الحذر لايغنى عن القدر، وأنه متى حان حينه فسوف يعرف قاتلوه أين يجدونه، ولن يستطيع الافلات منهم! وهو ما حدث تماما!

والمحزن فى كل ذلك هو أن المجرمين فى هذه القضايا يلبسون ثياب الأبطال، رغم انهم يغدرون ويقتلون فى الظلام! واما الشهداء المناضلون

فيبدون فى ثوب الخيانة! وهذا هو أكبر تزييف يتعرض له تاريخنا العربى فى هذا العصر الردىء.

وقد ساق الأستاذ رجاء النقاش فى كتابه الهام: «ثلاثون عاما من الشعر والشعراء» قصة مناضل فلسطينى آخر افلت من الاغتيال ولكنه لم يفلت من الاتهام بالخيانة، وهو الشاعر الشهير محمود درويش.

يقول رجاء النقاش إن هذا الشاعر تعرض فى أوائل عام ١٩٨٨ لحملة شرسة من العناصر المتطرفة الفلسطينية تتهمه بالخيانة، وتتوعده بأن يلقى مصير الخونة مثل عصام سرطاوى، لمجرد أنه أدلى بحديث لصحيفة«يدعوت أحرونوت»الاسرائيلية دعا فيه إلى حوار بين المثقفين الفلسطينيين والمثقفين الاسرائيليين، بشرط أن يكون المثقفون الاسرائيليون الذين يجرى الحوار معهم ممن يعترفون بحق الشعب الفلسطينى فى تقرير مصيره، وبحقه فى إنشاء دولته المستقلة، وأن يكونوا من المقتنعين بأن الممثل الشرعى للشعب الفلسطينى هو منظمة التحرير الفلسطينية وحدها!

ويعلق رجاء النقاش على ذلك فيقول: كأن هؤلاء الفلسطينيين كانوا يساندون إسرائيل فى شعارها العملى غير المعلن وهو: «دع العرب يحاربون العرب، ودع الفلسطينيين يقاتلون الفلسطينيين»! فمعظم الذين شنوا الحملة على محمود درويش كانوا من الكتاب الفلسطينيين الذين نسوا أنهم جميعا فى سفينة واحدة، وعندما تغرق هذه السفينة فسوف يغرق الجميع!

وفى هذه الأيام تغير كل شىء، فمن اتهمونا بالخيانة أصبحوا يتسابقون للحصول على شرف هذه الخيانة! ومن قتلوا عصام سرطاوى لاتصاله بالاسرائيليين، لم يجدوا من يقتلهم وهم يتصلون حاليا بالاسرائيليين فى مدريد وفى واشنطن وفى كل عاصمة، ويعلنون أنهم سوف يستمرون فى محاولة الاتصال بالاسرائيليين مهما بلغ التعنت الاسرائيلى الرافض للاتصال بهم! لقد انتقل الرفض إلى الجانب

الاسـرائيلى وانتقل مـعـه الـتكفـير الـسيـاسى للاسـرائيليين الـذين يتصلون بالفلسطينيين! مع فـارق واحد هـو أن حيـاة الاسـرائيلى غـالية فى نظر قـومـه، فـهم يحـافظون عليـهـا مـهـمـا بلغت إدانتـهم لـه، ولكن حياة الـعربى رخيصة، تُزهق عند أدنى شبهة وأقل اتهام!

حركة حماس.. والاغتيالات

الوفد فى ١١ / ١ / ١٩٩٣
فى الأصل: حركات التحرر الوطنى الفلسطينى

دخلت حركة المقاومة الفلسطينية فى الأراضى المحتلة منعطفا خطيرا باغتيال حركة حماس لجندى اسرائيلى، ورد اسرائيل على ذلك بابعاد ٤١٥ من أعضاء الحركة من الأراضى المحتلة إلى المجهول! - أى إلى: لا مكان!

ذلك أن السؤال الذى يطرح نفسه فى هذه المأساة العنيفة، هو عائد الاغتيالات السياسية على حركة التحرر الوطنى؟

فعلنا نلاحظ أن اغتيال الجندى الاسرائيلى هو ردة عن تكتيك انتفاضة الحجارة، وعودة إلى تكتيك ماقبل الانتفاضة - وبصفة خاصة، عودة إلى تكتيك نايف حاتمة وجورج حبش وأمثالهما ممن يعتمدون الاغتيالات فى النضال. فهل يعنى ذلك أن تكتيك الاغتيالات قد ثبت نجاحه وفاعليته أكثر

من تكتيك انتفاضة الحجارة، فعادت إليه حركة حماس، البعيدة كل البعد بمبادئها عن مبادىء نايف حواتمة وجورج حبش؟ أو يعنى أن الانتفاضة قد وصلت إلى طريق مسدود، فارتدت حركة حماس إلى الطريق القديم؟

قبل أن نعالج هذا الموضوع يجب علينا أن نعلن أننا لسنا أكثر حرصا على روح الجندى الاسرائيلى من حرص اسرائيل على أرواح المدنيين الأبرياء الذين يقتلون يوميا فى انتفاضة الحجارة برصاص الجنود الاسرائيلين، ولكن المشكلة هى أننا أمام تكتيكين للنضال ثبت فشل أولهما، وهو تكتيك الاغتيالات، وثبتت فاعلية الثانى وهو انتفاضة الحجارة، ثم نفاجأبحركة حماس تتخلى عن التكتيك الناجح وترتد إلى التكتيك الفاشل! الأمر الذى يمثل لغزا لا بد من حله، لأن نتائجه فادحة على الشعب الفلسطينى فى الأراضى المحتلة.*

فمن المحقق أن اسرائيل قد حققت من الانتصارات والقوة والاستفزاز بفضل تكتيك الاغتيالات الذى يمارسه المتطرفون الفلسطينيون، واستعراضات القوة الخائبة: من خطف طائرات واغتيال شخصيات كبيرة وصغيرة ـ مالم يكن فى وسعها على اطلاق تحقيقه لوانتهجت حركة التحرر الوطنى الفلسطينية منذ البداية أسلوب انتفاضة الحجارة!

فقبل انتفاضة الحجارة كانت حركة التحرر الوطنى الفلسطينية، بفضل تكتيك الاغتيالات وخطف الطائرات وتفجير المطارات الأجنبية، تبدو فى نظرى الرأى العام العالمى حركة عصابات مسلحة تقتل الأبرياء وتدوس على سيادة الدول التى ترتكب فيها عملياتها الارهابية. وكانت بهذا الشكل تمثل غطاء جيدا لحركة القمع التى تقوم بها الحكومة الاسرائيلية داخل الأراضى المحتلة للشعب الفلسطينى! وبمعنى آخر أنها كانت تقدم خدمه عظيمة لاسرائيل تعزز بها احتلالها للأراضى المحتلة، ولاتخدم حركة التحرر الوطنى الفلسطينية بأية خدمة، ولاتتقدم بها إلى الأمام أية خطوة!

* فى هذا الصدد بررت حركة «كاخ» مذبحة المسجد الابراهيمى بمقتل سيدة اسرائيلية كانت حاملا

ونكاد نزعم أن الرأى العام العالمى لم يعرف قضية الأراضى العربية المحتلة جيدا الا بعد انفجار انتفاضة الحجارة! صحيح أنه سبقت هذه الانتفاضة حركة مقاومة قادتها منظمة فتح، التى استولت على منظمة التحرير الفلسطينية برياسة ياسر عرفات، ولكن هذه الحركة لم تكن حركة مقاومة شعبية، وانما كانت حركة عمليات عسكرية وارهابية يخطط لها من الخارج، وتقوم بها جماعات مدربة، بينما كانت الجماهير الشعبية فى الأراضى المحتلة تكتفى بالمشاهدة والتعاطف. وكان الشارع الفلسطينى فى الضفة الغربية وغزة غائبا لحد كبير. وعلى طول النضال الوطنى الفلسطينى لم يشهد حركة تنتظم كافة جماهيره وطبقاته وأفراده، ويشترك فيها الكبار والأطفال والرجال والنساء كما شهد انتفاضة الحجارة!

ومن هنا نستطيع أن نزعم أن ماحققته انتفاضة الحجارة من تعاطف من جانب الرأى العام العالمى وضغط سياسى على اسرائيل من الخارج ومن الداخل أيضا ـ لم يكن مما يمكن المجازفة به بقتل جندى اسرائيلى، أوجنديين أو عشرة. فالقضية ليست قضية ثأرية تقوم على العين بالعين والسن بالسن، وانما هى قضية تحرر وطنى، وتحرير وطن من الاحتلال.

وهكذا فوجئت حركة حماس بأن قدرة اسرائيل على الردع أكبر بكثير من قدرة الحركة على الردع، وأنها تستطيع أن تنزل من صنوف الآلام والعذاب بفريق كبير من الشعب الفلسطينى المنكوب أكثر مما تستطيع أن تنزله بها حركة حماس. وإذا باسرائيل تطرد من الأراضى المحتلة ٤١٥ مواطنا فلسطينيا فى مقابل جندى إسرائيلى واحد! وهى ـ بطبيعة الحال ـ على استعداد لطرد آخرين وآخرين كلما قتل جندى اسرائيلى، بفضل ماتملك من قوة عسكرية وهيمنة وسيطرة على الأراضى المحتلة.

وهكذا تؤدى الاغتيالات السياسية إلى العكس تماما من أغراضها، فها نحن نرى ٤١٥ مواطنا فلسطينيا يتعذبون يوميا فى أقسى الظروف الجوية وفى العراء بفضل عمل يتسم بالغباء السياسى، ويتبين للجميع أن قتل الجندى الاسرائيلى لم يحرر شبرا واحدا من الأراضى المحتلة، بل زاد من معاناة الشعب الفلسطينى، إلى جانب معاناة المبعدين!

ولدينا فى مصر خبرة فى هذا المجال كان يجب على القيادات الفلسطينية فى حركة حماس الاستفادة بها. فقد أنزلت الاغتيالات السياسية بالحركة الوطنية المصرية من الأضرار مالم ينزله الاحتلال بدهائه ومكره!

وعلى سبيل المثال فان اغتيال السردار السيرلى ستاك فى ١٩ نوفمبر ١٩٢٤ قد خلع من الحكم أكبر وأعظم حكومة شعبية ديموقراطية شهدتها مصر طوال عهدها الطويل، وهى حكومة سعد زغلول - أو حكومة الشعب كما اصطلح على تسميتها! - وأكثر من ذلك أنه طرد الجيش المصرى من السودان، وفصم العلاقة السياسية بين مصر والسودان من الناحية الفعلية بعد أن كانت حكومة سعد زغلول قد أخذت تسترد خيوطها. وفى الوقت نفسه كلف هذا الاغتيال الشعب المصرى نصف مليون جنيه من قوته وعرقه وكدحه تعويضا لأرملة السير لى ستاك! وانتكست الحركة الوطنية بعد أمد طويل بدأ منذ ثورة مارس ١٩١٩ وبلغ قمته فى حكومة سعد زغلول.

وفى عبارة وجيزة أن اغتيال السيرلى ستاك كان كارثة كبيرة أصابت الشعب المصرى، ونعمة كبيرة على دولة الاحتلال، بل نعمة كبيرة على الملك فؤاد الذى كان قد تَحَجَّم تماما فى عهد حكومة الشعب، فانطلق بعد اغتيال السردار يناطح الاحتلال فى التنكيل بالشعب المصرى.

فمتى تعرف حركاتنا الوطنية الطريق الصحيح إلى التحرير؟ ومتى تعرف أن الحركات الجماهيرية وحدها - وليست الاغتيالات السياسية - هى الطريق الوحيد للنصر؟.

شعب الكويت بين الشجاعة والانتحار !: رد على فايز حلاوة *

* أكتوبر فى ١٨ / ٨ / ١٩٩١ تحت عنوان : «المصريون والفلسطينيون فى الكويت وصراع البقاء»

سمعت عن مقال الأخ فايز حلاوة فى عدد ٤ أغسطس ١٩٩١ وأنا موجود فى الكويت ! ولم أكن قد زرت الكويت من قبل، فقد كنت ممنوعا من دخولها، كما كان إسمى أيضا ممنوعا من دخولها، فكانت المطابع تتوقف عند العدد من المجلات والجرائد الذى يصدر فى الكويت، ليرفع إسمى من مقالاتى، ثم تنطلق الآلات لتطبع مقالى بدون إسمى! ومع ذلك فلم يكد يقع العدوان العراقى البربرى على الكويت، حتى سارعت إلى إدانته، وإلى الوقوف إلى جوار الكويت وحكومتها وشعبها فى معركة التحرير. وقد فعلت ذلك لأن مبادئى رفضت هذا الاعتداء الجسيم الذى ارتكبه النظام العراقى على الكويت وعلى القانون الدولى ومواثيق الأمم المتحدة وميثاق الجامعة العربية ومواثيق الاسلام والعروبة. ولم أشعر فى يوم من الأيام بأنى أديت خدمة ما

للكويت، بل أديت الخدمة لنفسى، فقد احترمت قلمى، ورفضت أن أدنسه بالحسابات الشخصية والصغائر، وأبيت إلا أن أضعه فى خدمة الحق والعدل والقانون، وضد الفاشية العراقية التى لاترعى حقا ولا ذمة.

وكان من الطبيعى أن يتغير موقف حكومة الكويت تجاهى، لقد كانت تنفذ قرار مكتب مقاطعة إسرائيل الموجود فى دمشق، والذى كان يتضمن اسمى واسم الروائى العالمى نجيب محفوظ والمفكر الكبير توفيق الحكيم والكاتب الكبير أنيس منصور. وقد كشفت الأزمة لحكومة الكويت العدو من الصديق، وهو أمر طبيعى، فلا شىء مثل الأزمات يفرز العدو من الصديق، وقد قاطعتنى حكومة الكويت لحساب الفلسطينيين، ظنا بأنى بتأييدى مبادرة السلام للرئيس الخالد السادات، قد تخليت عن القضية الفلسطينية وانتقضت عليها، ولكنها بعد انتقاض الفلسطينيين فى الكويت عليها، وتأييد معظمهم للاحتلال العراقى، وقبولهم العمل لحساب سلطات الاحتلال، تبين لها العدو من الصديق.

فقد قدمت الكويت المساعدات لليمن حتى كانت تصرف على الجامعة اليمنية ويتلقى أساتذتها مرتباتهم منها، ثم انقلبت اليمن على الكويت وأبدت النظام العراقى. وقد قدمت الكويت المساعدات من صندوق التنمية الكويتى للعديد من الدول العربية، ثم فوجئت بمعظم هذه الدول وشعوبها تقف إلى جانب النظام العراقى فى عدوانه على الكويت ـ هكذا فعلت حكومة وشعب المغرب، وحكومة وشعب الجزائر، وحكومة وشعب تونس، وحكومة وشعب الأردن، وحكومة وشعب السودان، فضلا عن منظمة التحرير الفلسطينية، وأفلحت أضاليل وأباطيل النظام العراقى عن إعادة توزيع الثورة وعن تحرير فلسطين من خلال استعباد الكويت فى اقناع قسم من الشعوب العربية التى عارضت حكومتها الاحتلال العراقى بصدق صدام وإسلامه وتدينه وورعه وتقواه وعمله لخير أمته!

والمهم هو أن حكومة الكويت قد أخذت تعيد حساباتها بعد التحرير، وتعيد تنظيم علاقاتها فى ضوء ما تكشف لها من مواقف الأصدقاء والأعداء. وهو أمر طبيعى وعادل. ومن هنا كانت دعوتى إلى زيارتها بعد

التحرير. وكان مقررا أن أرافق وفد الكتاب والصحفيين الذى سبق زيارة السيد رئيس الجمهورية فى يونيه الماضى، وعزفت عن الذهاب حتى نصحتنى شخصية كبيرة بالذهاب لأرى بنفسى ـ كمؤرخ ـ آثار الجريمة البشعة التى ارتكبها الاحتلال العراقى فى الكويت . ومن هنا قبلت الدعوة الثانية التى وصلتنى لزيارة الكويت فى عيدها بمناسبة مرور عام على العدوان، ولأحضر مع بعض المفكرين ندوة فكرية وسياسية عن«الغزو العراقى للكويت: الآثار وآفاق المستقبل» وأشترك فى أعمالها .

ولن أتحدث الآن عما شاهدته من بشاعة الجرم الذى ارتكبه النظام العراقى فى الكويت، فهذا حديث طويل، ولكنى أتحدث عن مشاهداتى الجانبية وتحرياتى عن أوضاع المصرين فى الكويت، وكذلك أوضاع الجاليات الأخرى، وعن التركيبة السكانية وما يمكن أن يطرأ عليها من تغيير فى ضوء ما أسفرت عنه مواقف هذه الجاليات من احتلال.

ومن هنا وفى وضوء هذه التحريات تبرز أهمية مقال الأخ فايز حلاوة، فلم أقرأه فى مجلة أكتوبر، وإنما همس به لى صديق مصري قديم فى الكويت منزعجا، قائلا إنه قرأه فى منشور يوزعه الفلسطينيون لاستعداء الحكومة الكويتية على المصريين فى الكويت. وعندما أبديت دهشتى؟ قال: إن كل هجوم يحدث فى الصحف المصرية على الكويت، يعمل الفلسطينيون فى الكويت علي توزيعه فى محاولة يائسة لتغيير اتجاه الحكومة الكويتية وتغيير مشاعر الكويتيين نحو المصريين.

وتنازع البقاء بين الجاليات الأجنبية فى الكويت موجود من قبل الاحتلال العراقى، وكان بارزا خاصة بين الجالية الفلسطينية والجالية المصرية، ولكن قصب السبق كان للجالية الفلسطينية التى كانت تسيطر على مقدرات الحياة الكويتية، بتغلغلها فى الوظائف الحكومية الهامة، خصوصا مكاتب الوزراء، فقلما كان يوجد مكتب وزير دون أن يرأسه فلسطينى أو يشغل منصبا مؤثرا فيه، هذا فضلا عن الحياة الاقتصادية التى كان يتفوق فيها الفلسطينيون على غيرهم فى تولى أمورها .

على أن مركز الجالية الفلسطينية، التى كانت تبلغ نحو أربعمائة ألف قبل الغزو العراقى، تهدد تهديدا خطيرا بعد التحرير، اذ علت النبرات فى الصحف الكويتية تطالب بالتخلص منهم بعد مواقفهم أثناء الاحتلال.

وربما كان أبرز هذه النبرات ماكتبه صالح الشايجى فى الأنباء الكويتية يوم ٣ أغسطس يقول بالحرف الواحد:

«بينما كان راديو الكويت يستنجد فى الساعات الأولى من الغزو الآثم بالعرب، ويصيح المذيع والدمع يخنقه : ياعرب ياعرب هبوا انجدوا الكويت.. اذا ببعض الفلسطينيين ممن ضمتهم أرض الكويت يخرجون إلى شوراع الكويت مرحبين مهللين للغزاة العراقيين، ينثرون عليهم الورود وحبات الأرز، ويقدمون لهم الماء، وينحرون لهم الخراف، وكأن هؤلاء الغزاة الآثمين جنود تحرير جاءوا يحررون لهم أرضهم من الغاصب الكويتى، واختلطت عليهم الحقيقة بالوهم. ونسوا أن الأرض ليست فلسطين بل الكويت. وصار الكويتى يسأل: هل هذا جزاء ما قدمته للقضية الفلسطينية التى اعتبرتها قضيتى ودافعت عنها بكل شراستى وإيماني وعقيدتى، وعاديت من عاديت، وصاحبت من صاحبت، لأجلها؟ كانت القضية الفلسطينية هى مقياس علاقتى بالآخرين، حبيبها حبيبى، وعدوها عدوى. أليس الاحتلال واحدا، لونا وشكلا ومضمونا؟ اذن فلماذا احتلال فلسطين يدمى، واحتلال الكويت يجعل قلب الفسطينى يرقص، وعينيه تفرحان وتكاد الأرض على رحابتها لا تسعه من شدة الفرح؟.. إلى آخره.

ثم يستطرد الكاتب قائلا: لم أقصد من هذه المقالة أن أسىء للفلسطينيين، شعبا وقضية، ولكننى قصدت تكسير قوالب كانت تطوقنا، ورميت إلى تبديد أحلام وأوهام كانت تحدد سلوكياتنا وتصرفاتنا، حتى بتنا نرى الكفر فى عدم التعاطف مع القضية الفلسطينية، بينما يرى الفلسطينيون أن الكفر فى التعاطف مع القضية الكويتية؟ وشتان بين الموقفين»!

هذه الرغبة فى تكسير القوالب، وتبديد الأوهام التى كانت تحدد سلوكيات الكويت ازاء الفلسطينيين، لا تراها فقط عند هذا الكاتب، وإنما تلمسها فى كل من تقابله من الكويتيين على اختلاف مستوياتهم، وهى ما يشعر به الفلسطينيون جيدا، وهى مايعربون عنه لكل من يقابلهم.

ومن الطبيعى أن يرى الفلسطينيون فى المصريين البديل الطبيعى لهم بعد موقف المصريين عامة ـ والحكومة المصرية خاصة ـ المساند للقضية الكويتية، وبعد اشتراك مصر بجيوشها فى تحرير الكويت. ومن هنا، وفى ضوء تنازع البقاء الذى أشرنا اليه ـ وهو تنازع مشروع على وجه التحقيق ـ فان الفلسطينيين يقاتلون بشراسة حتى لا ينتقل الزمام إلى الجالية المصرية فى الكويت، وتضيع مكاسبهم وكل ماستطاعوا تحقيقه عبر السنين الطويلة.

وقد كانت أكثر الأوراق الرابحة فى أيديهم هى الكتابات المصرية التى تهاجم الكويت شعبا وحكومة، اذ تتحول على الفور إلى منشورات توزع على الكويتيين مصحوبة بالقول: هذا ما يكتبه المصريون عنكم، وهذا هو هجومهم عليكم»!

وقد أفاد مقال فايز حلاوة فى هذا الاتجاه أكثر من أى شىء آخر، ففى هذا المقال يتهم الأستاذ فايز الكويتيين بالجبن والخور والانهزامية، فيقول بالحرف الواحد:

«لقد فر الحاكم والحكومة، أما القادرون من الشعب فقد لاذوا أيضا بالفرار تيمنا واقتداء بحكومتهم الرشيدة! التى رأت قرار الاستنفار يكمن فى سرعة الفرار! ولم يبق على أرض الكويت سوى مجموعة من العجائز والأطفال.. إلى آخره!

ولو كان هذا الكلام صحيحا تاريخيا لما تدخلت بهذا المقال، ولكنه كلام جائر ولايقف على أية أرضية صلبة من الحقائق.

وبالنسبة للحاكم والحكومة فيبدو أن مفهوم الشجاعة المثلى فى نظر الأستاذ فايز حلاوة هو أن يطلق حاكم الكويت ووزراء حكومته بعض الطلقات على قوات الغزو العراقية، ويموتوا فداء لوطنهم فى مواقعهم! فإذا أفلتوا من قوات الاحتلال فإنهم يكونون قد ارتكبوا جريمة الجبن! وكذلك يفعل أفراد الشعب الكويتى، فيطلقون الرصاص على الدبابات العراقية، ويموتون، وبذلك يفلتون من تهمة الجبن التى دمغهم بها!

ويخلط الأستاذ فايز حلاوة بذلك بين الانتحار والشجاعة! اذ ماذا تفعل طلقات يطلقها أمير الكويت وأعضاء حكومته فى مواجهة الدبابات العراقية، اللهم الاتحقيق غرض النظام العراقى فى تحويل الاحتلال العراقى إلى حقيقة قائمة إلى الأبد، وإلى تغيير اسم الكويت إلى الأبد لتبقى هى المحافظة العراقية رقم ١٩؟

وماذا يبقى من الشرعية الكويتية بعد موت أمير الكويت وأعضاء حكومته وهم رموز هذه الشرعية؟ وهل لأحد من أهل الكويت بعد ذلك من أمل فى تحرير بلدهم من دنس الاحتلال العراقى بعد موت رمز البلاد وأعضاء حكومته، وهل لهم بعد ذلك غير الخضوع والاذعان للاحتلال؟

إن فرار حاكم الكويت وأعضاء حكومته كان أول خطوة فى طريق تحرير الكويت الطويل، وبداية تحريك هذه العملية الطويلة، التى مرت بالمحافل الدولية، وجيشت الجيوش من كافة أنحاء العالم، وانتهت بتحرير الكويت.

وكان يمكن تقبل وجهة نظر الأخ فايز حلاوة لو أن أمير الكويت وحكومته قبلا بالاحتلال العراقى لبلدهم، ووقعوا صك الاستسلام الذى كان يطمع فيه صدام حسين، وسلموا شعبهم ليعيش فى ربقة الاستبعاد العراقى. وقد فعل ذلك حكام كثيرون فى العالم، ولكن أمير الكويت ورجال حكومته لم يخضعوا لما قرره النظام العراقى مصيرا لهذا الوطن، حتى نجحوا فى تحريره؟

فما هو ـ إذن ـ معيار الشجاعة والجبن فى مثل هذه المواقف؟ هل هو إطلاق رصاصات على الدبابات والموت بعدها وتكريس الاحتلال

العراقى للكويت، أو الفرار من الخطر الداهم استعدادا لمعركة مصيرية، والنجاح فى هذه المعركة حتى تكلل بالتحرير الكامل لأرض الكويت؟

والغريب أن الأخ فايز حلاوة يتصور أنه بعد فرار حاكم الكويت وحكومته «لم يبق هناك نظام فى الكويت يخونه أحد»! وينسى أن انتهاء هذا النظام لا يكون الابتوقيع أمير الكويت وحكومته صك الاستسلام، ولا يمكن أن يحدث بإرادة الاحتلال الأجنبى، ومن هنا فان كل من يتعاون ـ بارادته ـ مع الاحتلال العراقى هو خائن للنظام بالضرورة، كما أنه أيضا خائن للبلاد، ومن واجب النظام ـ بعد استرداده أرضه من الغاصب ـ أن يحاكم كل من خان، سواء من أهل وطنه أو من غيره.

ويصدق هذا القول على المصريين الذين أرسلهم صدام حسين إلى مصر أثناء المعركة ومعهم وسائل التدمير والنسف لاستخدامها ضد وطنهم مصر. كما يصدق على المصريين الذين تعاونوا ـ بارادتهم ـ مع الاحتلال العراقى فى الكويت، لسبب بسيط هو أن هذا التعاون كان أيضا ضد وطنهم مصر بعد أن أرسلت جيوشها لتحرير الكويت، ووقفت فى موقف الحرب ضد القوات العراقية المحتلة. فمن يتعاون مع جيش فى حرب مع جيش بلدى هو خائن لبلدى، لأن هذا التعاون يترتب عليه قوة للجيش المعادى وضعفا لجيش بلدى.

ومن هنا كان أولى بالأخ فايز حلاوة أن يطالب بمحاكمة عادلة للمصريين فى ظل الاحتلال العراقى بدلا من رمى حاكم الكويت ورجال حكومته بالجبن والفرار من المعركة، لأن ميدان المعركة لم يكن فى الكويت، وانما كان خارج الكويت!

هذا فيما يتعلق بحاكم الكويت وحكومته، أما فيما يتعلق بشعب الكويت والزعم بأنه فرأيضا من وطنه! وبأنه لم يبق بأرض الكويت سوى مجموعة من العجائز والنسوة والأطفال، فلست أدرى من أين استقى فايز حلاوة معلوماته؟ ومع ذلك فلو صدقنا ـ جدلا ـ هذا الكلام، فإنه

هنا أيضا يتصور أن الكويت هى مصر، وأن ميدان المعركة كان فى الداخل، وأن بقاء الكويتيين داخل أراضيهم يقاومون الاحتلال هو الذى يحرر هذه الأرض! وليس ذلك بصحيح، فميدان المعركة الرئيسى كان فى الخارج، وكانت نسبة كبيرة من الكويتيين بالخارج لتمضية الصيف، ولا يتصور عودتهم للكويت لتسليم أنفسهم إلى العدو وتعريض أنفسهم للإبادة على يد عدو كان يجاهر برغبته فى احلال شعبه مكان شعب الكويت.

ولا ننسى أن عدد الكوتيين فى وطنهم قليل، والجاليات الأخرى أكبر عددا منهم، وهم لا يتحملون مذبحة تطيح بأعداد كبيرة منهم. خصوصا اذا كانت هذه المذبحة لا جدوى منها للتحرير.

وسوف أضرب مثلا لفرار أستاذ صديق بالجامعة الكويتية، هو الدكتور عبد المالك التميمى من الكويت، فحين رددت اذاعة القاهرة اسمه بمناسبة محاولتنا - كمؤرخين مصريين -نقل مقر اتحاد المؤرخين العرب من العراق إلى القاهرة، أدرك أن ساعته آتيه لا ريب فيها، ولم ينتظر الأوامر تأتى من بغداد، بل فر مع أسرته فى نفس اليوم، ليلقى الأهوال فى طريقه إلى المملكة العربية السعودية، ولم تسمح له سلطات الحدود العراقية بالمرور الابعد أن سلمها لوحة سيارته وأوراقه الشخصية وكل ما يملك من مال ليدخل المملكة العربية السعودية مجهول الهوية هو وأسرته! ولولا أنه استطاع تهريب صور من أوراقه لتعرض لمتاعب شتى فى منفاه، فهل كان المطلوب من الدكتور عبد المالك التميمى البقاء فى الكويت وتقديم عنقه هدية للسلطات العراقية؟

لقد كان هروب الكثيرين من الكويتيين من الاحتلال هو الطريق الوحيد لحمايتهم من الابادة، ومن حسن حظ فايز حلاوة أنه لم يذق طعم الاحتلال العراقى! ويكفى لتوضيح ذلك أن المصريين كانوا فى العراق يخدمون النظام العراقى على مدى ثمانى سنوات، ومع ذلك كانت النعوش الطائرة تصلنا تعبيرا عن طيبة العراقيين وتقديرهم للجميل، فما بال الأمر لو كانوا تحت الاحتلال العراقى؟

ومن كل ذلك فلعل الكتاب فى بلدنا يمتنعون عن الاضرار بمواطنيهم فى الكويت بكتابات غير موضوعية من حيث يظنون أنها تخدمهم! فلا شىء يخدم هؤلاء المواطنين سوى الموضوعية الحقيقية.

هذا الدمل في قلب الأمة العربية

اكتوبر ١٩٩٣/٧/٢٥

إذا كان صدام حسين قد دخل التاريخ العربى باعتباره «هولاكو العرب» ، وأكبر حاكم دموى شهده التاريخ العربى، وصاحب أكبر نكبة منى بها العرب منذ هزيمة يونية ١٩٦٧، فإنه دخل التاريخ العالمى باعتباره صاحب أكبر تحول حدث فى تاريخ الأمم المتحدة منذ إنشائها، حيث انتقلت بفضل غزوه الأحمق للكويت من ساحة للخطب المنبرية واتخاذ القرارات التى لا تملك أية قوة تنفيذية، إلى هيئة لقرارات تملك قوة التنفيذ، بل تملك القوات المسلحة التى تفرض قراراتها بالقوة المسلحة، كما حدث مؤخرا فى الصومال!.

ونقطة البداية - فيما يتصل بالعالم العربى - هى قرار مجلس الأمن رقم ٦٧٨ الذى أذن لحكومات الدول الأعضاء المتعاونة مع حكومة الكويت

الشرعية وعلى رأسها الشيخ جابر الصباح - ما لم ينفذ العراق فى ١٥ يناير ١٩٩١، أو قبله، القرارات السابقة تنفيذا كاملا، وسحب قواته من الكويت - بأن تستخدم جميع الوسائل اللازمة لدعم وتنفيذ هذه القرارات.

هذا القرار هو نقطة التحول فى تاريخ الأمم المتحدة الذى نقل قراراتها من حيز القرارات المنبرية التى تسجل للتاريخ والحفظ فى أرشيفات الدول، إلى حيز القرارات ذات الفعالية التى تملك قوة التنفيذ! و

ومن أجل ذلك لم يكن غريبا أن يحدث هذا القرار انزعاجا شديدا فى القيادة العراقية، لأنه أتاح لقوات الدول المتعاونة مع حكومة الكويت استخدام «جميع الوسائل اللازمة» - أى بما فيها اسخدام القوة المسلحة لتحرير الكويت. وكانت القيادة العراقية تقيم حساباتها على أن مثل هذا الاستخدام للقوات المسلحة لتحرير الكويت لا يمكن أن يتم إلا بقوات تلبس البيريهات الزرقاء! - أى قوات للأمم المتحدة وليست قوات متحالفة تنفذ قرارات الأمم المتحدة.

وقد اختصر هذا القرار خطوات تنفيذ عملية الكويت عامين على الأقل، نظرا لأن - استخدام قوات تلبس البيريهات الزرقاء لتحرير الكويت كان أمرا متعذرا إلا بعد أن يثبت عدم فاعلية العقوبات الاقتصادية فى إجبار العراق على الانسحاب من الكويت. وكان التحقق من ذلك يحتاج إلى سنتين على الأقل، تكون القوات العراقية التى تحتل الكويت قد تمكنت فيها من طرد معظم الكويتيين من الكويت وأحلت مكانهم العراقيين والفلسطينيين والأردنيين واليمنيين!.

وقد كان بعد هذا القرار التاريخى لمجلس الأمن، الذى أعطى قوات التحالف فرصة تحرير الكويت قبل أن تتحول من الناحية الفعلية الى المحافظة العراقية رقم ١٩، أن اتخذ مجلس الأمن فى ٣ ابريل ١٩٩١ - أى بعد تحرير الكويت - قراره التاريخى الآخر رقم ٦٨٧ لسنة ١٩٩١، الذى يضع تنظيما متكاملا للعلاقة المستقبلية بين الكويت والعراق تتحدد فيه

الأمور بين الدولتين بصورة لا تحتمل اللبس، ولا تتيح للعراق الفرصة لغزو آخر، يكلف العالم ما تكلفه فى حرب الخليج من ضحايا بشرية ومادية.

ويهمنا من هذا القرار التاريخى أمران : الأول يتعلق بنزع قدرة العراق العسكرية التى تشتمل على أسلحة غير تقليدية. والثانى يتعلق بترسيم الحدود بين الدولتين.

وبالنسبة للأمر الأول، فقد أشار قرار مجلس الأمن إلى البيانات الصادرة عن العراق التى هدد فيها باستخدام الغازات الخانقة والسامة وما شابهها، ووسائل الحرب البكتريولوجية، وأيضا لسابقة استخدام العراق للأسلحة الكيمائية. كما أشار إلى توقيع العراق على اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين الأسلحة البيولوجية والتكسينية، المؤرخة فى ١٠ ابريل ١٩٧٢. وتدمير تلك الأسلحة.

وقرر المجلس دعوة العراق إلى أن يؤكد من جديد التزاماته المقررة السالفة الذكر، وأن يصدق على اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين الأسلحة البكتريولوجية والتكسينية وتدمير تلك الأسلحة، وأن يقبل - دون شرط - القيام، تحت إشراف دولى، بتدمير جميع الأسلحة الكيمائية والبيولوجية، وجميع مخزونات العوامل الكيماوية، وجميع ما يتصل بها من منظومات فرعية ومكونات، وجميع مرافق البحث والتطوير والدعم والتصنيع، وجميع القذائف التسيارية التى يزيد مداها على ١٥٠ كيلو مترا، والقطع الرئيسية المتصلة بها ومرافق إصلاحها وإنتاجها، وتقديم بيان إلى الأمين العام بمواقع وكميات وأنواع جميع المواد السابقة !!.

كذلك قرر المجلس فى قراره السالف الذكر، تشكيل لجنة خاصة للتفتيش يتخلى العراق لها عن حيازة المواد السالفة الذكر، وذلك لتدميرها أو إزالتها أو جعلها عديمة الضرر، وقيام العراق، بإشراف اللجنة

الخاصة، بتدمير جميع قدراته المتعلقة بالقذائف، بمـــا فى ذلك منصات إطلاقها (يقصد صواريخ سكود وغيرها) ويقدم إلى الأمين العام بيانا بمواقع وكميات وأنواع المواد السالفة. ويخضع جميع ما لديه للرقابة الحصرية للوكالة الدولية للطاقة الذرية، لكى تحتفظ بها لديها وتزيلها بمساعدة اللجنة الخاصة. وأن يقبل القيام بتفتيش عاجل فى الموقع، وتدمير جميع المواد السالفة الذكر أو إزالتها وجعلها عديمة الضرر.

هذا هو الأمر الأول الهام الذى حدده قرار مجلس الأمن التاريخى رقم ٦٨٧ بخصوص الأسلحة غير التقليدية التى يملكها العراق. وقد كان من المتوقع، بعد أن تبين صدام حسين خطأ جميع حساباته فى غزو الكويت، وبعد أن منى بهزيمة عسكرية ثقيلة نتيجة افتقار قياداته العسكرية إلى الكفاءة اللازمة لإدارة حرب على مستوى حرب الخليج، وبعد تدمير قواته العسكرية فى المعركة - أن ينفذ بدقة جميع بنود قرار مجلس الأمن السالف الذكر، حتى لا يعرض شعبه إلى ضربات أخرى لا يستطيع دفعها.

على أن ضعفه فى علم الحساب - وهو الذى أثبته فى حربه مع إيران وفى غزوه للكويت - جعله يخطئ مرة أخرى، فتصور أنه يستطيع المماطلة فى هذا الشأن، الأمر الذى عرضه لصدام متكرر مع مجلس الأمن وقوات التحالف، حتى تصل الأمور إلى حافة الهاوية، فيخضع قبل فوات الأوان، أو تدركه قوات التحالف بضربة جوية بعد فوات الأوان، وتكون العواقب عادة وخيمة على شعبه! وفى كل الأحوال فإن حسابات صدام الخاطئة تسببت فى استمرار عقوبات مجلس الأمن على شعب العراق حتى الآن!

وها هو ذا قد رفض مؤخرا السماح لمفتشى المنظمة الدولية بتركيب آلات تصوير فى موقعين لتجارب الصواريخ العراقية، بحجة أن ذلك يعد تصعيدا سياسيا من جانب الأمم المتحدة! الأمر الذى دعا وارين كريستوفر وزير الخارجية الأمريكى إلى تحذير العراق بأن الدول الغربية يمكن أن تلجأ الى استخدام القوة إذا رفض العراق الانقياد. وصرح

رئيس لجنة الأمم المتحدة المكلفة بإزالة أسلحة الدمار الشامل العراقية بأن الدول الخمس دائمة العضوية بمجلس الأمن قد بدأت مشاوراتها حول الأزمة وسط التهديدات الأمريكية بإمكانية العودة إلى القوة العسكرية.

والمهم هو أن الشعوب العربية تشاهد ما يحدث من خزى وهوان لصدام حسين بمشاعر مختلطة! ففى ناحية منها مشاعر التشفى فى الرئيس العراقى، الذى صدم آمال الأمة العربية بتوجيه حرابه إلى دولة عربية مجاورة شقيقة، لم تفعل شيئا غير أنها ساعدت العراق فى محنته أثناء حربه مع إيران بعدة مليارات من الدولارات، والرغبة فى أن تؤدى هذه الهزائم المتوالية لسياساته إلى سقوطه، وتخليص شعب العراق خاصة والأمة العربية عامة منه ومن نظامه الدموى.

وفى ناحية أخرى، فإن الأمة العربية تشعر بالهوان بعد أن تسببت سياسات الطاغية العراقى فى تعريض شعب عربى لكل هذا الإذلال دون أن تملك الأمة العربية له دفعا.

أما من الناحية الثالثة فإن الأمة العربية لا تشعر بأى تعاطف مع محاولات النظام العراقى الاحتفاظ بما يملك من أسلحة تدميرية، لسبب بسيط هو أن أسلحة العراق التدميرية لم تنفع الأمة العربية فى شىء، وإنما أضرت بمصالحها ودمرتها! فلم تستخدم فى مواجهة إسرائيل، وإنما استخدمت على الدوام ضد شعوب إسلامية (إيران - الشيعة - الأكراد) أو شعوب عربية (الكويت). وبالتالى فلا يوجد سبب واحد يدعو الأمة العربية إلى الحزن على تدمير أسلحة اتخذت على الدوام لتخريب مصالحها، كما اتخذت أداة لتهديد شعوبها!.

وفى الحقيقة أن الأمة العربية لا ترى فيما يلجأ إليه صدام حسين من مواجهة مع مجلس الأمن أو الولايات المتحدة، سوى وسيلة لإظهار نفسه فى صورة البطل القومى، بعد أن تمزقت هذه الصورة وغرقت فى

الوحل فى أعقاب غزوه للكويت وحربه ضد الأمة العربية ومحاولة إقامة إمبراطورية عباسية جديدة على حساب الشعوب العربية! وهى - أى الأمة العربية - تعرف أن هذه المحاولات لا تنطلق من قوة ذاتية يملكها صدام حسين، بعد أن تمزقت جيوشه وتدمرت أسلحته ولم يعد كما كان يهدد أثناء أزمة الخليج!.

هذا - على كل حال - فيما يتصل بقضية تدمير أسلحة صدام حسين الكيمائية والبيولوجية. وهى التى تشكل القسم الأول فى قرار مجلس الأمن رقم ٦٨٧ فى ٣ ابريل ١٩٩١.

أما القسم الثانى فهو الذى يتعلق بمعالجة جذور الأزمة بين العراق والكويت، وهو الحدود العراقية الكويتية.

وكان نص القرار فى هذا الصدد كالآتى:

«يطلب (مجلس الأمن) إلى الأمين العام أن يساعد فى اتخاذ الترتيبات اللازمة مع العراق والكويت لتخطيط الحدود بينهما، مستعينا بالمواد المناسبة، بما فيها الخريطة الواردة فى وثيقة مجلس الأمن ٢٢٤١٢/س.. ويقرر أن يضمن حرمة الحدود الدولية المذكورة أعلاه، وأن يتخذ جميع التدابير اللازمة حسب الاقتضاء.. إلى آخره».

وقد كان بناء على هذا القرار أن أنشأ الأمين العام للأمم المتحدة لجنة ترسيم الحدود بين العراق والكويت»، التى تحددت مهمتها فى «ترسيم» الحدود، وليس فى «تحديد» الحدود! فهذه المهمة الأخيرة كانت خارجة عن اختصاصها باعتبار أنه سبق الاتفاق عليها بالفعل بين حكومتى الكويت والعراق فى أكتوبر ١٩٦٣ فى بغداد ، وسجل هذا الاتفاق لدى الأمم المتحدة، ونشرته الأمم المتحدة فى الوثيقة رقم ٧٠٦٣ فى مجموعة المعاهدات ١٩٦٤.

ومعنى ذلك أن لجنة ترسيم الحدود لم تكن لجنة سياسية، وإنما لجنة علمية فنية محايدة مكونة من خبرات فنية متخصصة، تستعين

بأجهزة تقنية حديثة لمسح الحدود بالخرائط والوثائق والاتفاقات التى وقعها العراق والكويت حول الحدود.

وقد قامت اللجنة بالفعل (خصوصا فريق المسح الميدانى النيوزيلندى ـ السويدى) بإنشاء أربع محطات لتزويد البيانات من أجل مراقبة المسح، بالإضافة إلى ٢٥ محطة مراقبة رئيسية يتراوح بعد كل منها عن الأخرى ما بين ١٥ و٢٥ كم، وقام الفريق السويدى بأعمال التصوير الجوى باستخدام طائرة «كوماندر» نفاثة مجهزة لهذا الغرض على ارتفاعين رئيسيين: أحدهما على ارتفاع ٥٥٠٠ متر، والثانى على ارتفاع ٣٠٠٠ متر، وتم التقاط صور بمقاس رسم ١/٣٦٠٠٠، و١/١٩٦٠٠ لكل من الارتفاعين على التوالى. وتكونت مراقبة الصور من شبكة تضم أكثر من ٢٠٠ محطة مراقبة ذات إشارات معدة سلفا.

وقد استطاعت مراقبة المسح والتصوير الفوتوغرافى الجوى، تزويد مكاتب المساحة الوطنية فى نيوزيلاندا والسويد، بمجموعة من ٢٩ خريطة بامتداد المنطقة ٣٨ جهة الشرق، لتغطى منطقة الحدود بالكامل، وإعداد خرائط تفصيلية إضافية للجزء الغربى من الحدود المعروف باسم «وادى الباطن». وقدم الخبراء المستقلون إلى اللجنة تحليلات مستفيضة فى شكل وثائق مفصلة بجميع البيانات المتاحة، لتحديد موقع الحدود عند النقاط الرئيسية: جنوبى صفوان، والطرف الشمالى لوادى الباطن، وأم قصر على الشاطئ الغربى من خور زبير وملتقى خور زبير وخور عبد الله.

وقد تمكن الخبراء المستقلون فى صفوان من تعيين مركز الجمارك القديم، والطريق القديم، بواسطة الصورة الفوتوغرافية الجوية وغيرها، مما مكن من إعادة تحديد موقع اللافتة جنوبى صفوان، أقرب ما يكون إلى موقعها الأصلى الذى ميز الحدود أثناء الفترة من عام ١٩٣٢ إلى ١٩٣٩. وقد توافقت الحدود الواقعة إلى الغرب من هذه المنطقة مع جميع رسومات الحدود السابقة من حيث الاتجاه، كما اتفقت الحدود عند أم

قصر مع الرسومات السابقة للخرائط، ومع الخريطة الملحقة بوثيقة مجلس الأمن رقم ٢٢٤١٢/س السالفة الذكر.

وقد تمت مقارنة هذه النتائج وتحويلها إلى خرائط فوتوغرافية عمودية جديدة بالغة الدقة، ناقشتها اللجنة بشكل كامل فى دوراتها الخمس التى عقدتها فى الفترة من مايو ١٩٩١ إلى أبريل ١٩٩٢. وتمكنت من رسم الحدود بين البلدين على أساس علمى سليم.

والمهم هنا ما أظهره الترسيم العلمى الجديد للحدود من أن العراق كان يقيم على الأراضى الكويتية مراكز حدودية ومساكن ومرافق مدنية عن طريق فرض الأمر الواقع! الأمر الذى يفسر رفضه على الدوام تشكيل لجنة عربية لحل المشكلات على الحدود بين البلدين.

كما تبين أن ما قام به صدام فى يوليو ١٩٩٠ من اتهام الكويت بإقامة منشآت نفطية على الجزء الجنوبى من حقل الرميلة قدرت بحوالى ٢٤٠٠ مليون دولار خلال السنوات العشر الماضية، كان افتراء على الكويت! إذ أكدت قرارات لجنة ترسيم الحدود أن جزءا من حقل الرميلة (٥ر١كم) يقع داخل الأراضى الكويتية، وقد منع العراق الكويت من استغلال الحقل جنوب حقل الرميلة، وقام باستغلال الآبار وسحب البترول منها منذ أمد بعيد، كما قام بحفر آبار بشكل أفقى متصل عادت عليه بعوائد مادية هائلة.

وفى الوقت الذى حرم الترسيم الجديد الكويت من خور الزبير، فإنه أعطى للعراق منفذا بحريا على الخليج العربى يتكون من ٤٠ كم على ساحل الفاو، وكل الساحل الشمالى على خور عبد الله، وميناء البكر التجارى الذى تحمل منه كبرى ناقلات النفط، وميناء أم القصر. ومن المعروف أن أجزاء من أم القصر وصفوان كانت تتبع الكويت قبل الاتفاقية الإنجليزية العثمانية فى عام ١٩١٣ التى حرمتها منها.

على أن صدام حسين ، الذى لا يريد حدودا مرسومة بينه وبين الكويت، وإنما يريد الوجود الكويتى نفسه !.. أخذ يعرقل أعمال لجنة

ترسيم الحدود بحجج مضحكة، مثل الاعتراض على مكان عقد اجتماعها! أو الاعتراض بأن موعد اجتماع اللجنة يتعارض مع شهر رمضان! وامتناع مندوبه عن المشاركة فى التصويت، وزعمه بأن ما اتخذته اللجنة مؤامرة استعمارية.. إلى آخره.

ومع قرب انتهاء فترة ولاية الرئيس بوش أخذ صدام يقوم بانتهاكات متكررة ومتعمدة للحدود الكويتية العراقية، ثم توج انتهاكاته بإرسال قواته يوم ١٠ يناير ١٩٩٣ إلى الأراضى الكويتية لتفكيك المخازن التى تحتوى على أسلحة! ومن سوء حظه أن قوات الأمم المتحدة رصدت هذه الانتهاكات، وصرح الناطق بلسان بعثة الأمم المتحدة لمراقبة الحدود الكويتية العراقية بأن عناصر عراقية عبرت فى يوم ١٢ يناير ولليوم الرابع على التوالى، الحدود الكويتية، واستولت على معدات مدنية.

وإزاء هذا التحدى الصارخ للمجتمع الدولى، وجهت القوات البحرية التابعة للتحالف ضربة جوية ضد عدد من الأهداف العسكرية العراقية يوم ١٣ ، ١٧، ١٨ ، ١٩ ، ٢١ ، ٢٢ ، ٢٤ يناير، وأكد الدكتور بطرس غالى الأمين العام للأمم المتحدة أن هذا الهجوم يتفق مع قرارات مجلس الأمن، وأن دول التحالف مفوضة من الأمم المتحدة بشن هذه الهجمات، فإن العراق انتهك قرار مجلس الأمن رقم ٦٧٨ بشأن وقف إطلاق النار، لقيام قواته بالعبور إلى الأراضى الكويتية.

وها نحن أولاء نكتب هذا المقال بينما الأنباء تأتى متوقعة ضربة عسكرية أمريكية جديدة للعراق بسبب موقفه العدائى من فريق التفتيش الدولى الذى يريد به استعادة زعامته، ثم تأتى الأنباء بخضوع صدام مرة أخرى، بكل ما يحمل ذلك من إذلال لشعب العراق ولشعوب الأمة العربية، ويجعلنا نتساءل: إلى متى يستمر هذا الدمل موجودا فى قلب الأمة العربية؟ ومتى يهب شعب العراق ليفقأه ويثأر لكرامته وكرامة الأمة العربية؟.

الأمة العربية بين الوحدة والتمزق!: ندوة مجلس التعاون الخليجى (١)

أكتوبر ١٢/١٢/١٩٩٣

الندوات العلمية أحد مظاهر الحياة الثقافية فى كل بلد متحضر، والندوات التاريخية على رأسها، نظرا لما تكشف من خفايا التاريخ وتظهر من باطن الأحداث السياسية. وقد درجنا نحن المؤرخين على عقد الندوات التاريخية، ليس فقط لما نبغيه من إضاءة الفترات أو الأحداث التى تتخذها محورا للندوات بالأبحاث التاريخية الجادة، وإنما للاستماع إلى المناقشات العلمية التى يشترك فيها أكبر عدد من المشاركين، والآراء التى يدلون بها حول القضايا التاريخية المختلفة، والتى تفتح مجالات البحث العلمى التاريخى أمام أكبر عدد من المؤرخين.

ولقد كانت قضية الوحدة فى حياة العرب المعاصرة من القضايا التى عقدت حولها كثير من الندوات العلمية فى مصر والخارج، نظرا لما حركت من

الأحداث السياسية فى اتجاهات ومسارات خطيرة اتسم بعضها بالإيجابية والبعض الآخر بالسلبية،ولكنها أثبتت جميعاً أن الوحدة العربية الشاملة التى تضم الشعوب العربية الواقعة بين الخليج العربى والمحيط الأطلنطى فى دولة واحدة، هى وهم من الأوهام، أو فى أحسن الفروض أمل بعيد التحقيق فى العقود القادمة من السنين، وأن المستقبل القريب لا يحمل مزيدا من الأمل فى قرب تحقيقه، وإنما يباعد بين الأمة العربية وتحقيق هذا الأمل.

ومن هنا أصبحت مجالس التعاون الإقليمية هى البديل الذى فرضه فشل تحقيق الوحدة العربية الشاملة. وقد قامت فى الفترة الأخيرة ثلاثة مجالس تعاون، تفجر واحد منها فى أزمة الاحتلال العراقى للكويت، لأنه كان قائما على الغش والتضليل، واستمر واحد على شكل متعثر فى الشمال الإفريقى، وهو الاتحاد المغاربى، الذى لا يجمع بين دوله من عناصر الاتحاد أكثر مما يفرق بينها من أسباب الخلاف!! وبقى اتحاد دول مجلس التعاون الخليجى، الذى هو أقدم هذه الاتحادات الإقليمية، وأكثرها صلابة وإصرارا على تحقيق أهدافه.

وقد كانت آخر ندوة حضرتها عن مجلس التعاون الخليجى هى التى عقدتها الدكتورة ميمونة الصباح، رئيسة تحرير مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، الصادرة عن جامعة الكويت، بالتعاون مع مركز البحوث والدراسات الكويتية الذى يرأسه الدكتور عبد الله الغنيم وزير التربية السابق، ومؤسسة الكويت للتقدم العلمى التى يرأسها الدكتور على الشملان، وكان موضوعها: دول مجلس التعاون الخليجى، ووحدة التاريخ والمصير وحتمية العمل المشترك.

ويلاحظ القارئ أن العبارة الأخيرة فى عنوان الندوة العلمية، وهى «وحدة التاريخ والمصير وحتمية العمل المشترك» كانت تستخدم فى الخمسينيات والستينيات للتعبير عن الوحدة العربية الشاملة، ولكن بعد انحسار فكرة الوحدة الشاملة أصبحت تعبر عن وحدة إقليمية كوحدة شعوب الخليج!

ويجب على القارئ ألا يدهش لذلك، فالنظريات السياسية ليست قوالب جامدة تنطلق من فراغ، وإنما هى تعبير عن واقع سياسى وأيديولوجى يفرض نفسه على الفكر السياسى.

وعلى سبيل المثال ،فلم يكن أحد من كبار المفكرين المصريين أو العرب فى العشرينيات من هذا القرن يرتسم فى ذهنه مفهوم للوحدة العربية الشاملة بالمعنى الذى يرتسم فى ذهن تلميذ المرحلة الابتدائية الحالية بسهولة، وهو مفهوم الأمة العربية من الخليج إلى المحيط، وإنما كان المفكرون المصريون والعرب يقفون حيارى أمام المقصود بالأقطار العربية وما إذا كان المقصود بها شبه الجزيرة العربية وحدها، أو البلاد التى فتحها العرب فى صدر الإسلام واعتنقت الإسلام، ويدخل فى ذلك ايران على سبيل المثال، أو البلاد التى يتكلم أهلها باللغة العربية بقطع النظر عن دينهم!

وعدما ظهرت فكرة الوحدة العربية فى المشرق العربى، كانت مقصورة على وحدة سوريا الكبرى، أو وحدة سوريا مع العراق، التى أطلق عليها اسم وحدة «الهلال الخصيب»، ولم يكن أحد يدخل فيها مصر. وقد أطلق نورى السعيد على هذه الوحدة - التى تستبعد مصر- اسم «الجامعة العربية»!

وقد كان ذلك فى الوقت الذى كانت مصر تبتعد بتفكيرها عن فكرة الوحدة العربية بالمعنى الحديث، أو حتى المعنى الذى كان قائما فى ذهن نورى السعيد. فقد كان مثقفوها ومفكروها مشغولين بوحدة أخرى تمس مصالحهم أكثر من أى شئ آخر، وهى «وحدة وادى النيل».

وعندما أبدت مصر اهتماماً بفكرة الجامعة العربية بالمعنى الذى يضم مصر، كان ذلك لمنع الأسرة الهاشمية فى الأردن والعراق من الاستئثار بفكرة الوحدة العربية وتحويلها إلى قضية هاشمية، وأرادت مد نطاق فكرة الوحدة العربية وتحويلها إلى اهتمام عربى عام.

ومن حسن الحظ أن هذا الشكل العام من أشكال الوحدة العربية كان يوافق مصالح بريطانيا أثناء الحرب العالمية الثانية، لأنه يحقق رغبة عامة بين الشعوب العربية، ويعوض انصياع بريطانيا للمطلب الصهيونى بإقامة دولة إسرائيل، فكان قيام جامعة الدول العربية فى ٧ أكتوبر ١٩٤٤ بجهود حكومة مصطفى النحاس.

ومع ذلك فقد اتخذت فكرة الوحدة العربية مسارا طويلا منذ ذلك الحين ،حتى تبلورت على يد ثورة يوليو على النحو الذى يعنى «وحدة التاريخ والمصير وحتمية العمل المشترك». ومن سوء الحظ أن أصيبت هذه الفكرة بضربات قاصمة بفشل الوحدة المصرية السورية، وعدول عبد الناصر عن فكرة «وحدة الصف» - التى تشمل وحدة كافة الأنظمة العربية - إلى فكرة «وحدة الهدف» التى تعنى وحدة النظم الاشتراكية وحدها، وسعيه بعد ذلك إلى قلب النظم العربية المحافظة التى كان يطلق عليها اسم «النظم الرجعية» لتصبح نظما اشتراكية، مما أدى إلى قيام الحرب العربية الباردة بديلا عن الوحدة العربية.

حتى اذا ما منى عبد الناصر بهزيمة يونية ١٩٦٧ الساحقة، كان ذلك نذيرا بدفن فكرة الوحدة العربية الشاملة، لأنها جردت هذه الوحدة العربية من المحور الوحيد الذى يمكن أن تدور حوله، ومن العمود الفقرى الذى تعتمد عليه، وهو «الزعامة المصرية».

وقد كان نتيجة تراجع فكرة الوحدة العربية الشاملة أن تقدمت فكرة الوحدة الإقليمية كبديل لها، وكان أبرز هذه الوحدات الإقليمية - كما ذكرت - وحدة الدول العربية الست التى تطل على الخليج العربى، وهى الكويت، وقطر، والبحرين، والإمارات العربية، والمملكة العربية السعودية، وعمان. وهى التى كونت مجلس التعاون لدول الخليج العربية الذى تأسس فى أبو ظبى فى يوم ٢٥ مايو ١٩٨١.

ولا شك أن عقد ندوة علمية عن دول مجلس التعاون الخليجى فى جامعة الكويت يعكس الاهتمام الذى توليه حكومة الكويت بالمجلس،

فـقـد عـقـدت تحت رعـاية ولى العـهـد ورئيس مـجلس الوزراء الشـيخ سـعد العبد الله الصبـاح، الذى كلف وزير الإعلام الشيخ سعود ناصر الصباح بإلقـاء كلمتـه نيـابة عنه. وفـى الوقت نفسـه فـإن عقـد الندوة فى رحاب جامعـة الكويت هو أمر له مـغزاه، وهو ما أبرزته مديرة الجامعة الدكتورة فايزة الخرافى، التى أكدت على أهمية مسايرة التوجه العالمى نحو التكتل وتوحيد القوى، وأن منطقة الخليج تتوافر فيها كافة مقومات التكامل فى مختلف المجالات.

والمهم هو منظور دول الخليج إلى الوحدة الخليـجيـة! فـهذه الوحدة فـهى لا تعنى وحدة انفصالية عن العالم العربى والإسلامى وإنما تعنى وحـدة فى إطار منظومة العـمل العـربى والإسـلامى، وهو مـا حـرص ولى العهد ورئيس مجلس الوزراء الشيخ سعد العبد الله الصباح على تأكيده فى كلمتـه فى الندوة. فقد حدد وظائف مـجلس التعاون الخليجى ومهامه فى «الحفـاظ على الهوية الثقافية والعربية والذاتية الحضـارية الاسلامية، والحـرص على تـعزيز العـمل القـومى العـربى، وتعـزيز الرابطة بمنظومة الدول الإسـلامية مع إتاحة عمق اسـتراتيجى للدول الست الأعضـاء فى المجلس».

ومن المحقق أن أية وحدة عربية ـ على أى نطاق !ـ هى مكسب عربى، مـادامت الوحدة العربيـة الشـاملة قد أصبحت فى ذمة التـاريخ! فمثل هذه الوحدات الإقليمية أصبحت تقدم مـجالات للتعاون الاقتصـادى والسياسى بين أعضـائها على نحـو من شـأنه تقليل حدة الخلافات والنزاعات على الحـدود، وييـسـر سـبل الاتفـاق والتسـوية، أو على الأقل يحـول دون تطور النزاعات إلى حروب!

وبالنسـبة لدول الخليج فـقد كان من أهم النقط الخلافيـة فى الندوة مـادار حول أسباب قيـام المجلس، فوفقـا لعنوان الندوة فإن هذه الأسباب تركـزت فى وحدة التـاريخ والمصير وحتمية العمل المشترك، ويقصد بذلك التـاريخ الواحـد للمنطقـة منذ القـدم، والتمـاثل فى التكوين السيـاسى

والاجتماعى والسكانى، والتقارب الثقافى الحضارى، والتكامل الجغرافى حيث تمثل كل أراضى شبه الجزيرة العربية - فيما عدا اليمن - وحدة جغرافية طبيعية متكاملة من ناحية المناخ القارى والحياة النباتية والحيوانية، والبيئة الصحراوية، والثروة الطبيعية.

وهو ما أشار إليه الشيخ سلمان بودعيج، وكان رأيى أن هذه العوامل كانت موجودة على الدوام، ومع ذلك فلم تؤد إلى وحدة، ولكن الذى أدى إلى الوحدة هو التطور التاريخى المعاصر. فلم يكن فى وسع دول الخليج التفكير فى أى نوع من الوحدة قبل عام ١٩٧١، حيث لم تكن كل من قطر والبحرين والإمارات العربية قد حصلت على استقلالها بعد!

كما أنه كان من المتعذر الحصول على هذا الاستقلال قبل نضال حركة القومية العربية بزعامة عبد الناصر الذى اضطر بريطانيا - مع أسباب أخرى - إلى إعلان انسحابها من منطقة شرق قناة السويس فجأة، فتهيأت الظروف التى دفعت إلى إنشاء وحدة خليجية.

وفى الوقت نفسه كان من المتعذر التفكير فى وحدة خليّجية قبل انتصار العبور العظيم فى أكتوبر ١٩٧٣، فقد كان هذا الانتصار هو اساس قرار استخدام سلاح البترول فى المعركة، ولو كان هجوم القوات المصرية على خط بارليف يوم ٦ أكتوبر ١٩٧٣ قد منى بالفشل، لما أمكن استخدام سلاح البترول فى المعركة، لأن المعركة تكون قد انتهت مع اسرائيل فى الأيام الأولى! ومن الثابت أن قرار استخدام سلاح البترول كان بداية عصر جديد فى حياة دول الخليج الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، جعل منها وحدة متميزة داخل الوطن العربى.

كذلك فإن التفكير فى إنشاء وحدة خليجية كان أمراً بعيداً لو لم يترتب على انسحاب بريطانيا من شرق السويس فراغ سياسى جذب إيران إلى ملئه، فكانت وقائع التدخل الإيرانى فى عمان، واحتلالها لبعض جزر الخليج العربية، وعزمها على لعب دور شرطى الخليج، ثم تزايد الدور العراقى.

وأخيرا فإن التفكير فى إنشاء مجلس التعاون الخليجى لم يكن ليتخذ مساره التنفيذى لولا قيام السادات بمبادرة القدس فى نوفمبر ١٩٧٧، وماتلى هذه المبادرة من هياج حكام دول الرفض وإصرارهم على معاقبة مصر، ورفض كل وسيلة للتهادن، رغم معرفتهم التامة بأنهم لا يستطيعون أن يحاربوا إسرائيل بدون مصر، والذهاب فى هذه المبالغة إلى حد عقد مؤتمر بغداد فى عام ١٩٧٨ لطرد مصر من جامعة الدول العربية، وحمل دول الخليج على الموافقة على هذا الطرد عن طريق التهديد!

فمن الطريف فى تأكيد السبب الأخير فى إنشاء مجلس التعاون الخليجى، ذلك السر الذى أذاعه الاستاذ عبد الله يعقوب بشارة، الأمين العام السابق لمجلس التعاون الخليجى، من أن الذى عجل بفكرة إنشاء المجلس ما كان أمراء الخليج يتلقونه فى بغداد أثناء عقد المؤتمر من تهديدات لحياتهم فى أوراق تدس من تحت أبواب غرفهم إذا لم يوافقوا على قرار طرد مصر من جامعة الدول العربية!

إن هذه التهديدات التى كانت تصل إلى أمراء الخليج فى بغداد أشعرت هؤلاء الأمراء بضرورة التعاون والتكاتف وعدم مواجهة مثل هذه الضغوط فى المستقبل فى شكل انفرادى، كما حددت فى الوقت نفسه عدد الدول التى تدخل مجلس التعاون!

ففى مايو ١٩٧٦ عندما دعا الشيخ جابر الأحمد الصباح، ولى عهد الكويت ورئيس وزرائها فى ذلك الحين، إلى إنشاء وحدة خليجية للتعاون

فى جميع المجالات، وإيجاد نوع من الوحدة والاتحاد القائم على أسس سليمة ومتينة لمصلحة شعوب هذه المنطقة واستقرارها ـ كان شكل مجلس التعاون الخليجى فى نظره يتضمن العراق وإيران، وبناء على هذه الدعوة عندما عقد وزراء خارجية الدول الخليجية اجتماعهم فى مسقط فى العام التالى ١٩٧٧، كانوا يضمون وزيرى خارجية العراق وإيران.

ولكن تهديدات حكام مؤتمر بغداد انعكست على حجم دول الخليج التى اجتمعت فى أبو ظبى يوم ٢٥ مايو ١٩٨١، لتوقيع النظام الأساسى لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، فقد استبعدت منها العراق وإيران اللتان كانتا قد دخلتا فى حرب قبل ثمانية أشهر هددت أمن الخليج، وأدت إلى تدخل الدول الكبرى، وأوجبت على دول الخليج العربية التكاتف تمهيدا للتأثير فى الأحداث بدلا من الاستسلام لها.

هذا كله يوضح أن قيام مجلس التعاون الخليجى لم يكن فقط نتيجة التماثل فى التكوين السياسى والاجتماعى والسكانى والتكامل الجغرافى وغير ذلك من الأسباب الإقليمية، وإنما كان - فى رأيى - نتيجة تطور تاريخى معاصر ، وأحداث معاصرة، سبقها فكر وحدوى فشلت تطبيقاته الإقليمية (سوريا الكبرى - الهلال الخصيب - الوحدة المصرية السورية) وتباعدت الآمال فى قيام تطبيقه الشامل فى شكل دولة عربية موحدة من المحيط إلى الخليج، ولم يبق إلا العودة إلى الشكل الإقليمى الذى كان أنجح أشكاله مجلس التعاون الخليجى، بينما يتعثر الشكل المغاربى، وانهار الشكل الملفق الذى تمثل فى مجلس التعاون العربى بين مصر والعراق والأردن واليمن.

على كل حال فإن نجاح دول الخليج فى إنشاء مجلس التعاون الخليجى على هذا النحو يعتبر تحديا للعقلية القبلية التى تسود هذه المنطقة، ونقلة كبرى إلى العقلية الجماعية - هذا إذا اعتبرنا العقلية القبلية مقصورة على سكان الخليج، ولم نعممها لتشمل كل سكان المنطقة من الخليج العربى إلى المحيط الأطلنطى! وفى هذه الحالة تكون هى المسئولة عن عدم تحقيق الوحدة العربية الشاملة إلى اليوم.

هذه بعض الأفكار التى أثيرت فى ندوة الكويت عن مجلس التعاون الخليجى، الذى عقدته مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية التى تصدر عن جامعة الكويت.

ولا شك أن عقد ندوة علمية على هذا المستوى على يد مجلة علمية، إنما يتجاوز المهام التى تقوم بها المجلات العلمية، ويدخل فى إطار المهام التى تقوم بها المراكز العلمية. ولست أدرى ما الذى يحول بين جامعة الكويت ذات السمعة العلمية العالية فى عالمنا العربى وبين تطوير هذه المجلة الدورية الهامة لتصبح مركزا للبحوث والدراسات الخليجية تدعمه جامعة الكويت ومجلس التعاون الخليجى؟

أذكر أننى أثرت هذا السؤال مع الدكتور ميمونة الصباح - وقد اتخذت الندوة توصية بذلك بالفعل - وكان فى تفكيرى أن كثيرا من الأحزاب السياسية فى مصر نشأت فى البداية كصحيفة ثم تطورت إلى حزب! فقد كان منشأ الحزب الوطنى لمصطفى كامل جريدة اللواء التى سبقت انشاءه بسبع سنوات! وكان منشأ حزب الأمة وفيلسوفه أحمد لطفى السيد صحيفة «الجريدة» التى سبقت إنشاءه بعدة أشهر.

وكثيرا ما تكون بعض الصحف والمجلات أحزابا فى حد ذاتها! فقد كانت جريدة «العروة الوثقى» التى أصدرها الأفغانى والشيخ محمد عبده أقوى من أى حزب! وفى مصر حاليا توجد أحزاب لا تملك من مكونات الأحزاب سوى الصحيفة التى تصدرها، ولو سقطت الصحيفة لاختفى الحزب من الوجود بقدرة قادر! ومن هنا فربما كان تطوير مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية لتصبح مركزا علميا هو تطور طبيعى يتفق مع الدور العلمى الذى تقوم به فى خدمة دراسات الخليج والجزيرة العربية.

ثمن تحرير الكويت! ندوة مجلس التعاون الخليجى (٢)

أكتوبر ١٩/١٢/١٩٩٣

يعتقد البعض أن الحقيقة التاريخية لها وجه واحد يكفى أن يسجله المؤرخ فيكون قد كتب تاريخا! وليس ذلك بصحيح، فالحقيقة التاريخية مثل نرد الطاولة لها ستة أوجه، وقد يكون لها ثلاثون أو مائة! والأمر يتوقف على الموقع الذى ينظر منه المؤرخ الى الحدث التاريخى.

وأقصد بالموقع هنا الموقع الجغرافى والفكرى والثقافى والتاريخى والحضارى والاجتماعى وغيره، فرؤية المؤرخ الإنجليزى أو الأمريكى لأحداثنا التاريخية تختلف عن رؤيتنا، أو عن رؤية المؤرخ الآسيوى لها. وفى الوقت نفسه فإن الحدث التاريخى مكون من عدد هائل من الجزئيات والتفاصيل التى قد يلم المؤرخ بمعظمها ولكن لا يمكنه الإلمام بها جميعا. ومن هنا فنحن - المؤرخين - نميز فى خلافاتنا بين

الإضافات التاريخية والتصويبات وهى مقبولة، وبين الخلافات فى تفسير الأحداث، وهى قابلة للجدل بالضرورة.

وكنت فى مقالى السابق عن «الأمة العربية بين الوحدة والتمزق» قد تناولت ندوة مجلس التعاون الخليجى التى عقدتها مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، التى ترأس تحريرها الدكتور ميمونة الصباح، وما دار فيها من حوار يهم مصر والعالم العربى، وقدمت فى هذا المقال إضافة تاريخية فى أسباب قيام مجلس التعاون الخليجى، طرحها الأستاذ عبد الله بشارة الأمين السابق للمجلس، تتصل بمؤتمر بغداد الأسود فى عام ١٩٧٨، الذى فرض فيه المزايدون العاجزون مقاطعة مصر على بقية الدول العربية. فقد كشف الأستاذ عبد اللّه بشارة عن الخطابات السرية التى كانت تدس من تحت أبواب حكام وأمراء الخليج تهددهم فى حياتهم إذا لم يوافقوا على مقاطعة مصر! وكيف شعر هؤلاء الأمراء بضرورة توحيد الصفوف لمواجهة أية تهديدات مستقبلة، فكان ذلك من أسباب قيام مجلس التعاون.

كذلك أشرت إلى خلاف تاريخى وقع حول حجم الدور الذى لعبه تماثل التكوين السياسى والاجتماعى والسكانى والجغرافى لمنظمة الخليج فى قيام مجلس التعاون الخليجى، ففى حين رأى البعض أن هذا التماثل هو الأساس فى قيام المجلس، كان رأيى« أن التطور التاريخى المعاصر المتعلق بظهور فكرة الوحدة العربية، والمصالح الجديدة التى نشأت بين دول الخليج بعد انتصار العبور العظيم وماتلاه من استخدام سلاح البترول فى المعركة، كل ذلك هو الذى أوجد الظروف الحقيقية التى أدت إلى قيام مجلس التعاون. وكانت حجتى أن هذه المنطقة من العالم العربى كانت على الدوام متماثلة اجتماعيا وجغرافيا وحضاريا ولكنها لم تتحد إلا بعد أن تهيأت لها الظروف الجديدة للاتحاد!

ومع ذلك فقد يكون من الخطر على دول الخليج الارتكان إلى مجرد قيام مجلس التعاون وما حققه من نجاح حتى الآن، فتتوهم أن الاتحاد قد

تحقق! ذلك أنه يوجد بين دول الخليج من أسباب الخلاف ما يمكن أن يؤثر على مستقبل الاتحاد. وهو ما أشار اليه بعض الباحثين المصريين..

فقد تعرض الدكتور جمال زكريا إلى التحديات التى تواجه دول المجلس، خصوصا بالنسبة لمشكلات الحدود، وقال إنه مما يثير الانتباه أن المجلس وإن كان قد نجح فى تسوية الكثير من الخلافات العربية والإقليمية، إلا أنه أخفق فى حل المنازعات القائمة بين الدول المكونة له، والتى وصل بعضها إلى حد الاشتباك المسلح، كالنزاع البحرينى القطرى حول جزيرة «حوار» فى عام ١٩٨٢، ثم على «فشت الديبل» فى عام ١٩٨٦ على أثر قيام قوة عسكرية قطرية بالتدخل فى الجزيرة. وقد أصرت قطر على إحالة النزاع حول جزيرتى «حوار» و «فشت الديبل» إلى محكمة العدل الدولية! كذلك النزاع السعودى القطرى حول مركز «الخفوس» على الحدود السعودية القطرية فى سبتمبر ١٩٩٢، فقد أعلنت قطر سحب قواتها العسكرية من قوات «درع الجزيرة» التابعة لمجلس التعاون الخليجى. وقد تم تسوية الأزمة بفضل الوساطة المصرية الكويتية.

كذلك فإن مجلس التعاون لم يستطع أن يقف موقفا صلبا إزاء النزاع بين إيران ودولة الإمارات العربية حول جزر «أبوموسى والطنبين» فعلى الرغم من دعمه المطلق لدولة الإمارات، فإنه لم يتخذ خطوات حاسمة ضد إيران، بسبب عدم رغبة بعض دول المجلس فى تصعيد الخلاف نظرا لما يربطها بإيران من علاقات الصداقة.

كذلك أشار الدكتور صلاح العقاد إلى اختلاف مواقف دول مجلس التعاون خلال الحرب العراقية الإيرانية، ففى حين ألقت كل من الكويت والسعودية بثقلها مع الجانب العراقى من حيث تقديم المعونات المالية والقروض، فإن حكومة عمان التزمت بالحياد والابتعاد الفعلى عن مساعدة أى من الطرفين، أما حكومة الإمارات فإن انكشاف مجالها العسكرى قد اضطرها إلى تقديم المساعدات سرا لكل من الطرفين. كذلك لم يظهر تنسيق فى السياسة الدفاعية، فبينما قبلت عمان وجودا

عسكريا أمريكيا فى جزيرة «مصيرة» التابعة لها، ظلت دول الخليج الأخرى تعلن عن رفضها فتح أراضيها للقواعد الأمريكية.

وقد كان من رأى الدكتور جمال زكريا أنه من الأفضل لدول المجلس إخراج هيئة تسوية المنازعات المنصوص عليها فى نظامه الأساسى إلى حيز التنفيذ، لتسوية ما ينشب من منازعات حالية أو مستقبلية. كما أنه يتعين على دول المجلس تشكيل قوة خليجية موحدة تعزز القدرات الدفاعية الذاتية. فلعل من الأمور الجديرة بالانتباه أنه لا توجد حتى الآن مؤسسة عسكرية واحدة يمكن أن يعهد اليها بتنفيذ تلك المهام.

على أن كل هذه الظواهر لا تخفى أن أسباب الاتحاد بين دول مجلس التعاون أكبر بكثير مما يوجد من أسباب الخلاف وربما كان موقف دول المجلس من العدوان العراقى على الكويت ما يمثل هذه الحقيقة. فقد تكاتفت جميعا فى توفير قاعدة عسكرية وطيدة لتحرير الكويت، على عكس ما كان يتصوره النظام العراقى، الذى كان قد سبق إلى عقد اتفاقيات عدم اعتداء مع أقرب دول مجلس التعاون الخليجى إلى الكويت، وهما المملكة العربية السعودية والبحرين.

وقد كانت مساندة دول مجلس التعاون هى أساس نجاح العمليات العسكرية لقوات التحالف فى عملية تحرير الكويت، وبدون هذه المساندة كان يتعذر قيام قوات التحالف بمهمتها على النحو الأكمل. وهذا ما أوضحه الجنرال شوارتسكوف منذ البداية للرئيس الأمريكى ومعاونيه، فقد أعلن أن انتشار القوات الأمريكية لا يمكن تحقيقه دون تقديم دول المنطقة القواعد العسكرية اللازمة لاستيعاب هذه القوات.

وقد ذكر اللواء طيار جبر على جبر فى ورقته فى المؤتمر أنه بعد أسبوعين فقط من قرار التدخل كانت دول مجلس التعاون الخليجى قد وفرت ٢٧ قاعدة جوية ومطارا، بالإضافة إلى العديد من أراضى الهبوط، لاستيعاب آلاف الطائرات من قوات التحالف الجوية، التى بدأت تتدفق على المنطقة بعد خمسة أيام فقط من بدء الغزو العراقى.

وبنهاية سبتمبر كانت قواعد دول مجلس التعاون ومطاراته قد استقبلت ٩٠٠ طائرة قتال وتأمين الكترونى، بالإضافة إلى المئات من طائرات النقل والإمداد بالوقود والهليكوبتر.

وعند اكتمال القدرات الدفاعية لقوات التحالف فى الأسبوع الأول من نوفيمر كان الحشد الجوى لقوات التحالف فى دول المجلس قد بلغ أكثر من ٩٥٠ طائرة قتال وتأمين ألكترونى ومئات أخرى من طائرات النقل والإمداد بالوقود والهليكوبتر. وعند منتصف يناير ١٩٩١ كانت هذه القواعد قد استوعبت ١٢٥٠ طائرة قتال وتأمين ألكترونى و٣٠٠٠ هليكوبتر، فضلا عن المئات من طائرات النقل والإمداد بالوقود، تشكل ما يزيد على ٢٠٠ سرب من وحدات التحالف.

وقد وفرت الإمارات العربية تسهيلات الإيواء والإعاشة لأسراب التحالف الجوية فى أربعة مطارات وقواعد جوية هى: أبو ظبى، والمنهاد، والدهافرة، والشارقة. فى حين وفرت كل من عمان والبحرين تلك التسهيلات فى ثلاث قواعد جوية ومطارات هى : البحرين الدولى، والمحرق، والشيخ عيسى فى الأولى، و«سيب» و«مصيرة» و«ثمريت» فى الثانية، فى الوقت الذى قدمت فيه قطر تسهيلات الإيواء لقوات التحالف الجوية فى مطار الدوحة.

أما السعودية ، التى أصبحت قاعدة الحشد البرى الرئيسية لقوى التحالف، فقد وفرت ١٦ قاعدة جوية ومطارا، والعديد من أراضى الهبوط لاستيعاب وحدات التحالف الجوية، وأبرز هذه القواعد والمطارات هى : قاعدة الظهران، وقاعدة الملك عبد العزيز/ الجبيل، ومطار مدينة وقاعدة الإحسا، وقاعدة الخرج، ومطار الملك خالد الدولى، ومطار مدينة الرياض العسكرية، وقاعدة تبوك، ومطار الملك عبد العزيز/ جدة، وقاعدة الطائف، وقاعدة خميس مشيط.

وهذا الجانب يمثل جانبا واحدا من جوانب دور دول مجلس التعاون

الخليجى فى تحرير الكويت، وهى جوانب أبرزها العسكريون المصريون المشاركون فى الندوة، وعلى رأسها الإمداد بالوقود، وهو جانب يشغل عادة بال القيادات الإدارية فى مسارح العمليات فى الحروب الحديثة. فقد ساعدت قدرات الإنتاج الضخمة للنفط، وتوافر وسائل تكريره ونقله فى نفس المسرح، على سهولة تلبية طلب قوات التحالف ، إذ كان يكفى أن تذهب الشاحنات وعربات نقل الوقود إلى أقرب مستودعات النفط فى الدولة المضيفة، لتملأ خزاناتها وتوقع فقط على الكمية والصنف الذى تم استلامه من هذه المستودعات.

وبالنسبة للشاحنات، فقد كان مطلوبا خلال عملية درع الصحراء ١٢٠٠ شاحنة نقل ثقيلة، لم يكن متوافرا منها لدى القوات الأمريكية أكثر من ٥٠٠ شاحنة فقط، وقد غطت المملكة العربية السعودية ٣٣٠ شاحنة، وغطت مصر ١٠٠ شاحنة، وكان لهذه الشاحنات العملاقة أهمية قصوى فى نقل المعدات من الموانى السعودية إلى مناطق الانتشار فى الجبهة، التى كان يبعد الكثير منها حوالى ٤٥٠ ـ ٥٠٠ كم من هذه الموانى.

وفى الوقت نفسه، وبالنسبة لعمليات الإعاشة، فقد وفرت دول مجلس التعاون لقوات التحالف احتياجاتها من التعيينات والمياه، بل إن أحد المتعهدين الرئيسيين فى مجال الإعاشة بالسعودية ابتكر فى الجبهة مطاعم متنقلة تتحرك بين التشكيلات المقاتلة لتقديم الوجبات الساخنة لها!

وفى مجال الخدمات الطبية ساهمت دول مجلس التعاون فى توفير الخدمات الطبية لقوات التحالف، والأسرة اللازمة لهذه الخدمات، حتى بلغ خلال شهر فبراير ٤١٠٠ سرير، بالإضافة الى ٥٠٠ سرير أخرى تولت الدول المضيفة تقديم الرعاية الطبية لها.

وقد بلغت تكاليف عمليتى «درع الصحراء» و «عاصفة الصحراء» ٦١ر١ مليار دولار (حوالى ٢٠٠ مليار جنيه مصرى) قدمت المملكة العربية

السعودية منها ١٦٫٨٣٨ مليار دولار، وقدمت الكويت ١٦٫٠٠٦ مليار دولار، والإمارات العربية ٤٫٠٨٦ مليار دولار- أى أكثر من ٦٠ فى المائة من جملة الدعم المالى لهاتين العمليتين.

ومع ذلك فقد كان من الضرورى أن تزيد تكاليف هاتين العمليتين العسكرية لو لم تتوافر البنية الأساسية للموانئ والمدن السعودية من الناحية الحربية بأفضل مما هو متوافر فى معظم المدن الأوروبية والآسيوية فى التسهيلات البحرية بمختلف أنواعها!

وفى ذلك يلاحظ اللواء البحرى محمد يسرى قنديل فى ورقته فى المؤتمر أن حرب الخليج كانت هى الحرب الأولى التى خاضتها القوات الأمريكية فى منطقة تبعد آلاف الأميال عن الولايات المتحدة، دون أن يتم فيها استدعاء سلاح المهندسين الأمريكى لتشييد الموانئ والمطارات والطرق والمنشآت الضرورية لاستقبال ودعم القوات البحرية والجوية.

لقد تطلبت هذه الحرب إمكانات هائلة ما كان يمكن توافرها على النحو الذى تمت به فى أى منطقة من العالم بتلك السرعة والكفاءة! فإذانظرنا إلى مطالب حاملة طائرات أمريكية واحدة لعجبنا للكم الهائل من الاحتياجات المطلوب توفيرها. فوفقا للواء بحرى يسرى قنديل، فإن مثل هذه الحاملة تستهلك يوميا ٥٣ ألف لتر من الوقود، ويتضاعف هذا الرقم عدة مرات فى حالة قيامها بعمليات عسكرية، أو القيام بدوريات منتظمة! بالإضافة إلى تزويد ٧٠ طائرة مقاتلة قاذفة على ظهر الحاملة بالوقود! كما يحتاج طاقم الحاملة على الأقل إلى ١٦ ألف وجبة غذائية كل ٢٤ ساعة، بالإضافة إلى الإمداد بالذخيرة والقنابل المختلفة وقطع الغيار المتعددة والمياه، والزيوت. وكانت حاملات الطائرات هذه تزود بما هو ناقص من احتياجاتها كل ثلاثة أو أربعة أيام حتى لاتفقد الكثير من وقت العمل .وكانت سفن الإمداد تتزود بهذه الاحتياجات من الموانئ المختلفة لدول مجلس التعاون ثم تبحر لتكون على مقربة من حاملات الطائرات فى مناطق عملها.

هذا بالنسبة لحاملة طائرة واحدة، ولكن من المعروف أن حاملات الطائرات لا تعمل فرادى، بل تعمل كل منها داخل مجموعة قتال بحرية تتكون من حوالى ٢ ـ ٣ طراد، وحوالى خمس مدمرات، وثلاث فرقاطات، بالإضافة الى سفن الإمداد بالوقود والذخيرة، وكل هذه السفن الحربية تحتاج إلى إعادة ملئها كل ثلاثة أو أربعة أيام. فإذا تصورنا أن عدد مجموعات الحاملات التى اشتركت فى حرب تحرير الكويت خمس مجموعات توزعت فى البحر الأحمر وشمال بحر العرب والخليج العربى، لأدركنا الكم الهائل من احتياجات الإمداد والوقود .

هذا بالنسبة للحاملات ومجموعاتها، أما بالنسبة للقوة البحرية فقد اشتملت على ١٤٦ إلى ١٥٠ وحدة بحرية اشتركت فى عملية درع الصحراء وحملة عاصفة الصحراء، وكلها تحتاج الى إمدادات وإعادة ملء وغيار، فضلا عن تسهيلات الإصلاح والصيانة.

والمهم هو أن حرب الخليج قد كشفت للدول الكبرى أهمية التواجد بالقرب من مسارح العمليات حتى لا تضطر إلى دفع تكاليف باهظة لعملياتها، فقد ثبت بما لا يدع مجالا للشك أن التسهيلات البحرية التى قدمتها دول مجلس التعاون لقوات التحالف كانت من أهم العناصر التى بنى عليها نجاح حرب تحرير الكويت. ومن هنا فإن الخطر الذى يمكن أن تتعرض له دول الخليج فى المستقبل هو محاولة العدو تدمير التسهيلات البحرية فيها منذ البداية حتى لاتستخدم هذه التسهيلات فى بناء قوة عسكرية تتمكن من مواجهته.

على كل حال فلست أنوى أن أعرض هنا كافة الأبحاث التى قدمت فى ندوة مجلس التعاون الخليجى، فسوف تنشر على صفحات «مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية» التى ترأس تحريرها الدكتور ميمونة الصباح، وإنما يهمنى أن أعرض هنا وجهة نظر خلافية عبر عنها البعض من أبناء الخليج أثناء الندوة، تعليقا على ما ذكرته فى بحثى من أن مصر هى التى أعطت الشرعية العربية لدول التحالف لتأتى إلى المنطقة العربية

لتحرير الخليج. فقد رأى هذا البعض أن الذى أعطى الشرعية هو طلب المملكة العربية السعودية والكويت من الولايات المتحدة وغيرها القدوم إلى المنطقة لإيقاف الغزو وتحرير الكويت.

وقد كان ردى أن هذا الطلب لو جاء من المملكة العربية السعودية والكويت وحدهما مع معارضة مصر لما أعطى الشرعية، لأن مصر تكون فى هذه الحالة قد وقفت مع العراق والأردن واليمن والسودان وليبيا وتونس والجزائر والمغرب فى معارضة تحرير الكويت عن طريق تدخل أجنبى - وهى صيحة الحق التى أريد بها باطل، والتى رفعتها هذه الدول فى ذلك الحين لتكريس احتلال العراق للكويت! وفى هذه الحالة، فلم يكن فى وسع أية قوات دولية أن تأتى إلى المنطقة فى ظل هذه المعارضة العربية العامة لقدومها إلا إذا أرادت محاربة شعوب المنطقة العربية! ولكن وقوف مصر إلى جانب المملكة العربية السعودية والكويت، بكل حجمها وثقلها السياسى والعسكرى، حال دون عزلة الدولتين، وفتح الباب أمام قوات التحالف الغربى للقدوم لتأمين دول الخليج أولا ولتحرير الكويت ثانيا، وأتاح لمجلس الأمن إصدار قراره رقم ٦٧٨ الذى يبيح فيه لهذه القوات استخدام القوة فى تحرير الكويت.

على كل حال فإن الخلافات فى الرأى والإضافات التى قدمها المشاركون فى الندوة، جعل منها بحق واحدة من أهم الندوات العربية التى عقدت على أرض عربية بعد حرب تحرير الكويت.

الفصل السابع

أزمة العلاقات المصرية السودانية

أزمة العلاقات المصرية السودانية «١»

الوفد فى ١٠/٨/١٩٩٢

الأوضاع المتردية فى العلاقات المصرية السودانية حالياً، التى تهدد بالإنتقال إلى مرحلة مواجهة عسكرية، هى آخر شىء كان جيلى يتمنى أن يعيش ليراه. فقد عشنا من أجل وحدة مصر والسودان، وحين تمزق هذا الحلم، ها نحن نعيش كابوس الحرب بين مصر والسودان !.

ولاشك أن مايحدث حالياًهو محصلة أخطاء كثيرة شارك فيها فريقان: الأول هو الاستعمار البريطانى الذى كان مسيطراً على السودان سيطرة تامة، وكان مسيطرا فى الوقت نفسه على مصر سيطرة تامة. أما الفريق الثانى فهو فريق المثقفين السودانيين الذين تربوا فى ظل السيطرة الاستعمارية، وتأثروا بالتعليم الانجليزى وبمناهجه وفلسفته ورؤيته للعلاقات المصرية السودانية.

وبالنسبة للدور الذى لعبه الاستعمار البريطانى، فقد سعى على الدوام لتغليب مفاهميه فى السيطرة الاستعمارية فى اذهان السودانيين، ومحاولة تصوير العلاقة بين مصر والسودان فى صورتها المشوهة وليس فى الشكل الواقعى التاريخى، والاستعانة ببعض الظواهر المضللة لتأكيد مقولاته وزعمه.

وكل ذلك فى ظروف انعدام الرد المصرى الذى يفند هذه الادعاءات، نظرا لوقوع مصر نفسها فى الوقت نفسه تحت السيطرة الاستعمارية ـ حتى أصبحنا أمام هذه الأكذوبة الضخمة التى حاول الاستعمار البريطانى تأصيلها فى الفكر السودانى، وهى أن مصر، الواقعة تحت الاستعمار، تريد استعمار السودان! واختفت لحد بعيد الفكرة الصحيحة عن أن مصر تريد تحرير نفسها وتحرير السودان!

وقد كان مما ساعد على تأصيل هذه الفكرة المضللة فى أذهان السودانيين، استعانة مصر بلغة حق الفتح والسيادة على السودان فى استخلاص السودان من الاستعمار البريطانى. لقد حاول الاستعمار استعمال هذا السلاح فى اثارة مشاعر العزة القومية السودانية ضد المصريين، واللعب على اوتار الحساسية بين الشعبين، فحين يسمع السودانيون كلمة السيادة على السودان، تذهب بهم الظنون كل مذهب فى نوعية العلاقة بين البلدين، ويتصورونها فى صورة سيد وعبد،وهذا هو ما أراد الاستعمار البريطانى ترسيخه، وقد نجح فيه لحد بعيد ترك أثره على العلاقات المصرية السودانية.

والغريب هو مقاومة المثقفين السودانيين لكل محاولة من جانب المثقفين المصريين لتصحيح هذه الفكرة المضللة! فلا نكاد نحاول تصحيحها حتى نفاجأ بكتاباتهم تجرح كتاباتنا، وتشوهها، وتظهرها فى صورة محاولة الوصاية على كتابة تاريخ السودان على يد السودانيين! وهكذا فإن هذا النوع البسيط من النقاش الذى يصطبغ بالطابع العلمى الموثق بالدرجة الأولى، يقابل بالرفض!

لقد كانت لغة حق السيادة هى اللغة المستخدمة فى ذلك الحين فى العلاقات الدولية، ومما تواجه به الدول بعضها فى النزاعات الدولية، ولم يكن فى ذلك ما يجرح احساس أحد.

ولكن الأمر على الدوام كان يرتبط بمن يستخدم هذا الحق. فلم يشعر السودانيون بإساءة إلى مشاعرهم عندما استخدمت بريطانيا حق السيادة المصرية على السودان فى صراعها مع فرنسا حول «فاشودة»، فعندما رفعت فرنسا العلم الفرنسى على «فاشودة» فى محاولتها للتوسع فى السودان، لم تجد بريطانيا خيراً من حق السيادة المصرية على السودان ترفعه لاجبار الكولونيل الفرنسى مارشان على إنزال علم فرنسا الذى رفعه عليها، وكانت بريطانيا تتذرع على الدوام بحقوق وادى النيل كلما اصطدمت فى افريقيا بمطامع الدول الكبرى .

بل إن الوطنيين المصريين أنفسهم كانوا يستخدمون حق سيادة تركيا على مصر لتخليص مصر من الاحتلال البريطانى، دون أن يشعروا باية اساءة لمشاعرهم لقبولهم بسيادة بلد آخر عليهم.

وعلى سبيل المثال، فان محررا كبيرا مثل الزعيم مصطفى كامل لم يطالب فى يوم من الأيام باستقلال مصر عن تركيا، ولم ينبذ أبدا السيادة العثمانية على مصر، بل كان يدعو على الدوام إلى توثيق العلائق. وكانت وجهة نظره ان الدولة صاحبة السيادة الشرعية على مصر هى الدولة العثمانية، فيجب التشبث بهذه العلاقة لاظهار بطلان الاحتلال واكراهه فى النهاية على الجلاء. بل كان يؤمن بأن انقطاع هذه العلائق يؤدى إلى سقوط مصر كلية فى يد الانجليز وبأن تصبح ولاية انجليزية.

هذا المفهوم الناضج لتكتيك التحرر الوطنى، لم يستطع أن يفهمه المثقفون السودانيون المتأثرون بمفاهيم الاستعمار الانجليزى ودعايته المسمومة ضد العلاقات المصرية السودانية، بل قبلوا ببساطة هذه

المفارقة المضحكة، وهى أن مصر التى تعانى من الاستعمار الانجليزى هى فى الوقت نفسه دولة استعمارية تريد أن تبسط سيطرتها الاستعمارية على السودان!

وقد وقع المثقفون السودانيون بذلك فى خطأ بالغ يتصل بمفهوم الاستعمار. فقد خلطوا بين السيادة المصرية على السودان ونوع الاستعمار الحديث. ولم يستطيعوا أبداً أن يدركوا أن الاستعمار انما هو مصطلح حديث ظهر على يد الطبقة البورجوازية الأوروبية فى أوائل العصور الحديثة مع حركة الكشوف الجغرافية والفتوحات الاستعمارية، التى كان هدفها الأساسى البحث عن أسواق خارجية. وقد اصطبغت الحركة الاستعمارية دواما بطبيعة هذه الطبقة البورجوازية ونموها وتطورها. ففى المرحلة الأولى، وهى المرحلة التجارية، كان الاستعمار ساحليا فى العالم القديم، وكان السوق سوق شراء. وفى المرحلة الصناعية كان الاستعمار قاريا. وكان السوق سوق شراء وبيع.

ومعنى ذلك الاستنزاف ، والاستنزاف وحده كهدف واحد للاستعمار البورجوازى (الرأسمالى) وكانت خطته الرئيسية هى الاحتكار. ففى المرحلة الرأسمالية الأوروبية فى طورها التجارى كان الهدف من الاستعمار احتكار الشراء بسعر بخس من المستعمرة. وبالتالى استنزاف ثروات الشعوب بأبخس الاثمان.

والمثال على ذلك أن المنتجين فى اندونيسيا كانوا يسلمون المستعمرين الهولنديين ٢٧٠ رطلا من البن مقابل ثمن ١٢٥ رطلا فقط، وبعد اجراء تخفيضات وخصومات لأسباب وذرائع مختلفة لايصل إلى جيب المزارعين الأندونيسيين إلا ثمن ١٤ رطلا! وليس امام هؤلاء المزارعين مشتر آخر!

وقد استمر هذا الاستنزاف بعد تحول الرأسمالية الاوروبية إلى طورها الصناعى، بصورة مضاعفة، فلم يعد الاحتكار احتكار شراء فقط

بل احتكار بيع أيضا. فالدولة الاستعمارية تحتكر شراء المواد الخام بأبخس الاثمان، وتستنزف بذلك ثروات المستعمرة الطبيعية ، ثم تحتكر بيع هذه المواد مرة أخرى بعد تصنيعها بأغلى الاسعار، وتستنزف بذلك كل مدخرات الشعوب.

وهكذا يتصاعد الاستنزاف من المرحلة التجارية إلى المرحلة الصناعية ثم إلى المرحلة المالية، ويتزايد ثراء الدول الاستعمارية فى الوقت الذى تنحدر فيه الشعوب الخاضعة إلى مهاوى الفاقة والاملاق. ولهذا فإن التحرر الوطنى من هذا الاستعمار هو تحرر متعدد الجوانب يشمل الجوانب السياسية والعسكرية والاقتصادية، والشعوب حين تتخلص منه تتخلص من كابوس ثقيل لاتفكر فى الرجوع إليه.

والسؤال الآن: هل كان هذا النوع من العلاقة الاستعمارية هو الذى كان قائما بين مصر والسودان حتى يمكن للمثقفين السودانيين تصديق المزاعم الاستعمارية البريطانية عن السيادة المصرية على السودان؟

أخشى أن اقول ان الأمر كان على العكس من ذلك تماما، وهو ما نوضحه فى مقالنا التالى.

أزمة العلاقات المصرية السودانية «٢»

الوفد فى ١٧/٨/١٩٩٢

فى عرضنا السابق لأزمة العلاقات المصرية السودانية، ضربنا فى جذورها المتمثلة فيما لعبه الاستعمار البريطانى والمثقفون السودانيين من دور فى تصويرمصر فى صورة الدولة الاستعمارية التى تريد أن تتسيد على السودانيين وتستعبدهم، وكيف أساء السودانيون فهم لغة حق السيادة المصرية على السودان التى استخدمها المصريون لاظهار عدم مشروعية الاحتلال البريطانى للسودان، ونسوا أن المصريين أنفسهم كانوا يستخدمون حق السيادة العثمانية على مصر لاكراه انجلترا على الجلاء عن مصر.

وفى اطار هذا التراث لعب المؤرخون السودانيون دورا فى تثبيت فكرة الاستعمار المصرى للسودان عند تعرضهم للفتح المصرى للسودان .

واتخذوا من التاريخ أداة فصل لا وصل بين مصر والسودان ، واستخدموا قضية جلب العبيد التى كانت دافع محمد على لفتح السودان سندا لدعواهم .

وعلى سبيل المثال فقد دخل المؤرخ السودانى الدكتور حسن أحمد ابراهيم فى سباق مع المؤرخين الانجليز لا ثبات العلاقة الاستغلالية من جانب مصر للسودان ، عندما كتب كتابه « محمد على فى السودان» . فلم يهتم بشىء قدر اهتمامه بنهب محمد على السودان لحساب مصر . فهناك فصل عن محمد علي وجلب العبيد من السودان» ، وفصل آخر عن « الاغراض التى استخدم فيها العبيد المجلوبون من السودان» ، وفصول عن سوء وفساد الاداريين و«المشاق والمخاطر التى تعرض لها العبيد أثناء رحلتهم الى مصر» ، «والعبيد كمصدر دخل لحكومة محمدعلى» ، و «اعطاء العبيد للجنود مقابل مرتباتهم» ، و «محاولات محمد على وحكومته التنقيب عن الذهب فى السودان» ، و « والتنقيب عن الذهب فى جهات فازوغلى» و «فى جبل شيبون» . ثم فصول أخرى عن استنزاف موارد السودان واثقاله بالضرائب «وسوء وفساد وكلاء موظفى محمد على فى السودان»! وخطورة مثل هذه الكتابات الأكاديمية على العلاقات المصرية السودانية ، انها تستند الى وثائق حقيقية ، وتستطيع ـ بالتالى ـ الزعم بأنها دراسات تاريخية علمية محايدة .

على أنها تغفل جانبا هاما فى الدراسة التاريخية طالما نبهنا اليه أفكار المؤرخين ، وهو الجانب الفلسفى، ونقصد بذلك الجانب الايديولوجى . فكثير من المؤرخين يتصورن أن مهمتهم هى مهمة تجميعية محدودة بحدود الوثائق المتاحة ، دون أن تكون لهم رؤيتهم الأيديولوجية الشاملة للظاهرة التاريخية ، وهؤلاء يضرون أكثر مما ينفعون، لأنهم يتذرعون دائما بالمنهج العلمى الأكاديمى فى الدراسات التاريخية، وينسون أن المنهج العلمى ليس أكثر من أداة لخدمة البحث التاريخى ولكن حدود البحث التاريخى تتسع أو تضيق وفقا لمنظور المؤرخ ـ ونقصد به نافذته التاريخية التى ينظر منها إلى الأحداث.

فالمؤرخ لايعمل منفصلا عن ثقافته وموقعه الجغرافى وايديولوجيته الاجتماعية، وإنما يعمل من خلالها، ومنظور المؤرخ الانجليزى يختلف عن منظور المؤرخ غير الانجليزى بالضرورة، فكل منهما ينتمى لعالم مختلف. فاذا وضع المؤرخ السودانى نفسه موضع المؤرخ الانجليزى خرجت الرؤية متشابهة لحد كبير!

ومن هنا لو نظر المؤرخون السودانيون إلى قضية جلب العبيد التى كانت دافعا رئيسيا لمحمد على لفتح السودان، ولو نظروا إلى اخطاء الحكم المصرى للسودان، من نافذة تؤمن بوحدة الشعبين المصرى والسودانى، لـلاحظوا ـ أن فكرة جلب العبيد لم تكن اختراعا مصريا وانما كانت اختراعا سودانيا!

فقد كانت تجارة العبيد قائمة فى السودان قبل الفتح المصرى، يقوم بها حكام وسلاطين الدويلات والسلطنات والممالك والمشيخات السودانية، التى كانت تعتمد على تجارة العبيد كمورد من أهم موارد ثروتها واساس قوتها.

وعلى سبيل المثال فقد كل من سنار ودارفور مستودعا هاما لتجارة الرقيق، وكان سلاطين دارفور فى القرنين السابع عشر والثامن عشر، عندما بلغت دارفور أوج قوتها، يشنون الحرب على الدويلات المجاورة لهم فى دار رنقة والسولا والبرقة والفلاتة وغيرها، ويجلبون منها العبيد! كما أن بعض المدن نال شهرة واسعة باعتبارها أسواقا لتجارة الرقيق قبل الفتح المصرى، مثل كوبة والفاشر وبربر وشندى وسواكن وبارة الابيض.

وعلى ذلك فاذا كان جلب العبيد أحد الدوافع الاساسية لفتح محمد على السودان، فلا يمكن انتزاعه من ظروفه التاريخية فى أوائل القرن التاسع عشر، ونقله إلى ظروف النصف الثانى من القرن العشرين.

فالمؤرخ يحكم على الظاهرة التاريخية فى اطار ظروفها، والا خرج عن الموضوعية ولم تعد لأحكامه قيمة.

ومن هنا فمن الخطأ البالغ تصوير الفتح المصرى للسودان فى صورة محاولة شعب استعباد شعب آخر، كما هو الحال فى الاستعمار الحديث الذى قامت به طبقة بورجوازية أوربية لاستعباد واستنزاف شعوب العالم الثالث ـ فلم تكن مثل هذه الطبقة البورجوازية قد نشأت فى مصر بعد، كما أن فكرة الفتح أصلا لم تنشأ فى عقول مصرية، وانما نشأت الفكرة فى ذهن محمد على فى اطار ما كان يعرف فى ذلك العصر بالامتداد بحدود الدولة إلى حدودها الطبيعية، أو الامتداد العضوى للدولة إلى حدودها الطبيعية» ـ أو باللغة الحديثة: «استكمال الدولة وحدة ترابها الوطنى».

وقد كان المثال على ذلك فى ذلك العصر امتداد الولايات المتحدة غربا إلى المحيط الهادى. وامتداد روسيا القيصرية شرقا وجنوباً إلى المحيط الهادى وبحر اليابان، وامتداد مصر جنوبا حتى هضبة البحيرات والمحيط الهندى.

والفرق بين هذين النوعين من التوسع. يتمثل فى طبيعةالامتداد الذى تقوم به الدولة، هل هو امتداد خارج حدودها، أو امتداد لحدودها؟ كما يتمثل ايضا فى طبيعة العلاقة بين الشعبين على جانبى الحدود.

وعلى سبيل المثال فلم تكن العلاقة بين الشعب السودانى.والشعب المصرى مثل العلاقة بين الشعب الأمريكى والهنودالحمر، أو بين الشعب الانجليزى والشعب السودانى أو الشعب المصرى، وانما كانت علاقة جوار تاريخى اتخذت فى كثير من الاحيان شكل تبادل السيطرة والنفوذ، وجعلت من السودان عمقا لمصر. وجعلت من مصر عمقا للسودان، والمثال على ذلك هرب المماليك تحت مطاردة الفرنسيين لهم اثناء الحملة الفرنسية على مصر إلى السودان، وانتقال نشاطهم اليه كما لو كان جزءا من مصر. مع أن السودان لم يكن بعد تحت الحكم المصرى!

حلايب المصرية هل هى سيناء أخرى؟

الوفد فى ٢١/٨/١٩٩٢

كتبت مرة أقول ان القومية العربية مثلت بالنسبة للبعض حصان طروادة آخر يختبىء فيه كل من يريد من الكتاب المصريين طعن مصر لحساب بلد عربى آخر دون أن يتعرض لتهمة الخيانة العظمى!

وعلى سبيل المثال، فقد وقف معظم الشيوعيين والناصريين مع دول الرفض ضد وطنهم مصر، وأيدوا قرارات المقاطعة التى اتخذها مؤتمر بغداد ضد مصر تحت ذريعة القومية العربية، ونسوا تماما الوطنية المصرية، وأفلتوا من تهمة الخيانة العظمى لأنهم قوميون عرب! بل انهم اتهموا مصر بالخيانة ـ خيانة العرب! وكتب كاتب مصرى يلوم مؤتمر بغداد لأنه لم يتخذ ضد مصر قرارات أكثر شدة! ولعله كان يقصد أن تعلن تلك الدول الحرب على مصر!

ومن داخل حصان طروادة هذا وقف هذا الفريق من المصريين موقف الرفض لتحرير سيناء بحجة أنها تتحرر وحدها دون الضفة الغربية وغزة والجولان! ونسوا أن هذا ليس ذنب مصر وانما هو ذنب من تخلوا عنها وسخروا منها واتهموها بالخيانة ورفضوا الاشتراك معها فى مبادرة السلام، كما نسوا أنه ليس من حق أى بلد عربى أن يملى ارادته على السياسة المصرية ويأمرها بما تفعل وينهاها عما لا تفعل! وأن حق مصر فى الاجتهاد لتحرير سيناء حق أصيل، وليس من حق أحد أن يصادر هذا الحق تحت أى ذريعة، لأنه طالما أن مصر كان فى يدها مفتاح الحرب فمن الطبيعى أن يكون فى يدها مفتاح السلاح .

والمهم هو أن الخطأ الذى ارتكبه هذا الفريق من المصريين فى قضية تحرير سيناء، يوشك أن يقع فيه البعض الآخر فى قضية حلايب! وهو ما نحذر منه منذ البداية، لأن موقف هذا الفريق سوف يكون أسوأ بكثير من موقف الفريق السابق، ليس فقط لاختلاف الوضع العربى اليوم عما كان عليه أيام مؤتمر بغداد، وانما لأن النظام السياسى الحالى فى السودان هو نظام حكم عسكرى مفروض على الشعب السودانى، يريد أن يحول أنظار السودانيين عن الجبهة الداخلية ويشغلهم بقضايا الحدود، كما هى عادة كل نظام سياسى يفتقد الاستقرار الداخلى ويخشى الهبَّات الشعبية .

فقد وصلنى هذا الخطاب من الأستاذ محمد محمود رضوان، مدير تحرير مجلة النهضة العمانية فى مسقط، (وقد استغرق نحو أربعة أشهر فى الوصول!) بعنوان: «انقذوا حلايب المصرية» الذى أنشره كاملا لخطورته، وفيه يقول:

«لقد شعرنا نحن المصريين فى ديار الغربة بالغصة والمرارة بعد أن أثير موضوع «حلايب» المصرية، بعد أن قرأنا ممارسات الحكومات السودانية المتوالية ضد المصريين فى حلايب، وطرد المهندسين المصريين فى مشروع المنجنيز، بعد اعتقالهم وكتابة تعهد بعدم تكرار الدخول مرة

أخرى إلى الأراضى السودانية (يقصدون حلايب!)، والا تعرضوا للاعتقال مرة أخرى!

«فأية مهانة هذه التى تجعلنا نسكت بدعوى العلاقات الأزلية بين الشعبين الشقيقين، وغير ذلك من الشعارات الجوفاء، التى لا يتمسك بها للأسف ويحرص عليها سوانا نحن المصريين!

«ان السودانيين هنا يزعمون فى كل مكان أن حلايب أرض سودانية، ولا يمكن أن تستردها مصر منهم! ويؤكدون أن ما حدث زوبعة فى فنجان ستسكت مصر بعدها، وستطوى القضية مثلما حدث قبل ذلك فى كل أزمة سياسية تنشب ، وكأن شيئا لم يكن!

«ويدللون على ذلك بأنها لوكانت حلايب مصرية حقا لاستردتها مصر منذ فترة طويلة ! ثم راحوا يروجون خرائط مشبوهة تبين حلايب كجزء من الأراضى السودانية!

«والشىء المؤسف أن الجالية السودانية فى مسقط أصدرت كتيبا تذكاريا فى يناير ١٩٩١ بمناسبةتذكرى استقلال السودان، ذكرت فيه بالحرف الواحد: «تم انزال علم الاحتلال المصرى، وتم رفع العلم السودانى»! وقد تكررت كلمة« الاحتلال المصرى»عدة مرات!

«يذكرون ذلك وبعض كتابنا يتغنون بالعلاقات الأخوية بين الشعبين الشقيقين، ونحن هنا أدرى بمشاعر الحقد منهم نحو مصر، من أفراد الشعب السودانى قبل السلطات الحاكمة!

«وسط طوفان مثل هذه المشاعر العدائية يطلع علينا د. أحمد عبدالله بمقالة فى صحيفة «الخليج» بالامارات العربية المتحدة، عدد ١٩٩٢/٣/٢١، تحت عنوان: «مصر والسودان: الدفع الآجل» تطفح حقدا دفينا على مصر والمصريين، وصف فيه نظرة المصريين للسودانيين بعدم الذوق، وجرد المصريين من الذوق الانسانى، وتعجب من اثارة قضية حلايب، بل طالب بنسيان أرض حلايب المصرية!

«ولا يمكن أن يصدر هذا الكلام من انسان تجرى فى دمه بذرة الكرامة المصرية والانتماء لمصر، فهذا الحاقد الموتور طفح مقاله بالحقد على المصريين والانحياز للسودانيين انحيازا أعمى! وان أردتم تجرع السم الذى كتبه فاقرؤوا مقالته التى يصف فيها مطالبتنا بحلايب كأننا تاجر أفلس وراح يبحث فى دفاتره القديمة!

«ان هذا الحاقد إما أن يكون سودانيا يتخفى وراء اسم مصرى، أو يمكن أن تكون جذوره سودانية حاقدة على مصر! وهنا لامجال لعجب، فهذه هى مشاعرهم الحقيقية نحو مصر، مهما أنشدنا قصائد الغزل فى العلاقات الأزلية بين شعبى وادى النيل!

«فباسم أبناء مصر، وباسم أرواح الشهداء البررة، ننادى بسرعة حسم قضية حلايب المصرية، ليعود ترابنا المقدس إلى وطنه الأم. إنها ١٨,٠٠٠كم وليست ٨٠٠متر!

«إن حلايب مصرية مائة فى المائة، فلندع حديث العواطف والمجاملات، فتراب مصر أغلى من أى مجاملات ومساومات ومماطلات سودانية، ولن يتسامح مصرى شريف بالتفريط فى حبة رمل من أرض حلايب المصرية التى نريدها كاملة السيادة غير منقوصة، لتهدأ أرواح الشهداء فى العالم الآخر».

انتهى خطاب السيد محمد محمود رضوان، والذى أرفق معه خطابه إلى رئيس تحرير صحيفة الخليج، الذى ننشره فى مقالنا القادم نظرا لأن الصحيفة لم تنشره، وانما يهمنا أن نوضح بعض التحفظات، وأولها، أن العلاقات الأزلية بين شعبى وادى النيل هى حقيقة تاريخية وليست شعارا! وأنا - شخصيا - حين أقابل سودانيا أعجز عن التفرقة بينه وبين المصرى، ولا أشعر اطلاقا بأننى أتعامل مع عربى من بلد آخر غير مصر، كما أشعر بأنه أقرب إلىّ من أى مواطن آخر.

ثانيا، إن وجود سودانيين يتكلمون عن احتلال مصرى لحلايب، هو أمر ليس بالجديد، ذلك أن أعوام الاحتلال البريطانى للسودان قد أفلحت

فى تكوين فريق من السودانيين يتحدثون عن الاحتلال المصرى للسودان وينسون الاحتلال البريطانى! ويهتمون بدراسة احتلال محمد على للسودان ويهملون احتلال بريطانيا له! وقد ظنواأنهم بذلك يخدمون قضية استقلال السودان على حساب وحدة وادى النيل، فما حققوا من وراء ذلك استقلالا ولا وحدة! فأحوال السودان تحت ظل الاستقلال أسوأ بكثير مما كانت قبل الاستقلال!

ثالثا، إنه لايوجد مصرى حاقد على مصر، وانما يوجد مصرى يخطىء الطريق فى خدمة مصالح مصر، وعليناأن نناقشه الحجةبالحجة، وهو ما أنوى أن أفعله فى مقال قادم.

حلايب: والافتراء على الحقيقة

الوفد فى ٢٨/٩/١٩٩٢

هل يختلف المصريون حول «حلايب» كما اختلفوا حول تحرير سيناء، ويدينون حكومتهم بدلا من ادانة الحكومات الأخرى؟

هذا هو السؤال الذى طرحته فى مقالى السابق بعد أن نشرت خطاب مدير تحرير مجلة النهضة العمانية فى مسقط محمد محمود رضوان بعنوان: «انقذوا حلايب المصرية»، وقد أدان فيه مقالا للدكتور أحمد عبد الله فى صحيفة «الخليج» يتهم فيه السياسة المصرية بافتعال النزاع!

وحتى أكون منصفا فى حق الدكتور أحمد عبد الله فانى أنشر الأجزاء الهامة من مقاله لأترك للقارئ فرصة الحكم عليه، وهو بعنوان: «مصر والسودان الدفع الآجل»، ثم أقوم بالتعليق عليه.

لقد وصف الدكتور أحمد عبد الله العلاقات بين مصر والسودان بأنها نوع من الحسابات المستمرة والمتجددة التى يتم تسويتها بطريقة الدفع العاجل أو الآجل! وبنك العلاقات المصرية السودانية هذا تتراوح معاملاته مابين الحركة النشطة والموات الراكد، وبين هذا وذاك كثيرا ما يكون هناك اضطراب شديد فى خطوط المعاملات، واحسان متبادل أو اساءة متبادلة، ولكن فى الاساءة المتبادلة فان كل طرف يسىء إلى نفسه أحيانا من خلال إساءته للطرف الآخر! ووصف مساندة السياسة المصرية للطغاة العسكريين فى السودان وحدهم، وعداوتها لمن يفترض فيهم التعبير عن درجة من درجات الديموقراطية، بأنها اساءة إلى مصر أكثر من اساءة إلى السودان!

ثم قال: «لقد تعاملت السلطات المصرية مع السودان بسياسة متصلة فحواها أن السودان بلد فيه ماء ، وليس فيه شعب! أو على أحسن تقدير أن ماء النيل الذى يشربه المصريون أهم من شعب السودان الذى يجاورهم ويصاهرهم. وبالتالى كانت قاعدة حساب السياسة المصرية فى السودان هى قاعدة الماء التى ظن كل مسئول مصرى يتعامل مع السودان أنه مكتشفها! وبذلك باتت علاقات البلدين على توترها المزمن المعلن أو المضمر!»

وقال الدكتور أحمد عبد الله: «إن السودانيين شعب، ومن العيب أن ينظر اليهم المصريون باعتبارهم «البواب» الذى يحرس بوابة النيل (!) أو«السقا» الذى يحمل مياهه إلى شمال الوادى(!) والعلاقات بين الشعوب لابد أن يكون فيها شىء من«الذوق» (!) «وحسن المعشر»، خصوصا اذا بلغ التلاحم هذا الحد. أى لابد باختصار أن نقدر مشاعر الناس حين تصاغ سياسات الدول، وبديل ذلك هو الكراهية الدائمة والحروب المتقطعة. فأى حصافة فى سياسة تؤدى إلى ذلك؟»

ثم قال: «لقد أخطأت مصر كثيرا فى حق السودان، وبالتالى فى حق نفسها وحق الذوق الانسانى(!) لقد اكتفت مصر بأن فصيلا هاما

فى الحياة الاجتماعية والسياسية السودانية مرتبط بها، لكنها لم تسع إلى فصيل هام آخر يناصبها العداء لمرارات موضوعية وذاتية من التاريخ، وكان الصحيح أن تسعى إلى هذا الفصيل بالذات لكى يصفح عن إساءات حكومات مصر للسودان عبر التاريخ(!) كان من واجب المصريين اليوم أن يتعلموا فضيلة الاعتذار عما اقترفه بعض أجدادهم(!) لكن ماذا فعلت حكومة مصر فى لحظة حرجة من لحظات الأزمة فى السودان؟ القائمة مخجلة: فيما بين شد النكير على حكومة الصادق المهدى المنتخبة(ولاننسى أن الرجل كان يوما سجينا على أرض مصر دون وجه حق، والبشر ليسوا ملائكة) وتمهيد الجو للانقلاب العسكرى.

«وحين قام الانقلاب العسكرى ـ كما يقول الدكتور أحمد عبدالله ـ «كانت مصر فى فرح عارم، وتم زفاف قائد الانقلاب عريسا على صفحات الصحف المصرية، وفتحت للانقلاب باب الشرعية على مستوى المنطقة كلها. كانت حكومات مصر بذلك تواصل ادمانها لعادة ذميمة فى التعامل مع السودان(!). لكن اتضحت الحقيقة بسرعة، وأصبح على مصر الرسميةأن تواجه على حدودها الجنوبية كل ما لاتشتهى: فهناك نظام سياسى يحمل نفس الراية الأيديولوجية التى يحملها البديل المهدد للنظام داخل مصر نفسها ـ نظام يتخذ مواقف سياسية مغايرة إزاء أزمة كبرى فى المنطقة كأزمة الخليج، نظام يأتى بايران المنافس التقليدى لمصر فى النفوذ الاقليمى إلى حدود مصر مباشرة، نظام عنده من الحرب الأهلية والأزمة الاقتصادية والتوتر السياسى مايجعل الأمر مضطربا تماما على حدود مصر الجنوبية، فى لحظة تحاول فيها مصر اتقاء كارثة على حدودها الغربية تنذر بحرب دولية، وأخيرا نظام يقال عنه الكثير بخصوص زعزعة الاستقرار داخل مصر نفسها.

«فماذ ستفعل مصر الرسمية»؟ ـ هكذا يتساءل الدكتور أحمد عبد الله ـ ويرد فيقول: لتفعل مصر ماتفعل لتصحيح أخطائها الخاصة، ولا جدوى من تقديم النصح لها بشأن السودان، لكن فى الجعبة توجسا واحدا قد يفيد اعلانه على الاقل إبراء للذمة(!) ذلك أن السياسة المصرية

تجاه السودان تبدو اليوم متجهة نحو تطبيق المثل القائل: «الميرى حين يفتقر يبحث عن الدفاتر القديمة» (!) والدفتر المطروح هو موضوع نزاع الحدود القديم حول منطقة حلايب!

«ان فتح هذا الملف القديم» ـ كما يقول الدكتور أحمد عبد الله ـ «ظاهرة عجز لامظهر شجاعة(!) وشحن المشاعر الوطنية حوله فى قسمى الوادى ستكون له نتائج وخيمة، تتمتها قيام مصر بعملية عسكرية فى السودان(!) وبذلك ستستثار المشاعر الوطنية السودانية، وتترادف مع مشاعر العداء لمصر. سيؤخذ الشعب السودانى اذن بجريرة نظامه السياسي(!) وسيستمر توالد الحلقة الجهنمية لاضطراب علاقات البلدين، وتُعمد الكراهية بالدماء، سواء أزيح النظام السودانى المرفوض مصريا وسودانيا بهذا القدر أو ذاك، أو تدعم وجوده برد الفعل والتلحف برداء الوطنية السودانية. اتقوها واتقوا الله، وادعوه معى أن تكون كلماتى مجرد شطحات خيال!».

انتهى مقال الدكتور أحمد عبد الله. وواضح أن الله تعالى قد استجاب له، لأن كلماته بالفعل هى مجرد شطحات خيال! وهو ما نوضحه فى مقالنا القادم الذى نصحح فيه تاريخ العلاقات المصرية السودانية.

حقائق وأباطيل عن العلاقات المصرية السودانية

*الوفد فى ٥ / ١٠ / ١٩٩٢

فى مقالى الأول عن «حلايب» فى العلاقات المصرية السودانية، حذرت الكتاب المصريين الذين يعيشون فى وهم القوميه العربية على حساب الوطنية المصرية من التعامل مع هذه القضية كما تعاملوا مع سيناء، التى كانوا يرفضون تحريرها من الاحتلال الاسرائيلى بمعزل عن تحرير بقيةالأراضى العربية، حتى ولو ظلت تحت الاحتلال الاسرائيلى إلى نهاية الدهر! ونعتوا السادات وكل المصريين الذين أيدوا مبادرة السلام بالخيانة بينما كان هذا الوصف أليق بهم!

وفى مقالنا السابق نشرنا عرضا وافيا لمقال الدكتور أحمد عبد الله عن حلايب الذى نشره فى جريدة«الخليج»، يتهم فيه السياسة المصرية بافتعال النزاع حول حلايب! ويسوق عددا

كبيرا من المغالطات القاتلة حول العلاقات المصرية السودانية، التى كنت أتمنى لولم يقع فيها لما أكنه له من تقدير وإعزاز.

وكان أول هذه المغالطات ماذكره من أن السلطات المصرية تتعامل مع السودان بسياسة «متصلة» فحواها» أنه بلد فيه ماء وليس فيه شعب»! ولست أدرى من أين استقى الدكتور أحمد عبدالله هذا الزعم؟ فلو قرأ قليلا عن العلاقات المصرية السودانية، لعرف - بسهولة - أن البراهين التى كانت تسوقها مصر فى وجه السياسة البريطانية التى كانت تهدف إلى فصل السودان عن مصر، كانت تقوم على فكرة«شعب وادى النيل» - أى وجود شعب واحد فى وادى النيل - بينما كانت السياسة البريطانية تتعامل على أساس وجود شعبين. ثم وقع بعض الشيوعيين المصريين فى الخطأ حين تبنى وجهة نظر السياسة البريطانية فى وجود شعبين وقوميتين، وقد انتصرت وجهة النظر هذه وترتب عليها استقلال السودان كما أراد الاستعمار البريطانى، وهو استقلال لم يفد الشعب السودانى فى شىء، بينما كانت الوحدة جديرة بأن تحقق له الكثير، وأن تنقذه من المجاعات التى يتعرض لها، ونظم الحكم الفاشلة التى تعاقبت عليه.

ثانيا، كان غريبا أن يتهم الدكتور أحمد عبد الله السياسة المصرية بأنها تتعامل مع الشعب السودانى بسياسة ليس فيها«ذوق» أو«حسن المعشر»، بينما هو يستخدم «لفظ» «بواب» و «سقا» فى وصف نظرة المصريين إلى الشعب السودانى! مع حساسية مثل هذه الألفاظ التى يستخدمها حزب الأمة وهو يهاجم العلاقات المصرية السودانية ويحارب الوحدة. وكان جديرا بالدكتور أحمد عبد الله مراعاة شعور الشعب السودانى.

ثالثا، تحدث الدكتور أحمد عبد الله عن«اساءات حكومات مصر للسودان عبر التاريخ»! وضرورة أن يتعلم المصريون فضيلة الاعتذار عما

اقترفه بعض أجدادهم. وهو كلام لايستند إلى أى أساس تاريخى سوى مايقدمه الانفصاليون فى السودان والبريطانيون فى ادعاءاتهم. ولكن الحقائق التاريخية عن العلاقات المصرية السودانية تقول بغير ذلك.

ففى الوقت الذى كانت السياسة البريطانية تنفرد بحكم السودان تحت ستار«حكومة السودان» الانجليزية الطابع والادارة، وتخضع موارد السودان لاستغلال الشركات الانجليزية، مثل شركة الجزيرة التى كانت تحتكر دلتا النيل جنوب الخرطوم، وتقوم بدور المنتج الأول للقطن فى السودان ـ فى ذلك الوقت كانت مصر تقوم بسد عجز ميزانية السودان وتقوم بمساعدته على تكوين احتياطى، بتقديم معونات اليه بلغت من عام ١٨٩٨ إلى عام ١٩١٢ فقط مبلغا يربو على خمسة ملايين ونصف من الجنيهات! وهو مبلغ يزيد على نصف ميزانية السودان فى هذه الخمسة عشر عاما! كما أخذت تقدم للسودان القروض المتوالية التى لاتتضمن تحديد أجل للوفاء! للقيام بأعمال عامة منتجة، كانشاء الكبارى والسكك الحديدية والتلغرافات وانشاء ميناء بورسودان. وقد قدرت هذه القروض من ١٩٠١ إلى١٩١٢ بمبلغ يناهز خمسة ملايين ونصف من الجنيهات. وحتى عندما فصلت السياسة البريطانية جيش السودان عن مصر بعد حادث اغتيال السردار، ظلت مصر تتحمل بمبلغ ثلاثة أرباع مليون جنيه سنويالنفقات قوة الدفاع السودانية التى أنشئت كمظهر من مظاهر الانفصال!

أما عن سوء معاملة المصريين للسودانيين، التى عبر عنها الدكتور أحمدعبد الله فى عباراته السابقة، فيهمنا أن نثبت له العكس من واقع ضحايا مصر فى السودان على يد السودانيين. ويكفى أن عدد هؤلاء الضحايا من وقت قيام الثورة المهدية حتى مقتل التعايشى ـ أى من ١٢ أغسطس ١٨٨١ إلى ٢٤ نوفمبر ١٨٩٩ ـ قد بلغ ما يقرب من ثمانين ألفا من العسكريين، أما عدد المدنيين المصريين الذين قتلوا فى مدن السودان فقد فاق كل حصر!

والاستشهادات على ذلك كثيرة. فقد كان فى مدينة الطيارة، أكبر مراكز تجارة الصمغ وريش النعام وسواهما من محصولات السودان (كردفان) زهاء عشرة آلاف تاجر وعامل جلهم من المصريين، فذبحوا عن بكرة أبيهم! وكان فى مدينة الأبيض، حاضرة كردفان، عدد يربو على الخمسين ألفا أغلبهم من المصريين، فلما سقطت المدينة، لم يبق من هؤلاء سوى بضعة آلاف قضى الجوع على أغلبهم أثناء الحصار، وسبيت جميع الفتيات، فانتحر بعضهن والكثيرون من أوليائهن! وفى مديرية بربر ذبح كافة المصريين الذين كانوا يقيمون بها!وقد ذبح الثوار جميع التجار المصريين فى كل أنحاء السودان مع وكلائهم وعمالهم وذلك لسلب بضائعهم. وفى الخرطوم قتل من سكانها فى يوم سقوطها أربعة وعشرون ألف شخص، وسبيت خمس وثلاثون ألف فتاة وسيدة من كرائم وعقائل المصريين! وكان سكان حامية كسلا بعائلاتهم وأولادهم قبيل حصارها يزيدون على الخمسين ألفا أكثرهم من المصريين، فكانت البقية الباقية من الجميع يوم سقوطها أربعة آلاف وثمانمائة شخص! وكانت مدينة سنار أحفل مدن السودان بالمصريين بعد الخرطوم فبلغ عددهم يوم سقوطها ثلاثة آلاف لاغير!

وقد قدر الباحث المطلع«محزون» فى كتابه: «ضحايا مصر فى السودان» الذى رفعه إلى الأمير عمر طوسون، عدد الضحايا المصريين فى الفترة التى سلف ذكرها بربع مليون! وذلك استنادا لأوثق المصادر والاحصائيات والمستندات التاريخية. وهذا العدد لايشمل من قتل من الجيش المصرى فى المدة من أول سنة ١٩٠٠ إلى آخر سنة ١٩٢٤ فى الفتن والقلاقل الداخلية التى أربت على المائة والعشرين، كان بعضها حروبا طاحنة لاحركات صغيرة!

من الذى افتعل النزاع حول «حلايب»؟

الوفد فى ١٢/١٠/١٩٩٢

قلنا مرارا إن معرفة التاريخ أمر ضرورى لكل من يتصدى لتوجيه الرأى العام أو الحكم ، حتى يكون عمله مبنيا على أساس سليم من الحقائق التاريخية، وحتى يتجنب مزالق كثيرة وخطيرة يقع فيها عادة من يجهلون التاريخ.

وقد ارتكب الدكتور أحمد عبد الله خطأ جسيما، حين تحدث فى مقاله عن «حلايب» ، عما وصفه«باساءات حكومات مصر للسودان عبر التاريخ»! فقد أثبتنا فى مقالنا السابق خلطه - فيما يبدو - بين سياسة الاحتلال البريطانى للسودان، وسياسة الحكومة المصرية التى كانت لاتفرق بين مصر والسودان! فبينما كانت سياسة الاستعمار البريطانى تقوم على

استنزاف ثروة السودان لحساب الرأسمالية الانجليزية، كانت سياسة الحكومة المصرية سد عجز ميزانية السودان ومساعدته على تكوين احتياطى، حتى إنها قدمت له فى خلال خمسة عشرعاما من عام ١٨٩٨ إلى عام ١٩١٢ مايزيد على نصف ميزانية السودان فى تلك الفترة! وفى الوقت نفسه ظلت الميزانية المصرية تتحمل بنفقات جيش السودان حتى بعد أن فصلت السياسة البريطانية فى عام ١٩٢٥ هذا الجيش عن مصر! أما عن سوء معاملة المصريين للسودانيين، فقد أثبتنا العكس، فقد بلغ عدد ضحايا مصر فى السودان على يد السودانيين من وقت قيام الثورة المهدية حتى مقتل التعايشى مايقرب من ثمانين ألفا من العسكريين! أما المدنيون فقد بلغ عدد الضحايا منهم نحو ربع مليون!

وربما اعتبر الدكتور أحمد عبد الله من علامات إساءات حكومات مصر للسودان عبر التاريخ، الدور الهائل الذى قام به الجيش المصرى فى ربط مدن السودان بعضها ببعض عن طريق شبكة خطوط السكك الحديدية التى أقامها. وقد وصف الدكتور مكى شبيكة الانتصار الذى حققه الجيش المصرى فى مد خطوط السكك الحديدية أثناء تقدم القوات المصرية لاسترداد السودان، بأنه«أبقى على الدهر وأنفع من انتصارات الميادين». فقبل ذلك كانت المدن الكبرى تفصل إحداها عن الأخرى مسافات بعيدة خالية من أية طرق أو آبار، وبالتالى كان من المستحيل على البلاد البعيدة عن النهر أن تتطور وتتقدم الابعد مرور زمن طويل ومصاريف باهظة.

ويكفى فى هذا الصدد ماقاله أحد الضباط المصريين الذين عملوا فى مد خطوط السكك الحديدية من أنه«توجد تحت كل شبر منها جثة جندى مصرى» !وفى فبراير ١٩٠٦ عند افتتاح خط السكة الحديدية بين النيل والبحر الأحمر وقف اللورد كرومر يعترف بأهمية هذا العمل ويقول:

«لقد مدوا ثلاثمائة وخمسة وعشرين ميلا(٥٢٣ كيلومترا تقريبا) من خطوط السكة الحديدية فى أربعة عشر شهراء فى الأحوال الجوية السيئة التى تسود السودان، ففعلوا فعلا يستحق عظيم الاعتبار».

ولم يقتصر هذا الدور على هذا العمل الهائل، فقد كان على يد القوات المسلحة المصرية بناءأهم المنشآت الكبيرة المدنية والعسكرية فى«الخرطوم» وفى الأنحاء الأخرى، وعلى الأخص فى حلفا، وأبي حمد، والعطبرة، وشندى، وخورشمبات، وواد مدنى، وكسلا، والقضارف، وسواكن، وبورسودان، والأبيض، وتالودى، والدويم، والتوفيقية، والسوباط، وبلاد دارفور وبحر الغزال وغيرها.

وقد قام بذلك الحرفيون المصريون الذين تم تجنيدهم للالتحاق بآلاى الأشغال من كافة أنحاء القطرالمصرى. وكان قانون القرعة فى العسكرية فى ذلك الحين يحظر التجنيد من القاهرة والاسكندرية، فأصدر الخديو أمرا عاليا بمعاملة هاتين المدينتين أسوة ببقية القطر، وبذلك جند عدد هائل من أمهر الصناع من عمال المعمار من بنائين ونجارين ونحاتين ونقاشين وحدادين وبرادين، وضعوا فى خدمة عمران السودان!

ويتضح من ذلك أن«إساءات حكومات مصر للسودان عبر التاريخ» انما هى مجرد تخيلات راودت فكر الدكتور أحمد عبدالله، وقد أطلقها دون أن يتحرى صحتها.

أما عن سياسة حكومة مصر الحالية نحو السودان، التى يعيب عليها الدكتور أنها شددت النكير على حكومة الصادق المهدى المنتخبة ومهدت الجو للانقلاب العسكرى ، فلم تكن سياسة حكومة الصادق المهدى المنتخبة بأفضل من سياسة حكومات السودان العسكرية!

وهذا ماقلته بنفسي للفريق عبد الرحمن سوار الذهب فى لقاء جمعنى به فى الكويت، اذ قلت له إن المصرين لم يعودوا يفرقون بين سياسة حكومة سودانية منتخبة وحكومة سودانية عسكرية! فالكل

يتعامل مع الحكومة المصرية بشعور العداء، وينسى العلاقة الخاصة التى جمعت مصر بالسودان عبر التاريخ.

فى ذلك الحين كان الشعب السودانى يتضور جوعا تحت سياسة الصادق المهدى الفاشلة، ولم تكن السياسة المصرية هى التى مهدت للانقلاب العسكرى، وانما كانت سياسة حكومة الصادق المهدى نفسها هى التى مهدت للانقلاب! وكان من الطرائف التى تطلق وقتها: إن أحوال السودانيين قد وصلت فى ظل هذه الحكومة إلى درجة من السوء أصبحت تعصمها من أى انقلاب عسكرى! لأنه لايوجد مجنون واحد يفكر فى التصدى لمهمة الاصلاح فى السودان!

وبطبيعة الحال فلم يفكر أحد وقتها فى أنه قد يوجد مجنون يسعى إلى الحكم لمجرد الحكم والسيطرة دون أن يكون فى باله فكرة الاصلاح! ولكن هذا هو ما حدث، وجاء البشير، ولم يكن لدى الحكومة المصرية ما تأسف به على حكومة الصادق المهدى، فشيعتها بما تستحق من«قلل» «وأزيار»! وهذا هو الأمر الطبيعى! إذ لم يكن مطلوبا من الحكومة المصرية أن تساند حكومة خانت ثقة الشعب السودانى ووجهت جهودها لخدمة مصالحها ومصالح طبقتها الاقتصادية على حساب الشعب السودانى! وكما هو الحال فى العالم العربى، فان الأمور تسير دائما من سيىء إلى أسوأ! وكانت حكومة البشير أسوأ من حكومة الصادق المهدى.

ومن هنا كان أمرا غريبا حقا، وموقفا متناقضا من الدكتور أحمد عبد الله، أن يتهم حكومة البشير بكل ما رماها به من أوصاف ونعوت، وأكثر من ذلك يظهر إدراكه التام لأهدافها التى تهدد النظام السياسى فى مصر، والتى تأتى بايران، المنافس التقليدى لمصر فى النفوذ الاقليمى، إلى حدود مصر مباشرة! ثم يبرىء هذه الحكومة المشاغبة، التى تهدد حدود مصر الجنوبية، من تهمة إثارة قضية حلايب! ويلقيها على عاتق الحكومة المصرية، تحت ذريعة أنها تطبق المثل القائل: «الميرى حين يفقر يبحث عن الدفاتر القديمة»! وأن«فتح هذا الملف القديم يعد ظاهرة عجز لامظهر شجاعة»! مع أن المقدمات التى ساقها عن هذه

الحكومة المعادية لمصر ولشعبها والتى تلعب بالنار، تقود كلها إلى أن هذه الحكومة هى التى تفتعل النزاع حول حلايب لتحويل انتباه الشعب السودانى عن متاعبه الاقتصادية الجسيمة إلى الحدود - وهى لعبة قديمة وحقيرة جدا يلجأ إليها كثيرمن الحكام أملا فى النجاة بنظمهم السياسية من غضب الشعب وثورته، وشد اهتمام الجيش فلا يقوم بالانقلاب المرتقب!

من المهرج العراقى إلى المهرج السودانى!

الوفد فى ١٨/١/١٩٩٣

عاد المهرج العراقى من جديد إلى ألاعيبه، التي كلفت الشعب العراقي جيشه وترسانته الحربية التي كان العالم العربي يدخرها لقضاياه، وكلفت الأمة العربية مئات المليارات من الدولارات التى كان من المفروض أن تتجه إلى التنمية والتقدم فاذا بها تتجه إلى الحرب والقتال! وألحقت بالشعب العراقي الخراب والجوع فى ظل المقاطعة الاقتصادية التى فرضتها قرارات الأمم المتحدة.

فبدلاً من أن يتخلى المهرج العراقي عن الحكم، ويفسح لغيره من القوى الوطنية السبيل لرأب الصداع بين العراق والمجتمع الدولى وإعادة بناء الجسور بينه وبين الشعوب العربية المجاورة له ، واجراء مصالحة دولية تعيد العراق إلى الحظيرة الدولية بعد أن لُفظ منها بسبب عدوانه الغاشم

على الكويت، فانه مازال يجثم على صدر الشعب العراقى، ومازال يتظاهر بالقوة والتحدى والبطولة، ويفاجىء المجتمع الدولى بين الفينة الفينة باحدى مغامراته العجيبة، التى يحاول بها صرف الجماهير العراقية عن مشاكل حياتها اليومية، وخيبة أملها فى النظام الفاشى الذى تخضع له. فهو يُصعِّد الأزمة تلو الأزمة بينه وبين المجتمع الدولى وجيرانه حتى تصل إلى حافة الهاوية، وهو يعرف بهزيمته الحتمية مسبقا.

فاذا كان قد عجز عن تحدى المجتمع الدولى ومجلس الأمن وقوات التحالف وهو فى كامل قوته العسكرية، وهو يملك أعدادا هائلة من صواريخ سكود، وأسلحته وطائراته ودباباته، واضطر إلى الانسحاب من الكويت بعد أن كانت بكاملها فى قبضة يده، فكيف يطمع فى الوقوف فى وجه هذه القوى بعد أن فقد قوته العسكرية وهو يستقبل لجان التفتيش الدولى ويؤمَر فيطيع؟.

ولكن المهرج العراقى لا تهمه النتيجة طالما أن الشعب العراقى هو الذى يتحمل نتائجها وعواقبها الوخيمة، بينما هو آمن فى مخبئه كما كان آمنا أثناء حرب الخليج. وهو لا يهمه استمرار تنفيذ العقوبات الدولية ضد شعبه، بكل ما يترتب عليها من أوضاع اقتصادية متردية، لأن هذه الأوضاع الاقتصادية لا تمسه شخصيا أو أقربائه ومن يلوذ به. فهو يتصرف بعقلية رجل العصابات وليس بعقلية رجل الدولة.

ولا يدرى أحد مدى التنسيق بينه وبين اسرائيل لصرف نظر العالم عما يجرى فى الأراضى المحتلة. ففى الوقت الذى كانت انتفاضة الحجارة تشد أبصار العالم إلى القضية الفلسطينية وضرورة حلها، وتمارس ضغطا لم يسبق له مثيل على اسرائيل، اذا به يقوم بغزو الكويت، فلا يفلح فى شىء قدر تحويل أنظار العالم من انتفاضة الحجارة إلى قضية تحرير الكويت. وفى الأيام الماضية بينما كانت أنظار العالم تتجه إلى الفلسطينيين المبعدين الذين يعيشون فى ظروف لا

يحتملها بشر بسبب جريمة الإبعاد، اذ به يقوم بعمليته العقيمة فى الكويت مرة أخرى، الذى يعرف نتيجتها مسبقا، فاذا باهتمام العالم يتحول إلى ما يجرى على الحدود العراقية الكويتية، وينصرف عما يجرى على الحدود الاسرائيلية اللبنانية!

واذا كان لهذه المصيبة من مغزى، فهو أن الأمة العربية تعيش أنكد وأسود أيام تاريخها! فالأمر لا يقتصر على المهرج العراقى، فالى الجنوب من حدود مصر يوجد مهرج سودانى آخر، يعيش شعبه تحت ظروف اقتصادية تعسة تدفع بخمسة ملايين من أبنائه إلى الهرب إلى مصر، ولكن المهرج السودانى يتظاهر بالبطولة أيضا، ويحاول صرف الشعب السودانى عن متاعبه الاقتصادية باثارة أزمة حدود مع مصر، يعرف أنه لن يستطيع أن يحقق فيها نجاحا أكثر من النجاح الذى حققه المهرج العراقى فى غزو الكويت واصطدامه بالمجتمع الدولى!

وفى ذلك يحذو المهرج السودانى حذو المهرج العراقى تماما! فيختلق حججا تاريخية يعرف أنها لا تستند إلى حقائق بل أوهام وافتراء وكذب، فكما أن المهرج العراقى كان يعرف جيداً أن الكويت لم تكن فى يوم من الأيام أرضا عراقية، وأنه لا توجد وثيقة واحدة تبرهن على أنها كانت تابعة للعراق فى يوم ما، فان المهرج السودانى يعرف جيدا أيضا أن منطقة حلايب هى أرض مصرية، لأنها تقع شمال خط عرض ٢٢ شمال خط الاستواء، بمقتضى الاتفاقية الوحيدة التى تحكم هذا الموضوع، وهى اتفاقية ١٨٩٩. واذا كانت مصر قد قبلت وضع منطقة حلايب تحت الادارة السودانية، فلأسباب اجتماعية فرضتها العلاقة الأخوية بين الشعبين المصرى والسودانى، التى أبت طردالأهالى السودانيين الذين يعيشون فى هذه المنطقة إلى الأراضى السودانية، كما تفعل دول أخرى!

بل ينسى المهرج السودانى أنه لو كانت حكومة مصر تتصرف بعقلية مهرج بغداد، لقامت بغزو السودان، لما هو ثابت من أنه كان تحت السيادة المصرية، ولما هو ثابت من دور مصر فى اكتشاف مجاهله

واصلاحه وتمدينه ومد خطوط السكك الحديدية إليه لربط أجزائه، وما صرفت عليه من أموال طائلة وسدت العجز فى ميزانيته على مدى عشرات السنين. بل لما أنفقت من ميزانية جيشها على جيشه حتى عهد قريب!

وهو مالم يحدث اطلاقا فى العلاقة بين العراق والكويت، فقد كانت الكويت مستقلة من قبل أن يستقل العراق، ولم تسمح لحاكم عراقى بدخولها، ولا لادارة عثمانية بالسيطرة عليها. ومع ذلك فان المهرج العراقى قام بغزو الكويت تحت ادعاء تاريخى كاذب.

وهنا نجد هذه المفارقة، فعلى الرغم من أن مصر لم تفعل كما فعل المهرج العراقى من التذرع بحقوق السيادة المصرية على السودان فى انتهاك سيادته الحالية على أراضيه، أو تهديد حدوده مع مصر بأى نوع من أنواع التهديد، فان المهرج السودانى يأبى إلا أن يفعل ما فعل المهرج العراقى، فيدعى كذبا، وبدون أى سند شرعى، أن حلايب أرض مصرية، كما ادعى المهرج العراقى كذبا وبدون أى سند شرعى أن الكويت أرض عراقية!

وهكذا نجد أنفسنا أمام هذا النوع من الحكام المهرجين الذين ابتليت بهم الأمة العربية فى هذا العصر الأسود، الذى ضاعت فيه حقوق العرب، ودبت فيهم الفرقة والنزاعات المضحكة، فى الوقت الذى يتحد فيه الأعداء، ويسود بينهم الود والوئام كلما كان الأمر متعلقا بنهب ثروة العرب وتهديد العرب وتمزيق العرب!

وحسبنا الله ونعم الوكيل !

الفصل الثامن

مصر واسرائيل

استقالة السفير الاسرائيلى... خطوة إلى الوراء!

الوفد فى ١٩٩٠/٧/٩

كنت أول كاتب فى مصر استقبل أول سفير اسرائيلى فى القاهرة بعبارة«لا.. لسفير اسرائيل»! وكان هذا السفير هو السيد الياهو بن اليسار، الذى شاء قبل وصوله إلى القاهرة الا أن يعلن تأييده لسياسة اقامة المستوطنات الاسرائيلية فى الضفة الغربية وحق اليهود فى الاستيطان فيها، كما هاجم إدانة الولايات المتحدة لهذه السياسة الخطرة.

ويومها كتبت فى مجلة روزاليوسف يوم ٢٥ فبراير سنة ١٩٨٠ مقالا بعنوان : «لا .. لسفير اسرائيل، قلت فيه بصراحة تامة ان القاهرة اذا كانت قد قبلت سفيرا لاسرائيل فى مصر، كجزء من عملية السلام الذى تعمل على أن يكون شاملا وعادلا،لاتريد سفيرا مثل بن اليسار،

وانما تريد سفيرا متفتح الذهن،ليبرالى التفكير،متفهما لمتطلبات المرحلة التاريخية التى تعيشها العلاقات المصرية الاسرائيلية. ولاشك أنه توجد فى اسرائيل عناصر من هذا النوع الذى يناسب المرحلة القادمة.

وقد مضى الياهوبن اليسار الى حال سبيله، دون أن يترك أى أثر فى مصر، فلا أحد أحس به، ولاهو أحس بما حوله فى القاهرة. وخلفه سفير أفضل، هو موشيه ساسون، الذى كان شامى الأصل، ويتكلم اللغة العربية كما يتكلمها أى عربى. ولم تكن الظروف تساعده كثيراعلى علاقات أفضل، كما أصيب بكوارث عائلية أثرت على حسن أدائه، حتى انتهت مدته، وتوفى بعد ذلك.

بعد ذلك خلفه السفير الاسرائيلى الحالى البروفسور شيمون شامير، وهو أستاذ تاريخ، وأفضل من درس العلاقات العربية الاسرائيلية، كما أنه أفضل السفراء الاسرائيلين تفهما لطبيعة وظيفته، كما أنه هو نفسه طراز السفير الذى تريده العلاقات المصرية الاسرائيلية فى مرحلتها الراهنة، فهو متفتح الذهن، ليبرالى التفكير،مدرك لمتطلبات المرحلة التاريخية للعلاقات بين القاهرة وتل ابيب.وقد أمضى قبل ذلك فترة طويلة مدير اللمركز الأكاديمى الاسرائيلى،كان فيها شديد الالتزام بواجباته الأكاديمية دون أن يحيد عنها.

على أن البروفسور شيمون شاميروجد نفسه عاجزا عن خدمةالعلاقات المصرية الاسرائيلية وقضية السلام بين العرب واسرائيل، مع تعنت حكومة اسحق شامير، وتعسر تأليف شيمون بيريز، رئيس حزب العمل،حكومة تعمل للسلام، وانتهاء الأمر الى يد الليكود. فلم يقبل ضميره العلمى وخطه السياسى المتعاطف مع قضية السلام، الاستمرار فى منصبه، فقدم استقالته إلى ديفيد ليفى وزير خارجية اسرائيل.

وقد أخطا البروفسور شيمون شاميرفى تقديم استقالته، لأن العلاقات المصرية الاسرائيلية، وقضية السلام فى المنطقة العربية، تريد

فى هذه المرحلة العصيبة سفيرا من طراز هذا السفير العالم بالذات، واستقالته - من ثم - تعد تخليا عن مسئوليات مهام يتعذر على غيره القيام بها، ولا تؤدى إلى تحسن الموقف بل إلى سوئه، فهى خطوة إلى الوراء وليست خطوة إلى الامام! والبروفسور شيمون شامير باستقالته يرتكب نفس الخطأ الذى يرتكبه كثير من المثقفين الشرفاء الذين يتملكهم اليأس فيظنون أنهم يستطيعون أن يؤثروا بغيابهم مالا يستطيعون تأثيره بحضورهم، ويتركون مواقعهم باستقالات مدوية يقصدون بها تنبيه الرأى العام وتحريكه واثارة غضبه واستيائه، فلا تفلح هذه الاستقالات الا فى افساح الطريق لمجىء قوى رجعية تشغل أماكنهم، وتمارس منها نفس السياسات التى ترك هؤلاء مناصبهم احتجاجا عليها!

ان من واجب المثقفين الشرفاء التمسك بمناصبهم، واستخدام قوتها فى التأثير السياسى لصالح القضية التى يؤمنون بها. فالمناصب السياسية والدبلوماسية قوة يجب أن تكون فى أيدى الشرفاء الذين يحاربون من أجل اقرار العدل والحق، ولا يتركونها لقمة سائغة لخصومهم يمارسون منها التأثير المضاد!

وعلى كل حال فإن استقالة السفير الاسرائيلى البروفسور شيمون شامير توضح فى حد ذاتها عمق المأساة فى الأراضى المحتلة وموقف الاسرائيليين منها. فالاسرائيليون منقسمون انقساما خطيرا فى حل هذه القضية إلى فريقين : الفريق الأول، ويرى أن الحل يكمن فى الجلاء عن الأراضى المحتلة، واعطاء الفلسطينيين فيها حق تقرير مصيرهم فى إطار دولة مستقلة منزوعة السلاح، أو فى اطار اتحاد فيدرالى أو كونفدرالى مع الأردن. أما الفريق الثانى فيرى تأجيل حل هذه القضية ما أمكن، والمماطلة فيها إلى أبعد مدى، فلربما تأتى الأيام بما يثبت سيطرة اسرائيل على هذه الأراضى، فتنشأ دولة اسرائيل العظمى.

ومن سوء الحظ أن الفريقين يكادان يكونان متعادلين حتى الآن، ومن سؤ الحظ أيضا أن المتطرفين العرب، الذين أساءوا إلى القضية الفلسطينية ووصلوا بها إلى هذا الدرك من التدهور، مازالوا يقدمون

للمتطرفين الاسرائيليين فى كل يوم الزاد والدعم اللازم لتثبيت موقفهم، وتجميد القضية الفلسطينية والعودة بها إلى الوراء، ويقدمون للادارة الأمريكية كل ماتحتاجه من مبررات للتسويف واتخاذ مواقف متخاذلة ـ كما هو الحال فى المستوى الضعيف الحالى للحوار مع منظمة التحرير الفلسطينية ـ بل والتوقف عن هذا الحوار بحجج واهية تستند فيها إلى موقف المتطرفين ـ على ضعفهم وانعزالهم ـ وتنسى موقف الأغلبية المعتدلة التى اعترفت بحق اسرائيل فى الوجود بعد أن كانت ترفضه رفضا باتا، ولم تعد تطالب بغير حق الشعب الفلسطينى فى الوجود، وهو حق أولى لا يملك أحد أن ينزعه منه، ولايملك شعب أن يحرمه منه.

وهكذا يتحول الموقف حاليا لصالح المتطرفين، فالحكم فى اسرائيل اليوم يؤول للمتطرفين، والمتطرفون العرب يقدمون له الوقود اللازم للاستمرار، والمعتدلون يخضعون للتطرف ويقدمون له التنازلات على الدوام، فيتوقف الجانب الأمريكى عن الحوار مع منظمة التحرير لارضاء التطرف الاسرائيلى والفلسطينى! ويتنازل سفير اسرائيل فى مصر عن منصبه لحكومة التطرف فى اسرائيل لتعيين سفير متطرف!

وحكومة مصر لا تكاد تمضى بعملية السلام خطوة حتى يعود بها التطرف العربى إلى الوراء خطوات، وتضطر إلى بذل جهود مضاعفة لتصل إلى النقطة التى وصل اليها الحوار، كما فعلت مؤخرا حين بذلت جهودا مضنية لتقبل ادارة الرئيس الأمريكى بوش استئناف الحوار مع منظمة التحرير الفلسطينية، اذا وافق ياسر عرفات على صيغة مصرية أمريكية تراعى اعادة تأكيد التزام المنظمة بنبذ الارهاب، وتعفى ياسر عرفات من اتخاذ مواقف تحرجه مع الجماعات الفلسطينية المتطرفة التى تعارضه، ولا تضعف قيادته للمنظمة، وفى نفس الوقت ترضى المطالب الأمريكية.

وينسى الجميع أن التسويف فى حل القضية الفلسطينية هو ـ على وجه التحقيق ـ لغير صالح الاسرائيليين بقدر ما هو لغير صالح الفلسطينيين. فلن تستطيع اسرائيل الاحتفاظ بالأراضى المحتلة إلى

الأبد، فهكذا علمنا درس الحروب الصليبية، وكل ماتستطيعه حقا هو اطالة أمد الصراع العربى الاسرائيلى، وقد استمرت الحروب الصليبية مائتى عام!

ومعنى ذلك بقاء الشعب الاسرائيلى فى حالة حرب مستمرة مع العرب، وفى مواجهة مقاومة لاتهدأ، وانتفاضات متوالية، لعشرات ومئات السنين. وهو أمر يصعب تصوره على شعب من الشعوب، ويحول حياته إلى جحيم لا يطاق، خصوصا والأمة العربية ليست أمة من الهمج، وانماهى أمة لها تاريخ وحضارة، ولديها امكانيات لا تنفد للصراع، واذا كانت هذه الامكانيات اليوم مفككة، فانها لاتلبث أن تصبح قوة خطرة حين تتحد وتندمج.

وفى الوقت نفسه فإن الفرصة التاريخية التى يقدمها العرب لاسرائيل حاليا بقبول حقها فى الوجود فى المنطقة العربية، واعترافهم بقرارات مجلس الأمن التى تؤسس هذا الحق، وتصالحهم مع مصر التى أبرمت كامب ديفيد والمعاهدة المصرية الاسرائيلية، واعادة الجامعة العربية إلى مقرها فى القاهرة التى تقع فيها سفارة لاسرائيل ـ كل ذلك يجعل من تجاهل هذه الفرصة من قبل الحكومة الاسرائيلية خطأ تاريخيا فادحا يدفع الشعب الاسرائيلى ثمنه فى يوم ما قد يقترب أو يبعد.

واخيرا فإن ابتلاع الأراضى المحتلة فى بطن اسرائيل سوف يسبب لها على الدوام مغصا تاريخيا لن تتحمل آلامه، فلن تستطيع أبدا اهتضام هذه الأراضى بدون أن تمنح الفلسطينيين فيها حق المواطنة الكاملة، والا تحولت إلى دولة عنصرية يرفضها المجتمع الدولى، واذا اعطت هذا الحق وأصبح الفلسطينيون اسرائيليين، فسوف يتحولون إلى أغلبية بمرور الزمن، وتتحول الدولة الاسرائيلية إلى دولة فلسطينية على المدى الطويل. وهذا مايدركه الاسرائيليون المعتدلون، ومايجب أن يحاربوا من أجله، لا أن يقدموا استقالاتهم من مناصبهم من أجله، كما فعل سفير اسرائيل فى مصر البروفسور شيمون شامير، الذى ندين استقالته، على الرغم من تقديرنا لموقفه الشريف!

استقالة السفير الاسرائيلى.. مرة أخرى

الوفد فى ١٩٩٠/٧/١٦

المقال الذى كتبته فى الأسبوع الماضى على صفحات «الوفد» عن استقالة السفير الاسرائيلى، أثار ردود فعل متباينة، بعضها أيد ماذهبت إليه فى هذا المقال من أنه كان على السفير الاسرائيلى البقاء فى منصبه، لخدمة تذليل الصعوبات فى العلاقات المصرية الاسرائيلية، ولخدمة قضية السلام، بدلا من تقديم استقالته احتجاجا على سياسة الحكومة الاسرائيلية الجديدة: لأن المناصب قوة يجب على الشرفاء التمسك بها لخدمة قضايا الحق والعدل التى يؤمنون بها، بدلا من التخلى عنها للقوى المضادة.

والبعض الآخر اعترض على هذا الرأى، ورأى ان استقالة السفير الاسرائيلى هى خطوة إلى الامام، وليست خطوة إلى الوراء كما ذهبت، وأن السفير الاسرائيلى، البروفسور

شيمون شامير، عندما قدم استقالته، بكل مافيها من تضحية بالمنصب الرفيع والامتيازات المادية والأدبية، ـ انما قدم خدمة لقضية السلام، لانه رفع بهذه الاستقالة المدوية صوت احتجاج قويا على سياسة عقيمة تؤدى إلى مخاطر جسيمة تتعرض لها المنطقة العربية على يد حكومة الليكود اليمينية المتطرفة الجديدة التى ترفض المبدأ الاساسى للسلام فى هذه المنطقة، وهى الأرض فى مقابل السلام، وأن هذه الاستقالة الشريفة تماثل استقالة أنتونى ناتنج وزير الدولة البريطانى فى حكومة أنتونى ايدن احتجاجا على اشتراك هذه الحكومة فى العدوان الثلاثى على مصر سنة ١٩٥٦، وغيرها من الاستقالات التى مثلت إدانة لسياسات لا ترضى عنها ضمائر أصحابها.

وقد استدل هؤلاء بردود الفعل المختلفة داخل اسرائيل لهذه الاستقالة، فبينما رحبت بها قوى السلام، التى ذكر بعضها أنها تأخرت كثيرا، وأنها كانت تنتظر من مفكر ومثقف حر مثل البروفسور شيمون شامير أن يقدم هذه الاستقالة قبل ذلك حتى لا يكون أداة تمثيلية فى يد حكومة اسرائيلية تتجاهل أبسط مبادىء حقوق الانسان، وهو حق تقرير المصير ـ فان الدوائر اليمينية فى اسرائيل هاجمت هذه الاستقالة، لأنها تفضح السياسة العقيمة التى تتبعها حكومة الليكود ازاء الفلسطينيين فى الأراضى المحتلة، وتضع هذه الحكومة فى موقف حرج. كما أخذت هذه الدوائر تزود الدوائر اليمينية فى مصر بالمعلومات الكاذبة التى تشوه السفير المستقيل وتهاجمه، لكى تظهر للرأى العام الاسرائيلى أن المصريين لا يقدرون من يعملون للسلام، ولا يفرقون بين سياسة امبراطورية تعمل للتوسع وسياسة تعمل للسلام!

وربما كانت أقوى حجج هذا الفريق هى أن منصب السفير لا ينطبق عليه الوصف الذى أطلقته، وهو أن المناصب قوة يجب على الشرفاء التمسك بها لخدمة قضاياهم. فهناك فرق بين المناصب الدبلوماسية والمناصب السياسية، فالمناصب الدبلوماسية هى مناصب تمثيلية لا يملك السفير فيها حرية التحرك، ولا يملك فيها قدرة صنع القرار السياسى،

وانما كل عمله هو أن يتلقى تعليمات حكومته ويقوم بتنفيذها بحذافيرها،سواء اتفقت مع رأ يه الشخصى وأهوائه السياسية أو لم تتفق.

وكما عبر لى أحد السفراء المصريين الذين اعترضوا على مقالى: إن السفير لا يعدو أن يكون «صوت سيده» His Master's Voice وهذا السيد هو وزارة الخارجية فى بلده. ومن هنا فالسفير الحقيقى هو السفير الحرفى وليس السفير المفكر ـ أى السفير الذى يتخذ التمثيل السياسى حرفة يؤديها بنجاح دون أى اعتبار لميوله السياسية أو الحزبية، وينوب فيها عن حكومته مهما اتفق معها أو اختلف معها. ولم يكن السفير الاسرائيلى البروفسور شيمون شامير من هذا النوع، فهو مثقف ومفكر، وموقفه الفكرى يختلف عن موقف حكومة الليكود اختلافا جذريا ، ويتفق مع موقف قوى السلام فى اسرائيل. ومن هنا فقد كان يتعذر عليه تمثيل سياسة هذه الحكومة فى مصر، ونقل وجهة نظرها ـ التى لا يؤمن بها ـ إلى المسئولين فى مصر. ولما شعر بهذا التناقض يثقل على ضميره قام بحله عن طريق تقديم استقالته .

والمهم هو أن هذه الاستقالة تفجر قضية السلام التى لا تؤمن بها حكومة الليكود، والتى تمثل سياستها ازاءها تحديا لمشاعر الانسانية، وخطورة على مصالح الشعب الاسرائيلى نفسه بقدر خطورتها على مصالح الشعب الفلسطينى فى الأراضى المحتلة .

فمن الواضح أن الانتفاضة الفلسطينية قامت لتستمر ولا تتوقف، لأنها انتفاضة على كل ألوان الظلم والاغتصاب والتفرقة العنصرية التى مارستها السياسة الاسرائيلية فى الأراضى المحتلة على مدى الصراع العربى الاسرائيلى. ولأن هذه الانتفاضة تكسب احترام العالم أجمع. وتصحح كثيرا من المفاهيم عن الحركة الوطنية الفلسطينية التى اساءت إليها المغامرات والممارسات اللا مسئولة وأعمال العنف الفردى فى الخارج، التى أصابت الابرياء دون الاسرائيليين. وأيضا لأنها انتفاضة

تكسب تأييد كل القوى الشريفة فى العالم العربى، وكل الامكانيات العربية.

يضاف الى ذلك أن علاقات القوى بين اسرائيل والدول العربية الآن قد تغيرت لصالح الدول العربية ، بعد ما طرأعلى القوة العسكرية العربية من تطورات نقلتها من موقف العجزالى موقف القدرة، والدليل على ذلك الحرب العراقية الايرانية التى استمرت قرابة عقد من الزمان،ولم تستطع ايران فيها أن تحقق مكسبا واحدا، رغم أنها كانت ترسانة مسلحة،ورغم أنها كانت تحارب دولة عربية واحدة هى العراق.

إن نظرة واحدة على الانفاق العسكرى للبلاد العربية على مدى السنوات العشر الأخيرة يوضح أن سياسة حكومة الليكود تسير فى طريق مسدود. فلن تستطيع أن تضرب ضربة يونية ١٩٦٧مرة أخرى فتحتل أراضى ثلاث دول عربية. ولن تستطيع أن تسيطر على الأراضى المحتلة والشعب الفلسطينى فيها بعد الانتفاضة كما كانت تفعل من قبل، ولن تستطيع أن تضمن النصرفى حرب عربية اسرائيليةخامسة، بعد أن ضاعت أسطورة الجندى الاسرائيلى الذى لايقهر مع ضياع خط بارليف فى أكتوبر١٩٧٣، وبعد الفشل الاسرائيلى فى جنوب لبنان.

وفى الوقت نفسه فان المتغيرات العالمية والوفاق الدولى لم تعد تسمح بمثل هذه المغامرات التى تفكر فيها عقول وزراء الليكود المتعصبة التعسة، كما أن المتغيرات التى طرأت على الموقف العربى إزاء اسرائيل من ناحية الاعتراف بها والسلام معها فى مقابل الأرض، كل ذلك يجعل استمرار هذه السياسة الليكودية عبثا فى عبث،وتضييعا للوقت والأرواح فيما لا طائل من ورائه للشعب الاسرائيلى الذى تزعم هذه الحكومة تمثيل مصالحه. وذلك ما تفجره استقالة السفير الاسرائيلى فى مصر.

اسرائيل والفرصة التاريخية

الوفد فى ١١ / ٣ / ١٩٩٠

سوف تخطىء الحكومة الاسرائيلية خطأ جسيما اذا هى تعاملت مع القضية الفلسطينية بعد حرب الخليج على أساس التأييد الذى منحته منظمة التحرير الفلسطينية وقيادة الانتفاضة لصدام حسين! ذلك ان الامر الذى يجب ان تدركه الحكومة الاسرائيلية جيدا هو أن حل القضية الفلسطينية ليس لمصلحة الشعب الفلسطينى فى الأراضى المحتلة فقط، وانما هو لمصلحة الشعب الاسرائيلى بالدرجة الأولى .

ذلك أن الشعب الاسرائيلى لايمكن أن يبقى شاكى السلاح وفى حالة تأهب وطوارىء الى الأبد، وانما من حقه أن يعيش فى سلام كما تعيش شعوب المنطقة وخارج المنطقة، ولايستطيع الشعب الاسرائيلى أن يعيش فى سلام الا اذا كان الشعب الفلسطينى يعيش

فى سلام أيضا .والشعب الفلسطينى لا يمكن أن يعيش فى سلام وأرضه محتلةوحريته مصادرةواستقلاله مبدد.

وهذا الكلام لا نقوله الآن لأول مرة،وانما سبق أن قلناه مرارا على صفحات الصحف ولمسئولين وكتاب ومفكرين وسياسيين اسرائيليين. والغريب أنا لم نواجه بمعارضة ممن خاطبناه فى هذا الشأن، بل كنا نجد التأييد الكامل والتأمين على ما قلناه!

ولعل موقف السفير الاسرائيلى السابق البروفسور شيمون شامير خير تأييد لهذا الكلام، ذلك أن هذا السفير، وهو مثقف حر شجاع، لم يستطع أن يتحمل أعباء منصبه فى ظل حكومة اسرائيلية تعلن أنها لاتنوى الانسحاب من الأراضى المحتلة، ولا تقبل بشعار السلام فى مقابل الأرض. فقدم استقالته حتى ينسجم مع نفسه ويتوافق مع فكره.

وفى حدود علمى فان استقالة البروفسور شيمون شامير كانت استجابة لضغوط غير منظورة من القوى الليبرالية فى اسرائيل، التى تقف الى جانب الحق الفلسطينى والى جانب الانسحاب من الأراضى الفلسطينيةالمحتلة فى مقابل السلام. ومن هنا كان ترحيب هذه القوى بهذه الاستقالة غير المسبوقة فى تاريخ اسرائيل.

ومن المحقق أن هذه القوى الليبرالية قد عاشت فى محنة أثناء حرب الخليج، بعد أن حاول صدام حسين توريط اسرائيل فى الحرب عن طريق ضربها بصواريخ سكود، لكى يوسع نطاق المواجهة ويميع قضية تحرير الكويت. ففى ظل الخطر الذى تعرض له الشعب الاسرائيلى، وفى ظل التأييد الفلسطينى للدكتاتور العراقى، كان أى حديث عن السلام مع الشعب الفلسطينى يعرض صاحبه للشك والاتهام. ولكن نفس ضرب اسرائيل بصواريخ سكود قد أصبح يحتم على الساسة الاسرائيليين تجاوز ذلك الشعور الوقتى الى التفكير الجدى فى مستقبل العلاقات الاسرائيلية الفلسطينية بطريقة ايجابية تتعلم من درس التجربة.

فـأولا، لم يكن فى وسع صـدام حسـين المتاجـرة بضـرب اسـرائيل بصواريخ سكود لو كانت الحكومة الاسرائيلية قد استمعت لصوت العقل منذ البداية، وقبلت شعار الأرض مقابل السلام، وحلت القضية الفلسطينية منذ أمد بعيد. ولكن تمادى الحكومة الاسرائيلية فى تعنتها وتصلبها هو الذى أتاح للدكتاتور العراقى الفرصة لادخال القضية الفلسطينية فى لعبة احتلال الكويت، واطلاق صواريخ سكود على الاراضى الاسرائيلية، وتكليف اسرائيل خسائر وضحايا بدون استفزاز من جانبها.

ثانيا،أن صواريخ سكود العراقية لم تضرب اسرائيل فقط، وانما ضربت الرياض أيضا .وهذه هى أول مرة فى تاريخ الصراع العربى الاسرائيلى تتعرض فيه اسرائيل مع بلد عربى لنفس الخطر، ويكون هذا الخطر قادما من بلد عربى! كما أن هذه هى المرة الأولى أيضا التى تتفق فيها مصلحة اسرائيل ومصلحة مجموعة من الدول العربية فى ضرب خطر عربى والتخلص منه بحرب شاملة!

واذا كانت المملكة العربية السعودية ومصر وسوريا قد لعبت الدور الايجابى فى مواجهة خطر النظام العراقى، فاننا لايجب أن نقلل من أهمية الدور الذى لعبته اسرائيل بضبط النفس وعدم الاستجابة لمحاولات صدام حسين لجرها الى الحرب. ذلك أن اشتراك اسرائيل فى الحرب ضد صدام حسين كان كفيلا بتغيير كفة الميزان لصالح صدام حسين. فبالاضافة الى أنه سوف يغرى ايران بنبذ سياسة الحياد، بكل تأثير ذلك على سير المعركة، فانه سوف يدفع دول المغرب العربى الى نقل معارضتها للحرب الى مستوى ايجابى مؤيد لصدام حسين، وسوف يوسع ذلك نطاق الحرب لتحرير الكويت الى حرب عربية اسرائيلية، ومعنى ذلك تغيير نتيجة الحرب التى انتهت إليها!

وبالتالى فإن الموقف الاسرائيلى يعد عاملا مساعدا فى كسب الحرب لا يجب التقليل من أهميته. وهذا الموقف اتخذ بناء على توافق فى المصلحة العربية مع المصلحة الاسرائيلية فى تحرير الكويت وضرب نظام صدام حسين وتصفية الخطر الناجم عنه. وهذا التوافق يجب الاستفادة منه فى انهاء الصراع العربى الاسرائيلى عن طريق حل القضية الفلسطينية.

ثالثا، أن موقف سوريا من قضية تحريرالكويت يعد عاملا أساسيا فى النتيجة التى انتهت اليها الحرب.ولنتصورلو أن سوريا انطلقت فى موقفها تجاه صدام من حقيقة الاحتلال الاسرائيلى للجولان، وانتهزت الفرصة لتحريرالجولان عن طريق التصالح والتحالف مع صدام. إن هذا الموقف كان كفيلا بإحداث فوضى خطيرة يمكن أن تؤدى الى نتائج مخالفة.

ومن هنا فليس من المعقول أن تستمر اسرائيل فى احتلال الجولان بعد أن توافقت مصلحتهامع مصلحة سوريا فى قضية خطيرة كتلك القضية، وفى حرب شاملة كتلك الحرب. إنى أتصور ضرورة الاتفاق بين اسرائيل وسوريا على إنهاء النزاع بينهما على أساس سحب القوات الاسرائيلية من الجولان وبناء علاقات جديدة تتفق مع الموقف الجديد بعد انتهاء حرب الخليج. وأنموذج المعاهدة المصرية الاسرائيلية يمكن أن يكون أساسا للعلاقة الجديدة.

ومعنى ذلك أن المحنة التى مر بها كل من العالم العربى واسرائيل فى أزمة الخليج يجب أن تكون منطلقا لتسوية سياسية تعيد الأمن والاستقرار لهذه المنطقة القلقة فى العالم، وتنهى الصراع العربى الاسرائيلى الذى طال أكثر من اللازم، وأكثر مما تحتمل فترة ما بعد الحرب - خصوصا بعد أن علمت الأزمة الغرب مخاطر اعطاء السلاح بلا حدود، ومخاطر وجود اسلحة غير تقليدية فى هذه المنطقة العربية، وأكثر من ذلك أنها أوضحت حقيقة خطيرة لم تكن موجودة قبل حرب الخليج،

وهى أنه لا توجد حروب محلية يمكن أن تتجنبها الدول الكبرى. فالكويت تعد من أصغر دول العالم، ومع ذلك توافدت قوات ثلاثين دولة للدفاع عنها والاشتراك فى الحرب ضد العراق لتحريرها!

فهل تعى اسرائيل أبعاد الفرصة التاريخية أمامها لتعيش مع العرب فى سلام؟ هذا هو السؤال الذى يجب أن تتكتل كل الجهود فى اسرائيل للرد عليه بالايجاب .

القدس فى الدراسات الاسرائيلية «١»

الوفد فى ١٩٩١/١١/٤

أعتقد أن المعركة الكبرى فى مؤتمر السلام بمدريد، لن تنشب حول الضفة الغربية أو غزة أو الجولان، بقدر ماستنشب حول القدس بالذات، لأسباب كثيرة، على رأسها الأهمية القصوى التى تعلقها اسرائيل على الاحتفاظ بها، والتى جعلتها تقرر ذلك منذ بداية الصراع كما سوف نرى.

ثانيا، الدراسات العديدة التى اخرجتها المطابع الاسرائيلية حول القدس.

ثالثا، وهو ما اكتشفته مؤخرا، إنشاء مؤسسة الأبحاث والدراسات الهامة التى تعمل فى القدس، وتحمل اسم ثانى رؤساء دولة اسرائيل، اسحاق بن زفى، والمعروفة باسم «ياد بن زفى»، أو معهد دراسات الجماعات اليهودية بالشرق»، ويتبعها معهد أبحاث الديار المقدسة الذى يرأسه

البروفسور الشهير أمنون كوهين، أستاذ تاريخ الشرق الأوسط فى العصر الحديث.

واهتمام مؤسسة «ياد بن زفى» بتاريخ الديار المقدسة والقدس لاينحصر فقط فى تاريخ السكان اليهود فيها، أو فى علاقات اليهود الروحية بها، وانما يتجاوز ذلك إلى دراسة تاريخ الطوائف والفرق المسيحية فى العصور القديمة والوسطى، والحروب الصليبية، وعلاقات شعوب أوروبا وأمريكا بالقدس، وعلاقات الاسلام بالقدس على مدى العصور.

وفى السنوات الأخيرة، ومع تزايد الاهتمام العلمى فى اسرائيل بين الجماهير والجامعات بتاريخ علاقات الاسلام بالقدس، وكذا علاقات الدول العربية بها، صدرت عن هذه المؤسسة مجموعة أبحاث تتناول علاقات العرب بالقدس فى العصرين الأموى والعباسى، وتحليل الصراع العربى الاسرائيلى عشية اقامة دولة اسرائيل. وقد نشر جزء من هذه الأبحاث فى الكتاب الذى صدر فى عام ١٩٨٤ بعنوان: «مصر وفلسطين»، ويضم مجموعة من الأبحاث باللغة الانجليزية عن العلاقات بين مصر وفلسطين. تحت اشراف كل من الأستاذين أمنون كوهين وجابريل بيير.

وقد وصلنى مؤخرا كتاب صدر فى اسرائيل بعنوان: «القدس، دراسات فى تاريخ المدينة» للبروفسور أمنون كوهين، ومترجم إلى العربية بقلم سلمان مصالحة، وقد راجع الترجمة الدكتور اسحاق حسون. وأهمية هذا الكتاب تكمن فى تعبيره عن وجهة النظر الاسرائيلية، وفى أنه يدرس القدس من منظور اسرائيلى، وهذه النظرة نحن فى حاجة اليها ـ بسلبياتها،وايجابياتها ـ لكى نعد لها الردود العلمية المناسبة، بدلا من أن نفاجأ بحجج وأسانيد ليست لدينا أية فكرة عنها.

ونحن نعلم أن أحد أسباب هزيمتنا فى يونية ١٩٦٧ ـ وهو أهم الأسباب ـ جهلنا باسرائيل جهلا مطبقا. ذلك أن العبقرية الناصرية كانت

تعتقد أنها باخفاء كل شىء عن اسرائيل، وتضخيم كل شىء عن مصر، تخدم قضية الصراع بين مصر واسرائيل بأكثر مما يخدمه ابراز الحقائق! بل كانت تعتقد أنها بتشويه وجه اسرائيل ترفع الروح المعنوية للشعب المصرى! ولذلك كانت صورة الاسرائيلى فى الكاريكاتير المصرى هى صورة كوهين، الزوج الذى تخدعه زوجته «راشيل» مع رجل آخر، وهو سعيد بهذا الخداع! حتى فوجىء الشعب المصرى يوم ٦ يونية ١٩٦٧ بكوهين يحتل سيناء والجولان والضفة الغربية وغزة، فكانت صدمة عنيفة لم يستعد لها الشعب المصرى اطلاقا، وكانت خيبة أمله مضاعفة!

ويعدد الأستاذ أمنون كوهين أهمية القدس فى جملة أسباب :

أولها أن القدس ـ كما يقول ـ تمثل ـ ظاهرة غير عادية على مدى التاريخ الانسانى، فعلى الرغم من أن خريطة الشرق الأوسط التاريخية قد شهدت قيام عواصم حكم وحضارات أقدم منها وأهم منها أضعافا مضاعفة، الا أن الأثر الذى تثيره فى الذاكرة الانسانية أعمق بكثير من الأثر الذى تثيره تلك المراكز.

فقد كانت عاصمة أول كيان سياسى يهودى، وهو مملكة داود وسليمان. وبعد عدة قرون، وبعد ظهور المسيحية، ارتبطت فى أذهان المسيحيين بصلب المسيح وموته وقبره فى هذه المدينة، فأصبحت ذات مكانة ضخمة فى الذاكرة التاريخية لسكان أوروبا وحكامها فى العصور الوسطى، وفيما بعد فى العالم الجديد. وعندما ظهرت الرسالة المحمدية، احتلت القدس مكانة كبرى أيضا، فقد أصبحت ثالث الحرمين، وأولى القبلتين، واحتلت أهمية أكثر من أية مدينة أخرى فى الشرق الأوسط، بعد مكة والمدينة.

ومن هنا أصبحت ساحة الهيكل، مع حائط المبكى (البراق الشريف) الذى يدعمها، وكنيسة القيامة، والمسجد الأقصى وقبة الصخرة، مراكز لعبادة الله لدى أبناء الديانات الثلاث، فضلا عن أهميتها الأثرية

والتاريخية. وأصبحت هذه الأماكن، بالرغم من المساحة الصغيرة للقدس، رموزا للديانات الثلاث تشهد بالأهمية العظيمة للمدينة المقدسة على مر العصور حتى العصر الحاضر.

وقد تضمن الكتاب عددا من الدراسات المختارة، يتناول قسم منها: نظرة الاسلام إلى القدس فى فترات مختلفة، ونظرة المسيحية إليها، ثم نظرة اليهودية إليها . كما يتناول قسم آخر التطورات السياسية والاجتماعية والاقتصادية التى مرت بها القدس فى العصور الوسطى والحديثة، خصوصا عصر المماليك والعصر العثمانى. وقد ركزت هذه الدراسات على أوضاع اليهود فى القدس فى مختلف العصور، واهتمت دراستان منها بأوضاع يهود القدس فى القرن الحالى.

ويهمنا من هذه الدراسات الدراسة التى كتبها البروفسور مايكل بريتشر، الأستاذ بجامعة ماكجيل، بمونتريال بكندا، عن «الصراع السياسى حول القدس»، وفيه يكشف أسرارا لا يعرفها الرأى العام العربى عن سطو اسرائيل على القدس، وانتهاكها لقرار الأمم المتحدة فى ٢٩ نوفمبر ١٩٤٧ بتدويلها.

فتقول الدراسة إن القرار بجعل القدس مقرا للحكومة الاسرائيلية اتخذ بعد أقل من يوم واحد ونصف فقط من مصادقة الجمعية العامة للأمم المتحدة فى ٩ ديسمبر ١٩٤٩ على توصيتها فى ٢٩ نوفمبر ١٩٤٧، بتدويل منطقة القدس. وهو القرار الذى أكدت فيه الجمعية العامة عزمها على وضع منطقة القدس تحت نظام دولى دائم يضمن حماية الأماكن المقدسة داخل مدينة القدس وخارجها!

فبعد ٣٦ ساعة فقط من صدور هذا القرار الصريح، أى فى يوم ١١ ديسمبر ١٩٤٩ قررت الحكومة الاسرائيلية نقل مقرها إلى القدس! وبعد مرور ثلاثة أعوام تم نقل وزارة الخارجية الاسرائيلية إلى القدس، وبعد أربعة عشر عاما أخرى، أى فى يوم ١٨ يونية ١٩٦٧ اتخذت الحكومة

الاسرائيلية قرارا بضم القدس الشرقية والأحياء المحيطة بها إلى الدولة اليهودية!

فكيف تمت هذه التحولات الخطيرة فى وضع القدس؟

تقول الدراسة انه ما من شك فى أن بن جوريون كان قد تراجع عن موافقته على تدويل مدينة القدس قبيل الاعلان عن استقلال الدولة! وتستدل على ذلك بخطابه الذى ألقاه فى الكنيست المؤقت يوم ٢٤ يونية ١٩٤٨، فلم يكن حديثه عن ضرورة ضم القدس إلى حدود الدولة، وانما عن كيفية تحقيق ذلك؟ ومعنى ذلك أن مسألة ضم القدس كانت أصبحت قضية مسلما بها، وإنما المشلكة تتعلق بالتنفيذ!

وفى ذلك قال بن جوريون ان اليهود فى القدس لا يفهمون أن مشكلة القدس ليست مسألة سياسية، وانما هى مسألة امكانات عسكرية! بمعنى: هل لدينا قوة عسكرية قادرة على احتلال المدينة القديمة، واحتلال ممر واسع بدرجة كافية بين تل أبيب والقدس يمكن فيه قيام منطقة استيطانية واقتصادية تربط القدس ببقية الدولة اليهودية؟ وهل لدينا قوة عسكرية لهزيمة الجيش العربى فى المثلث؟ . اذا تحققت لنا هذه القوة العسكريةفانه يمكن أن نقول بثقة إن القدس قد تم تحريرها!

ثم يقول بن جوريون إنه حتى بعد أن يتم تحرير القدس فسوف تظهر مشكلة أخرى اقتصادية، هى ضرورة تأمين قاعدة اقتصادية سليمة ومتطورة، ليس فقط للاستيطان اليهودى القائم فى القدس، وانما للهجرة المستمرة اليها! وفضلا عن ذلك عن ذلك فان الأمر سوف يتطلب تزويد القدس بالماء والوقود والمواد الغذائية مادامت الهدنة قائمة ! وهذا أمر صعب بسبب موقع المدينة. ويبدى بن جوريون شكواه من هذه الصعوبات قائلا: «لقد اختار الملك داود أصعب مكان فى البلاد ليكون عاصمة له!».

القدس في الدراسات الاسرائيلية (٢) ظروف إعلان القدس عاصمة لإسرائيل

الوفد في ١٩٩١/١١/١١

أوضحنا في مقالنا السابق كيف قبل اليهود في فلسطين قرار الأمم المتحدة في ٢٩ نوفمبر ١٩٤٧ بجعل القدس مدينة دولية، في الوقت الذي كانوا يعتزمون عدم تنفيذ هذا القرار بل والعمل ضده! وأوردنا حديث بن جوريون في الكنيست المؤقت يوم ٢٤ يونيه ١٩٤٨، الذي أعلن فيه ان مشكلة القدس ليست مشكلة سياسية، وانما هي مشكلة امكانات عسكرية، فاذا تحققت لإسرائيل القوة العسكرية«يمكن أن نقول بثقة إن القدس قد تم تحريرها».

كانت وجهة نظر بن جوريون أن ماسماه «بانقاذ القدس»! يرتبط بانقاذ الطريق المؤدي اليها، وانقاذ هذا الطريق لايتم فقط باحتلاله، وانما بتعميره! لقد كان الخطأ الذي ارتكبه اليهود في فلسطين في الماضي ـ حسب قوله ـ هو

انهم لم يهتموا بالروابط الأرضية، لقد حافظوا بمعجزة على وجود أغلبية لهم فى القدس ولكن أغلبية يهودية فى القدس لا تكفى، هناك حاجة إلى وجود محيط زراعى يهودى وطريق توصل إلى القدس تزرع على جوانبها المستوطنات اليهودية. «وها نحن نلقى عقابنا الآن بسبب تلك الخطيئة ، ويتوجب علينا أن نصلح بالحرب ما أفسدناه بالسلم! وفى مقدور جيشنا الآن أن يصلح هذا الذى فسد، ومن هنا فان قوتناالعسكرية ليست فقط أساسا لوجودنا ومستقبلنا، بل هى ترتبط بمصير القدس».

وتقول الدراسة الاسرائيلية إن بن جوريون لم يدع مجالا للشك فى أن القدس انما هى جزء لا يتجزأ من إسرائيل، وانها تدخل ضمن حدود الدولة اليهودية، مثلها فى ذلك مثل تل ابيب: «لا فرق بين القدس وتل أبيب، أو بين جيفا وحانيتا، فجميعها تقع ضمن حدود الحكومة اليهودية»!

ومن الطريف أنه بينما كان العرب يُطْبقون على القدس بعد اعلان قيام إسرائيل، وبينما كانت إسرائيل تحارب من أجل الحفاظ على مجرد وجودها، لم ينس بن جوريون أن يطمئن الشعب اليهودى إلى انه«حتى يستتب السلام، فاننا نتكلم عن حدود الحكومة اليهودية، والقدس تقع ضمن حدود الحكومة اليهودية (حتى الآن، للأسف، دون القدس القديمة) ووضعها فى ذلك هو وضع تل ابيب»!

بل يذكر دوف يوسف، أول حاكم عسكرى للقدس، أنه «منذ اليوم الأول لقيام الدولة، تصرفنا وكأن القدس جزء من الدولة، بفارق واحد هو أنه لم تكن فيها وزارات».

لذلك يمكن تصور كيف أغضب الكونت برنادوت، الوسيط الدولى، زعماء إسرائيل، حين اقترح فى يوم ٢٩ يونيه ١٩٤٨ نقل القدس - بكاملها - ووضعها تحت السيطرة الأردنية! فقد رفضوا هذا الاقتراح جملة وتفصيلا. ووصفه مسئول إسرائيلى بانه تحيز لصالح العرب (وقد دفع برنادوت حياته بعد ذلك ثمنا لهذا التحيز المزعوم) ولم يشفع

لبرنادوت أنه عاد يوم ١٦ سبتمبر ١٩٤٨ ـ أى قبل يوم واحد من مصرعه ـ إلى فكرة التدويل .

والمهم هو أن الخطوة الأولى لتعزيز الوجود الاسرائيلى فى القدس كانت قد اتخذت. فتم تعيين دوف يوسف حاكما عسكريا على المدينة. وفى منتصف سبتمبر ١٩٤٨ أقيمت المحكمة العليا الاسرائيلية فى القدس، وفى نهاية سبتمبر قدم بن جوريون اقتراحا بالقيام بعملية عسكرية فى اللطرون لتأمين سلامة القدس اليهودية، ولكن هذا الاقتراح رفض، على الرغم مما حذر به بن جوريون من أن رفض هذا الاقتراح «سوف يثير الندم لسنوات وأجيال عديدة».

على أنه فى ١٤ فبراير ١٩٤٩ عقد الكنيست الأول جلسته فى القدس، وبعد ثلاثة أيام أقسم حاييم فايتسمان اليمين بصفته الرئيس الأول لدولة إسرائيل، وأصبحت مكانة الدولة الجديدة مرتبطة بمطلب فرض سيادتها على القدس (الغربية). وفى ٣ ابريل وقعت إسرائيل والأردن اتفاقا لوقف اطلاق النار بشكل عام، تحددت بموجبه الحدود فى المدينة وفقا لاتفاق وقف النار فى ٣٠ نوفمبر ١٩٤٨، وفى شهر مارس ١٩٤٩ تم الغاء الحكم العسكرى فى القدس، الأمر الذى دل على نية إسرائيل فى التواجد فى المدينة بصفة دائمة .

على أنه منذ أخذت تتضح نوايا إسرائيل فى الاستيلاء على القدس وعدم تدويلها أخذ المجتمع المسيحى فى الغرب يشعر بالقلق، خوفا من تنفيذ المخطط الاسرائيلى، وكان القلق أكبر فى الفاتيكان والدول الكاثوليكية .

فتذكر الدراسة الاسرائيلية أن الفاتيكان نظم حملة اعلامية واسعة النطاق، حث فيها الدول الكاثوليكية فى أنحاء العالم، وبخاصة دول أمريكا اللاتينية ذات التأثير البين، التى بلغ عددها أربعين فى المائة من الدول الاعضاء فى المنظمة الدولية ـ على دعم اقتراح تدويل القدس فى

الجلسة السنوية التى كانت ستعقدها الجمعية العامة للأمم المتحدة فى خريف عام ١٩٤٩.

بل يذكر بن جوريون أن الفاتيكان بعث بمبعوثه الخاص فى القدس فى شهر سبتمبر ١٩٤٩لمقابلته، وليقول له إنه (أى الفاتيكان) لو علم بأن إسرائيل تنوى اعلان القدس عاصمة لها، لما قامت دولة إسرائيل اصلا! وقد رد بن جوريون بحزم قائلا : إننى لا افهم ما تقول! لقد كانت القدس عاصمة لاسرائيل قبل المسيحية بالف عام! على أن المونسينيور ماكماهون لم يتأثر بهذا القول بسهولة . كذلك لم تؤثر محاولات يعقوب هرتسوبج مستشار وزارة الخارجية لشئون القدس الإسرائيلى، لتغيير نظرة آباء الكنيسة فى روما ونيويورك. وقد وقف على رأس الجهود المبذولة لتدويل منطقة القدس الكاردينال سبلمان المعروف بنفوذه وتأثيره.

وتضيف الدراسة الاسرائيلية ان مجموعة دول امريكا اللاتينية شكلت مصدر ضغط اخر، متأثرا بالفاتيكان. وكانت هذه المجموعة قد ساندت قرار التقسيم فى عام ١٩٤٧ على اعتقاد أن القدس سوف يتم تدويلها تحت سلطة كاثوليكية من الناحية الفعلية.

كذلك برزت الدول العربية مرة أخرى لتؤكد موقفها المؤيد للتدويل، والذى بلورته فى خريف ١٩٤٨ حينما اتضح فشل اقتراح برنادوت تسليم القدس للملك عبد الله، ولتمارس ضغوطها فى الأمم المتحدة(فيما عدا الأردن كما تقول الدراسة الاسرائيلية!) وفضلا عن ذلك فان الاتحاد السوفييتى والدول التى تدور فى فلكه ظل ملتزما بموقفه من ضرورة تدويل القدس.

وعلى هذا النحو كانت الجبهة المناصرة لفكرة التدويل جبهة عريضة تشمل كاثوليكيين وشيوعيين ومسلمين، وعلى رأسها وزير الخارجية الاسترالى هربرت أوت، الذى لعب دورا كبيرا. فقد كانت مسودة قراره بالتدويل هى التى صدقت عليها اللجنة الفرعية، وتمت الموافقة عليه فى اللجنة السياسية بأغلبية كبيرة.

وفى يوم ٩ ديسمبر صدقت الجمعية العامة على قرار التدويل بأغلبية ٣٨ ضد ١٤ وامتناع ٧، وكان هذا التصويت أكثر حزما من التصويت على اقتراح التقسيم نفسه، وألقيت على عاتق مجلس الوصاية مهمة إحياء وتعديل القوانين المتعلقة بالقدس التى بقيت معلقة منذ ابريل ١٩٤٨، والعمل على تنفيذها دون تأجيل، كماألقى على عاتقه ألايسمح لأية دولة أو دول باثنائه عن تنفيذ هذه القوانين.

على ان رد فعل الحكومة الاسرائيلية لهذا القرار كان عنيفا، فلم تكد تصل الانباء بنتيجة التصويت إلى إسرائيل فى ساعات الصباح من يوم ١٠ ديسمبر ١٩٤٩، حتى قررت الحكومة الاسرائيلية فى اليوم التالى نقل مقرها إلى القدس عاصمة إسرائيل!

والغريب حقا أن يتخذ الساسة الاسرائيليون من قرار الأمم المتحدة المذكور مبررا ـ بل دافعا ـ للحكومة الاسرائيلية على اتخاذ قرار الانتقال إلى القدس. فيقول دوف يوسف إنه «لولا قرار الأمم المتحدة فى ٩ ديسمبر ١٩٤٩ لما اتخذنا قرار الانتقال إلى القدس فى تلك الأيام، غير أننا كنا سنفعل ذلك فى المستقبل بالطبع»!

بل ان أبا ايبان اعتبر قرار الأمم المتحدة بالتدويل بمثابة لعبة القدر التى حولت القدس إلى عاصمة لاسرائيل! فيقول:

«لو كانت المنظمة قد اعترفت بارتباطنا العاطفى العميق بالقدس، لكان بالامكان ان نكتفى بذلك، ولكن مساس الأمم المتحدة بارتباطنا المتواصل بالمدينة، وعدم حساسيتها، هما اللذان دفعانا إلى الإعلان عن القدس جزءا لا يتجزأ من الدولة، وعاصمة لها»!

كذلك وصف هرتسويج قرار الحكومة الاسرائيلية يوم ١١ ديسمبر بأنه «رد فعل لا ارادى، واصرار على حق من حقوق إسرائيل»!

بل أكد«شيرف» أنه على الرغم من أن زعماء إسرائيل كانوا يرون منذ البداية أن القدس جزء لا يتجزأ من إسرائيل، فان قرار الأمم المتحدة بالتدويل هو الذى حدد توقيت قرار الحكومة الإسرائيلية بنقل مقرها إلى

القدس عاصمة إسرائيل. ويستدل على ذلك بانه حضر جميع جلسات الحكومة تقريبا بصفته سكرتير الحكومة، ولم يلتق بأى شخص فكر فى القدس عاصمة لاسرائيل، ولم تطرح فكرة القدس عاصمة لاسرائيل للبحث أمام الحكومة إلابعد ان اتخذت الأمم المتحدة فى يوم ٩ ديسمبر قرارها لصالح التدويل!

وربما كانت هذه الاعترافات من جانب زعماء إسرائيل خير ما يصور طبيعة هذه الدولة. فقديجد المؤرخ فى التاريخ الحديث دولا ترفض تنفيذ قرارات الأمم المتحدة لأنها لا تتفق مع مصالحها، ولكنه لا يجد دولة تستفزها قرارات الأمم المتحدة إلى فعل العكس! والذهاب فى التحدى إلى ما ذهبت اليه إسرائيل، فتعلن القدس عاصمة لاسرائيل لمجرد ان الأمم المتحدة اتخذت قرارا بتدويل القدس!

علامات استفهام حول جواسيس اسرائيل

الوفد فى ٢٤ / ٢ / ١٩٩٢

أصبحت قضية الجواسيس الاسرائيليين فى مصر اليوم هى الشغل الشاغل لفريق كبير من الرأى العام المصرى، خصوصا بعد أن أضيف اليها عنصر مثير هو مرض الايدز ذو السمعة المخيفة التى تبعث على الذعر! ثم بلغت الاثارة سمعتها حين أعلنت المتهمة فايقة مصراتى أنها ليست مصابة بمرض الايدز، وانما اختلق والدها هذه القصة على أمل أن تقوم السلطات المصرية بالتخلص منها على الفور وترحيلها الى اسرائيل، وأكدت أن فحص الدم الذى سوف تجريه لها وزارة الصحة سوف يثبت صحة هذا القول.

واذا صحت أقوال فايقة مصراتى فان والدها يكون قد أثبت أنه أغبى جاسوس فى العالم! هذا اذا أثبتت محاكمته أنه جاسوس أصلا! فالمتهم

برىء أمـــام القـــانون حـــتى تثـبت ادانتـــه.واذا ثبـتت ادانتـــه فـــان هذه الادانةسـوف تعد دليلا على أن الموسـاد الاسـرائيلى لم يـعد هو الموسـاد الاسـرائيلى الذى نعرف شـهرته المدوية، وانما تحول الـى جهاز متخلف لا يفترق فى قليل أو كثير عما تملكه دولة من الدرجة الثالثة فى افريقيا!

فوفقا لما نشرته الصـحف ـ رغم أنبائها المتضـاربة ـ فان المهمة التى أرسل الموسـاد الاسـرائيلى جاسـوسـه وابنته الـى مصـر مـن أجلهـا، يمكن الحصـول عليها بسـهولة من قراءة الصـحف المصـرية القومية والمعـارضة! فاذا عز الحصـول عليها من هذه الصـحف فانه يسـهل الحـصـول عليها من المخـابرات الأمـريكيـة بفـضـل صلة التـعـاون الوثيـقـة بين الجـهـازين. والمخـابرات الامـريكيـة تعـرف أكـثـر على وجـه التـحـقيق، لأن امكانات حصـولها على المعلومـات فى مصـر وتغلغلها فى كل ركن من أركان مصـر المحروسة أكبر،وعملاءها وأعوانها أكثر وأكثر.ولست أظن أن التعاون بين المخابرات الأمريكية والمخابرات الاسرائيلية قاصـر على زمن الحرب، فمن الطبيعى أن يمتد الى زمن السلم بحكم الرابطة العضوية بين التنظيمين.

أمـا أن المتهم صـبـحى مصـراتى يعد أغبى جـاسـوس فى العالم،فـلأن قصـتـه عن الايدز فى وقت تمر فـيـه العـلاقـات المصـريةالاسـرائيلية بفـتـرة تطور تلقى مـعـارضـة شـديدة من كـثـيـرين من المثـقـفين، خـصـوصـا فى الأوسـاط الشـيوعية والناصـرية والاسلامية. ولكنهـا تشق طريقها رغم كل شـىء، وتـأتى الافـواج السـيـاحيةالاسـرائيلية تباعـا لتكتشـف بنفسـهـا الروح السـلامـيـة للشـعـب المصـرى، وتـعـود الى اسـرائيل وهـى تحمل فى ذهـنهـا فـائدة السـلام مع العـرب،لتنضـم الى فـريق أنصـار السـلام فى اسـرائيل وتعزز صفوفه فى وجه الصقور الاسرائيلية الجارحة.

فـاذا جـاء هذا المتـهم الغـبى ليطلق قـصـة الايدز، فـانه يعيد الشـعـور المصـرى تجاه الاسـرائيلين الى ما كـان عليه قبل معـاهدة السلام المصـرية الاسـرائيلية، لأنه اذا كـانت قضـيـة الجـاسـوسـية تعد قـضـيـة طبيعية، فـان

قضية الايدز تكون قضية غير طبيعية، فهى تعنى أن الموساد تشن حربا ضد الشعب المصرى فى وقت تنظم العلاقات المصرية الاسرائيلية معاهدة سلام هى المعاهدة المصرية الاسرائيلية، فتعمل على نشر مرض خطير بين أبنائه.

ولا يمكن الاعتراض على هذا الفرض بأن فتاة واحدة لا تستطيع أن تنشرالايدز بين الشعب المصرى، وأنه اذا أريد ذلك بالفعل فان الامر يحتاج الى جميع المصابات بالايدز فى اسرائيل! هذا اذا كان المرض منتشرا بين نصف فتيات اسرائيل على الاقل! كما لا يمكن الاعتراض على ذلك أيضا بأن نشر مرض الايدز بين الشعب المصرى يفترض ان جميع المصريين الذكور هم من المنحرفين الزناة الفاسقين. وهم ليسوا ذلك ـ ولكن فكرة نشر الايدز حتى بين الزناة الفاسقين تعد فى حد ذاتها فكرة مزعجة ويستطيع أن يستغلها أعداء السلام مع اسرائيل.

بقيت مسألة الجاسوسية، وهى مسألة أقل أهمية من الايدز. لأن افتراض أن اسرائيل لا ترسل جواسيس الى مصر هو افتراض ساذج، كما أن افتراض أن أصدق أصدقاء مصر من الدول الكبرى، مثل الولايات المتحدة لا ترسل جواسيس الى مصر، هو افتراض ساذج! بل افتراض أن بعض الدول العربية لا ترسل جواسيس الى مصر هو افتراض أكثر سذاجة! وفى المقابل فإن افتراض أن مصر لا ترسل جواسيس إلى الدول الأخرى هو افتراض ساذج أيضا، والا كان فى ذلك تفريط فى الأمن المصرى، والغاء لمبرر انشاء جهاز المخابرات المصرى.

فمن المفارقات أن قصة الجاسوس الاسرائيلى قد ظهرت فى الوقت الذى كان التليفزيون المصرى يعرض مسلسل رأفت الهجان، وهو مسلسل يستمتع بمشاهدته المصريون والاسرائيليون على السواء، وهو يعرض مهارات المخابرات المصرى على نحو استفز السيدة اعتماد خورشيد، فخرجت باعترافاتها التى تشوه سمعة جهاز المخابرات!

وفى اثناء ازمة الخليج وحرب الخليج وما بعد حرب الخليج، جندت العراق عددا من الجواسيس من المصرين والعرب للقدوم الى مصر بغرض التخريب، وتمكنت أجهزة الأمن المصرية من القبض عليهم قبل تنفيذ مخططهم. وقبل ذلك أرسلت دولة عربية مجاورة، تحسنت علاقتنا معها ـ وهى ليبيا ـ عددا من الجواسيس والمخربين على فترات متوالية لتفجير السفارة الامريكية ومجمع التحرير واغتيال أحد المغضوب عليهم من النظام الحاكم فى ليبيا!

والأكثر إثارة فى هذا الصدد أنه على الرغم من العلاقات الحميمة بين اسرائيل وفرنسا، الا أن ذلك لم يمنع اسرائيل من إرسال جواسيسها الى فرنسا فى وقت من الأوقات لسرقة تصميمات طيارات الميراج! وقد كانت فرنسا تساعد فى تطوير المفاعل النووى العراقى، ولكن عندما أصبح المفاعل على وشك الاكتمال ضربته المقاتلات الاسرائيلية وحطمته، بعد أن مرت ـ دون اكتشاف ـ فى الفضاء الجوى لكل من المملكة العربية السعودية والأردن. وهو أمر لم يكن ليحدث لولا نجاح المخابرات الاسرائيلية فى اكتشاف ثغرة فى النظام الدفاعى للرادار السعودى نفذت من خلاله الى العراق!

والمذهل أنه على الرغم من طبيعة العلاقات بين الولايات المتحدة واسرائيل، وهى علاقة عضوية، الا أن ذلك لم يمنع الموساد الاسرائيلى من التجسس على الولايات المتحدة نفسها، واستطاعت اختلاس وثائق مصنفة «غاية فى السرية» تخص وزارة الدفاع الامريكية، وتتناول معلومات يمكن أن يؤثر كشفها تأثيرا سلبيا على جوهر مصالح الأمن القومى للولايات المتحدة، بما فى ذلك أنشطة المخابرات الامريكية الخاصة بجمع المعلومات، بالاضافة الى مفاوضات الولايات المتحدة الخاصة بمبيعات الأسلحة، وتبادل المعلومات بين الولايات المتحدة والحكومات الأجنبية! وكل ما فعلته الحكومة الأمريكية أن قامت بالضغط على وسائل الإعلام حتى لا تنتشر تفاصيل هذه القضية!

الاعتماد ـ اذن ـ على النوايا الحسنة لأية دولة، سواء كانت صديقة أو عدوة، وسواء كانت غربية أو عربية، هو اعتماد على سراب! فأجهزة المخابرات لم تنشأ فى الدول ـ ومن بينها مصر ـ للزينة، وانما أنشئت لمهمة محددة هى الحصول على المعلومات المتاحة من الدول الأخرى التى تربطها بها مصالح أمنية.

وقد كان العراق يلح ـ قبل أزمة الخليج ـ فى توحيد أجهزة المخابرات فى دول التعاون العربى: أى فى العراق ومصر والأردن واليمن، ولكن الرئيس مبارك وقف بصلابة ضد هذا التوحيد. وكان صدام حسين يبغى من ذلك السيطرة على هذا الجهاز الحساس فى مصر قبل غزو الكويت!

الفصل التاسع

مصر والمتغيرات العالمية

المتغيرات الدولية منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية

اكتوبر فى ١٩٩٠/٢/١١

فى الأصل : «حول حوار الرئيس مبارك مع المفكرين والمتغيرات الدولية»

أود فى هذا المقال أن أتابع حوارى مع الرئيس مبارك فى افتتاح معرض الكتاب حول التغييرات الأخيرة فى أوروبا الشرقية، وعن مدى استعداد مصر لمواجهة التغييرات العالمية. فقد كنت أعلم اهتمام الرئيس الشخصى بهذا الموضوع - الذى يحتل صدر صفحات صحف العالم، ويحظى بتعليقات أكبر المحللين السياسيين - بحكم مسئوليته عن تسيير دفة الحكم فى البلاد. وإنما أردت أن يعرف أن الرأى العام المصرى يسانده فى هذا الاهتمام، وأن المفكرين المصريين الذين يمثلون عقل هذه الأمة واعون تماما لخطورة هذه التغييرات، ويتوقعون من حكومتهم أن تكون على استعداد لمواجهتها مواجهة علمية تقدر كافة الاحتمالات وتستعد لها بالحلول السليمة، بدلا من أن تفاجئها بما لم تتوقع!

ولعلى فى هذا المقال أتمكن من قول ما لم يكن يسمح به الوقت والمكان فى ذلك اللقاء الفكرى الهام، وأن أطرح رؤيتى - كمؤرخ - لهذه التغييرات الهامة، لعلها تكون مساعدة فى توضيح الصورة بأبعادها التاريخية.

وفى رأيى أن التغييرات التى وقعت فى شرق أوربا وفى الاتحاد السوفييتى بزعامة جورباتشوف تمثل أكبر زلزال تعرض له العالم المعاصر منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية. أقول «زلزال» لأن العالم بعد هذا الزلزال لن يعود إلى ما كان عليه، وإنما ستنقلب أوضاعه بما يؤثر تأثيرا بالغا على هذه المنطقة من العالم.

فهذه المنطقة من العالم، وبخاصة مصر، ظلت فى موضع المتأثر بما يحدث فى العالم الغربى (شرقيه وغربيه)، وظلت أفعالها فى إطار ردود الفعل لما يحدث فيه، ما عدا حالة واحدة فقط انتقلت فيها مصر من حالة رد الفعل إلى حالة الفعل، وهى حالة حرب أكتوبر، التى خاضتها بإرادتها وبتخطيطها وفاجأت بها العالم، وجاءت حرب البترول، التى لعبت فيها المملكة العربية السعودية دورا قياديا، لتستكمل حالة الفعل، وتجبر العالم على الوقوف فى حالة رد الفعل!

وعدا هذه الحالة الفريدة فى التاريخ المعاصر، فإن العالم منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية ظلت تحكمه أوضاع الصراع العالمى بين الكتلتين اللتين انقسم إليهما، وهما الكتلة الغربية بزعامة الولايات المتحدة، والكتلة الشرقية بزعامة الاتحاد السوفييتى، كما أصبح مصيره معلقاً بالتوازن بين هاتين الكتلتين.

هذا الصراع أخذ يصوغ عالم ما بعد الحرب على نحو يختلف تماما عما كان عليه هذا العالم قبل الحرب (وهى الصياغة التى تتغير الآن مع التغييرات التى حدثت فى شرق أوروبا والاتحاد السوفييتى). وأهم ملامح هذه الصياغة - كما يراها مؤرخ مثلى من نافذته المصرية - هى التى تتمثل أولا فى الآتى :

أولا ـ تصدير الحرب إلى العالم الثالث .

ثانيا ـ توحيد أوروبا الغربية.

ثالثا ـ نشأة حركة التحرر الوطنى.

رابعا ـ نشأة حركة عدم الانحياز.

وبالنسبة للملمح الأول، وهو تصدير الحرب إلى العالم الثالث، فقد كان أبرز ملامح ماقبل الحرب العالمية الثانية هو تعرض العالم الثالث للحروب تشنها عليه الدول الأوروبية المستعمرة، وهى الحروب التى بدأت مع الكشوف الجغرافية وانتشرت على مساحة قارات أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية، وانتهت بما عرف باسم الاستعمار البرتغالى والاستعمار الأسبانى والاستعمار الهولندى والاستعمار الفرنسى والاستعمار البريطانى لهذه القارات، كما انتهت ـ بالنسبة لعالمنا العربى ـ باقتسام الوطن العربى بين الاستعمار الفرنسى والانجليزى والأسبانى والايطالى.

ولكن هذا الوضع تغير بعد الحرب العالمية الثانية، فقد صدرت أوروبا والولايات المتحدة الحروب إلى قارات آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية، وشغلت دولها، التى حصلت على استقلالها حديثا، بالنزاعات على الحدود، بينما بقيت بعيدا تغذى هذه الحروب بالأسلحة والعتاد، وتغذى اقتصادها بما تجنيه من أرباح بيع السلاح! وشهد العالم حروبا بين الكتل السكانية الكبرى فى آسيا: بين الصين والهند، وبين الهند والباكستان، ثم بين فيتنام وكمبوتشيا، وفى أفريقيا بين الصومال وأثيوبيا، وبين تشاد وليبيا، وبين انجولا وجمهورية جنوب افريقيا العنصرية .. إلى آخره، فضلا عن الحروب الأهلية، كما هو الحال فى السودان. وعلى مستوى العالم العربى زرع الاستعمار إسرائيل، مما أدى إلى انشغال العرب عن تنمية أنفسهم بأربع حروب، بالاضافة إلى

الحروب العربية ـ العربية : بين الجزائر والمغرب، وبين المغرب والبوليساريو، وبين مصر وليبيا، والحرب الأهلية فى لبنان، وأخيرا الحرب الطويلة الأمد بين إيران والعراق!

وهذه الحروب كلها مجرد نماذج وليست على سبيل الحصر، ولكنها كافية لكى نوضح أمام القارىء هذا الملمح الذى تحدثت عنه، وهو تصدير الدول الأوروبية والولايات المتحدة الحروب إلى العالم الثالث!

أما الملمح الثانى، وهو توحيد أوربا الغربية، فهو حدث تاريخى خطير لم يسبق له مثيل على مدى التاريخ القديم والوسيط والحديث، فتاريخ أوربا هو فى الحقيقة تاريخ الحروب الأوربية، وحين ندرس تاريخ أوروبا لطلبة قسم التاريخ فنحن ندرس الحروب الأوروبية بصفة أساسية.

لقد نشأت الدول الأوروبية الحالية فى أوائل العصور الحديثة على أساس الفكر القومى، الذى لم يكن موجودا فى العصور الوسطى الاقطاعية، وقد تحولت إلى تأكيد ذاتها وإبرازشخصيتها وإعلان تفوقها عن طريقين: الأول التوسع خارج أوربا عبر البحار، مما أسفرت عنه حركة الكشوف الجغرافية، واستعمار آسيا وأفريقيا وأمريكا الشمالية والجنوبية. والثانى داخل أوربا، وهذا أنتج ما عرف باسم «الحروب الايطالية» أى الحروب بين الدول الأوربية على إيطاليا (التى لم تكن فى ذلك الوقت دولة وانما مجرد اسم جغرافى) كما أنتج كل الحروب التى تلت ذلك، والتى انتهت فى أواخر القرن الثامن عشر بالحروب النابوليونية، وفى أواخر الثلث الثانى من القرن التاسع عشر بحروب بسمارك، وفى أوائل القرن العشرين بالحرب العالمية الأولى، وفى الثلث الثانى من القرن العشرين بالحرب العالمية الثانية.

وقد كانت الحرب العالمية الثانية هى آخر حرب أوربية عامة ، وقد أثبتت المتغيرات التى آتت بها ظروف الصراع الدولى بين المعسكرين الاشتراكى والرأسمالى انها آخر الحروب الأوربية على الاطلاق ، إذ لن

تقوم حروب أخرى بين دولة أوربية وأخرى ، أو بين مجموعة من الدول الأوربية حتى نهاية التاريخ ! وسوف يكون عام ١٩٩٢ ، الذى يقيم أوربا الموحدة اقتصاديا ، هو الأعلان التاريخى بانتهاء هذه الصفحة التاريخية من الحروب الى أبد الآبدين .

وقد كان انتهاء الحروب الأوربيةعلى حساب العالم الثالث ! لأن انتهاء الحروب الأوربية هو الوجه المقابل لتصدير الحروب إلى العالم الثالث ! وبمعنى آخر فإن الدول الأوربية اتفقت فيما بينها على ألا تتحارب بجنودها وإنما تتحارب بجنود العالم الثالث ! فالصراع فيما بينها على النفوذ فى العالم الثالث لا يمكن أن يتوقف ، وقد كانت تخوض هذا الصراع فيما مضى بجنودها ، وأصبحت الآن تفضل أن تخوضه بجنود شعوب العالم الثالث ، فهى تدخر شعوبها للعملية الإنتاجية ـ خصوصا فى ميدان السلاح ـ وتدخر شعوب العالم الثالث لاستخدام واستهلاك هذا السلاح ! ، وهى تدخر شعوبها لانتاج وتصدير السلع المصنعة ، وتدخر شعوب العالم الثالث لا ستيراد واستهلاك هذه السلع ! ومن هنا ، فالصراع على المصالح لا يتوقف ، ولكن بدون حروب بين البلاد الأوربية ، بل بحروب بين بلدان العالم الثالث !

ولقد كان الصراع بين المعسكر الشرقى والمعسكر الغربى هو أهم أسباب انتهاء الحروب بين دول أوربا الغربية ، إذ كان عليها التغلب على صراعات المصالح فيما بينها حتى يتسنى لها مواجهة الخطر القادم من أوربا الشرقية والاتحاد السوفيتى ، ولكن توحد أوربا الغربية يرجع إلى سبب آحر هو الولايات المتحدة !

ففى خلال الصراع بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى ، اكتشفت أوربا أنها تمثل الجانب الأقل أهمية فى هذا الصراع، وأنها يمكن أن تنجر إلى حرب نووية تورطها فيها سياسة الولايات المتحدة التى كانت تقود فى ذلك الحين إستراتيجية الردع الشامل ، فقررت أن تلعب دوراً يتكافأ مع تاريخها الحضارى العريق، ويجعل منها قوة مساوية

للولايات المتحدة. وكانت فرنسا هى التى نشأت فيها هذه الفكرة، وانتشرت فى بقية الدول الأوربية، فظهرت السوق الأوربية المشتركة، وبدأت تظهر الكتلة الأوربية مساوية للكتلة الأمريكية فى الوزن الاقتصادى والسياسى، ومن هنا كانت بداية توحيد أوربا الغربية.

أما الملمح الثالث وهو نشأة حركة التحرر الوطنى فهو أحد أعظم إفرازات الصراع بين الكتلتين الشرقية والغربية. فقبل قيام هذا الصراع كانت حركات التحرر الوطنى تعتمد على إمكانياتها الذاتية الفقيرة فى الحصول على استقلالها، وتدفع تضحيات أكثر وأغلى، وتحقق نتائج أقل، كما حدث فى مصر بمعاهدة ١٩٣٦ التى اضطر مصطفى النحاس إلى إلغائها فى عام ١٩٥١ لأنها لم تحقق الاستقلال التام، ولكن بعد انتصار الاتحاد السوفييتى على النازية الألمانية والفاشية الإيطالية بقيادة هتلر وموسولينى، وظهوره على رأس المعسكر الاشتراكى كقوة مساوية للمعسكر الرأسمالى، وجدت حركات التحرر الوطنى فى الاتحاد السوفييتى خاصة، والمعسكر الشرقى عامة، ظهيراً قوياً فى مكافحتها للاستعمار، يمكنها الاعتماد عليه عند اللزوم، وقد استفادت منه مصر فى عهد ثورة يوليو، سواء فى حرب العدوان الثلاثى على مصر، أو فى حرب يونية ١٩٦٧، أو فى حرب الاستنزاف، أو فى حرب أكتوبر.

ولم تكن مساندة الاتحاد السوفيتى والمعسكر الشرقى لحركات التحرر الوطنى عسكرية فقط، بل كانت اقتصادية أيضاً، وعلى سبيل المثال فقد بنى لمصر السد العالى، وبنى لها المصانع الضخمة التى تحمل الآن أعباء التقدم.

على أنه من جانب آخر فإن هذه المساعدات العسكرية والاقتصادية التى قدمها الاتحاد السوفييتى لحركات التحرر الوطنى، كانت دافعاً لمساعدات مماثلة من جانب الولايات المتحدة والمعسكر الغربى لبعض دول العالم الثالث فى حرب الاستقطاب بين المعسكرين. ولذلك لم تخسر مصر كثيراً حين خسرت مساعدات الاتحاد السوفييتى أثناء تحولها

الدبلوماسى الكبير فى عهد السادات من المعسكر الشرقى إلى المعسكر الغربى، لأنها استبدلت بهذه المساعدات مساعدات الولايات المتحدة والمعسكر الغربى !

أما الملمح الرابع، وهو حركة عدم الإنحياز، فقد نشأت كمحاولة لتوحيد قوى التحرر الوطنى فى وجه الحرب النووية بين المعسكرين الشرقى والغربى، والقيام بدور فى التقريب بين المعسكرين على نحو ينزع فتيل المواجهة بينهما، وإيقاظ الضمير الإنسانى فى شعوب المعسكرين بما يمنع من دفع العالم إلى الهاوية .

ولعل هذه الحركة سوف تكون أولى ضحايا التغييرات التى حدثت فى أوربا الشرقية . إذ لم يعد لها مكان بعد أن فقدت دورها التاريخى، وبمعنى أدق : بعد أن حققت دورها التاريخى .

أما الضحية الثانية فهى حركة التحرر الوطنى التى فقدت ظروفا تاريخية كانت تتيح لها مقاومة الاستعمار والإمبريالية. وربما كانت حركة الهجرة اليهودية الأخيرة من الاتحاد السوفييتى، الذى كان السند الوحيد للقضية الفلسطينية، إلى اسرائيل، وتحسن علاقات دول شرق أوروبا بإسرائيل، يمثل أنموذجا للنتائج الضارة التى يمكن أن تترتب على هذه المتغيرات.

ومن هنا فإن الموقف ـ كما قلت ـ يتطلب إعادة النظر فى عناصر علاقاتنا مع كل من الغرب والشرق، كما يتطلب مراجعتنا لعناصر الضغط التى كنا نمارسها قبلا لتحقيق المصالح المصرية والعربية لنستبدل بها عناصر تتفق مع متطلبات العصر، حتى لا نكون فى مواجهة التغييرات الجديدة أشبه بالمماليك عندما واجهوا جيوش نابليون فى أواخر القرن الثامن عشر، فقد استخدموا فى مقارعة أسلحته الحديثة أسلحة قديمة عفى عليها الدهر! .

الدروس الأيديولوجية للصراع بين الصرب ومسلمى البوسنة

الوفد فى ٢٥/ ٥/ ١٩٩٢

تحت عنوان: «دروس مذابح مسلمى البوسنة».

تثير مذابح مسلمى البوسنة على يد الصرب قضيتين هامتين : الأولى، هى الفشل الذريع للنظرية الشيوعية فى توحيد الشعوب تحت لواء وحدة البروليتاريا. والقضية الثانية هى فشل العالم الإسلامى فى مواجهة ما يقع على شعوبه من اعتداءات، رغم امتلاكه كافة الإمكانات التى تجعل منه قوة فاعلة تستطيع أن تحمى شعوبه.

وبالنسبة للقضية الأولى، فإنها تعتبر صدمة حقيقية لكل اليساريين فى العالم، الذين صدقوا شعار ماركس «يا عمال العالم اتحدوا»، أن يكتشفوا أن هذا الشعار لم يتأسس على قاعدة صلبة من حقائق تطور المجتمع البشرى، وإنما بنى على افتراض أن وحدة المصالح بين الطبقات العمالية فى المجتمعات المختلفة على مستوى العالم، هى أقوى من وحدة المصالح التى تربط

هذه الطبقات العمالية بالطبقات البورجوازية داخل أوطانها، وأن انقسام العالم ـ من ثم ـ إلى طبقات أقوى من انقسامه إلى شعوب !

لقد أثبتت مذابح المسلمين فى البوسنة ، كما أثبتت قبلها تجربة التفكك والتحلل التى تعرض لها الاتحاد السوفييتى، أن فكرة وحدة الطبقة العاملة هى فكرة وهمية لا سند لها من الحقيقة التاريخية، كما ثبت أنه لا توجد مصلحة مشتركة بين الطبقات العمالية فى الأمم المختلفة، وإنما المصلحة المشتركة الوحيدة هى التى تُستمد من الأرض والدين واللغة والعادات المشتركة والتاريخ المشترك والمستقبل المشترك، أما المصلحة الطبقية فهى إذا استطاعت أن توحد الطبقة العاملة داخل مصنع فى نضال مشترك ضد الرأسماليين الذين يملكون هذا المصنع فهى لا تكفى لتوحيد الطبقة فى جميع المصانع فى نضال مشترك ضد الطبقة الرأسمالية الوطنية فى هذا البلد أو ذاك إلى حد الاستيلاء على السلطة والحكم.

لقد كانت تجربة الثورة الروسية فى أكتوبر ١٩١٧ محض صدفة أتاح حدوثَها وجودُ منظِّر ومنظم عظيم مثل لينين على رأس الثورة، ووجود خلفاء يؤمنون بمبادئه وبإمكانية تحقيق نظام سياسى يقوم على حكم البروليتاريا (الطبقة العاملة). وقد فرض لينين كما فرض خلفاؤه الوحدة بين شعوب الاتحاد السوفييتى على اختلاف أجناسها ودياناتها، واستطاعوا أن ينقلوا الاتحاد السوفييتى من اقتصاد العالم الثالث إلى اقتصاد العالم المتقدم. ولكنهم لم يستطيعوا اقناع شعوب الاتحاد السوفييتى بوحدة الطبقة العاملة، فظلت مقسمة وممزقة من الناحية الفعلية موحدة فى الظاهر، حتى إذا ما خفت قبضة الدكتاتورية عن هذه الشعوب، إذا بها ترتد إلى تاريخها القديم عندما كانت مقسمة، ونسيت كل سنين الوحدة فى ظل نظام سياسى تسيطر فيه طبقة البروليتاريا على الحكم، وانطلقت تخوض الحروب فيما بينها، كما هو الحال بين أذربيجان

وأرمينيا، أو تفصم وحدة الاتحاد السوفييتى لتقيم مكانها وحدة صورية تحت اسم الكومونولث.

كذلك فإن قيام النظام الشيوعى فى يوغسلافيا كان محض صدفة أتاحها انتصار الاتحاد السوفييتى فى الحرب العالمية الثانية، وتخطيطه لقسمة أوربا إلى أوربا شيوعية وأوربا رأسمالية، الأمر الذى أتاح للحزب الشيوعى الفرصة للقفز إلى الحكم.

ومع أن هذا الحزب نجح تحت زعامة تيتو فى توحيد شعوب يوغسلافيا، وجعلها دولة رائدة فى عالم عدم الإنحياز . إلا أن الانحلال الذى أصاب يوغسلافيا فى أعقاب اطلاق صيحة الديموقراطية وحرية كل شعب من شعوبه فى اختيار مصيره، قد أثبت أن الوحدة التى تمت على يد تيتو كانت وحدة مصطنعة لم تتغلغل إلى صميم كل شعب، ولم توجد بينه وبين الشعب الآخر داخل الاتحاد أى نوع من الرابطة العاطفية أو التاريخية، بل لم تخفف من أى عداء كان كل شعب يحس به نحو الآخر قبل الاتحاد اليوغسلافى.

والدليل على ذلك انقلاب الصرب على إخوانهم المسلمين فى البوسنة الذين كان يضمهم اتحاد واحد ودولة واحدة قبل سنتين أو ثلاث! إن سنوات الوحدة تحت شعار وحدة الطبقة العاملة أثبتت أنها سنوات تحفز وصراع داخلى مكتوم لم يلبث أن تفجر عندما أتيحت له الفرصة المناسبة!

وعلى عكس فشل النظرية الشيوعية فى وحدة الطبقة العاملة فى دمج الشعوب المختلفة التى يحكمها نظام شيوعى فى دولة واحدة ـ فقد ثبت نجاح النظرية الرأسمالية فى إزالة الفوارق بين الشعوب التى أتيحت لها الفرصة للاتحاد فى إطار شعب واحد ووطن واحد .

والمثال على ذلك سويسرا، التى تتكون من ثلاثة شعوب تتكلم ثلاث لغات وتنتمى لثلاث حضارات! فهى تتكون من الألمان والإيطاليين والفرنسيين. وكذلك بلجيكا التى تتكلم لغتين : فلمنكية فى الشمال وفرنسية فى الجنوب. فلم تتحول الفروق بين الأجناس التى تكونت منها

سويسرا وبلجيكا إلى حروب وصراعات دموية كما حدث فى يوغوسلافيا أو الاتحاد السوفييتى.

هذا فيما يتصل بالقضية الأولى التى أثارتها مذابح مسلمى البوسنة فى يوغوسلافيا. أما القضية الثانية فتتمثل فى الموقف المخزى الذى يقفه العالم الإسلامى ازاء هذه المذابح! فمن المحقق أن هذا العالم الإسلامى يضم دولا قوية مثل إيران وباكستان فى آسيا، ودولا عربية قوية فى شمال أفريقيا، ولكن هذه الدول الإسلامية لم تجد ما تواجه به مذابح المسلمين فى البوسنة إلا كلمات الرثاء والعطف والشفقة، مع أنها لو أجمعت رأيها وقررت التدخل بدعم القوى الإسلامية، لغيرت موازين القوى .

ولكن هذا الموقف المخزى هو نفسه الموقف المخزى الذى وقفته من الاجتياح العراقى للكويت. فقدانقسمت إلى دول تؤيد الديكتاتور العراقى، ودول تعارضه، وفى كلتا الحالتين لم يخرج التأييد أو المعارضة عن حد الكلام والخطب والبيانات!

وفى الواقع أن مظاهر القوة العسكرية داخل العالم الرسلامى لاتبرز إلا حين يكون الصراع فيما بينها ـ أى بين دولة إسلامية ودولة إسلامية أخرى! أما حين يكون الصراع بين دولة إسلامية ودولة أوربية فإن القوة العسكرية تختفى لتحل محلها قوة الخطب والنثر والشعر .

ومن هنا فإنا نقول إنه لن تقوم للعالم الإسلامى قائمة إلا إذا أدرك جوهر القوة الحقيقية فى العالم المعاصر، وهى القوة العسكرية، فاستعد لها وكون قوة إسلامية مسلحة تستطيع التدخل لحماية مصالح المسلمين عند الضرورة. وبدون ذلك فعلينا أن ننظر إلى اجتماعات وزراء الدول الإسلامية فى المؤتمرات المختلفة على أنها نوع من اجتماعات المقاهى لشرب الشاى والقهوة وتناول المرطبات وتبادل الأحاديث، وخداع الجماهير الإسلامية بأنها تعمل خيرا للأمة الإسلامية، بينما الأمة

الإسلامية تعيش فى النكبات والمصائب وتتعرض شعوبها للمذابح من وقت لآخر تحت أعين الحكام المسلمين وأبصارهم!

فهل آن للحكومات الإسلامية أن تفهم الآية الكريمة «إن الله لا يغير ما بقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم»!

شاهد ما شفش حاجة في الاتحاد السوفيتي

اكتوبر في ١٩٩١/٩/١

سألت مرافقتي السوفيتية في لننجراد عن رأيها في الانقلاب، وعما إذا كانت تؤيده أو تؤيد جورباتشوف، وقد أجابت على الفور وفي عينيها نظرة تحد وتصميم: إنني أعارض الاثنين، أعارض الانقلاب وأعارض جورباتشوف!

وقد كانت هذه الإجابة في صبيحة نفس اليوم الذي وقع فيه الانقلاب، وقبل أن يتضح نجاحه أو فشله، ولكنها بلورت رأي الشارع السوفييتي كما سوف نرى.

وكنت قد وصلت مع الفوج السياحي الذي كان يجوب بعض مدن الاتحاد السوفيتي إلى لينينجراد في صبيحة يوم ١٩ أغسطس قادماً من ريجا، عاصمة لاتفيا. وهي إحدى جمهوريات البلطيق.

وقد وصلت بالقطار الذي استغرق قرابة الإحدى عشرة ساعة، وقد قضيت

معظمها نائما، فلا شيء يغريني على النوم أكثر من القطارات والطائرات. وربما كان سبب هذا الإغراء هو الاستسلام الكامل للقدر وللمجهول، فأنت فى القطار أوالطائرة تندفع بسرعة هائلة بغير إرادتك، كحجر قذفته يد جبار عملاق إلى المجهول، ولاتدرى هل تصل إلى غايتك أو تصل إلى غاية أخرى كتبها الرحمن فى كتاب الغيب المحجوب! وبعض الناس يقلقهم هذا الشعور الدفين فلا ينامون، والبعض الآخر ممن يتعمق الإيمان بالله فى قلوبهم، ينامون كالأطفال فى استسلام عذب جميل، وأنا من هذا البعض الآخر.

• ولم أكن أدرى أننى أصل بالقطار إلى حقبة تاريخية هامة ونقطة تحول خطيرة فى تاريخ الاتحاد السوفييتى، وأننى فى سبيلى لأن أعيش أكبر أحداث داخلية وقعت فى الاتحاد السوفييتى منذ ثورتى فبراير وأكتوبر ١٩١٧. وقد اهتززت فى داخلى بعنف، فقد أمضيت قرابة عشرين عاما أحاضر فى الجامعة فى تاريخ الثورة الاشتراكية العظمى، وأعيش مع الطلبة أحداثها كل عام، حتى أحسست بأننى أصبحت أحد المشاركين فى هذه الأحداث، إن لم يكن بجسدى فبعقلى وفكرى، وان لم يكن بالحقيقة فبالوهم. وقد احترمت هذه الثورة احتراما عظيما، واحترمت فكر ونضال لينين احتراماً كبيراً، فهو أحد قاطرات التاريخ الذين لم يسبق لهم مثيل، وقد وضع رأسه وحياته كلها فى خدمة الطبقة العاملة دون أن يكون فرداً منها ! وقاد نضالها حتى انتصرت لأول مرة فى التاريخ، وأقامت حكمها على أنقاض قرون الاقطاع والرأسمالية، وحقق انجازات نقلت الاتحاد السوفيتى من إمبراطورية مهلهلة ألحقت بها اليابان الشابة الهزيمة فى١٩٠٥، إلى قوة عظمى تقف على قدم المساواة مع الولايات المتحدة فى بضعة عقود قليلة من السنين.

ومن هنا كان اهتزازى لوجودى فى قلب الأحداث الخطيرة، التى شاءت الأقدار أن ترتب مشاهدتى لها بطريقة فريدة، تشبه ما يحدث فى الروايات التاريخية حين يعيش البطل قصة خيالية ذات خلفية تاريخية تتتابع من خلال مناظر متناثرة وأحاديث عابرة.

فقد غادرت ريجا مساء يوم ١٨ أغسطس بعد أسبوع حافل فى هذه المدينة البالغة الجمال، ولم يكن فى المدينة شىء ينبىء بما سوف يحدث لها فى اليوم التالى، بل إننى فى نهاية اليوم شاهدت صواريخ الاحتفالات الملونة الجميلة تنطلق فى سماء المدينة فى دوى المدافع لترسم فى الجو عناقيد العنب والزهور وتتساقط فى بطء مخلفة وراءها الدخان الأسود ولم أسأل حتى عن مناسبة اطلاق هذه الصواريخ، فقد شاء وهمى أن يصورها لى فى صورة احتفالات توديعٍ للأيام الجميلة التى قضيتها فى هذه المدينة .

ولكن فى اليوم التالى، ولم أكد أصل إلى لينينجراد، حتى كانت الأنباء تصل إلى سمعى باشتعال الموقف فى ريجا! وشاهدت فى تليفزيون لينينجراد الدبابات تقف على كوبرى المدينة المعلق ذى البناء الهندسى المميز العجيب، وهو الكوبرى الذى كنت أمر عليه بترام المدينة عدة مرات يوميا فى ذهابى إلى وسط المدينة أو فى عودتى إلى الفندق. كما شاهدت الدبابات فى شوارع المدينة التى طالما جبتها فى متعة عظيمة، وتعجبت للتوقيت الغريب،فلو تأخرت يوما واحدا مع الفوج السياحى، لكانت رحلتى إلى لينينجراد بالقطار، ومشاهدتى أحداث لينينجراد، أمرا فى حكم المستحيل!

ولكنى فى نفس الوقت عرفت شعورالشارع فى ريجا من خلال أحاديثى مع المرافقة للفوج السياحى، فقد كانت من ريجا وتتملكها نفس النزعة الإستقلالية التى تتملك سكان البلطيق ولكن بشكل أخف من المضيفة المحلية التى اصطحبتنا فى ريجا، والتى صارحتنا بأنها لا تعرف ما إذا كانت مواطنة سوفيتية أو مواطنة أو لاتفية. وأنها إذا قالت إنها مواطنة سوفيتية تكون كاذبة، وإذا قالت إنها مواطنة لاتفية تكون كاذبة، وإذا قالت إنها ليست مواطنة سوفيتية تكون كاذبة، وإذا قالت إنها ليست مواطنة لاتفية تكون كاذبة! ـ الأمر الذى يوضح عمق التناقضات وحجم «اللخبطة القومية» التى يعيش فيها سكان البلطيق! ولكن حين أعلنت

جمهوريات البلطيق فى قمة الأحداث استقلالها، إذا بالمرافقة الدائمة تقفز من الفرح!

والطريف أن اسم كل من المضيفتين : الدائمة والمحلية، هو «ناتاشا» فهذا الاسم، منذ خلده الأديب العظيم تولستوى فى روايته الشهيرة «الحرب والسلام»، أصبح أحب الأسماء التى تطلقه الأسر فى الاتحاد السوفيتى على بناتها، فإذا وقفت فى شارع «أرباط» فى موسكو، وناديت بأعلى صوتك باسم «ناتاشا»، التفتت إليك معظم الفتيات والسيدات! ومن هنا فليس غريبا أن تقابل فتاتين تحمل كل منهما اسم ناتاشا! وأن يكون اسم كل من المضيفة الدائمة للفوج والمضيفة الإقليمية «ناتاشا»! ولكن الغريب أن تقابل «ناتاشتين» فى جمهورية ذات نزعة استقلالية مثل لاتفيا! وان كان معنى ذلك أن الاسم اكتسب صفة توحيدية تتجاوز النزعات الانفصالية!

والمهم هو أن اليوم الأخير الذى قضيته فى ريجا كان آخر عهدها بالهدوء، إذ اشتعل الموقف فى اليوم التالى بسبب الانقلاب الذى كان أول ماصادفنى عند وصولى إلى ليننجراد. وقد كان شعور الناس فى ليننجراد إزاء هذا الانقلاب هو الذى عبرت عنه المرافقة الليننجرادية وأوردته فى صدر هذا المقال، وهو أن الناس ضد الانقلاب بقدر ما هم ضد جورباتشوف!

وقد سألت المرافقة الليننجرادية متحيرا : إذا كنت ضد جورباتشوف فلماذا لا تؤيدين الانقلاب ؟ وقد أجابت بأنها لا تستطيع القبول بعودة الستالينية، فقد أعدم ستالين عشرة ملايين، وقد عبر الاتحاد السوفييتى هذه الحقبة ولا سبيل لعودتها من جديد.

وقد عبرت المضيفة بذلك عن السبب الحقيقى فى المعارضة التى ظهرت بين صفوف الشعب ضد الانقلاب ؟ فلم يكن ذلك حبا فى جورباتشوف، وإنما كراهة فى ستالين والستالينيين ! وهذا هو التقييم الحقيقى الذى لمسته من معايشتى للشعب السوفييتى وقت الأحداث، فلم

يأت عهد جورباتشوف للسوفييت بالرخاء الذى كانوا يتوقعون، وأكثر من ذلك أن السوفييت دفعوا ثمنا فادحا للديموقراطية، وهو الانحلال والتفكك والأزمة الاقتصادية، وبالتالى فلم يكن لديهم ما يدفعهم للتحمس لجورباتشوف، ولكن الخوف من الستالينية هو الذى دفع إلى معارضة الانقلاب.

ومع ذلك فلم تكن المعارضة للانقلاب شاملة كما يتوهم البعض، فقد أيد الانقلاب فريق كبير من أفراد الشعب، ولا أنسى حين دخل الكهربائى الروسى غرفتى فى فندق لينينجراد لاصلاح جهاز الراديو، وإذا به يقول لى ضاحكا مبتهجا : لقد اعتقل جورباتشوف! وعقد ذراعيه خلف ظهره فى شكل المعتقل، ونطق بالإنجليزية كلمة (Arrested)

وفى الوقت نفسه فلم أشهد فى لينينجراد، طوال الأيام الثلاثة التى قضيتها فيها، أية اضطرابات، وهى أيام ١٩ و٢٠و٢١، اللهم إلا مظاهرة طويلة صامتة تسير على الرصيف وتمتد أكثر من كيلو متر! والطريف أن المظاهرة كانت تحترم اشارات المرور! فعندما ظهرت الأضواء الحمراء توقفت المظاهرة لتسمح للسيارات والمركبات بالمرور، ومن بينها الأوتوبيس الذى يقل الفوج السياحى لشركة «جنرال تورز» الذى كان متجها إلى قلعة بيتر. وعندما أبديت الملاحظة لمشرف الرحلة النشط وائل جورج، قال إن ذلك من حسن حظ الشركة السياحية التى يتبعها، فلو تعرض أحد من أعضاء الفوج لأى خطر فإن ذلك يؤثر على سمعة الشركة. ومع ذلك فحين وصلت القاهرة علمت من مندوب الشركة أن أعضاء فوجين سياحيين إلى الاتحاد السوفييتى قد قررا تأجيل الرحلة ! وقد أسفت لأن وسائل الإعلام المرئية والمسموعة صورت الأمور فى الاتحاد السوفييتى فى صورة مبالغ فيها لحد أثار الفزع فى قلوب الكثيرين، مع أن الأمن فيه كان مستتبا طوال فترة الأحداث، وكانت الحياة تسير سيرها الطبيعى والناس يمارسون نشاطهم اليومى كالمعتاد.

ومن هنا فلم ينقطع برنامج الرحلة، ولم تتأجل فقرة واحدة من هذا البرنامج فى قمة الأحداث، ولم أشاهد فى ليننجراد سوى مظاهرة فى شارع «نييفسكى بروسبكت» وهو أطول شارع تجارى فى العالم، وكانت تسير فى هدوء حتى حسبتها لأول وهلة جموع عشاق الكرة وهم يخرجون من ستاد القاهرة! ثم حدثت تجمعات محدودة فى نهاية الميدان الذى تقع فيه كاتدرائية اسحق الشهيرة فى ليننجراد، لسماع خطب بعض الخطباء، بينما كان بعض أفراد الشعب يجلس ملتفا حول راديو صغير لمتابعة الأحداث.

وقد تمت زيارتنا لمتحف الأرميتاج الشهير، الذى يقابل متحف اللوفر فى باريس، كما يحدث فى الأيام العادية، دون أن يزعجنا إلا بعض رشات مطر كثيف استمر ربع ساعة فى الطريق إلى المتحف، فشلت فيه المظلة فى حماية الملابس من البلل!

وفى أثناء زيارتنا للقصر الصيفى الشهير، وهو على بعد ثلاثين كيلومترا من ليننجراد، لم أر أى مظهر غير عادى مما يتفق مع الصور التى رسمتها وسائل الإعلام العالمية، أو شاهدها الناس فى مصر، كما علمت فيما بعد!

وهكذا كان وضع ليننجراد أثناء ذروة الأحداث، لقد كان الشارع الليننجرادى ضد الانقلاب، ولكنه لم يكن متحمسا لجورباتشوف إلا من زاوية أن عودته تعنى فشل الانقلاب، ومن هنا، وبسبب هذا الوضع فى ليننجراد، فقد ظللت لوقت طويل لا أعلم إذا كان الناس يؤيدون أو يعارضون الانقلاب، فلم تكن ثمة هبة شعبية من أى نوع، وكان الناس يمارسون حياتهم العادية.

وظل الوضع على هذا النحو فى ليننجراد طوال مدة وجودى فيها ـ أى منذ بدأ الانقلاب فى ليلة ١٩ حتى يوم مغادرتى لها مساء يوم ٢١ اغسطس. ولكنى كنت أعلم أن الدبابات نزلت شوارع موسكو فى ذلك الحين ، وذلك من خلال التليفزيون، ولكن الصور التى عرضت كانت

تصـور أفـراد الشـعب فى مـوسكو يعتلون ظهـور الدبابات، ويتـعـاملون بصـداقة مع الجنود، الأمر الذى كان يطمئن إلى أن هذه الدبابات لم تنزل لقمع انتفـاضـة شعبية. وفى الوقت نفسه، وعلى الرغم من أن بعض قنوات التليفزيون السوفييتى كفت عن العمل ولم تعد سوى قناة واحدة، كما تم إلغـاء إذاعـة مـوسكو الرئيسـيـة ـ فـإن الشـاشـة عـرضت لقـاء مـذيعى التليفزيون مع بعض أفراد الشارع فى موسكو، وفيه أعرب بعضـهم عن اعتراضه على الانقلاب. ولم نشـعر فى الفـوج السياحى ونحن نتوجه إلى موسكو بأن ثمة اضطرابات تنتظرنا ، بل انه فى نفس ليلة السفر جاءتنا الأنباء بانسحاب الدبابات من شوارع موسكو.

وهكذا عندما وصلت إلى مـوسكو صـبـيـحـة يوم ٢٢ أغسطس كـان الانقلاب قد فشل ! وكان علىّ أن أعرف بنفسى لماذا فشل؟ وبدا لى الأمر فى صـورة معميات لم أستطع أن أفـهمها! ومن حسن الحظ أننى لم أكن وحدى فى ذلك، لقد نزلت مع الفـوج السـيـاحى فى فندق بلجـراد، وهذا الفندق ـ كما قد يعرف البعض ممن زار مـوسكو ـ يقع عند نهاية شـارع أرباط، وهو بمثـابة «سـرة» موسكو، والشـارع السياحى فيها الذى يماثل فى لندن ميدانى «بيكاديللى» و «ليستر سكوير»، وفى باريس سان ميشيل وسـان جـرمان، فـهو مـضـاء بمصـابيح ذات شكل خاص، وعلى جـانبـيه يعرض الرسـامون والفنانون والنحاتون أعمالهم الفنية، وفيه المحلات التى تبيع التحف وغيرها.

والأهم من ذلك أن هـذا الفـندق يقع بجـوار مـبنى وزارة الخـارجـيـة، ويقـع ـ إلى جـانب ذلك ـ بجوار بؤرة الأحداث، وهو مبنى رئاسة وحكومـة روسيا الاتحادية.

وقد رأيت شارع أرباط كما تركته يوم ١١ أغسطس فى طريقى إلى ريجا، يسير سيره العادى، وأهل موسكو يملئون محلات الطعام الموجودة فـيـه، ويسـيـرون فى الطريق وفى أيديهم بسكويتـات الجـيـلاتى ـ أو «الماروجينى» كما يسـمى ـ بالاثنين والثلاثة كالمعتاد ! ـ فلا يوجد فى

العالم شعب يقبل على الجيلاتى ويفرغ فيه همه كما يفعل شعب الاتحاد السوفييتى! ـ وكانوا يضحكون ويتسامرون كأنهم يعيشون فوق كوكب آخر غير الذى يقع على بعد خطوات منهم حول مقر رئاسة حكومة روسيا الاتحادية. وأمام الفندق كان يوجد محل «روسلان»، حيث تباع الملابس والفراء، يمارس عمله العادى.

ولم يكن يبدو من آثار الهبة الشعبية المزعومة إلا المتاريس المقامة حول مقر يلتسين، والتى كان يتجمع حولها مؤيدوه ومعارضو الانقلاب، وكانوا يبدون فى شكل جزيرة منعزلة غير موصولة بجماهير الشعب الروسى المحيطة بها، والتى كان يبدو عليها عدم الاكتراث وعدم الاهتمام بما يدور بالقرب منها.

وحتى عندما انتقلت مع الفوج السياحى فى فترة ما قبل الظهر لزيارة معرض المنتجات الصناعية العظيم الشهير فى موسكو، لم يذكرنا بالأحداث سوى الطريق الذى قطعه سائق الأوتوبيس ليتفادى المنطقة التى تتركز فيها الجموع المؤيدة ليلتسين حول مقر حكومته. وكانت الشوارع هادئة تماما، وزوار المعرض لا صلة لهم بما يجرى حولهم. وظل الأمر كذلك حتى عودتى مع الفوج إلى الفندق!

وقد نزلت بعد الظهر للتسوق فى محلات شارع كالينين العظيمة، التى تشبه محلات ماركس وسبنسر فى لندن، وكانت مزدحمة كالعادة بالعملاء، والناس يسيرون على رصيف الشارع الفسيح المظلل بالأشجار، ويجلسون على الدكك الخشبية، دون أن يهتم أحدمنهم بما يجرى حوله !

ومن هنا فقد وصلت إلى هذه النتيجة، وهى أنه لم تكن ثمة هبة شعبية ولا يحزنون! وأن الجماهير الروسية لم تكن لها صلة بما حدث، وإنما كان الصراع يدور فى القمة بين مؤسسات السلطة، ومن الطبيعى أن يعبىء كل فريق جماهيره ، وأن يشترك فى هذا الصراع مؤيدو كل طرف من أطرافه.

وقد كان الصراع بين الستالينيين وجورباتشوف، وقد اشترك يلتسين فى الصراع، ونزل إلى جانب جورباتشوف بحكم انتماء كل منها إلى اليمين، ولكن دون أن ينسى الاستيلاء على منصب جورباتشوف عندما تسنح الفرصة! ودون أن ينسى أن تتجه الأوراق كلها لتسقط فى جيبه! لقد كان الانقلاب فرصة فريدة له ليبدو فى صورة من بيده القدرة على التأثير على الأمور.

وهذا ما حدث ، فكما علمت من مستشارنا الصحفى النشيط فى موسكو حمدى عبد الحميد ، الذى كان يتابع الأحداث عن كثب ، والذى كان لقائى معه مفيدا للغاية ، فإن يلتسين عقد اجتماعا يوم ٢٠ اغسطس ندد فيه بالانقلاب ودعا إلى اضراب عام كما دعا إلى عدم الاعتراف بقرارات يا ناييف ، وكان يستمع إلى بيانه خمسون ألفا . كما قامت مجموعة من السيدات من أنصاره بعمل حاجز بأيديهن أمام الدبابات فى شارع ليينسكى المؤدى إلى قلب العاصمة . وفى يوم ٢١ أقام أنصاره المتاريس فى جميع الشوارع المؤدية إلى مقر حكومة روسيا الاتحادية لإعاقة تقدم الدبابات ، حيث وقع اشتباك محدود ، ولكن المعركة كلها كانت حول مقر حكومة روسيا الاتحادية . أما دعوة الاضراب فكانت الاستجابة لها محدودة ، وكانت هذه الاستجابة منعدمة فى لينتجراد ـ كما شاهدت ذلك بعينى !

وهذا ما يدعونى إلى القول بأن المعركة كلها لم تكن معركة جماهيرية، وانما كانت معركة بين مؤسسات السلطة ـ ومن بينها الجيش والحزب وحكومة روسيا الاتحادية وبرلمان روسيا الاتحادية والكى جى بى ـ التى عبأت أنصارها ومؤيديها ، بينما اكتفت الجماهير السوفيتية العريضة بالمشاهدة من بعيد كأن الأمر لا يعنيها! بل أكاد أقول إن الجماهير السوفيتية ادارت ظهرها للأحداث ـ كما شاهدت بعينى .

وربما يرجع السبب فى ذلك إلى أن الشعب السوفيتى لم يجد ما يدفعه كلية إلى تأييد الانقلاب ، خوفا من الستالينية ، ولم يجد ما يدفعه

إلى تأييد جورباتشوف بعدما شاهد من تحول الاتحاد السوفيتى على يديه إلى دولة ممزقة مفككة من الدرجة الثانية بعد أن كانت قوة عظمى .
ومن هنا ترك الشعب مؤسسات السلطة تتصارع فيما بينها ، وأخذ يفرغ همه فى التهام الماروجينى !

من أهم الأعمال العلمية المنشورة

١ - تطور الحركة الوطنية فى مصر (١٩١٨ - ١٩٣٦) (القاهرة : دار الكاتب العربى ١٩٦٨) .

٢ - تطور الحركة الوطنية فى مصر (١٩٣٧ - ١٩٤٨) - مجلدات . (بيروت : دار الوطن العربى ١٩٧٣) .

٣ - الصراع الاجتماعى والسياسى فى مصر من ثورة يوليو إلى أزمة مارس ١٩٥٤ . (القاهرة : مكتبة مدبولى ١٩٧٥) .

٤ - عبد الناصر وأزمة مارس . (القاهرة : دار روز اليوسف ١٩٧٦) .

٥ - الجيش المصرى فى السياسة (١٨٨٢ - ١٩٣٦) (القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٧٧) .

٦ - صراع الطبقات فى مصر (١٨٣٧ - ١٩٥٢) . (بيروت : المؤسسة العربية للدراسات والنشر ١٩٧٨) .

٧ - الصراع بين الوفد والعرش (١٩٣٦ - ١٩٣٩) . (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر ١٩٧٩) .

٨ - الفكر الثورى فى مصر ، قبل ثورة ٢٣ يوليو . (القاهرة: مكتبة مدبولى ١٩٨١) .

٩ – المواجهة المصرية الاسرائيلية فى البحر الأحمر (١٩٤٩ – ١٩٧٩) (القاهرة : دار روز اليوسف ١٩٨٢) .

١٠ – الاخوان المسلمون والتنظيم السرى . (القاهرة : دار روز اليوسف يناير ١٩٨٣) .

١١ – الصراع بين العرب وأوروبا ، من ظهور الاسلام إلى انتهاء الحروب الصليبية . (القاهرة : دار المعارف ١٩٨٣) .

١٢ – حرب أكتوبر فى محكمة التاريخ . (القاهرة : مكتبة مدبولى ١٩٨٤).

١٣ – مذكرات السياسيين ، الزعماء فى مصر . (القاهرة : دار الوطن العربى ١٩٨٤) .

١٤ – تحطيم الآلهة ، حرب يونيو ١٩٦٧ . (جزءان) (القاهرة : مكتبة مدبولى ١٩٨٤) .

١٥ – الغزوة الاستعمارية للعالم العربى ؛ وحركات المقاومة . (القاهرة : دار المعارف) .

١٦ – مصر فى عصر السادات (الجزء الأول) (القاهرة : مكتبة مدبولى ١٩٨٦) .

١٧ – مذكرات سعد زغلول ، تحقيق ، الجزء الأول (القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٨٧) .

١٨ – مصطفى كامل فى محكمة التاريخ . (القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب) .

١٩ – أكذوبة الاستعمار المصرى للسودان . (القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ، سلسلة تاريخ المصريين رقم ١٣ سنة ١٩٨٨) .

٢٠ – مذكرات سعد زغلول ، تحقيق ، الجزء الثانى . (القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٨٨) .

٢١ – مذكرات سعد زغلول ، تحقيق ، الجزء الثالث . (القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٨٩) .

٢٢ – مصر فى عصر السادات ، الجزء الثانى . (القاهرة : مكتبة مدبولى ١٩٨٩) .

٢٣ – مذكرات سعد زغلول ، تحقيق ، الجزء الرابع . (القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٠) .

٢٤ – الاجتياح العراقى للكويت فى الميزان التاريخى (القاهرة : الزهراء – ١٩٩٠) .

٢٥ – حرب الخليج فى محكمة التاريخ . (القاهرة : الزهراء– ١٩٩٠) .

٢٦ – العلاقات المصرية الاسرائيلية (١٩٤٨ – ١٩٧٩) (القاهرة : سلسلة تاريخ المصريين ٤٩ سنة ١٩٩١) .

٢٧ – مذكرات سعد زغلول ، تحقيق ، الجزء الخامس . (القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٢) .

٢٨ – الصراع الاجتماعى والسياسى فى عصر مبارك . (القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٣) .

٢٩ – تاريخ الاسكندرية فى العصر الحديث . (القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٣) .

٣٠ – تاريخ مصر والمزورون . (القاهرة : الزهراء – ١٩٩٣) .

٣١ – أوهام هيكل وحقائق حرب الخليج. (القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٣).

٣٢ – قصة بناء المواطنة الخليجية. (القاهرة : مركز المنار للنشر والدراسات الاعلامية ١٩٩٣).

٣٣ - الصراع الاجتماعى والسياسى فى عصر مبارك، الجزء الثانى (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٣).

٣٤ - الإخوان المسلمون والتنظيم السرى، الطبعة الثانية (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٣).

٣٥ - الصراع الاجتماعى والسياسى فى عصر مبارك، الجزء الثالث (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٤)

٣٦ - الصراع الاجتماعى والسياسى فى عصر مبارك، الجزء الرابع، (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٤).

مع آخرين :

١ - مصر والحرب العالمية الثانية ، مع الدكتور جمال الدين المسدى والدكتور يونان لبيب رزق (القاهرة : مؤسسة الأهرام ١٩٧٨) .

٢ - تاريخ أوروبا فى عصر الرأسمالية ، مع الدكتور يونان لبيب رزق ود . رءوف عباس . (القاهرة : دار الثقافة العربية ١٩٨٢) .

٣ - تاريخ أوروبا فى عصر الامبريالية ، مع الدكتور يونان لبيب رزق ود. رءوف عباس . (القاهرة : دار الثقافة العربية ١٩٨٢) .

كتب مترجمة :

١ - تاريخ النهب الاستعمارى لمصر ، (١٧٩٨ - ١٨٨٢) تاليف جون مارلو . (القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٨٦) .

الكشافات

1 ـ كشاف الاعلام
2 ـ كشاف الهيئات
3 ـ كشاف البلاد والاماكن
4 ـ كشاف الحوادث
5 ـ كشاف الدوريات

* قام باعداد هذه الكشافات الأستاذ سامى عزيز فرج بمساعدة كل من السيدتين ايزيس راغب واستر غالى

١ ـ كشاف الاعلام

- ب -

ـ ش ـ

ـ ص ـ

ـ ط ـ

- ق -

- ك -

- ل -

- م -

- ن -

- هـ -

- و -

- ى -

٢ ـ كشاف الهيئات

ـ ن ـ

ـ هـ ـ

- و -

٣ ـ كشاف البلاد والأماكن

- ت -

- ج -

- ح -

- د -

- ر -

- هـ -

- و -

- ى -

٤ ـ كشاف الحوادث

ـ د ـ

ـ ص ـ

ـ ض ـ

ـ ط ـ

ـ ع ـ

ـ غ ـ

ـ ف ـ

ـ ق ـ

٥ ـ كشاف الدوريات

أولا : الجرائد

ثانيا : المجلات :

فهرس

صفحة

أخطاء مطبعية

الخطأ	صفحة	رقم السطر	الصواب
أو هو أتفكير	٣١٥	١٠	وهو تفكير
سنيما	٣٣٧	عنوان	سينما
وقدر رفضت	٣٤٠	١٦	وقد رفضت
حسن توفيق	٤٧٦	آخر سطر	حسين توفيق

مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب

رقم الايداع بدار الكتب ٥٥٠٠/١٩٩٤

I.S.B.N 977-01-3992-0

هذا الكتاب

يعد هذا من كتب التاريخ الساخن فهو يتتبع بالرصد اليومى والتحليل والنقد حركة الصراع الاجتماعى والسياسى فى مصر فى عصر مبارك بين فريقين من القوى السياسية: فريق قوى التحرر الوطنى والاجتماعى الذى قاتل من أجل تحرير سيناء من الاحتلال الاسرائيلى، ويريد أن يدفع عجلة التقدم فى مصر إلى الأمام، ويمضى بحركة الاستنارة التى بدأت فى القرن التاسع عشر إلى غايتها الطبيعية فى خدمة جماهير الشعب المصرى وخدمة تقدمه. والفريق الآخر هو فريق قوى الانغلاق الدينى والاجتماعى والسياسى، الذى يتلفع بعضه بعباءة الدين ويريد - بالارهاب - أن يعود بمصر أربعة عشر قرنا. ويتلفع بعضه الآخر بقميص عبد الناصر ويريد - بالارهاب أيضا - أن يعود بمصر أربعة عقود من السنين.

د . عبد العظيم رمضان

* عميد كلية التربية السابق بجامعة المنوفية .
* أستاذ التاريخ المعاصر بكلية الآداب جامعة المنوفية .
* كاتب سياسى بمجلة «أكتوبر» وصحيفة «الوفد» بالقاهرة
* عضو مجلس الشورى المصرى
* عضو المجلس الأعلى للثقافة .
* عضو المجلس الأعلى للصحافة
* رئيس لجنة التاريخ والآثار بالمجلس الأعلى للثقافة .
* رئيس مركز وثائق وتاريخ مصر المعاصر .
* عضو مجلس إدارة هيئة الكتاب .
* رئيس تحرير سلسلة «تاريخ المصريين» التى تصدر من هيئة الكتاب .
* أعماله العلمية تتجاوز ثلاثين كتابا فى تاريخ مصر والعرب

مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب

١٥٤٠ قرشاً

تصميم الغلاف احمد عبد الغفار